

**قوله** روى أنه صلى الله عليه وسلم خير ابوداود والنسائي والحاكم من حديث أبي ميمونة عن أبي هريرة سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتني فقال استقيما عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك فخذ بيدكما شئت فاقبل بيد انه فانطلقت به واخرجه الترمذي ابن حبان وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه واخرجه ابن أبي شيبة من وجه اخر عن ابي بصير وصح ابن القطان وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج سمع عبد الله بن عبيد بن عمير يقول اختم اب وام ابني في ابن ابي فخير قوله وقد صح ان الصحابة لم يخبروا تقدم عن ابني بكر الصدوق انه دفع الولد لاه قوله قال صلى الله عليه وسلم ابوداود والنسائي والحاكم والدارقطني من طريق عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه اسلم وابنته ان تسلم فاجاب ابنهما صغير لم يبلغ خيرة فقال الله اهده فتوجه الى المسلم فقصي له به وفي لفظ لاحد في ولد صغير فصل حديث من تاهل ببلدة فهو منهم ابن ابي شيبة وابو يعلى من حديث عثمان مرفوعا اذا تزوج الرجل ببلدة فهو من اهلها واحمد في بلفظ من تاهل في بلدة فليصل صلوة مستقيم ١٢

واحمد واسحق و البزار من طريق عبد الحميد بن سلمة عن ابيه عن جده ان ابوين اختصما في ولد فخير النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه الى الكافر فقال اللهم اهده فتوجه الى المسلم فقصي له به وفي لفظ لاحد في ولد صغير فصل حديث من تاهل ببلدة فهو منهم ابن ابي شيبة وابو يعلى من حديث عثمان مرفوعا اذا تزوج الرجل ببلدة فهو من اهلها واحمد في بلفظ من تاهل في بلدة فليصل صلوة مستقيم ١٢

فذهب الى ابيه وفي رواية الدارقطني شهة بالقطيم وله ان الجارية اسمها عميرة وصححه ابن القطان واخرجه النسائي وابن ماجه

**قوله** والامة الخ وذلك بان زوجها مولاها ثم ولدتا ثم عقتا فكانتا احق بالولد من مولاها لان الخصومة بينهما انما تكون مع المولى لان الزوج لا يحق له في الولد اذا ولدت بغيره لان في الملك وملك المملوك احق بغيره كذا في الكافي ١٢ يعني **قوله** لم يعقل الاديان فان يعقل الاديان لو اخذ منها ويدفع الى الاب ١٢ يعني **قوله** على تقدير اني ان يخاف كما في قوله لا يلزم منك او تعطيني حتى اى الى ان تعطيني ١٢ يعني **قوله** للنظر الخ **قوله** اي لان الدفع اليها قبل ان يعقل الاديان وقيل ان يخاف من فتنه الكفر ١٢ يعني **قوله** لهما الخيار اى اذ بلغ سن التمييز فيسلم اليه من اختياره فان اختار الاب لا يمنع من الزيارة فان اختار الام فعلى الاب مراعاة تسليمه الى المكتبة المحرقة ١٢ عن ابيه **قوله** لان النبي عليه السلام خير استد الشافعي بحديث رافع بن سنان وهو الذي ذكره المصنف واجاب عنه على ما ياتي اخرجه ابوداود والنسائي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه اسلم وابنته ان تسلم فاجاب ابنهما صغير لم يبلغ خيرة النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه الى الكافر فقال اللهم اهده فتوجه الى المسلم فقصي له به وفي لفظ لاحد في ولد صغير فصل حديث من تاهل ببلدة فهو منهم ابن ابي شيبة وابو يعلى من حديث عثمان مرفوعا اذا تزوج الرجل ببلدة فهو من اهلها واحمد في بلفظ من تاهل في بلدة فليصل صلوة مستقيم ١٢

ولكن ليس بموجب ولا يرضى به الخصم لانه مخرج فيه فجارا بن الجاهل الصغير لم يبلغ ١٢ يعني **قوله** فصل لما فرغ من بيان من له الحضنة بين ما يفعله من الاخراج الى القرى وغيره في فصل على حدة ١٢

**قوله** والامة الخ وذلك بان زوجها مولاها ثم ولدتا ثم عقتا فكانتا احق بالولد من مولاها لان الخصومة بينهما انما تكون مع المولى لان الزوج لا يحق له في الولد اذا ولدت بغيره لان في الملك وملك المملوك احق بغيره كذا في الكافي ١٢ يعني **قوله** لم يعقل الاديان فان يعقل الاديان لو اخذ منها ويدفع الى الاب ١٢ يعني **قوله** على تقدير اني ان يخاف كما في قوله لا يلزم منك او تعطيني حتى اى الى ان تعطيني ١٢ يعني **قوله** للنظر الخ **قوله** اي لان الدفع اليها قبل ان يعقل الاديان وقيل ان يخاف من فتنه الكفر ١٢ يعني **قوله** لهما الخيار اى اذ بلغ سن التمييز فيسلم اليه من اختياره فان اختار الاب لا يمنع من الزيارة فان اختار الام فعلى الاب مراعاة تسليمه الى المكتبة المحرقة ١٢ عن ابيه **قوله** لان النبي عليه السلام خير استد الشافعي بحديث رافع بن سنان وهو الذي ذكره المصنف واجاب عنه على ما ياتي اخرجه ابوداود والنسائي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه اسلم وابنته ان تسلم فاجاب ابنهما صغير لم يبلغ خيرة النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه الى الكافر فقال اللهم اهده فتوجه الى المسلم فقصي له به وفي لفظ لاحد في ولد صغير فصل حديث من تاهل ببلدة فهو منهم ابن ابي شيبة وابو يعلى من حديث عثمان مرفوعا اذا تزوج الرجل ببلدة فهو من اهلها واحمد في بلفظ من تاهل في بلدة فليصل صلوة مستقيم ١٢

**قال** والامة اذا عتقها مولاها وام الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد لانها حرة وان او

ان ثبت الحق وليس لها قبل لعق حتى في الولد لعقها عن الحضنة بالاستتغال بخد المولى

والذمية احق بولدها المسلم لم يعقل الاديان او يخاف ان يالف الكفر للنظر قبل ذلك والحتم

الضرر بعد ولا خيار للغلام والجارية وقال الشافعي لهما الخيار لان النبي عليه السلام خير ولدنا

لقصوعقله يختار من عند المدعة لتخليته بين وبين اللعب فلا يتحقق النظر وقد صح ان

الصحابة لم يخبروا واما الحديث فقلنا قد قال عليه السلام اللهم اهدني لهذا ولدك الاختيار الا

بعد عاهة عليه السلام او يحل على ما اذا كان بالغاً فصل اذا ارادت المطلقة ان تخرج بولد

من امصر فليس لها ذلك لما فيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الزوج

تزوجها فيه لانه التزم بمقام فيه عرفا وشرعا قال عليه السلام من تاهل ببلدة فهو منهم ولهن

يصير الحربي به ميا وان ارادت الخروج الى مصر غير وطنها وقد كان الزوج فيه اثنان الكنا

الوانه ليس لها ذلك وهذا رواية كتاب لطلاق وذكر في الجامع الصغير ان لها ذلك والعقد

منه وجب في مكان يوجب حكمة فيه كما يوجب لبيع التسليم في مكانه في جملة ذلك حق

امساك الاولاد وجه لولان الزوج في دار الغربة ليس لتزواها ملك في عرفها وهذا امر الح

ان يكون من مدين جميعا الوطن وجه النكاح هذا كل اذا كان بين مصرين تفاوت اما اذا اتفقا

بحيث يمكن للوالدين يطالع ولد ويبيت بينه فلا بأس وكذا الجواب في القرينتين وانتقلت من

قوة امصر الى امصر لا بأس به لان فيه نظر الصغير حيث يتخلق باخلاق اهل مصر ليس فيض

بالاب في عكس ضرر بالصغير لتخلق باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك

اي الانتقال من امصر الى القرية ١٢ يعني

اي الانتقال من امصر الى القرية ١٢ يعني



باب النفقة

قال النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا أسلمت نفسها الى المنزل

فعليه نفقةها وكسوتها وسكنها والاصل في ذلك قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته

وقوله تعا وعلى المولود له من رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله عليه السلام في تحفة الوداع

ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف لان لنفقة جزاء الاحتباس كل من كان

محبوسا بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه اصله القاضى للعامل في الصدقات هذه الدلائل

لا فضل فيها فتستوى فيها المسلمة والكافرة وتعتبر في ذلك حالها جميعا قال لعبد الضعيف

هذا اختيار الحنفى عليه لفتوى تفسيره انما اذا كانا موسرين يجب نفقة اليسار ان كانا

معسرين فنفقة العسار ان كانت معسرة والزوج موسرا فنفقة الموسر

وفوق نفقة المعسرات وقال لكرخي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي لقوله تعا لينفق

ذو سعة من سعته وجه الاول قوله عليه السلام لهذا امرأة ابوسفیان خذى من مال

زوجك ما يكفيك وولدك بالمعروف اعتبر حالها وهو الفقة فان لنفقة يجب بطريق

الكفاية والفقيرة لا تنفق الى كفاية الموسرات فلا معنى للزيادة واما النص فنحن نقول

بموجب ان لا يخاطب بقدا وسعة الباقي دين في ذمته معنى قوله بالمعروف الوسيط وهو الواجب

يتبين انه لا معنى للتقدير كما ذهب الشافعي انه على الموسر مدان وعلى الموسر مدان على المتوسط مدان

ونصف مدان لان واجب كفاية لا يتقد شرعا في نفسه وان امتنع من تسليم نفسه ما حقه يعطى

مهرها فلها النفقة لانه منعه بحق فكان فوت الاحتباس بمعنى من قبله فيجعل كرافات

بين ذلك ويطعمها خبز البر وراجعة او باجتين ١٢ عنايه قوله لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله

جميعا وامره بالانفاق فلا مضمير الى غيره ١٢ عنايه قوله اعتبر حالها وتفاكل ان يقول هذا الدليل غير مطابق للمدعى لان المدعى هو الاعتبار بحالها والحديث دل على اعتبار

له قوله باب النفقة لما فرغ عن بيان حق حضنة الولد ومن لها الحضنة احتاج الى بيان النفقة ومن يجب عليه ثم استورد بذكر ما يحتاج اليه من السكنى وغيره والنفقة اسم بمعنى الانفاق وهو عبارة عن الادراك على الشيء بما به يقوم بقاؤه ١٢ عنايه قوله اذا سلمت المرأة في النهاية هذا الشرط ليس لازما في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وهو الظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم

١٢ عنايه قوله

بالمعروف اي باوسط قال

الزواج في تفسيره بما

يعرفون انه العدل على قدر

الامكان وكلمة على اللزوم

١٢ عنايه قوله

كانت نفقته عليه فاقض

بالرهن فانه محبوس بحق

مقصود للرهن وهو الاستيثاق

ونفقة ليست عليه بل على

الراهن واجيب بان الرهن

محبوس بحق الراهن ايضا

هو كونه موفيا دينه عند

الهلك فلهذا لم يجب النفقة

على المرتهن ١٢ عنايه

قوله اصله اي هل من كان

محبوسا لمنفعة ترجع الى

غيره القاضى والعامل في

الصدقات لانها حبسا

انفسها لمصلحة المسلمين

والحديث على اعتبار حالها

فوجب الجمع بينهما بان يكون

حاله معتبرا من وجه حالها

كذلك فان قيل هذا على تقدير

التعارض والحديث لا يعارض

الآية لكونه من الاحاذيق

ان الحديث تفسير لقوله تعا

وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن

بالمعروف فكلون المعارضة

حينئذ بين الآيتين جمع

بينهما ١٢ عنايه قوله

وهو الفقه اي اعتبار حال

المرأة هو الفقه اي هو الذي

يفهم من الدلائل و اشار

بهذا الى انه اختار قول الحنفى

حيث اعتبر حالها لكنه ذكر

الدليل من جهة نفسه لما اختاره

١٢ عنايه قوله

اي انه مخاطب ان ينفق

بقدر وسعته لم يلزم تكليف

باب النفقة

حديث في حجة

الوداع ولهن عليكم

رزقهن وكسوتهن من

بالمعروف هو في حديث

جابر الطويل قوله قال

صلى الله عليه وسلم

لامرأة ابى سفيان

خذى من مال زوجك

ما يكفيك وولدك بالمعروف

متفق عليه بخوة ١٢



له قوله فلا نفقة لها فان قيل الدلائل الدالة على وجوب النفقة لا تفصل بين الناشئة وغيره فاما وجوبها عنها فاجواب اننا لا نسلم انها لم تفصل لانه تعالى قال وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وذلك قد يشير الى تسليم النفس لان الولادة بدونه لا تقوم بغيره **عنايه ١٢** قوله نفقة لان فوت الاحتباس منها

**عنايه ١٢** قوله فلا نفقة لها سواء كانت في

منزل الزوج او لم تكن حتى

تصير الى الحالة التي تطبق

الجماع **عنايه ١٢** قوله

ولم يوجد لان الصغيرة التي

لا تصلح للجماع لا تصلح لدوامه

لانها غير مشبهة ولا تستكمل

بالرتقاء والقرناء ونحوهما

فان المقصود المستحق بالنكاح

فانتهى ولبس النفقة و

اجيب بان الدوام غير

فانتهى بان يجامعها تفخيذا

او غيره بخلاف الصغيرة لما

ذكرنا حتى قالوا ان كانت

الصغيرة مشبهة ويمكن

جماعها فيادون الفرج

يجب النفقة **عنايه ١٢** قوله

بمخلاف المرفقة يعني

يجب النفقة في المرفقة و

ان تعذر الجماع **عنايه ١٢** قوله

عوض عن الملك الم

وهذا لان وجوبها بسبب

الحاجة والصغيرة والكبيرة

فيها سواء كما للملكة **عنايه ١٢** قوله

ان المهر

عوض الم لان العوض هو

ما يدخل تحت العقد

بالتمية والداخل تحته هو

المهر دون النفقة **عنايه ١٢** قوله

فليس منه اي

من الزوج ايضا فلا

يطالب بالنفقة **عنايه ١٢** قوله

على ظاهر الرواية وهو ان

لا نفقة للمغصوبة فيها

مضى **عنايه ١٢** قوله

ليجعل باقيا لم يباد ان

النفقة عوض من الاحتباس

في بيته فاذا كان لقوات

لمعنى من جهة جعل ذلك

الاحتباس باقيا انا اذا

كان لقوات لا معنى من جهة فلا يمكن ان يجعل ذلك الاحتباس ثابتا تقديره بدونه لا يجب النفقة **عنايه ١٢** قوله

وهو عبارة عمالا اسراف فيه ولا تقية وفي نفقة السفر اسراف لغا السفر فلا يكون معروفا فلا يجب ذلك **عنايه ١٢** قوله

بمخلاف المرفقة على ما بين **عنايه ١٢** قوله

وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزل لان فوت الاحتباس منها واذا عادت جاء

الاحتباس فتجب لنفقة بخلاف ما اذا امتنع من التمكين بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج

يقدر على الوط كرها وان كانت صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها لان امتناع الاستمتاع بعنفها

والاحتباس لموجب ما يكون سبيله الى مقصود مستحق بالنكاح ولم يوجد بخلاف المريضة

على ما بين قال لنشأن لها النفقة لانها عوض عن الملك عند كما في المملوكة بملك اليهين ولنا

ان المهر عوض عن الملك ولا يجتمع العوضات عن عوض احد فلها المهر دون النفقة و

ان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوط هي كبدية فلها النفقة من قاله لان التسليم تحقق

منها وانما العجز من قبله فصار كالمجبور العين اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها

لان فوت الاحتباس منها بالباطلة وان لم يكن بها ان كانت عاجزة فليس من كونها اذا اغصى

رجل كرها فذهب بها وعن يوسف ان لها النفقة والفتوى على الاول لان فوت الاحتباس

ليس يجعل باقيا تقديره او كذا اذا اجبت مع محرم لان فوت الاحتباس منها وعن يوسف ان لها

النفقة لان اقامة الفرض عن زوجها ولو كان يجب عليه نفقة الحضر دون السفر لانها المستحقة

عليه لو سافر معها الزوج تجب لنفقة بالاتفاق لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة

الحضر دون السفر ولا تجب لكراؤ ما قلنا وان عجزت في منزل الزوج فلها النفقة والقيام

ان لا نفقة لها اذا كان مرضيا يمنع من الجماع لقوات الاحتباس للاستمتاع ووجه الاستحسان

ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت المانع بعراض فأنشبه الحضر عن

اليوسف انها اذا اسلمت نفسها ثم مرضت تجب لنفقة لتحقق التسليم لو مرضت ثم سلمت تجب التسليم

الى الزوج **عنايه ١٢** قوله

فليس منه اي

من الزوج ايضا فلا

يطالب بالنفقة **عنايه ١٢** قوله

على ظاهر الرواية وهو ان

لا نفقة للمغصوبة فيها

مضى **عنايه ١٢** قوله

ليجعل باقيا لم يباد ان

النفقة عوض من الاحتباس

في بيته فاذا كان لقوات

لمعنى من جهة جعل ذلك

الاحتباس باقيا انا اذا

كان لقوات لا معنى من جهة فلا يمكن ان يجعل ذلك الاحتباس ثابتا تقديره بدونه لا يجب النفقة **عنايه ١٢** قوله

وهو عبارة عمالا اسراف فيه ولا تقية وفي نفقة السفر اسراف لغا السفر فلا يكون معروفا فلا يجب ذلك **عنايه ١٢** قوله

بمخلاف المرفقة على ما بين **عنايه ١٢** قوله



له قوله وفي لفظ الكتاب اي كتاب ما يشير اليه اي الى ما روي عن ابى يوسف لانه قال وان مرضت في منزل الزوج لانه يقيم منه انها سلمت نفسها الى الزوج في منزله ثم مرضت فيه اي عني قوله وتفرض على المولى ما كان ظاهره انكره لانه قال في اول الباب النفقة واجبة للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله والمراد بهذا اي بقوله ويفرض للزوجة على الزوج النفقة ان كان موسرا ونفقة خادمها بيان نفقة الخادم وتجب نفقة باجماع الامة وانما قيد بقوله ان كان موسرا وزاد فيه هذا القيد لانه

نفقة الخادم وان كان نفقة الخادم وان كان لها خادم على ما روي الحسن عن ابى حنيفة ثم اختلف المشايخ في الخادم قيل المملوك لها حصة لو كانت حرة او غير مملوكة لها لا تحق وقيل كل من يخدمها حرة كانت او مملوكة لها او غير ابى عني قوله ان الزوج الموسر ليس له بهنما مقدرا بنصاب حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب الزكاة اعني قوله لا يلزم المصسر الخ يعني نفقة الخادم غير نفقتها لكن في حق الاوام دون الخبز والعلف الاوام الخخ واوسطه الزيت وادناه الملح او اللبن اعني قوله وهو ادنى الكفاية الضمير يرجع الى قوله لا يلزم والحاصل ان نفقة الخادم ادنى الكفاية وهو ما يلزم من نفقة امرأته اعني قوله لما قاله محمد ر يعني ما قال محمد ان الزوج اذا كان معسرا وكان لها خادم تجب عليه نفقة لانه اذا كان لها خادم فهذه المرأة لم تكلف بخدمة نفسها فتجب عليه النفقة كما لو كان موسرا اعني قوله استدين عليه اي اشترى الطعام نسبة على ان يقضى الثمن من مال الزوج اعني قوله اقوى من الجماع لان النكاح الاول مدة مملوك دون الثاني اعني قوله ان

القاضي النفقة لها لانها صارت مينا بفرقة اجاب بان فائدة الخ ١٢ ع ٢

لم يصح قالوا هذا حسن وفي لفظ الكتاب ما يشير اليه قال تفرض على الزوج النفقة اذا كان موسرا ونفقة خادمها والمراد بهذا بيان نفقة الخادم ولهذا ذكر في بعض النسخ وتفرض على الزوج اذا كان موسرا ونفقة خادمها وجه ان كفايتها واجبة عليه هذا من تمامها اذ لا بد لها منه ولا تفرض اكثر من نفقة خادم واحد وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تفرض للخادمين لانها تحتاج الى احدهما لمصلحة الداخل الى الآخر لمصلحة الخارج وكما ان الواحد يقوم بالامرين فلا ضرورة الى اثنين ولانه لو تولى كفايتها بنفسه كان كافيا فكذا اذا قام الواحد مقام نفسه وقالوا ان الزوج الموسر يلزم من نفقة الخادم ما يلزم لمعسر من نفقة امرأته وهو ادنى الكفاية وقوله في الكتاب اذا كان موسرا اشارة الى انه لا تجب نفقة الخادم عندا عساره وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة وهو الاصح خلافا لما قاله محمد لان الواجب على المعسر ادنى الكفاية وهي قد تكفي بخدمة نفسها ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استدينني عليه وقال الشافعي يفرق لانه عجز عن اتمساك بالمعروف فينبول لقاضي مناب في التفريق كما في الحب والعنة بل ولي كان الحاجة الى النفقة اقوى ولنا ان حقه يبطل بحقه يتاخر والاوّل قوى في الضرر وهذا لان النفقة تصير ديننا بفرض لقاضي فتستوفي في الزمان الثاني وفوت المال هو تابع في النكاح لا يلحق بما هو المقصود وهو التناسل فائدة الامر بالاستدانة مع الفرض ان يمكنها حالة الغريم على الزوج فاما اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج اذا قضى القاضي لها بنفقة العسائر ثم ايسر فخاصته ثم لها نفقة الموسر لان النفقة تختلف بحسب اليسار

حقه يبطل بالتفريق اذ لا يصل اليه الاسباب جديدة وحقتها يتاخر لان النفقة تصير ديننا بفرض القاضي فيستوفي في الزمان الثاني والاوّل قوى في الضرر فيتحمل ادنى الضررين لدفع الاعلى اعني قوله وفوت المال المجواب عن القياس على الحب والعنة وتقريره ان هذا قياس مع الفارق وهو باطل وذلك لان العجز عن النفقة انما يكون عن المال وهو تابع في باب النكاح والعجز عن الوصول الى المرأة بسبب الحب والعنة انما يكون عن المقصود بالنكاح وهو التوالد التناسل ولا يلزم من جواز الفرقة بالعجز عن المقصود جوازها به عن التابع اعني قوله وفائدة الامر الخ اي فان قبل لفائدة في الاذن لها بالاستدانة لها بعد فرض



له قوله وما قضى به الجواب بما يقال ينبغي ان لا يتم لها نفقة اليسار لان فيه نقص القضاء الاول وتقريره ما قضى به تقدير نفقة لم تجب لان النفقة تجب  
شئنا فشيئا وتقريره ليس بواجب لا يكون لازما لحواله تبدل السبب الموجب قبل وجوبه واذا لم يكن لازما لم يستحكم فيه حكم الحاكم اعنايه **له** قوله على امر من  
قبل يريد به قوله ان المهر  
يلتزم بالنفقة فوق ما يلتزم  
بالنفقة وما كان امرها  
بالاستدانة عليه انما قيل  
بقوله وما كان امرها بالاستدانة  
عليه لانه اذا امر بان ذلك لم  
تسقط بموت احد من الزوجين  
القاضي لما امر بان ذلك  
كان استدانتها استدانة  
الزوج لعموم دلالة عليها  
ولو استدانت بنفسه لم  
تبطل بالموت فكذا اذا  
استدانت بحكم القاضي  
**له** قوله كالمهر  
الحق فان قيل لقياس على  
المهر قبل القبض غير صحيح  
لانها قبل القبض غير مؤكدة  
والنفقة بعد القضاء  
مؤكدة ولا يلزم من جواز  
سقوط ما ليس بمؤكد جواز  
سقوط المؤكد اجيب بان  
معنى الصلة فيها بعد  
القضاء باق كما كان قبله  
لان المعنى من الصلة ان  
يجب المال بمقابلة ما ليس  
بمال وهذه كذا فقلنا  
بسقوطها بعد القضاء بالموت  
**له** قوله وجوابه  
قد بيناه اشارة الى تقدم  
من قوله ولنا ان المهر عوض  
عن الملك لا يجمع العوضان  
عن معوض واحد فلا يكون  
النفقة عوضا عن البضع  
اعنايه **له** قوله لا يبرأ  
استجلبت الحق اي زن مذكرة  
باعتقال كرفته استجلبت  
حبس راحة او مستحق ان يست  
بر شوهر بسبب محبوس  
بودن او نزو شوهر او تزوج  
**له** قوله كرزق القاضي  
اي اخذ القاضي رزق مرقا

ليس في شيء من ديون العبد  
ما يبرأ فيه مرة أخرى  
الا النفقة وهذا لان النفقة  
يتجدد وجودها بمضي الزمان  
فذلك في حكم دين حادث  
ولا كذلك سائر الديون  
**له** قوله ومعناه  
الحق انما فسره بهذا التفسير  
الا انه اذا تزوج بغير  
اذن مولاه لا يلزم العقد  
١٢ عني به

**جلد كتاب الطلاق**

عوض عن الملك ولا يجمع العوضان عن المعوض الواحد اعنايه **له** قوله اقوى لان له ان  
القاضي بالمعروف فكان صلح بمنزلة القضاء بل اولى اعني **له** قوله بعد ما قضى عليه ٢٠

والاعسار وما قضى به تقدير نفقة لم تجب ذات بدل حاله لها المطالبة بتام حقها واذا  
مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون لقاضي فرض لها  
النفقة او صالحت الزوج على مقدار نفقة فيقضيه لها بنفقة فامض لان النفقة صلة وليست  
بعوض عندنا على ما فرض من قبل فلا يستحكم الوجوب فيها الا بالقضاء كالمهر لا توجب الملك  
الا بمؤكد وهو القبض الصلح بمنزلة القضاء لان لا يبرأ على نفسه اقوى من لانية القاضي بخلاف  
المهر لانه عوض ان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضى شهر سقطت النفقة وكذا  
اذا ماتت الزوجة لان نفقة صلة والصلوات تسقط بالموت كالمهر تبطل بالموت قبل القبض  
وقال الشافعي تصير ديناً قبل لقضاء ولا تسقط بالموت لانه عوض عند فصار كسائر  
الديون وجوابه قد بيناه وان اسلفها نفقة السنة اي عملها ثم مات لم يسترجع منها بشئ  
وهذا عند ابو حنيفة وابي يوسف وقال محمد يحتسب لها نفقة ما مضى ما بقى للزوج وهو قول  
الشافعي وعلى هذا الخلاف المكسور انما استجلبت عوضاً عما تستحقه عليه بالاحتباس وقد  
بطل لا استحقاق بالموت فيبطل عوض بقدره كرزق القاضي عطاء المقاتلة ولها ان صلة و  
قد تصلح القبض لا رجوع في الصلوات بعد موت كنهاء حكمها كما في المهر ولهذا لو هلك من  
غير اسهلا لا يسترد شيء منها بالاجماع وعن محمد انها اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا  
يسترجع منها بشئ لانه يسير فصار حكم الحال اذا تزوج العبد حرة فنفقة دين عليه يبرأ فيها و  
معناه اذا تزوج باذن مولاه لا دين وجب ذمته لو سببه قد ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق بدين  
كدين التجارة في العبد التاجر لانه يفقد لان حقها في النفقة لا في عين الرقبة ولو مات العبد  
ثم مات قبل تمام المدة يرد فيما بقي بحساب ذلك اعني **له** قوله وعطاء المقاتلة اذا حرز وازادهم مدة ثم ماتوا قبل تمام المدة يستردونهم فيما بقي من  
المدة اعني **له** قوله نفقة الشهر الحرام وان كان اكثر من شهر ترك منها مقدار نفقة شهر استحقاوا وليست رد من تركتها ما زاد على ذلك اعني **له** قوله فصار في  
حكم الحال يعني اذا اخذت النفقة الواجبة في الحال لا يسترد بالموت فكذا لا يسترد ما اذا عجل لها نفقة الشهر اعنايه **له** قوله حرة انما قيد بالحرية لان المرأة  
اذا كانت امته لا تستحق النفقة قبل التوبة على ما يجي **له** قوله يبرأ فيها قال شمس الامنة السرخسي فان بيع ثم اجمع عليه النفقة مرة أخرى بيع ثانياً و

ثم مات قبل تمام المدة يرد فيما بقي بحساب ذلك اعني **له** قوله وعطاء المقاتلة اذا حرز وازادهم مدة ثم ماتوا قبل تمام المدة يستردونهم فيما بقي من  
المدة اعني **له** قوله نفقة الشهر الحرام وان كان اكثر من شهر ترك منها مقدار نفقة شهر استحقاوا وليست رد من تركتها ما زاد على ذلك اعني **له** قوله فصار في  
حكم الحال يعني اذا اخذت النفقة الواجبة في الحال لا يسترد بالموت فكذا لا يسترد ما اذا عجل لها نفقة الشهر اعنايه **له** قوله حرة انما قيد بالحرية لان المرأة  
اذا كانت امته لا تستحق النفقة قبل التوبة على ما يجي **له** قوله يبرأ فيها قال شمس الامنة السرخسي فان بيع ثم اجمع عليه النفقة مرة أخرى بيع ثانياً و



له قوله سقطت النفقة ولا يواخذ المولى بشئ لفوات محل الاستيفاء ١٢ عن ابيه ١٣ قوله في الصحيح احتراز عن قول الكوفي ١٤ انها تكون في قيمة قال الشيخ ابو الحسن القدوري الصحيح ان تسقط لانها صلبة

سقطت وكذا اذا اُقتل في الصحيح لان صفة وان تزوج الحرامة فبواها مولاها معه منزلا

فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس ان لم يزوجها فلا نفقة لها لعد الاحتباس للتبوية ان يخل

بينها وبينه في منزله ليستخد مها ولو استخد مها بعد التبوية سقطت النفقة لانه فان احتباس

والتبوية غير لازمة على ما في النكاح ولو خد منه الجارية احيانا من غير ان يستخد مها لا يسقط

النفقة لانه لم يستخد مها ليكون استردا او المدة برة وام الولد هذا كالأمة فصلا على الزوج

ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله لان تختار ذلك لان السكنى كفايتها فيجب لها كالنفقة

وقد اوجب الله تعالى مقرونا بالنفقة واذا وجب حقها ليس ان يشترك غيرها فيه لانها تقرب

فانها لا تأمن على متاعها ومنعها عن المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تختار ان ترضى

بانقاص حقها وان كان ولد من غيرها فليس ان يسكنه معها لما بينا ولو اسكنها في بيت من

الدار مفردة وله غلق كفاها لان المقصود حصوله ان يمنعه والديه او ولد لها من غيره

واهلها من الدخول عليها لان منزل ملكه فلا حق لمنع من دخول ملكه ولا يمنعه من النظر اليها

وكلامها في اي وقت اختار وما فيه من قطيعة الرحم وليس له ذلك ضرر وقيل لا يمنعه من

الدخول في الكلام وانما يمنعه من لقائها لانه لفتنة في اللبائ وتطويل الكلام وقيل لا يمنعه من

الخروج الى الوالدين لا يمنعه من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير

بسنة وهو الصحيح واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالأزوجة فوض القاضي

في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغار والديه وكذا اذا

علم القاضي ذلك ولم يعترف به لانه لما اقر بالأزوجة والوديع

والصلوات تبطل بالموت قبل القبض ١٢ عن ابيه ١٣ قوله والتبوية المزايا جواب سوال تقريره لما بواها مرة يجب عليه ان يرضى على ذلك لا ينقضها بالاستخدام وتقرير الجواب بالتبوية غير لازمة على ما في النكاح في النكاح اي في باب نكاح الرقيق حيث قال اذا بوها ثم بدله ان يستخد مها كان له ذلك لان حق المولى لم ينزل بالتبوية كما لم ينزل بالنكاح ١٢ عن ابيه ١٣ قوله كالأمة يعني كما ان الأمانة لالنفقة لها قبل التبوية فكذلك المدبرة وام الولد لالنفقة لها قبل التبوية بخلاف المكاتبه حيث يجب لها النفقة اذا لم تجس نفسها منه طالمة ولا يشترط التبوية لان السيد ليس له ان يستخد مها ولا يملك منعها من الزوج لانها صارت اخص بنفسها ومنافعها بالكاتبه ١٢ يعني ١٣ قوله وقد اوجب الله تعالى الخ اراد به ما ثبت في قراءة ابن مسعود في قوله تعالى اسكنوهن من حيث يسكنن وانفق عليهن من حيث كنن اي من طاعتكم يعني بالتطبيق ١٢ يعني ١٣ قوله لما بينا اشار به الى قوله لا ينها تستقر ١٢ يعني ١٣ قوله وليس له الخ اي ليس للزوج في نظرهم ايها وكلامهم معها ضرر ١٢ يعني ١٣ قوله وتطويل الكلام لان تطويل الكلام يودي الى القال والقيل فينتج الشر والفساد ١٢ يعني ١٣ قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله انه يقول لا يمنع المحرم من الزيارة في كل شهر ١٢ عن ابيه ١٣



له قوله لا سيما هنا فان اقراره اشد قبولا من اقرار صاحب اليد في غير هذا الموضع لتعيين طريق اثبات الحق في اقراره لعدم اثباته بالبينة فانه لو انكر احد الامرين  
من الزوجية والودعية لا تقبل بينة المرأة فيه الا في احد الامرين لان اقامتها ان كانت لاثبات الزوجية فالمودع ليس خصم فيه وان كانت لاثبات الودعية  
فالمرأة ليست خصم في اثبات حقوق الغائب واثبتت عليه الحق في اقراره على نفسه تعدى الى الغائب  
كون ما اقرب ملكه ١٢ عننايه  
له قوله وكذا الجواب في الدين يعني اذا احضرت المرأة غريم زوجها الغائب عند القاضي واعترف بالزوجية والدين فرض القاضي النفقة و  
ان جحد احد ما فلا ١٢ يعني له قوله من خلاف جنسه اي من خلاف جنس حقها كالدار والعبد والعروض ١٢ يعني له قوله لا يباع على المحضر لان البيع عليه انما يكون بطريق الحج والحر على الحر العاقل البالغ عنده غير صحيح فكذا على الغائب بل بالطريق الاول ١٢ عننايه له قوله الا لمؤلا يعني زوجة الغائب واولاده الصغار ووالديه واناخيرهم من المحارم كالاخوة والافوات والاعمام والعمات فكذا يقضى بنفقة من فيه ١٢ عننايه له قوله ووجه الفرق بين قضاء القاضى لمؤلا المذكورين بالنفقة في مال الغائب وبين عدم جواز قضائه لغيرهم كالارخ والعم وسائر ذوي الاقارب ١٢ عننايه له قوله لانه مجتهد فيه قيل لان الشافعي رحمه الله لا يوجب النفقة لغير الوالدين والمولودين ١٢ عننايه له قوله فاقامت اذا كان ثمة ودعية ولكن ينكر الزوجية ١٢ عننايه له قوله يقضى فيه يعني يسمع البينة وليطهرها النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال يامر بالاستدانة ١٢ عننايه

جلد كتاب طلاق

فقد قرآن حق الاخذ لهما ان تاخذ من مال الزوج حقها من غير رضاها واقرار صاحب اليد مقبول في حق نفسه لا سيما ههنا فانه لو انكر احد الامرين لا تقبل بينة المرأة فيكون المودع ليس بخصم في اثبات الزوجية عليه ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبتت في حقه تعدى الى الغائب وكذا الجواب في الدين يعني اذا احضرت المرأة غريم زوجها الغائب عند القاضي واعترف بالزوجية والدين فرض القاضي النفقة و  
ان جحد احد ما فلا ١٢ يعني له قوله من خلاف جنسه اي من خلاف جنس حقها كالدار والعبد والعروض ١٢ يعني له قوله لا يباع على المحضر لان البيع عليه انما يكون بطريق الحج والحر على الحر العاقل البالغ عنده غير صحيح فكذا على الغائب بل بالطريق الاول ١٢ عننايه له قوله الا لمؤلا يعني زوجة الغائب واولاده الصغار ووالديه واناخيرهم من المحارم كالاخوة والافوات والاعمام والعمات فكذا يقضى بنفقة من فيه ١٢ عننايه له قوله ووجه الفرق بين قضاء القاضى لمؤلا المذكورين بالنفقة في مال الغائب وبين عدم جواز قضائه لغيرهم كالارخ والعم وسائر ذوي الاقارب ١٢ عننايه له قوله لانه مجتهد فيه قيل لان الشافعي رحمه الله لا يوجب النفقة لغير الوالدين والمولودين ١٢ عننايه له قوله فاقامت اذا كان ثمة ودعية ولكن ينكر الزوجية ١٢ عننايه له قوله يقضى فيه يعني يسمع البينة وليطهرها النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال يامر بالاستدانة ١٢ عننايه

له قوله يقضى فيه يعني يسمع البينة وليطهرها النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال يامر بالاستدانة ١٢ عننايه



جلد كتاب لطلاق

لان فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب فانه لو حضر وصدقها فقد اخذت حقه وان حجب

يحل فان نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقه وان عجزت يضمن الكفيل و

امراة وعمل لقضاة اليوم على هذا انه يقض بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو مخير فيه وفيه

المسألة اقاويل ورجوع عنها فلم نذكرها فصل واذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في

عدتها رجعا كان او بائنا وقال الشافعي لا نفقة للبيوتة الا اذا كانت حاملا اما الرجعي فلا ينكح

بعدها قائم لاسيما عندنا فانه يحل الوطى والبالا في قوله فاروى عن فاطمة بنت قيس

قالت طلقني زوجي ثلثا فلم يفرض لي رسول الله عليه السلام سكنى ولا نفقة ولانه لا ملك

له وهي مرتبة على الملك ولهذا لا تجب للمتوفى عنها زوجها الا بعد ما به بخلاف ما اذا كانت

حاملة لان عرفناه بالنص وهو قوله تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا عليها من الرية ولنا

ان النفقة جزاء احتباس على ما ذكرنا والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو

الولد اذ العدة واجبة لصيانة الولد فوجب لنفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع وصار كما اذا كانت

حاملة وحديث فاطمة بنت قيس ردة عمر فانه قال لا تدع كتاب ربنا وستة نينا بقول

امراة لا ندري صدقت ام كذبت حفظت ام نسيت سمعت رسول الله عليه السلام

يقول للمطلقة الثلث النفقة والسكنى فادامت في العدة ورواه ايضا زيد بن ثابت ولسافة

ابن زيد وجابر وعائشة ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها لان احتباسها ليس حتى الزوج بل

حتى الشرع فان التبرص عبادة منها لا ترى ان معنى التعرف عن براءة الرحم

ليس بمراعى فيه حتى لا يشترط فيه الحيض فلا تجب نفقةا عليه

الا نفاق من غير ملك فكان تقديره والله اعلم ما تراه ابن مسعود رضي الله عنه وانفقوا عليهن من وجدهم اعنابه

له قوله وهو مخير فيه اي بين علمنا امانا في خلاف زفر وان فيه خلاف اي يوسف على ما ذكره الخصاص مطلقا او على قوله الاول اعني

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله اقاويل الخ

قوله روى عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلثا فلم يفرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة مسلم والاربعة مطولا ومختصرا وللنسائي في رواية انها النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليها الرجعة قوله وحديث فاطمة ردة عمر فانه قال لا تدع كتاب ربنا ولا ستة نينا بقول امرأة لا ندري صدقت ام كذبت حفظت ام نسيت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة الثلث النفقة والسكنى فادامت في العدة مسلم والترمذي عن طريق ابى اسحق قال حدثنا الشعبي يحدث فاطمة بنت قيس فاخذ الاسود كفا من حصي فخصبه به فقال ويحك تحدث بهذا اقل عمر لا نترك كتاب ربنا ولا ستة نينا صلى الله عليه وسلم يقول امراة لا ندري حفظت ام نسيت زاد الترمذي كان عمر يجعل السكنى والنفقة وكان ابن شيبه عن الاسود عن عمر لا يخبر قول امراة في دين الله للمطلقة ثلثا السكنى والنفقة قوله ومرواه ايضا زيد بن ثابت واسامة بن زيد وجابر وعائشة اما حديث زيد بن ثابت واسامة ابن زيد فلهو اجد هما واما حديث جابر فاخرج الدارقطني عن جابر قال المطلقة ثلثا لها السكنى والنفقة واما حديث عائشة فاخرج مسلم انها قالت ما فاطمة خير ان تذكر هذا او البخاري فاطمة الا متقى الله والطبراني من طريق ابراهيم بن ابن مسعود وعمر قال المطلقة ثلثا لها السكنى والنفقة ١٢



له قوله فلا نفقة لها انما لم يتعرض للسكنى لانها واجبة باى فرقة كانت لان القرار في البيت مستحق عليها فلا يسقط بمعصيتها فاما النفقة فواجبة لها فسقط ذلك بمعصيتها من قبلها ١٢ عن ابي  
 لها بنتا فاختار ما الفرقته  
 فلها النفقة وخيار البلوغ  
 نحو الصغيرة ادركت انفاق  
 نفسها فلها النفقة ١٢ يعني  
 له قوله فصل لما فرغ  
 من بيان نفقة الزوجات  
 شرع في بيان نفقة الاولاد  
 ١٢ عن ابي له قوله لقوله  
 تعالى الخ قيل في وجوب  
 الاستدلال ان رزق الاولاد  
 لما وجب على الاب لسبب  
 الولد وجب عليه رزق  
 الولد بالطريق الاولى  
 وبيان ذلك ان وجوب  
 نفقتين عليه كان لسبب  
 الولد لان الحكم ترتيب على  
 مشتق وترتبة على مشتق  
 وليس على علوية المشتق منه  
 لذلك كما في السارق و  
 الزاني ويجوز ان يقال  
 استدلال بالآية على نفى  
 مشاركة احد في نفقة  
 الزوجة بتقديم  
 الظرف وقاس عليه  
 نفى المشاركة في نفقة  
 الولد لان كلا منهما  
 لا يقبل الاشتراك  
 فكذلك النفقة  
 الثابتة لهما ١٢ عن ابي  
 له قوله كالنفقة  
 فكما انه يجب عليه  
 نفقة اذا فطم  
 يجب عليه ان  
 يتاجر من ترضعه  
 اذا وجدت ١٢  
 عن ابي  
 قوله عن الضياع  
 بفتح الفاء ومصدر  
 من ضاع يضيّع  
 واما الضياع  
 بالكسر فهو جمع  
 ضيعة ١٢ يعني

جلد كتاب طلاق

ولان النفقة تجب شيئا فشيئا ولا ملك له بعد الموت فلا يمكن ايجابها في ملك الورثة وكل فرقة جاءت  
 روج ١٢

من قبل امرأة بمعصية مثل الردة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة لهما لانها صارت حابسة نفسها

بغير حق فصارت كما اذا كانت ناشزت بخلاف المهر بعد الدخول له وجب التسليم في حق المهر  
 حيث لا يسقط بالفرقة من قبلها ١٢

بالوطى وبخلاف ما اذا جاءت الفرقة من قبلها بغير معصية كخيار العتق وخيار البلوغ والتفريق  
 فلها النفقة ١٢

لعدم الكفاءة لانها حبست نفسها بحق وذلك لا يسقط النفقة كما اذا حبست نفسها لاستيفاء  
 اى حبس بحق ١٢ فلها النفقة ١٢

المهر وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها

فلها النفقة معناه مكنت بعد الطلاق لان الفرقة تثبت بالطلقات الثلاث ولا عمل فيها للردة و

التمكين الا ان امرئاة تحبس حتى تنوب لا نفقة للمحبوسة والممكنة لا تحبس فلها ما يقع الفرق فصل  
 فلها النفقة ١٢ عني

ونفقة الاولاد الصغار على الاب يشترك فيها احدهما كما لا يشترك في نفقة الزوجة لقوله تعالى وعلى

المؤكود له رزقا قصيرا والمولود له هو الاب وان كان الصغير رضيعا فليس على ابيه ان ترضعه  
 اى لا يجب عليها قضاء ١٢

لما بينا ان الكفاية على الاب واجرة الرضاع كالنفقة ولا نفقة لغيرها عساه لا تقدر عليه لغزيرتها  
 يعنى قوله لا يشترك فيه احد ١٢ عني

فلا معنى للجبر عليه قيل في تاويل قوله تعا ولا تضار والدته بولد لها بالزامها الارضاع  
 اى على الارضاع ١٢ بيان الضرر ١٢

مع كراهتها وهذا الذي ذكرنا بيان الحكم وذلك اذا كان يوجد من ترضعه اما اذا كان  
 اى عدم الجبر ١٢ اى عدم وجوب الارضاع على الام ١٢ عني

لا توجد من ترضعه تجبر الام على الارضاع صيانة للصبي عن الضياع قال ويستاجر  
 اى القدر ١٢ عني

الاب من ترضعه عندها ما استجار الاب فلان الاجر عليه وقوله عندها معناها  
 اى عند ام الصغير ١٢

اذا ارادت ذلك لان الحجر لهما وان استاجرهما وهي زوجة او معتدلة لترضع ولدها  
 الام ١٢ اى لان الترتيب بها حتى الحضانة ١٢ عني

لم تجز لان الارضاع مستحق عليها ديانته قال الله تعالى والوالدات

نفسها فلها النفقة ١٢ يعني

من بيان نفقة الزوجات  
 شرع في بيان نفقة الاولاد

١٢ عن ابي له قوله لقوله  
 تعالى الخ قيل في وجوب

الاستدلال ان رزق الاولاد  
 لما وجب على الاب لسبب

الولد وجب عليه رزق  
 الولد بالطريق الاولى

وبيان ذلك ان وجوب  
 نفقتين عليه كان لسبب

الولد لان الحكم ترتيب على  
 مشتق وترتبة على مشتق

وليس على علوية المشتق منه  
 لذلك كما في السارق و

الزاني ويجوز ان يقال  
 استدلال بالآية على نفى

مشاركة احد في نفقة  
 الزوجة بتقديم

الظرف وقاس عليه  
 نفى المشاركة في نفقة

الولد لان كلا منهما  
 لا يقبل الاشتراك

فكذلك النفقة  
 الثابتة لهما ١٢ عن ابي

له قوله كالنفقة  
 فكما انه يجب عليه

نفقة اذا فطم  
 يجب عليه ان

يتاجر من ترضعه  
 اذا وجدت ١٢  
 عن ابي  
 قوله عن الضياع  
 بفتح الفاء ومصدر  
 من ضاع يضيّع  
 واما الضياع  
 بالكسر فهو جمع  
 ضيعة ١٢ يعني



يرضعن له الخبز بمنه لأم على وجه الذنب أو على وجه الوجوب إذا لم يقبل إلا شدي ١٢ عني **قوله** في حق بعض الأحكام وهي العدة ووجوب النفقة والسكنى وعدم دفع زكاتها إليها وشهادته بها فلا يجوز استجارها كما في حال قيام النكاح ١٢ عني **قوله** لم يجبر الزوج عليها إلّا بل يدفع الصغير إلى النظر عند الام لان الحصانة لها ١٢ عني **قوله** ان خالفه في دينه هذا إذا علم الصغير العاقل والوه كافر أو ارتد والعياذ بالله تعالى والوه مسلم ان ارتد أو إسلامه صحيح عندنا ١٢ عني **قوله** في معنى نفسه وكفره لا يؤثر في نفقة نفسه فكذلك نفقة غيره ١٢ عني **قوله** في جميع ما ذكرنا أي من نفقة الولد مع موافقة الدين على الفقه ١٢ عني **قوله** إذا لم يكن للصغير مال تنكير مال يشير إلى عمومه بوقوعه في سياق النفق سواء كان من جنس النفقة أو من غير جنسها أو دورا أو عقارا أو شيئا قال في الذميرة إذا كان للصغير عقار أو ثياب واحتج إلى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لان الأصل ان نفقة الانسان الخو اعترض عليه بان نفقة المرأة على زوجها وان كان لها مال فالأصل منقوض والجواب ان الأصل عبارة عن حالة مستمرة لا تتغير إلا بامور ضرورية وقد تحقق في نفقة المرأة امر ضروري فتغير ذلك ان نفقة المرأة في مقابلة الاحتباس فما دام الاحتباس قائما كانت النفقة واجبة تحقيقا للعادة ونفقة الولد للحاجة ولا حاجة مع الفناء ١٢ عني **قوله** فصل لما فرغ من بيان نفقة الاولاد شرعا في بيان نفقة الأب أو الجد أو الخدام ١٢ عني

يرضعن ولادهن إلا انها عذرت لاحتمال عجزها فإذا أقدمت عليه بالجر ظهرت قدرتها فكان لفعلا اجبا عليها فلا يجوز اخذ الجوع عليه هذا في المعتدة عن طلاق رجعي رواية واحدة لان النكاح قائم وكذا في المبتوتة في رواية وفي رواية اخرى جازا استجارها لان النكاح قد زال وجه الاولى انهما باق في حق بعض الاحكام ولو استأجرها وهي منكوحة أو معتدة لارضاع ابن لمن غيرها جاز لان غير مستحى عليها وان انقضت عدتها فاستأجرها يعني لارضاع ولدها جاز لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية فان قال الاب لا استأجرها وجاء بغيرها فوضيت الام بمثل جوار اجنبية اورضيت بغير اجركات هي الحق لانها اشفق فكان نظرا للصبي في الدفع اليها وان التمس زيادة لم يجبر الزوج عليها دفعا للضرر عند على الصغير والاب لا يشارة بقوله تعا ولا تضار والد بولدها والموولد له بولده اي بالزوجه لها اكثر من اجرة الاجنبية ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفته في دينه اما الولد فلا طلاق فالتونا وعلى المولد له رضقهم الآية بان كانت كناية ١٢

ولانه جزؤه فيكون في معنى نفسه واما الزوجة فلان السبب هو العقد الصحيح فانه بازاء الاحتباس لثابت به وقد صح العقد بين المسلم والكافرة وترتب عليه الاحتباس فوجبت النفقة وفي جميع ما ذكرنا انما تجب النفقة على الاب ذالم يكن للصغير مال فاذا كان فالأصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا كان وكبيرا فصل وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجلاده وجلاته اذا كانوا افقراء وان خالفوه في دينه اما الابوان فلقوله تعا وصاحبهما في الدنيا معروفا فانزلت الآية في البوين الكافرين وليس من المعروف

عند الام لان الحصانة لها ١٢ عني **قوله** ان خالفه في دينه هذا إذا علم الصغير العاقل والوه كافر أو ارتد والعياذ بالله تعالى والوه مسلم ان ارتد أو إسلامه صحيح عندنا ١٢ عني **قوله** في معنى نفسه وكفره لا يؤثر في نفقة نفسه فكذلك نفقة غيره ١٢ عني **قوله** في جميع ما ذكرنا أي من نفقة الولد مع موافقة الدين على الفقه ١٢ عني **قوله** إذا لم يكن للصغير مال تنكير مال يشير إلى عمومه بوقوعه في سياق النفق سواء كان من جنس النفقة أو من غير جنسها أو دورا أو عقارا أو شيئا قال في الذميرة إذا كان للصغير عقار أو ثياب واحتج إلى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لان الأصل ان نفقة الانسان الخو اعترض عليه بان نفقة المرأة على زوجها وان كان لها مال فالأصل منقوض والجواب ان الأصل عبارة عن حالة مستمرة لا تتغير إلا بامور ضرورية وقد تحقق في نفقة المرأة امر ضروري فتغير ذلك ان نفقة المرأة في مقابلة الاحتباس فما دام الاحتباس قائما كانت النفقة واجبة تحقيقا للعادة ونفقة الولد للحاجة ولا حاجة مع الفناء ١٢ عني **قوله** فصل لما فرغ من بيان نفقة الاولاد شرعا في بيان نفقة الأب أو الجد أو الخدام ١٢ عني

للعادة ونفقة الولد للحاجة ولا حاجة مع الفناء ١٢ عني **قوله** فصل لما فرغ من بيان نفقة الاولاد شرعا في بيان نفقة الأب أو الجد أو الخدام ١٢ عني



قوله ولا تجب على النصارى نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة اخيه النصارى لان النفقة متعلقة بالادب بالنسب بخلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة والمحرمية بل بالحيث وكانه اراد بان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وبالحديث قوله من ماله اذا رحمه محرم منه عتق وسبب في العتق قوله ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احدهما لهما تاويل في مال الولد بالنسب كانه يشير الى حديث ائمت وما لك كيت وسبب في الحديث ودفع عائشة صوفى عن ابيها ما اكل لرجل من كسبه وان ولده من كسبه وهو في السنن واخرج ابو داود واحمد من طريق عمر بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه ١٢

بالقرابة فمن كان اقرب فهو اوليا بالحقاق ١٢ عناية قوله في ظاهر الرواية احراز عتق كونه لائمة السخري في شرح الكافي عن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان النفقة بين الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين على قياس من يشاء وعلى قياس نفقة ذوى الارحام ١٢ عناية قوله لان المعنى يشملها وبيان ان استحقاق الابوين انما هو باعتبار التاويل وتحت الملك لهما في مال الولد لقوله صلى الله عليه وسلم انت في مالك لا بيك وهذا المعنى يشمل الذكور والاناث فيكونان سوار ولبنا ثبت لهما هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة وان لعدم التوارث ١٢ عناية قوله لكل ذي رحم محرم ولو كان حراما غير محرم نحو ابن العم او حراما غير محرم نحو الاخ من الرضاع او لاخت من الرضاع او محراما من قرابة نحو ابن عم هو الاخ من الرضاع لا تجب النفقة ١٢ عناية قوله اذا كان صغيرا فقيرا قيد الصغير بالفقر لان الصغير عاجز عن الكسب والغنى يجب نفقة في ماله ١٢ عناية

قوله لما تلوها اراد برق تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا ١٢ عناية قوله ثابته انما في حق الولد فظاهروني حتى غيره لشمول الولد اياهم ١٢ عناية قوله لا اله الا الله قال الله تعالى انما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على افعالكم ان تولوهم ومن يتولهم فادلك هم الظالمون واستشكل بقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا فانه باطلا لا يوجب النفقة للوالدين وان كانا حريين واجيب بان العمل باطلا لا يفضي الى التفاضل فيفضل الى الشكر المستحق فمثل ذلك على اهل الذمة وهذا على ابن الحرب ١٢ عناية قوله ولا تجب النفقة من فروع قوله ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين متضمن للفرق بين عدم وجوب النفقة ودفع العتق عند التملك ١٢ عناية قوله بالنسب وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وللدث بين المسلم والذمي فلا يجب نفقة احد على الاخر ١٢ عناية قوله فخران العتق عند الملك اي بخلاف ما اذا ملك احدهما الآخر حيث يعتق عليه العتق مرتب على ملك القريب المحرم وقد وجد فيعتق قال عليه السلام من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه ١٢ عناية قوله اعلى في القسيطة المصحل معناه ان قطع ذات الرحم في بقا ملك اليمين اعلى واكثر من قطع الرحم المصحل من حرمان النفقة ١٢ عناية قوله فاعتبرنا في الاعلى وهو ملك اليمين اصل العلة وهو نفس ملك القريب لقوة معنى قطع الرحم حتى عتق القريب المملوك سوار وجد الاتحاد في الملة او لم يوجد في الادنى ١٢ عناية فاعتبرنا في الادنى وهو النفقة العلة بالموكدة وهي القرابة مع الاتحاد في الملة فلهذا

### جلد كتاب الطلاق

٢٢٢

ان يعيش في نعم الله تعالى ويتركها بموتان جوعا واما الاجل والجدات فلا منهم من الاباء ارحمها ولهذا يقوم الجد مقام الاب عند عدولهم سببوا الاحياء فاستوجبوا عليه حياء منزلة الابوين وشرط الفقر لانه لو كان امالا فيجاب نفقة في ماله ولي من يجابها في مال غيره ولا يمنع ذلك باختلاف الدين لما تلوها ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين ١٢ عناية وجوب النفقة على الابوين ١٢

الا للزوجة والابوين الاجداد والجدات الولد ولد الولد والزوجة فلما ذكرنا انها واجبة لهما بالعقد ختبا سها حتى له مقصود وهذا لا يتعلق باتحاد الملة واما غيره فلا ان الجزئية ثابتة وجزء المرء في معنى نفسه فكما لا يعتنق نفقة نفسه بكفوه لا يعتنق نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا احريين لا تجب نفقة على المسلم ان كانوا مستأمنين كانهما غنيان لبر في حق من يقاتلنا في الدين ولا تجب على النصارى نفقة اخيه المسلم كذا لا تجب على المسلم نفقة اخيه النصارى لان النفقة متعلقة بالادب بالنسب بخلاف العتق عند ملك لانه متعلق بالقرابة والمحرمية بالاتحاد ولان القرابة موجبة للصلة ومع الاتفاق في الدين اكد واما ملك اليمين اعلى القطيعة من حرمان النفقة فاعتبرنا في الاعلى اصل لعله وفي الادنى من ايجاب الصلة مع الاختلاف في الدين ١٢ عناية

العلة المؤكدة فلهذا افترقوا ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احدهما لان لهما تاويل في مال الولد بالنسب ولا تاويل لهما في مال غيره ولانه اقرب لناس لهما فكان وليا باستحقاق نفقتهما عليه ١٢ عناية قوله فاعتبرنا في الاعلى وهو ملك اليمين اصل العلة وهو نفس ملك القريب لقوة معنى قطع الرحم حتى عتق القريب المملوك سوار وجد الاتحاد في الملة او لم يوجد في الادنى ١٢ عناية فاعتبرنا في الادنى وهو النفقة العلة بالموكدة وهي القرابة مع الاتحاد في الملة فلهذا

اي فلاجل كون حرمان النفقة اضعف من قطع الرحم افترقا اي العتق وجوب النفقة ١٢ عناية قوله احد من الاخوة والاخوات والاعمام وغيرهم ١٢ عناية قوله بالنسب وهو قوله صلى الله عليه وسلم انت في مالك لا بيك فكا انما غنيين بماله والغنى لا تجب نفقة على غيره ١٢ عناية قوله فكان اولي الخ لا نه صلة وجبت

اي فلاجل كون حرمان النفقة اضعف من قطع الرحم افترقا اي العتق وجوب النفقة ١٢ عناية قوله احد من الاخوة والاخوات والاعمام وغيرهم ١٢ عناية قوله بالنسب وهو قوله صلى الله عليه وسلم انت في مالك لا بيك فكا انما غنيين بماله والغنى لا تجب نفقة على غيره ١٢ عناية قوله فكان اولي الخ لا نه صلة وجبت



جلد کتاب الطلاق

له قوله على الوارث مثل ذلك فان ذلك لا يشار الى البعید فيكون اشارة الى اول الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود من رزقهن وكسوتهن قبل ان على الوارث النفقة وتقييده بنزى الرحم المحرم بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ١٢ عن ابيه ١٣ قوله وفي قراءة اخرى لا شك ان قرأته كانت مسومة من النبي صلى الله عليه

ان يكون ذارحم محرم وقد قال الله تعالى على الوارث مثل ذلك وفي قراءة عبد الله بن مسعود

وعلى الوارث ذى رحم المحرم مثل ذلك ثم لا بد من الحاجة والصغر والاثوثة والزمانة والعى افاة

الحاجة لتحقق العجز فان لقادر على الكسب غنى بكسبه بخلاف الابوين كونه يلحقهما تعب الكسب

والولد فامور يدفع الضرر عنها فتجب نفقة ما مع قدرتها على الكسب قال مجاهد على

مقدار الميراث يجب عليه لان التنصيص على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار لان الغرم بالغم

والجبر لا يفاء حتى مستحق قال تجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن ابويه اثلاثا على الا

الثلاثان على الام الثلث لان ميراث لها على هذا المقدار قال لعبد ضعيف هذا الذي

ذكره رواية الخصاف والحسن وفي ظاهر الرواية كل لنفقة على الاب لقوله تعالى وعلى

المولود من رزقهن وكسوتهن صار كالولد الصغير ووجه الفرق على الرواية الاولى انه جمعت

للاب الصغير والاية ومؤنة حتى وجبت عليه صد فطرة فاخص بنفقة لا كذلك

الكبير لانعدام الولاية فيه فتشارك الام وفي غير الوالد يعتبر قد الميراث حتى تكون نفقة

الصغير على الام والجد اثلاثا ونفقة الاخ المعسر على الاخوات المتفرقات الموهيرات

اخماسا على قدر الميراث غير ان المعتبر اهلية الارث في الجملة لا احرازه فان المعسر اذا

كان خال ابن عم تكون نفقة على خاله ميراثه بحزبه ابن عم ولا تجب نفقة مع اختلاف

الدين لبطلان اهلية الارث ولا بد من اعتبار ولا تجب على الفقير لانها تجب صلة وهو

يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة وولد الصغير كونه التزمها

بالاقدام على العقد اذا المصالح لا تنظر ونها ولا يعمل مثلها الا عسار ثم اليساس

على آله وسلم وقسراة مشهورة فصار بمنزلة خبر مشهور على ما عرفت في تقييد الطلاق الكتاب بها ١٢ يعني له قوله بخلاف الابوين الح ١٢ فان قيل ما بال ابوين لم يعدرا غنيين بقدرتهما على الكسب اجاب بقوله بخلاف الح ١٢ عن ابيه ١٣ قوله لان التنصيص الح ١٢ يعني ان الله تعالى نص على الوارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك تنبيه على اعتبار المقدار لان الغرم بالغم المقدار لانه رتب الحكم على المشتق فيكون المشتق منه هو العلة فيثبت الحكم بقدر علة ولهذا الوارث لو رثه فلان وله بنون وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث وعلى هذا اذا كان الرجل زنا معسرا وله ابن صغير معسر وكبير زمن وللرجل ثلث اخوة متفرقون مؤمنون فنفقة الرجل على اخيه لاب وام على اخيه لام اسداسا بحسب ميراثهما وانفقة الولد فعلى الاخ لاب وام خالصة لان ميراث الولد عند عدم الاب خاصة فانه علم لاب وام فلا يرث معه العم لانه لا علم لام ١٢ عن ابيه ١٣ قوله لان الغرم بالغم اي الغرم الذي هو الاتفاق في مقابلة الغم الذي هو الميراث ١٢ يعني له قوله وعلى المولود من رزقهن وكسوتهن قبل ان على الوارث النفقة وتقييده بنزى الرحم المحرم بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ١٢ عن ابيه ١٣ قوله وفي قراءة اخرى لا شك ان قرأته كانت مسومة من النبي صلى الله عليه

كسائر المحرم فنفقة ميراثه يكون بينهما اثلاثا قلنا نفقة ١٢ عن ابيه ١٣ قوله اخماسا يعني ثلثة اخماس من الميراث يكون للاخت لا وام والخمس للاخت لا والخمس للاخت لا بالفرض والرد فذلك النفقة على هذا التفصيل ١٢ عن ابيه ١٣ قوله غير ان المعبر الح ١٢ استثنى من قوله وفي غير الولد معبر على قدر الميراث ١٢ عن ابيه ١٣ قوله بنية الارث قال الاكل والميراث بالنية الارث ان لا يكون خروما وقال الكافي وقيد الارث بقوله ان المعبر اهلية الارث لانه لو لم يكن اهلا للارث بان كان مخالفا لدينه لا تجب النفقة ١٢ عن ابيه ١٣ قوله اذا لمصالح اي المقاصد من النكاح وهي التوالد التكاثر ونسبة وغير ذلك ١٢ يعني له قوله ولا يعمل في مثلها الح ١٢ وانما نفقة ولده الصغير فلا نها جارية جري نفقة الزوجة بدلالة قوله عليه السلام خذ من مال ابني سفيان ما يكفيك وذكره بالمعروف ١٢ عن ابيه

قوله ووجه الفرق اي بين نفقة الولد الصغير حيث وجبت بجملة ما على الاب خاصة وبين نفقة الولد الكبير الزمن حيث وجبت ثلثا على الام كما في الارث ١٢ عن ابيه ١٣ قوله فاختص بنفقة فانه كان الصغير بمنزلة نفسه وغيره لا يشاركه في النفقة على نفسه فكذا في النفقة على الصغير واما الكبير فليس للاب عليه ولاية لبلوغه فكان



له قوله بما يفضل

يعني اذا كان له فضل على نفقة شهره ولغيره فانه يجب عليه نفقة ذوى الرحم الحرام والافراد يعني قوله والفتوى على الاول يعني ان اليسار لا يقتضي بالنفقة

١٢ قوله نصاب حرمان الصدقة من اى مال كان وهو ان يملك ما فضل عن حاجة الاصلية ما يبلغ ما تقي درهم من اى مال كان وهو الصحيح اعني قوله وقد بينا الوجه فيه يريد به بان تقدم من قوله ولا ينفق نفقة في مال الغائب الا بالهولاء الى قوله ولهذا كان لهم ان ياخذوا او كان قضاء القاضي اعانته لهم اعنائه

له قوله وكذا لا تملك الخ مخالف لما ذكر في الاقضية وما ذكره القدر من جواز البيع للابوين في المسألة روايتين ١٢

له قوله من باب الحفظ اعترض عليه بانه كذلك لكن الترضي لا يبيح لمنفعة وانما البيع ببيع لو كان قصده البيع للحفظ واجيب بانه لما جاز بيع الحفظ حقيقة فقصده الاتفاق لا يتغير تلك الحقيقة اذ لا تأثير للعزيمة في تغيير الحقيقة لا يقال عارض جبهة الحفظ جبهة الاتراف بالانفا لاننا نقول الاتراف بعد جوب النفقة وفي الحال لم تجب فلا تعارض اعنائه كقوله على ما مرشارة الى ما قال ولهذا كان لهم ان ياخذوا فكان قضاء القاضي اعانته لهم ١٢ اعنائه

مقدّر بالنصاب فيما روى عن ابى يوسف عن محمد انه قد روي بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله

شهره ابو بما يفضل عن ذلك من كسبه الدائم كل يوم لان لمعتبر في حقوق العباد انما هو القدرة

دون النصاب فانه للتيسير والفتوى على الاول لكن لنصاب نصاب حرمان الصدقة واذا كان

للابن الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه اذ ابيع ابوه متاعا في نفقته جاز

عند ابى حنيفة وهذا استحسان ان باع العقار لم يجوز في قوله ما لا يجوز في ذلك كله هو

القياس لانه ولاية له ان ينفق على ابويه ولله ان يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين

له سوء النفقة وكذا لا تملك الا في النفقة ولا ابى حنيفة ان للاب ولاية الحفظ فمال الغائب

الا ترى ان للوصي ذلك فالاب اولى لو فور شفقة ببيع المنقول من باب الحفظ وكذا

العقار لانها محصنة بنفسها وبخلاف غير الاب من اقارب له لا ولاية لهم اصدافه التصرف حاله

الصغور ولا في الحفظ بعد الكبر واذا جاز بيع الاب الثمن من جنس حقه وهو النفقة فله

الاستيفاء منه كما لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لكمال لولاية ثم لم ان ياخذ منه

بنفقة لانه من جنس حقه وان كان للابن الغائب مال يدا بويه وانفق منه لم يضمن لانها

استوفى لحقه لان نفقته واجبة قبل لقضاء على ما فروقد اخذ جنس الحق وان كان له

مال في يدا جنبة فانفق عليه ما بغير اذن القاضي ضمن لانه تصرف في مال لغيره بغير ولاية

نائب في الحفظ لا غير بخلاف ما اذا امره القاضي كان امره ملزم لعموم ولاية اذ ضمن

لا يرجع على القايض لانه فذلك بالضمان فظهر انه كان متبرعا به واذا قضى لقاضي

للولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمضت مدة سقطت لان

نفقة ١٢



جلد کتاب الطلاق

نفقة هو لا تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بمضي المدة بخلاف نفقة  
 الزوجة اذا قضى بها القاضي لا تجب مع اليسار فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى قال لا  
 ان يأذن القاضي بالاستدانة عليه لان القاضي له ولاية عامة فصلاذنه كافر الغائب فيصير  
 ديناً في ذمته فلا يسقط بمضي المدة فصل وعلى المولى ان ينفق على امته وعبد له قوله  
 عليه السلام في المالك انهم اخوانكم جعلهم الله تعالى تحت ايديكم اطعموهم مما تاكلون و  
 والبسوهم مما تلبسون لا تعذبوا عباد الله فان امتنع وكان له ما كسب اكتسبوا ونفقا لان  
 فيه نظر الجانيين حتى يفي المملوك حيا ويوفي فيه ملك المالك وان لم يكن له ما كسب بان كان  
 عبد ازمنا وجارية لا يواجر مثلها اجبر المولى على بيعها لانها من اهل الاستحقاق وفي  
 البيع ايضا حقها وابقاء حق المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير ديناً فكان  
 تاخيرها على ما ذكرنا ونفقة المملوك لا تصير ديناً فكان ابطالها وبخلاف سائر الحيوانات لانها  
 ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر به فيما بين وبين الله تعالى لانه عليه  
 السلام منى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ومنى عن اضاعته المال وفيه  
 اضاعته وعن ابى يوسف رحمه الله انه يجب بوالا صحر ما قلنا والله اعلم

كتاب العتاق

الاعتاق تصرف مندوب اليه قال عليه السلام ما مسلم اعتق مؤمنا اعتق الله بكل عضوا منه  
 عضوا منه من النار ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل لعبدا وامرأة الاقة ليتحقق مقابلة الاعضاء  
 بالاعضاء قال المعتق يصير من الحر البالغ العاقل في ملكه شرط الحرية لان العتق لا يصح الا في المالك ولا ملك  
 عن ذكره وفي الشريعة قوة حكيمية يصير المرء بها اهل للشهادة والولاية والقضاء

له قوله لا تجب له اي لا تجب في مقابلة الاحتباس لا بطريق الاحتباس ولهذا تجب مع اليسار ١٢ عن ابيه  
 القاضى بالاستدانة عليه لا تسقط نفقتهم ايضا كنفقة  
 الزوجات وان مضت مدة لان القاضى له ولاية ملعية  
 فصلاذنه بالاستدانة عليه كافر الغائب بهادولوا امر الغائب  
 بالاستدانة صاير ويأتي في ذمته لا يسقط بمضي المدة  
 فكذا اذا اذن القاضي بذلك ١٢ عن ابيه قوله  
 جمع في هذا الفصل بين نفقة الرقيق وغيره من الحيوانات  
 واخره عن الجميع ١٢ عني قوله اطعموهم مما تاكلون  
 محمول على الاحتجاب فان المستحب ان يطعم ما ياكل و  
 يلبس ما يلبس وقيل ان هذا خرج مخرج الغالب فان  
 طعمهم متساوية وكذا كسوتهم ١٢ عني قوله  
 بخلاف نفقة المخرجين بين نفقة الزوجة والمملوك  
 في ان المولى اذا امتنع عن الانفاق هو ممن لا كسب  
 له اجبر على بيع المملوك والزوجة اذا عجز عن الانفاق  
 على الزوجة لا يجبر على الطلاق بان في الاجبار على  
 البيع زوال ملك المولى الى خلف وهذا منى وفي  
 عدمه فوات حق المملوك في النفقة لا الى خلف لان  
 نفقة المملوك لا تصير ديناً على المولى بحال من الأحوال  
 واما في الكساح ففي الاجبار على التفريق فوات ملك  
 الزوج بلا خلف وفي عدمه فوات حق المرأة في  
 الحال الى خلف لصيرورة نفقتها بقضاء القاضي ديناً  
 على الزوج فكان تاخيرها ١٢ عن ابيه قوله على ما ذكرنا  
 اشارة الى قوله بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير ديناً  
 القاضى لانها تجب مع اليسار فلا تسقط فكان الضرر  
 الاحق بالزوج اشد فكان بالرفع اولى ١٢ عن ابيه  
 قوله لانها ليست الا ذللا بمن القضاء ومن  
 المتعصى عليه العبد يصلح والحيوانات لا تصلح ١٢ عني  
 قوله منى عن تعذيب الحيوان وقد تقدم عن قريب  
 ما رواه ابو داود ولا تعذبوا خلق الله وفيه ذلك اى في  
 الامتناع عن انفاق الحيوانات تعذيب الحيوانات  
 ومنى عن اضاعته المال وهو ما رواه البخاري عن المغيرة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الله  
 حرم عليكم اضاعته المال وفيه اضاعته اى ترك الانفاق  
 على الحيوانات اضاعته ١٢ عني قوله والا صحر ما قلنا  
 يعنى من عدم الجبر لان اجباله لقاضى المولى على مملوكه نوع  
 قضاء والقضاء لا بد له من مقضى له وهو من اهل الاستحقاق  
 وهذا يوجد في الرقيق كونه من اهل الاستحقاق على المولى  
 وعلى غيره في الجملة لا يرى اى انه بالكتابة يستحق  
 حقوقا على المولى وان كان مملوكا فاما غير الرقيق فلا يستحق  
 على المولى حقاً فلا يصح ان يكون مقضيا له فانما شرط  
 القضاء فينعدم القضاء ١٢ عن ابيه قوله كتاب  
 العتاق ذكر العتاق بعد الطلاق لمناسبة له في انه  
 اسقاط على السرية والزوج كالمطلق وتفسيره في  
 اللغة القوة يقال عتق الفرس خ اذا قوى وطارد  
 عن ذكره وفي الشريعة قوة حكيمية يصير المرء بها اهل للشهادة والولاية والقضاء

قوله قال صلى الله عليه  
 خ المالك اخوانكم  
 جعلهم الله تحت ايديكم  
 اطعموهم مما تاكلون و  
 البسوهم مما تلبسون و  
 لا تعذبوا عباد الله متفق  
 عليه من حديث ابى ذر  
 كان بيني وبين رجل من  
 اخواني كلاما وكان  
 ام العجينة فغيرته بامر  
 فتشكا الى النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال  
 لي يا ابا ذر انك امرؤ  
 فبك جاهلية هم اخوانكم  
 فذكر مثله الا قوله ولا  
 تعذبوا عباد الله و  
 اخراج ابو داود بنفذه  
 من لم يرد عتق منعه  
 فيبيعة ولا تعذبوا خلق  
 الله حديث نهى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 عن تعذيب الحيوان لم  
 اجده هكذا حديث  
 نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن اضاعته  
 المال متفق عليه من  
 حديث المغيرة بن شعبه  
 في اثناء حديث في الباب  
 عن ابى هريرة عن مسلم  
 كتاب العتق  
 حديث ايا مسلم  
 اعتق مسلما اعتق الله  
 بكل عضوا منه عضوا  
 من النار متفق عليه  
 حديث ابى هريرة و  
 اخراج الاربعة والوداد  
 ومن حديث كعب بن  
 مرة والترمذي من  
 حديث ابى امامة



له قوله فاقول قوله لانه لما اسند الى حالة منافية للاعتاق كان انكارا منه للاعتاق والقول قول المنكر ١٢ عننايه ١٢ قوله وجنونه كان ظاهرا فيقيد به لان جنونه لو لم يكن ظاهرا لكان صحيح كلامه ١٢ عني ١٢ قوله لانه ليس باهل لان الصبي يوجب الحجر عن الاقوال ١٢ عننايه ١٢ قوله لا ينفذ اما قال لا ينفذ ولم يقل لا يصح لا يجوز لان اعتاق ملك الغير صحيح وينفذ باجازة المالك عندنا ولا ينفذ بغير اجازة ١٢ عني ١٢ قوله كما في الطلاق فان قوله انت طالق اخبار في الاصل ولكنه جعل انشاءا للحاجة اليه والبيع فان قول البايع بعث وقول المشتري استر اخبار في الاصل ولكنه جعل انشاءا وغيرهما مثل الاجارة ونحوهما ١٢ عني ١٢ قوله لانه يحتمل ان يكتل فصدده باعتبار وضعه الاصل ١٢ عني ١٢ قوله الا اذا سواه حرا استشار من قوله لو قال له يا حرة ١٢ عننايه ١٢ قوله وكذا عكسه يعني بان ناداه بقوله يا حرة قد لقيه زاد ١٢ عننايه ١٢ قوله لا ينفذ لان الممنوع حر عليه كما في قوله يا حرة انشاءا للحرية لا اخبارا عن الوصف واجيب بانه اذا لم يكن ملكا كان المنادى في الحقيقة ذاتا موصوفة بصفة الحرية والوصف في الحقيقة خبر عن الموصوف فكان المنادى اخبارا بان المنادى موصوف بهذه الصفة ١٢ عننايه ١٢ قوله يقع في ذلك الحجر اي يقع الاعتاق في ذلك الحجر ..... والشائع ثم يسري الى الجميع كمن اعتق جارية ١٢ عني ١٢ قوله وسيا تيک الاختلاف يريد به الاختلاف في تجزى الاعتاق عند ابي حنيفة وصاحبيه ١٢ عننايه ١٢

حديث لا عتق فيما لا يملك ابن آدم ابو داود والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدّه زاد ولا طلاق ولا نذر وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وعن جابر عند ابني يعلى وابن مردويه + ١٢

جلد کتاب الاعتاق

٢٢٠

المملوك والبلوغ لان الصبي ليس من اهله لكونه مخرجا ظاهرا ولهذا لا يملك الولي عليه العقل لان المجنون ليس باهل للتصريح ولهذا لو قال لبايع اعنتك انا صبي فالقول قوله كذا لو قال المعتق اعنتك وانا مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجود الاسناد الى حالة منافية وكذا لو قال الصبي كل مملوك امك فهو حرا الاحتياط لا يصح لانه ليس باهل لقول ملزم لابن ان يكون العبد ملكه حتى لو اعتق عبدا غيره لا ينفذ عتقه لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم اذا قال لعبدا او امته انت حرا او معتق او عتق او محرر او قد حررتك او قد عتقتك فقد عتق نوى به العتق او لم ينو لان هذا الالفاظ صريح في كونهما مستعملين في شرعا وعرفا فاغنى ذلك عن التفسير والوضوح وان كان الاخبار فقد جعل انشاءا في التصرفات الشرعية للحاجة كما في اطلاق البيع وغيرها ولو قال عتيت به الاخبار الباطل وان حرمت من العمل صدق ديانته لانه يحتمل ان يريد من قضاء كانه خلاف لظاهر لوقال يا حرة يا عتق يعق لانه يدل بما هو صريح في العتق وهو لا يستلزم ان ينادى بالوصف المذكور هذا هو حقيقة فيقفز تحقق الوصف في انه يثبت من جهة فيقفز ثبوته تصدقا له فيما اخبر وسنقره من بعد ان شاء الله تعالى الا اذا سماه حرا ثم ناداه يا حرة لان مرادة الاعارة باسم علم هو القبة به لواناداه بالفارسية يا ازاد وقد لقبه بالحر قالوا يعق وكذا عكسه ليس بنادى باسم علمه فيعتبر اخبارا عن الوصف كذا لو قال اسك حرا ووجهك اورقتك او ينادى او قال لاميته فوجده حرا لان هذا الالفاظ يعبر بها عن جميع البدن وقد مر في الطلاق واذا اضاف الى جزء شائع يقع في ذلك الجزء وسيا تيک الاختلاف فيه ان شاء الله تعالى وان اضاف الى جزء معين لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل لا يقع عندنا خلافا للشافعي ح

يسري الى الجميع كمن اعتق جارية ١٢ عني ١٢ قوله وسيا تيک الاختلاف يريد به الاختلاف في تجزى الاعتاق عند ابي حنيفة وصاحبيه ١٢ عننايه ١٢



جلد كتاب العتق

والكلام فيه كالكلام في الطلاق وقد بيناه ولو قال الملك لي عليك ونوي به الحرية عتق وان  
 لم ينو لم يعتق لان محتمل انه اراد ان يملك لي عليك لاني بعثك ويحتمل اني اعطيتك فلا يتعين احد  
 عواد الاجاب لنية قال كذا كذا نيات العتق وذلك مثل قوله خرجت من ملكي ولا سبيل لي  
 عليك ولا رقي لي عليك وقد خليت سبيلك لان محتمل نفلي لسبيل الخروج عن الملك وتخليته  
 السبيل بالبيع او الكتابة كما يحتمل بالعتق فلا بد من النية كذا قوله لا منه قد طلقتك لا منه  
 قوله خليت سبيلك هو المروى عن ابي يوسف بخلاف قوله طلقتك على عابدين من بعد  
 ان شاء الله تعالى ولو قال السلطان لي عليك ونوي العتق لم يعتق لان السلطان عبارة عن اليد  
 وهي السلطان بلفظا مبدى وقد يقع الملك دون اليد كما في مكاتب بخلاف قوله لا سبيل لي عليك  
 لان نفيه مطلقا بانتفاء الملك لان للمولى على المكاتب سبيل فلذلك محتمل العتق ولو قال هذا  
 ابني وثبت على ذلك عتق ومعنى المسألة اذا كان يولد مثله اذا كان يولد مثله مثله  
 بعد هذا ثم ان لم يكن للعبد نسب معروف يثبت نسبه منه لان لاية الدعوة بالملك ثابتة ولا  
 محتاج الى النسب فيثبت نسبه واذا ثبت عتق لا يستند النسب وقت العلق وان كان نسب  
 معروف لا يثبت نسبه منه للعتق ويقتضي اعمالا للفظ في حجارة عند تعدا اعمال بحقيقة وجب  
 المجاز نذكره من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال هذا مولاي او يا مولاي عتق اما الاول فلان  
 اسم المولى ان كان ينتظم الناصر وابن العم الموالات في الدين والاعلى والاسفل في العتاق ولا  
 انه تعين الاسفل فصار كاسم خاص له هذا لان مولاي لا يستنصر بمملوكه عادة وللبعد نسب  
 معروف فان في الاول الثاني والثالث نوع مجاز والكلام لحقيقة والاضافة الى العبد تناوكون مقفلا  
 اي كونه بمعنى ابن العم

له قوله وكذا كذا نيات العتق اي وكذا يقع بها العتق اذا وجدت النية والافلا ١٢ عيني  
 بخلاف قوله طلقتك فانها لا تعتق لانه صار صريحا في الطلاق عن النكاح فلا يثبت به العتق على ما سياتي بيانه ١٢ عن ابي  
 هو عبارة عن صاحب  
 اليد والسلطنة كذا قاله  
 الكاكي وقال الاكمل يقال  
 لفلان سلطنة ويراد به  
 القدرة الثابتة من حيث  
 اليد والاستيلاء ١٢ عيني  
 قوله عن اليد كانه  
 قال لا يرد لي عليك ولو  
 قال ذلك ونوي بالعتق  
 لم يعتق لجواز ان يزول اليد  
 ويمنى الملك ١٢ ع  
 قوله كما في المكاتب فان  
 المولى لا يرد له على المكاتب  
 وملكه فيه باق ١٢ عيني  
 قوله سبيل العتق من  
 حيث المطالبة ببدل الكفا  
 حتى اذا انتفى عنه ذلك البراءة  
 عنه يعتق ١٢ عن ابي  
 قوله فلهذا اي فلا جاز ان  
 نفلي سبيل مطلقا بانتفاء  
 الملك يحتمل قوله لا سبيل لي  
 عليك العتق ١٢ عيني  
 قوله ولو قال الخ مرقا  
 لعبده الذي يولد مثله  
 وليس له نسب معروف هذا  
 ابني وثبت على ذلك ثبت  
 النسب فتعتق عليه ومعنى  
 قوله ثبت على ذلك لم يدع  
 الكرامة والشفقة كذا في  
 شرح القدوري لابي الفضل  
 حتى لو ادعى ذلك صدق قيل  
 النيات شرط النسب لكون  
 الرجوع عنه صحيحا دون العتق  
 وقيل هو شرط اتفاق ١٢ عن ابي  
 قوله تذكره يعني  
 بيان الدليل لابي حنيفة في  
 قوله وان قال لفلان لا يولد  
 مثله مثله هذا ابني عتق تعد  
 ابني حنيفة ١٢ عيني  
 قوله وان كان ينتظم الخ  
 اشار به الى ان المولى  
 مشترك بحقه بمعنى الناصر  
 قال الله تعالى وان الكافرين  
 لا مولى لهم اي لا ناصر لهم وابن العم قال الله تعالى وان خفت الموالى من وداي اي ابن عمي بعد موتي كذا قال اهل التفسير ١٢ عيني  
 يقال له مولى المدة الا صورة الموالاة حرة اقل بالغ مسلم غير عتق لاحد ولم يعقل عنه يقول لا خراست مولاي ترث عني اذا مت وتعتق اذا جئيت ويقول لا خرا

قبلت فيكون القائل هو  
 له ويرث منه اذا مات و  
 يعقل عنه اذا جنى ١٢ عيني  
 قوله نوع مجاز لان  
 المولى مشتق من المولى وهو  
 القرب والقرب بين المشرقي  
 والمغربى من حيث الحقيقة  
 ولا من حيث النسب ولا  
 من حيث المكان فيبتعين  
 القرب من حيث الدين ١٢  
 عن ابي



له قوله فالتحق بالصرح يعني بدلالة الحال في المحل وهو كونه عبداً ١٢ قوله خلاف ما ذكره يعني قوله يا سيدي يا مالك لانه ليس فيه ما يختص بالعق معناه ان معنى قوله يا مولاي يعني لي عليه ولان العتاق حريث تعيين الاسفل مراد فثبت بهذا القول ما يختص بالعتق وهو المولود وهو يقتضي سابقية العتق بخلاف قوله يا سيدي يا مالك فان معناه يا من له السيادة الملك على ولم يثبت بشئ يختص بالعتق فيل على المجاز وهو الاكرام و التلطف ١٢ مع قوله كما في قوله يا حسر فانه قادر على اثبات صفة الحرية فيه من جهة في الحال ١٢ عنايه قوله على ما بيناه يعني في قوله لانه نداء بمسا هو صريح وهو استحضار النداء ١٢ عنايه قوله يعتق فيها اي في قوله يا ابني يا اخي والحاصل ان العتق يقع بالنداء بثبته الفاظ في ظاهر الرواية يحرر يعتق يا مولاي وفي رواية حسن بخمسة الفاظ بالثبته المذكورة بقوله يا ابني يا اخي ١٢ عنايه له قوله على الظاهر ا على الظاهر للرواية وهو الذي ذكره القسري وهو المذكور في نوادر الشنقي ١٢ يعني كقوله يا ابن بالضم و قطع للاضافة على صورة المنادي المفرد ١٢ يعني له قوله سبب الحرية لانه لا توجد البنوة في المملوك الا وقد وجد الحرية معها ١٢

جلد كتاب العتاق

فنعين مولى الاسفل فالتحق بالصرح وكذا اذا قال كمت هذ مولاتي لما بينا ولو قال عنيت به المولى في الدين او الكذب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى يصدق في لقضاء الخلفه الظاهر واما الثاني فلانه ما تعين الاسفل اذا التحق بالتصريح بالنداء باللفظ الصريح يعتق باقيل اي ظاهر الكلام ١٢ يعني اي بقوله يا مولاي ١٢ عنايه يا اخي يا عتيق فكذلك النداء بهذا اللفظ وقال فلا يعتق في الثاني لانه يقصد به الاكرام بمنزلة قوله يا سيدي يا مالك قلنا الكلام لحقيقته وقد يمكن العتق بخلاف ما ذكره لانه ليس فيه ما يختص بالعق فكان اكراماً محضاً ولو قال يا ابني او يا اخي لم يعتق لان النداء لا يحرر المندادى الا انه اذا كان بوصف يمكن اثباته من جهة كان لتحقيق ذلك الوصف في المنادى استحضار الـ بوصف المخصوص كما في قوله يا حر على ما بيناه واذا كان لنداء بوصف لا يمكن اثباته من جهة كان للاعلام المجرد دون تحقيق الوصف فيه لتعديده والبنوة لا يمكن ثباتها حال النداء من جهة كانه لو انخلق من ماء غيره لا يكون ابناً له بهذا النداء فكان المجرد للاعلام يروى عن ابى اقبال ١٢ حديثه شاذ انه يعتق فيهما والاعتماد على الظاهر ولو قال يا ابن لا يعتق لان الامر كما اخبر فانه ابن ابية فكذا اذا قال يا ابني او يا بنية لانه تصغير للابن البنوة من غير اضافة والامر كما اخبر وان قال لعله لا يولد مثله مثله هذا ابني عتق عند ابى حنيفة وقال لا يعتق وهو الشافعي لهم انه كلام محال بحقيقته فيرد ويلغو كقوله اعتقتك قبل ان اخلق او قبل ان اخلق ولا بى حنيفة انه كلام محال بحقيقته لكنه صحيح بمجازه لانه اخبار عن حرية من حين ملكه هذا لان البنوة في المملوك سبب لحرية اما اجماعاً او صلة للقرابة واطلاق السبب ارادة المسبب مستحالة في اللغة تجوز لان الحرية لازمة للبنوة في المملوك والمشابهة في المملوك الا وقد وجد الحرية معها ١٢

عنه قوله او صلة للقرابة يعني ان البنوة موجبة للصلة والعتق صلة فتكون البنوة موجبة للعتق ١٢ عنه



له قوله لانه لا وجه له الا ليس قوله اعترفك قبل ان اخلق لمزوما لقول انت حر من حين ملكك لان الاول يقتضي عدمه ودالمك عليه الثاني يقتضي وروده البتة وشره  
لا يكون لمزوما لما ينافيه الا لازم انفاك الملزوم عن الملزوم وهو محال **له قوله** وبه الاختلاف الجواب عما يقال لو كان صحة ذكر الملزوم واردة الا لازم محو الجواز  
وان لم يكن الحكم متصورا لوجب عليه الارش في الصورة المذكورة لان القطع خطأ بسبب الجواب

جلد كتاب لعناق

على خمسة آلاف درهم و  
اللازم باطل فالملزوم مثله  
وتقرير جوابه ان القطع  
خطأ ليس بسبب الملال  
مطلق بل لما خالف الملال  
المطلق في الوصف وهو  
الارش حتى وجب العاقلة  
في سنتين وذلك الملال الذي  
هو مسبب عن القطع لا يمكن  
اثباته بدون القطع فما هو  
مسبب لا يمكن اثباته وما  
يمكن اثباته ليس مسبب  
وهو اصله ان هذه الصورة  
ما تعذر فيه الحقيقة والجواز  
فتلغوا الحقيقة فظاهر  
واما الجواز فلان قطع اليد  
خطأ لمزوم للارش الذي  
هو لمزوم القطع واللازم  
وهو القطع فمتى فالملزوم  
وهو الارش كذلك عننا  
**له قوله** اما الحرية المحررة  
منها ان الحرية التي جعلنا  
قوله هذا الجواز اعني  
وهي الحرية من بين الملك  
لا تختلف ذاتا وهو زوال  
الرق ولا حكمها هو صلاحية  
للقضاء وللشهادة والولاية  
كلها فامكن جعله اي جعل قوله  
هذا الجواز اعني اي عن  
الحرية على تاول العتق و  
المذكور اعني **له قوله**  
لما بينا معنى الوجوه الجانبين  
في قوله هذا الجواز اعني  
**له قوله** وهي غير ثابتة  
المزود ايشري ان الواسطة  
لو كانت مذكرة مثل ان  
يقول هذا جد اي ابوي عتق  
وقد ذكره بعض الشافيين  
اعني **له قوله** بنيه  
اما وجه رواية العتق ما ذكره

تقدم في كتاب النكاح والسمي  
بهنا معدوم فلا يكون معتبر  
حقيقة ولا مجازا عن الابن  
لعدم الملازمة بينهما فثاني  
**له قوله** الصريح والكناية  
مثل قوله لامة انت مطلقة  
وطقتك وتقتني دخيلة و  
برية وحرام وما اشبه ذلك  
اعني **له قوله** على ما  
قال مشايخهم اي مشايخ  
الشافعية والما قال مشايخهم  
لان المنصوص عن الشافعي  
لفظ الطلاق تحسب و  
اصحابه قاسوا عليها سائر  
الالفاظ والصريح والكناية  
اعني **له قوله** عمل  
اللفظين الجواز هو جواب  
عما يقال الاعتاق اثبات  
القوة ولهذا اثبت به  
الاحكام مثل الالبسة  
والولاية والشهادة فان  
يشبه الطلاق الذي هو  
اسقاط محض وتقرير الجواز  
ان الاعتاق ايضا اسقاط  
بدليل صحة التعليق فيها  
واما الاحكام فليست  
بواردة لانها ثابتة بسبب  
سابق وهو كونه آدميا مكلفا  
غير ان الاعتاق ازال  
المانع فاستوى الاعتاق  
والطلاق اعني

في وصفي لازم من طرق المجاز على ما عرفت فيحمل عليه تخوفا عن الالغاء بخلاف ما استشهد به كانه لا وجه  
له في المجاز فتعين الالغاء وهذا بخلاف ما اذا قال لغيره قطع يدك فاخرجهما صبيحتين حيث  
لم يجعل مجازا عن اقرار بالمال والتزام وان كان القطع سببا لوجوب المال لان القطع  
خطأ سبب لوجوب مال مخصوص وهو الارش وانما يخالف مطلق المال في الوصف حتى  
وجب على العاقلة في سنتين ولا يمكن اثباته بدون القطع وما يمكن اثباته فالقطع ليس  
بسبب له اما الحرية لا تختلف ذاتا وحكما فامكن جعله مجازا عنه ولو قال هذا ابني واقى و  
مثله لا يولد مثله فهو على هذا الخلاف لما بينا ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل  
هو على الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع لان هذا الكلام لا هو جالب في الملك الابواسطة  
وهو الاب وهي غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يجعل مجازا عن الموجب بخلاف الابوة و  
البنوة لان لهما موجبا في الملك من غير واسطة ولو قال هذا اخي لا يعتق في ظاهر  
الرواية وعن ابى حنيفة انه يعتق ووجه الروايتين ما بيناه ولو قال لعدله هذا ابنتي فقد  
قيل على الخلاف وقد قيل هو بالاجماع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى فتعلق  
الحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبر وقد حققناه في النكاح وان قال لاهنته انت  
طالق او بائن او تحرري نوى به العتق لم تعتق وقال لشافعي تعتق اذ نوى وكذا اعلى هذا  
الخلاف سائر الالفاظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم له انه نوى ما يحتمل لفظه  
لان بين الملكين موافقة اذ كل واحد منهما ملك العين اما ملك اليمن فظاهر وكذا ملك  
النكاح في حكم ملك العين حتى كان التابيد من شرطه والتاقيت مبطلان لعمل اللفظين  
بأن يجعل له وقت معين

بقوله وبه لان البنوة في المملوك سبب الحرية الى آخره فكذلك ههنا لاخرة في الملك لوجب العتق واما وجه رواية عدم العتق فقوله في مسأله الجدل ان هذا الكلام لا موجب  
في الملك الابواسطة وكذلك ههنا لاخرة لا تكون الابواسطة الاب او الام لانها عبارة عن المجاورة في صلب او رحم وهذه الواسطة غير مذكرة ولا موجب لهذه الكلمة بدون  
هذه الواسطة **له قوله** ليس من جنس المسمى لان المذكور والانا من بني آدم جنسان مختلفان واذا لم يكن المشار اليه من جنس المسمى يتعلق الحكم بالمسمى لما



له قوله يصلح الميعنى اذا قال لامرأة انت حرة ونوى به الطلاق مع مجازا فكذلك اي صلح لفظ الطلاق كناية عن لفظ العتق ١٢ عني له قوله فكذلك اعكسه لان مبنى المجاز على المناسبة  
والشئ لا يلائم سبب شيئا الا والشئ الا ضربا من سببه ١٢ عني له قوله لان الاعتاق لغة اثبات القوة مأخوذ من قولهم عتق الطير اذا قوى وطار عن ذكره وفي الشرع ايضا كذلك لان العبد المخر ١٢ ع  
من قولهم اطلقت البعير عن القيد اذا اعلنته هو عبارة عن رفع المانع عن الاطلاق لا اثبات

٢٣٢

جلد كتاب لعناق

في اسقاطها هو حق وهو الملك ولهذا يصلح التعليق فيه بالشروط اما الاحكام تثبت بسبب سابق  
وهو كونه مكفوا ولهذا يصلح لفظه العتق والخبر كناية عن الطلاق فكذلك اعكسه لئلا  
نوى ما لا يحتمله لفظه لان الاعتاق لغة اثبات القوة والطلاق رفع القيد وهذا لان العبد المخر ١٢  
اي يكون العتق محتمل لفظه ١٢

بالجمادات بالاعتاق يحى فيقدر ولا كذلك المنكوحة فانها قادرة الا ان قيد للنكاح مانع  
على التعريفات قولاه ١٢

بالطلاق يرتفع المانع فيظهر القوة ولا خفاء ان الاول قوى لان ملك اليمين فوق ملك النكاح  
اعتاق ١٢ من الثاني ١٢

فكان اسقاطه اقوى واللفظ يصلح مجازا عما هو دون حقيقة لاحكامه فوقه فلم هذا امتنع في  
المتنازع فيه انما عني في عكسه اذا قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق لان مثل يستعمل للمشاركة في  
بعض المعاني عرفا فوق وقع الشك في الحرية ولو قال انت الاحر عتق لان الاستثناء من النفي ثبات  
اي في العتق العام ١٢

وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة ولو قال اسك رأس حر لا يعتق لانه تشبيه بحد فحر ولو قال  
رأسك رأس حر عتق لانه اثبات الحرية في هذا الرأس يعبر عن جميع البدن فصل من ملك ذارحم محرم منه  
اي لا اله الا الله ١٢

عتق عليه وهذا اللفظ مروى عن النبي عليه السلام وقال عليه السلام من ملك ذارحم محرم منه  
فهر حر واللفظ بعموم ينظم كل قرابة مؤيدة بالمحمية واولاد او غيره والشافعي رحمه الله في  
غيره انه ان ثبوت العتق من غير مرضاة المالك ينفيه القياس ولا يقتضي الاخوة وما  
اي لفظ الحديث ١٢ عني

يضاهيهما نازلة عن قرابة الوالد فامتنع الاحتاق والاستدلال ولهذا امتنع التكاثر على  
اي ادنى درجة ١٢ اي الاحتاق قرابة الاخوة بقرابة الوالد ١٢

المكاتب في غير الوالد ولم يمتنع فيه لنا ما روينا ولانه ملك قريب قرابة مؤثرة في المحمية  
فيعتق عليه وهذا هو المؤثر في الاصل والولد ملغ لانها هي التي يفترض وصلها ويحرم  
اي لان القرابة المؤثرة في المحمية ١٢

قطعها حجة وجبت النفقة وحرم النكاح ولا فرق بينهما اذا كان المالك  
١٢ عني

وكذلك المملوك

قوة الاطلاق وكذلك في الشرع لان المنكوحة لم تنزل  
بالكنة فانها قادرة المخرج ١٢ عني له قوله رفع القيد وليس  
من اثبات القوة الشرعية في محل لم يكن وبين رفع المانع  
لتعمل القوة الثانية في محلها مناسبة ١٢ عني له  
قوله اقوى والا في لا يصلح ان يكون مستقارا للاعلى ١٢ عني له  
قوله ولان ملك اليمين الم الفرق بين النكتهين  
المذكورتين في الكتاب ان في الاولى منع المناسبة و  
اظهار السند بان الاعتاق اثبات والطلاق رفع فاني  
يتناسبان وفي الثانية تسليم ان كلا منهما اسقاط لكن  
الاعتاق اقوى وهو ينافي الاستعارة ١٢ عني له  
قوله فوق ملك النكاح لان ملك اليمين قديمته لم ملك  
المتعة اذا صادت الجوارى الخالية عما يمنع عن الاستماع  
بين واما ملك الشرح فلا يستلزم ملك اليمين اصلا ١٢  
عني له قوله فلهذا اي اذا ظهر هذا بعد العلم بان ذاته  
ملك اليمين اقوى ظهر كجواز استعارة الفاظ العتاق  
للطلاق دون عكسه ١٢ عني له قوله امتنع اسي  
المجاز في المتنازع فيه اي في قوله انت طالق لامت  
ونوى به العتق وانما عني اي جاز المجاز في عكسه اي في  
قوله انت حرة لمنكوحة ونوى به الطلاق ١٢ عني له  
قوله فوق وقع الشك الخ هذا اذا لم ينفذ ما انوى الحرية  
زال الشك فاعتق كذا في المبسوط ١٢ عني له قوله بمن  
حرره اي حرته وهو الكاف لان اصله رأسك كمرأس  
حر فصار كقولك مثل الحر ١٢ عني له قوله فصل لما ذكر  
العتق المحاصل بالاعتاق الاختيارى الذي هو الاصل  
ذكر في هذا الفصل عامة مسائل العتق الذي يحصل  
بغير اختيار كارت قرينه وخرود وعبد الحر في البينا  
مسلمة وولد لامة من مولاه ١٢ عني له قوله ذارحم  
الخ الرحم في الاصل وعار الولد في بطن امه سميت  
القرابة والوصلة من جهة الوالد ورحمة ذوالرحم  
والرحم هو الذي لا يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما  
ذكر او انثى ١٢ عني له قوله ينفيه الخ  
وكل ما ينفيه القياس لا يلحق بشئ اخر بالقياس  
وكل ما هو لا يقتضيه لا يدخل فيه بالاستدلال  
اي بدلالة النص الا اذا كان الملحق بمن كل وجه وههنا  
ليس كذلك لان قرابة الاخوة وما يضاف اليها الخ ١٢ عني له  
قوله امتنع الخ يعني اذا ملك المكاتب اباه او  
ابنة فهو مكاتب بخلاف الاخ فانه لا يتكاثر ١٢ عني  
له قوله ما روينا وهو قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم  
من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه ١٢ عني له قوله  
ولانه الخ اي لانه ملك قريب قرابة مؤثرة في المحمية  
وكل من فعل ذلك عتق عليه امانه ملك ذلك لاجتماع

حل بيت من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه  
النسائي من حديث ابن عمر رفعه عن ملك ذارحم  
محرم عتق قال النسائي  
منكر تفرد به ضمير عن  
الثوري وقال الثوري  
لم يتابع ضمير وهو خطأ  
وأخرجه الحاكم باللفظ  
الاقوى وقال البيهقي وهم  
فيه وانما اراد حديث  
عن بيع الولاء وعن  
جنته حديث من  
ملك ذارحم محرم منه  
فهو حر اصحاب السنن  
عن يمنة قال ابو داود  
لم يردده الاحكام وقد  
شك فيه مرة فقال  
عن يمنة فيما يحسب  
وارسله شعبة فقال  
عن قتادة عن الحسن  
اقال الثوري في العلل  
الكبرى يروى عن الحسن  
عن عمر قوله وقال ابن  
منكر وأخرجه الطحاوي  
عن الاسود عن عمرو قفا  
واخرجه ابو داود والنسائي  
عن قتادة عن عمر مخطوط  
وفي الباب عن ابن عباس  
جاء رجل ياخيه فقال  
اني اريد ان اعتق اخي  
هذا فقال ان الله اعطى  
حين ملكته اخرجك الدار  
قطني وفيه العذر لي و  
الكلي ١٢

واما ان كل من فعل ذلك عتق عليه فبالقياس على الاولاد لان هذا المعنى وهو تمتك القريب الحرم هو العلة المؤثرة في الاولاد والولد ملغ لانها هي التي يفترض وصلها ويحرم  
النكاح فبالاجماع واما وجوب النفقة فمذهبنا لكن لما ثبت ذلك من قبل بدليل قطعي وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك كان ثابته البتة فاستدل به ١٢ عني له قوله حتى وجبت المهر



كتاب العتق

مسلم او كافرا في دار الاسلام قال في النهاية قوله في دار الاسلام في الكتاب متعلق بمجوع ما ذكر قبله من قوله ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام فان المسلم اذا اعتق عبدا حرييا في دار الحرب لم يعتق عليه وكذا الحربي لو ملك في دار الحرب ذراحم محرمة لم يعتق عليه فانه لو اعتقه لم ينفذ عتقه فكذا لا يعتق عليه بالملك ١٢ عن ابي  
ليس له ملك تام يقدره على الاعتاق والا فترأض عند القدرة بخلاف الولاد لان العتق فيه من مقاصد الكتابة فامتنع البيع فبعث تحقيقا لمقصود العقد وعن ابي حنيفة انه يتكاتب على الاخ ايضا وهو قول ما قلنا ان منعه وهذا بخلاف ما اذا ملك ابنة عمه وهي اخته من الرضاع لان المحرمية ما ثبت بالقربة والصبي جعل هذا لهذا العتق وكذا المجنون حتى عتق القريب  
عليها ما عند المالك لانه تعلق به حق العبد فشابه النفقة ومن اعتق عبدا الوجه الله تعالى اول للشيطان او للصتم عتق لوجود ركن الاعتاق من اهله في محله وصف القربة في اللفظ الاول زيادة فلا يخلو لعتق بعدد في اللفظين الآخرين وعتق المكرة السكران واقع لصدر الركن من اهل المحل كما في الطلاق وقد بيناه من قبل وان اضاف العتق الى ملك او شرط صح كما في الطلاق اما الاضافة الى ملك ففي خلاف الشافعي وقد بيناه في كتاب الطلاق واما التعليق بالشروط لانه اسقاط فيجري فيه التعليق بخلاف التمليك على ما عرف في موضعه اذا خرج عبد الحربي الى دار الاسلام عتق لقوله عليه السلام في عبد لوطا  
حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله ولانه احضر نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء وان اعتق حرا لا عتق حرها تباعا اذ هو متصل بها ولو اعتق حرا لم يخلو عتق دونها لانه لا وجه لاعتاقها مقصود عدم الاضافة اليها ولا اليستعانة بما فيه من قبل الموضع ثم اعتاق المحل صح لا يصح بيعه هبة لان التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه البيع لم يوجد ذلك بالاضافة الى الجنين وشئ من ذلك ليس بشرط في الاعتاق فافترا  
انه خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحاصر اهل الطائف ثلثة وعشرون عبدا فانتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم الذين يقول لهم العتقاء واخرج ابوداود في الجهاد والترديد في العتاق عن ابي طالب قال خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية الحديث وفي آخره عتقاء الله سبحانه ١٢ يعني قوله ابتداء وقيد بالابتداء لجوارده عليه بقاءه لانه في البقاء من الامور الحكمية ودون الجارية فيجوز بقاءه كبقا المالك بعد وجود اسبابها ١٢ عن ابي  
قوله لما فيه من تدبير الموضوع لانه يكون التبع متبوعا والمتبوع تابعه وهو فاسد ١٢ يعني

له قوله في دار الاسلام قال في النهاية قوله في دار الاسلام في الكتاب متعلق بمجوع ما ذكر قبله من قوله ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام فان المسلم اذا اعتق عبدا حرييا في دار الحرب لم يعتق عليه وكذا الحربي لو ملك في دار الحرب ذراحم محرمة لم يعتق عليه فانه لو اعتقه لم ينفذ عتقه فكذا لا يعتق عليه بالملك ١٢ عن ابي  
ليس له ملك تام يقدره على الاعتاق والا فترأض عند القدرة بخلاف الولاد لان العتق فيه من مقاصد الكتابة فامتنع البيع فبعث تحقيقا لمقصود العقد وعن ابي حنيفة انه يتكاتب على الاخ ايضا وهو قول ما قلنا ان منعه وهذا بخلاف ما اذا ملك ابنة عمه وهي اخته من الرضاع لان المحرمية ما ثبت بالقربة والصبي جعل هذا لهذا العتق وكذا المجنون حتى عتق القريب  
عليها ما عند المالك لانه تعلق به حق العبد فشابه النفقة ومن اعتق عبدا الوجه الله تعالى اول للشيطان او للصتم عتق لوجود ركن الاعتاق من اهله في محله وصف القربة في اللفظ الاول زيادة فلا يخلو لعتق بعدد في اللفظين الآخرين وعتق المكرة السكران واقع لصدر الركن من اهل المحل كما في الطلاق وقد بيناه من قبل وان اضاف العتق الى ملك او شرط صح كما في الطلاق اما الاضافة الى ملك ففي خلاف الشافعي وقد بيناه في كتاب الطلاق واما التعليق بالشروط لانه اسقاط فيجري فيه التعليق بخلاف التمليك على ما عرف في موضعه اذا خرج عبد الحربي الى دار الاسلام عتق لقوله عليه السلام في عبد لوطا  
حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله ولانه احضر نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء وان اعتق حرا لا عتق حرها تباعا اذ هو متصل بها ولو اعتق حرا لم يخلو عتق دونها لانه لا وجه لاعتاقها مقصود عدم الاضافة اليها ولا اليستعانة بما فيه من قبل الموضع ثم اعتاق المحل صح لا يصح بيعه هبة لان التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه البيع لم يوجد ذلك بالاضافة الى الجنين وشئ من ذلك ليس بشرط في الاعتاق فافترا  
انه خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحاصر اهل الطائف ثلثة وعشرون عبدا فانتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم الذين يقول لهم العتقاء واخرج ابوداود في الجهاد والترديد في العتاق عن ابي طالب قال خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية الحديث وفي آخره عتقاء الله سبحانه ١٢ يعني قوله ابتداء وقيد بالابتداء لجوارده عليه بقاءه لانه في البقاء من الامور الحكمية ودون الجارية فيجوز بقاءه كبقا المالك بعد وجود اسبابها ١٢ عن ابي  
قوله لما فيه من تدبير الموضوع لانه يكون التبع متبوعا والمتبوع تابعه وهو فاسد ١٢ يعني

حدث قال صلى الله عليه وسلم في عبيد الطائف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله ابوداود والترمذي والحاكم من حديث علي قال يخرج عبد ان يوم الحديبية الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل الصبح فقال هو اليهم يا محمد والله في دينك وانما يخرجوا هرايس الرق فقال ناس صدقوا ردهم لهم فغضب وقال ما اراكم تنهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم يضرب رقابكم على هذا الدين وبالي ان يوردهم وقال هو عتقاء الله واخرج احمد واسحق وابن ابى شيبة والطبراني عن ابن عباس ان عبد بن خراجه من الطائف فاسلم فاعتقه النبي صلى الله عليه وسلم احدهما ابوبكره وروى عبد الرزاق عن معمر بن عامر عن ابي عثمان عن ابي بكره خروج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحاصر اهل الطائف ثلثة وعشرين عبدا فاعتقهم فهم يقال لهم العتقاء واخرج ابوداود في امر اسيل عن عبد ربه ابن الحكم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حصر الطائف خرج اليه ارقاء من ارقاهم فاسلموا فاعتقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما مسلم عور لم بعد ذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم فيهم من طريق ابن السني عن عبد الله بن كرم التقي مرسله نحوه وسمى الواقدي منهم ابوبكره وروى ابن عبد الله بن ربيعة وروى عبد عثمان بن عامر الاخر عبد كلفة النفقة وخمس عبد يسار بن ملك و ابراهيم بن جابر عبد خشة النخعي وياسر عبد عثمان عبد الله وناقم عبد عبيد



له قوله على امر في الخلع قال السفناني هذه حواله غير راجحة ثم يجمل ان يكون مراده اي في مسألة خلع الجاهل مع الصغير قلت في نفس الامر يستبعد هذا قال الانباري ويجوز ان يكون ذلك اشارة الى ما ذكره في خلع كفاية المنهني لانه قبل هذا الكتاب ١٢ عني قوله هذا هو الاصل يعني ان الاصل ان يخلع الولد من امر صاحب المار ولا معارض له فيه اي في الولد لان المار الامنة لا يعارض ماله لان ما مملوك لا يكون المار ان له خلاف امته  
نظر لان حق الحضنة انما تثبت بعد الولادة فلا يجوز اليه بعد التعارض وتقريره التعارض موجود لان المناقاة متحققة فانه لو اعتبر جانب الام كان مملوكا لسيد مملوكا ولو اعتبر جانب الاب لا يكون مملوكا لسيد مملوكا فيثبت المناقاة بخلاف الولد من المولى فانه للمولى اي جانب اعتبر ١٢ عني قوله والزواج الخ جواب عما يقال اذا اعتبر جانب الامته حتى يكون الولد مملوكا لمولاهما تقرر الاب والفرع مدفوع بشرع وتقريره الزوج قد رضى برب الولد حيث اقدم على تزويج الامته ما لم يان الولد يرق به وفيه نظر لان العلم يكون الولد رقيقا بتزويج الامته انما يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشرع وكما سنا في شريعة ١٢ عني قوله لان الوالد ماضى به اي لان المأزور لما تزوج الامته بلام علم يرضى باسقاط نصيبه فصار ولده حرا بالقيمة نظر الجاهلين  
١٢ عني قوله في المملوكية والمرقوية انما اورده في الفظتين لتغايرهما من حيث الكمال والنقصان فان في المدبر وام الولد الملك كامل والرق ناقص وفي المكاتب على عكسه فعلى هذا يكون قوله والتدبير وامية الولد والكتابة كالتفسير لذلك ١٢ عني قوله والتدبير يعني اذا زوج مدبرته من رجل يكون الولد في حكم امه وامية الولد يعني اذا زوج المولى ام ولده من رجل يكون الولد في حكم امه والكتابة يعني اذا كاتب المولى امته ثم ولدت دخل الولد في كتابة الام بتنا ١٢ عني قوله باب المزايا عن بعض عن اعتاق الكل كونه مختلفا فيه والمتفق عليه اولى بالتقديم ١٢ عني قوله ان الاعتاق يتجزى الخ قال صاحب الميزان المعنى من قولنا الاعتاق يتجزى وليس هو ان ذات القول يتجزى او حكمه يتجزى لانه محال بل معنى ذلك ان المحل في قبول حكم الاعتاق يتجزى فيصور ثبوته في النصف دون النصف وحاصل الخلاف راجع الى ان الاعتاق النصف بل يوجب زوال الرق عن المحل كله ام لا عنده لا يوجب بل يبقى كل المحل رقيقا ولكن زال الملك بقدره وعندنا يوجب زوال الرق عن الكل ١٢ عني قوله هو قول الشافعي اي فيما اذا كان المالك واحدا وكان الحق موسرا فذكر ذلك قوله كقولهما ان لو كان المعتق موسرا يبقى ملك الساكنت كما كان حتى يجوز له بيعه وبيعه ١٢ عني قوله بازالة ضد لان المحل لا يخلو عن احدهما فبازالة احدهما يوجب اثبات الآخر ١٢ عني قوله اثبات العتق بازالة الملك وهو الوصف الشرعي المطلق للمتصرف او هو ازالة الملك لاثبات العتق بازالة ضد الذي هو الرق ولا هو ازالة الرق ليلزم عدم التجزى ١٢ عني قوله والرق حق الشرع لان الكافر لما استنكف ان يكون عبدا لله جازاه الله تعالى فصوره عبدا لله اوجب العامة لان الغانمين كما كانوا يغتنمون غير الرقيق لغتيم ١٢ عني قوله والملك متجزى وهذا كما ترى بناء على احد الامرين كل منهما مستقل بافادة المطلوب وتقريره الاعتاق اثبات العتق بازالة الملك والملك متجزى فالاعتاق كذلك وانما قلنا بانه اثبات العتق بازالة الملك لان الاعتاق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف فالاعتاق لا يتعدى ولاية المتصرف انما يكون على ما هو حقه وحقه الملك فولاية انما يكون على الملك اما ان الملك متجزى فذلك بالاجماع وتقريره الاخر الاعتاق ازالة الملك المتجزى فالاعتاق ازالة الملك المتجزى ١٢ عني قوله

له قوله على امر في الخلع قال السفناني هذه حواله غير راجحة ثم يجمل ان يكون مراده اي في مسألة خلع الجاهل مع الصغير قلت في نفس الامر يستبعد هذا قال الانباري ويجوز ان يكون ذلك اشارة الى ما ذكره في خلع كفاية المنهني لانه قبل هذا الكتاب ١٢ عني قوله هذا هو الاصل يعني ان الاصل ان يخلع الولد من امر صاحب المار ولا معارض له فيه اي في الولد لان المار الامنة لا يعارض ماله لان ما مملوك لا يكون المار ان له خلاف امته  
نظر لان حق الحضنة انما تثبت بعد الولادة فلا يجوز اليه بعد التعارض وتقريره التعارض موجود لان المناقاة متحققة فانه لو اعتبر جانب الام كان مملوكا لسيد مملوكا ولو اعتبر جانب الاب لا يكون مملوكا لسيد مملوكا فيثبت المناقاة بخلاف الولد من المولى فانه للمولى اي جانب اعتبر ١٢ عني قوله والزواج الخ جواب عما يقال اذا اعتبر جانب الامته حتى يكون الولد مملوكا لمولاهما تقرر الاب والفرع مدفوع بشرع وتقريره الزوج قد رضى برب الولد حيث اقدم على تزويج الامته ما لم يان الولد يرق به وفيه نظر لان العلم يكون الولد رقيقا بتزويج الامته انما يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشرع وكما سنا في شريعة ١٢ عني قوله لان الوالد ماضى به اي لان المأزور لما تزوج الامته بلام علم يرضى باسقاط نصيبه فصار ولده حرا بالقيمة نظر الجاهلين  
١٢ عني قوله في المملوكية والمرقوية انما اورده في الفظتين لتغايرهما من حيث الكمال والنقصان فان في المدبر وام الولد الملك كامل والرق ناقص وفي المكاتب على عكسه فعلى هذا يكون قوله والتدبير وامية الولد والكتابة كالتفسير لذلك ١٢ عني قوله والتدبير يعني اذا زوج مدبرته من رجل يكون الولد في حكم امه وامية الولد يعني اذا زوج المولى ام ولده من رجل يكون الولد في حكم امه والكتابة يعني اذا كاتب المولى امته ثم ولدت دخل الولد في كتابة الام بتنا ١٢ عني قوله باب المزايا عن بعض عن اعتاق الكل كونه مختلفا فيه والمتفق عليه اولى بالتقديم ١٢ عني قوله ان الاعتاق يتجزى الخ قال صاحب الميزان المعنى من قولنا الاعتاق يتجزى وليس هو ان ذات القول يتجزى او حكمه يتجزى لانه محال بل معنى ذلك ان المحل في قبول حكم الاعتاق يتجزى فيصور ثبوته في النصف دون النصف وحاصل الخلاف راجع الى ان الاعتاق النصف بل يوجب زوال الرق عن المحل كله ام لا عنده لا يوجب بل يبقى كل المحل رقيقا ولكن زال الملك بقدره وعندنا يوجب زوال الرق عن الكل ١٢ عني قوله هو قول الشافعي اي فيما اذا كان المالك واحدا وكان الحق موسرا فذكر ذلك قوله كقولهما ان لو كان المعتق موسرا يبقى ملك الساكنت كما كان حتى يجوز له بيعه وبيعه ١٢ عني قوله بازالة ضد لان المحل لا يخلو عن احدهما فبازالة احدهما يوجب اثبات الآخر ١٢ عني قوله اثبات العتق بازالة الملك وهو الوصف الشرعي المطلق للمتصرف او هو ازالة الملك لاثبات العتق بازالة ضد الذي هو الرق ولا هو ازالة الرق ليلزم عدم التجزى ١٢ عني قوله والرق حق الشرع لان الكافر لما استنكف ان يكون عبدا لله جازاه الله تعالى فصوره عبدا لله اوجب العامة لان الغانمين كما كانوا يغتنمون غير الرقيق لغتيم ١٢ عني قوله والملك متجزى وهذا كما ترى بناء على احد الامرين كل منهما مستقل بافادة المطلوب وتقريره الاعتاق اثبات العتق بازالة الملك والملك متجزى فالاعتاق كذلك وانما قلنا بانه اثبات العتق بازالة الملك لان الاعتاق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف فالاعتاق لا يتعدى ولاية المتصرف انما يكون على ما هو حقه وحقه الملك فولاية انما يكون على الملك اما ان الملك متجزى فذلك بالاجماع وتقريره الاخر الاعتاق ازالة الملك المتجزى فالاعتاق ازالة الملك المتجزى ١٢ عني قوله

ولو اعتق المحل على مال صح ولا يجب مال اذا وجه الى الزام المال على الجنتين لعدم الولاية عليه  
ولا الى الزامه الامر لانه في حق العتق نفس حرة واشترط بدل العتق على غير المعتق لا يجوز  
ما في الخلع انما يعرف قيام المحل وقت العتق اذا جاءت به لا قبل من ستة اشهر منه لانه  
ادنى مدة المحل قال وولد الامه من مولاهم حلاله مخلوق من ماء فيعتق عليه هذا  
هو الاصل لا معارض فيه لان ولدا الامه مولاهم وولدها من زوجها مملوك لسيدها  
لتزوجه جانب الام باعتبار الحضنة او لاستهلاكه ماء بها والمناقاة متحققة والزواج قد رضى به  
بخلاف ولد المأزور كان الوالد ماضى به ولدا لحره حرة على كل حال لان جانبها راجح فيتبعها  
في وصف الحرية كما يتبعها في المملوكية والمرقوية والتدبير وامية الولد والكتابة  
باب العبد يعتق بعضه

واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويبيح في بقية قيمته مولاه عند ابر حنيفة  
قال يعتق كله اصله ان الاعتاق يتجزى عندنا فيقتصر على ما اعتق وعندنا لا يتجزى وهو قول  
الشافعي فاضافة الى البعض كضافته الى الكل فلم هذا يعتق كله لزم ان الاعتاق اثبات العتق  
وهو قوة حكمية واثباتها بازالة ضدها وهو الرق الذي هو ضعف حكمي وهما لا يتجزيان فضا  
كالطلاق والعفو عن لقصاص الاستيلاء ولا يبي حنيفة ان الاعتاق اثبات العتق بازالة  
الملك او هو ازالة الملك لان الملك حقه والرق حق الشرع اوجب العامة وحكم المتصرف ما  
يدخل تحت ولاية المتصرف هو ازالة حقه لا حق غيره والاصل ان المتصرف يقتصر على  
موضع الاضافة والتعدي الى ما وراء ضرورة عدم التجزى والملك متجزى كما

بازالة ضد الذي هو الرق ولا هو ازالة الرق ليلزم عدم التجزى ١٢ عني قوله والرق حق الشرع لان الكافر لما استنكف ان يكون عبدا لله جازاه الله تعالى فصوره عبدا لله اوجب العامة لان الغانمين كما كانوا يغتنمون غير الرقيق لغتيم ١٢ عني قوله والملك متجزى وهذا كما ترى بناء على احد الامرين كل منهما مستقل بافادة المطلوب وتقريره الاعتاق اثبات العتق بازالة الملك والملك متجزى فالاعتاق كذلك وانما قلنا بانه اثبات العتق بازالة الملك لان الاعتاق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف فالاعتاق لا يتعدى ولاية المتصرف انما يكون على ما هو حقه وحقه الملك فولاية انما يكون على الملك اما ان الملك متجزى فذلك بالاجماع وتقريره الاخر الاعتاق ازالة الملك المتجزى فالاعتاق ازالة الملك المتجزى ١٢ عني قوله



جلد کتاب لعناق

في البيع والهبة فيبقى على الاصل ويجب لسعاية الاحتباس فالية البعض عند المستسعة  
 ان يباع نصيب من العبد المشترك لزول ملكه عن البعض الذي باعه ١٢  
 بمنزلة المكاتب عند لان الاضافة الى البعض توجب ثبوت المالكية في كذا بقاء المالك في  
 بعضه يمنعه فعملنا بالدين بانزاله مكاتباً اذ هو مالك يد لا رقبة والسعاية كبدل الكتابة فله  
 ان يستسعيه لخيار ان يعتق لان مكاتب قابل للاعتاق غير انه اذا عجز لا يرد الى الرق لا نكاح  
 اسقاط لا الى حد فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصودة لانه عقد يقال ويقس ولا يفسخ  
 في الطلاق والعفو عن القصاص حالة متوسطة فابتننا في الكل ترجيحاً للحسم الاستيلاء  
 متجزئ عند كنه لو استولد نصيبه من مدبرة يقتصر عليه في القنة لما ضمن نصيب صاحبه  
 بالافساد ملكه بالضمان فكل الاستيلاء واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما  
 نصيبه عتق فان كان موبساً فشره يكره بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة  
 نصيبه وان شاء استسعه العبد فان ضمن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعتق  
 او استسعه فالولاء بينهما وان كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء  
 استسعه العبد والولاء بينهما في الوجهين وهذا عند ابى حنيفة وقال ليس الا الضمان مع  
 اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وهذا المسألة  
 بتتني على حوفين احدهما تجزئ الاعتاق وعد على ما بيناه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع سعاية  
 العبد عنده وعندهما يمنع كما في الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان  
 غنياً ضمن ان كان فقيراً سعه في حصنة الاخر قسمته والقسمه تنافي للشركة وله ان يسه  
 احتسبت فالية نصيبه عند العبد فله ان يضمه كما اذا هبت الريح بثوب انسان  
 ١٢ العبد

له قوله انما اذا ذهب نصيب من العبد المشترك لشريكه يزول ملكه عن البعض الذي باعه ١٢  
 في بعضه يمنعه عن ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرق لانه لا تجزئ فقد اجمعت في العبد ما يوجب ثبوت المالكية في الكل وما يوجب بقاء الملك في الكل والعمل بالدين يمكن  
 بانزاله مكاتباً فعملنا بهما وجعلناه مكاتباً لان المكاتب مملوك رقبة كالمستسعة فمعتق البعض  
 عن ان يباع نصيب من العبد المشترك لزول ملكه عن البعض الذي باعه ١٢  
 بمنزلة المكاتب عند لان الاضافة الى البعض توجب ثبوت المالكية في كذا بقاء المالك في  
 بعضه يمنعه فعملنا بالدين بانزاله مكاتباً اذ هو مالك يد لا رقبة والسعاية كبدل الكتابة فله  
 ان يستسعيه لخيار ان يعتق لان مكاتب قابل للاعتاق غير انه اذا عجز لا يرد الى الرق لا نكاح  
 اسقاط لا الى حد فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصودة لانه عقد يقال ويقس ولا يفسخ  
 في الطلاق والعفو عن القصاص حالة متوسطة فابتننا في الكل ترجيحاً للحسم الاستيلاء  
 متجزئ عند كنه لو استولد نصيبه من مدبرة يقتصر عليه في القنة لما ضمن نصيب صاحبه  
 بالافساد ملكه بالضمان فكل الاستيلاء واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما  
 نصيبه عتق فان كان موبساً فشره يكره بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة  
 نصيبه وان شاء استسعه العبد فان ضمن رجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان اعتق  
 او استسعه فالولاء بينهما وان كان المعتق معسراً فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء  
 استسعه العبد والولاء بينهما في الوجهين وهذا عند ابى حنيفة وقال ليس الا الضمان مع  
 اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق وهذا المسألة  
 بتتني على حوفين احدهما تجزئ الاعتاق وعد على ما بيناه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع سعاية  
 العبد عنده وعندهما يمنع كما في الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان  
 غنياً ضمن ان كان فقيراً سعه في حصنة الاخر قسمته والقسمه تنافي للشركة وله ان يسه  
 احتسبت فالية نصيبه عند العبد فله ان يضمه كما اذا هبت الريح بثوب انسان  
 ١٢ العبد

باب العبد يعتق  
 بعضه حديث قال  
 خط الله عليه في الرجل  
 يعتق نصيبه ان كان غنياً  
 ضمن وان كان فقيراً سعه  
 العبد في حصنة الاخر قسمته  
 السنة من طريق قتادة  
 عن بشير بن خزيمة عن ابي  
 هبيرة رفعه عن ابي  
 شقيقا لم يبق عبد فخرصة  
 في ماله ان كان له مال ان لم  
 يكن له قال استسعه العبد  
 غير مشقوق عليه في لفظ  
 يستسعه في نصيب الذي  
 لم يعتق غير مشقوق عليه  
 قال ابو داود ورواه روح عن  
 سعيد لم يذ كوالسعاية و  
 رواه غيره عنه فذكرها و  
 رواه ابي حنيفة عن حماد بن عيسى  
 بن خلف عن قتادة فذكرها  
 وقال الترمذي لم يذ كرها  
 شعبة وقال اللسان في القنق  
 عليه شعبة وهشام بن خزيمة  
 سعيد لم يذ كرها قال ابن  
 انهما فضل السعاية فخطي  
 من قول قتادة وقد روي  
 عبد الرحمن بن مهدي حديث  
 هام عن قتادة عن غيره و  
 قال كتبها املاء وقال للدار  
 قنقني سمعت ابا بكر النيسابوري  
 يقول حسن فارواه هام  
 فصله وقال الخطابي اضطر  
 فيه سعيد قد فصله هام و  
 بيننا انتهى وقد ذكر به  
 الاستسعاء ايضاً ان  
 العطار دجاج بن حجاج وموسى  
 ابن خلف وحجاج بن ارطاة  
 ويحيى بن صبيح وفي الباب  
 عن جابر وفيه ذكر الاستسعاء  
 ذكره الطبراني في مستد  
 الشاميين وعن عمرو بن  
 شعيب عن ابي عن جده  
 اخوجه ابن عدي والعبد  
 الرزاق عن زياد الاعرج  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في رجل اعتق عبداً عند  
 الموت وترك ديناً وليس له  
 مال فقال يستسعه العبد  
 في قيمته وعن علي نحوه  
 موقوف ١٢

عنه

ضمن الخ ١٢ عن ابي حنيفة قوله فالولاء بينهما يشير الى ان الاختلاف في صفة السبب بان يكون اعتاق احد هما بمال واعتاق الآخر بدونه لا ينافي ثبوت الولاء بينهما  
 جميعاً ١٢ عن ابي حنيفة قوله وهذه المسألة اي رجوع المعتق على العبد وعدم الرجوع عند اداء الضمان ١٢ عن ابي حنيفة قوله على ما بيناه اي عند قوله في اول الباب واصله ان  
 الاعتاق تجزئ عنده الى آخره ١٢ عن ابي حنيفة قوله قسم الامرين اعني خلاص العبد وسعايته بين الحالين اعني اليسار والمعتق واعساره والقسمه تنافي للشركة فلا يكون للشريك  
 السالك سعاية العبد مع اليسار والمعتق ١٢ عن ابي حنيفة



له قوله لما قلنا يريد به قوله وله انه احتبست ماله نصيبه الخ ١٢ يعني له قوله فكذا ههنا اي فكذا انتفع رب الثوب بالصنع فكذا ههنا ينتفع العبد بالعتق ١٢  
له قوله ثم المعتر يسار الخ اي الاعتبار في يسار المعنى الذي يجب به عليه الضمان هو يسار التيسير اي معنى له قوله ثم التخرج الخ اي اذا علم ان هذه المسألة

جلد كتاب لعناق

٣٣٨

مبنية على حسرين  
اي اصلين بق  
الكلام في التخرج  
وهو على قولهما  
ظاهرا لان الاعتاق  
اذا لم يكن متجزيا كان  
المعتق موقفا للعتق  
في النصيبين جميعا  
وليساره مانع عن السعاية  
فوجب عليه الضمان  
فانتفى السعاية ولا  
يرجع المعتق بمسا  
ضمن على العبد لعدم  
السعاية عليه في  
حال اليسار للاصل  
الثاني فلورجع كان  
عليه السعاية ١٢ عنايه  
له قوله نحو ذلك  
كالصدق والوصية  
١٢ يعني له قوله  
وتوابعه اى  
توابع الاعتاق  
كاستيريد الكتابة  
والاستيلاء ١٢ يعني  
له قوله الاستسعاء  
معطوف على قوله  
والنصيبين وقوله لما  
بيننا اشارة الى  
قوله وله انه احتبست  
ماله نصيبه عند  
العبد وهو مبني على  
الاصل الثاني ١٢ عنايه  
له قوله وقد  
كان له ذلك اى  
اخذ القيمة بالاستسعاء  
بنائا على الاصل  
الثاني فكذا من قام  
مقامه ١٢ عنايه  
قوله ضمننا جواب  
عما يقال المكاتب لا يقبل  
النقل والمستسعاء  
كالمكاتب فكيف قبل  
ذلك وتقريره ان  
ذلك ضمنى والضمانيات لا تعتبر ١٢ عنايه له قوله لما بيننا اشارة الى قوله احتبست ماله نصيبه الخ ١٢ عنايه له قوله ولا ارض به اي بالاعتاق  
لان الرضاء انما يتحقق بعد العلم والمولى منفرد بالاعتاق فلا يكون العبد مالما به فلا يكون راضيا به ١٢ عنايه

والقتة في صبغ غيره حتى انصبغ به فعلى صاحب الثوب قيمة صبغ الاخر وهو سار كان او  
معسر الما قلنا فكذا ههنا الا ان العبد فقير فيستسعيه ثم المعتر يسار التيسير هو ان يملك  
من اموال قد اقيمة نصيب الاخر لا يسار الغناء لان به يعتدل المنظور من الجانبين بتحقيق مقصده  
المعتق من القربة وايصال بدل حق الساكن اليه ثم التخرج على قوله ما ظاهره عدم رجوع المعتق بضمن على  
العبد لعدم السعاية في حالة اليسار والولاء والمعتق لان العتق كمن جهته لعدم التجزى اما التخرج على  
قوله فخير الاعتاق لقيام ملكه في الباقي اذا اعتاق يتجزى عنده والتضمين لان المعتق جان عليه  
بافساد نصيبه حيث امتنع عليه البيع والهبة ونحو ذلك مما سوى الاعتاق وتوابعه و  
الاستسعاء لما بينا ويرجع المعتق بضمن على العبد لانه قام مقام الساكن باداء الضمان  
وقد كان ذلك بالاستسعاء فكذا لك للمعتق ولانه ملكه باداء الضمان ضمنا فيصير كالكل  
له وقد اعترف بعضه فلم ان يعتق الباقي او يستسعه ان شاء والولاء للمعتق في هذا الوجه لان  
العتق كمن جهته حيث ملكه باداء الضمان وفي حال عسار المعتق ان شاء اعتق لبقائه ملكه  
وان شاء استسعه لما بينا والولاء له في الوجهين لان العتق من جهته ولا يرجع المستسعاء  
على المعتق بما ادى باجماع بيننا لانه يسع لفك رقبته او لا يقضه دينه على المعتق اذا رغب  
عليه لعسرتة بخلاف الموهون اذا اعتقه الراهن المعسر لانه يسع في رقبته قد فكت او يقضي  
دينا على الراهن فلم لا يرجع عليه قول الشافعي في الموهون كقولهما وقال في المعسر ببق نصيب  
الساكن على ملكه يباع ويوهب لانه لا وجه الى تضمين الشريك لعساره ولا الى السعاية  
لان العبد ليس بجان ولا ارض به ولا الى اعتاق الكل للاضرار بالساكن فتعين

له قوله لما قلنا يريد به قوله وله انه احتبست ماله نصيبه الخ ١٢ يعني له قوله فكذا ههنا اي فكذا انتفع رب الثوب بالصنع فكذا ههنا ينتفع العبد بالعتق ١٢  
له قوله ثم المعتر يسار الخ اي الاعتبار في يسار المعنى الذي يجب به عليه الضمان هو يسار التيسير اي معنى له قوله ثم التخرج الخ اي اذا علم ان هذه المسألة



ما عيناه قلنا الى الاستسعاء سبيل لانه لا يفتقر الى الجناية بل يبتنى على احتباس المال لانه لا يصار  
 جواب الشافعي ١٢ اعني عتق ورق مارق ١٢ عننا ١٢ اي في وجوده ١٢ كما في اعتناق العبد لغيره ان كان المراه من ميسر ١٢ عننا ١٢  
 الى الجمع بين القوة الموجبة للملكية والضعف السالب لها في شخص واحد قال ولو شهد كل  
 الى صلاية من اعتناق البعض ١٢ عننا ١٢ بضم الباء وفتح الدال والهمزة في ظرف القدر ١٢ اي انما عتق  
 واحد من الشريكين على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه ميسرين كانا او مقسرين  
 اي بالاعتناق ١٢  
 عندنا في حنيفة وكذا اذا كان احدهما ميسرا والاخر ميسرا لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه  
 اعتق نصيبه فصار مكاتب في زعمه عنده وحرم عليه الاسترقاق فيصدق في حق نفسه فيمنع  
 العبد ١٢ امام اعظم ١٢  
 من استرقاقه ويستتبعه لانا نيقنا بحق الاستسعاء كاذبا كان او صادقا لانه مكاتب  
 العبد ١٢ العبد ١٢  
 او مملوك فلماذا يستسعيه ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار لان حقه في الحالين في  
 الا عسار اليسار ١٢ اي في حال  
 احد شيئين لان يسارا لمعتق لا يمنع السعاية عنده وقد تغذ بالتصمين لانكار الشريك  
 التصمين او الاستسعاء ١٢ امام اعظم ١٢  
 فتعين الاخر وهو السعاية والاولا لهما لان كلاهما يقول عتق نصيب صاحبي  
 اي للشريكين ١٢  
 عليه باعتاقه واولاؤه لم يعتق نصيبه بالسعاية واولاؤه الى وقال ابو يوسف محمد  
 ان كانا ميسرين فلا سعاية عليه لان كل واحد منهما يدعي سعايته بدعوى الضمان  
 الشريكين ١٢ عبد ١٢  
 على صاحبه لان يسارا لمعتق يمنع السعاية عندهما الا ان الدعوى لم تثبت لانكار الاخر والبراءة  
 الصاحبين ١٢  
 عن السعاية قد تثبت لاقراره على نفسه ان كانا ميسرين سعى لهما لان كل واحد منهما يدعي  
 العبد ١٢  
 السعاية عليه صادقا كان وكاذبا على ما بيناه اذ لمعتق ميسرا وان كان احدهما ميسرا والاخر  
 عبد ١٢  
 ميسرا سعى للميسر منهما لان يدعي الضمان على صاحبه لاساره وانما يدعي عليه السعاية ولا يتبرأ عنه  
 ميسر ١٢  
 ولا يسع للميسر منهما لان يدعي الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبريا للعبد عن السعاية والوكلاء  
 اي ليسار الصاحب ١٢ ميسر ١٢  
 موقوف في جميع ذلك عند هالان كل واحد منهما يحيل على صاحبه هو يتبرأ عنه فيبقى موقوفا  
 الولاء ١٢ اي صاحبه ١٢ الولاء ١٢

له قوله فلا يصار الخ  
 قال الكاكي قوله فلا يصار الى  
 الجمع الخ يعني كونه حرا في نفسه  
 في نفسه ١٢ يعني له قوله  
 فلا يصار الى اذا كان الى  
 الاستسعاء سبيل فلا يصار  
 الخ ١٢ له قوله لانه  
 لان العبد مكاتب على تقدير  
 الصدق او مملوك على تقدير  
 الكذب وكسب المملوك  
 لمولاه وبذلك ونشر  
 مشوش ١٢ يعني له  
 قوله مكاتبه او مملوكه لان  
 المولى اذا كان كاذبا في  
 قوله اعتق شريك نصيبه  
 يكون الكسب للمولى  
 والمراد بالاستسعاء  
 هو ان يكون الكسب للمولى  
 واذا كان صادقا في قوله  
 اعتق شريك يكون مقرابا  
 العبد صار مكاتباً باعتبار  
 تجزى الاعتناق عندنا في  
 حنيفة فكان الاستسعاء  
 حج بمنزلة اخذ بدل الكتاب  
 وذلك جائزا ايضا ١٢ عننا ١٢  
 له قوله وقد تغذ  
 التصمين الخ اعترض عليه  
 بانه لم يتغذ التصمين على  
 تقدير التحليف فانه لما  
 انكر يحلف فاذا انكر وجب  
 الضمان واجيب بانه لما كان  
 من اعتقاد كل واحد منهما ان  
 اعتقه صاحبه يحلف ولم  
 يجب الضمان على تقدير الحلف  
 فيتعين السعاية فلا فائدة  
 في التحليف بل يتعين السعاية  
 بلا تحليف لان ما له اليد  
 له قوله على ما بيناه  
 به قوله لانا نيقنا بحق الاستسعاء  
 كاذبا كان او صادقا لانه  
 النهاية وقيل هو اشارة الى  
 قوله لانه مكاتبه او مملوكه ١٢  
 عننا ١٢



جلد کتاب لغت

الشركاء ٢٢

فقال هذه الدراهم ١٢

دہوا کی انت منتھا ۱۲ غناہ

لاشما پند او پند ۱۲

آی فی ہذا الوحہ ۲۱۵

وَبَرُّ الْعَدُوِّ عَنِّي

ای علی باب ۱۲

الخبير على حد

۴۲

وَبَيْنَ يَدَيْهِ

بیت فکری

۱۳۰۰

مدرسة الخديوية

2. 3. 1. 1.

والله طاهر

\_\_\_\_\_

ع الله قوله فاعتق

33



له قوله وبهذا ضمان الجوز ان يكون جوابا عما يقال انما كان الرضى مستقلا للضمان لو كان ضمان افساد او اذا كان ضمان تمك فلا يسقط به كالمستولد احد الشرطين  
 الجارية باذنه فانه لا يسقط طابع الضمان لانه ضمان تمك اذا الاستيلاء موضوع لطلب الولد لا للعقود فلا يمكن ان يجعل الواجب بضمنه من وهو غير موضوع له فكان ضمان  
 تمك ١٢ عن اية ١٢ قوله في ظاهر قولها قيد بقوله في ظاهر قولها لانه روى عن ابى يوسف ان هذا ضمان  
 والا عسار فلا يسقط الضمان ١٢ عن اية ١٢ قوله وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابى حنيفة **جلد كتاب لعناق**

حتى يخرج به عن عهدة الكفارة عندنا وهذا ضمان افساد في ظاهر قوله ما يحتج به باليسار  
 اي بشره القريب ١٢ خلافا للشافعي ١٢ يعني  
 والاعسار فيسقط بالرضاء ولا يختلف الجواب بين العلم عدمه هو ظاهر الرواية عنه  
 سبب قد وجد ١٢ عن اية ١٢ اي بالقراءة ١٢ عن اية ١٢  
 لان الحكم يدار على السبب كما اذا قل لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك لا يملك الا يعلم الا هو ملكه و  
 اي العلة هو عن اية ١٢  
 ان بدا الاجنب فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الاخر وهو موسر فالاجنب بالخيار ان  
 اي نصف ابن الرجل ١٢ الاب ١٢  
 شاء ضمن الاب لانه فاضى بافساد نصيبه وان شاء استسعى الاب في نصف قيمته كحسابه اليه  
 عندنا وهذا عند ابى حنيفة لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنه وقال لا خيار له فيضمن الاب  
 الابن ١٢  
 نصف قيمته لان يسار المعتق يمنع السعاية عندنا ومن اشترى نصف ابنه وهو موسر فلا ضمان  
 اي المشتري ١٢  
 عليه عند ابى حنيفة وقال لا يضمن اذا كان موسرا ومعناه اذا اشترى نصفه فمن يملك كله فلا  
 حاله ١٢  
 يضمن لبا نعت شيئا عنده والوجه قد ذكرناه واذا كان العبد بين ثلثة نفر فبأحد هم وهو  
 اي المشتري الاب ١٢  
 موسر ثم اعتقه الاخر وهو موسر فارادوا الضمان فللساكت ان يضمن المدبر ثلث قيمته  
 حاله ١٢  
 قننا ولا يضمن المعتق والمدبر ان يضمن اطمع ثلث قيمته مدبرا ولا يضمنه الثلث  
 عید ١٢  
 الذي ضمن هذا عند ابى حنيفة وقال العبد كله للذي دبره اول مرة ويضمن ثلثي قيمته  
 للساكت ١٢ والا عناق باطل ١٢  
 لشريكه موسرا كان او معسرا او اصل هذا ان التدبير يتجزى عند ابى حنيفة خلافا  
 لهما كما لا عناق لانه شعبه من شعبه فيكون معتبرا به لما كان متجزيا عند اقتصر على نصيبه  
 فانه تجزى عنه خلافا لهما ١٢ التدبير ١٢ امام ١٢  
 قد افسد بالتدبير نصيب الاخرين فلكل واحد منهما ان يدبر نصيبه او يعق او يكاتب ويضمن المدبر  
 اي المدبر بكسر الهمزة ١٢  
 او يستسعى العبد ويتركه على حاله لان نصيبه باق على ملكه فاسد ابا فساد شريكه حيث  
 كل واحد ١٢  
 سد عليه طرق الانتفاع به بيعا وهبة على ما عرفت الاختلاف هو العتق تعين حقه فيه  
 اي الذي دبر ١٢ اي بالتدبير ١٢

تمك فلا يختلف باليسار  
 ان فصل بين ما اذا كان  
 بالقراءة وبين ما اذا لم يكن  
 عالما به في حكم الضمان لان  
 الرضا لا يتحقق الا اذا كان  
 عالما به ١٢ عن اية ١٢  
 قوله ومعناه لم يذهب  
 المسألة من مسائل الجاهل  
 الصغير ووضحها المصنف  
 بقوله ومعناه هو ١٢ يعني  
 قوله من يملك كل  
 لانه اذا اشترى نصيب  
 احد الشرطين منه يضمن  
 للساكت بالاجماع ١٢ عن اية ١٢  
 قوله عنده اي عند  
 ابى حنيفة لانه رضى بافساد  
 نصيبه لمشاركته فيما هو علم  
 العتق وعندنا يضمن لانه  
 ابطال نصيب صاحبه  
 بالا عناق ١٢ يعني  
 قوله قد ذكرناه اشارة  
 الى قوله لهما انه يبطل ولم  
 اية رضى ١٢ عن اية ١٢  
 قوله فارادوا الضمان اي  
 ارادوا ان يريد الضمان انما  
 هو الساكت والمدبر دون  
 المعتق فكان المراد بالجمع  
 التثنية او اطلق الجمع بطريق  
 التغليب ١٢ عن اية ١٢  
 قوله ان يضمن وبما ان  
 قيمة العبد ان كانت سبعة  
 وعشرين دينارا مثلافان  
 الساكت يضمن المدبر تسعة  
 والمدبر يضمن المعتق ستة  
 لان قيمة المدبر ثلثا قيمة  
 قن فبالمدبر تلف تسعة  
 فكان الاتفاق بالاتفاق  
 واقعا بثلثي قيمة المدبر  
 ثلثا قيمة القن وهو ثمانية  
 وعشرين دينارا وثلثها ستة  
 فيضمن المدبر المعتق بثلث

الستة فقط ولا يضمن التسعة ١٢ حاشية جلي بشرح وقاية قوله ثلث قيمته والبيان ذلك ان قيمة العبد اذا كانت سبعة وعشرين دينارا مثلافان الساكت يضمن  
 المدبر تسعة والمدبر يضمن المعتق ستة وذلك لان قيمة المدبر ثلثا قيمة القن لما ذكره فبالمدبر تلفت منه تسعة فكان الاتفاق بالاتفاق واقعا على قيمة المدبر بثلثا  
 قيمة القن وهو ثمانية عشر وثلث ثمانية عشر ستة فيضمن المدبر المعتق بثلث الستة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب الساكت مع تلك الستة التي يضمن  
 اياها ١٢ عن اية ١٢ قوله على ما مر اشارة الى قوله لان المعتق جان عليه بافساد نصيبه حيث امتنع عليه البيع والهبة الخ ١٢ عن اية ١٢



**قوله** غير ان البيان حصر الزمان على المدبر بعد ما كان الاعتاق ايضا سبب الضمان وتقرير ذلك ان ضمان المدبر ضمان معاوضة وضمان المعتق ضمان جنائية واتفق والاصل في الضمان هو ضمان المعاوضة فلا يعدل الى غيره الاعتاق العجز واما ان ضمان المدبر ضمان معاوضة فلا يضمن ما اُتلف بالتدبير وهو ان قابلا للنقل فكان ضمانه مقابلا لذلك فالتعدي سبب الضمان موجب الملك المضمون بخلاف زمان الاعتاق فانه يضمن ما اُتلف وذلك خالص ضمان الجنائية ١٢ **قوله** حتى

وهي ان اقراره بالغصب يصح مع ان اقراره بالضمان بالاتفاق يؤخر الى ما بعد العتق ١٢ **قوله** مكاتب او حر على اختلاف الاصلين يعني ان معتق بعض العبد مكاتب عند ابى حنيفة ٣٠ وعند جراح عليه دين وقال الامام جلال الدين ابن المصنف **قوله** مكاتب او حر على اختلاف الاصلين غير مستقيم وكذا قوله ولا بد من رضی المكاتب بقبوله لانه عند الاعتاق ليس بمكاتب ولا حر وانما يصير كذلك بعد الاعتاق والمستحب عند ابى حنيفة ٣٠ ان كان بمنزلة المكاتب الا انه لا يفسخ بالعجز ولا بالتفريق ولما صحح ان يقال لانه عند ذلك مدبر ١٢ يعني **قوله** على ما قالوا الاشارة الى ان فيه اختلاف قال بعضهم نصف قيمة العتق لان قبل التدبير كان له فيه نوع منفعة البيع وما شاكا ومنفعة الاجارة وما شاكها وقد زال احداهما هو البيع وبقي الآخر وقال بعضهم قيمة الخدمة ينظر بمثل خدم هو مدة عمره من حيث الحر والنظر والاصح ما قاله في الكتاب لان منفعة الوطى والسعاية باقية ومنفعة البيع زائلة وقيل الفتوى على الاول ١٢ **عنايه** **قوله** ولا يضمن المدبر ان المدبر ادى ضمان نصيب الساكت وهو ثلث قيمة قناتك المدبر نصيب الساكت واجتمع في ملك المدبر ثلثا العبد وله ان يضمن قيمة ما كان له في الاصل وهو الثلث مدبرا لان نصيبه بعد التدبير كان منتقيا من الوجه الذي ذكرناه وفسد بالاعتاق فيضمن وليس له ان يضمن المعتق قيمة الثلث الذي تملك عن الساكت باء الضمان **عنايه** **قوله** على هذا المقدار فان قيل لو كان او الضمان ثبت ملك نصيب الآخر كان للمعتق ثلثا الولاء لانه ادى الى المدبر ثلث قيمة مدبر اجيب بان ضمان المعتق الى المدبر ضمان اتلاف لاضمان معاوضة لما ذكرناه ان المدبر غير قابل للنقل من ملك الى ملك فلم يملك المعتق شيئا بمقابله ما ضمن واما المدبر فقد ملك نصيب الساكت عند اداء الضمان مستندا الى وقت التدبير على ما فرضا وكانه مدبر ثلثين لا ابتداء مستندا فيثبت له ثلثا الولاء والمعتق الثلث لما ان نصيب الساكت بعد ما انتقل الى المدبر لا ينتقل الى المعتق **عنايه** **قوله** لما بينا اراؤا عند قوله فيما مضى عن قريب العبد للذي دبر اول مرة ويضمن ثلثي قيمة لشريكه موصرا كان او مفسرا ١٢ يعني **قوله** لانه ضمان تملك اى ضمان التدبير ضمان تملك لانه يملك كسبه وخدمته فلا يختلف باليسار والاعسار **عنايه**

**جلد كتاب لفتاق**

وسقط اختيار غيره فتوجه للساكت سببا ضمان تدبير المدبر واعتاق هذا المعتق غير ان ان يضمن المدبر ليكون الضمان ضمان معاوضة اذ هو الاصل حتى جعل لغصب ضمان معاوضة على اصلنا وامكن ذلك في التدبير لكونه قابلا للنقل من ملك الى ملك وقت التدبير ولا يمكن ذلك في الاعتاق لانه عند ذلك مكاتب او حر على اختلاف الاصلين لا بد من رضاء المكاتب بفسخه حتى يقبل لا تنقل فلم يضمن المدبر ثم لم يدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمته مدبرا لانه افسد عليه نصيبه مدبرا او الضمان يتقد بقيمة اُتلف وقيمة المدبر ثلثا قيمته قناتك ما قالوا ولا يضمن قيمة ما ملكه بالضمان من جهة الساكت لان ملكه ثبت مستندا وهذا ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمنين الولاء بين المعتق والمدبر ثلثا ثلثا للمدبر **عنايه** **قوله** ان العبد عتق على ملكه على هذا المقدار اذ لم يكن التدبير متجزيا عند صاحبه **عنايه** **قوله** كل مدبر المدبر وقد افسد نصيب شريكه لما بينا فيضمنه ولا يختلف باليسار والاعسار **عنايه** **قوله** لانه ضمان تملك فاشبه الاستيلاء بخلاف الاعتاق لانه ضمان جنائية والاولى كل المدبر وهذا اى بخلاف ضمان الاعتاق وهو لا يختلف باليسار والاعسار **عنايه** **قوله** ظاهر واذ كانت جارية بين رجلين زعم احدها انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك الاخر فموقف يوم ما يوما تخدم للمنكر عند ابى حنيفة وقال ان شاء المنكر استسع الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لا سبيل عليها لهما انه لما لم يصدق صاحبه انقلب اقرار المقر عليه كانه استولدها فصار كما اذا اقر المشتري على البائع انه اعتق المبيع قبل البيع يجعل كانه اعتق كذا هذا فيمنع الحد ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعتاق بالسعاية كام ولذا نصرا في اذا سلمت لابي حنيفة ان المقر لو صدق كانت الحد كلها للمنكر ولو كان لانها ام ولده **عنايه**

**قوله** فاشبه الاستيلاء اى فاشبه هذا الضمان الاستيلاء بان كانت جارية بين اثنين فجاء بولد فادعاه احدهما فثبت نسبه منه ويضمن قيمتها لشريكه ١٢ **عنايه** **قوله** في موقف يوم ما ترفع عنها الخدمة **عنايه** **قوله** لهما انه ان المقر لو اقر على نفسه بالاستيلاء صح فاذا اضافه الى من يملك ولم يصدق ذلك انقلب اقراره عليه **عنايه** **قوله** فيمنع الحد فاشبه الحد فاشبه الحد لان المقر صارا بقراره كالمستولد لهما ولا يمكن للمنكر تقصير المقر لانه ما اقر على نفسه بالاستيلاء وكان نصيب المنكر على ملكه في الحكم محتسبا عند الجارية فيخرج الى الاعتاق بالسعاية لتقدير ابقائها في يد المولى وملكه بعد اسلاهما واصراره على الكفر **عنايه**



**له قوله** بدعى الى ايمان الخدمه فبدعى الاستيلاء واما عن الاستسعاء فبدعى الضمان ففى كلامه لنشر على ما ترى ١٢ راع **له قوله** والاقرار الم  
جواب عن قولها كانه استولى بالاعنى انه لما اقر با مومية الولد فتمن اقراره بها الاقرار بالنسب والاقرار بالنسب الم لازم لا يرتد بالزوجى ان الرجل اذا اقر بنسب  
صغير لرجل وكذبه المقر ثم اقر المقر بنسب ذلك الصغير لنفسه لم ينجح لان النسب لا يرتد بالزوجى **جلد كتاب لعناق** المسائل التى يتبنى على  
الاصول مشهورة مذكرة  
في الكتب منها ان اذا مات  
احدهما لا تسع لآخر عنده  
وعندهما تسع ومنها اذا  
ولدت بعد ذلك فادعاه  
احدهما ثبتت نسبته منه و  
عشق ولا يضمن من قيمته  
شيئا لشريكه عنده وعند  
يضمن لشريكه نصف قيمة  
ان كان موثرا لبيعه الولد  
في النصف اذا كان معسرا  
ومنها لو غصبها غاصب  
فما تبت في يده لا يضمنها  
عنده ولا يضمنها عند بائعها  
عنى **له قوله** وبما تبت  
ببيعه الم اى ان موصوفى ان  
بيعهما متنع وذلك دليل  
على عدم التقوم اجاب بقوله  
وبما تبت الم ١٢ عن ايه  
**له قوله** والسعاية بعد  
الموت اى موت المولى  
فانها لا تسمى للمغرم ولا  
للورثة ١٢ عنى **له**  
**قوله** فباقيان فانه يسعى  
للمغرم ويخدم مولاه الى  
ان يموت ١٢ عنى **له**  
**قوله** ان التقوم الم يعنى  
ان التقوم بالاحراز للتمول  
والاحراز للتمول فى ام الولد  
لانها محرزة للنسب لا  
للمول وقوله لا تقوم مضاف  
للمول وكذلك فى قوله و  
الاحراز للتقوم تابع اى  
ليس بمقصود لانه اذا غصبها  
واستولد باظهار احرازه  
لاستمتاع بملك المتعة  
لا لقصد التمول ١٢ عن ايه  
**له قوله** بخلاف المدبر  
جواب عن قولها كفى المدبر

كان له نصف الحصة فيثبت ما هو المتيقن وهو النصف لا حصة للشريك الشاهد وكذا  
لا ينافى بينهما ١٢  
استسعاء لانه يتبرأ عن جميع ذلك بدعى الاستيلاء والضمان والاقرار با مومية الولد  
يتضمن الاقرار بالنسب هذا امر لازم ولا يرتد بالزوجى فلا يمكن ان يجعل المقر كالمستولى  
الاقرار بالنسب ١٢  
وان كانت ام ولد بينهما فاعتقها احدهما وهو موثر فلا ضمان عليه عند حنفية وقالوا  
بان ولدت جارية بين الرجلين ولدا فادعاه ١٢ عن ايه  
يضمن نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد غير متقوفة عند موت متقوفة عند ما وعى هذا الاصل  
تبتى عدة من المسائل وردناها فى كفاية المنتهى وجه قولها انها منتفحة بها وطيا واجارة  
بالاتفاق ١٢  
واستخداما وهذا هو دلالة التقوم وبما تبت بيعها لا يسقط تقومها كما فى المدبر الا ترى ان  
موت موقوف فانه يمتنع  
ام ولد النصرانى اذا اسلمت عليها السعاية وهذا اية التقوم غير ان قيمتها ثلث قيمتها قنط  
بيان لمقدار القيمة ١٢ عن ايه  
ما قالوا الفوات منفعة البيع والسعاية بعد الموت بخلاف المدبر لان الفات منفعة البيع  
وبموجب الاستخدام ١٢  
اما السعاية والاستخدام فباقيان ولا يحنف ان التقوم بالاحراز وهو محرزة للنسب للتقوم  
والاحراز للتقوم تابع ولهذا لا تسع لغريم ولا لوارث بخلاف المدبر وهذا لان السبب فيها  
المنسب اى لو باعته ام الولد ١٢ عن ايه والمدبر الم الولد ١٢ عن ايه والمدبر الم الولد ١٢ عن ايه  
متحقق فى الحال فوالجزئية الثابتة بواسطة الولد على ما عرفت حرمة المصاهرة الاله لم  
بين المولى دام الولد ١٢  
يظهر عمله فى حق الملك ضرورة الانتفاع بعمل السبب اسقاط التقوم وفى المدبر ينقذ  
السبب بعد الموت وامتناع البيع فيه لتحقيق مقصوده فافترقا وفى ام ولد النصرانى قضينا  
جواب عما عساه ١٢  
بما تبت عليها فعلا للضرر من الجانبين وبدل الكتابة لا يفقر وجوبه الى التقوم  
اذا اسلمت المدبر ١٢

## باب عتق احد العبدین

ومن كان له ثلثة اعبد دخل عليه اثنان فقال حد كما حررت ثم خرج واحد دخل اخر فقال

يعنى بخلاف المدبر فانه ليس بمحرز للنسب ولهذا يتعلق به حق الغرماء ١٢ عن ايه **له قوله** على ما عرفت فى حرمة المصاهرة لانه لما حصل الولد من ما بين بحيث لا يتمازج  
احدهما عن الآخر صار مولودا وفروعه كاصولها وفروعها وبالعكس ١٢ عنى **له قوله** فى حق الملك اى فى حق زوال الملك ضرورة الانتفاع كما لم يظهر فى زوال ملك النكاح  
لذلك ولا ضرورة فى عدم اسقاط التقوم فعلى السبب ١٢ عن ايه **له قوله** ينقذ السبب الم لان قوله ان مت فانت حر تعلق محض والمعلق بالشرط لا ينقذ سببا  
عندنا قبل وجوده على ما عرفت ١٢ عن ايه **له قوله** وامتناع الجواب عن قولها وبما تبت بيعها لا يسقط تقومها وتقديره كان القياس ان لا يمتنع بيع المدبر

الا انه انما امتنع تحقيقا  
لمقصوده اذ لو جاز البيع  
لا يمتنع مقصودا والمدبر  
وهو المتق بعد موته ١٢ راع  
**له قوله** قضيت  
بما تبت عليها عليه ليس المراد  
حقيقة الكتابة ولكن لما  
حكمتا بانها تخرج عن ملكه  
باداء القيمة كانت فى معنى  
الكتابة وانما فعلنا هذا دفعا  
للضرر عن الجانبين اما فى  
حق ام الولد فلما جنى تحت  
نصرانى وهى مسلمة واما فى  
حق النصرانى فلما يطل  
ملكه مجانا فلما كانت هى  
بمعنى المكاتبه كان مالوته  
فى معنى بدل الكتابة وبدل  
الكتابة لا يفقر وجوبه الى  
تقوم ما يقابل لانه فى اصل  
مقابل بملك الجرح وذلك الجرح  
غير متقوم فلذلك قلنا ان  
بما تبتها لم تقض تقوم ام  
ولد النصرانى فاطروا قلنا  
١٢ عن ايه **له قوله** باب  
عتق لما فرغ من بيان عتق  
بعض العبد بين عتق احد  
العبدين وقدم الاول لان  
الواحد قبل الاثنين ١٢ عن ايه



له قوله ثم مات المولى يوم المولى بالبيان مادام حيا لانه هو المولى فيرجع الى البيان اليه ويعتق الذي عينه فان بين الكلام الاول في الخارج عتق الخارج ويوم  
 بالبيان في الكلام الثاني ويعتق عليه من عينه وان بين الكلام الاول في الثابت عتق الثابت وبطل الكلام الثاني لانه صار خبرا فلا يستحق به العتق كما لو جمع بين حر  
 وعبد وقال احدهما حر لا يعتق العبد وان بدأ ببيان الكلام الثاني وقال عتقت  
 بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل ويوم ببيان الكلام الاول وان قال عتقت  
 بالكلام الثاني الثابت عتق الثابت بالكلام الثاني وتعين الخارج للكلام الاول فيعتق الخارج ايضا  
 وان مات المولى ولم يسن عتق المولى عناية له قوله فان كان القول  
 منه في المرض فان كانوا يخرجون من الثلث فالحجاب كذا لك فان لم يخرجوا كان الثلث وهو عتق رقبة  
 يقسم بينهم على قدر سهام وصاياهم لان العتق حصة والوصية تنفذ من الثلث فيضرب كل بمقدار  
 وصية فيجعل اولا كل رقبة على اربعة اسهم كما جئنا الى ثلثة الارباع فالحجاب  
 يضر بثلث الرقبة وهو سهمان وكذا الداخل ويضرب الثابت بثلثة الارباع وهي ثلثة اسهم  
 مجموع سهام الوصايا سبعة فاذا كان الثلث سبعة كان الجميع اعدادا  
 عشرين وثلثاه اربعة عشر لا محالة فيعتق من الخارج سهمان ويسع في خمسة وكذا الداخل  
 ويعتق من الثابت ثلثة اسهم ويسع في الاربعة واما على قول محمد فيضرب  
 الخارج بهمين الثابت بثلثة اسهم والداخل بسهم فكان سهام الوصايا  
 ستة واذا كان الثلث ستة كان جميع المال ثمانية عشر فالخرج يعتق منه سهمان ويسع في اربعة والثابت يعتق منه الثلثة ويسع في ثلثة والداخل يعتق منه سهم ويسع في خمسة فكان نصيب السعاية وهو نصيب الورثة اثني عشر وسهام الوصايا ستة وعناية به

احد كما حرثتم مات ولم يبين عتق من الذي اعيد عليه القول ثلثة ارباعه نصف كل واحد من  
 اي قوله احدهما حر ١٢ اي الثابت ١٢  
 الاخرين عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد كذا في العبد لا يخرج منه يعتق رابعة  
 اي الداخل والخارج ١٢ اي الداخل ١٢ اي الثابت ١٢ اي قوله احدهما حر ١٢  
 اما الخارج فلان الاجاب الاول ان بينه وبين الثابت هو الذي اعيد عليه القول فواجب  
 الاول ١٢ الاول ١٢  
 عتق رقبة بينهما الاستواء فيصيب كل منهما النصف غير ان الثابت استفاد بالاجاب  
 اي بين الخارج والثابت ١٢ الاجاب الاول ١٢  
 الثاني ربا اخر لان الثاني دائر بينه وبين الداخل فيتنصف بينهما غير ان الثابت استحق نصف  
 الثاني ١٢ اي الاجاب ١٢ اي بين الثابت والداخل ١٢  
 الحرية بالاجاب الاول فشاع النصف المستحق بالثاني في نصفه فما اصاب المستحق بالاول  
 الاول ١٢ بالعتق ١٢  
 لغا وما اصاب لفارغ بقية فيكون له الربع فمقت له ثلثة ارباع ولانه لو اراد هو بالثاني يعتق  
 لان حرية المولى ١٢  
 نصفه ولو اراد به الداخل ليعتق هذا النصف فيتنصف فيعتق منه الربع بالثاني والنصف  
 اي نصفه الباقي ١٢ اي بالاجاب الثاني ١٢ اي النصف الباقي من الثابت ١٢  
 بالاول اما الداخل محمد يقول ما دار الاجاب الثاني بين الثابت وقد اصاب لثابت منه  
 اي ان الاجاب الثاني ١٢ اي قضية الدوران ١٢  
 الربع فكذا يصيب الداخل هما يقولان انه دائر بينهما وقضية التنصيف انا نزل الى  
 فيعتق ربع الداخل ١٢ اي الشبان ١٢ اي بين الثابت والداخل ١٢  
 الربع في حق الثابت لا استحقاقه النصف بالاجاب الاول كما ذكرنا ولا استحقاق للداخل من  
 اي عند قوله لان الثاني ١٢  
 قبل فيثبت فيه النصف قال فان كان القول منه في مرض قسم الثلث على هذا وشرح ذلك  
 اي محمد في الجامع الصغير ١٢ يعني المولى ١٢ ولان مال المولى يده العبيد ١٢  
 ان يجمع بين سهام العتق وهي سبعة على قوله لا نأجل كل رقبة على اربعة لحاجتنا الى ثلثة  
 الارباع فنقول يعتق من الثابت ثلثة اسهم ومن الاخرين من كل واحد منهما سهمان فيبلغ سهما  
 اي الداخل والخارج ١٢  
 العتق سبعة والعتق في مرض موت وصية ومحل نفاذها الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة  
 ضعف ذلك فيجعل كل رقبة على سبعة وجميع المال احد عشر وون فيعتق من الثابت  
 اي الثلثان ١٢  
 ثلثة ويسع في اربعة ويعتق من الباقيين من كل واحد منهما سهمان  
 اي الداخل والخارج ١٢

سنة كان جميع المال ثمانية عشر فالخرج يعتق منه سهمان ويسع في اربعة والثابت يعتق منه الثلثة ويسع في ثلثة والداخل يعتق منه سهم ويسع في خمسة فكان نصيب السعاية وهو نصيب الورثة اثني عشر وسهام الوصايا ستة وعناية به



**له قوله** ولو كان هذا الموضع من رجل له ثلث نسوة دهن غير خولات فقال لامرأتين منهن احدكما طالق ثم خرجت واحدة منهن ودفعت الثالثة فقال احدكما طالق **عني** **له قوله** وقد ذكرنا الفرق اي بين العتق والطلاق وهو ان الثابت في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين يتكلم كان له حق البيان وصرف العتق الى ايها شاء من الثابت والخارج فما دام له حق البيان كان كل واحد من العبدین حراماً من وجه عبداً من وجه فاذا كان الثابت كما مكاتب كان الكلام الثاني صحيحاً من الثابت منه المربع والداخل النصف لما قلنا فاما الثابتة في الطلاق فترددة بين ان

ويستع في خمسة فاذا اتاملت وجمعت استقام الثلث والثلاثان وعند محمد يجعل كل قبلة على

ستتلايه يعنى من الدخول عنده سهم فقضت سهام العتق بسهم صار جميع المال ثلثية

عشر وباقي الخويج ما هو ولو كان هذا في الطلاق وهن غير خولات مات الزوج قبل

البيان سقط من مهر الخارج ربع من مهر الثابتة ثلثه اقامه ومن مهر الدخلة ثلثه قيل هذا قول محمد خاصة وعند ما يسقط ربعه قيل هو قوله ايضاً وقد ذكرنا الفرق وقام

تفريعاً عنها في الزيادات من قال لعبدية احدكما حرفاً فباع احداهما او قال له انت حر

بعد موتى عتق الاخر لانه لم يبق محلاً للعتق اصلاً بالموت وللعتن من جهة بالبيع للعتق

من كل وجه بالتدبير فتعين الاخر ولا بد بالبيع قصد الوصول الى الثمن بالتدبير ابقاء

الانتفاع الى موته والمقصود ان ينفان العتق الملتزم فتعين الاخر ولا بد اذا استوفى

احدهما للمعتقين ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد مع القبض بدونه والمطلوب بشرط

الخيار لاحد المتعاقدين لا طلاق جواب الكتاب المعنى ما قلنا والعرض على البيع طلق به في

المحفوظ عن ابى يوسف والهبته والتسليم الصدقة والتسليم بمنزلة البيع لانه تملك كذلك

لو قال لمرأته احدكما طالق ثم ماتت احداهما ما قلنا وكذا لو طلق احداهما ما بين لو قال

لا تصيه احدكما حرة ثم جامع احداهما لم يعتق الاخرى عند جنيته وقال لا يعتق لان الوطى

لا يجعل الا في الملك واحد ما حرة فكان بالوطى مستقبلاً الملك في الموطوءة فتعينت الاخرى

لزواله بالعتق كما في الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوءة لان الايقاع في المنكوة هو

معينة فكان طيهما حلاً لا فلا يجعل بياناً ولهذا حل وطيهما على من لا يفتيه به

كل وجه لانه دائر بين المكاتب والعبد لانه اصاب  
 تكون منكوبة وبين ان تكون اجنبية لان الخارج من  
 كانت المرادة بالايجاب الاول كانت الثابتة  
 منكوبة فيصح الايجاب الثاني وان كانت الثابتة  
 هي المرادة بالايجاب الاول كانت اجنبية ويلغو الايجاب  
 الثاني فجعلت اجنبية من وجه دون وجه فيصح الايجاب  
 الثاني من وجه دون وجه فيسقط النصف النصف هو المربع  
 موزعاً بين مهر الدخلة والثابتة فيصيب كل واحدة  
 منها الثمن اعني **له قوله** وقام تفريعاً عنها منها  
 ميراث النساء وهو المربع او الثمن ينقسم بين الدخلة  
 وبين الاولين نصفين نصفه الدخلة لما مر في الاصل  
 الا احدى الاوليين والنصف الآخر بين الاوليين  
 لان احدىهما ليست باولى اعني **له قوله**  
 وللعتن من كل وجه الم اى بئنه كمد برمود آس را  
 خواجه محل عتق كامل ليست به رقية او ناقصة  
 است بسبب آس كمد او مستحق عتق شده است بعد  
 از موت خواجه ١٢ ترجمه **له قوله** وكذا اذا استولى  
 يعني اذا طوى احداهما ففعلت منه لانه صارت ام ولد  
 ومن ضرورة صحة امية الولد ان تحقق العتق بها  
 انتفاء العتق والمخرج عنها اذا انتفى عن احداهما تعين في  
 في الاخرى لزوال المزاومة اعني **له قوله** للمعتق  
 يعني عدم محلية العتق بالاستيلاء من كل وجه وبقاء  
 الانتفاع الى موته اعني **له قوله** لا طلاق جواب  
 الكتاب حيث قال فيه باع احداهما ولم يقبضه بشئ  
 والمعنى ما قلنا وهو انه قصد الوصول الى الثمن والوصول  
 الى الثمن ينفي العتق فتعين الاخر له اعني **له قوله**  
**له قوله** في المحفوظ عن ابى يوسف روى ابن سماعة عن  
 ابى يوسف اذا ساد احداهما كان بياناً لغير التعيين  
 العتق في الاخر قبل مثل هذه العبارة يستعمل فيما سمع و  
 وحفظ ولم يثبت الرواية عنه مكتوبة اعني **له قوله**  
**له قوله** والهبته والتسليم الم اى اذا وهب احداهما  
 واقبضه او تصدق واقبضه عتق الاخر قبل التسليم  
 ليس بشرط وانما ذكره تأكيد لان البيع الفاسد  
 يعين الاخر المعتق وان لم يكن قبض فكذلك الهبة  
 والصدقة لان كلاهما لا يفيد الملك بدون القبض  
 وهذا لان التعيين انما يحصل بوجود تصرف يخص  
 بالملك وقد وجد ١٢ **له قوله** ما قلنا من ان  
 الميت لم يبق محل للعتق فكذلك لم يبق محل للطلاق  
 فتعينت الاخرى له ١٢ **له قوله** واحد ما حرة  
 لانك فيها فالوطى لا يحل فيها فاذا طوى احداهما جعل  
 مستقبلاً للملك فيها ليقع الوطى حلالاً لهما مرة على

الصراح فاذا تعينت تلك الملك تعينت الاخرى الم اعني **له قوله** كما في الطلاق بان قال لامرأته احدكما طالق ثم وطى احداهما كان بياناً اعني **له قوله** ان الملك قائم في  
 الموطوءة اى في التي توطأ من كل منهما واذا كان الملك قائماً كان وطئها حلالاً امان الملك قائم فلان ايقاع العتق انما هو في المنكوة وهي اى الموطوءة غير منكورة بل هي معينة فلا يكون الايقاع فيها  
 واذا لم يكن الايقاع فيها لا يكون الملك عنها اماناً واما ان الملك اذا كان قائماً كان الوطى حلالاً فظاهر لا يحتاج الى البيان واذا كان الوطى حلالاً لم يكن بياناً لان كل واحدة منهما على هذه الصفة  
 ولهذا حل وطئها على من لا يفتيه به وهذا على غاية الدقة ويلو ج منها سيما التحقيق الا انه لا يفتي بئنه ليطعن بالوضيفة بترك الاحتياط ١٢ لمخص عن ابيه وغيره



**قوله** ثم يقال الم اى فان قيل العتق اما ان يكون نازلا او غير نازل فان كان غير نازل كان اهما لا للفظ عن مدلوله وان كان نازلا لا يجوز وطبها اجاب على كل واحد من الشقين فقال على الشق الثاني ثم يقال العتق غير نازل قبل البيان لتعلقه به اى لتعلق العتق بالبيان فكان كالعتق المعلق بدخول الدار وهو غير نازل قبل الدخول فكذلك اذ اوقال على فان المنكر يقبله بان المعينة اذ هو اخص لا يقع الا فى المعين وطى غير المعين غير ممكن فلا يكون الوطى بياناً فى الاخرى فان قيل كيف دفع الوطى بياناً فى الطلاق اجاب بقوله بخلاف الطلاق الم ١٢ عناية **قوله** عتق قال شمس الائمة السرخسي فى المبسوط وذكر محمد فى الكيسانيات هذا الجواب الذى ذكره ليس جواب هذا الفصل بل فى هذا الفصل لا يكفى يعنى واحد منهم كمن يكلف المولى بالشرا يعلم انها ولدت الغلام اولاً فان نكل عن اليمين فنكوله كاقراءه وان حلف فهم اقرار قال فى النهاية وما ذكره فى الكيسانيات هو الصحيح لما نذكره فى الشك فى شرط العتق وهو ولادة الغلام اولاً والشرط الذى لم يتحقق بوجوده القول فيه قول من يكره وجوده ٢٢ عناية **قوله** والمساألة بجالها اى ادعت الام ان الغلام هو المولود ولاد انكر المولى ١٢ عناية **قوله** لما قلنا الشاربه الى قوله وصحة النكول تبين على الدعوى ١٢ عناية **قوله** وبهذا القدر الم اى بهذا القدر من البيان يعرف ما ذكرنا من الوجه تفصيلا فى كتاب كفاية المنتهى ٢٢ عناية **قوله** ما ذكرنا من الوجه قيل هى ستة فصولاً فى شرح الجامع الصغير آخرها ان يتصادقوا انهم لا يدرون ايهما ولد اولاد هو المذكور فى الكتاب اولاد الثاني ان تدعى الام ان الغلام هو المولود ولاد انكر المولى ذلك الجارية صغيرة وهو المذكور فى الكتاب ثانياً والثالث ان تدعى الام ان الغلام ولد اولاد الجارية كبيرة ولم تدع شيئاً وهو المذكور فى الكتاب ثالثاً والرابع ان تدعى الجارية هى كبيرة والام ساكنة ان الغلام ولد اولاد هو المذكور فى الكتاب رابعاً والخامس ان تصادقوا ان الجارية هى التى ولدت اولاداً فاجاب انه لا يعنى واحد منهم لعدم شرط العتق والسادس ان يتصادقوا ان الغلام ولد اولاداً فاجاب ان الام تفق لوجود شرط العتق وكذلك الجارية تبعا للام والغلام عبد لان الغلام

قد انفصل عن الام فى حال الرق كون ولادة شرط عتقها والشرط يسبق المشروط فلا يمكن جعله تابعاً لها فيه وعمل المصنف لم يذكرها فى الكتاب لظهورها ٢٢ عناية **قوله** الا ان يكون فى وصية بان قال رجل فى مرض موته احد عبدي حر ثم يموت الرجل ويترك ورثته فينكرونها فالشهاد جائزة ١٢ عناية +

**جاء كتاب العتاق** يشترى احد العبدى على ان المشتري بالخيار فيها فانه يصح والوطى لا يقبله المنكرة لانه يعادى **ثم يقال** لعتق غير نازل قبل البيان لتعلقه به او يقال نازل فى المنكرة فيظهر فى حق حكم تقبله ووطى يصادق المعينة بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على استبقاء المملك فى الموطوءة صيانة للولد اما الافة فالمقصود من وطئها قضاء الشهوة دون الولد فلا يدل على الاستبقاء ومن قال لامتنان كان ووطى تلد نبيه غلاماً فانت حرة فولدت غلاماً وجارية ولا يدري ايهما ولد اول عتق نصفه لام و نصف الجارية والغلام عبد لان كل واحد منهما عتق فى حال وهو اذا ولدت لغلام اول مرة الام بالشرط والجارية لكونها تبعا لها اذا الام حرة حين لدتها وترق فى حال هو اذا ولدت الجارية او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحد منهما ويسعى فى النصف اما الغلام يرق فى الحالين فلهذا يكون عبد وان ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا وانكر المولى الجارية صغيراً فالقول قول مع اليمين نكارة شرط العتق فان حلف لم يعنى واحد منهم ان نكل عتقت الام والجارية لان عوى لام حرة الصغيرة معتبرة لكونها نفعاً محضاً فاعتبر النكول فى حق حريتها ما فعتقتا ولو كانت الجارية كبيرة ولم تدع شيئاً والمساألة بها عتقت الام بنكول مولى خاصة دون الجارية لان عوى لام غير معتبرة فى حق الجارية الكبيرة وصحة النكول تبين على الدعوى فلم يظهر فى حق الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة هى التى لسبق ولادة الغلام الام ساكنة ثبت عتق الجارية بنكول مولى دون الام لما قلنا والتخفيف على العلم فيما ذكرنا لانه استخلاف فعل لغير هذا القدر وما ذكرنا من الوجه كفاية المنتهى قال واذا شهد جلان على رجل انه عتق احد عبديه فالشهادة باطلة عندنا بخفية الا ان يكون

الوطى يصادق المعينة بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على استبقاء المملك فى الموطوءة صيانة للولد اما الافة فالمقصود من وطئها قضاء الشهوة دون الولد فلا يدل على الاستبقاء ومن قال لامتنان كان ووطى تلد نبيه غلاماً فانت حرة فولدت غلاماً وجارية ولا يدري ايهما ولد اول عتق نصفه لام و نصف الجارية والغلام عبد لان كل واحد منهما عتق فى حال وهو اذا ولدت لغلام اول مرة الام بالشرط والجارية لكونها تبعا لها اذا الام حرة حين لدتها وترق فى حال هو اذا ولدت الجارية او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحد منهما ويسعى فى النصف اما الغلام يرق فى الحالين فلهذا يكون عبد وان ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا وانكر المولى الجارية صغيراً فالقول قول مع اليمين نكارة شرط العتق فان حلف لم يعنى واحد منهم ان نكل عتقت الام والجارية لان عوى لام حرة الصغيرة معتبرة لكونها نفعاً محضاً فاعتبر النكول فى حق حريتها ما فعتقتا ولو كانت الجارية كبيرة ولم تدع شيئاً والمساألة بها عتقت الام بنكول مولى خاصة دون الجارية لان عوى لام غير معتبرة فى حق الجارية الكبيرة وصحة النكول تبين على الدعوى فلم يظهر فى حق الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة هى التى لسبق ولادة الغلام الام ساكنة ثبت عتق الجارية بنكول مولى دون الام لما قلنا والتخفيف على العلم فيما ذكرنا لانه استخلاف فعل لغير هذا القدر وما ذكرنا من الوجه كفاية المنتهى قال واذا شهد جلان على رجل انه عتق احد عبديه فالشهادة باطلة عندنا بخفية الا ان يكون

الجامع مع الصغير آخرها ان يتصادقوا انهم لا يدرون ايهما ولد اولاد هو المذكور فى الكتاب اولاد الثاني ان تدعى الام ان الغلام هو المولود ولاد انكر المولى ذلك الجارية صغيرة وهو المذكور فى الكتاب ثانياً والثالث ان تدعى الام ان الغلام ولد اولاد الجارية كبيرة ولم تدع شيئاً وهو المذكور فى الكتاب ثالثاً والرابع ان تدعى الجارية هى كبيرة والام ساكنة ان الغلام ولد اولاد هو المذكور فى الكتاب رابعاً والخامس ان تصادقوا ان الجارية هى التى ولدت اولاداً فاجاب انه لا يعنى واحد منهم لعدم شرط العتق والسادس ان يتصادقوا ان الغلام ولد اولاداً فاجاب ان الام تفق لوجود شرط العتق وكذلك الجارية تبعا للام والغلام عبد لان الغلام



له قوله ذكره في العتق اي ذكر الاستحسان في عتاق الاصل وقال لو قال الشاهد ان كان هذا عند الموت استحسن ان يمتنع من كل واحد منهما نصفه <sup>١٢</sup> يعني **له قوله** لا تقبل الم فان العتق من حقوق العباد وعنده ومن حقوق الشرع عندهما وجه قولهما انه لا يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يرد بده وبجوز ان يخلف به ويصح ايجابه في المجهول وكل ذلك ليس على كون العتق حق الشرع ووجه قوله ان الاعتاق اثبات قوة المالكية <sup>١٢</sup> وفيه انتفاء ذل الرق و <sup>١٢</sup> لا يقبل الشهادة فيها المملوكة وكل ذلك ليس على كون العتق حق العبد لا محالة هذا هو المشهور فما كان من حقوق العباد **كتاب العتاق**

في وصية استحسانا ذكره في العتاق وان شهد انه طلق احد نسائه جازت الشهادة ويجوز الزوج <sup>١٢</sup> محمد

على ان يطلق احد منهن وهذا بالاجماع وقال ابو يوسف محمد الشهادة في العتق مثل ذلك واصل هذا ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند ابي حنيفة وعندهما <sup>١٢</sup> لا تقبل الشهادة على عتق الامة وطلاق المملوكة مقبولة من غير دعوى بالانفاق و

المسألة معروفة واذا كان دعوى العبد شرطا عند ابي حنيفة لا يتحقق في مسألة الكتاب <sup>١٢</sup> اي الدعوى <sup>١٢</sup> اي الجارية الصغيرة <sup>١٢</sup> من المجهول لا يتحقق فلا تقبل الشهادة وعندهما ليس بشرط فتقبل الشهادة وان انعدم الدعوى ما في الطلاق فعدم الدعوى لا يوجب خلافا في الشهادة لانها ليست

بشرط فيها ولو شهد انه اعتق احد امتية لا تقبل عند ابي حنيفة وان لم يكن لدعوى شرط فيه <sup>١٢</sup> اي في الشهادة في الطلاق <sup>١٢</sup> الشهاده <sup>١٢</sup> وصليته <sup>١٢</sup> الامم <sup>١٢</sup> في قوله <sup>١٢</sup> لانه انما لا يشترط الدعوى لما انه يتضمن تحريم الفروج فشابه الطلاق والمعتق المبرم <sup>١٢</sup> عتق <sup>١٢</sup> في كونه تحريم الفروج <sup>١٢</sup> تحريم الفروج عند ابي حنيفة فانه فصار كالشهادة على عتق احد العبدين هذا كله اذا شهد في صحته <sup>١٢</sup> اي في الشهادة في الطلاق <sup>١٢</sup> اي في الشهادة في الطلاق <sup>١٢</sup> اي في الشهادة في الطلاق

انه اعتق احد عبديه اما اذا شهد انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا على تدبيره <sup>١٢</sup> بيان قوله الا ان يكون في وصية استحسانا <sup>١٢</sup> يعني <sup>١٢</sup> في قوله <sup>١٢</sup> في صحته او في مرضه اداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا لان لتدبيره <sup>١٢</sup> وفي القياس لا تقبل <sup>١٢</sup> وقع وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية انما هو الموصي وهو معلوم عنه خلفه هو الوصي او الوارث ولان العتق في مرض الموت يشيع بالموثوق فيه فصار كل احد منهما <sup>١٢</sup> اي عن الموصي <sup>١٢</sup> خصا متعينا ولو شهدا بعد موته قال في صحته احد كما حرق قيل لا تقبل لانه ليس بوصية قبل تقبل الشئ

## باب الحلف بالعتق

ومن قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس مملوك فاشتر مملوكا ثم خل <sup>١٢</sup> يعني زمان الحلف <sup>١٢</sup> يعني

لا يقبل الم فان العتق من حقوق العباد وعنده ومن حقوق الشرع عندهما وجه قولهما انه لا يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يرد بده وبجوز ان يخلف به ويصح ايجابه في المجهول وكل ذلك ليس على كون العتق حق الشرع ووجه قوله ان الاعتاق اثبات قوة المالكية وفيه انتفاء ذل الرق ولا يقبل الشهادة فيها المملوكة وكل ذلك ليس على كون العتق حق العبد لا محالة هذا هو المشهور فما كان من حقوق العباد كتاب العتاق في وصية استحسانا ذكره في العتاق وان شهد انه طلق احد نسائه جازت الشهادة ويجوز الزوج محمد على ان يطلق احد منهن وهذا بالاجماع وقال ابو يوسف محمد الشهادة في العتق مثل ذلك واصل هذا ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عند ابي حنيفة وعندهما لا تقبل الشهادة على عتق الامة وطلاق المملوكة مقبولة من غير دعوى بالانفاق والمسألة معروفة واذا كان دعوى العبد شرطا عند ابي حنيفة لا يتحقق في مسألة الكتاب اي الدعوى اي الجارية الصغيرة من المجهول لا يتحقق فلا تقبل الشهادة وعندهما ليس بشرط فتقبل الشهادة وان انعدم الدعوى ما في الطلاق فعدم الدعوى لا يوجب خلافا في الشهادة لانها ليست بشرط فيها ولو شهد انه اعتق احد امتية لا تقبل عند ابي حنيفة وان لم يكن لدعوى شرط فيه اي في الشهادة في الطلاق الشهاده وصليته الامم في قوله لانه انما لا يشترط الدعوى لما انه يتضمن تحريم الفروج فشابه الطلاق والمعتق المبرم عتق في كونه تحريم الفروج تحريم الفروج عند ابي حنيفة فانه فصار كالشهادة على عتق احد العبدين هذا كله اذا شهد في صحته اي في الشهادة في الطلاق اي في الشهادة في الطلاق اي في الشهادة في الطلاق انه اعتق احد عبديه اما اذا شهد انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا على تدبيره بيان قوله الا ان يكون في وصية استحسانا يعني في قوله في صحته او في مرضه اداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا لان لتدبيره وفي القياس لا تقبل وقع وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية انما هو الموصي وهو معلوم عنه خلفه هو الوصي او الوارث ولان العتق في مرض الموت يشيع بالموثوق فيه فصار كل احد منهما اي عن الموصي خصا متعينا ولو شهدا بعد موته قال في صحته احد كما حرق قيل لا تقبل لانه ليس بوصية قبل تقبل الشئ

نصف كل واحد منهما فصار كل واحد منهما خصا متعينا ولم يذكر وجه القياس وهو ان المقضي له مجهول والدعوى من المجهول لا يتحقق نظيره مما تقدم عن ابي حنيفة **له قوله** قد قيل لا تقبل لانه ليس بوصية حتى يكون الخصم هو الموصي وهو معلوم وقال بعضهم تقبل لشيوع العتق فيها فكان كل واحد منهما خصا متعينا فكان عتقها صحيحا وهي تقضي قبول الشهادة <sup>١٢</sup> يعني **له قوله** باب الحلف بالعتق الم الحلف بكسر اللام مصدر من حلف بالله يحلف حلفا والحلف بالعتق ان يحسب العتق جزاء على الشرط بان يعلق العتق بشئ ولما كان المعلق قاصرا في السببية اخرا التعليل عن التمييز <sup>١٢</sup> يعني



له قوله لما قلنا يريد به

قوله فكان المعبر قيام الملك

وقت الدخول ١٢ عننا به

له قوله للحال قيل لان

اللام لاختصاص الاختصاص

انما يكون بملوك له في

الحال اذ لو لم يكن الملك له

في الحال كان هو غيره هو

١٢ عننا به له قوله لم

يعتق لان المملوك مطلق

والمطلق ينصرف الى الكامل

والجنيين ليس بحال ١٢ عني

له قوله احتمال يعني

يحتمل ان يكون الحمل وقت

اليمين ويحتمل ان لا يكون

١٢ عني له قوله لا مقصود

الا ترى انه لو اعتق

عن كفارة يمينه لا يجوز

١٢ عني له قوله عضو

من وجه دليل انه ينقل

باعتقال امد ويتخذ

بغذا ١٢ عني له

قوله للحال حقيقة الخ

ليس الخو يكون مجتمعين

على ان المضارع مشترك

بينهم من ذهب

الى انه حقيقة في الاستقبال

يجاز في الحال ومنهم من

ذهب الى عكس ذلك

ولعله مختار المصنف

لتبادر الفهم اليه ١٢ ع

له قوله وعلى هذا اذا

قال الخ يعني يكون الذي

عنده يوم الحلف مدبرا

والذي اشتراه بعده

ليس بمدبر ١٢ عني

عتق لان قوله يومئذ تقديره يوم اذ دخلت الا انه اسقط الفعل عوضا بالتعويض فكان المقبر

وهو قوله دخلت ١٢ عني

قيام الملك وقت الدخول كذا لو كان في ملكه يوم حلف عبدا فبقه على ملكه حتى دخل عتق

لما قلنا ولو لم يكن قال في يمينه يومئذ لم يعتق لان قوله كل مملوك لي للحال الجزاء حرية

اي ما اشتراه بعد الحلف ١٢ عني

المملوك في الحال لانه لما دخل لشرط على الجزاء تاخر الى جود الشرط فيعتق اذ ابقه على

الجزء ١٢

ملكه الى وقت الدخول لا يتناول من اشتراه بعد اليمين من قال كل مملوك لي في كره هو حوله

جارية حامل فولدت ذكر لم يعتق وهذا اذا اولدت ستة اشهر فصاعدا ظاهرا لان اللفظ للحال وفي

اي عدم العتق ١٢ من وقت القول ١٢

قيام الحمل وقت اليمين حتمال لوجود اقل مدة الحمل بعده وكذا اذا اولدت لاقل من ستة اشهر

اللفظ يتناول المملوك المطلق الجنين مملوك تبعا لامر لا مقصود اولانه عضو من جسم

جنين ١٢

المملوك يتناول لا نفس ولا اعضاء ولهذا لا يملك ببيع منفرد اقال لعبدا الضعيف فائدة

الاعضاء ١٢ عضو من اي لونه الجنين ١٢

التقييد بوصف الذكورة انه لو قال كل مملوك لي تدخل الحامل فيدخل الحمل تبعا لها وان

يعني في كل مملوك لي ذكر ١٢ عني

قال كل مملوك املكه فهو حر بعد عدا وقال كل مملوك لي فهو حر بعد عدا له مملوك فاشترى

ارادني اشتراه بعده ١٢ عني

ثم جاء بعد عتق الذي في ملكه يوم حلف لان قوله ملك للحال حقيقة يقال املكه كذا

بعد هذا امر فروع ١٢ عني

كذا ويراد به الحال كذا يستعمل من غير قرينة ولا استقبال بقرينة سين او سوف فيكون مطلقا

لحال فكان الجزاء حرية المملوك في الحال مضافا الى ما بعد لغد فلا يتناول ما يشترى بعد

اليمين لو قال كل مملوك املكه او قال كل مملوك لي حر بعد موتي له مملوك فاشترى مملوكا اخر

وقت اليمين ١٢

فالذي كان عند وقت اليمين مدبرا والاخر ليس بمدبر وان عتقا من الثلث قال بويوسف

النوادري يعتق ما كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق ما استفاد بعد يمينه على هذا اذا قال كل

اصلا ١٢

يعني بطريق التدرج ١٢ عني



**له قوله** ايجاب عتق و ايصاء امانه اى فهو حر و امانه اى ايصاء بقوله بعد موتى و لذا اعتبر من الثلث و اذا كان كذلك فحق الوصايا الموصى بها **قوله** و الامة الراهنة اى المحاضرة سميت بالراهنة لان الرهن هو الحبس والمرحوبوس فيها لا فيما قبلها و فيما بعد **قوله** اعتبار الامة الراهنة ليعبر الايجاب مضافا الى الملك **قوله** يتناول الذى الم و او مدبر ميشود بعد موت و اوجه قبل ان يمتنع

بود پیش از موت و اوجه و هیچ آن جائز خواهد بود زیرا  
 چه کلام مذکور بنظرى که از هر دو جهت مذکوره حالت  
 تمکک را شامل نیست پس حال تمکک استقبال محض است  
 و لفظ مذکور شامل آن نخواهد شد پس بنده مذکور در  
 حال تمکک مدبر نخواهد شد اما وقت موت مدبر میشود  
 بشرطیکه این بنده باقی ماند در ملک او تا وقت موت  
 پس کلام خواهد بود که آنچنان میشود که گویا گفت خواهد  
 مذکور وقت موت خود که هر مملوک من آزاد است پس  
 اگر پیش از موت بفرد مشد بنده را که خریدار است  
 آن را بعد از گفتن لفظ مذکور آزاد است هیچ آن  
 ترجمه **قوله** و الامة محض استقبال لا يتناولها  
 الايجاب لعدم الاضافة الى الملك و الى سببه **قوله** الامة  
**قوله** لکن بسبب مختلفین بعد و ارا بقوله بسبب  
 مختلفین ايجاب عتق و وصية اللفظ الدال على ذلك  
 فى طر فى الكلام لان الحقيقة و المجاز من صفات اللفظ  
 و فيه نظر لانه يستلزم التناهي بين طر فى كلام واحد ان كان  
 المراد ايجاب عتق فى الحال او كونه ايصاء فقط ان كان  
 المراد ايجاب عتق بعد الموت **قوله** على  
 جعل الجعل بالضم ما جعل للانسان من شئ على شئ يفعل  
 فكذا كذا الجعالة بالكسر و انما آخر هذا الباب يكون للمال  
 غير اصيل فى باب العتق **قوله** على مال  
 مال كان من عروض او حيوان او غيرهما **قوله** على مال  
 لا يقال كلمة على للشرط فيكون العتق معلقا بشرط اذا  
 الالف كما لو قال ان اديت الى الفأما قيل ان الكلام  
 فيما اذا كان مراده التبعية عوض لا التعليق فكان ايصاء  
 عن الشرطية دلالة الحال **قوله** لانه العبد  
 لا يملك نفسه يعنى ان العبد لا يملك نفسه بهذا العقد  
 لكنه استقلا فلم يدخل به فى يد شئ من المال غايته  
 ما يقال انه ثبت له به قوة شرعية و هي ليست بمال لا  
 محالة فكان ما بذله فى مقابلته ما ليس بمال بل بما هو قوة  
 شرعية **قوله** على مال كفاى البيع فانه اذا قال  
 اشتريت بعد ان يقول البائع بعث يقع العبد **قوله** على  
**قوله** فاذا قبل المذون رد او اعرض عن المجلس  
 بالقيام او بالاشتغال بما يعلم به قطع المجلس بطل **قوله** على  
**قوله** لانه ثبت مع الماني فكان ثبوت على خلاف  
 القياس اذ القياس ينفي ان يستوجب المولى الدين  
 على عبده علما ثبت بخلاف القياس ضرورة حصول  
 الحرية للمالك و حصول المال للمولى انقصر على موضع  
 الضرورة ولم يبدل الى الكفالة **قوله** على مال  
 وان كان غير عبية اى وان كان الحيوان غير معين بان  
 يكون دينيا فى الذمة ولكن اراد به النوع بان قال فرس  
 و حمار **قوله** فتشابه النكاح الذى يعنى اذا تشابه ذلك جازان يثبت الحيوان دينيا فى الذمة منها كما جاز ذلك فى تلك العقوبة **قوله** وكذا الطعام اى وكذا يجوز ان  
 يكون الطعام عوضا عن الاعتاق بان قال اعتقتك على مائة قفيز من الحنطة والمكيل بان قال اعتقتك على مائة من الصل و نحوه مما يوزن **قوله** على مائة من الصل و نحوه مما يوزن **قوله** على مائة من الصل و نحوه مما يوزن

مملوك الى اذ امنت فهو حر له ان للفظ حقيقة الحال على ما بيناه فلا يعتق به ما يملكه له هذا ما  
 رى الذى فى ملكه يوم الحلف **قوله** اى الذى يملكه بعد البيع **قوله** اى الذى يملكه بعد الحلف **قوله** اى الذى يملكه بعد الحلف  
 هو مدبر دون الاخر و لما ان هذا ايجاب عتق و ايصاء فاعتبر من الثلث و الوصايا  
 تعتبر الحالة المنتظرة و الحالة الراهنة الا يرى انه يدخل فى الوصية بالمال فيستفيد به بعد  
 الوصية و فى الوصية لا ولد فلان من يولد له بعد هذا و الايجاب فما يصح مضافا الى الملك  
 اولى سببه فمن حيث انه ايجاب لعتق يتناول العبد المملوك اعتبارا للحالة الراهنة فيصير  
 من براحتة لا يجوز بيعه و من حيث انه ايصاء يتناول الذى يشترطه اعتبارا للحالة المتريصة  
 و هي حالة الموت قبل موت حالة التملك استقبال محض فلا يدخل تحت اللفظ و عند الموت  
 يصير كانه قال كل مملوك الى او كل مملوك املكه فهو حر بخلاف قوله بعد غدا ما تقدم لانه تصرف  
 وهو ايجاب لعتق و ليس ايصاء الحالة محض استقبال فافتراقا ولا يقال انكم جمعتم بين الحال  
 الاستقبال لانا نقول نعم لکن بسبب مختلفين ايجاب عتق و وصية و انما لا يجوز ذلك بسبب واحد  
 اى ان قوله كل مملوك املكه او كل مملوك لي حر بعد موتى **قوله** وقت البيع **قوله** وقت البيع

### باب العتق على جعل

ومن اعتق عبدا على مال فقبل له بعد عتق و ذلك مثل ان تقول انت حر على الف درهم او  
 بالف درهم و انما يعتق بقبوله لانه معاوضة المال بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه من قضية  
 المعاوضة ثبوت الحكم بقبول عوض الحال كفاى البيع فاذا قبل صار حرا و ما شرط دين  
 عليه ختم الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع الماني و هو قيام الرق على ما عروا و اطلاق  
 لفظ امان ينظم انواعه من النقد العرض الحيوان ان كان بغير عبية لانه معاوضة المال بغير المال  
 فتشابه النكاح و الطلاق و الصلح عن عمل و كذا الطعام و المكيل و الموزون اذا كان  
 على مائة من الصل و نحوه مما يوزن **قوله** على مائة من الصل و نحوه مما يوزن **قوله** على مائة من الصل و نحوه مما يوزن

و حار **قوله** فتشابه النكاح الذى يعنى اذا تشابه ذلك جازان يثبت الحيوان دينيا فى الذمة منها كما جاز ذلك فى تلك العقوبة **قوله** وكذا الطعام اى وكذا يجوز ان  
 يكون الطعام عوضا عن الاعتاق بان قال اعتقتك على مائة قفيز من الحنطة والمكيل بان قال اعتقتك على مائة من الصل و نحوه مما يوزن **قوله** على مائة من الصل و نحوه مما يوزن **قوله** على مائة من الصل و نحوه مما يوزن



له قوله ولا تضره جهالة الوصف بان لم نقل انها جارية ذرية ربي او خرفية فان جهالة الوصف لا تمنع صحة التسمية كونها يسيرة ١٢ ع  
تعلق عتقه باداء المال كالتعلق بسائر الشروط ولهذا لا يحتاج في قول العبد ولا يرد بده ولو لم يرد في الاداء كما في التعليق بسائر الشروط ١٢ ع  
ثبتت احكام الكتابين حتى لو مات وترك ذكرا فالمال لمولاه  
عكس ما ذكرنا ١٢ ع  
له قوله على ما بين اي يدر خطوط  
يعني من الترخيب في الاكتساب التجارة لانها هي المشروعة  
عند الاختيار دون التكدى لانه يذل المروءة والتكدى في  
الاصل لفظ فارسي ومعناه السؤال من الناس والدوران  
فيه ١٢ ع  
له قوله وفي سائر الحقوق يرد به الترخيل بدل  
الخلع وبذل الكتابة وما اشبههما ١٢ ع  
له قوله  
يعني المولى ينزل قابضا بالتخيل برفع المانع سواء قبل او لم  
يقبض وليس المراد بالاجار ما هو المفهوم من عند الناس من  
الاجار بالقبض او الجبس ١٢ ع  
له قوله لفظا  
احراز عن الكتابة فانها ليست بتعليق لفظي فانه لو قال  
عبد كاتبتك على كذا من المال صحت الكتابة وليس فيه  
تعلق لفظي لعدم الفاظ الشرط فيه ١٢ ع  
له قوله  
لانه لا استحقاق الخ تقيده لاجبار الاداء لا استحقاق ولا استحقاق  
قبل وجود الشرط ولهذا يمكن البيع قبل الاداء ١٢ ع  
له قوله في مثل هذا لفظ بان يقول ان اديت الى  
الفا فانت طالع حتى لو قلنا بهذه الصيغة كان الطلاق  
بائنا ١٢ ع  
له قوله الى الولد المولود قبل الاداء اي  
قبل اداء المال بان قال لامرأة ان اديت الى الفا فانت  
حرة ثم ادت ثم ادت المال لم يمتنع الاول ١٢ ع  
له قوله دفعا للغرور فاما حمل المشتقة في الكتابات  
الا ليشال شرف الحرية ١٢ ع  
له قوله حتى يحكم الخ فان  
قبل لا يمكن جعله معاوضة اصل لان البدل والمبدل كلاهما  
عند الاداء ملك المولى لانه قبل الاداء عبد مملوك فاني  
المولاه اجيب بانه لما ثبتت عنده الاداء سني الكتابة من  
الوجه الذي يثبت شرط صحة اقتضاه وهو ان يصير  
العبد احمق بالمؤدى فيثبت هذا اصباغا على الاداء منته  
وجهد الاداء وصار كما اذا كتب عبده على نفسه والماله  
كان الكسب مالا قبل الكتابة يصير احمق بذلك المال  
حتى لو ادى ذلك عتق ١٢ ع  
له قوله فغيره الخ يعني  
ان قوله ان اديت الى الف درهم فانت حرة الخ في بعض الاحكام  
بعض التعليق في ما ذكرنا من مسائل القياس من يمكن  
من البيع وغيره والحق في بعضها بالكتابة من جبر المولى على  
القبول لانه لما كان هذا اللفظ تعليلنا نظرا الى اللفظ و  
معاوضة نظرا الى المقصود علمنا بالشبهين فيه شبه  
التعليق في حالة الابتداء وبشبه المعاوضة في حالة  
الانتهاء كما في الهبة بشرط العوض فانها هبة ابتداء  
حتى لم يكن في المشرع بشرط القبض في المجلس وبيع  
انتهار حتى لم يكن الواجب من الرجوع وجرت الشفعة في  
العقار ويرد بالعيب ١٢ ع  
له قوله كما اذا حط  
بعض يعني اذا حط المولى بعض الالف فيما اذا قال لان  
اديت الى الفا فانت حرة وادى الباقي الى باقي الالف لا يعتق العبد لعدم الشرط لان الشرط وجود الجميع فاذا لم يوجد بعضه كان كما اذا لم يوجد كله واذا حط الجميع لم يعتق لانها شرط فكذا في هذا  
بخلاف الكتابة لان المال هناك واجب على المكاتب فيتحقق ابرؤه عنه سواء ابرأه عن الكل او البعض ١٢ ع  
له قوله رجوع المولى الى الرجوع عليه بانف اخرى مشبه فلان الالف التي اذا كانت  
مستترة من جانب المولى فلا يحصل المقصود بادائه لان مقصوده ان يشته على انكساب ليؤدى من كسبه فيملك المولى مالم يكن في ملكه قبل هذا وليس كذلك واما ان عتق فلوجود شرط الحنث لسان كون  
الالف مستترة لا يمنع كونه مشروطا بالحنث كما لو غضب مال انسان واداه ١٢ ع +

جلد كتاب لعتاق

له قوله ولا تضره جهالة الوصف بان لم نقل انها جارية ذرية ربي او خرفية فان جهالة الوصف لا تمنع صحة التسمية كونها يسيرة ١٢ ع  
تعلق عتقه باداء المال كالتعلق بسائر الشروط ولهذا لا يحتاج في قول العبد ولا يرد بده ولو لم يرد في الاداء كما في التعليق بسائر الشروط ١٢ ع  
ثبتت احكام الكتابين حتى لو مات وترك ذكرا فالمال لمولاه  
عكس ما ذكرنا ١٢ ع  
له قوله على ما بين اي يدر خطوط  
يعني من الترخيب في الاكتساب التجارة لانها هي المشروعة  
عند الاختيار دون التكدى لانه يذل المروءة والتكدى في  
الاصل لفظ فارسي ومعناه السؤال من الناس والدوران  
فيه ١٢ ع  
له قوله وفي سائر الحقوق يرد به الترخيل بدل  
الخلع وبذل الكتابة وما اشبههما ١٢ ع  
له قوله  
يعني المولى ينزل قابضا بالتخيل برفع المانع سواء قبل او لم  
يقبض وليس المراد بالاجار ما هو المفهوم من عند الناس من  
الاجار بالقبض او الجبس ١٢ ع  
له قوله لفظا  
احراز عن الكتابة فانها ليست بتعليق لفظي فانه لو قال  
عبد كاتبتك على كذا من المال صحت الكتابة وليس فيه  
تعلق لفظي لعدم الفاظ الشرط فيه ١٢ ع  
له قوله  
لانه لا استحقاق الخ تقيده لاجبار الاداء لا استحقاق ولا استحقاق  
قبل وجود الشرط ولهذا يمكن البيع قبل الاداء ١٢ ع  
له قوله في مثل هذا لفظ بان يقول ان اديت الى  
الفا فانت طالع حتى لو قلنا بهذه الصيغة كان الطلاق  
بائنا ١٢ ع  
له قوله الى الولد المولود قبل الاداء اي  
قبل اداء المال بان قال لامرأة ان اديت الى الفا فانت  
حرة ثم ادت ثم ادت المال لم يمتنع الاول ١٢ ع  
له قوله دفعا للغرور فاما حمل المشتقة في الكتابات  
الا ليشال شرف الحرية ١٢ ع  
له قوله حتى يحكم الخ فان  
قبل لا يمكن جعله معاوضة اصل لان البدل والمبدل كلاهما  
عند الاداء ملك المولى لانه قبل الاداء عبد مملوك فاني  
المولاه اجيب بانه لما ثبتت عنده الاداء سني الكتابة من  
الوجه الذي يثبت شرط صحة اقتضاه وهو ان يصير  
العبد احمق بالمؤدى فيثبت هذا اصباغا على الاداء منته  
وجهد الاداء وصار كما اذا كتب عبده على نفسه والماله  
كان الكسب مالا قبل الكتابة يصير احمق بذلك المال  
حتى لو ادى ذلك عتق ١٢ ع  
له قوله فغيره الخ يعني  
ان قوله ان اديت الى الف درهم فانت حرة الخ في بعض الاحكام  
بعض التعليق في ما ذكرنا من مسائل القياس من يمكن  
من البيع وغيره والحق في بعضها بالكتابة من جبر المولى على  
القبول لانه لما كان هذا اللفظ تعليلنا نظرا الى اللفظ و  
معاوضة نظرا الى المقصود علمنا بالشبهين فيه شبه  
التعليق في حالة الابتداء وبشبه المعاوضة في حالة  
الانتهاء كما في الهبة بشرط العوض فانها هبة ابتداء  
حتى لم يكن في المشرع بشرط القبض في المجلس وبيع  
انتهار حتى لم يكن الواجب من الرجوع وجرت الشفعة في  
العقار ويرد بالعيب ١٢ ع  
له قوله كما اذا حط  
بعض يعني اذا حط المولى بعض الالف فيما اذا قال لان  
اديت الى الفا فانت حرة وادى الباقي الى باقي الالف لا يعتق العبد لعدم الشرط لان الشرط وجود الجميع فاذا لم يوجد بعضه كان كما اذا لم يوجد كله واذا حط الجميع لم يعتق لانها شرط فكذا في هذا  
بخلاف الكتابة لان المال هناك واجب على المكاتب فيتحقق ابرؤه عنه سواء ابرأه عن الكل او البعض ١٢ ع  
له قوله رجوع المولى الى الرجوع عليه بانف اخرى مشبه فلان الالف التي اذا كانت  
مستترة من جانب المولى فلا يحصل المقصود بادائه لان مقصوده ان يشته على انكساب ليؤدى من كسبه فيملك المولى مالم يكن في ملكه قبل هذا وليس كذلك واما ان عتق فلوجود شرط الحنث لسان كون  
الالف مستترة لا يمنع كونه مشروطا بالحنث كما لو غضب مال انسان واداه ١٢ ع +

معلوم الجنس لا تضره جهالة الوصف لانها يسيرة قال ولوعتق عتقه باداء المال صح صحا فاذونا  
فكانت عتقا ١٢ ع يعني اي القدوري ١٢ ع

وذلك مثل ان يقول ان اديت الى الف درهم فانت حرة وعتق قوله صح انه يعتق عند اداء  
اي القدوري ١٢ ع

من غير ان يصير مكاتباً لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وان كان فيه معنى المعاوضة  
اي ان قوله ان اديت الى الف درهم فانت حرة ١٢ ع

في الانتهاء على ما بين ان شاء الله تعالى وانما صار فاذونا لانه رغبة في الاكتساب بطلب الاداء  
اي عند اداء المال ١٢ ع

منه ومراعاة التجارة دون التكدى فكان اذنا لانه وان احضر مال اجبره الحاكم على  
العبد ١٢ ع

قبضة عتق العبد معنى الجبار فيه في سائر الحقوق انه ينزل قابضا بالتخيل وقال زفر  
لانه قام بما شرط عليه ١٢ ع

لا يجبر على القبول هو القياس لانه تصرف يمين اذ هو تعليق العتق بالشرط لفظا ولهذا  
منه ١٢ ع

لا يتوقف على قبول العبد لا يحتمل الفسخ ولا جبر على مباشرة شروط الايمان لانه لا استحقاق  
متصل بقوله اذ هو تعليق العتق بالشرط لفظا ١٢ ع

قبل جود الشرط بخلاف الكتابة لانه معاوضة والبدل فيها واجب لنا انه تعليق نظرا  
اي لان عقد الكتابة ١٢ ع

الى اللفظ ومعاوضة نظرا الى المقصود لانه معلق عتقا لاداء الا ليشته على دفع المال فيها  
المولى ١٢ ع

العبد شرف الحرية والمولى ائمال بمقابله بمنزلة الكتابة ولهذا كان عوضا في الطلاق في مثل  
عتق ١٢ ع

هذا اللفظ حتى كان بائنا جعلناه تعليلنا في الابتداء عملا باللفظ ودفع الضرر عن المولى حتى لا  
اي جعلناه قول المولى ان اديت الى الفا فانت حرة ١٢ ع

يقتنع عليه ببيع ولا يكون لعبد حق بمكاسبه لا يسر الى الولد المولود قبل ادائه جعلناه  
المولى ١٢ ع

معاوضة في الانتهاء عند ادائه دفعا للغرور عن العبد حتى يجبر المولى على القبول فله هذا يد  
المولى ١٢ ع

الفقه يخرج المسائل نظيرة الهبة بشرط العوض لو ادى البعض يجبر على القبول لانه كايقتق  
المستأجرة ١٢ ع

مالم يؤد الكل لعدم الشرط كما اذا حط البعض وادى الباقي ثم لو ادى الفا اكتسبها قبل التعليق  
اي اذا اراد الكل ١٢ ع

رجع المولى عليه عتق لا يستحقها ولو كان اكتسبها بعد لم يرجع المولى عليه  
اي لا استحقاق المولى الالف ١٢ ع

بالف آخر ١٢ ع



لانه ما ذون من جهة بالاداء منه ثم الاداء في قوله ان اديت يقتصر على المجلس لانه تخيير وفي

قوله اذا اديت لا يقتصر لان اذا استعمل للوقت بمنزلة مئة ومن قال لعبد انت حر بعد موت

على الف درهم فالقبول بعد موت كضافة الايجاب الى ما بعد موت فصارك كما اذا قال انت حر

غدا على الف درهم بخلاف اذا قال انت مدبر على الف درهم حيث يكون القبول في الحال لان

ايجاب التدبير في الحال لانه لا يجب مال لقيام الرق قالوا لا يعتق عليه مسألة الكتاب

وان قبل بعد موت فم لم يعتق الوارث لان اهل ليس باهل للاعتاق وهذا صحيح

قال ومن اعتق عبدا على خدمته اربع سنين فقبل لعبد عتق ثم مات من ساعته فعليه

قيمة نفسه في ماله عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال حماد قيمة خدمته اربع سنين اما

العتق فلا نه جعل الخدنة في مدة معلومة عوضا فيعتق العتق بالقبول وقد جعل لزمته

خدمته اربع سنين لانه يصلح عوضا فصارك كما اذا اعتقه على الف درهم ثم مات العبد فالاخافيه

فيه بناء على خلافية اخرى هي ان من باع نفسا لعبد منه بجارية بعينها ثم استحققت الجارية

او هلكت يرجع المولى على العبد بقيمة نفسه عندها وبقيمة الجارية عندها وهي معروفة

ووجه البناء انه كما يتعدر تسليم الجارية بالهلاك والاستحقاق يتعدر الوصول الى

الخدمه بموت العبد كذا بموت المولى فصارك نظيرها ومن قال لاخر اعتق امك على الف درهم

على ان تزوجنيها ففعل فابت ان تزوجه فالعتق جائز ولا شيء على الاقرب من

قال لغيره اعتق عبدك على الف درهم على ففعل لا يلزمه شيء ويقع المعتق عن المامور بخلاف ما

اذا قال لغيره طلق امرأتك على الف درهم على ففعل حيث يجب لالف على الامر لان اشتراط البذل

له قوله لا تخير اي للعبد من الاداء والامتناع عند فكان كالتخير بمشيئة العبد اذا قال انت حر ان شئت فان قيل قد تقدم انه يصير ما ذونا في التجارة فكيف يكون الاداء

مقتصر على المجلس اجيب لا تنافي بينهما لانه لو كان الاداء بالتجارة ويقتصر الاداء على المجلس يتخير فيه ويؤدي المال قبل الافتراق بالاداء ١٢ عن ابيه

الموت اذ التدبير لوجوب

حق الحرية لاحقيتها فيكون

الرق قائما والمولى لا يستوفى

دينه على عبده بخلاف ماله

معتقه على مال لانه يثبت

به حقيقة الحرية والمال يجب

على المولى قد يتوجب

بالا على معتقه ١٢ عن ابيه

قوله في مسألة الكتاب الى

الحاكم الصغير في قوله انت

حر بعد موتك على الف درهم

قوله هذا

قوله انه لا يعتق مالم يعتقه

الوارث صحيح بنا على انه

ايجاب مضاف الى ما بعد

الموت واهلية الموجب

شرط عند الايجاب وقد

عدمت بالموت بخلاف

التدبير فانه ايجاب في الحال

والاهلية ثابتة والموت

شرط والاهلية ليست بشرط

عنده كما لو قال ان دخلت

الدار فانت حر فوجب الشرط

وهو محذور ١٢ عن ابيه

فالاخافيه الجارية فالمسألة

الخلافية في الاعتاق على

الخدمه في المدة المعلومة

مبنية على خلافية اخرى

يعني قوله وهي

وهو العتق قيمة فيجب  
قيمة البذل ووجه قولها  
الجارية بدل نفس العبد  
بالعتق فيجب تسليم  
قيمة كما اذا تبايعا عبدا  
الجارية ثم مات العبد  
فتقاسم العقد على  
الجارية يلزمه قيمة  
العبد ١٢ عن ابيه

فوجب تسليم قيمتها ووجه قولها ان الخدمة بدل مال لانها بدل نفس العبد لكن البذل لما تعدر تسليمه وجب تسليم المبدل وهو العبد لكن لا يمكن تسليمه لان العتق لا يقبل الفسخ فوجب تسليم قيمته لا يمكن ذلك بذاتي الجنبه واما في الجنبه فوجه محذور ان هذا بدل مال ليس بمال وهو العتق لان بيع العبد من نفسه اعتاق وقد عجز عن ايفاء البذل وليس للبذل



باب التبديل  
هذا باب التبديل  
ولا يوجب ولا يورث  
وهو من التبدل الذي  
قطعي من حديث ابن عمر  
وفي حديث ابن عباس  
وهو ضعيف وقال لدار  
قطعي الصواب موقوف  
والمراد من وجه آخر  
عن ابن عمر اضعف منه  
وفي الصحيحين عن جابر  
ان رجلا من الانبياء  
اعتق غلاما له من دبر  
لم يكن له مال غيره فبلغ  
ذلك النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال من يشتريه  
سبي فاشترته نعيم بن  
عبد الله بن مائة  
درهم فدفعها اليه  
وللشافعي كان محتاجا  
عليه دين فقال اقص  
برأيتك ووقع في رواية  
الترمذي والدارقطني  
انه مات ولم يترك مالا  
غيره قال ابو بكر بن  
هذا الخطا والصحيحة  
كان حيا يوم بيع المذبح  
واخرج الى ارقط عن ابي  
جعفر قال انما اخرج منه  
بواسطة ضعيف جدا  
في الباب عن عائشة ان  
بجارية لها ذنبا ففحصها  
فقال بيوعها لا تشد  
بالجرب ملكة اخرجها فالتفت  
والشافعي قوله ولد المذبح  
مذبح بنقل عن ذلك الجماعة  
المصحابة قال عبد الرحمن  
الذبيح ناعم عن سعيد بن  
عبد الرحمن الجعفي عن  
يزيد بن قيس عن ابن  
عمر قال ولد المذبح  
مذبح لته واخرجه عن ابن  
السبيح والزهرى نحوه

قوله في الطلاق جائز في العتاق لا يجوز والفرق ان الاجنبى في باب الطلاق فالمرأة في عدم ثبوت شيء بها بالطلاق اذا الثابت بسقوط ملك الزوج عنها لا غير فكلما جاز التزام المرأة بالمال  
فكذلك الاجنبى بخلاف العتاق فانه ثبت للعبد بالاعتاق قوة حكمية لم يكن له قبل ذلك فكل ما كان في مقابلته ذلك وليس الاجنبى كالعبد حيث لا يثبت له شيء أصلا فكان اشتراط البذل  
عليه كاشتراط الثمن على غير المشتري فلا يجوز ١٢ عننا  
الاشارة بان بدل العتق على الاجنبى صحيح فعلى الاب  
اولى ١٢ عني قوله والمساكنة بحالها اي قال  
على ان تزوجها ففعل وابست ان تزوجه ١٢ عننا  
قوله اقتصار كانه قال بيع الحكم متى تم اعتقا ١٢  
عني قوله سقط في الوجه الاول وهو اذا لم يقل  
فيه شيء لعدم صحة الزمان ١٢ عننا  
قوله باب  
التدبير ذكر العتاق الواقع بعد الموت فعقب العتاق  
الواقع في الكيفية ظاهر المناسبة والتدبير في اللغة هو  
النظر الى عاقبة الامر وفي الشريعة هو ما يجب العتق  
الحاصل بعد الموت بانفاذ ما دل عليه صريح أو دلالة ١٢  
عننا  
قوله كما في سائر التعليقات من دخول  
الدار ونحو راس الشجر وغيره ١٢ عننا  
قوله وصيته حتى يعبر من ثلث المال والوصية للمنع الموصى  
عن التمتع بالبيع وغيره كما لو اوصى بركة الانسان ١٢  
عننا  
قوله قوله عليه السلام الم اخرج الدارقطني  
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المذبح  
لا يباع ولا يوهب وهو من ثلث المال ١٢ عني  
قوله وفي رواية قال صاحب النهاية قبل باب عتق احد  
العبدين بقوله وفي المذبح عقد السبب بغير الموت  
فذاك من تناقض لا محالة وقال الاكل بحال ذكره هنا  
على غير ما دل في سند رفع التناقض او يكون قد اطلع على  
رواية عن اصحابنا انه يجوز ان يكون سببا بعد الموت  
او اختار جوازه بالاجتهاد ١٢ عني  
قوله خلاف  
سائر التعليقات اي فان قيل في التدبير تعليق وليس  
في التعليق شيء من السبب ثابتا في الحال وانما  
يكون عند وجود الشرط فبال التدبير خلاف سائر  
التعليقات وهو مروي قول الشافعي ١٢ كما في سائر  
التعليقات اجاب بقوله بخلاف ١٢ عننا  
قوله لان المانع المذبح في كلام المصنف غرض  
لا يكشف في وجه التخصيص لا بزيادة بيان فلا بد منه  
فقول المانع هو ما يقتضي به الشيء مع قيام مقتضيه  
كل ما ينافي في اللزوم بينا في المنزوم واذا اظهر هذا تسلسلنا  
القياس ليقضي ان يكون سائر التعليقات اسبابا  
في الحال لكن المانع عن السببية في الحال وهو صفة  
كون تصرف التعليق مبيئا قائم لان اليقين مانع عن  
تحقق الشرط وما كان مانعا عن تحقق اللزوم الذي هو شرط  
كان مانعا عن تحقق المنزوم الذي هو الحكم وهو وقوع الطلاق  
واليه اشار بقوله وانه ايضا وقوع الطلاق والعتاق  
وما كان مانعا للحكم لا يمكن ان يكون سببا لفصحة كون  
تصرف التعليق مبيئا متع عن كونه سببا للحكم وهو

كتاب العتاق

على الاجنبى في الطلاق جائز وفي العتاق لا يجوز وقد قرناه من قبل ولو قال عتق امتك عن

على الف درهم والمساكنة بحالها قسمت لثمن قيمتها ومهر مثلها فما اصاب لقيمة اداة الامور ما

المهر بطل عنه لانه لما قال عتقني لشرائه اقصاء اعلم ما عرف اذا كان كذلك فقد قابل

الالف بالرقبة شرأ وبالبضع كحافا تقسم عليها ووجبت حصتها فاسلم وهو الرقبة و

بطل عنه ما لم يسلم وهو البضع فلور وجبت نفسها كانه لم يذكره وجوابه ان اصاب قيمتها سقط

في الوجه الاول هو المولى في الوجه الثاني اما اصاب مهر مثلها كان مهرها في الوجهين

باب التدبير

اذا قال لمولى لملوكه اذمت فانت حر وانت حر عن دبر من اذمت مدبر او قد برئت فقد

صار مدبرا لان هذا الفاظ صريح في التدبير فانه اثبات العتق عن برقم لا يجوز بيعه ولا هبته

ولا اخراجه عن ملكه الا الى الحرية كما في الكتابة وقال الشافعي يجوز لانه تعليق العتق بالشرط

فلا يمنع به البيع والهبة كما في سائر التعليقات كما في المذبح المقيد لان التدبير وصية

وهي غير مانعة من ذلك ولنا قوله عليه السلام المذبح لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من

الثلث ولانه سبب الحرية لان الحرية تثبت بعد الموت لا سبب غيره ثم جعله سببا في الحال

اولى لوجوه في الحال عدم بعد الموت لان ما بعد الموت حال بطلان اهلية التصرف

فلا يمكن تاخير السببية الى زمان بطلان اهلية بخلاف سائر التعليقات لان مانع من

السببية قائم قبل لشرط لانه بين اليقين مانع والمانع هو المقصود وانه يضاد وقوع الطلاق و

العتاق وامكن تاخير السببية الى ما كان لشرط لقيام اهلية عند فافتراقا ولانه وصية

الطلاق والعتاق فان قلت قد يكون اليقين بقصد العمل كما في قول الرجل ..... ان لم تدخل الدار فانت طالق وقد نص في الكتابان اليقين بتعقد للمنع او العمل فكيف قال والمانع هو

المقصود وانه ليقضي المحر عند البلوغ قلت لا يقصد باليمين الا مانع الشرط فاما ذكرتم هو النفي والمقصود المانع منه ويلزمه الحمل ١٢ عننا  
قوله وامكن تاخير المانع لفرق آخر بين التدبير و  
سائر التعليقات وجهه ان التدبير لا يمكن فيه تاخير السببية الى ما بعد الموت لما ذكرنا من انتفاء اهلية الايجاب حج واما سائر التعليقات فتاخير السببية فيه الى زمان الشرط ممكن لقيام اهلية عند افتراق  
١٢ عننا  
قوله لانه وصية المانع آخر بين التدبير وسائر التعليقات وتقريره ان التدبير المطلق وصية والوصية سبب بخلاف في الحال لان الموصى يجعل الموصى له خلفا في بعض ما له بعد موته كالورثة فانها سبب في الحال ١٢  
عننا



جلد کتاب العتاق

له قوله وبطل السبب لا يجوز تيممه الدليل متصل بقوله دلالة سبب الحرية وما بينهما لا ثبات هذه القضية وتركيب المقدمتين بهذا التدبير سبب الحرية وسبب الحرية لا يجوز ابطاله وفي البيع والاشباهه الهبة العتق والامهارة ذلك اي ابطال سبب الحرية فلا يجوز ١٢ عن ابيه **له** قوله ثابت له فان التدبير لا يثبت الحرية في الحال وانما يثبت استحقاق الحرية فكان الملك فيه ثابتا ١٢

عنايه **له** قوله نقل اجماع الصحابة قلت رد عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر قال ولد المدبر بغير تدبير واخرج عن الزهري و ابن المسيب نحو ٢٥ اخرج زيني **له** قوله لتردد في تلك الصفة فربما يرجع من ذلك السفر ويرأى من ذلك المرض ١٢ عن ابيه **له** قوله لما ذكرنا يعني قوله لتردد في تلك الصفة ١٢ عن ابيه **له** قوله باب الاستيلاء لما فرغ من بيان التدبير شرع في بيان الاستيلاء وعقبه المناسبة بينهما من حيث ان لكل واحد منهما حق الحرية لا حقيقة او الاستيلاء طلب الولد فام الولد من الاسماء الغالبة كالصغيرة من الصفات الغالبة ١٢

والوصية خلافة في الحال لوراثته وبطل السبب لا يجوز وفي البيع ما يضا هبة لك قال و للمولى ان يستخذه ويواجهه وان كانت امه وطبها وله ان يزوجه لان الملك فيه ثابت له وبه <sup>المدر ١٢</sup> يستفاد لانية هذا التصرفات فاذا مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله لما روينا وان التدبير وصية لانه تبرع مضاف الى وقت الموت الحكم غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث حتى لو لم يكن له مال غيره يسع في تلبيةه وان كان المولى يبيع في كل قيمة لتقدم الدين على الوصية و لا يمكن نقض العتق فيجب قيمته ولذا المدبرة قد بر وعلم ذلك نقل اجماع الصحابة وان علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او سفرى هذا او من مرضي كذا فليس به بروجوز بيعه لان السبب لم ينعقد في الحال لتردده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه بمطلق الموت وهو كائن لاحالة فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر مضمناه من الثلث لانه ثبت حكم التدبير اخرج جزء من اجزائها لتحقيق تلك الصفة فيه فلماذا يعتبر من الثلث ومن لم يقيد ان يقول ان مت من مرضي او عتق او سافر او من مرضي سنين لما ذكرنا بخلافه اذ اقال الى مائة سنة ومثله يعيش لانه الغالب لانه كائن لاحالة

باب الاستيلاء

اذ اولدت الامه من مولاه فقد صارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها القوم عليه السلام اعتقوها ولداها اخرج عن اعتاقها فيثبت بعض مواجبه هو حرفة البيع لان الجزئية قد حصلت بين لواط الموطوءة واسطة الولد فان لما بين اختلاط بحيث لا يمكن لمليز بينهما على طواف في حرفة المصاهرة الا ان بعد الانفصال تبقى الجزئية حكما لا حقيقة فضعف لسبب وجب حكما

عنايه **له** قوله اعتقها ولداها اخرج عن اعتاقها فيثبت بعض مواجبه هو حرفة البيع لان الجزئية قد حصلت بين لواط الموطوءة واسطة الولد فان لما بين اختلاط بحيث لا يمكن لمليز بينهما على طواف في حرفة المصاهرة الا ان بعد الانفصال تبقى الجزئية حكما لا حقيقة فضعف لسبب وجب حكما رواه ابن ماجه والدارقطني ١٢ يعني **له** قوله فيثبت المرفوعان الحديث وان دل على تجزير الحرية لكن عارضه ما روي عن ابن عباس عن النبي عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل ولدت امه من نهي معتقة عن دبره فعتقها بها جميعا ومنعها البيع بعد الاول والتجيز بالحديث الثاني ١٢ عن ابيه **له** قوله ولان الجزية قد حصلت له وهي تمنع بيعها وبيعته لا ان

باب الاستيلاء

حديث اعتقها ولداها ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعتقها ولداها واسناده ضعيف لكن له طريق عند قاسم ابن ابيغصم اسناده جيد واخرجه ابن ماجه والحاكم من وجه اخر بلغظا ايماءة ولدت من سيد ما شري حرة بعد عوته وروى ابو داود من حديث سلامة بنت معقل قالت قدم لي عمي ذبا عني من الحجاب بن عمر فولدت له عبد الرحمن ابن الحجاب ثم هلك فقالت امرأته الان تباعين في دينه فابتعت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتقوها فاعتقوني

بيع جزءا حراما ١٢ عن ابيه **له** قوله الان بعد الما اي فان قيل لو كانت الجزية معتبرة لتجزير العتق لان الجزية توجب تسليمه قائلين به اجاب بقوله الان بعد الانفصال المرفوع ان الولد انما يعلم بعد الانفصال وبعد الانفصال تبقى الجزية ١٢ عن ابيه



**له قوله** وبقرار الجزئية الخ فان قيل لو كانت الجزئية باقية حكماً لاعتق من ملكته امرأته التي ولدت منه بعد موتها وليس كذلك اجاب بقوله وبقرار الجزئية حكماً ومعناه ان بقار الجزئية حكماً عبارة عن ثبات النسب والاصل في ثبات النسب هو الاب لان الولد ينسب اليه والام ايضا بواسطة الولد يقال ام ولد فلان **قوله** فكذا الجزئية الخ صحت الرواية بالحامد لا بالجميم وهذا يتجه ما تقدم عليه اذكر بالفاء يعني ان الجزئية **جاء** ان الجزئية وقعت في حقهم اي في حق الرجال لان في حق الامهات **له قوله** **جاء** كتاب لقاق

**موجلا** الى بعد موت وبقاء الجزئية حكماً باعتبار النسب هو من جانب الرجال فكذا الجزئية تثبت في حقهم في حقهم اذ املك الجزية زوجها وقد لا يعتق بموتها وثبتت عتق **موجلا** يثبت حق الجزئية في الحال فيمتنع جواز البيع واخراجها الى الجزئية في الحال ويجب عتقها بعد موته وكذا اذا كان بعضها مملوكا لان الاستيلاء لا يتجزئ فانه فرع النسب فيعتبر **باصله قال** له طيها واستخداها واجارتهما وتزوجها لان ملك فيها قائم فاشبهت المدة **ولا يثبت نسب** لها لانها لا يعتق به **قال** لشك في ثبوت نسبها وان لم يبع لانها لم تثبت **النسب بالعقد** فلان يثبت بالوطي انه اكثر افضاء اولي لنا ان طي الامة يقصد به قضاء **الشمه** دون الولد لوجود المانع عنه فلا بد من الدعوة بمنزلة ملك اليه من غير وطى بخلاف **العقد** لان الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة الى الدعوة فان جاءت بعد ذلك بولدت ثبت **نسب** بغير اقرار معناه بعد عتاق بالولد الاول لا بدعى الولد الاول تعين الولد مقصودا **منها** فصارت فراشا كالمعقودة بعد النكاح الا انه اذا انفاه ينتف بقوله لان فراشا ضعيفا **يملك** نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتف الولد بنفيه الا باللعان للتاكيد للفراش **حتى** لا يملك ابطاله بالتزويج وهذا الذي ذكرناه حكم فاما الديانة فان كان طيها وحسنها ولم يعزل عنها يلزم ان يعترف ويدل لان لظاهر الولد وان عزل عنها اولم يحسنها جازله ان ينفيه **لان** هذا الظاهر يقابل ظاهر اخر هكذا روى عن ابن حنيفة وفيه روايتان خريان عن يوسف **وعن** محمد ذكرناهما في كفاية المنتهي ان زوجها فحجاء بولد فهو حكم الله لان حق الجزئية **يسر** الى الولد كالتدبير لا يرى ولذا الجزية حرة ولذا لقنة رقيق والنسب يثبت من الزوج

فكذا الخ **له قوله** لما كانت باعتبار النسب وكذا اذا كان الجزئية يعني لو كانت الجزئية مشتركة بين رجلين فاستولد ما احدهما كانت ام ولد له **له قوله** لا يتجزئ اي يملك المستولد نصيب صاحبه بالضممان مع ملك نصيبه فيكمل الاستيلاء على ما يجزئ في هذا الباب لان نصيب صاحبه قابل للنقل بضممان المستولد لان الاستيلاء وقع في القنة وهي قابضة لا تنتقل من ملك الى ملك **له قوله** بالعقد اي بالنكاح الذي هو مقصود الى الوطى **له قوله** لوجود المانع عنه اي عن طلب الولد وهو سقوط النكاح والامام ونقصان القيمة عندهما او عدم نجاسة اولاد الامام عندهم **له قوله** ينتفي بقوله من غير لعان مالم يقض القاضي به او لم تتطاول المدة فاما بعد قضاء لقاضي فقد لزمه بطلان وجهه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول لانه يوجد دليل لا قرار في هذه المدة من قبول الشهادة ونحوه وذلك كالنفسرة بالقرار واختلافهم في مدة التطاول قد سبق في **له قوله** وهذا الذي ذكرناه اي عدم ثبوت نسب ولد الامة بدون الدعوى حكم اي قضاء القاضي فاما الديانة يعني فيما بين وبين الله تعالى فان كان طيها وحسنها والمراة بالتحسين هو ان يحفظها بما يوجب رتبة الزنا ولم يعزل عنها والعزل ان يطأها ولا ينزل موضع الجمعة يلزمه الخ **له قوله** لان هذا الظاهر وهو ان الولد منه عند التحسين وعدم العزل يقابل اي عاوضه ظاهر اخر وهو العزل او ترك التحسين فيتعارض الظاهران في وقوع الشك الاحتمال في كون الولد من المولى فلم يلزمه الدعوة بالشك والاحتمال فجاء بنفيه **له قوله** كذا اي لزوم الدعوة في الصورة الاولى وجواز النفي في الصورة الثانية **له قوله** عن ابن يوسف وعن محمد قيل فائدة تذكر عن دفع وهم من توهم ان الروايتين عنهما بالتقاضي فانه ليس كذلك والمانع كل منهما رواية تخالف رواية

الامة فاما رواية ابن يوسف فهي انه اذا طيها ولم يستبرأ بعدها ذلك حتى جاءت بولد فعليه ان يدعيه سواء عزل عنها او لم يعزل عنها او لم يحسنها او لم يحققها تحسينا للنظر بها وحملها لامرأته على الصلح مالم يتبين خلافه واما رواية محمد فهي انه لا ينبغي ان يدعيه اذ لم يعلم انه منه ولكن ينبغي له ان يعتق الولد ويستمتع بها و يعتقها بعد موته لان استحقاق نسب ليس منه لا يحل شرعا فيعتا ط من الجائنين وذلك في ان لا يدعي النسب لكن يعتق الولد ويعتقها بعد موته لاحتمال ان يكون منه **له قوله** فهو في حكم امه يعني اذا مات المولى يعتقان من جميع المال **له قوله**

**له قوله** وبقرار الجزئية الخ فان قيل لو كانت الجزئية باقية حكماً لاعتق من ملكته امرأته التي ولدت منه بعد موتها وليس كذلك اجاب بقوله وبقرار الجزئية حكماً ومعناه ان بقار الجزئية حكماً عبارة عن ثبات النسب والاصل في ثبات النسب هو الاب لان الولد ينسب اليه والام ايضا بواسطة الولد يقال ام ولد فلان **قوله** فكذا الجزئية الخ صحت الرواية بالحامد لا بالجميم وهذا يتجه ما تقدم عليه اذكر بالفاء يعني ان الجزئية **جاء** ان الجزئية وقعت في حقهم اي في حق الرجال لان في حق الامهات **له قوله** **جاء** كتاب لقاق



له قوله الحق بالصحيح اي بالنكاح الصحيح في حق الاحكام مثل ثبوت النسب وجوب المهر والعدة لكن بعد الدخول لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول لكونه واجب  
الرفق فاذا دخل بها يكون ربه صحيح فيلحق به في حق الاحكام اي معنى قوله ولو ادعى المولى معناه اذا تزوج المولى امته فولدت فادعاه المولى لا يثبت  
نسبه اثم وانما فسرنا كلامه بذلك ليستقيم قوله وتعيير امه ام ولد له لان امومية ام الولد  
فلا يستقيم قوله وتعيير امه ام الولد ١٢ عن ابيه **قوله** لا قراره وحجرا لا قراره بالاستيلاء **جلد كتاب لقنات**  
**قوله** لا يثبت نسبه لانه ثابت النسب من غيره ويعتق الولد يصير امه ام ولد لا قراره  
واذا مات المولى عتقت من جميع اموال محمد سعيد بن المسيب ان النبي عليه السلام او يعق  
امهات الاولاد وان لا يعن في دين لا يجعل من الثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية فتقدم  
حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التبر بكونه وصية بها هو من زوائد الحوائج ولا  
سعاية عليها في دين لمولى للغرماء ما روينا ولا نهاليسه بمال متقوم حتى لا تضمن  
بالغصب عند ابى حنيفة فلا يتعلق بها حق الغرماء كالقصاص بخلاف المد بكونه مال  
متقوم واذا اسلمت ام ولد لنصراني فعليه ان تسع في قيمتها وهي بمنزلة المكاتبه لا تعق حتى  
تؤدي لسعاية وقال فرقت في الحال لسعاية دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض  
على امولى الاسلام فابى فان اسلمت بغيره على حالها له ان ازاله الذل عنها بعد اسلمت واجب  
ذلك بالبيع او الاعتاق وقد نذر البيهقي فاعتاق ولنا ان ننظر من الجانبين جعلها  
مكاتبه لانه يندفع الذل عنها لصيرورتها حرة يد او الضرر عن لذى بيعتها على الكسب  
نيل لشرف الحرية فيصل لذى الى بدل ملكه ما لو اعتقت وهي مفلسة تتوانى في الكسب والى  
ام الولد يعتقها الذي متقوفة فيترك وما يعتقه ولا نهان لم يكن متقوفة فهي محترقة  
وهذا يكفي لوجوب لضمان كما في القصاص مشترك اذا عفا احد الاولياء يجب للمالك الباقيين  
ولو مات مولاها عتقت بلا سعاية لانها ام ولد وعجزت حيايتها لا تردقنة لانها لو ردت  
اعتدت مكاتبه لقيام الموجب من استولادته غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد  
سعاية ١٢ عن ابيه **قوله** حتى لا يضمن الخ اي لو غصبها رجل وماتت عنده لا يضمنها الغاصب عند ابى حنيفة لان ماليتها غير متقومة عنده ١٢ عن ابيه **قوله** لا يضمن الخ اي لو غصبها رجل وماتت عنده لا يضمنها الغاصب عند ابى حنيفة لان ماليتها غير متقومة عنده ١٢ عن ابيه  
قوله كلقصاص فان من له القصاص اذا مات وهو يدين ليس لارباب الديون ان ياخذوا من عليه القصاص بدنيهم ويستوفوا منه دينهم بمقابله ماوجب عليه  
القصاص من دينهم لان القصاص ليس بمال متقوم حتى ياخذوا بمقابله ما لا متقوما ١٢ عن ابيه **قوله** خلاف المد بكونه مال متقوم حتى ياخذوا بمقابله ما لا متقوما ١٢ عن ابيه **قوله** خلاف المد بكونه مال متقوم حتى ياخذوا بمقابله ما لا متقوما ١٢ عن ابيه  
لان المد بغير متقوم بالاجماع ١٢ عن ابيه **قوله** فليقبلها ان تسع الخ واستشكل القول بالسعاية عليها عند ابى حنيفة مع ان ماليتها ام الولد غير متقومة عنده فان

قوله روى سعيد بن  
المسيب ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
امهات الاولاد وان لا  
يعن في دين ولا يجعل  
من الثلث لم اجده وروى  
الدارقطني عن طريق مسلم  
ابن يسار عن سعيد بن  
المسيب ان عمر اعتمر  
امهات الاولاد وقال  
اعتق من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واسناد  
ضعيف وروى الدار  
قطني عن ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع امهات الاولاد قال  
لا يعن ولا يوهب ولا  
يورث يستمتع بها سيها  
فادام حيا فاذا مات نهى  
عن بيعها من وجه اخر  
عن ابن عمر عن عمر قوله  
**فصل فيما ورد في**  
**بيع امهات الاولاد**  
اخرج النسائي عن طريق  
زيد العمري عن ابى بصير  
الناسي عن ابى سعيد في  
امهات الاولاد كذا يبيعهم  
في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال  
النسائي زيد العمري ليس  
بالقوى ولا ابى داود و  
النسائي عن جابر عن  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان يكونا كان عمر  
نهما فانه ينفذ والنسائي  
من وجه اخر كما يبيع  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا ينكر ذلك علينا  
وقال عبد الرزاق اخبرنا  
معمر عن ايوب عن ابن  
سيران عن عبيد الله  
سمعت عليا يقول ختم  
راى وراى عمى امهات  
الاولاد ان لا يعن  
ثم رايت بعد ان يعن  
اسناده من اصح  
الاسانيد ١٢

القول بالسعاية قول  
بالتقويم اذ السعاية بدل  
ما ذهب من ماليتها وقوله  
وماليتها ام الولد الجواب  
عن هذا الاشكال ١٢ عن ابيه  
**قوله** وما لبيت الخ  
جواب عما قيل كيف يسقى ام  
الولد النصراني والسعاية  
في القيمة ليس التقويم ام  
الولد ليست بمتقومة  
عند ابى حنيفة ١٢ عن ابيه  
**قوله** كما في القصاص  
المشترك يعني كما اذا كان  
القصاص مشتركا بين  
جماعة وعفا احدتهم يجب  
المال للباقين وان لم  
يكن القصاص لا متقوما  
لكنه حق محرم فجاز ان  
يكون موجبا للضمان  
لاعتبار نصيب الآخرين  
عنده بقوا احدهم ١٢  
عن ابيه

سعيد الخ هذا حديث  
غريب واخرج الدارقطني  
عن سعيد بن المسيب  
ان عمر رضي الله عنه اعتمر  
امهات الاولاد وقال  
اعتق من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واسناد  
ضعيف وروى الدار  
قطني عن ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع امهات الاولاد قال  
لا يعن ولا يوهب ولا  
يورث يستمتع بها سيها  
فادام حيا فاذا مات نهى  
عن بيعها من وجه اخر  
عن ابن عمر عن عمر قوله  
**فصل فيما ورد في**  
**بيع امهات الاولاد**  
اخرج النسائي عن طريق  
زيد العمري عن ابى بصير  
الناسي عن ابى سعيد في  
امهات الاولاد كذا يبيعهم  
في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال  
النسائي زيد العمري ليس  
بالقوى ولا ابى داود و  
النسائي عن جابر عن  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان يكونا كان عمر  
نهما فانه ينفذ والنسائي  
من وجه اخر كما يبيع  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا ينكر ذلك علينا  
وقال عبد الرزاق اخبرنا  
معمر عن ايوب عن ابن  
سيران عن عبيد الله  
سمعت عليا يقول ختم  
راى وراى عمى امهات  
الاولاد ان لا يعن  
ثم رايت بعد ان يعن  
اسناده من اصح  
الاسانيد ١٢

لانه لو افرش له ان كان لنكاح فاسدا اذ الفاسد ملحق بالصحيح في حق الاحكام مثل ثبوت النسب وجوب المهر والعدة لكن بعد الدخول لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول لكونه واجب  
الرفق فاذا دخل بها يكون ربه صحيح فيلحق به في حق الاحكام اي معنى قوله ولو ادعى المولى معناه اذا تزوج المولى امته فولدت فادعاه المولى لا يثبت  
نسبه اثم وانما فسرنا كلامه بذلك ليستقيم قوله وتعيير امه ام ولد له لان امومية ام الولد  
فلا يستقيم قوله وتعيير امه ام الولد ١٢ عن ابيه **قوله** لا قراره وحجرا لا قراره بالاستيلاء **جلد كتاب لقنات**  
**قوله** لا يثبت نسبه لانه ثابت النسب من غيره ويعتق الولد يصير امه ام ولد لا قراره  
واذا مات المولى عتقت من جميع اموال محمد سعيد بن المسيب ان النبي عليه السلام او يعق  
امهات الاولاد وان لا يعن في دين لا يجعل من الثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية فتقدم  
حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التبر بكونه وصية بها هو من زوائد الحوائج ولا  
سعاية عليها في دين لمولى للغرماء ما روينا ولا نهاليسه بمال متقوم حتى لا تضمن  
بالغصب عند ابى حنيفة فلا يتعلق بها حق الغرماء كالقصاص بخلاف المد بكونه مال  
متقوم واذا اسلمت ام ولد لنصراني فعليه ان تسع في قيمتها وهي بمنزلة المكاتبه لا تعق حتى  
تؤدي لسعاية وقال فرقت في الحال لسعاية دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض  
على امولى الاسلام فابى فان اسلمت بغيره على حالها له ان ازاله الذل عنها بعد اسلمت واجب  
ذلك بالبيع او الاعتاق وقد نذر البيهقي فاعتاق ولنا ان ننظر من الجانبين جعلها  
مكاتبه لانه يندفع الذل عنها لصيرورتها حرة يد او الضرر عن لذى بيعتها على الكسب  
نيل لشرف الحرية فيصل لذى الى بدل ملكه ما لو اعتقت وهي مفلسة تتوانى في الكسب والى  
ام الولد يعتقها الذي متقوفة فيترك وما يعتقه ولا نهان لم يكن متقوفة فهي محترقة  
وهذا يكفي لوجوب لضمان كما في القصاص مشترك اذا عفا احد الاولياء يجب للمالك الباقيين  
ولو مات مولاها عتقت بلا سعاية لانها ام ولد وعجزت حيايتها لا تردقنة لانها لو ردت  
اعتدت مكاتبه لقيام الموجب من استولادته غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد  
سعاية ١٢ عن ابيه **قوله** حتى لا يضمن الخ اي لو غصبها رجل وماتت عنده لا يضمنها الغاصب عند ابى حنيفة لان ماليتها غير متقومة عنده ١٢ عن ابيه **قوله** لا يضمن الخ اي لو غصبها رجل وماتت عنده لا يضمنها الغاصب عند ابى حنيفة لان ماليتها غير متقومة عنده ١٢ عن ابيه  
قوله كلقصاص فان من له القصاص اذا مات وهو يدين ليس لارباب الديون ان ياخذوا من عليه القصاص بدنيهم ويستوفوا منه دينهم بمقابله ماوجب عليه  
القصاص من دينهم لان القصاص ليس بمال متقوم حتى ياخذوا بمقابله ما لا متقوما ١٢ عن ابيه **قوله** خلاف المد بكونه مال متقوم حتى ياخذوا بمقابله ما لا متقوما ١٢ عن ابيه **قوله** خلاف المد بكونه مال متقوم حتى ياخذوا بمقابله ما لا متقوما ١٢ عن ابيه  
لان المد بغير متقوم بالاجماع ١٢ عن ابيه **قوله** فليقبلها ان تسع الخ واستشكل القول بالسعاية عليها عند ابى حنيفة مع ان ماليتها ام الولد غير متقومة عنده فان

سعيد الخ هذا حديث  
غريب واخرج الدارقطني  
عن سعيد بن المسيب  
ان عمر رضي الله عنه اعتمر  
امهات الاولاد وقال  
اعتق من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واسناد  
ضعيف وروى الدار  
قطني عن ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع امهات الاولاد قال  
لا يعن ولا يوهب ولا  
يورث يستمتع بها سيها  
فادام حيا فاذا مات نهى  
عن بيعها من وجه اخر  
عن ابن عمر عن عمر قوله  
**فصل فيما ورد في**  
**بيع امهات الاولاد**  
اخرج النسائي عن طريق  
زيد العمري عن ابى بصير  
الناسي عن ابى سعيد في  
امهات الاولاد كذا يبيعهم  
في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال  
النسائي زيد العمري ليس  
بالقوى ولا ابى داود و  
النسائي عن جابر عن  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان يكونا كان عمر  
نهما فانه ينفذ والنسائي  
من وجه اخر كما يبيع  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا ينكر ذلك علينا  
وقال عبد الرزاق اخبرنا  
معمر عن ايوب عن ابن  
سيران عن عبيد الله  
سمعت عليا يقول ختم  
راى وراى عمى امهات  
الاولاد ان لا يعن  
ثم رايت بعد ان يعن  
اسناده من اصح  
الاسانيد ١٢

سعيد الخ هذا حديث  
غريب واخرج الدارقطني  
عن سعيد بن المسيب  
ان عمر رضي الله عنه اعتمر  
امهات الاولاد وقال  
اعتق من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واسناد  
ضعيف وروى الدار  
قطني عن ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع امهات الاولاد قال  
لا يعن ولا يوهب ولا  
يورث يستمتع بها سيها  
فادام حيا فاذا مات نهى  
عن بيعها من وجه اخر  
عن ابن عمر عن عمر قوله  
**فصل فيما ورد في**  
**بيع امهات الاولاد**  
اخرج النسائي عن طريق  
زيد العمري عن ابى بصير  
الناسي عن ابى سعيد في  
امهات الاولاد كذا يبيعهم  
في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال  
النسائي زيد العمري ليس  
بالقوى ولا ابى داود و  
النسائي عن جابر عن  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان يكونا كان عمر  
نهما فانه ينفذ والنسائي  
من وجه اخر كما يبيع  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا ينكر ذلك علينا  
وقال عبد الرزاق اخبرنا  
معمر عن ايوب عن ابن  
سيران عن عبيد الله  
سمعت عليا يقول ختم  
راى وراى عمى امهات  
الاولاد ان لا يعن  
ثم رايت بعد ان يعن  
اسناده من اصح  
الاسانيد ١٢

سعيد الخ هذا حديث  
غريب واخرج الدارقطني  
عن سعيد بن المسيب  
ان عمر رضي الله عنه اعتمر  
امهات الاولاد وقال  
اعتق من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واسناد  
ضعيف وروى الدار  
قطني عن ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع امهات الاولاد قال  
لا يعن ولا يوهب ولا  
يورث يستمتع بها سيها  
فادام حيا فاذا مات نهى  
عن بيعها من وجه اخر  
عن ابن عمر عن عمر قوله  
**فصل فيما ورد في**  
**بيع امهات الاولاد**  
اخرج النسائي عن طريق  
زيد العمري عن ابى بصير  
الناسي عن ابى سعيد في  
امهات الاولاد كذا يبيعهم  
في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال  
النسائي زيد العمري ليس  
بالقوى ولا ابى داود و  
النسائي عن جابر عن  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان يكونا كان عمر  
نهما فانه ينفذ والنسائي  
من وجه اخر كما يبيع  
امهات الاولاد على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا ينكر ذلك علينا  
وقال عبد الرزاق اخبرنا  
معمر عن ايوب عن ابن  
سيران عن عبيد الله  
سمعت عليا يقول ختم  
راى وراى عمى امهات  
الاولاد ان لا يعن  
ثم رايت بعد ان يعن  
اسناده من اصح  
الاسانيد ١٢



جلد کتاب لغت

الوطى ١٢ عيني الله  
فيصم دعوة ١٢ عيني

الوطى ١٢ عني **قوله** وكفر الاب الخ اى كان الاب جيا ولا ولاية له مثل ان يكون عبدا او كافرا او مجنونا فالولاية الحمد فيصح دعوة ١٢ عني +







له قوله ثبت نسب الخو لا تصير الجارية ام ولد للمولى وان كذب فلا ثبت النسب ايضا ١٢ عن ابي ١٢ قوله انه لا يعتبر الخ بل ثبت بمجرودة المولى نسب كما في الاب والجامع بينهما ان جارية المكاتب كسب المولى وجارية الابن كسب الاب ١٢ عن ابي ١٢ قوله وهو الفرق بين استيلاء جارية الابن حيث ثبت فيه لا يملك النكاح الجارية ١٢ عن ابي ١٢ قوله على نفسه ولهذا لا يملك كسب المكاتب عند الحاجة والدعوة تصرف فلا يملكها المولى الا بتقيد ١٢

كتاب الايمان

واذا وطى المولى جارية مكاتب فجاءت بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب

الولد منه وعن ابي يوسف انه لا يعتبر تصديق اعتبارا بالاب يدعى له جارية

ووجه الظاهر وهو الفرق ان المولى لا يملك التصرف في اسباب مكاتبه لا يملكه الاب يملك

ملكه فلا يعتبر تصديق الابن عليه عقربا لانه لا يتقدملك لان ماله من الخ كالمصحة

الاستيلاء لما ذكره وقيمة ولد ها لانه في معنى المغرور حيث اعتمد ليله وهو انه كسب

كسبه فلم يرض بوقه فيكون حرا ابا القيمة ثابت النسب ولا تصير الجارية ام ولد له لانه لا يملك

له فيها حقيقة كما في ولد المغرور ان كذبه المكاتب في النسب يثبت لما بينا انه لا بد من تصديق

فلم يملكه يوما ثبت نسب منه لقيام الموجب وزوال حق المكاتب ذ هو المانع

كتاب الايمان

قال الايمان على ثلاثة اضربا ليمين الغموس ويمين منعقة ويمين لغو الغموس هو الحلف

على اموال يتعمل لكذا في هذه اليمين يا نعم فيها صاحبها لقوله عليه السلام من حلف كاذبا ادخله الله

النار ولا كفارة فيها الا التوبة والاستغفار وقال لشافعي فيها الكفارة لا منها شرعت لرفع ذنب

هناك حرفة اسم الله تعا وقد تحقق بالاستشهاد بالله كاذبا فاشبه المعقودة ولنا انها كبرى فحضة

والكفارة عبادة تتادى بالصوم ويشترط فيها النية فلا تنطابها بخلاف المعقودة لا منها صاحبها

ولو كان فيها ذنب فهو متاخر متعلق باختيار مبتدئ ووافي الغموس ملازم فيمتنع الاحكام

والمنعقة ما يحلف على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعل اذا حنث في ذلك لزمته الكفارة لقوله تعا

لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم لكن يواخذكم بما عقدتم الايمان هو ما ذكرنا ويمين اللغو ان يحلف

على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعل اذا حنث في ذلك لزمته الكفارة لقوله تعا

لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم لكن يواخذكم بما عقدتم الايمان هو ما ذكرنا ويمين اللغو ان يحلف

على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعل اذا حنث في ذلك لزمته الكفارة لقوله تعا

١٢ عن ابي ١٢ قوله والاب يملك تملكه

١٢ عن ابي ١٢ قوله على نفسه ١٢ عني ١٢

١٢ عن ابي ١٢ قوله المولى عقرب جارية المكاتب

١٢ عن ابي ١٢ قوله لصحة الاستيلاء فكان

١٢ عن ابي ١٢ قوله الوطى واقفا في غير الملك

١٢ عن ابي ١٢ قوله هو يستلزم الحد والعقر

١٢ عن ابي ١٢ قوله وقد سقط الاول بالشبهة

١٢ عن ابي ١٢ قوله فتعين الثاني وقوله لما

١٢ عن ابي ١٢ قوله نذكره اي نذكر الحق الذي

١٢ عن ابي ١٢ قوله للمولى على المكاتب في كتاب

١٢ عن ابي ١٢ قوله والمراد بقوله لصحة الاستيلاء

١٢ عن ابي ١٢ قوله لصحة طلب النسب لولد

١٢ عن ابي ١٢ قوله وليس المراد كونها ام ولد

١٢ عن ابي ١٢ قوله فان المصنف صرح فيما

١٢ عن ابي ١٢ قوله سياتي انه لا تصير الجارية

١٢ عن ابي ١٢ قوله ام ولد له كذا في العناية

١٢ عن ابي ١٢ قوله له قوله وهو انه قيل

١٢ عن ابي ١٢ قوله من كسب كسب فان

١٢ عن ابي ١٢ قوله المكاتب كسبه وجارية المكاتب

١٢ عن ابي ١٢ قوله كسب كسبه وفيه نكاح

١٢ عن ابي ١٢ قوله ويجوز ان يكون انه الى الجارة

قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من حلف على

يمين مؤمنا فاجر يقطع

بها مال امر مسلم حرم

الله عليه الجنة وادخله

النار ١٢ عن ابي ١٢ قوله

كسبه محضة لقوله عليه السلام

خمس من الكبائر الكفارة

فيهن وذكر فيها الغموس و

كل ما هو كسبه محضة لا تنطاط

بها العبادات لما ان اسباب

العبادات لا بد وان

تكون امور اتمها كسب

عوف في الاصول ١٢ عن ابي ١٢

له قوله ولو كان فيها

ذنب الجواب عما يقال

المباح هو ما لا يكون فيه

ذنب والمنعقة فيها

ذنب فلا تكون مباحة

فان تنطاط بها العبادات كما

كتاب الايمان

والنذر وحديث

من حلف بالله كاذبا

ادخله الله النار اجمعا

هكذا لكن في الطبراني من

حديث الاستحسان في قصة

في قصة مع الحضر

فقال ان هو حلف كاذبا

ليدخله الله النار لا ان

جبان من حديث ابو امامة

من حلف على يمين هو فيها

فاجر يقطع بها مال

امرء مسلم حرم الله

عليه الجنة وادخله النار

وهو للشيخين من حديث

ابن مسعود بلفظ لقي الله

تعالى وهو عليه غضبان

ولا يبيد ادع عن عمران

ابن حصين رفعه

من حلف على يمين

مصورة كاذبا فليتبوا

بوجه مفقده من

النار ١٢



وسلم قال ان الله ينالك  
تخلفوا ابائكم فمن كان منكم  
حالفا فليجلف بالله اذ  
يكث ولفظا الصحيحين  
او يصمت ١٢ عني الله  
قوله لان التبرئ منها  
اي من النبي صلى الله عليه  
وسلم والقرآن كفر وثقل  
ان يقول سلمنا التبرئ منها  
وكذا من كل كتاب ساوي  
كفر لكن كونه كفر ليس  
بمبين ولا يتلذذ بها  
الا يرى انه لو قيل  
بحياتك لا فعلن كذا  
اعتقد ان البرية واجب  
كفر وليس بهين الجواب  
سبحي عند قوله ان فعل  
كذا فهو يهودي او  
نصراني ١٢ عناية

ب في تفسير الفومردى  
 بمن قول الشافعى فان  
 ابن عباس ١٢ عن  
 شيخ ذكر انى طى مكان الناس  
 هو ان يريد ان يستج  
 مثلا فجى على لسانه الهين  
 اعنائه **قوله** ثلث  
 يد من الحنك الحديث ذكر  
 ينصف هكذا بعض الفقهاء  
 بعل عوض الهين العتاق  
 منهم صاحب الخلاصة و  
 لغز الى فى الوسيط وغيره  
 كلاهما غريب وانما  
 حديث النكاح والطلاق  
 الرجعة اخرج ابو داود  
 والترندى وابن ماجة عن  
 بي يرة رضى الله تعالى  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ثلث جد من جد  
 من جد النكاح والطلاق  
 والرجعة ١٢ عني **قوله**  
 وسنين فى الاكره اراد  
 ما يذكره فى كتاب الاكره  
 بقوله وكذا العيين والظهار  
 لا يعمل فيها الاكره لعدم  
 احتمالها الفسخ ١٢ عني **قوله**  
 فهو سواء اى فهو من  
 فعله فتمت اسوار تركه لانه  
 فحوى الكلام عليه لان شرط  
 الحنث وجود الفعل حقيقة  
 وقد وجد ١٢ عنائه **قوله**  
 ولو كانت الخ جواب  
 ما يقال الحكم فى ايجاب  
 الكفارة رفع الذنب و  
 المعنى عليه والمجنون لا ذنب  
 لهما لعدم فهم الخطا فكيف  
 يجب عليها الكفارة وتقرئ  
 الحكم وهو وجوب الكفارة  
 دائر مع دليل الذنب وهو  
 الحنث لا مع حقيقة الذنب  
 كوجوب الاستبراء دائر مع  
 دليل شغل الرحم وهو اتحاد  
 الملك لا مع حقيقة الشغل  
 ان يكون بيننا من الالفافا  
 وصف الله باسماء  
 العيين به اذا لم يكن متعارفا  
 ان رسول الله صلى الله عليه

له قول للاختلاف في اي صورة يعين اللغو مختلف فيها وانما علق بالرجاء نفى المؤاخذه بالصورة التي ذكرها وذلك غير معلوم بالنص وما ذكر في الكتاب عن زرارة بن ابى اوفى وعن ابن عباس رضي الله عنهما في احدى الروايتين وروى عن محمد بن ابي حنيفة في قوله تعالى لا يؤخذ عنده اللغو يا مجرى على اللسان من غير قصد سوا كان له لما مضى او في المستقبل وهو احدى الروايتين

٢٥٩ له قوله والناسي وهو ان يزيل عن التلفظ باليمين ثم يتذكر انه تلفظ بلفظ اليمين ناسيا في بعض جلد كتاب الايمان

على ابراهيم هو يظن انه كما قال الاخر بخلافه فمذهبي اليمين نرجوان لا يؤخذ الله بها صاحبها ومن اللغو ان يقول الله انه لزيد هو يظن زيدا وانما هو عمره والاصل فيه قوله تعالى لا يؤخذ الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم اليه الا انه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره قال القاسمي

في اليمين المكره والناسي سواء حتى تجب لكفارة لقوله عليه السلام وثلاث جد من جد وهز

جد النكاح والطلاق واليمين الشائفة يخالفنا في ذلك وسنبين في الاكره ان شاء الله تعالى ومن فعل المحلوف عليه مكرها او ناسيا فهو سواء لان لفعل الحقيقة لا ينعدم بالاكره هو الشرط وكذا اذا وجب على عليه ومجئنا لتحقيق الشرط حقيقة ولو كانت الحكمة رفع الذنب الحكم بدار على دليله هو الحذف على حقيقة

باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا

قال واليمين بالله او باسم اخر من اسماء الله تعالى كالرحمن الرحيم او بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله كبريائه لان الحلف بها متعارف مع اليمين هو القوة حاصل كانه يعتقد تعظيم الله وصفاته فصحة ذكره حافلا وما نفا قال الا قوله وعلم الله فانه يكون يمينا لانه غير متعارف ولا يذكروا راد به المعلوم يقال لله اغفر علك فينا اي معلومك

لو قال غضب الله وسخط لم يكن حافلا وكذا وحمة الله لان الحلف بها غير متعارف و لان الرحمة قد يراد بها اثرها وهو المطر والجنة والغضب السخط يراد بهما العقوبة ومن حلف بغير الله لم يكن حافلا كالنبي والكعبة لقوله عليه السلام من كان منكم حافلا فليحلف بالله اولى بذا ولو كانا حلف بالقول لانه غير متعارف قال معناه ان يقول النبي والقولان

ما لو قال نأبرئ منها ما يكون يمينا لان التبرئ منها كفر قال الحلف بغير القسم حرو القسم

Handwritten text in a vertical column, likely a list or index, with some characters visible at the top and bottom.



له قوله وذكر في القرآن كقول تعالى بالشر ان الشر كظلم عظيم وكفره تعالى والله ربنا ما كنا مشركين وكقول تعالى تالله لا كيدن اصنامكم ١٢ عني ١٤

الواو كقول الله والباء كقول بالله والتاء كقول تالله لان كل ذلك معهود في الايمان  
مذكور في القرآن قد ضم الحرف فيكون لفا كقول الله لا افعل كذا لان حد الحرف من عادة  
العرب يجاز ثقل ينصب لا نزاع حزن خافض قيل يخفض فتكون لكسرة دالة على المحذوف  
وكذا اذا قال الله في المختار ان لبا تبدل بها قال الله تعا امنتم له اي امنتم به قال بو حنيفة اذا  
قال حي الله فليس بخالف هو قول محمد واحد الروايتين عن ابى يوسف وعنده رواية اخرى ان  
يكون يمينا لان الحرف من صفات الله تعا وهو حقيقة فصار كأنه قال الله الحن والحلف به متعارف  
ولما انه يراد به طاعة الله تعا اذا طاعات حقوقه فيكون حلفا بغير الله قالوا وقال الحن يكون  
يمينا ولو قال حقا لا يكون يمينا لان الحن من اسماء الله تعا والمنكر يراد به تحقيق الوعد ولو قال اقسم  
او اقسم بالله او احلف بالله او اشهدا واشهد بالله فهو حالف لان هذه الالفاظ مستقلة  
في الحلف هذه الصيغة للحال حقيقة وتستعمل للاستقبال لقربية فجعل حلفا في الحال  
والشهادة يمين قال الله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله ثم قال فخذوا ايما نذرتم حنة و  
الحلف بالله هو اتمع هو المشروع وبغيره محذور فصرف اليه لهذا قيل لا يحتاج الى النية وقيل  
لا بد منها الاحتمال لعدة واليمين بغير الله ولو قال بالفارسية سو كند ميخوم بخداي يكون  
يمينا لانه الحال ولو قال سو كند خورم قيل لا يكون يمينا ولو قال بالفارسية سو كند خورم بطلا  
زعم لا يكون يمينا لعدم التعارف قال وكذا اقول لعمر الله ايم الله لان عمر الله بقاء الله وايم  
الله معناه ايم الله وهو جمع يمين قيل معناه والله وايم صلة كالواو والحلف باللفظين  
متعارف وكذا اقول عهدا لله ويشاق لان العهد يمين قال الله تعا واو ابعهد الله  
اي يكون يمينا ١٢

قوله وقد ضم الحرف والفرق بين الالفاظ والمحذوف بقا  
في المضمودون المحذوف  
عنايه ١٢ قوله في المختار اختار من عماري عن ابى حنيفة رحمه الله انه لو قال الله تعا لا اكم فلانا انها ليست بيمين ١٢ عني ١٢ قوله لان الحن الحن هو يربد الفرق بين الحن وحقا بان المعروف اسم من اسماء الله تعالى والحلف به متعارف فيكون يمينا واما المنكر فهو مصدر منصوب بفعل مقدر فكانه قال افعل هذا الفعل لا محالة وليس فيه معنى الحلف فضلا عن اليمين ١٢ عني ١٢ قوله والحلف بالله الحن قال تاج الشريعة هذا جواب عن يقول ان قوله احلف ينبغي ان لا يكون يمينا يجوز ان يكون حلفا بغير الله تعالى ١٢ عني ١٢ قوله وكذا اقول الحن هذا عطف على اصل المسألة وهو قوله اقسم الى آخره ١٢ عني ١٢ وكذا لا يكون يمينا نهان اللفظان ١٢ عني ١٢ قوله بقاء الله بقاء من صفات الذات فجاز الحلف به ١٢ عني ١٢ قوله والحلف باللفظين يريد به قوله لعمر الله وايم الله متعارف يحلف بهما عادة ولم يرد به من الشرع فيكون يمينا ١٢ عني ١٢



له قوله ولو قال ذلك الخ يعني لو حلف بهذا اللفظ على امر ما كان عندنا انه صادق فلا شيء عليه وان كان يعلم انه كاذب فهو الغش ١٢ ع  
المستقبل يعني كما لو حلف به على امر في المستقبل فانه في المستقبل كان يمينا ولا يكفر الى الف كذا في الماضي ١٢ ع قوله وقيل وهو قول محمد بن مقاتل كيف لانه علق بكفر  
بما هو موجود والتعليق بالموجود تنجز فكانه قال هو يهودي ١٢ ع قوله كيف فيها اي في الماضي  
٢٦١ ع على ذلك الفعل وعنده انه كيف فقد رضى بالكفر ١٢ ع قوله تحمل النسخ الخ اقول في كلام جلد كتاب الامان

واليثاق عبارة عن العهد وكذا اذ اقال على نذرا ونذرا لله لقوله عليه السلام  
اي يكون يمينا ١٢ ان لا يفعل كذا ١٢ ع

من نذر نذرا ولم يسر فعليه كفارة يمين ان قال فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او  
اخبر ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ١٢ ع

كافر يكون يمينا لانه لما جعل الشرط على الكفر فقد اعتقد واجبا متناعا وقدا مكن القول  
اي لان هذا القائل ١٢

بوجوبه لغيره بحلفه يمينا كما تقول في تحريم الحرام لو قال في ذلك الشيء قد فعله فهو الغش وكيف  
اي لغير الشرط وهو اليمين ١٢ ع

اعتبارا بالمستقبل وقيل يكفر لانه تنجز معنى كما اذ اقال هو يهودي ولا يصحح انه لا يكفر فيها  
اي في الماضي ١٢ ع

ان كان يعلم انه يمين فان كان عنده انه يكفر بالحلف يكفر فيها لانه رضى بالكفر حيث اقدم على الفعل  
اي في الماضي ١٢ ع

ولو قال فعلت كذا ففعل غضبه الله او سخط الله فليس بحالف لانه دعاه على نفسه لا يتعلق ذلك  
بشرط ولا لانه غير متعارف كذا اذ اقال فعلت كذا فان اذ ان وسارق او شارب خمر او اكل بوا

لان حرمة هذه الاشياء تحمل النسخ والتبديل فلم يكن معنى حرمة الاسم لانه ليس بمنعار فصل  
اي لا يكون يمينا ١٢ ع

الكفارة قال كفارة اليمين عتق رقبة يجزى فيها ما يجزى في الطهارة ان شاء كس عشرة مساكين كل واحد  
اي القدر يري ١٢ ع

ثوبان فاذا وادناه ما يجزى فيه الصلوة وان شاء اطعم عشرة مساكين كالا طعام في كفارة الطهارة الا  
اصلى على الثوب ١٢ ع

فيه قوله تعا فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية وكلمة او للتخيير فكان لو اوجب احد الاشياء  
من او سطا تطعمون بليكم او كسوتهم او حررتهم

الثلاثة قال فان لم يقدر على احد الاشياء الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات قال الشافعي  
اي القدر يري ١٢ ع

يجوز اطلاق النص لنا قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعات هي كالخبر المشهور  
من لم يجد فصيام ١٢ ع

ثم المذكور في الكتاب بيان ان كسوة مروي عن محمد بن عيسى عن ابي يوسف ان حنيفة ان دناء  
بزيادة لفظ متتابعات ١٢ ع

ما يستزاعه بدخلة لا يجوز السر او ييل هو الصحيح ان يسير عريا نافي لعرف لكن قال  
احترار عماري في نوادر ابن سبعة رح انه يجوز ١٢ ع

يجزى عن الكسوة يجزى عن اطعام باعتبار القيمة وان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه  
من حنطة او دقيق او

سويق فان دعي عشرة مساكين ففداهم وعشاهم اجزاه وكذلك ان اطعم جزا ليس معه ادم وان فداهم وعشاهم وفيهم صبي فطيم او فوق ذلك شيئا لم يجزه وعليه  
اطعام مسكين واحد ١٢ ع

قوله في تخريري ان شارف وان شارف تابع ١٢ ع قوله ثم المذكور في الكتاب اي في مختصر القدوري واراد بالمذكور المذكور في قوله  
في اول الفصل وادناه ما يجزى فيه الصلوة في بيان ادنى الكسوة ١٢ ع

قوله لكن لا يجزى الخ يعني لا يعطى كل مسكين نصف ثوب لم يجزه من الكسوة لان الكسوة  
لا يحصل به ولكنه يجزى من الطعام اذا كان نصف ثوب يساوي نصف صاع من حنطة وكذلك لو اعطى عشرة مساكين ثوبا بينهم وهو ثوب كثير القيمة يصيب كلا

له قوله ولا يكفر اعتبارا  
المستقبل يعني كما لو حلف به على امر في المستقبل فانه في المستقبل كان يمينا ولا يكفر الى الف كذا في الماضي ١٢ ع قوله وقيل وهو قول محمد بن مقاتل كيف لانه علق بكفر  
بما هو موجود والتعليق بالموجود تنجز فكانه قال هو يهودي ١٢ ع قوله كيف فيها اي في الماضي  
٢٦١ ع على ذلك الفعل وعنده انه كيف فقد رضى بالكفر ١٢ ع قوله تحمل النسخ الخ اقول في كلام جلد كتاب الامان

الترتيب وذلك لان قوله  
النسخ متعلق بشرب الخمر  
واكل الربوا فانهما يجعلان  
الفسخ في نفسه وان لم يرد  
النسخ الا ترى ان الربوا  
يحل في دار الحرب وقوله  
والتبديل متعلق بالزنا و  
السرقة ويراد بالتبديل نقلا  
الحل فان الفعل المقصود  
بالزنا والعين المقصودة  
بالسرقة بعينه جاز ان يكون  
حلالا له بوجه النكاح وملك  
اليمين فسي احتمل نقلهما  
من الحرمة الى الحل بسبب  
النسخي نسخا وتبدلا ١٢ ع

عنايه قوله فصل  
في الكفارة لما فرغ من بيان  
الموجب شرعا في بيان الكفو  
وهو الكفارة لكن هي موجب  
اليمين عند الانقلاب لان  
اليمين لم تشرع للكفارة  
بل تنقلب موجبة لها عند  
انتفاضها بالحنث ١٢ ع

عنايه قوله يجزى  
الخ يعني الرقبة المسلمة و  
الكافرة والذكر والانثى  
الصغير والكبير ولا يجزى لغيرها  
والا المقطوعة اليدين او  
الرجلين او المقطوعة يده و  
رجل من جانب الواحد بخلاف  
العور او مقطوعة احدى  
اليدين واهد الرجلين في  
الاصم اختلاف المشايخ

والاصح الجواز ١٢ ع  
قوله كالاطعام في كفارة  
الظهار يعني لكل واحد من  
عشرة مساكين صاع  
من تمر او شعير او نصف صاع  
من حنطة او دقيق او

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

منهم اكثر من قيمة ثوب لم  
يجزه من الكسوة لانه لا  
يكسب به كل واحد منهم و  
يجزى به من الطعام وهل  
يشترط النية او لا ذكر  
شيخ الاسلام في ظاهر الرواية  
انه يجزى به لو ان يكون  
بدلا عن الطعام او لم يرد  
وعن ابي يوسف اذا نوى  
ان يكون بدلا عن الطعام  
يجزى به عن الطعام وان لم  
ينوه لم يجزه ١٢ ع

حدثنا من نذرنا  
ولم يسم فعليه كفارة يمين  
ابو داود وابن ماجه عن  
ابن عباس رفعه بهذا  
والترمذي عن عقبة  
ابن عامر رفعه كفارة  
النذر اذا لم يسم كفارة  
يمين وقال حسن صحيح  
وهو عند مسلم دون  
قوله ولم يسم ولا لارقطي  
عن عائشة رفعه من  
جعل عليه نذرا فيمال  
يسمى فكفارة كفارة  
يمين واسناده واحد  
قوله قراءة ابن مسعود  
فصيام ثلاثة ايام  
متتابعات وهي كالخبر  
المشهور اخرج ابن ابي  
ثنيبة عن طريق الشعبي  
قال قراء عبد الله فصيام  
ثلاثة ايام متتابعات  
والشعبي عن عبد الله  
منقطع واهد الزاقي  
من طريق عطاء بلغنا  
في قراءة ابن مسعود  
في كوة وعن معمر عن ابي  
اسحق والا غمش قلاني  
حرف ابن مسعود مثل  
ومن طريق مجاهد قال  
في قراءة ابن مسعود  
مثل وفي الباب عن ابي  
ابن كعب اخبره الحاكم  
باسناد جيد عن ابى الواليه  
عنه ١٢ ع







فلا حزن على صاحب  
 في يوم استدل على  
 عدم اشتراط الايمان  
 جاروا له مالك عن زيد  
 ابن اسلم عن جابر قال  
 راي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم رجلا  
 فقال طوب الله عنقه  
 فسمع الرجل فقال  
 في سبيل الله يا رسول  
 الله فقال في سبيل  
 الله يا رسول الله  
 فقال في سبيل الله  
 فقتل المرحل و  
 قصة العباس في قوله  
 الا الاذخر هو من هذا  
 الوادي ١٢ \*

يث غريب وانحصر  
 ١٢ عني **قوله** بشرط  
 النذر مطلقا او معلقا  
 فكذا هنا ١٢ عناية  
**قوله** انه راجع عنه اي  
 عن تعيين الوفا برخص  
 النذر الى القول بالتخير  
 بين كفارة اليمين وبين  
 الوفا بذلك ١٢ عناية  
**قوله** وهذا الفصل  
 اي الذي ذكرنا من شرط  
 لا يريد كونه بين مشروط  
 يريد كونه ١٢ عناية  
**قوله** من حلف  
 به الحديث بهذا اللفظ  
 غريب وبمعناه احاديث  
 منها ما اخرجها النسائي عن  
 ابن عمر قال من حلف  
 فاستثنى فان شارب  
 مضى وان شارب ترك  
 غير حنث ١٢ عني **قوله**  
**قوله** فقد برئ في يمينه  
 معناه لا يحث ابد العزم  
 انعقاد اليمين ١٢ عناية  
**قوله** باب اليمين  
 في الدخول والسكنى لما  
 كان انعقاد اليمين على فعل  
 شئ او تركه لم يكن بد من  
 ذكر انواع الافعال الواردة  
 في اليمين فذكرها في الواسع  
 وقدم الدخول والسكنى  
 على غيرهما من الاكل و  
 الشرب ونحوهما لان  
 اول ما يحتاج اليه الناس  
 الذي يتحقق منه اليمين بعد  
 وجوده سكنى يدخل عليه  
 ويسكنه ثم يتوارده عليه  
 سائر الافعال من الاكل  
 والشرب وغيرهما ١٢ عناية  
**قوله** او ظلة باب  
 الدار الظلة ما اقل فوق  
 الباب خارج الدار  
 ذلك صاحب الحنفية

الظلة هي التي احد طرفي جذعها على هذه الدار وطرفها الآخر على حائط الجار المقابل وفي الذخيرة اراد بالظلة السبايا الذي يكون على باب الدار قال صاحب المغرب  
قول الفقهاء ظلة الدار يريدون بها السترة التي فوق الباب **اعني** **القول** فصار كالشئوي والصيفي الشئوي هو الذي يبنى لان يبات فيه  
في الشتاء والصيفي هو الذي يبنى لان يبات فيه في الصيف فالشئوي له جدران اربعة في احد منها باب والصيفي له ثلث جدران ليس الا وهو هو  
الصفحة **اعني** **القول**

**له قوله** ومشاخنا اراد بهم مشايخ بلخ كابي بكر الاسكان وابي بكر بن ابي سعيد والفقيه ابي جعفر اعنائه **له قوله** من نذر الخمر نذر الخمار  
 البخاري وسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فادع بهذا زكرك  
 سواء كان شهرا او كونه او لم يرد اعنائه **له قوله** لا تطلق الحديث فانه لم يفصل بين كون  
 بشرط اعنائه **له قوله** كما لم يجر عنده ولو لم يجر العذر عند وجود الشرط لم يجره الكفاية

ومشايخنا قالوا يقع به الطلاق عن غيرنية لغلبة الاستعمال عليه الفتوى كما ينبغي في  
 أي يقول كل حل على حرام ١٢  
 الطلاق لغة أي ان

قوله حلال بروى حرام للغير واختلفوا فى قوله هرچه بردست راست گيرم بروى حرام اين

هل تشترون البيت والظاهر ان يجعل طلاقاً من غير نية للعرف من نذر نذر اطلاقاً عليه  
اي في وقوع الطلاق ١٢

السوفاء لقوله عليه السلام من نذر سمى فعليه الوفاء بما سمى أن علق النذر بشرط فوجد

الشرط فعليه الوفاء بنفسه <sup>لأن</sup> لا إطلاق <sup>لأن</sup> لمعق بشرط كالمعجز عنه وعن الحقيقة  
ولا تنفع كفاية العهد

ان رجوع عنه قال ذاق قال ن فعلت كذا فعلى كجحة او صوم سنة او صدقة قال ملكه اجزاء من

ذلك كفاية من وهو قول محمد بن علي بن النجاشي عن العهد بآلوفاء عما سمع أيضاً وهذا إذا كان شرطاً

اي عن عبدة اليمين ١٢

بین ادا الکفرۃ والوفاء بماسی ۱۲

اذا كان شرطاً يريده كقولنا ان سعى الله مريضاً لانعدام معنى يمين فيه هو اطلع هذا

التفصيل هو الصحيح قال من حلف بيمين وقال نشاء الله متصلا بيمينه فلا جنت عليه

عليه السلام من خلف علي بن ابي طالب فقال انشاء الله فقد برقي عيني الا انه لا بد من الاتصال بالبعد الفراق رجوع ورجوع في

باب اليمين في الدخول السكنى

ومن حلف ابرن نخل بيتا فد نخل الكعبة او المسيح والبدعة او الكنيسة لم يعنث لان البيت

ما بعد المنتهية هذه البقاع ما كنت لها وكن اذا وخرج ههنا اوطلة باب الدار لما ذكرنا و

ای عفا ۱۲  
ای لا یحیث ۱۲  
ای لا یحیث ۱۲  
ای لا یحیث ۱۲

الطه فانون على السله وقيل داهان الداهير بحيت واعلى الباب يجره السله

مسقف يحدث لانه يبات فيه عادة وان حل صفة حدث لانه يلبس البياض فيه بقص  
 اى فى كمينه لا يدخل ميتا ١٢ اعني

الوقوات فصا ركاشتنوى والصيف وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حواطا اربعة

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من النعمان

الظلة هي التي احاطت بجذعها على هذه الدار وظهرها الاخر على حائط الجدار المقابل في الذخيرة الدار بالظلة السابعة الدار التي في باب  
 قول الفقهاء ظلة الدار يريدون بها السترة التي فوق الباب اعني قوله فصار كالشئ والصيفي الشئ هو

في الشتاء والصيف هو الذي يبنى لان يبات فيه في الصيف فالشئ الذي له جدران اربعة في احد منها باب والصيف



له قوله كانت صفاتهم اي صفات اهل الكوفة في لا يكون فرق بين البيت والصفة فيبحث لانه يبات فيها وفي عرفنا الصفة ذات حوائط ثلثة فلا يكون بيتا فلا يبحث ١٢ يعني له قوله وهو الصحيح دون الحمل على عرفهم لان البيت اسم لبنى مسقف يدخله من جانب واحد بنى للبيت وهذا المعنى موجود في الصفة الا ان دخلها ادسح فبتنا ولها اسم فيه ١٢ يعني له قوله

### جلد كتاب الايمان

٢٦٣

وهكذا كانت صفاتهم قيل الجواب محمول على اطلاقه وهو الصحيح من حلف لا يدخل

دارا فدخل اراخرة لم يبحث لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما نهضت

وصارت صحراء حنت لان لدار اسم للعروضة عند العرب العجم يقال اراعوة ودار عروضة

وقد شهدت اشعار العرب بذلك فالبناء وصف فيها غير ان لوصف الحاضر لغو وفي الغائب

معتبر ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخر بت ثم بنيت اخرى فدخلها يبحث لما ذكرنا ان

الاسم باق بعد الانهدام وان جعلت مسجدا او حاما او بيتا فدخله لم يبحث لانه

لم يبق دارا اعتراض اسم اخر عليه كذا اذا دخله بعد انهدام الحام واشباهه كذا لا يغير اسم الدار

وان حلف لا يدخل هذا البيت فدخل بعد انهدام وصار صحراء لم يبحث لانه اسم البيت كذا لا يغير

فيه حتى لو بقيت الحيطان سقط السقف يبحث لانه يبات فيه السقف صف فيه كذا اذا بنى بيتا

اخر فدخل لم يبحث لان الاسم لم يبق بعد الانهدام قال من حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على

سطحها حنت لان السطح من الدار لا ترى لمعتكف لا يفسد عتكفا فبالخروج الى سطح المسجد و

قيل في عرفنا لا يبحث قال اذا دخلها لم يبحث ويجب ان يكون على التفصيل لذي تقدر وان

وقف في طاق الباب بحيث اذا اغلق الباب كان خارجا لم يبحث لان الباب كذا حراز الدار فافهم

يكن الخارج من الدار قال من حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يبحث بالقوة حتى يخرج

ثم يدخل الاستحسان والقياس ن يبحث لان الدار اسم لا يغير ولا يستحسن ان لا يدخل

دوام لانه انفصال من الخارج الى الداخل ولو حلف لا يدخل الثوب هو لا يسه فترعه الحال لم

وكن اذا حلف لا يدخل الدابة وهو راكبها فترعه من عتقه لم يبحث وحلف لا يدخل الدار هو ساكنها ف

الذي تقدم يعني به قوله

الذي تقدم يعني به قوله

الذي تقدم يعني به قوله

الذي تقدم يعني به قوله

في الغائب معتبر لما ذكر

في الاصول ان المحلوف

عليه لا بد وان يكون معلوما

فاذا كانت مشارة اليها

كان المحلوف عليه معلوما

فلا حاجة الى المعرفة بخلاف

المنكبة فانه لا يعرف له سوى

الوصف فيكون معتبرا ١٢

له قوله لا اعتراض

اسم آخر لا يخلو لما تبدل اسمها

كان ذلك بمنزلة تبدل العيون

١٢ يعني له قوله يبحث

للقار اسم قال الله تعالى

فتلك بيوتهم خاوية في

بيوت منهدمة السقوف

١٢ له قوله لم يبق

بعد الانهدام وانه صار

بيتا بسبب حادث و

اختلاف السبب يوجب

اختلاف العين فلا يكون

دخلا في البيت المحلوف

عليه فلا يبحث كذا في

الشروح ١٢ عن

قوله لان السطح من

الدار لان الدار عبارة

عما احاط به الدائرة وهو

حاصل في علوها وسفلها

١٢ له قوله لا يبحث

قال الفقيه ابو الليث

في النوازل ان كان

الحالف من بلاد العجم

لا يبحث ما لم يدخل الدار

لان الناس لا يعرفون كذا

دخولا في الدار ١٢ عن

له قوله على التفصيل

الذي تقدم يعني به قوله

اذا اغلق الباب يبقى

دخلا وهو مسقف ١٢ عن

له قوله لان الدوام

اي لان الدوام على الفعل

حكم ابتداء الفعل كما اذا

حلف لا يلبس هذا الثوب

وهو لا يسه او لا يركب هذه

الدابة وهو راكبها فقام

على ذلك بحث ١٢

له قوله ان الدخول

الذي تقريره القول بالموجب

يعني سلما ان للدوام حكم

الابتداء لكن فيما له دوام

والدخول لا دوام لانه انفصال

من الخارج الى الداخل وليس له

دوام واطلاق الانتقال بدل

الانفصال اذ في كونه حركة

آنية تسمى نقلة ١٢ عن

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله

له قوله



في النقلة من ساعته وقال فرجحت لوجود الشرط وان قل ولنا ان ليمين تعقد للبر فيستثنى  
 منه زمان تحقيقه فان لبث على حاله ساعة حدث لان هذه الافاعيل لها دوام وجود  
 امتثالها الا يرى انه يضرب لها مائة يقال ركبت يوما ولبست يوما بخلاف الدخول لا يقال  
 دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت ولو نوى الابتداء الخالص يصدق لان محتمل كلامه قال  
 ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه متاعا اهله فيها ولم يرد الرجوع اليها حدث كانه  
 بعد ساكنها بقاء اهله متاعا فيها عرفا فان لسوق عاقبة نهارة في السوق ويقول سكن سكة  
 كذا والبيت المحلة بمنزلة الدار ولو كان ليمين المصرا يتوقف لبر على نقل متاع والاهل فيما  
 روى عن يوسف لانه لا يعد ساكنا في الذي تنقل عنه عرفا بخلاف الاول القرية بمنزلة مصر  
 في الصحيح من الجواب ثم قال بو حنيفة لا بد من نقل كل متاع حتى لو بقى وتدين تحت السكة قد  
 ثبت بالكل فيبقى ما بقى منه قال بو يوسف يعتبر نقل اكثر من نقل كل قد يتعد وقال حماد  
 يعتبر نقل يقوم به كذا خلا بئنه كان ما وراء ذلك ليس من السكة قالوا هذا احسن ارفق بالنا  
 وينبغي ان ينتقل الى منزل اخر بلا تاخير حتى يبر فان انتقل الى السكة او الى مسجد قالوا لا يبر  
 في الزيادة ان من خرج بعباءة من مصر فمال يتخذ طنا اخر يبق وطنة الاول في حق الصلوة كذا هذا

باب ليمين في الخروج والايتان والركوب غير ذلك

قال ومن حلف لا يخرج من مسجد فامرا انسانا فخرجه حدث لان فعل ما هو مضاف  
 الى امر فصار كما اذا ركب ابد فخرجه ولو اخرجته مكرها لم يحنث لان الفعل لم ينتقل اليه  
 لعدم الامر ولو حلف بوضاه لا بامره لا يحنث في الصحيح لان الانتقال بالامر لا بمجرد الرضا قال حلف  
 بالامر ولو حلف بوضاه لا بامره لا يحنث في الصحيح لان الانتقال بالامر لا بمجرد الرضا قال حلف

له قوله بمعنى المدة والتوقيت احراز عايقا في مجاري كلامهم دخلت يوما وخرجت يوما لكن لا بمعنى المدة والتوقيت ١٢ عن ابيه  
 الخالص اي لا البس بعد النزول ولا اركب بعد النزول يصدق فلا يحنث لانه محتمل كلامه سواء محتملا وان كان قوله لا يركب حقيقة في الابتداء لانه حقيقة  
 فيه اذا لم يكن ركبا اما اذا  
 كان ركبا فالابتداء من  
 محتملا ١٢ يعني قوله  
 ويقول الخ فبما يدل على  
 انه بعد ساكنها من اهله متاعا  
 فيها ١٢ يعني قوله  
 بمنزلة الدار اراد ان ليمين  
 يقوله لا يسكن هذه البيت  
 ولا اسكن هذه المحلة مثل  
 اليمين بقوله لا يسكن هذه  
 الدار ١٢ يعني قوله  
 لا يتوقف الخ بمعنى انه اذا  
 انتقل الى مصر اخر بنفسه  
 ولم ينتقل الابل والمتاع  
 لا يحنث في يمينه ١٢ يعني  
 له قوله لانه لا يجب  
 ساكنها في الذي انتقل عنه  
 عرفا وان لم ينقل الابل  
 والمتاع بخلاف الاول  
 وهو قوله لا يسكن هذه الدار  
 او لا اسكن هذه السكة  
 او المحلة كما ذكر ١٢ يعني  
 له قوله والقرية بمنزلة  
 مصر يعني اذا قال لا اسكن  
 هذه القرية فحكمه حكم من  
 قال لا اسكن هذه المصر  
 في الصحيح من الجواب احتراز  
 به عن قول بعض مشايخنا  
 ان القرية كالدار ١٢ يعني  
 له قوله كذا هذا يعني  
 كذا حكم هذا الرجل الذي  
 حلف لا يسكن هذه الدار  
 انه اذا انتقل الى السكة  
 او الى المسجد لا يبر في  
 يمينه لانه لما لم يتخذ طنا  
 آخر ببقى وطنة الاول ١٢  
 يعني قوله باب  
 اليمين الخ ذكر الخروج  
 بهنا ظاهرا لتناسب  
 لان له مناسبة المضادة  
 بالدخول واما الايتان  
 والركوب فما يتحقق بعد  
 الخروج فاستصحبها ذكر

الخروج ١٢ عن ابيه له قوله فرجحت اي فرجعت الدابة به فان خروج الدابة ينسب اليه والدابة آتية ١٢ يعني له قوله في الصحيح احتراز عن قول  
 بعض المشايخ فانه قالوا انه يحنث لما كان متمكنا من الامتناع فلم يمتنع صار كالا مكرها ١٢ عن ابيه



له قوله ليس يخرج يعني  
 ان الخروج عبارة عن  
 الانتقال من الداخل الى  
 الخارج ولم يوجد ١٢  
 قوله قيل هو الايمان  
 اي حكمه ما لو قال لا ياتيه  
 وقيل كالمخرج اي حكمه  
 ما لو قال لا يخرج الى مكة ١٢  
 يعني قوله دون  
 القدرة اعلم ان الاستطاعة  
 تطلق على معنيين احدهما  
 صحة الاسباب والآلات  
 والثاني القدرة الحقيقية  
 وهو نوع على حدة تترتب  
 عليه الفعل عند ارادة  
 جازمته بخلقه الله تعالى  
 عند الفعل لا قبله عندنا ١٢  
 عننا به قوله استطاعة  
 القضاء اي القدرة التي  
 تقارن الفعل وتسمى استطاعة  
 القضاء لان الفعل يوجد  
 باياد الله تعالى وقضائه  
 وقدرته فاذا قضى بوجود  
 الفعل او بقدرة الالب  
 مع ذلك الفعل اذا لم يوجد  
 ذلك الفعل لم يوجد القدر  
 لانها خلقت لاجل ذلك  
 الفعل ١٢ يعني قوله لانه  
 خلاف الظاهر لما بينا ان الاول  
 هو المتعارف وفيه تحقيق  
 على نفسه ١٢ عننا به قوله  
 ومن حلف الى غير ذلك حلف  
 ما بين يديه لم يوجد  
 خود كه ان خرجت لا بدني قات  
 طابق ١٢ ترجمه قوله  
 لكن خلاف الظاهر كونه مخالفا  
 لمقتضى الباري ١٢ عننا به  
 قوله كنه غايه اي تغيب الغايه  
 لان الايمان ليس موضوعا لها  
 بل الاستعداد وتعددها عليه  
 لان صدر الكلام ليس من  
 جنس الاذن حتى يستثنى  
 الاذن منه فيجعل مجازا عن  
 حتى لمناسبة بينهما وهو ان حكمه ما قبله بخلاف ما بعد ما كان ان حكمه ما قبله استثنى ما يخالف حكمه ما بعد ما ١٢ عننا به

لا يخرج من جهة الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتي حاجته اخرى لم يحنت لان لموجود خروج مستثنى  
 وايضا بعد ذلك ليس بخروج ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد ما ثم رجع حنت لوجود الخروج  
 على قصد مكة وهو الشرط اذ الخروج هو الاتصال من الداخل الى الخارج ولو حلف لا ياتيه لم  
 يحنت حتى يدخل لانه عبارة عن الوصول قال الله تعافيتا فرعون فقولا له لو حلفا  
 يذهب اليه قبل هو كالاتيان قيل كالمخرج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال قال ان  
 حلف لياتين البصرة فلم يأتها حنت مات حنت في اخر جزء من اجزاء حياته لان البر قبل  
 ذلك مخرج ولو حلف لياتينه غدا ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة وفسره في  
 الجمع الصغير وقال ذالم يرضو لم يرضو السلطان لم يحج افر لا يقدر على اتيانه فلم يأت حنت ان  
 استطاعة القضاء في ما بينه وبين الله تعالى وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل يطلق  
 الاسم على سبب الالات صحة الاسباب المتعارف فعند اطلاق ينصرف اليه يصحنية الاول  
 ديانة لانه نوى حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء ايضا لما بينا وقيل لا يصح لانه خلاف الظاهر  
 قال من حلف لا يخرج امراته الا باذنه فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى  
 بغير اذنه حنت ولا بد من الاذن في كل خروج لان المستثنى خروج مقرون بالاذن و  
 فاروا اخل في الحظر العام ولو نوى الاذن مرة يصح ديانة لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه  
 خلاف الظاهر ولو قال لان اذن لك فاذن لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بعد بغير اذنه  
 لم يحنت لان هذه كنه غايه فيذهب اليه به كما اذا قال حنت اذن لك ولواردت المرأة الخروج فقال اخر  
 فانت لم تجلس فخرجت لم يحنت وكذلك ان اراد رجل ضرب عبدا فقال اخوان ضربه

حتى لمناسبة بينهما وهو ان حكمه ما قبله بخلاف ما بعد ما كان ان حكمه ما قبله استثنى ما يخالف حكمه ما بعد ما ١٢ عننا به



جلد کتاب ایمان

فعبء حرف فتركه ثم ضرب به وهذه تسمى بين فوراً وتفرد ابو حنيفة بأظهاره وجهه انفراد

المتكلم الرد عن تلك الضربة والخبرة عرفاً ومبني الايمان عليه لوقال الرجل جالس عند

فقال ن تغديت فعبد حرف فخرج فرجع الى منزله تغدي لم يحنث لان كلامه خرج مخرج

الجواب فينطبق على السؤال فينصرف الى الغناء المدعو اليه بخلاف اذا قال ن تغديت ابولانه

زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئاً ومن حلف كيركب اية فلان فركب اية تعبد ما دون

له مديون او غير مديون لم يحنث عند ابى حنيفة الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث

وان نوى ان لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين لا

يحنث فاما يئوه لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفاً وكذا اشترعا قال عليه السلام

من باع عبداً او له مال فهو للبائع الخ فمختل لاضافة الى المولى فلا بد من التية وقال

ابو يوسف في لوجه كل ما يحنث اذا نواه لاختلال لاضافة وقال محمد يحنث وان لم ينو

لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما

باب اليمين في الاكل والشرب

قال ومن حلف اياك من هذه النخلة فهو على ثمرها لانه اضاف ليمين اياك باليوكل

فينصرف الى ما يخرج منه هو الثمر لانه سبب فيصلي مجازاً عند ملكك لشرط ان لا يتغير بصنعة جديدة

حتى لا يحنث بالنبيذ والخمر الدبس المطبوخ وان حلف كياكل من هذا البسر فصار طيباً فاكله لم

يحنث كذا اذا حلف كياكل من هذا الرطب من هذا اللب فصار قرا او صار اللب شيرا لم يحنث

لانصفة البسوة الرطوبة داعية اليه كذا لانه لينا فيتقيد به لان اللب ما كول فلا ينصرف اليه

له قوله يمين فوراً وهو في الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا ريث فقيل جاحظان وخرج من فوراً

من ساعته ١٢ عن ابيه

معناه ١٢ عن ابيه

لانه زاد على حرف الجواب

فينصرف كلامه الى الغداء

المدعو اليه فلا يتقيد بيمينه

بذلك فيجعل مبتدئاً في

الكلام محتر زاعن الغاء

الزيادة التي يتكلم فيها ١٢

يعني مع قوله لم يحنث

هنا اذا لم ينو فاما اذا نوى

ركوب دابة العبد فحنث

الا انه اذا كان الحر ١٢ عن ابيه

مع قوله لا ملك للمولى

فيه اي فيما يملكه العبد

المديون عنده اي عن

ابى حنيفة حتى لو اخفق

عبد عبده لا يحنث ١٢ عن ابيه

مع قوله عرفاً حيث

يقال دابة عبد فلان فلا

يقال دابة فلان ١٢ عن ابيه

مع قوله في الوجه كلها

وهي ما اذا لم يكن عليه دين

او كان عليه دين غير مستغرق

او دين مستغرق ١٢ عن ابيه

مع قوله لاختلال لاضافة

يعني ان دين العبد ان كان

لا يمنع وقوع الملك للمولى

عنده الا انه اذا لايضاف

الى العبد فيختل لاضافة الى

المولى فلا يدخل تحت مطلق

الاضافة الا بالنية ١٢ عن ابيه

مع قوله باب اليمين في

الاكل والشرب قد ذكرنا

ان اول ما يحتاج اليه الانسان

المسكن ثم الاكل والشرب

وبد الباب ببيان اليمين

عليها ١٢ عن ابيه مع قوله

فهو على ثمرها يعني اذا كانت

لها ثمرت واما اذا لم تكن

فاليمين تقع على ثمنها وقتنا

مع قوله ان لا يتغير الخ

لان ما يصنع من ذلك الثمر

ليس بثمر ١٢ عن ابيه مع قوله

والدبس المطبوخ انما قيد الدبس بالمطبوخ احترازاً عما اذا اطلق الدبس على ما ليس من الرطب وغيره ذكره في الذخيرة وفي المجل الدبس عصارة الرطب ١٢ عن ابيه

مع قوله ان حلف الم كلامه يشير الى قاعدة وهي ان اليمين اذا انقضت على عين بوصف يدعوا ذلك الوصف الى اليمين يتقيد اليمين بقار ذلك الوصف فينزل منزلة

الأم فلذلك لا يحنث ١٢  
مع قوله شيرازاد  
هو اللبن يجعل في خمرته و  
يقدر اسها ويلقى على  
وتدو متقاطر منه الماء  
الذي فيه جميعه ويصير  
كالفاوذج ١٢ يعني

حديث من باع عبداً  
وله ما اراد ان يفتق  
عليه ١٢



له قوله بخلاف الخ فان قيل فعلى هذا اذا حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكله بعد ما شاخ فينبغي ان لا يحنث لان الصبا منقطة للسفر والشباب شعبة

٢٦٨

### جلد کتاب الامان

الى ما يتخذ منه بخلاف اذا حلف لا يتكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكله بعد ما شاخ لان

هجران المسلم يمنع الكلام منه فلا يعتد بالداعي اعيان في الشرع ولو حلف لا يأكل لحم هذا المحل

فاكل بعد ما صار كبشا حنث لان صفة الصغر في هذا ليست بدعية الى اليمين فان لم تمنع

عنه اكثر امتناعا عن لحم الكباش قال ومن حلف لا يأكل بسر افاكل طبيا يحنث لانه

ليس ببسر ومن حلف لا يأكل طبيا او بسر او حلف لا يأكل طبيا او بسر افاكل فذنبنا حنث

عندنا بخلافه قال لا يحنث في الرطب يعني بالبر المزنب لا في البسر بالرطب المزنب لا الرطب المزنب

يسمى رطباً والبسر المزنب يسمى بسر افسار كما اذا كان اليمين على الشراء وله ان الرطب المزنب ما

يكون في ذنبه قليل بسر والبسر المزنب على عكسه فيكون اكله اكل لبسر الرطب وكل واحد مقصود

في اكل بخلاف الشراء لانه يصادف الجملة فيتبع القليل فيه الكثير ولو حلف يشتري

رطباً فاشترى كباسة بسر فيها رطب لا يحنث لان الشراء يصادف الجملة والمغلوب تابع ولو كانت

اليمين على الاكل يحنث لان كل يصادف شيئاً فشيئاً فكان كل منها مقصوداً او صار كما اذا حلف

لا يشتري شعيراً او لا يأكل فاشترى حنطة فيها حبات شعير واكلها يحنث في الاكل والشراء

لما قلنا قال لو حلف لا يأكل لحم السمك لا يحنث والقياس لا يحنث لان السمك لا يشبه اللحم

وفي القرآن وجه الاستحسان ان التسمية مجازية لان اللحم منشأه من الدم وكذا دم فيه يسكن

في الماء وان اكل لحم خنزير او لحم انسان يحنث لانه لحم حقيقي الا انه حرام اليمين

قد يعقد للنع من الحرام وكذا اذا اكل كبدا او كرشاً لانه لحم حقيقي فان نموّه

من الدم ويستعمل استعمال اللحم وقيل في عرفنا لا يحنث لانه لا يعد لحمها

من الجنون فكان وصفي

واعيين الى اليمين وقد

زالا عند الشيخوخة فكان

الواجب ان لا يحنث اذا

يقوله بخلاف الخ ووجه ان

القاعدة المذكورة تقتضي

ذلك لكن الشرع اسقط

اعتبارها لانه نهى عن

هجران المسلم بمنع الكلام

قال صلى الله عليه وعلى آله

وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم

يقر كبيرنا الى ريش المهج

شرعاً كما بهجور عادة

فانفقدت اليمين على

الذات وهي موجودة حالة

الشيخوخة فيحنث في

يمينه عننايه قوله

ولو كانت اليمين في زمان

حلف لا يأكل رطباً فاكل

من كباسة بسر فيها رطب

حنث اي عني قوله

لما قلنا وهو ان الشراء

يصادف الجملة والاكل

يصادف شيئاً فشيئاً

عني قوله يسه

لما الخ قال الله تعالى

ومن كل تأكلون لحماً

طرياً والمراد منه لحم السمك

بالفعل اي عني

قوله ان التسمية الخ

والاصل ان اللفظ اذا

تناول افراد او في

بعضها نوع قصور لا

يدخل القاصر تحت وحكم

السمك فيه قصور

لان اللحم من الاتمام

والا لتخام بالاشتداد

والاشتداد بالدم

والدم في السمك

ضعيف وصال

المصنف لادم فيه

جعله بمنزلة

المعروم كونه ليسكن الماء فكان معنى اللحم متصافيه فلا يدخل تحت اللفظ المطلق اي عني



قال ولو حلف يا كل ويشترى شحم لم يحث الا في شحم البطن عند خفيفه وقال لا يحث في شحم الظهر ايضا وهو اللحم السمين لوجود خاصية الشحم فيه هو الذوب بالنار قل انه لحم حقيقة لا اثر فيه ان يشترى له ويستعمل استعماله يحصل قوته ولهذا يحث باكله اليمين على اكل اللحم ولا يحث ببيع اليمين على بيع الشحم قيل هذا بالعربية فالسريبي بالفارسية لا يقع على شحم الظهر بحال ولو حلف يشترى او لا ياكل لحما او شحما فاشترى اليه واكلها لم يحث لانه نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم والشحم ومن حلف يأكل من هذه الحنطة لحم يحث حتى يقضمها ولو اكل من خبزها لم يحث عند خفيفه وقال ان اكل من خبزها حث ايضا لانه مفهوم من عرفوا ولا في حيفه ان له حقيقة مستعملة فلها ثقل وتقل وتركل قضوا هي قاضية على المجاز المتعارف على ما هو الاصل عند ولو قضمها حث عند ما هو الصحيح لعموم المجاز كما اذا حلف لا يضع قد في دار فلان اليه الاشارة بقوله في الخبر حث ايضا

قال ولو حلف يا كل من هذا الدقيق فاكل من خبزه حث لان عينه غير مأكول فانصرف الى ما يتخذ منه ولو استنفه كما لا يحث هو الصحيح لتعين المجاز هل دا ولو حلف يا كل خبز ايمينه على ما يعتاد اهل مصر اكله خبز او ذلك خبز الحنطة والشعير كان هو المعتاد في غالب البلدان ولو اكل من خبز القطن لم يحث لانه يسمى خبز مطلقا الا اذا نواه لانه يحتمل كلامه كذا اذا اكل خبزا الا ضربا بالعراق لم يحث لانه غير معتاد عندهم حتى لو كان بطبرستان او في بلدة طعامهم ذلك لم يحث ولو حلف يا كل لشواء فهو على اللحم دون لباد نجان الجزر لانه يراهم اللحم المشوي عند الاطلاق الا ان ينوي ما يشوي

له قوله من هذه الحنطة  
انما وضع المسألة في الحنطة  
المعينة لانه اذا عقد بمعية  
على اكل الحنطة لا بعينها  
بمعنى ان يكون الجواب  
قول الى حيفه كالجواب  
عند ما عناية  
قوله هو الصحيح احتراز عن  
رواية اخرى عنها وهي  
انه اذا اكل عين الحنطة  
لا يحث ١٢ عني  
قوله هو الصحيح انما قال  
هو الصحيح احتراز عن  
قول بعض مشائخنا انه  
يحث لانه اكل الدقيق  
حقيقة والعرف ان اعتبر  
فالحقيقة لا تسقط به وهذا  
لان عين الدقيق مأكول  
الاصح انه لا يحث لان هذه  
حقيقة مجبورة ولما انفردت  
اليمين الى ما يتخذ منه العرف  
سقط اعتبار الحقيقة كما  
قال لا جينية ان يحث  
فعبه خرف في به لا يحث  
لان يمينه لما انصرفت الى  
العقار لم يتناول حقيقة  
الوطى ١٢ عناية  
ارز بفتح همزة وضم راء  
مملة وتشديد زاي حمزة  
وبضمتين ايضا ١٢ غث  
هه قوله بطبرستان  
هي آمل دولته وقيل  
اصلا بطبرستان  
لان اهلها يحسبون  
بالشعر وهو الفاس  
فعر بوه الى طبرستان  
١٢ عناية



له قوله متغذ لان

الدواء المسهل مطبوخ  
ونحن نعلم بيقين انه لم يرد  
ذكره اعنايه ١٢ قوله  
المطبوخ بالماء قالوا قيد  
بقوله بالماء لان القليته  
اليابسة لا تسمى مطبوخا فلا  
يحدث باكلها ١٢ اعنايه ١٢  
قوله على ما يكبس التناير  
اي يضم بالتور يعني يدخل  
فيه من كسب الرجل رأسه  
في جيب قميصه اذا دخله  
فيه ١٢ اعنايه ١٢ قوله  
ويباع في المصنفان رأس  
الجراد رأس حقيقة وليس  
بمراد فيصرف الى الجاز  
المستعار ١٢ اعنايه ١٢  
قوله ويقال يكبس بالنون  
بدل الباء على صيغة المبني  
للفاعل من كسب الطير في  
الكباس اذا دخل فيه  
والاول هو الصحيح ١٢ اعنايه  
له قوله سوار يعني  
ان ما كان فاكهة فزق فيه  
بين رطبه ويابس يابس  
هذه الاشياء لا بعد فاكهة  
فينجب ان يكون الرطب  
كذلك ١٢ اعنايه ١٢  
قوله بجافان يابغ  
اليقول هو الذي يبيعها  
لا غير واما الكافانها فوضعا  
على المواضع حيث يوضع  
التغذات والبصل ١٢ اعنايه  
له قوله لهذا  
لاجل الاستعمال في بقا الانسان  
كان اليابس منها من التوابل  
كيا بلس الزمان او من لا قوت  
كيا بلس لعذب التوابل جمع  
التابل بفتح الباء وكسر الهمزة  
الا بازيه اي الخوانج التي تزي  
في القدر مع اللحم كذا قالوا  
١٢ قوله اصطنع على  
بنار المفعول كذا كان مقيد بخط الشافعي وهو قتل من الصنع بالنخل وفي النخل ١٢ اعنايه ١٢

من بيض او غيره مكان الحقيقة وان حلف ياكل الطير فهو على ما يطبخ من اللحم  
وهذا استحسان اعتبار اللغز وهذا لان التميم متغذ رقيقا الى خاص متغذ هو اللحم  
المطبوخ بالماء الا اذا نوى غرضه ان كان فيه تشديدا وان كل من فرق يحدث لما فيه من  
اجزاء اللحم لانه سمي طينا ومن حلف ياكل الروس فيمينه على ما يكبس التناير ويبيع في  
المصر ويقال يكبس وفي الجامع الصغير ولو حلف ياكل أسا فهو على رؤس البقر ولحم  
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف محمد على الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر زمان العرف  
في زمانه في زمانه وفي زمانه في الغنم خاصة وفي زماننا يفتي على حسب العادة كما هو المذكور  
في المختصر قال ان حلف ياكل فاكهة فاكل عنب او رمانا او رطبا او قثاء او خيارا لم  
يجز ان كل تفاحا او بطيخا او مشمشا حلت هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف محمد  
حلت في العنب الرطب والرومان ايضا والاصل ان الفاكهة اسم لما يتفكه به قبل لطعام و  
بعد اي يتنعم به زيادة على المعتاد والرطب اليابس فيه سواء بعد ان يكون لتفكه  
به معتادا حتى لا يحدث بيابس البطيخ وهذا المعنى موجود في التفاح والخوات فيحدث  
بها وغير موجود في لقثاء والخيار لانهما من البقول يباعا واكلهما فلا يحدث بها واما العنب  
والرطب الرومان فما يقولان ان معنى التفكه موجود فيها فانها عز الفواكه والتنعيم  
بها يفوق التنعم بغيرها و ابو حنيفة يقول ان هذه الاشياء مما يتغذى بها و  
يبتدأوى بها فوجب قصورا في معنى التفكه للاستعمال في حاجة البقاء ولهذا  
كان اليابس منها من التوابل ومن لا قوت قال ولو حلف ياكل ثم فكل شيء اصطنع به

بنا المفعول كذا كان مقيد بخط الشافعي وهو قتل من الصنع بالنخل وفي النخل ١٢ اعنايه ١٢



ادام والشوا ليس بادام والمحم ادم وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد كل ما  
 لا يؤكل مع الخبز غاليا فهو ادم وهو رواية عن ابى يوسف لان ادم من المواد وفي الموافقة  
 وكل ما يؤكل مع الخبز موافق له اللحم البيض ونحوه ولما ان ادم ما يؤكل تبعاً والتبعية في  
 الاختلاف حقيقة ليكون قائماً في ان لا يؤكل على الافراد حكماً وقام الموافقة في الامتزاج  
 ايضا والخل غير من المناعات لا يؤكل حد هابل يشرب اللحم لا يؤكل افراداً عادة ولا يذوق  
 فيكون تبعاً بخلاف اللحم وايضا هي لا يؤكل حد الا ان ينويه لما فيه من التشديد العنب و  
 البطيخ ليس بادام هو الصحيح اذ اختلف لا يتعدى فالغذاء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر و  
 العشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كان ما بعد الزوال يسمى عشاء ولم هذا اسم الظهر احد  
 صلاة العشاء في الحديث والسمو من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه ما خوذ من السموي يطلق على ما  
 يقرب منه ثم الغذاء والعشاء ما يقصد به الشعب عادة ويعتبر عادة اهل كل بلدة في حقهم و  
 يشترط ان يكون اكثر من نصف الشعب ومن قال ان لبست او اكلت او شربت فعبدك حر  
 قال عنيت شيئا دون شيء لم يدين في القضاء وفيه لانية انما تصح في الملقوظ والثوب ما  
 يضاهيه غير مذكور تنصيصا والحق لا عموم له فلفت نية التخصيص فيه ان قال لبست  
 ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرابا لم يدين في القضاء خاصة لانه نكرة في محل لشرط فتعد  
 فعدلت نية التخصيص فيه الا انه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء قال من حلف  
 لا يشرب من جلة فشرب منها بآنا لم يحدث حتى يكرع منها كراع عند ابى حنيفة وقال اذا  
 شرب منها بآنا لم يحدث لانه المتعارف المفهوم وله ان كلمة من للتبعيض وحقيقته  
 اي الشرب بالاناء

له قوله كل ما يؤكل المختص ذلك على شئ او جده ما يصطوبه فهو ادم لا با اتفاق والبطيخ والعنب والتمر وامثالها ما يؤكل وحده غاليا ليس بادام بالاتفاق وفي  
 اللحم والبيض والخبز اختلاف جعلها ادا ما خلاها لهما ١٢ ع ٢٤ قوله والتبعية الخ يعني ان التبعية على نوعين حقيقة وذلك في الاختلاف ليكون قائماً وحكمة وهي ان

لا يؤكل على الافراد والحم  
 لا يختلط فلا يكون تبعاً

حقيقة ويؤكل متفردا فلا  
 يكون تبعاً حكماً فلا يكون

ادام ١٢ عن ابى ٢٤  
 قوله حقيقة بان يصير

مع الخبز كشي واحد فينبغي  
 ويقوم به ١٢ ع ٢٤

قوله وتام الموافقة الخ  
 جواب عن قوله لان الادام

من المواد لانه سلمناه  
 ولكن المواد المتمازجة

الكاملة في الامتزاج ايضا  
 ولم يوجد في هذه الاشياء

الا ان ينويه لما فيه من  
 التشديد ١٢ عن ابى ٢٤

قوله ليس بادام يعني  
 بالاتفاق كما ذكرنا هو الصحيح

كذا ذكره شمس الائمة  
 السرخسي وقال بعض

مشايخنا انه على هذا  
 الاختلاف ١٢ ع ٢٤

قوله فالغذاء الاكل الخ  
 قال في النهاية هذا توسع

في العبارة ومعناه اكل  
 الغذاء والعشاء لا سحر على

حذف المضاف وذلك  
 لان الغذاء اهم لطعام

الغذاء لا اهم اكله ١٢ عن ابى ٢٤  
 قوله في الحديث

اخرج البخاري ومسلم عن  
 ابى هريرة قال صلى بنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 احدى صلواتي العشاء انا

الظهر والعشاء مسلم في  
 ركعتين الحديث ١٢ ع ٢٤

قوله ويعتبر عادة الخ  
 يعني ان كانت خبز الخبز

وان كانت لحماً فالحاوان  
 كانت لبناً فلبنا وفي

المحيط حتى لو كان الحائف  
 مصرياً يقع على الخبز فلو

تعدى بغيره من الارز  
 والتمر واللبن لم يحدث وان كان

بدوا فيتعدى بالتمر ١٢ ع ٢٤  
 قوله في حقه حتى ان الحصري اذا حلف على ترك

الغذاء فشرب اللبن لم يحدث والبدوي بخلافه  
 لانه غدا في البنادية ١٢ عن ابى ٢٤ قوله والمقتضى الخ

اي لا قيل يجب ان غيبه  
 لمفوض تخصيصا ليس ان  
 ثابت مقتضى والمقتضى  
 كما لمفوض اجاب بقوله و  
 المقتضى الخ ١٢ عن ابى ٢٤  
 قوله لم يدين الخ يعني لم  
 يصدق في القضاء خاصة  
 ويصدق ديانة ١٢ ع ٢٤  
 قوله فلا يدين  
 في القضاء لان في التصديق  
 فيه تحفيظاً فلا يصدق ١٢  
 ع ٢٤ قوله كرا عا  
 الكبرع تناول الماء بالغيم  
 من موضعه من غير ان  
 ياخذه بيده يقال كرع  
 الرجل في الماء اذا غنقه  
 نحو يشرب منه ١٢ ع ٢٤  
 قوله لانه متعارف  
 المفهوم فان المفهوم من  
 قولنا ان فلان يشربون  
 من دجلة انهم يشربون  
 من ما بها ١٢ عن ابى ٢٤

و التمر واللبن لم يحدث وان كان بدوا فيتعدى بالتمر ١٢ ع ٢٤  
 قوله في حقه حتى ان الحصري اذا حلف على ترك الغذاء فشرب اللبن لم يحدث والبدوي بخلافه  
 لانه غدا في البنادية ١٢ عن ابى ٢٤ قوله والمقتضى الخ



له قوله وهي مستعملة لان الناس يكرهون من الا نهار واللاودية ١٢ عنايه له قوله وهو الشرط اي شرط المحنت في الشرب كون المار منسوب اليها والمار في  
الانار منسوب اليها فكان الشرط قاطعا فصار كما اذا شرب من نهر ياخذ من دجلة لان الشرط كون المار من دجلة ١٢ يعني له قوله اذا كان اليمين بالشرب بان  
قال والشرب لا يشرب المار

الذي في هذا الكوز اليوم وليس في الكوز ما اراد ان  
فيه ما اراد فاهربق قبل ان  
لم يحنت عند هذا خلاف  
لابي يوسف ١٢ يعني  
له قوله فلا بد من تصور  
البر الخ و اعترض بان البر  
متصور في صورة الارادة  
لان اعادة القطرات  
المهترقة ممكنة فكان  
متصور او اجيب بان  
البر انما يجب في هذه  
الصورة في آخر  
جزء من اجزاء  
اليوم بحيث لا يسع  
فيه غيره فلا يمكن  
القول فيه باعادة المار  
في الكوز وشربه  
في ذلك الزمان ١٢  
ع له قوله  
ولهذا لا ينبغي الخ  
اي لا يصل تصور الاصل  
لان انعقاده في حق  
الخلف وهو الكفارة  
لم تنقذ الغموس  
حال كونها موجبة  
للكفارة لانه لما  
لم يتصور الاصل  
لا يظهر في حق  
الخلف وهو الكفارة  
١٢ يعني  
قوله فابو يوسف  
فسرق في الوجه  
الاول وهو الذي  
لم يكن في الكوز ما  
من المطلق عن  
ذكر اليوم وبين  
الموقت به فقال في  
المطلق وفي  
الموقت يتوقف حنته  
الى آخر اليوم ١٢  
غيبوبة الشمس ١٢

في الكوع وهو مستعملة ولهذا يحنت بالكوع اجماعا فمعتا لمصير الى الجواز وان كان متعارفا  
اي الحقيقة ١٢

وان حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بانا حنت لانه بعد الاعتراف بقية منسوب اليه هو  
دجلة ١٢

الشرط فصار كما اذا شرب من ماء نهر ياخذ من دجلة ومن قال ان لم اشرب ماء الذي في هذا  
الكوز اليوم فامراته طالق وليس في الكوز ماء لم يحنت فان كان فيه ماء فاريق قبل الليل لم  
حالة ١٢

يحنت هذا عند ابي حنيفة وعمر وقال ابو يوسف يحنت في ذلك كله يعني اذ امضى اليوم و  
اي في مكان فيه المار وفي المار ١٢ يعني

على هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى واصله ان من شرط انعقاد اليمين بقائه التصو  
اي اصل الخلف ١٢

عند هذا خلافا لابي يوسف لان اليمين انما تنقذ للبر فلا بد من تصور البر ليتمكن ايجابه وله  
فاذا لم يتصور البر لا ينبغي ١٢

انه امكن القول بان انعقاده موجبا للبر على وجه يظهر في حق الخلف وهو الكفارة قلنا لا بد من  
اي خلف البر ١٢

تصور الاصل لينعقد في حق الخلف ولهذا لا ينقذ الغموس موجبا للكفارة ولو كانت اليمين  
فاذا لم يتصور الاصل لا ينبغي في حق الخلف ١٢ يعني

مطلقة ففي الوجه الاول يحنت عند ما وعند ابي يوسف يحنت في الحال في الوجه الثاني  
اي من ذكر اليوم ١٢

يحنت في قولهم جميعا فابو يوسف فرق بين المطلق والموقت ووجه الفرق ان التاقية  
اي شرب المار ١٢

للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا يحنت قبله في المطلق يجب البر كما فرغ  
اي شرب المار ١٢

وقد عجز في حنت في الحال فها فرق بينهما ووجه الفرق ان في المطلق يجب البر كما فرغ فاذا افا  
اي شرب المار ١٢

البر بقوات ما عقد عليه اليمين يحنت في يمينه كما اذا فأت الحالف الماء باق اما في  
فيجب لان بقا المار شرط البر كما في الحالف ١٢

الموقت يجب البر في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك لم يبق محلية البر  
اي عند الجزء الاخير ١٢

لعدم التصور فلا يجب البر فيه وتبطل اليمين كما اذا عقدت ابتداء في هذه  
اي تصور البر ١٢

الحالة قال ومن حلف ليصعدن السماء او ليقلبن هذا  
اي حالة عدم المار في الكوز ١٢

عنايه له قوله وبها فرقا بينها اي في مسألة الوجه الثاني وهو ما اذا كان في الكوز ما فاهربق ١٢ له قوله كما اذا انعقده المار فوجود المار  
كما هو شرط لان انعقاد اليمين كذلك لبقائها ١٢ عنايه ١٢



له قوله واذا كان الخ انما كان كذلك لان ايجاب العبد معتبرا بايجاب الشر تعالى وايجاب الشر تعالى يعتمد التصور دون القدرة فيما خلف الا يرى ان الصوم واجب على الشيخ الفاني ولم يكن له قدرة لمكان التصور والخلف فكذا كيهن

حنت عقيب وجوب لبر فوجبت الكفارة للبر انشاء عادة كما وجبت الفدية هناك عقيب وجوب الصوم على غيره قوله باب الخ لما ذكر ايمان السكنى والدخول والخروج والاكل والشرب للمعنى الذي ذكرنا شرع في بيان الفعل الجامع الذي يستتبع الابواب المتفرقة وهو الكلام اذ اليمين في العتق والطلاق والبيع والشراء واليمين في الحج والصلوة والصوم من انواع الكلام فذكر المجلس مقدم على ذكر النوع ١٢ عننايه

الحج ذهابا انقذت يمينه وحنت عقيبها وقال فلا تعتقد لانه مستحيل عادة فاشبه المستحيل حقيقة فلا يعتقد ولنا ان لبر متصور حقيقة لان الصعود الى السماء ممكن حقيقة الا ترى ان ملائكة يصعدون لسماء وكذا اتحول الحج ذهابا بتحويل الله تعالى اذا كان متصورا يعتقدا ليمين موجب الخلف ثم يحنت بحكم العجز الثابت عادة كما اذا مات الخالف فانه يحنت مع احتمال عادة الحيوة بخلاف مسألة الكوز كان شرب الماء الذي في الكوز وقت الحلف ولا ماء فيه لا يتصور فلم يعتقد

باب اليمين في الكلام

قال ومن حلف لا يكلم فلان فكملم هو بحيث يسمح الا انه نائم حنت لانه قد كلمه وصل الى سمعه لكن لم يفهم لنوفصار كما اذا ناداه وهو بحيث يسمح لكن لم يفهم لتعاقله في بعض روايات المبسوط بشرط ان يوقظ عليه مشايخنا لانهم اذا لم يتنبه كان كما اذا ناداه من بعيد هو بحيث لا يسمح صوته ولو حلف لا يكلمه الا باذنه فاذن له لم يعلم بالاذن حتى كلمه حنت لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وقال بو يوسف لا يحنت لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كما في الصلاة قلنا الرضاء من اعمال القلب لا كذلك الاذن ما هو قال وان حلف لا يكلمه شهر فهو من حين حلف لانه لو لم يذكر الشهر تتابدا ليمين ذكر الشهر كخارج ما وراءه فيبقى الذي عليه يمينه اخلا عدا بده لانه حاله بخلاف ما اذا قال الله لا صوم من شهر لانه لو لم يذكر الشهر لا يتابدا ليمين فكان ذكره لتقدير الصوم به انه منكرفا لتعين لبيد ان حلف لا يتكلم

الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وذلك ليقضه السماع ولم يوجد ١٢ عننايه قوله لا يتابدا ليمين اما لانه مكررة في سياق الاثبات اما لان الصوم فيه صلح للتأخير فيتمتع بالوقت التي لا تصلح ان تكون محلا للصوم ١٢ عننايه



جلد کتاب ایمان

۴۴

فقرء القرآن في صلواته لا يحنت ان قرء في غير صلواته حنت وعلى هذا التفسير الخليل

والتكبير وفي لقياس يحنت فيها وهو قول لشافعي لانه كلام حقيقة ولنا انه في الصلوة

ليس بكلام عرفا ولا شرعا قال عليه السلام ان صلواتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام

الناس وقيل عرفنا لا يحنت في غير الصلوة ايضا لانه ليس بمتكلم بل قارئ ومستمع ولو قال

الحكم فلان فامرأة طالق فهو على الليل النهار كان اسم اليواذ قرن بفعل لا يمتد يراد مطلق الوقت

قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبرة والكلام لا يمتد ان عني النهار خاصة دين في القضاء

لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى يوسف انه لا يدين في القضاء لانه خلاف المتعارف

ولو قال ليلة الحكم فلان فهو على الليل خاصة لانه حقيقة في سواد الليل كانه لليلاضحة

وما جاء استعماله في مطلق الوقت لو قال زكمت فلانا الا ان يقدم فلان او قال حتى يقدم

فلان او قال لا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرأة طالق فكلما قبل القدم والاذن

حنت ولو كلف بعد القدم والاذن لم يحنت لانه غاية واليمين باقية قبل الغاية ومنتهية

بعد ها فلا يحنت بالكلام بعد انتهاء اليمين وان فات فلان سقطت اليمين خلافا

لابى يوسف لان لمنوع عنه كلام ينتهي بالاذن القدم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود

فسقطت اليمين وعند التصول ليس بشرط فعند سقوط الغاية يتبادل اليمين من خلف لا يكلم

عبد فلان لم ينو عبد بعينه او امرأة فلان او صديق فلان فباع فلان عبدا او بانت منه

امراته او عادي صديقه فكلهم لم يحنت لانه عقد يمينه على فعل واقعه في محل مضاء

الى فلان اما اضافة ملك او اضافة نسبة ولم يوجد فلا يحنت وقال

الحكم فلان فامرأة طالق فهو على الليل النهار كان اسم اليواذ قرن بفعل لا يمتد يراد مطلق الوقت

قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبرة والكلام لا يمتد ان عني النهار خاصة دين في القضاء

لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى يوسف انه لا يدين في القضاء لانه خلاف المتعارف

ولو قال ليلة الحكم فلان فهو على الليل خاصة لانه حقيقة في سواد الليل كانه لليلاضحة

وما جاء استعماله في مطلق الوقت لو قال زكمت فلانا الا ان يقدم فلان او قال حتى يقدم

فلان او قال لا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرأة طالق فكلما قبل القدم والاذن حنت ولو كلف

له قوله على التبع

الحكم فلان فامرأة طالق فهو على الليل النهار كان اسم اليواذ قرن بفعل لا يمتد يراد مطلق الوقت

قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبرة والكلام لا يمتد ان عني النهار خاصة دين في القضاء

لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى يوسف انه لا يدين في القضاء لانه خلاف المتعارف

ولو قال ليلة الحكم فلان فهو على الليل خاصة لانه حقيقة في سواد الليل كانه لليلاضحة

وما جاء استعماله في مطلق الوقت لو قال زكمت فلانا الا ان يقدم فلان او قال حتى يقدم

فلان او قال لا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرأة طالق فكلما قبل القدم والاذن حنت ولو كلف

بعد القدم والاذن لم يحنت لانه غاية واليمين باقية قبل الغاية ومنتهية بعد ها فلا يحنت

بالكلام بعد انتهاء اليمين وان فات فلان سقطت اليمين خلافا لابي يوسف لان لمنوع عنه

كلام ينتهي بالاذن القدم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود فسقطت اليمين وعند التصول

ليس بشرط فعند سقوط الغاية يتبادل اليمين من خلف لا يكلم عبد فلان لم ينو عبد بعينه

او امرأة فلان او صديق فلان فباع فلان عبدا او بانت منه امراته او عادي صديقه فكلهم لم

يحنت لانه عقد يمينه على فعل واقعه في محل مضاء الى فلان اما اضافة ملك او اضافة نسبة

ولم يوجد فلا يحنت وقال الحكم فلان فامرأة طالق فهو على الليل النهار كان اسم اليواذ قرن

بفعل لا يمتد يراد مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبرة والكلام لا يمتد ان عني

النهار خاصة دين في القضاء لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى يوسف انه لا يدين في القضاء

لانه خلاف المتعارف ولو قال ليلة الحكم فلان فهو على الليل خاصة لانه حقيقة في سواد الليل

كانه لليلاضحة وما جاء استعماله في مطلق الوقت لو قال زكمت فلانا الا ان يقدم فلان او قال حتى

يقدم فلان او قال لا ان ياذن فلان او حتى ياذن فلان فامرأة طالق فكلما قبل القدم والاذن حنت ولو

كلف بعد القدم والاذن لم يحنت لانه غاية واليمين باقية قبل الغاية ومنتهية بعد ها فلا يحنت

بالكلام بعد انتهاء اليمين وان فات فلان سقطت اليمين خلافا لابي يوسف لان لمنوع عنه كلام

ينتهي بالاذن القدم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود فسقطت اليمين وعند التصول ليس

بشرط فعند سقوط الغاية يتبادل اليمين من خلف لا يكلم عبد فلان لم ينو عبد بعينه او امرأة

فلان او صديق فلان فباع فلان عبدا او بانت منه امراته او عادي صديقه فكلهم لم يحنت لانه عقد

يمينه على فعل واقعه في محل مضاء الى فلان اما اضافة ملك او اضافة نسبة ولم يوجد فلا يحنت

وقال الحكم فلان فامرأة طالق فهو على الليل النهار كان اسم اليواذ قرن بفعل لا يمتد يراد مطلق

الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبرة والكلام لا يمتد ان عني النهار خاصة دين في القضاء

لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى يوسف انه لا يدين في القضاء لانه خلاف المتعارف

حديث ان صلواتنا  
هذه لا يصح فيها شيء  
من كلام الناس تقدم  
في الصلوة ١٢



له قوله فلا يشترط دواهما اي دوا ام اضافة المرأة الى الزوج واضافة الصديق الى فلان لان ما كان للتعريف لا يشترط دواهما ولا يستغناء عنه بعد التعريف ١٢  
عني له قوله كما في الاشارة بان قال لا اكلم صديق فلان هذا ١١ ووجه فلان هذا ١٢ عننا ١٢ قوله فهو على هذا الاختلاف اي عند محمد يحنث في الدار

المشار اليها اذا بيعت  
ثم وجد الدخول كما في

العبد المشار اليه اذا بيع

ثم كلفه وعند يمينه لا يحنث

عني له قوله كونهما

قاطعة للشركة فكونها

بمنزلة وضع السيد

عليه بخلاف الاضافة

بحواز ان يكون فلان

عبيد ١٢ عننا ١٢

قوله ان الداعي الى

اليمين الخ وتفسيره

ان لم ان الاضافة

للتعريف بل لبيان

ان الداعي الى

اليمين معنى في المضان

السب لان الخ ١٢

عنا ١٢

قوله لعدم

التعيين الى لعدم

تعيين المضان

اليه للبيان

لكون المضان ايضا

صالحا كذلك واذا كانت

للتعريف لم يشترط

دواهما لما ذكرنا ١٢

عنا ١٢ قوله

بخلاف ما تقدم

يعني اضافة

الملك لتعيين المضان

السب لذلك ١٢ عننا ١٢

عنا ١٢ قوله وهذه

الصفة الخ جواب

عما يقال لو كانت

الصفة في الحاضر

لفوا يحنث اذا حلف

لا يا كل هذا الرطب

فما كلف بعد ما صار

تم او تفسيره الصفة

في الحاضر لغوا اذا

لم تكن داعية

الى اليمين وهذه

كذلك على ما مر

كذلك على ما مر

كذلك على ما مر

كذلك على ما مر

كذلك على ما مر

كذلك على ما مر

هذا في اضافة الملك بالاتفاف وفي اضافة النسبة عند محمد يحنث كما للمرأة والصديق  
اي عدم الحنث ١٢  
بين الشدة ١٢ عني

قال في الزيادات لان هذه الاضافة للتعريف لان المرأة والصديق مقصودان بالهجران فلا يشترط  
اي اضافة النسبة ١٢  
لذا تم لا اجل المضان اليه ١٢ عننا ١٢

دواهما فيتعلى الحكم بعينه كما في الاشارة ووجه ذكرهما وهو رواية الجامع الصغير انه يحتمل  
اي تعيين كل واحد منهما ١٢ عننا ١٢  
يعني عدم الحنث ١٢ عننا ١٢

ان يكون غرضه هجرانه لاجل مضاف اليه لم يعينه فلا يحنث بعد وال اضافة  
اي هجران كل واحد من المرأة والصديق ١٢ عننا ١٢

بالشك وان كانت يمينه على عبد بعينه بان قال عبد فلان هذا او امرأة فلان بعينه او

صديق فلان بعينه لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق وهذا قول في حنيفة  
اي بعد زوال الاضافة ١٢

وابن يوسف وقال محمد يحنث في العبد ايضا وهو قول فروان حلف كيد خلع ارفلان

هذه فباعها ثم دخلها فهو على هذا الاختلاف وجه قول محمد زفرج ان الاضافة للتعريف والاشارة  
فلان ١٢

البلغ منها لكونها قاطعة للشركة بخلاف الاضافة فاعتبر الاشارة ولغت الاضافة وصار

كالصديق والمرأة ولما ان الداعي الى اليمين معنى في المضان اليه لان هذه الاعيان كالحجر  
اي في الاضافة ١٢  
اليه المشار اليه العبد

تعادي لذواتها وكن العبد لسقوط منزلته بل معنى في ملاكها فتقيد اليه بحال قيام  
اي لا يجوز لذاته ١٢  
اي بل تجوز هذه الاعيان لمعنى الخ ١٢ بقيام المعنى الذي اذناك ١٢

الملك بخلاف ما اذا كانت الاضافة نسبة كالصديق والمرأة لانه يعادي لذاته فكانت

الضافة للتعريف الداعي معنى في المضان اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم قال

وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلفه حنث لان هذه الاضافة لا يحتمل  
اي معنى الصفة في قوله

الا التعريف لان الانسان يعادى معنى في الطيلسان فصار كما اذا اشار اليه من حلف لا يكلم هذا الشا  
اي ان صاحب الطيلسان خلقت اليه

فكلمه قد صار شيئا حدث لا يحكمه تعلق بالمشار اليه الصفة في الحاضر لغو وهذه الصفة ليست بلا عينة

اليمن ما من قبل فصل قال من حلف لا يكلم جينا او زانا او الحين او الزمان فهو على سنة اشهر  
اي القدر الذي يميزه الخ ١٢

من قبل يعني في اول باب اليمين في الاكل والشرب بخلاف الرطب فان صفتها داعية الى اليمين ١٢ عني

في هذا الفصل من نوع الكلام متعلقا بالازمان سماه فصلا بابا ١٢ عننا ١٢

من قبل يعني في اول باب اليمين في الاكل والشرب بخلاف الرطب فان صفتها داعية الى اليمين ١٢ عني

في هذا الفصل من نوع الكلام متعلقا بالازمان سماه فصلا بابا ١٢ عننا ١٢

من قبل يعني في اول باب اليمين في الاكل والشرب بخلاف الرطب فان صفتها داعية الى اليمين ١٢ عني

في هذا الفصل من نوع الكلام متعلقا بالازمان سماه فصلا بابا ١٢ عننا ١٢



كمن لول بالمذكور في الاول  
 وبالافراد في الثاني ١٢  
**فه قوله** في الجمع يعني  
 اذا حلف لا يكلم الجمع يقع على  
 عشرة جمعة والسنين يعني  
 اذا حلف لا يكلم السنين  
 يقع على عشر سنين يعني  
**فه قوله** لانه اكثر ما يتناول  
 آخر اي اكثر ما يطلق عليه  
 اسم الايام لان بعد  
 ذلك لا يقال ايام بل  
 يقال احد عشر يوما و  
 مائة يوم واللف يوم ١٢  
**فه قوله** لو كان اليمين  
 بالفارسية مثل ان يقول  
 اگر خدمت کنی مرا روزهای  
 بسیار تو آزادی اذا حلف  
 سبعة ايام فبغني ان يحلف  
 لان في لساننا يستعمل  
 في جميع الاعداد فلفظ روز  
 فلا يحكي ما قال ابو حنيفة  
 في العربية من انتباه  
 لفظ الجمع الى العشرة ١٢  
 عنايه  
 +

**فه قوله** قد يراد به الخ قال الله تعالى فبما ان الله حين تمسحون وحين تصبحون والمراد به وقت الصلوة ١٢ عنايه  
 الى وقت الرطب ستة اشهر ومن وقت الرطب الى وقت الطلع ستة اشهر ومعناه انه يتبع بها في كل وقت لا يقطع نفعها البتة ١٢ عنايه **فه قوله** هذا  
 اي المناصر الى ستة  
 لانه يوجد فيها عادة بطلا  
 مراده ذلك لم يذكر الجمين  
 ولو سكنت تا بد اليمين في  
 ذكر لا بد له من فائدة  
 سوى المستفاد عند  
 عدم ذكره والا لا يكون  
 لذكره فائدة فتعين  
 الاوسط ١٢ ع  
**فه قوله** وكذلك الدهر  
 عندهما اي الى يوسف  
 ومحمد رحمهما الله يعني يقع  
 على ستة اشهر المعرف  
 والمنكر سوا ١٢ عنايه  
**فه قوله** هو الصحيح  
 احتراز عن رواية بشر  
 عن ابي يوسف ر ر عن  
 ابي حنيفة ر ر انه قال  
 لا فرق على قول ابي حنيفة  
 بين قوله دهر او بين قوله  
 الدهر ١٢ عنايه **فه قوله**  
 لا اختلاف في الاستعمال  
 فان المعرفة تقع على الابد  
 بخلاف الحين والزمان  
 ويقال دهر لمن قال  
 بالدهر واكثر الصانع  
 وعلى الله تعالى عنهم بقوله  
 وما يهلكنا الا الدهر وقال  
 صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا تسبوا الدهر فان الدهر  
 هو الله فهذا لم يوقف  
 على مراد المتكلم به عند  
 الاطلاق والتوقف في  
 مثل ذلك لا يكون الامن  
 كمال العلم والورع ١٢  
 عنايه **فه قوله** لان  
 الخ الاصل ان حروف تعريف  
 اذا دخل في اسم الجمع ينصرف  
 الى اقصى ما يطلق عليه  
 اسم الجمع عند ابي حنيفة وهو  
 العشرة لان الناس يقولون

**جلد كتاب الايمان**

الى وقت الرطب ستة اشهر ومن وقت الرطب الى وقت الطلع ستة اشهر ومعناه انه يتبع بها في كل وقت لا يقطع نفعها البتة ١٢ عنايه **فه قوله** هذا  
 اي المناصر الى ستة  
 لانه يوجد فيها عادة بطلا  
 مراده ذلك لم يذكر الجمين  
 ولو سكنت تا بد اليمين في  
 ذكر لا بد له من فائدة  
 سوى المستفاد عند  
 عدم ذكره والا لا يكون  
 لذكره فائدة فتعين  
 الاوسط ١٢ ع  
**فه قوله** وكذلك الدهر  
 عندهما اي الى يوسف  
 ومحمد رحمهما الله يعني يقع  
 على ستة اشهر المعرف  
 والمنكر سوا ١٢ عنايه  
**فه قوله** هو الصحيح  
 احتراز عن رواية بشر  
 عن ابي يوسف ر ر عن  
 ابي حنيفة ر ر انه قال  
 لا فرق على قول ابي حنيفة  
 بين قوله دهر او بين قوله  
 الدهر ١٢ عنايه **فه قوله**  
 لا اختلاف في الاستعمال  
 فان المعرفة تقع على الابد  
 بخلاف الحين والزمان  
 ويقال دهر لمن قال  
 بالدهر واكثر الصانع  
 وعلى الله تعالى عنهم بقوله  
 وما يهلكنا الا الدهر وقال  
 صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا تسبوا الدهر فان الدهر  
 هو الله فهذا لم يوقف  
 على مراد المتكلم به عند  
 الاطلاق والتوقف في  
 مثل ذلك لا يكون الامن  
 كمال العلم والورع ١٢  
 عنايه **فه قوله** لان  
 الخ الاصل ان حروف تعريف  
 اذا دخل في اسم الجمع ينصرف  
 الى اقصى ما يطلق عليه  
 اسم الجمع عند ابي حنيفة وهو  
 العشرة لان الناس يقولون

لان الحين قد يراد به الزمان القليل وقد يراد به اربعون سنة قال الله تعالى ان الله تعالى على الاشياء  
 حين من الدهر وقد يراد به ستة اشهر قال الله تعالى ان الله تعالى على الاشياء حين من الدهر وقد يراد به ستة اشهر  
 اليه هذا لان اليسير يقصد بالمنع لوجود الامتناع فيه عادة والمؤيد لا يقصد به غلبا لانه  
 بمنزلة الابد لو سكنت عنه يتأبد فتعين فاذا ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين  
 يقال فاريتك منذ حين منذ زمان بمعنى وهذا اذا لم تكن له نية اما اذا نوى شيئا فهو  
 على ما نوى لانه نوى حقيقة كلامه وكذلك اليه عند ما قال ابو حنيفة الدهر كاد  
 وهو هذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح اما المعروف بالالف واللام يراد به الابد عرفا لانه  
 دهر يستعمل استعمال الحين الزمان يقال فاريتك منذ حين منذ دهر بمعنى وابو حنيفة  
 توقف في تقديره لان اللغات لا تدرك قياسا والعرف لم يعرف استمرارة الاختلاف في الاستعمال ولو  
 حلف لا يكلم اياها فهو على ثلاثة ايام لانه اسم جمع ذكر منكر فابتناول قل لجمع وهو الثالث و  
 لو حلف لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة وقال على الاسبوع ولو حلف لا يكلم  
 الشهور فهو على عشرة اشهر عند وعندهما على اثنا عشر شهرا لان الله للمعه وهو  
 ملاذونا لانه يدور عليها وله ان جمع معروف فينصرف الى اقصى ما يذ كر بلفظ الجمع وذلك  
 عشرة وكذا الجواب عنده في الجمع السنين وعندهما ينصرف الى العبر لانه لا معه هو دون  
 ومن قال لعبد ان خدمتني اياما كثيرة فانت حرف الايام الكثيرة عند ابي حنيفة عشرة  
 ايام لانه اكثر ما يتناول اسم الايام وقال السبعة ايام لان ما زاد عليها تكرار وقيل لو كان  
 اليمين بالفارسية ينصرف الى سبعة ايام لانه يذ كر فيها بلفظ الفر دون الجمع  
 عنده ايضا ١٢

في العرف ثلثة ايام واربعه ايام الى عشرة ايام ثم بعد ذلك يقولون احد عشر يوما ومائة يوم واللف يوم فلما كانت العشرة اقصى ما ينتهي اليه لفظ الجمع كانت هي المرادة  
 بخلاف ما اذا حلف ما يتزوج النساء حيث تقع اليمين على الواحدة لتعذر صرفه الى اقصى ما ينتهي اليه اسم النساء وعندهما ينظر ان كان ثم مذهب وينصرف اليه ولا ينصرف  
 الى جميع العرف في الايام المبهمة في العرف الناس الايام الاسبوع فكانت مرادة وفي الشهور المبهمة والشهور السنة فكانت مرادة وفي اثنا عشر شهرا ولا مبهمة وفي  
 الجمع والسنين فينصرف بمعية الى جميع العرف ١٢ عنايه **فه قوله** لانه يدور عليها قيل اي لان الشهور تندور على اثنا عشر وكان القياس ان يقول لانها تدور عليه و



## باب اليمين في العتق والطلاق

ومن قال لامرأة اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا ميتا طلقت كذلك اذا قال لامرأة

اذا ولدت ولدا فانت حرة لان لموجود مولود فيكون لها حقيقة ويسمى في العرف يعتبر ولد <sup>فولدت ولدا ميتا عتقت ١٢</sup>

في الشرع حتى تنقض به العدة والدم بعد نفاس وامه أم ولد له فيتحقق الشرط وهو ولادة الولد

ولو قال ذا ولدت لدا فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم اخرجت عتق الحى <sup>لا الميت ١٢</sup> وحدها عند ابى حنيفة <sup>اي سيجل ١٢</sup>

وقال لا يعتق واحد منهما لان الشرط قد تحقق بولادة الميت على ما بينا فينحل اليمين <sup>من ان الموجود ولد الحى ١٢</sup>

الى جزاء لان الميت ليس بمحل للحرية وهي الجزاء ولا ابى حنيفة ان يطلق اسم الولد مقيد

بوصف الحيوة لانه قصدا ثبات الحرية جزاء وهي قوة حكيمه تظهر في دفع تسلط الغير <sup>الفاكل ١٢</sup>

لا تثبت في الميت فيتقيد بوصف الحيوة فصاركما اذا قال ذا ولدت ولدا حيا بخلاف <sup>الولد ١٢</sup>

جزاء الطلاق وحرية الامر لانه لا يصح مقيدا واذا قال ول عبد اشتريه فهو حر فاشترى <sup>كما في المسألة الاولى ١٢</sup>

عبد عتق لان الاول اسم لقود سابق فان اشترى عبدين معا ثم اخرج لم يعتق واحد منهما <sup>لا يشارك غيره فيه ١٢</sup>

لانصام التفرّد في الاولين والسبق في الثالث فانعدمت الاولية وان قال ول عبد

اشترى وحده فهو حر عتق الثالث لان يراد به التفرّد في حالة الشراء لان وحده الحال لغة <sup>اي حال كونه وحده في حالة الشراء ١٢</sup> <sup>اي بالوحدة ١٢</sup>

والثالث سابق في هذا الوصف وان قال اخرج عبدا اشتريه فهو حر فاشترى عبدا ومات <sup>اي التوحد في الشراء ١٢</sup> <sup>اي في الموضع ١٢</sup>

لم يعتق لان الاخر لم لاحق ولا سابق له فلا يكون لاحقا واشترى عبدا ثم عبدا ثم

مات عتق الاخر لانه فرد لاحق فاتصف بالآخرية ويعتق يوم اشتراه عند ابى حنيفة <sup>اي المولى ١٢</sup> <sup>لا من بعد الموت ١٢</sup>

حتى يعتبر من جميع المال قال لا يعتق يوم مات حتى يعتبر من الثلث لان الاخرية لا تثبت <sup>المرضى العبد ١٢</sup> <sup>اي في الترتيب ١٢</sup>

له قوله باب اليمين

قدم هذا الباب على غيره لان المحلف بهما اكثر وقوا فكان معرفة احكامه اهم

من غيره ١٢ عن ابى حنيفة

قوله لا الى جزاء كما لو قال لامرأة ان دخلت الوار

فانت طالق قد دخلت الدار بعد ما ابانها و

انقضت عدتها تحل اليمين لا الى جزاء ١٢

عن ابى حنيفة قوله كما اذا قال ولم يوجد الولد

الحى في الولادة الاولى ووجد في الولادة الثانية

فاذا تحقق الشرط يتحقق الجزاء ١٢

قوله لانه اي لان الجزاء لا يصح مقيدا

الاستغناء بهما عن حيوة الولد فلم يكن الشرط الاولادة

الولد وقد تحقق ١٢ عن ابى حنيفة

قوله لغة فيه نظر لان وحده حال من جهة

الاعراب لا من جهة اللفظ ١٢



له قوله فيقتصر عليه اي فيقتصر العتق على زمان الموت فيعتق قبيل الموت بلا فصل ١٢ يعني له قوله ان الموت لم تقر به انه لما اشترى الشا في بعد الاول ثبت صفة الآخرة فيه لكن لما كانت بعرضية ان يزول بشره غيره فلا يحكم بعقده الم يمتن فاذا ما ابتعد لم يشتر فيه عرفنا تقرر صفة الآخرة عليه فيعتق من كل الموت

٢٤٨

جلد كتاب الايمان

الا بعدم شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه ولا يبي حنيفة ان الموت معرّف فاما انضاف بالآخرة من وقت الشراء فيثبت مستند

وعلى هذا الخلاف تعليل الطلقات الثلثة فائدة تظهر في جريان امر وعد ومن

قال كل عبد بشر في بولادة فلانة فهو حرف بشرة ثلثة متفرقين عتق الاول ان

البشارة اسم لخبر بغير بشرة الوجه ويشترط كونه سارا بالعرف هذا اذا يتحقق من الاول ان

بشره معا عتقوا لانها تحققت من الكل لو قال ان اشتريت فلانا فهو حرفا شتره ينو

به كفارة يمينه لم يحجز لان الشرط قران النية بعتل العتق وهي اليمين فاما الشراء فشرطه

وان اشترى اياه ينوي عن كفارة يمينه اجزاء عندنا خلافا للزفر والشافعي لهما ان الشراء

شرط العتق فاما العلة فهي القرابة وهذا لان الشراء اثبات الملك والاعتاق ازالته

وبينهما منافاة ولما ان شراء القريب عتاق لقوله عليه السلام لن يجزي ولد الابن

يجد مملوكا فيشتريه فيعتقه جعل نفسا لشراء اعتاقا لانه لا يشترط غيره فصارت نظيره

قوله سقاه فارواه ولو اشترى م ولده لم يحجز ومعه هذه المسألة ان يقول لامر قد

استولدها بالنكاح ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني ثم اشتراها فانها

تعتق لوجود الشرط ولا يجزيه عن الكفارة لان حرية مستحقة بالاستيلاء فلا تضام

الى اليمين من كل وجه بخلاف ما اذا قال ليقتر ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يمين

حيث يجزيه عنها اذا اشتراها لان حرية غير مستحقة بجهة اخرى فلم يحتل ايضا

الى اليمين وقد قارنته النسبة ومن قال ان تستريت جارية فهي حرة

الى اليمين وقد قارنته النسبة ومن قال ان تستريت جارية فهي حرة

الم كما اذا قال آخر امرأة

اتزوجها فهي طالق ثلثا

فزوج امرأة ثم امرأة

ثم مات عندها يقع الطلاق

مقتضيا على الموت حتى

تتق الميراث وعند

ابن حنيفة رحمه الله يقع

مستند الى وقت التزوج

فلا يستحقه فائدة التقييد

بالثبوت جاز ان يكون بيان

الطلاق البائن فانه يكون

الزوج فادفرت المرأة

عندها ١٢ عن ابن

قوله ويشترط ان فائدة قد

يكون بالخبر وقد يكون بشر

الا انه في العرف يستعمل

فيما ليس وينفي الحزن ١٢

عنايه ١٢ قوله لان

الشرط اي شرط الخروج

عن عبدة التكفير قران نية

التكفير بعتل العتق وهي

حل يث لن يجزي

ولدا والده الا ان يحجز

مملوكا فيشترط به فيعتقه

مسلم والاربعة من

حديث ابن هريرة -

حديث التميمي عن

البتيراء تقدم في الصلوة

١٢

١٢

يقال ضربها وجعها اطعمها فاشبعه وسقاه فارواه اي بذلك الفعل لا بغيره ١٢ عن ابن له قوله فلا تضام الى اليمين والواجب باليمين ما يستحق حرية بها من كل وجه ١٢ عن ابن له قوله ان تستريت الخ معنى تستريت الخ تريت وهي فعلية منسوبة الى السر وهو الجاع والاختفاء لان الانسان يسره وانما ضمنت سينه لان الابنية قد تغيرت في النسبة كما في النسبة الى الدهر وهي بضم الدال للمعمر ١٢ عن ابن



له قوله انعقدت في حقها وكل ما انعقد في حق اليمين اذا وجد الشرط فيه يترتب عليه الجرح ١٢ عن ابيه **قوله** يصير الزوج مذكورا لان الطلاق لا يصح بدون

مطالبة النكاح فكانه  
قال ان نكحتك وطلقتك  
فعبدي حر **عني** **قوله**  
قوله ان الملك لا يقربه  
سلمان ذكر القسري ذكر  
الملك ولكن بطريق الاستقضاء  
ضرورة صحة كونه القسري  
شرطا ما ثبت بالضرورة  
يقدر بقدره ولا يظهر في  
حق صحة الجرح اورد هو الجرح  
لانه ليست من لوازم الملك  
الثابت اقضاه ١٢  
**قوله** في مسألة  
الجواب عن قوله كما اذا  
قال لا جنبية وتقريره ان  
ما ذكرت في المسألة المذكورة  
فالا مفيه كذلك لانه ثبت  
فيها ملك النكاح ضرورة  
صحة الشرط الذي هو الطلاق  
ولا يتعدى الى صحة الجرح  
حتى لو قال ان طلقك فاج  
طالق ثلثا فزوجها وطلقها  
لا تطلق ثلثا فلهذا ذكر  
مسألة ثلثا من حيث ان  
في كل منها ثبت شرطا  
الشرط لصحة الشرط  
ولا يتعدى الى صحة الجرح  
١٢ عن ابيه **قوله** لوجود  
الاضافة المطلقة الى بينه  
ان كل واحد من هؤلاء في  
الاضافة الى نفسه بقوله لي  
بما مل ١٢ عن ابيه **قوله**  
فيختص بمجمله اي فيختص  
العطف بمجل الحكم ومجل  
الحكم المطلقة من احدي  
الاوليين فكان الثالثة طارئة  
لان الواو تقيده الاشتراك  
في الحكم والحكم هو الطلاق  
١٢ **عني** **قوله** باب  
اليمين الما كانت القسرا  
في اليمان في هذه الاشياء  
اكثر وقوعها بالنسبة الى

فتسرى جارية كانت في ملك عتقت لان اليمين انعقدت في حقها لمصادفها الملك وهذا  
لان الجارية منكوبة في هذا الشرط فيتناول كل جارية على انفراد وان اشترى جارية فتسرى  
لم تعتق بهذه اليمين خلافا للزوج فانه يقول لتسرى لا يصح الا في الملك فكان ذكر الملك فصا  
كما اذا قال جنبية ان طلقك فعبدي حريص الزوج مذكورا ولنا ان الملك يصير مذكورا  
ضرورة صحة التسرى وهو شرط فيقتدر بقدره فلا يظهر في حق صحة الجرح وهو الجرح في  
مسألة الطلاق اما يظهر في حق الشرط دون الجرح حتى لو قال لها ان طلقك فانت طالق  
ثلثا فزوجها وطلقها لا تطلق ثلثا فلهذا وزان مسألة ثلثا ومن قال كل مملوك لي  
حريعت امهات اولاده ومديره وعبيده لوجود الاضافة المطلقة في هؤلاء اذا  
ملك ثابت فيهم رقبة ويدا ولا يعتق مكاتبه الا ان ينويهم لان الملك غير ثابت  
يدا ولم هذا لا يملك اكسابه لا يحل له وطى مكاتبته بخلاف ام الولد المدبرة فاختلت  
الاضافة فلا بد من النية ومن قال لنسوة له هذه طالق وهذه وهذه طلقت  
الاخيرة وله الخيار في الاوليين لان كلمة اولاد ثابت احدا لمذكورين قد دخلها  
بين الاوليين ثم عطف الثالثة على مطلقة لان العطف للمشاركة في الحكم  
فيختص بمجمله فصار كما اذا قال احد لك طالق وهذه وكذا اذا قال لعبده  
هذا حر او هذا وهذا اعتق الاخير وله الخيار في الاوليين لما بيننا  
**باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك**  
ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث

اليمين في الحج والصلوة والصوم قدم هذا الباب على باب اليمين في الحج **عني** **قوله** وغير ذلك اء في الطلاق والعنق والضرب كما اذا قال لا يطلق و  
لا يعق ولا يضرب فام غيره بذلك **عني** **قوله**



له قوله الا ان ينوي استثناء متصل بقوله فكل من فعل ذلك لم يحث اي الا ان ينوي ان لا يامر غيره ايضا فحجث ۱۲ له قوله او يكون الحالف

ذ اسلطان فاذا باشره  
الما مور حث لان مقتضوه

لان العقد جد من العاقدة كانت الحقوق عليه لهذا لو كان لعاقده هو الحالف يحث

اي يكون العقد موجودا من العاقدة ۱۲

في يمينه فلم يوجد هو الشرط وهو العقد من الامر وانما الثابت له حكم العقد لا ان ينوي

فلا يحث الامر ۱۲

ذلك لان فيه تشديدا او يكون الحالف ذ اسلطان لا يتولى لعقد بنفسه لا يمنع

نفسه عما يعتاده ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فكل بذلك حث لان

الوكيل في هذا سفير ومعبور ولم هذا لا يضيفه لنفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى

في هذه الاشياء الثلاثة ۱۲

اي التزوج والاعتاق والطلاق ۱۲

الامر الا لو قال عني ان لا اتكلم به لم يدين في القضاء خاصة وسنشير الى المعنى في

الحالف ۱۲

الفرق انشاء الله تعالى لو حلف لا يضرب عبدا او لا يذبح شاة فامر غيره ففعل يحث

في يمينه لان المالك لا يذبح شاة فملاك توليته غيره ثم منعت راجعة الى

الامر فيجعل هو مباشر اذ لا حقوق له يرجع الى الما مور ولو قال عني ان اؤتي ذلك

بنفسه يدين في القضاء بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيره ووجه الفرق ان اطلاق ليس اكلاما بكام

حيث لا يصدق في القضاء هناك ۱۲

اي صدق ۱۲

يفض الى وقوع الطلاق عليها والامر بذلك مثل التكملة واللفظ ينظمها فاذا نوى التكملة فقد نوى

طلاق ۱۲

طلاق ۱۲

الخصوص في العام فيدين ديانة لا قضاء فالذبح والضرب فعل حسه يعرف باثوره والنسبة الى

الامر بالتسبب مجاز فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة فيصد ديانة وقضاء ومن حلف

الحالف ۱۲

يضرب لدا فامر انسانا فضربه لم يحث في يمينه لان منفعة ضربه لولد عائد اليه هو التاديب والتثقيف

اي لا يكره له ان يثقله ۱۲

ينسب الى الامر بخلاف الامر بضرب العبد لان منفعة اتيار باثوره فيضاف الى الفعل ليه من قال لغير ان يوت

الامر ۱۲

الامر ۱۲

لك هذا الثوب فامرته طالق فلبس المحلوق عليه بفتيا بالحالف فباعه لم يعلم يحث لان حو

الامر دخل على البيع فيقتضه اختصاصا به وذلك بان يفعله بامر اذا البيع يجري

المحلوق عليه ۱۲

بيع ۱۲

اي بالمحلوق عليه ۱۲

من اليه منع نفسه عما  
يعتاده ومعتاده الامر

با غيره فلما امر غيره وفعل  
الما مور حث ومع ذلك

لو فعله بنفسه حث ايضا  
لوجود البيع منه حقيقة ۱۲

عنايه قوله وحقوق  
العقد وهي وجوب المهر في

التزوج ووقوع الطلاق  
ودفع العتاق ۱۲ يعني

له قوله ان لا اتكلم  
به بل بلفظ التزوج و

التطبيق والاعتاق ۱۲ يعني  
له قوله لم يدين اي لم

يصدق في القضاء لانه خلا  
النظام هو قيد بقوله خاصة لا

يصدق ديانة لانه نوى  
شيئا يحتمل اللفظ فحصى

النية ۱۲ يعني له قوله  
له وللاية ضرب عبده يلوح

الى انه لو حلف على ضرب  
حر فامر غيره بذلك فضربه

الما مور لم يحث لانه لا يوت  
له عليه فلا يعتبر امره فيه ۱۲

له قوله وجب  
الفرق الخ هو الفرق

المعروف بقوله سنشير فيه  
حاصله انه اذا نوى الخصوص

في العموم يصح ديانة  
لا قضاء لانه خلاف

النظام وفيه تخفيف عليه  
واذا نوى الحقيقة المستعملة

صدق قضاء ديانة و  
ان كان في ذلك تخفيف

عليه لان الكلام يصرف  
الى حقيقة بغير نية واذا وجد

النية كان الصرن اليها  
اولى ۱۲ عنايه

قوله واللفظ ينتظمها  
اي ينتظم التكلم

بذلك والامر بذلك لان الما مور كالرسول ولسان الرسول كلسان المرسل بالاجماع فيكون النطق بلسانه كالنطق بنفسه ۱۲ عني



للقوله وضرب الغلام والمراد بالغلام العبد كما ذكره في الجامع الصغير لقاضي خن<sup>١٢</sup> واما الولد كما ذكره في الفوائد الظهيرية وهذا هو الصواب لان ضرب العبد يحتمل النيبية  
ولهذا الوصف لا يضرب عبده فامر غيره بضربه حيث لان المنفعة تعود اليه<sup>١٢</sup> غنايه **قوله** لا يحتمل النيبية بل يحتمل اذا فعله سواه كان بامره او بغير امره لا في الفعل  
اذا لم يحتمل النيبية لم يكن انتقاله الى غيره الفاعل فيكون الامر وعدمه سوا فحين ان يكون اللام اختصاصا  
الانفا<sup>١٢</sup> غنايه **قوله** فلا يفرق الحكم اي لا يفرق حكم الحنث فيما لا يجري فيه النيبية كالكل **بجمل كتاب الايمان**

بجمل كتاب الايمان

فيه النيبية ولم يوجد بخلاف ما اذا قل ان بعث ثوبا لك حيث يحنث اذا باع ثوبا مملوكا  
له سواء كان بامره او بغير امره علم بذلك اوله يعلمه كان حرم اللام دخل العين<sup>١٢</sup> نه اقرب اليه  
فيقتضيه اختصاص العين به ذلك بان يكون مملوكا له نظيرة الصياغة والحيطة وكل ما يجري  
فيه النيبية بخلاف كل الشرب ضرب الغلام لانه لا يحتمل النيبية فلا يفرق الحكم فيه في  
الوجهين من قال هذا العبد حران بعته فباعه<sup>١٢</sup> انه بالخيار عتق لوجود الشرط وهو البيع الملك  
فيه قائم فينزل الجزاء وكذلك لو قال لمشتري ان اشتريته فهو حرا فاشترته على انه بالخيار  
يعتق ايضا لان الشرط قد تحقق وهو الشراء والملك قائم فيه هذا على اصله ما ظهر ذلك على  
اصل لان هذا العتق بتعليقه المعلق كما لم يجر ولو يجر العتق يثبت الملك سابقا عليه فكذلك هذا  
ومن قال ان لم ابع هذا العبد وهذه الامة فامرأة طالق فاعتق او دبر طلقت امرأته لا الشرط قد  
تحقق وهو عدم البيع لقوات محلبة البيعة اذا قالت المرأة تزوجها تزوجت على فقال كل امرأة  
لي طالق ثلثا طلقت هذه التي حلفت في لقضاء وعن ابى يوسف انها لا تطلق لانه اخرج  
جوابا فينطبق عليه لان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها فينقيد به وجه الظاهر عموم  
الكلام وقد زاد على حرم الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايجاشها حين عترضت عليه  
فيما احل الشرع ومعه التردد لا يصلح مقيدا وان نواه غيرها يصح ديانة لا قضاء لا مختصيصا  
بجمل كتاب الايمان

باب اليمين في الحج والصلوة والصوم

قال ومن قال وهو في الكعبة او في غيرها على المشي الى بيت الله تعالى او الى الكعبة فعليه  
حجة او عمرة ماشيا وان شاء ركب واهرق دما وفي القياس لا يلزمه شيء  
بجمل كتاب الايمان

هذا ذكر العبادات وذكرها  
مقدم على غير ما ذكرنا من  
عما تقدم لكثرة وقوع  
ذلك<sup>١٢</sup> **قوله**  
فطية حجة او عمرة  
المخافان لم يكن بمكة  
فقط هروان كان بها  
واختار الحج يحرم من  
الحرم ويخرج الى عرفات  
ماشيا فان ركب لزم  
شاة وان اختار العمرة  
خرج الى النعيم ويحرم  
بالعمرة ولم يذكر محمد انه  
يخرج الى النعيم ماشيا  
او ركب وقد اختلف المشايخ  
فيه قال بعضهم جاز له  
ان يركب وقت الرواح  
الى النعيم لان الرواح  
اليه ليس بمشي الى بيت  
الله تعالى وانما المشي  
اليه وقت الرجوع  
وقال بعضهم يمشی  
وقت الرواح ايضا  
لان الرواح اليه  
للحرام فكان مشيا  
الى بيت الله تعالى  
١٢ ج +

حدثنا علي بن الرجل  
يخلف عليه المشي الى  
بيت الله تعالى او الى  
الكعبة قال عليه حجة او  
عمرة ماشيا وان شاء  
ركب واهرق دما لم  
اجده هكذا او اخرج  
اليه هقي من طريق الشافعي  
بالسند عن الحسن بن  
علي بن الرجل يخلف عليه  
المشي قال يمشی فان ركب  
ركب واهدى بدنة و  
اخرجه عبد الرزاق من  
طريق ابراهيم بن علي بن  
نزار بن يمشی الى البيت  
قال يمشی فاذا اعرج ركب  
ومهدى جزوا راد كلاهما  
منقطع وعند عبد الرزاق  
نحوه عن ابن عمر بن عبد  
وفي حديث عثمان بن  
حصين عند الحاكم  
ما خطبنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خطبة  
الا امرنا بالصدقة و  
نمنا ناعن المثلة قال ان  
المثلة ان يذو الرجل  
ان يحج ماشيا فمن نذر  
ماشيا فليهد هديا وليركب  
وفي حديث ابن عباس  
في قصة عقبة بن عامر  
ليركب وليهد بدنة  
اخرجه ابو يعلى ١٢ +

غنايه **قوله** لانه اي لان الزوج اخرج الكلام جوابا الكلام المرأة فينطبق الجواب عليه اي على السؤال فكانه قال كل المرأة التي غيرك تزوجتها  
طالق ثلثا فيكون الحلف مستثناة من عموم اللفظ دلالة فينصرف الطلاق الى غير ما<sup>١٢</sup> غنايه **قوله** وقد زاد على حرم الجواب اي اصله فانه لو اراد الجواب  
المطابق يقال ان فعلت في طابق فيما ذكر كلمة كل دل على ان مراده العموم فيعمل بعموم اللفظ دون خصوص السبب<sup>١٢</sup> غنايه **قوله** ومع التردد يعني بين  
ان يكون غرضه ارضاؤها وبين ان يكون ايجاشها لا يصلح مقيدا بطلاق غير ما<sup>١٢</sup> غنايه **قوله** باب الحج هذا الباب على باب اللبس وغيره فلان في



له قوله لانه التزم باليس بقربة واجبة لان المشي امر مباح ولا مقصودة في الاصل يعني لذاته لان المقصود منه شيء آخر لا نفسه فكان القياس ان يكون له  
به باطلا لكن تركناه بالاثرو العرف ١٢ عناية له قوله ما ثور عن علي روى البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي عن الحسن بن علي رضي الله عنه في رجل يكلف

٢٨٢

### جلد كتاب ايمان

لانه التزم باليس بقربة واجبة ولا مقصودة في الاصل ومذهبا ما ثور عن علي ولا

الناس تعارفوا ايجاب الحج والعمرة بهذا اللفظ فصار كما اذا قال علي زيارة البيت ماشيا

اي بقوله علي المشي الى بيت الله والى الكعبة ١٢ عني

فيلزم ماشيا وانشاء ركبة أهوق وما وقد ذكرناه في المناسك ولو قال علي الخروج او الذهاب

اي قبل كتاب النكاح ١٢ عني

الى بيت الله تعافوا شئ عليه لان التزام الحج والعمرة بهذا اللفظ غير متعارف لو قال علي

١٢ عناية على القياس فكان باقيا

المشي الى الحرم او الى الصفا والمروة فلا شئ عليه هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد

في قول علي المشي الى الحرم حجة او عمرة ولو قال في المسجد الحرام فهو على هذا الاختلاف لهما ان الحرم

شامل على البيت بالاتصال كذا المسجد الحرام شامل على البيت فصا ذكره كذا بخلاف الصفا والمروة

لانها منفصلان عنه وان لم التزام الحرم بهذه العبارة غير متعارف لا يمكن ايجابه باعتبار حقيقة

فلم يكن ذكرهما كذا البيت ١٢ عني فعمل بالقياس وهو عدم الوجوب ١٢ عني

اللفظ فامتنع اصلا ومن قال عبد حوان لم اجمع العام فقال حجت تشهد شاهدان على انه

العام بالكوفة لم يعتق عبدا وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يعتق لان هذه

شهادة قامت على امر معلوم وهو التضيعة ومن ضرورته انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولها اتفاقا

العام بالكوفة ١٢

على النفي لان المقصود منها نفي الحج اثبات التضيعة لانه لا مطالب لها فصار كما اذا شهد انه لم يحج

غاية الا حوان هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به لكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرا ومن حلف

لا يصوم فنوى الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حنث لوجود الشرط اذ الصوم هو الامساك

عن المفطرات على فصل لتقرب لو حلف يصوم يوما او صوما فصام ساعة ثم افطر لا يحنث كذا

الاكل والشرب والجماع ١٢ عني

يراد به الصوم التام المعتبر شرعا وذلك بانها الى اخر اليوم صريح في تقدير

اي بانها ١٢ عني

المدة به لو حلف يصلي فقام وقروا كع لم يحنث ان سجد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس

المدة به لو حلف يصلي فقام وقروا كع لم يحنث ان سجد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس

المدة به لو حلف يصلي فقام وقروا كع لم يحنث ان سجد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس

المدة به لو حلف يصلي فقام وقروا كع لم يحنث ان سجد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس

المدة به لو حلف يصلي فقام وقروا كع لم يحنث ان سجد مع ذلك ثم قطع حنث والقياس

على حجة المشي قال المشي فان عجز ركب واهدي بدنه وروى عن عبد الرزاق في مصنفه عن علي رضي الله عنه فيمن نذر ان يمشي الى البيت قال يمشي فاذا عجز ركب ويهدي جزوا ١٢ عني قوله تعارفوا الحج والعمرة بهذا النذر بطريق المجاز من باب ذكر السبب واردة المسبب لهذا لم يفرق بين ان يكون الناذر في الكعبة او في غير ١٢ عناية له قوله فهو على هذا الاختلاف ١ عني الاختلاف المذكور بين أبي حنيفة ومحمد ١٢ عني قوله فصار ذكره كذا ذكره اي صار ذكر كل واحد من الحرم او المسجد الحرام كذا البيت ١٢ عني قوله باعتبار حقيقة اللفظ اي لفظ المشي لان اللفظ لم يوضع له والعرف ايضا منتف ومما انتف الدلالة على الايجاب حقيقة وعرفا فامتنع الايجاب اصلا فلا يلزم شئ ١٢ عني قوله غاية الامر في جواب عن سوال وهو ان يقال انما لا تقبل الشهادة على النفي اذا لم يكن الشاهد عالما بالنفي اما اذا كان عالما بالشئ مما يعلم ويحاط تقبل الشهادة على النفي وفيما نحن فيه كذلك وتقرير الجواب ان غاية الامر ان هذا النفي وهو قول المشهور انه لم يحج العالم يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يميز اي لا يفرق بين نفي ونفي بان يقال يقبل فيما اذا كان النفي مما يعلم ويحاط ولا يقبل فيما لا يعلم ولا يحاط بل لا يقبل في كل النفي تيسيرا ودفع اللوم عن الناس ١٢ عني



له قوله للنبي عن النبي اذ قد ذكر المصنف حديث البتير في كتاب الصلوة في باب صلوة الوتر واخرجه ابن عجمي في كتاب التمهيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البتير وهى ان يصلي الرجل واحدة يوتر بها وقال صاحب المغرب البتير تصغير البتير لان البتير هو في الاصل مقطوع الذنب ثم جعل عبارة عن ناقص ١٢ عني **له قوله** باب اليمين الخ قدم يمين لبس الثياب وغيره على اليمين في

الضرب والقفل اما لان  
قوله ليس من اسباب  
الخ فلا يصح اليمين في حق  
القطن المشتري بعد  
الحلف ١٢ عني **له**  
قوله والمعتاد هو المراء  
يعني فصا كان قال من  
قطن او من قطن ساعلك  
وذلك سبب اى الغزل  
من قطن الزوج سبب  
ملكه اى الزوج لما  
غزله ولهذا ايضا  
لقوله وذلك سبب ملكه  
يعني انها اذا غزلت من  
قطن ملوك الزوج وقت  
الحلف كان ذلك سببا  
لان ملك الزوج غزله  
مع ان القطن ليس بمزك  
هناك وما ذاك الا باعتبار  
ان غزال المرأة سبب  
ملك الزوج لما غزلت  
في العرف والعرف لا يفرق  
بين ان يكون القطن ملوك  
وقت الحلف او لم يكن  
١٢ عني **له** قوله  
لا يلبس حليا بفتح الحاء  
وسكون اللام وهو ما تحلى  
به النساء من ذهب او  
فضة او جواهر او استد  
ما باعة استعمال للرجال  
على ان الخاتم من فضة ليس  
بحلى لانه لو كان حليا حرم  
على الرجال لان التزين  
بالذهب والفضة حرام على  
الرجال ولما جاز التزين بفضة  
هم لقصد الختم له او لغيره  
لم يكن حليا او كان ناقصا  
في كونه حليا فكان مباحا ١٢  
ع **له** قوله حنث يعني  
كيف كان يعني سواء كان  
فيه فص او لم يكن ١٢ عني **له**  
قوله غير من ذلك

ايضا لانه نام على فراش ١٢  
عني **له** قوله قرام  
بكسر اول يردة تنك و  
باريك وبمعنى يردة  
نيز نوشته از منتخب  
وكشف مدار ١٢ عني

ان يحنث بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وجه الاستحسان ان الصلوة عبارة  
عن الاركان المختلفة فما لم يأت بجميعها لا يسمى صلوة بخلاف الصوم لانه ركن  
واحد وهو الامساك ويتكرر في الجزء الثاني ولو حلف لا يصلي صلوة لا يحنث ما  
لم يصلي ركعتين لانه يراد به الصلوة المعتبرة شرعا واقلها ركعتان للنسب عن النبي

### باب يمين في لبس الثياب والحل وغير ذلك

ومن قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هذا فاشترى قطنيا فغزله فنبخته فلبسه  
هو عند حنيفة وقال ليس عليه ان يهدى حتى تغزل من قطن ملكه يوم حلفه معنى الهدى  
التصدق به بمكة لان اسم يهدى اليها كما ان لنذر انما يصح في الملك او مضافا الى سبب ملك  
ولم يوجد ان اللبس غزال امرأة ليس من اسباب ملكه ان غزال امرأة عادة يكون من قطن  
الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب ملكه لهذا يحنث اذا غزلت من قطن ملوك له وقت  
النذر لان لقطن لم يصرد كورا ومن حلف لا يلبس حليا فلبس خاتم فضة لم يحنث لانه ليس بحلى  
عرفا ولا شرعا حتى ايجز استعمال للرجال الختم به لقصد الختم وان كان من ذهب حنث لانه  
حلى ولهذا لا يحل استعمال للرجال ولو لبس عقد ولو غير موصوع لا يحنث عند ابى حنيفة و  
قالا يحنث لانه حلى حقيقة حتى شئى في القرآن ولا انه لا يتحلى به عرفا الا موصعا ومنه الايمان  
على العرف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان فيفقه بقوله ما لان يتحلى به على الافراد معتاد  
ومن حلف كينام على فراش فنام عليه فوقه قرام حنث لانه تبع للفراش فيعد نائما عليه وان  
جعل فوق فراش اخر فنام عليه لا يحنث لان مثل شئ لا يكون تبعا له فينقطع النسبة

التركيب يقال تاج مرصع بالجواهر ١٢ عني **له** قوله حتى سمي في القرآن يريد به قوله تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب لولا جعل اللؤلؤ حليا يجعله تفسير  
لقوله تعالى يحلون ١٢ عني **له** قوله على فراش يريد به على فراش بعينه بديل قوله وان جعل فوقه فراشا آخر لا يحنث فانه لو كان على حقيقة منكر الحنث في هذه الصورة



له قوله لانه تبعه بشير الى ان لونه زرع ثيابه وطرحه على الارض وجلس عليه لم يحنث لانه لم يمت حتى ثوبه تعال فصار بمنزلة البساط والحصير ١٢ عنايه  
كذلك الاتري انهم يقولون جلس الامير على السرير وان كان فوق السرير لبساطا فيعدونه تابعا للسرير ١٢ عنايه قوله باب اليمين الخ قد تقدم وجس  
المتقدم ١٢ عنايه قوله ومن يعذب الخ جواب عما يقال في قوله اليلام لا يتحقق في  
الميت في القبر ١٢ قوله يوضع في الحيوة ثم اختلفوا فقيل يوضع فيه الحيوة بقدر ما يتالم ١٢  
جلد كتاب ايمان

الميت لشكل بعذاب  
لا الحيوة المطلقة وقيل  
يوضع فيه الحيوة من كل  
وجه ١٢ عنايه قوله  
في قول العامة احتراز عن  
قول الكرامية والصالحية و  
هم قوم ينسبون الى ابي  
الحسين الصالح فانهم لا  
يشترطون الحيوة بشرط  
لتعذيب الميت ١٢ عنايه  
له قوله كذلك الكسوة  
يعني وان قال ان كسوتك  
فعبدي حر فكساها لبس  
الموت لا يحنث ١٢ عنايه  
له قوله ومنه الكسوة  
في الكفارة اي في كفارة  
اليمين قال الشرح وجل  
او كسوتهم فلو انه كسى عشرة  
اموات عن كفارة يمينه  
لم يحنث لعدم التملك ١٢  
عني قوله ينصرف  
الى اللبس يعني ان اليمين  
المذكورة اذا كانت باللغة  
الفارسية ينصرف الى  
اللبس يعني يراوده باللبس  
ولا يراوده التملك ١٢ عنايه  
له قوله وكذا الكلام  
الخ يعني اذا حلف لا يكلم  
فلانا او حلف لا يدخل  
على فلان فكلمه او دخل  
عليه بعد ما مات لا يحنث  
في يمينه ١٢ عنايه قوله  
لان المقصود الخ فان  
قيل قد روي ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله  
وسلم كلم اصحاب القليب  
حيث سماهم باسمائهم  
فقال بل وجدتم ما وعد  
ربكم حقا فقد وجدتم  
ما وعدني ربي حقا

لم يعلم بموته لا يحنث ١٢  
عني قوله هو الصحيح  
احتراز عما ذكر في شرح  
الطحاوي فقال فيه  
ولو كان يعلم ان الكوز لا  
ما فيه فحلف وتال  
ان لم اشرب المار الذي  
في هذا الكوز اليوم فامرت  
طالع حنث بالاتفاق ١٢  
عنايه

له قوله لانه تبعه بشير الى ان لونه زرع ثيابه وطرحه على الارض وجلس عليه لم يحنث لانه لم يمت حتى ثوبه تعال فصار بمنزلة البساط والحصير ١٢ عنايه  
كذلك الاتري انهم يقولون جلس الامير على السرير وان كان فوق السرير لبساطا فيعدونه تابعا للسرير ١٢ عنايه قوله باب اليمين الخ قد تقدم وجس  
المتقدم ١٢ عنايه قوله ومن يعذب الخ جواب عما يقال في قوله اليلام لا يتحقق في  
الميت في القبر ١٢ قوله يوضع في الحيوة ثم اختلفوا فقيل يوضع فيه الحيوة بقدر ما يتالم ١٢  
جلد كتاب ايمان

عن الاول لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لم يحنث لانه لا يسمي حلسا  
على الارض بخلافه اذا حال بينه وبين الارض لباسا سكته تبع له فلا يعتبر حائلا وان حلف لا  
يجلس على سرير فجلس على سرير فوقه بساط او حصير حنث لانه يعد جالسا عليه الجالس على السرير  
العادة كذلك بخلافه اذا جعل فوقه سريرا اخر لانه مثل الاول فقطع النسبة عنه  
الاول ١٢

**باب اليمين في القتل والضرب غيره**

ومن قال ان ضربتك فعبدى حرفه على الحيوة لان الضرب اسم لفعل مؤلم يتصل  
بالبدن واليدام لا يتحقق في الميت فمن يعذب في القبر يوضع فيه الحيوة في قول العامة وكذلك الكسوة  
لانه يراوده التملك عند الاطلاق ومنه الكسوة في الكفارة وهو من الميت لا يتحقق الا ان ينوي به  
الستر وقيل بالفارسية ينصرف الى اللبس وكذا الكلام والدخول ان المقصود من الكلام  
الافهام والموت ينافيه المراد من الدخول عليه يارثه وبعد الموت يزار قبره لا هو ولو قال  
ان غسلتك فعبدى حرفه غسلك بعد فامات يحنث لان الغسل هو الاسالة ومعناه التطهير  
ويتحقق ذلك في الميت ومن حلف لا يضرب امرأة فمدا شعرها او خنقها او عضها  
حنث لانه اسم لفعل مؤلم وقد تحقق اليلام وقيل لا يحنث في حال ملاعبة لانه  
يسمى ما زحاة لا ضربا ومن قال ان لم اقتل فلانا فامواته طالق وفلان ميت هو علم به  
حنث لانه عقد يمينه على حيوة يحد ثنها الله تعالى هو متصور فينقض ثم يحنث للعجز  
العادي وان لم يعلم لا يحنث لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه لا يتصور فيصير قياس  
مسئلة الكوز على الاختلاف ليس في تلك المسئلة تفصيل العلم هو الصحيح

اجيب بان ذلك كان معجزة له صلى الله عليه وآله وسلم ١٢ عنايه قوله ويتحقق ذلك الخ فانه لو صلى على ميت قبل الغسل لم يحنث بوجهه بوجهه ١٢ عنايه  
قوله فيصير اي حكم هذه المسئلة قياس مسائلة الكوز اذا اطلق ان لم اشرب المار الذي في هذا الكوز اليوم فامرت طالع على الاختلاف المذكور فيها وهو ان يحنث  
لا يحنث وعند ابى يوسف يحنث كما قال في مسائلة الكوز لان تصور البس بشرط عنده وقد مر تقريره في باب اليمين في الاكل والشرب وليس في تلك  
المسئلة اي في مسائلة الكوز تفصيل العلم يعني انه لا يقال فيها انه علم ولم يعلم يعني سواه علم عدم المار في الكوز ولم يعلم بخلاف قتل فلان فانه اذا علم بموته يحنث واذا

اجيب بان ذلك كان معجزة له صلى الله عليه وآله وسلم ١٢ عنايه قوله ويتحقق ذلك الخ فانه لو صلى على ميت قبل الغسل لم يحنث بوجهه بوجهه ١٢ عنايه  
قوله فيصير اي حكم هذه المسئلة قياس مسائلة الكوز اذا اطلق ان لم اشرب المار الذي في هذا الكوز اليوم فامرت طالع على الاختلاف المذكور فيها وهو ان يحنث  
لا يحنث وعند ابى يوسف يحنث كما قال في مسائلة الكوز لان تصور البس بشرط عنده وقد مر تقريره في باب اليمين في الاكل والشرب وليس في تلك  
المسئلة اي في مسائلة الكوز تفصيل العلم يعني انه لا يقال فيها انه علم ولم يعلم يعني سواه علم عدم المار في الكوز ولم يعلم بخلاف قتل فلان فانه اذا علم بموته يحنث واذا



له قوله باب اليمين الخ كما كانت الدراهم من الوسائل دون المقاصد في المعاملات وغير ما اخر اليمين التي تتعلق بها وخص الدراهم بالذكر كونها اكثر استعمالا  
 ١٢ عن ايه **له قوله** زيوفا جمع زيف وهو ما زيفه بيت المال ولكن يروج فيما بين التجار وهو من زافت عليه دراهم اي صارت مردودة عليه ١٢ عني  
**له قوله** او بنهرجة البنهرجة ما يورده التجار لغش فيه وهو اروي من الزيف ١٢ عني  
 ٢٨٥ عدم زوال اسم الدراهم بهذه الاوصاف لوجوز بها اي لو تسامح القابض بالدراهم الزيوفا **جلد كتاب ايمان**  
 ... يعني استيفاء الدراهم وهو المطلوب القضا ١٢ عني

## باب اليمين في تقاضى الدرهم

**قال ومن حلف لي قبض ديني الى قريب فهو ما دون الشهر وان قال لي بعيد فهو**  
 (اي القدر الذي ١٢ عني)  
 اكثر من الشهر كان ما دونه يعد قريبا والشهر وما زاد عليه يعد بعيدا ولهذا يقال عند بعد العهد

ما لقيت من شهر ومن حلف لي قبضين فلان ديني اليوم فقضاة ثم وجد فلان بعضها  
 زيوفا او بنهرجة او مستحقة لم يحث الحالف لان الزيادة عيب والعيب يعد الجنس ولهذا وجوز  
 به صار مستوفيا فوجد شرط البر وقبض المستحقة صحه ولا يرتفع برده البر المتحقق وان  
 (اي استحقاق شخص ١٢ عني) (يعني قضا بردينه اليوم ١٢ عني)

وجد هار صا او ستوقه حثت لانه ليسا من جنس الدرهم حتى لا يجوز الجزاء بها في  
 الضم والسلم وان باعه بها عبدا وقبض بر في يمينه لان قضاء الدين طريقة المقاصة قد  
 تحققت بمجر البيع فكانه شرط القبض ليتقرر به وان هبها له يعني لدين لم يبرأ بعد  
 (اي المديون الدين درهم ١٢ عني) (اي الحالف ١٢ عني)

المقاصة لان القضاء فعل الهبة اسقاط من صاحب الدين ومن حلف لا يقبض دينه  
 (المحلوف عليه ١٢ مديون ١٢ وليس فعل الحالف ١٢ عني)

درهما دون درهم فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض جميعه متفرقا لان شرط قبض الكل  
 (اي شرط الحث ١٢ عني)

لكنه بوصف التفرق الا يرى انه اضاف القبض الى دين معروف مضاف اليه فينصرف  
 (الحالف ١٢ عني)

الى كلة فلا يحث الالة فان قبض دينه في وزنين لم يتشاغل بينهما الا بعمل الوزن له  
 يحث ليس لك بتفريق لانه قد يتعد قبض لكل فئة واحدة عادة فيصير هذا

القدر مستثنى عنه ومن قال ان كان لي الامة درهم فامراته طالق فلم يملك الخمسين  
 درهما لم يحث لان المقصود منه عرفا نفى ما زاد على المائة ولان استثناء المائة

استثناءها بجميع اجزائها وكذلك لو قال غير مائة او سوماته لان كل ذلك اداة الاستثناء  
 (اي لفظ غير سوى والا ١٢ عني) (ومن جميع الاجزاء الخمسون ١٢ عني)

ما في ذمته فيلحقان قصاصا وانما كان طريق قضاء الدين المقاصة لان قضاء الدين حقيقة لا يتصور لان القضا ريبا دون العين حتى صاحب الدين  
 وصفت في الذمة ولهذا قالوا المديون تقتض بامثالها ١٢ عن ايه **له قوله** وقد تحققت بمجر البيع لان من العبد آخر الدينين فيكون قضا عن الاول ١٢ عني  
**له قوله** فكانه ان كانه اشارة الى الجواب عما يقال لو تحققت المقاصة بمجر البيع لما قال محمد في الجامع الصغير يقبضه ووجهه ان اشتراط القبض ليكون هذا الدين  
 مثل الدين الذي للمشتري عليه لان ما له من الدين عليه متقرر ومن العبد غير متقرر قبل القبض لانه على شرط السقوط بموته فاذا قبضه صار متقرا

فيكون مثله فيتقاصان  
 ١٢ عن ايه **له قوله** لم  
 يبرأ لما قال لم يبرأ لانه اعم  
 من الحث فكان اشارة  
 بذلك الى انه لم يبرأ بحيث  
 عند ابي حنيفة رجة الله  
 ومحمد نفوات المحلوف عليه  
 وهو الدين وفوات المحلوف  
 عليه عند جماعة في بطلان  
 اليمين كما في مسألة الكوز  
 علي ما تقدم ١٢ عن ايه **له**  
**قوله** الالة اي بالشرط  
 المذكور وهو قبض الكل  
 متفرقا ١٢ عني +

بفتح السين فارسية  
 معربة ومعناها ثلث  
 طاقات لانها صفر موه  
 من الجانبين بالفضة  
 وقيل الستوقه اردى  
 من البنهرجة وعن الكوفي  
 الستوقه عندهم كان  
 الصفراء الخي اس غالبا  
 عني **له قوله** حتى لا  
 يجوز الخ اي حتى لا يجوز  
 التسامح بها في ثمن الصرف  
 وكذا في السلم لانها  
 ليست من جنس الدراهم  
**له قوله** وان  
 باعه بها اي ان باع  
 الحالف المديون رب  
 الدين بالدراهم التي لرب  
 الدين عبدا وقبضه اي  
 قبض الصديق الدين  
 عني **له قوله** طريقة  
 المقاصة بيانه ان يقبضه  
 رب الدين بصير مضمونا  
 عليه لانه يقبضه لنفسه على  
 وجه التملك ولرب الدين  
 على المديون مثله اي مثل



له قوله مسائل متفرقة قد جرت عادة المصنفين بان يذكر واما شذ من المسائل في كل كتاب في آخر البوابه استندرا كاله ١٢ عني ١٢ قوله بزرجه اي بزرجه الداع  
يعني لوزجر الداع من غير ١٢ عني ١٢ قوله فانه يعتبره اي فان زفر يعتبر عقد الهبة بالبيع لانه تملك مثله فلا يتم الا بالقبول ١٢ عني ١٢ قوله فيتم بالمتبرع  
اقول هذا وان كان موافقا لما ذكره المصنف في كتاب الرهن من قوله قالوا الركن الايجاب المحرول لانه عقد تبرع فيتم بالمتبرع

## جلد كتاب الحدود

مسائل متفرقة واذا حلف لا يفعل كذا تركه ابدالا لانه نفى الفعل مطلقا فمحتاج

ضرورة عموم النفي ان حلف ليفعل كذا افعله مرة واحدة برف في يمينه كان الملتزم فعل

واحد غير عين اذ المقام مقام الاثبات فيدري بآي فعل فعلا افايحدث لوقوع الياس

وذلك بموته او بقوت محل الفعل اذا استخلف الوالي جلا ليعلمه بكل اعداءه ليل

فهذا على حال لانيته خاصة لان المقصود منه دفع شره او شر غيره بزوجه فلا يفيد

فائدت بعد زوال سلطنته والزوال بالموت وكذا بالعزل في ظاهر الرواية ومن

حلف ان يهب عبدا فلان فوهبه لم يقبل فقد برف في يمينه خلافا لرفقانه يعتبر

بالبيع لانه تملك مثله لانه عقد تبرع فيتم بالمتبرع ولم هذا يقال هب لم يقبل

وكان المقصود اظهار السماحة وذلك يتم به اما البيع فدعاوضة فاقضه الفعل من

الجانبين من حلف لا يشترى ربحا فاشترى ورد او يا سميلا لا يحنث ثم اسم لما اساق له

لما اساق ولو حلف لا يشتري بنفسه ولا يتيه فله فهو دونه اعتبار العرف ولهذا اسمه بائع

بائع بنفسه والشراء يتيه عليه قيل في عرفنا تقع على الورق وان حلف على الورق لا يمين

على الورق لانه حقيقة فيه والعرف مقرر له وفي بنفسه قاض عليه

## كتاب الحدود

قال الحد لغة هو المنع ومنه الحداد للبواب في الشريعة هو العقوبة المقدرة

حق الله تعالى لا يسم القصاص حدا لانه حق العقد لا التعزير بعد التقدير المقصود لاصح

الانزجار عما يتضرر به العباد الطهارة ليست اصلية فيه بل ليل شرع على الكافر قال لزنائيت

قوله لا يشترى ربحا فالربح في اللغة كل ما طاب ربحه من الثبات وهذا يتناول الورد والياسمين كما هو مذموب احمد ولكن عند الفقهاء الربحان بالساقه ربحا

شعيرة كالورقة كالاس والورد والورقة ربحا طيبة فحسب كالياسمين كذا ذكره صاحب المغرب وعلى في الاسلام في شرح الجامع الصغير بقوله لان الربحان ام

لما لا يقوم على ساق من البقول حاله راحة طيبة وهو موضوع وقد والصدور الشهيد وصاحب الهداية قال الانزاري ولفظه نظر لانه لا يثبت في قوانين

اللفظ الربحان بهذا التفسير اصلا ١٢ عني ١٢ قوله لانه اي لان الورد حقيقة في الورق والعرف مقرر ايضا لوقوع الحقيقة ١٢ عني ١٢ قوله كتاب

كالهبة والصدقة انتهى

فانه يدل ايضا على ان الهبة

تتم بالايجاب فقط لكنه

يخالف ما ذكره في كتاب

الهبة من قوله تصح الهبة

بالايجاب وقبول قبض

اما الايجاب والقبول فلا

عقد والعقد ينقصد

بالايجاب والقبول الح

فانه يدل على ان الهبة

لا تتم بالايجاب وحده

وقد اضطرب شرح

كتاب الهبة في دفع هذه

المخالفة فمنهم من زعم

انها مبنية على اختلاف

الروايات فان شخ

الاسلام خواهر زاده ذ

في مبسوط الى ان الهبة

مجرد ايجاب وجعل صا

التحفة القبول ايضا

من اركانه ومنهم من قال

القبول من الاركان فياسا

وهو قول زفر وليس بركن

في الاستحسان والتحقيق

ان يقال القبول من

اركانها كما ذكره في كتاب

الهبة لكن في العرف ليس

كذلك فان من ذهب

شيئا يقال له انه واجب

وان لم يقبل الاخره يميني

الايمان على العرف معنى

القول المصهر ههنا فيتم

بالمشروع اي عرفا كما

يشعر به قوله ولهذا الخ و

ان لم يكن ذلك حقيقة

فان دفعت المخالفة بين

ما ههنا وبين ما في كتاب

الحمد ووجه المناسبة بين

البابين من حيث ان في

الايمان الكفارة التي هي

داخرة بين العباد والعبادة

والحدود من العقوبات

المخففة ١٢ عني ١٢ قوله

عما يتضرر به العباد في

النفس والعرض والمال

ففي حد الزنا صيانة النفس

وفي حد القذف صيانة العرض

وفي حد السرقة صيانة المال

١٢ عني ١٢ قوله الزنا

في الشريعة الزنا قضاء

المكلف شهوته في قبل

امرأة خالصة عن المملكين

وشبهتهم وشبهته الاشتباه

وتمكن المرأة عن ذلك

واختير لفظ القضاء لشارة

الى ان مجرد الايلاج زنا

والمراد بالمملكين ملك

النكاح وملك اليمين وشبهته

النكاح وهي ما اذا وطئ

امرأة تزوجها بغير شهوة

او بغير اذن مولاه او شبهته

ملك اليمين ما اذا وطئ

جارية ابنه ومكانته وشبهته

الاشتباه ما اذا وطئ الابن

جارية ابيه على ظن انها

تحرل له ١٢ عني ١٢



جلد کتاب الحدود

بالبينة والاقرار والمراد بثبوتها عند الاحكام لان البينة دليل ظاهر وكذا الاقرار والصدق  
فيه مرجح لا سيما فيما يتعلق بثبوت مضرته ومعرفة الوصول الى العلم القطعي متغذ فيكفي  
اي الاقرار ١٢  
بالظاهر قال فالبينة ان تشهد اربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا لقوله تعالى  
اي القدر ١٢  
فاستشهدوا عليهم اربعة منكم قال الله تعالى لم ياتوا باربعة شهداء وقال عليه السلام  
للذي قذف امرأته انت اربعة يشهدون على صدق مقالتهك ولان في اشتراط الاربعة  
يتحقق معنى السبتر وهو مندوب اليه الاشاعة ضد اذا شهدوا اي سألهم الاحكام عن الزنا

ما هو كيف هو اين في ومته زني ومن في لان النبي عليه السلام استغفر ما عزا عن الكيفية وعز المرتبة  
ولان احتياطي في ذلك واجبة عساه غير الفعل في الفرج عناية اوزني في ارا الحرب في المتقادم  
من الزمان او كانت له شبهة لا يعرفها هو لا الشهور كوطي جارية الابن فيستقصه في ذلك احتيالا للرد

فأدبنيوا ذلك وقالوا رأينا ههنا في فوجها كأميل في المحلة وسأل لقاضي عنهم فعدوا في السر  
 بيان المائة والمزني بها ١٢ عننا ١٢ وعار ١٢ كمل ١٢ عني ١٢  
 وللعلانية حكم بشهادتهم ولم يكلف بظاهر العدل لتي في الحد واحتيا لا للرد وقال عليه  
 القاضي ١٢

درأ الحد وما استطعت بخلاف سائر الحقوق عند أبي حنيفة وتعديل لسر والعناية بنينه  
رواه الترمذي من حديث عائشة ١٢ يعني حيث اتفق فيه بظاهر العدد ١٢ عن أبي  
في الشهادات ان شاء الله تعالى في الاصل يحبس حتى يسأل عن الشهود للاتهمام  
محمد ١٢ مبسوط ١٢ اي عن حال الشهود ١٢  
الجناية وقد حبس رسول الله عليه السلام رجلا بالتهمة بخلاف الديون حيث  
اخرجه ابو داود ١٢ يعني  
يعرف الفرق بينه وبين الديون ١٢ يعني

ويجبس فيها قبل ظهور العدالة وسيا تيك الفرق أن شاء الله تعالى قال الإقرار  
 أي عدالة الشهود ١٣  
 هذه حواله لا وفاق لها كذا في شرح العيني ١٢ أي لقد أدى أي

---

بقرب البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربع مجالس من مجالس لمقر كما  
 قرده القاضي فاشتراط البلوغ والعقل لأن قول الصبي المجنون غير معتبر وهو

عدل والشاهد فيقول العدل هذا هو الذي عدلته ١٢ عني **قوله** كبسه اى يحبس القاضى المشهود عليه بالزنا ، بعد  
مذكورة حتى يسأل عن الشهود ١٢ عني +

قوله مفرقة أى غير ظاهر  
ة والا ذى مفعلة من العرو  
الحرب ٢٢ عيني ٣  
قوله است الخ هذا

الحديث بهذا اللفظ غير  
ويعناه ما رواه ابو يعلى  
الموصلى فى مسنده ان  
شريكاً قد فدى لئال بن  
امية بامرأة فرفعه  
الى النبى صلى الله عليه وسلم  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم شهيد اثنى عشر  
والا فخذ فى ظهرى اعينى  
قوله عن الزنار ما  
هو احقر ازاعن الغلط

فی الماہیۃ ولیف ہو  
 احتراز عن الغلط فی کیفیۃ  
 واین زنی احتراز عنہ  
 فی المكان وسمی زنی  
 احتراز عنہ فی الزمان و  
 بمن زنی احتراز عنہ  
 فی المقبول بہ ۱۲ عنایہ  
**قوله** لانه عساه

آنچه ای زیر این چه احتمال  
است که آنها از زنا  
فعل غیر جماع را اراده  
کرده باشند چه اطلاق  
زنا بر غیر جماع نیز آمده  
است چوں دیدن و

مس کردن و غیر آن  
توجه ۱۵ قولہ فعدوا  
الخصومة التعديل في  
السران يبعث القاضي  
باسماء المشهود الى  
العدل بكتاب في  
الاسم محمد بن اسمعيل

محالهم وسوقهم حتى  
 يعرف العدل ذلك  
 ليكتب تحت اسم من  
 كان عدلا عدل جائز  
 الشهادة ومن لم يكن  
 عدلا فلا يكتب تحت  
 اسمه شيئا او يكتب  
 الشرع يعلم صورة التعديل  
 في العلانية ان يجمع بين  
 وصف الشهود والاشياء

كتاب المحرر وقوله قال عليه الصلوة والسلام ولذي قنن امرأته أتت بأربعة شهور  
يشهر و ن على صدق مقالتك لم أجده هكذا وفي  
البخاري في حديث ابن عباس أن النبي صلى الله

عليه قال لعل ابن أمية البينة والاحد وطهر  
ورواه ابو يعلى عن حديث انس فقال فيه اربعة  
شهود والاحد في ظهورك قوله السترمند واليه  
قلت فيه احاديث متماثلات حديث ابى هريرة وعن  
سترمس لما سئله الله وله في رواية اخرى لا يستر  
عبد عبد الا ستره الله عز وجل يوم القيمة ولا ي  
داود والترمذي والنسائي من حديث ابن عمر  
سترمس لما سئله الله يوم القيمة ولا ي داود والنسائي  
عن عقبه بن عامر من رأى عورة فسترها كان كمن احيى  
مروءة وثماني في حديث يزيد بن نعيم عن ابيه ان النبي  
صلى الله عليه قال في قصة ما عزاها هزال لوسترته  
يتوبك لكان خيرا لك ولا بن ماجة عن ابن عباس  
من ستر عورة اخيه ستر الله عورته يوم القيمة ومن  
كشف عورة اخيه الحديث قوله روى انه صلى الله  
عليه استفسر ما عزا عن الكيفية والمزنية هو في حديث  
يزيد بن نعيم عن ابيه عند ابى داود في قصة ما عزا  
فيها فقال النبي صلى الله عليه بعد ان قالها اربع مرات  
فمن قال بفراشه قال هل باشرتها قال نعم قال هل  
جامعها قال نعم ولا للنسائي من حديث ابى هريرة  
فاقبل في الخامسة فقال انكتمها قال نعم قال حتى غاب  
ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب  
المردود في المسحاة والرشاء في البير قال نعم  
حديث ادروا الحدود بالشبهات الترمذي  
من حديث عائشة بلفظ ادروا الحدود عن  
المسلمين ما استطعتم فان كان لها مخزج فخلوا به  
فان الامام ان يخطى في العفو خير من ان يخطى في  
العقوبة وفيه يزيد بن زياد وهو ضعيف قال الترمذي  
ودقه اصح واخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي  
وقال لموقوف اقرب الى الصواب وفي الباب عن علي  
مختصر ادروا الحدود واخرجه الدارقطني وعن  
ابى هريرة ادروا الحدود ما استطعتم اخرج  
ابو يعلى ولا بن ماجة من هذا الوجه ادفعوا الحدود  
ما وجدتم لها مد فعا حديث ان النبي صلى الله  
عليه حبس رجلا بالترمة اخرج التلثة والحاكم  
من رواية بهز بن حكيم عن ابيه عن جد بلفظ في  
ترمة ثم خلى عنه وفي الباب عن ابى هريرة اخرج  
الحاكم والبخاري بلفظ حبس رجلا في ترمة يوما وليلة  
استظها را وفيه ابراهيم بن خنيتم وهو ضعيف  
عن انس كحديث بهز بن حكيم وليس فيه وخلي  
عنه اخرج ابن عدي وفيه ابراهيم بن زكريا وهو  
ضعيف وعن نبيشة مثله اخرج الطبراني في  
الاوسط وعن النعمان بن بشير انه حبس ناسا في  
ترمة ثم خلاهم وقال ان شئتم ان اضربهم  
فان خرج متاعكم الا اخذت من ظهوركم مثله  
قالوا هذا حكمك ..... قال هذا حكم  
الله ورسوله اخرج ابوداود وعن عراك بن مالك  
ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا من بني

١٢: كَفَّارَ الْبُغْيَرَيْنِ اتَّهَمَ بِمَا بَعْضُ بَنِي عَظَمَاءِ وَدَخَلَ بَنِي عَفَّارٍ فَلَمَّا بَلَغَ الْأَيْسَرُ حَتَّى احْتَضَرَ الْعَفَّارَ رَأَى الْاِخْوَ الْبُغْيَرَيْنِ فَقَالَ الْجَبَّارُ اسْتَفْزِزْنِي فَأَلْ عَقْرُ اللَّهِ الْكَافِرُ قَالَ فَقَتَلَ بِالْيَمَانَةِ ١٣:







له قوله وهذا قريب الى قوله لعلك تستهني المعنى من حيث ان كل واحد منهما تلقين للرجوع لما انه لو قال في كل واحد منهما نعم سقط الحد ١٢ عن ابيه **قوله** فصل ذكر هذا الفصل عقيب ذكره وجوب الحد لان اقامته الحد بعد وجوبه وقوعا فآخره ذكره ١٢ عن ابيه **قوله** وزنا بعد الاحصان اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عثمان رضي الله عنه انه اشرف **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم **جاء** كتاب الحد

للامام ان يلقي المقر الرجوع فيقول لعلك لمست او قبلت لقوله عليه السلام ما عز لعلك لمستها او قبلتها وقال في الاصل ينبغي ان يقول لعلك نزوجتها او وطيتها

بشيء وهذا قريب من الاول في المعنى فصل في كيفية الحد واقامته اذ اوجب الحد وكذا الزاني محصنا وجهه بالجاء حتى يموت لانه عليه السلام رجم ما عز او قبلت قال في الحد

المعروف وزنا بعد الاحصان على هذا اجماع الصحابة قال يخرج الى ارض فضاء بيتك الشهوة برجمه ثم الامام ثم الناس كذا روى عن علي بن ابي طالب لان الشاهد قد يتجاسر على الاداء

ثو يستعظم لمباشرة فيرجع فكان في بدلية احتيال للدرء قال لشفاعة لا يشترط بدلية اعتبارا بالجلد قلنا كل حد يحسن بالجلد فيما يقع هلكا والاهلا لا غير

مستحق ولا كذلك الرجم لان ادان قال فان امتنع الشهود من الادان سقط الحد لان دلالة الرجوع وكذا اذا اتوا او غابوا في ظاهر الرواية لفوات الشرط وان كان مقولا ابتداء

الامام ثم الناس كذا روى عن علي بن ابي طالب وروى رسول الله عليه السلام الغامدية بحصاة مثل الحصاة وكانت قد اعترفت بالزنا ويغسل ويكفن ويصل عليه لقوله عليه السلام ما عز اصنعوا

به كما تصنعون بموتاكم لان قيل بحت فلا يسقط الغسل كالمقتول قصاصا وصل عليه عليه السلام على الغامدية بعد رجعت وان لم يكن محصنا وكان حرافة مائة جلدة

لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه انتسح في حق المحصن بقية في حق غيره مع مولاه يامر الامام بضربه بسوط لا ثمرة له ضربا متوسطا

لان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة والمتوسط بين المبرج وغير المولى

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

قوله قال صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك لمستها او قبلتها المحاكم من حديث ابن عباس في قصة ما عز قال لعلك قبلتها قال لا قال فمستها قال لا قال ففعلت بها كذا او لم يكن قال نعم وهو في البخاري بلفظ قبلت او غمرت او نظرت قال لا قال اذنتها قال نعم وعند احمد لعلك قبلت او لمست او نظرت حديث ابن عباس رضي الله عنه وسلم رجم واغزا فقد احصن هو في الصحيحين عن ابى هريرة فقال لعلك احصنت قال نعم وكذا البخاري عن جابر قوله قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وزنا بعد الاحصان هو في حديث عثمان بلفظ لا يحل دم امرئ مسلم الا باحد ثلث زنا بعد الاحصان او بعد اسلامه وقتل نفس بغير حق اخوجه

ابن ابي شيبة في مصنفه ان عليا رضي الله عنه اذا شهد عنده الشهود على الزنا امر الشهود ان يرجعوا ثم يرمي الناس واذا كان باقرار بداهة فخرج ثم رجم الناس ١٢ يعني

قوله الا انه انتسح في حق المحصن بالاية الاخر نسخت تلاوتها وقيل حكمها وهي الشيخ والشيخه اذ ان زنا فارجعوا

الاية تنكح من الله البتة تنكح من الله والشعرين حكيم عن ابيه

له قوله لا ثمرة له قال في الصحاح ثمرة السياط عقد اطرافها وقيل المراد بالثمرة ذنبه وطرفه لانه اذا كان له ذلك تقير الضربة فترين

وبهذا صح لما روى ان عليا رضي الله عنه جلد الوليد بسوطا طرفان وفي رواية له ذنبان اربعين جلدة فكانت الضربة ضربتين الاول هو المشهور في الكتاب

١٢ عن ابيه وقيل لهريل عليه والاختلاف على الزهري عن ابى سلمة عن جابر وروى بوقرة من حديث ابى امانة

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

قوله قال صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك لمستها او قبلتها المحاكم من حديث ابن عباس في قصة ما عز قال لعلك قبلتها قال لا قال فمستها قال لا قال ففعلت بها كذا او لم يكن قال نعم وهو في البخاري بلفظ قبلت او غمرت او نظرت قال لا قال اذنتها قال نعم وعند احمد لعلك قبلت او لمست او نظرت حديث ابن عباس رضي الله عنه وسلم رجم واغزا فقد احصن هو في الصحيحين عن ابى هريرة فقال لعلك احصنت قال نعم وكذا البخاري عن جابر قوله قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وزنا بعد الاحصان هو في حديث عثمان بلفظ لا يحل دم امرئ مسلم الا باحد ثلث زنا بعد الاحصان او بعد اسلامه وقتل نفس بغير حق اخوجه

ابن ابي شيبة في مصنفه ان عليا رضي الله عنه اذا شهد عنده الشهود على الزنا امر الشهود ان يرجعوا ثم يرمي الناس واذا كان باقرار بداهة فخرج ثم رجم الناس ١٢ يعني

قوله الا انه انتسح في حق المحصن بالاية الاخر نسخت تلاوتها وقيل حكمها وهي الشيخ والشيخه اذ ان زنا فارجعوا

الاية تنكح من الله البتة تنكح من الله والشعرين حكيم عن ابيه

له قوله لا ثمرة له قال في الصحاح ثمرة السياط عقد اطرافها وقيل المراد بالثمرة ذنبه وطرفه لانه اذا كان له ذلك تقير الضربة فترين

وبهذا صح لما روى ان عليا رضي الله عنه جلد الوليد بسوطا طرفان وفي رواية له ذنبان اربعين جلدة فكانت الضربة ضربتين الاول هو المشهور في الكتاب

١٢ عن ابيه وقيل لهريل عليه والاختلاف على الزهري عن ابى سلمة عن جابر وروى بوقرة من حديث ابى امانة

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب

ابن سهل انه صلى عليه وروى ابو داود من حديث ابى بردة ومن حديث ابن عباس انه لم يصل عليه جمع بينهما اما يحل لصلوة على الدعاء في الاثبات وعلى صلوة الجنائزة في النفي واما يحلها في الاثبات على الاخرى في النفي على الفعل قوله روي ان عليا لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة السوط لم اجله عنه وروى ابن ابي شيبة عن انس قال كان يامر بالسوط فتقطع ثمرة ثم تدق بين حجرين حتى يلين قيل له في زمن من كان هذا قال في زمان عمر عن ابن مسعود في قصة السكران ودعا بسوط ثم امر بثمرته فدقت بين حجرين وروى عبد الله بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب



حصل يثا ان عليا كان  
يامر بالتجريد في الحد  
لم اجدا بل لم نقل عنه  
خلافه اخرج عبد الرزاق  
انه اتى رجل في حد فصرخ  
وعليه كساء فسقط في قعر  
ومن وجه اخر عن علي انه  
ضرب جارية فخرت وقت  
ثيابها درج حديد وعن  
المغيرة انه سئل عن  
الحد ود انتزع عنه ثيابه  
قال الا ان يكون فزوا  
عن ابن مسعود قال يحل  
في هذه الامة التجريد  
المذ ولا الغل حد يث  
قال صلى الله عليه وسلم  
لذي امره بضرب الحد  
اتق الوجه والمذاكير  
لم اجدا وقد جاء  
مرفوعا عن علي انه  
اتى بسكران فقال  
اضرب واعط كل  
عضو حقه واتق الوجه  
والمذاكير اخرج ابن  
ابن شعبة وعبد الرزاق  
واخرج سعيد بن منصور  
من وجه اخر وقد ورد  
التمهي عن ضرب الوجه  
اخرجه الشيخان من  
حديث ابى هريرة و  
الحاج عن ابن عمر ان  
يضرب الصورة والابى  
داود عن ابى بكر في  
قصة رجلا امرأة ارموا  
واتقوا الوجه حد يث  
ابى بكر ضرب الرأس  
فان فيه شيطانا ابن  
ابى شعبة من طريق  
القاسم ان ابابكر اتى  
برجل انتفخ من ابيه  
فقال ابو بكر اضرب  
الرأس فان الشيطان  
في الرأس وروى الدارق  
نحوه في قصة صبيغ  
مع عمر قال فيه فجعل  
عمر يضرب حتى دعي  
لأسه فقال حسبك  
قد ذهب الذي كنت  
اجد في رأسي قد  
قال علي يضرب الرجل  
في الحد وديما والنساء

م قعودا عبد الرزاق  
باسناد ضعيف يضرب  
الرجل قائما والمرأة  
قاعدة في الحد ١٢

له قوله مبناه على الشدة احتز به عن حد القذف فان القاظ يضرب وعليه ثيابه ولكن ينزع عنه القفو ١٢ عني  
مرفوعا وروى موقوفا  
عن علي رضي الله عنه  
رواه ابن ابى شعبة في  
مصنفه ١٢ عني  
قوله والمذاكير جمع الذكر  
العضو هو جمع على خلاف  
القياس كأنهم فرقوا بذلك  
الجمع بين الذكر الذي هو  
الفعل وبين الذكر الذي  
هو العضو وإنما ذكر بلفظ  
الجمع بهما مع افراد قرينة  
وهو الوجه لانه ارد بذلك  
العضو المعين وما حوله ١٢  
عن ابيه له قوله رجع  
اليه اي الى ضرب الرأس  
كان يقول اول لا يضرب  
الرأس ثم رجع وقال  
انما يضرب الخ ١٢ عني  
له قوله كان من  
دعاة الكفرة الدعاة  
جمع داع كالقضاة  
جمع قاضي اي كان يدعو  
الناس اليهم ١٢ عن ابيه  
له قوله نزلت في  
الامم ودخلت تحت  
حكمها العبيد وهو  
خلاف المعبود لان  
المعبود ان تدخل النساء  
تحت حكم الرجال بطريق  
التبعية فكان هذا  
اسلوب والله اعلم  
بنار علي ان اسباب  
السفاح فيهن ودونهن  
اليه فالبته كسافه  
تقديهن في قوله  
تعالى الزانية والزاني الخ  
ثم العذاب المذكور في  
آية الجلد دون الرجم  
لانه لا ينصف ١٢ عن ابيه  
له قوله اغشاه  
قوله تعالى يا نساء النبي  
من يأت منكن بفاحشة  
مبينه يضاعف لها  
العذاب ضعفين ١٢ عن ابيه

جلد كتاب الحدود

لا فضاء الاول الى الهلاك وحلوا الثاني عن ملقصور وهو الا نجران ينزع عنه ثيابه مغناه  
دون الاضرار لان عليا كان يأمر بالتجريد في الحد ولان التجريد بلغ في اصال الام اليه هذا  
الحد مبناه على الشدة في الضرب في نزع الازار كشف العورة فليتوقاه يفرق الضرب على  
اعضائه لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف الحد ناجز لا متلف قال الارأسة  
ووجهه فوجه لقوله عليه السلام للذي امره بضرب الحد اتق الوجه والمذاكير ولان الفرج  
مقتل والرأس مجمع الحواس كذا الوجه هو مجمع الحواس ايضا فلا يؤمن فوات شيء منها  
بالضرب ذلك اهلاكي معني فلا يشع حدا وقال ابو يوسف يضرب الرأس يضارب اليه  
وانما يضرب سوطا لقول ابى بكر اضربوا الرأس فان فيه شيطانا قلنا تاويله انه قال لك فيمن  
ايحه قتله يقال انه ورد في حربي كان من دعاة الكفرة والاهلاكي فيه مستحق ويضرب الحد  
كلها قائما غير محدود لقول علي يضرب الرجل في الحد قايما والنساء قعودا ولان مبناه اقامة  
الحد التشهير والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير محدود فقد قيل لمدان يلقي على الارض يمد كما  
يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفع الضارب فوق رأسه قيل ان يمد بعد الضرب ذلك  
كله يفعل لانه زيادة على المستحق وان كان عبدا جلد خمسة جلد لقوله تعالى فاعلوا نصف  
ما على المحصنات من العذاب نزلت في الراء ولان الرق منقوص للنعمة فيكون منقوصا  
للعقوبة لان الجنابة عند توافر النعم افحش فيكون ادعى الى التغليظ والرجل المرأة في ذلك  
سواء لان لنصوص تشتمل ما غير ان المرأة لا ينزع من ثيابها الا القفو والحشولان في  
تجريد ما كشف العورة والقفو والحشو يمنعان وصول الام الى المضروب السترحاصل  
المراة ١٢

له قوله الحشو هو الثياب المحشوب بالقطن ونحوه ١٢ عني



جلد كتاب الحدود

له قوله غير مشروع

يعني في الزعم وذلك لان

ما عدا الم يربط ولم يمسك

١٢ يعني له قوله

فصار كالنزع برحيث

يجوز للمولى ان يعذر

عبده بدون اذن الامام

١٣ يعني له قوله اربع

الى الولاية هذا غير روي

ابن ابي شيبة في مصنفه

عن الحسن قال اربعة

السلطان الصلوة و

الزكاة والحدود وبقضا

ومن عطاء الخراساني قال

الى السلطان الزكاة و

الجمعة والحدود و١٢ يعني له

قوله واحصان الرجم انما

قيد الاحصان بالرجم

احراز عن احصان لقن

فانه غير هذا على ما سيجي

انشاء الله تعالى في ١٢ عن

له قوله من جلا بل النعم

فكفر انها يكون سببا

لا تخش العقوبات وهو

الرجم بالحجارة الى الموت

ليكون ثبوت الحكم بقدر

سببه ١٢ له قوله

وقد شرع الخ يعني انما

انحصر الشرع على هذا العذر

لان الرجم بالزنا قد

شرع الخ ١٢ عن

قوله ولان الحرية الخ وبل

على الاقتصار على تلك

الشرائط يقتضي ان لها

مدخل في الاستغفار عن

الزنا بدون غير ما من العلم

والشرع وذلك لان الخ

١٢ عن

ممكنه من الخ لان الحرية

امور نفسه ليس تحت لاية

احد ١٢ عن

بدونها فيزعمان وتضرب جالسة لما روينا ولا نه استدلها قال ان حفولها في الرجم جاز كان

عليه السلام حفول للغامدية الى ثديتها وحفر على لشراحة الهدانية وان ترك لا يضرة لانه عليه

السلام لم يامر بذلك وهي مستورة بثيابها والحفر احسن لانه استدل بحفر الصد لما روينا

ولا يحفر للرجل لانه عليه السلام ما حفروا عزولان صفة الإقامة على التشبه في الرجال الربط

والامساك غير مشروع ولا يقيم المولى الحد على عبد الاباذن الامام وقال الشافعي لم ان يقيم

لان لم ولاية مطلقة عليه كالامام بل اولى لانه يملك من النصف فيه مالا يملكه الامام

فصار كالنزع ولنا قوله عليه السلام اربع الى الولاية فذكر منها الحد وولان الحد حق

الله تعالى ان المقصد منها اخلاء العلم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفى

من هونائب عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف التعزير لانه حق العبد لهذا يعذر

الصبي حق الشرع موضع عنه قال احصان لرجم ان يكون حرا عاقلا بالغام مسلما قد تزوج

امراة نكاحا صحيحا ودخل بها وهو على صفة الاحصان فالعقل البلوغ شرط لاهلية العقوبة

اذ لا خطاب دونها وما وراءها يشترط لتكامل الجنانية بواسطة تكامل النعمة اذ كفران النعمة

يتغلظ عند تكررها وهذه الاشياء من جلا بل النعم وقد شرع الرجم بالزنا عند استباحها

فينا ط به بخلاف الشرع العلم لان الشرع ما ورد باعتبارها ونصب الشرع بالراى متعذر ولان

الحرية ممكنة من النكاح الصحيح والنكاح الصحيح ممكن من الوطى الحلال والاصابة شبع

بالحلال والاسلام يمكنه من نكاح المسلمة ويؤكد اعتقاد الحرمة فيكون الكل

مزجرة عن الزنا والجنانية بعد توفر الزواجر اغلظ والشافعي يخالفنا

من هذه الاشياء ١٢

١٢

١٢

١٢

حديث انه حفر

للغامدية الى ثديتها

ابوداود من حديث

ابن بكرة ان النبي صلى

الله عليه وسلم رجم امرأة

بحفولها الى التندوة

وقصة الغامدية في

مسلم من حديث بريدة

وفيه وحفولها الى

صدرها والتندوة من

الرجل الثدي من المرأة

وقد اطلقت في الحديث

على المرأة حديثان

عليها حفول لشراحة احمد

من طريق الشعبي عن علي

وفيه وحفولها الى السرة

قوله وان ترك الحفولا

يضرة لانه صلى الله عليه وسلم

لم يامر بذلك كذا قال و

قد قدم انه صلى الله عليه

وسلم حفول للغامدية وهو

في مسلم قوله روي

انه صلى الله عليه وسلم

ما حفروا عز مسلما من

حديث ابى سعيد في

قصة فاحترقوا الله ما

ادبناه ولا حفروا له و

لكنه قام لنا وله من

حديث بريدة انه صلى

الله عليه وسلم حفولا

وكذا الاحمد من حديث

ابن ذر حدثنا اربعة

الى الولاية وذكر منها

الحدود لم اجده وذكره

ابن ابي شيبة عن الحسن

اربعة الى السلطان الصلوة

والزكاة والحدود والقضا

وعن عبد الله بن محمد بن

الجمعة والحدود والزكاة

والفق الى السلطان ومن

طريق عطاء الخراساني

مثله ولم ينكر الف ١٢

+



حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا ولا بن حبان من حديث رجم يهوديين قد احصنا حديثا من اشرك بالله قليس بمخصص اصح اخبارنا عبد العزيز عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر هذا قال سفيان رفعه مرة وثمة اخرى وقال لنا قطن لم يرفع غير اصحى ويقال انه رجع عنه والصواب موقوف وله من وجه اخر بلفظ لا تحصن من اشرك بالله شيئا وقال وهو في رفعه عفيف بن صالح عن الثوري وقال بن عدي هو منك عن الثوري وقال لنا قطن في العلل حديث لا تحصن مسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الاقمة ولا الحره الغيب لم اجده وروى ابن ابي شيبة وابوداؤد في الطبراني وادرك قطن وابن عدي من حديث كعب بن مالك انه اراد ان يتزوج يهودية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تتزوجها فانها لا تحصن قال محمد بن الاصل لا تحصن الرجل المسلم المرأة المحصنة اذا دخل بها ثم قال بلغنا ذلك عن عامر وبرايم النخعي عني قوله ولا حره العبدى وانه محصن في كونه حره او اشبهه بكم بنده است ١٢ ترجمه قوله لقله المعارف اي لقله من يعرفهم ويعرفونه من الاجار والمجيبات لما ان الزنا نارمانيا من الصحبة والموانسة والتغريب قاطع لذلك ١٢ ع قوله رجوعا نصب المصدر ومعناه ان الفار لجرار واذا ذكر الجرار بعد الشرط بالفار دل استقراء كلامهم انه هو الجرار لا يرى انه اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق واحدة ليس جزاء الشرط الا ما هو المذكور بعد الفار ١٢ ع قوله اولي كونه الحر اي رجوعا الى كونه كل المذكور ومعناه انه ذكر الجدل دون النفي في موضع الحاجة الى البيان فكان ما ذكره كل ما يحتاج اليه في البيان فلو بقي شيء يحتاج اليه ولم يبين لزم الاخلال في البيان في موضع الحاجة ١٢ ع قوله مرجحة يقال بفتح الجيم وكسر باؤه بفتح الفتح ان هذه الجهة من العلة اقوى من علة انحصار بشهادة قول علي رضي الله عنه ما قلناه ووجه الكسر ان انحصار بغير صحة ما نقل عن علي رضي الله عنه فقال المصنف هذه الجهة من جهات العمل يؤيده صحة قول علي رضي الله عنه فكانت اللام للمصلحة واخذت على المفعول في الوجه الاول كانت للتقليل ١٢ ع قوله والمحدث الخ يعني قور صلى الله عليه وسلم على انه وسلم بالبكر بالجد مائة وتغريب عام ١٢ ع قوله مسبوخ بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ١٢ ع قوله قد عرف طريقه اي طريق نسخ قوله عليه الصلوة والسلام بالبكر بالجد مائة وتغريب عام في موضعه يعني في طريقة الخلاف قال الانزادي وقال الكاكي في موضعه من التقاسيم وكتاب النسخ والنسخ ١٢ ع قوله الان يري اليه استثناء من قوله ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي يعني اذا راي الامام تغريب الزاني مصلته لدمارته فعل ذلك ١٢ ع

له قوله ما روى هذا الحديث اخرجه الامتة الستة عن ابن عمر رضي الله عنه مختصرا ومطولا فقيه ما فرما رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه وسلم فرجما ١٢ ع قوله كان ذلك اي رجم النبي صلى الله عليه وسلم وعلى انه وسلم اليهوديين بحكم التوراة يعني في ابتداء الاسلام ولهذا سألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حد الزنا في التوراة ١٢ ع قوله وهي حرة قيل كيف يتصور ان يكون الزوج كافرا والمرأة مسلمة واجيب بان اتفاقا بينهما بالا بارع عند عرض الاسلام فها هو الزوج قد رجم في الفناء في الكافرة اي في ان اسلام المنكوحة وقت الفناء بها شرط احصان الزاني فعنده ليس بشرط حتى لو دخل بالمنكوحة الكافرة يصير محصنا ١٢ ع قوله عليه السلام لا تحصن الخ قلت هذا الحديث غريب ليس له اصل وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن كعب بن مالك انه اراد ان يتزوج يهودية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تتزوجها فانها لا تحصن قال محمد بن الاصل لا تحصن الرجل المسلم المرأة المحصنة اذا دخل بها ثم قال بلغنا ذلك عن عامر وبرايم النخعي عني قوله ولا حره العبدى وانه محصن في كونه حره او اشبهه بكم بنده است ١٢ ترجمه قوله لقله المعارف اي لقله من يعرفهم ويعرفونه من الاجار والمجيبات لما ان الزنا نارمانيا من الصحبة والموانسة والتغريب قاطع لذلك ١٢ ع قوله رجوعا نصب المصدر ومعناه ان الفار لجرار واذا ذكر الجرار بعد الشرط بالفار دل استقراء كلامهم انه هو الجرار لا يرى انه اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق واحدة ليس جزاء الشرط الا ما هو المذكور بعد الفار ١٢ ع قوله اولي كونه الحر اي رجوعا الى كونه كل المذكور ومعناه انه ذكر الجدل دون النفي في موضع الحاجة الى البيان فكان ما ذكره كل ما يحتاج اليه في البيان فلو بقي شيء يحتاج اليه ولم يبين لزم الاخلال في البيان في موضع الحاجة ١٢ ع قوله مرجحة يقال بفتح الجيم وكسر باؤه بفتح الفتح ان هذه الجهة من العلة اقوى من علة انحصار بشهادة قول علي رضي الله عنه ما قلناه ووجه الكسر ان انحصار بغير صحة ما نقل عن علي رضي الله عنه فقال المصنف هذه الجهة من جهات العمل يؤيده صحة قول علي رضي الله عنه فكانت اللام للمصلحة واخذت على المفعول في الوجه الاول كانت للتقليل ١٢ ع قوله والمحدث الخ يعني قور صلى الله عليه وسلم على انه وسلم بالبكر بالجد مائة وتغريب عام ١٢ ع قوله مسبوخ بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ١٢ ع قوله قد عرف طريقه اي طريق نسخ قوله عليه الصلوة والسلام بالبكر بالجد مائة وتغريب عام في موضعه يعني في طريقة الخلاف قال الانزادي وقال الكاكي في موضعه من التقاسيم وكتاب النسخ والنسخ ١٢ ع قوله الان يري اليه استثناء من قوله ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي يعني اذا راي الامام تغريب الزاني مصلته لدمارته فعل ذلك ١٢ ع

في اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية له ما روى ان النبي رجم يهوديين قد زنيا قلنا كان ذلك بحكم التوراة ثم نسخ يودا قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس محصن والمعتبر في الدخول لا يلزم في القبل على وجه يوجب لغسل بشرط صفة الاحصان فيها عند الدخول حتى لو دخل بالمنكوحة الكافرة او المملوكة او المجنونة او الصبية لا يكون محصنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا باحد هذه الصفات هي حرة مسلمة عاقلة بالغت لان النعمة بذلك تتكامل ذ الطبع ينفع عن صحة المجنونة وقيل لا يرغب في الصبية لقله رغبتهما وفي المنكوحة المملوكة حذر عن رفق الولد لا يتلاف مع الاختلاف في الدين واو يوسف يخالف في الكافرة والحجة عليه فاذا ذكرناه وقوله عليه السلام لا تحصن مسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحر الاقمة ولا الحره العبدى قال لا يجمع في المحصن بين الرجم والجلد لانه عليه السلام لم يجمع ولان الجلد يعنى المقصود مع الرجم لان زجر غيره يحصل بالرجم اذ هو في العقوبة اقضاها و زجره لا يحصل بعد هلكه قال ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي والتشافي يجمع بينهما حال نقول عليه السلام بالبكر بالجد مائة وتغريب عام ولان فيه حسم باب لزنا لقله المعارف ولنا قوله تعالى اجعل الجلد كل الموجب رجوعا الى حره الفاء او الى كونه كل المذكور لان في التغريب فتح باب لزنا لانعدام الاستبراء من العشرة ثم فيه قطع مواد البقاء فها نحن في مكسبة وهو من اقبح حجة الزنا هذه الجهة مرجحة لقول علي كفي بالنفي فتنة والحديث منسوخ كسطرة وهو قوله عليه السلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة وقد عرفت طريقه في موضعه الا ان يري الامام في ذلك مصلية فيغوبه على قدر

ص وروى ابو داود والنسائي من حديث جابر بن عبد الله في فامرية النبي صلى الله عليه وسلم في جلد ثم اخبرانه كان قد احصن فامرية فوجه رجوع النسائي وقفة حديث البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام مسلم من حديث عباد بن سليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر فممن زنا ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام وله عن ابي هريرة نحوه له في قصة العسيف وجلد ابنه مائة وغربه عاقا حديث علي كفي بالنفي فتنة موقوف عبد الزناق وجلد بن الحسن قاله اخبرنا ابو حنيفة



ما يرى وذلك تعزير وسياسة لانه قد يفيد في بعض الاحوال فيكون لراي فيه في الاحكام  
وعليه يحمل النفي مروى عن بعض الصحابة واذا في مريض حدة الرحم رحم لان اختلاف  
مستحق فلا يمتنع بسبب مرض ان كان حدة الجلد لم يجلد يبرأ كيلا يفضل المصالح  
ولهذا لا يقام القطع عند شدة الحر البرد واذا زنت الحامل لم تحدد حتى تضع حملها كيلا  
يؤدي الى هلاك الولد وهو نفس محترقة وان كان حدة الجلد لم يجلد حتى تنجلي من  
نفاسها اي ترتفع يبرأ منه لان النفاس نوع مرض فيؤخر الى زمان البرء بخلاف  
الرحم لان التأخير لاجل ولد قد انفصل وعن ابى حنيفة انه يؤخر الى ان يستغنى ولدا  
عنها اذ لم يكن احد يقوم بنزيتها لان في التأخير صيانة الولد عن الضياع وقد  
روى له عليه السلام قال للغامدية بعد ما وضعت ارجعي حتى يستغنى ولدك  
ثم الجبل تجلس الى ان تلدان كان الحد ثابتا بالبينة كيلا تهرب بخلاف الاقرار  
لان الرجوع عنه عامل فلا يفيد الحبس والله اعلم

### باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

قال لوطي الموجب للحد هو الزنا انه في عرف الشرع واللسان ط الرجل امرأة في القبل  
غير الملك شبهة الملك لانه فعل محظور والحرق على الاطلاق عند التعري عن الملك و  
شبهته يؤيد لك قوله عليه السلام ادروا الحد بالشبهات ثم الشبهة نوعان شبهة في  
الفعل وتسمى شبهة اشتباه وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية فالاولى تحقق في حق  
من اشتبه عليه ان معناه ان يظن غير الدليل دليلا ولا بد من لظن لتحقيق الاشتباه

لا توجب الحد وان قال علمت انها حرام على ١٢ عن ابي حنيفة قوله تسمى شبهة حكمية باعتبار ان المحل اعطى حكم الملك في اسقاط الحد وان لم يكن الملك ثابتا حقيقة  
١٢ يعني قوله ان يظن المحل كما اذا ظن ان جارية امرأته تحمل بناء على ان الوطى نوع استخدام والاستخدام محل فكذا الوطى فيكون تحققها بالنسبة  
الى الظان ١٢ عن ابي حنيفة +

له قوله المروى الترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ضرب وغرب وان ابا بكر رضي الله عنه ضرب وغرب وان عمر رضي الله عنه ضرب  
وغرب ١٢ يعني قوله قال للغامدية الخ هذا لفظ غريب وهو في مسلم عن يزيد انه قال جارت الغامدية فقالت يا رسول الله اني زينت فظفر في فؤادك اني بحلي  
فقال اذهبي حتى تلدي فلما ولدت اتت بالصبي في يده كسرة خبز فقالت هذا يا رسول الله  
ثم امر بها فحضر لها الى صدرها واما امر الناس  
فمنها ١٢ يعني قوله باب الوطى الذي  
الخ لما فرغ من بيان  
اقامة الحد شرعا في بيان  
ما يوجب الحد وما لا يوجب  
١٢ عن ابي حنيفة قوله لانه  
الخ هذا التعليل لبيان  
اعتبارهم استقار شبهة  
في حق الزنا وتقرير كلامه  
انما اعتبره لان يكون في  
غير شبهة الملك لانه فعل  
محظور يوجب الحد  
فيعتبر فيه الكمال لان  
الناقص ثابت من وجه  
دون وجه فلا يوجب عقوبة  
كاملة والكمال في الخطر  
عند التعري عن الملك  
وشبهة ١٢ عن ابي حنيفة  
قوله عليه السلام ادروا  
الخ هذا الحديث بهذا  
اللفظ غريب واخرج  
ابن ابي شيبة في مصنفه  
عن ابي حنيفة قال قال  
عمر رضي الله عنه لان عطل  
الحد وبالشبهات  
احب الى من ان اقيمتها  
بالشبهات ١٢ يعني  
له قوله وتسمى  
شبهة اشتباه اي هي  
شبهة في حق من شبهة  
عليه وليست بشبهة  
في حق من لم يشبه عليه  
حتى انه لو قال علمت  
انها تحريم على حد  
١٢ عن ابي حنيفة قوله  
شبهة في المحل وتسمى  
شبهة ملك ايضا فانها

ابى شيبة عن ابراهيم  
قال عمر ان اعطى الحد  
بالشبهات احب الى  
من ان اقيمتها بالشبهات  
وقد تقدم في اول الحدة  
١٢ +

قوله وعليه يحمل  
النفي المروى عن بعض  
الصحابة الترمذي و  
النسائي والحاكم عن ابن  
عمران النبي صلى الله عليه  
وسلم ضرب وغرب و  
ان ابا بكر ضرب وغرب  
وان عمر ضرب وغرب  
ورجح النسائي والدار  
قطنى وقفه وروى مالك  
عن نافع ان عبد السكر  
جارية من رقيق الحسن  
بجلده عمر وثقاه وعن  
نافع ان صفية اخبرته  
ان ابا بكر اتي برجل قد  
وقع على جارية بكر  
فاحملها ثم اعترف  
ولم يحصن فامر به  
ابو بكر بجلد الحد ثم  
نفي الى ذلك ورواه  
عبد الرزاق من وجه  
اخر عن نافع نحوه وفيه  
ان زوجها اتاها ولا بن  
ابى شيبة عن عثمان انه  
جلد امرأة في زنا ثم  
ارسل بها الى خير نقاه  
اليها حديث انه  
قال للغامدية بعد ما  
وضعت ارجعي حتى  
يستغنى ولدك لم اجدا  
بلفظه لكن في مسلم  
في قصة الغامدية  
اذ هي حتى تلدي فلما  
ولدت اتت بالصبي  
في يده كسرة خبز فقالت  
قد فطمت ١٢ باب  
الوطى الذي يوجب  
الحد حديث  
ادروا الحد وبالشبهات  
لم اجدا مرفوعا واخرج  
ابن ابي شيبة عن الزهري  
قال ادفعوا الحد وبكل  
شبهة وله عن معاذ و  
ابن مسعود وعقبة  
ابن عامر اذا اشتبه عليه  
الحد فادراة واسناده  
ضعيف ومنقطع وبيهقي  
في الخلافيات عن علي  
نحوه ورواه الحارثي  
في مسند ابى حنيفة  
عن ابن عباس ولا بن



**قوله** يسقط بالنوعين لكن في الاول عند الظن وفي الثانية على كل تقدير **ع ١٢** **قوله** في ثمانية مواضع فاذا قال ظننت انها تلحق بالانسان فيقتفع بماله لا بحسب انتفاعه بماله  
نفسه فكان هذا اقلنا في موضع الاشتباه فيمنع الحد وان قال الرجل علمت انها حرام على وقالت الجارية ظننت انه يحل لي لا يحل واحد منهما اما المرأة فلدعوى الشبهة واما الرجل فلان الزنا  
يقوم بها فاذا سقط الحد عن المرأة سقط عن الرجل  
وجزئته كالحالاخت وثبوت النسب **ع ١٣** **قوله** وبأننا بالطلاق على مال انما قيد الطلاق  
الباين بالمال لانه اذا لم يكن على مال فوطئها في العدة  
فلا حد عليه وان قال علمت انها حرام على حرام على ما يجي **ع ١٢**  
**ع ١٣** **قوله** وام ولد الجارية شبهة بهنا ما قلنا  
في المطلقة ثلثا وهي في العدة من قيام اثر الفراق  
فكان الظن في موضع الاشتباه **ع ١٢** **ع ١٣**  
**قوله** وجارية الجارية في جارية المولى انبساط  
يد العبد في مال مولاه وجارية من مال جازان  
ليظن حل الانبساط فيها بالوطئ **ع ١٢** **ع ١٣** **قوله**  
في رواية كتاب الحدود يعني اذا قال لم ترهن ظننت  
انها تلحق لي لا يحل علي رواية كتاب الرهن لا يجب  
الحد سواء ادعى الظن او لم يدع لانه وطئ جارية العقد  
له فيها سبب الملك فلا يجب عليه الحد شبهة عليه  
او لم يشبهه وانما قلنا انعقد له فيها سبب الملك لانه  
بالملك يصير مستقويا حقه من وقت الرهن واذا كان  
كذلك فقد انعقد له سبب الملك في الحال ويحصل  
حقيقة الملك عند الهلاك ووجه ما ذكره في كتاب الحدود  
هو ان عقد الرهن عقد لا يفيد ملك المتعة بحال  
فقطا بل لا يورث شبهة حكمية فان بهنا انما يملك  
الرهن مالية المرهون عند الهلاك وملك المال  
بعد الهلاك لا يفيد ملك المتعة في حال من الاحوال  
**ع ١٢** **ع ١٣** **قوله** جارية ابنة لقيام المقصود للملك  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم انت وما لك لا يبيك  
**ع ١٣** **قوله** والمطلقة طلاقا بانسابا لکنایات  
لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم في كونه رجعية او  
بائنة **ع ١٢** **قوله** والجارية البسطة في حق  
البائع قبل التسليم لان اليد التي كان بها مسلطا على  
الوطئ باقية فصارت الشبهة في المحل **ع ١٢** **ع ١٣**  
**قوله** ثم الشبهة المحل وهذا النوعان من الشبهة  
هو ما كان راجعا الى الفاعل والقائل وثمة شبهة اخرى  
وهي التي تثبت بالعقد **ع ١٢** **ع ١٣** **قوله** ان كان  
الحمل يعني سواء كان العقد حلالا او حراما متققا عليه  
او مختلفا فيه وسواء كان الواطئ عالما بالحرام او جاهلا  
بها وهو معنى قوله وهو عالم به اي والحال انه عالم بالتحريم  
**ع ١٢** **ع ١٣** **قوله** على ما ياتيك وذلك عند قوله ومن  
تزوج امرأة لا يحل له كاحها فوطئها لا يحل عند  
ابن حنيفة **ع ١٢** **قوله** اذا عرفنا هذا اي هذا  
الذي ذكرنا من بيان نوعي الشبهة نذكر ما يتعلق بهما  
من المسائل فنقول ومن طلق الحمل **ع ١٢** **ع ١٣** **قوله**  
ولا يعتبر قول المخالف فيه يريد به قول الزيدية والامامية  
فان الزيدية يقول اذا اطلقها ثلثة جملة لا يقع الا واحدة والامامية يقول انه لا يقع شيء اصلا لكونه خلاف السنة ويؤمنون انه قول علي رضي الله عنه لانه خلاف للاختلاف والفرق بينهما ان  
الاختلاف ان يكون الطريق مختلفا والمقصود واحد والاختلاف ان يكون كلاهما مختلفا **ع ١٢** **قوله** في حق النسب يعني النسب باعتبار العلوق السابق على الطلاق لا النسب بهذا  
الوطئ فانه لا يثبت **ع ١٢** **ع ١٣**

**جلد كتاب الحدود**

**قوله** يسقط بالنوعين لكن في الاول عند الظن وفي الثانية على كل تقدير **ع ١٢** **قوله** في ثمانية مواضع فاذا قال ظننت انها تلحق بالانسان فيقتفع بماله لا بحسب انتفاعه بماله  
نفسه فكان هذا اقلنا في موضع الاشتباه فيمنع الحد وان قال الرجل علمت انها حرام على وقالت الجارية ظننت انه يحل لي لا يحل واحد منهما اما المرأة فلدعوى الشبهة واما الرجل فلان الزنا  
يقوم بها فاذا سقط الحد عن المرأة سقط عن الرجل  
وجزئته كالحالاخت وثبوت النسب **ع ١٣** **قوله** وبأننا بالطلاق على مال انما قيد الطلاق  
الباين بالمال لانه اذا لم يكن على مال فوطئها في العدة  
فلا حد عليه وان قال علمت انها حرام على حرام على ما يجي **ع ١٢**  
**ع ١٣** **قوله** وام ولد الجارية شبهة بهنا ما قلنا  
في المطلقة ثلثا وهي في العدة من قيام اثر الفراق  
فكان الظن في موضع الاشتباه **ع ١٢** **ع ١٣**  
**قوله** وجارية الجارية في جارية المولى انبساط  
يد العبد في مال مولاه وجارية من مال جازان  
ليظن حل الانبساط فيها بالوطئ **ع ١٢** **ع ١٣** **قوله**  
في رواية كتاب الحدود يعني اذا قال لم ترهن ظننت  
انها تلحق لي لا يحل علي رواية كتاب الرهن لا يجب  
الحد سواء ادعى الظن او لم يدع لانه وطئ جارية العقد  
له فيها سبب الملك فلا يجب عليه الحد شبهة عليه  
او لم يشبهه وانما قلنا انعقد له فيها سبب الملك لانه  
بالملك يصير مستقويا حقه من وقت الرهن واذا كان  
كذلك فقد انعقد له سبب الملك في الحال ويحصل  
حقيقة الملك عند الهلاك ووجه ما ذكره في كتاب الحدود  
هو ان عقد الرهن عقد لا يفيد ملك المتعة بحال  
فقطا بل لا يورث شبهة حكمية فان بهنا انما يملك  
الرهن مالية المرهون عند الهلاك وملك المال  
بعد الهلاك لا يفيد ملك المتعة في حال من الاحوال  
**ع ١٢** **ع ١٣** **قوله** جارية ابنة لقيام المقصود للملك  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم انت وما لك لا يبيك  
**ع ١٣** **قوله** والمطلقة طلاقا بانسابا لکنایات  
لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم في كونه رجعية او  
بائنة **ع ١٢** **قوله** والجارية البسطة في حق  
البائع قبل التسليم لان اليد التي كان بها مسلطا على  
الوطئ باقية فصارت الشبهة في المحل **ع ١٢** **ع ١٣**  
**قوله** ثم الشبهة المحل وهذا النوعان من الشبهة  
هو ما كان راجعا الى الفاعل والقائل وثمة شبهة اخرى  
وهي التي تثبت بالعقد **ع ١٢** **ع ١٣** **قوله** ان كان  
الحمل يعني سواء كان العقد حلالا او حراما متققا عليه  
او مختلفا فيه وسواء كان الواطئ عالما بالحرام او جاهلا  
بها وهو معنى قوله وهو عالم به اي والحال انه عالم بالتحريم  
**ع ١٢** **ع ١٣** **قوله** على ما ياتيك وذلك عند قوله ومن  
تزوج امرأة لا يحل له كاحها فوطئها لا يحل عند  
ابن حنيفة **ع ١٢** **قوله** اذا عرفنا هذا اي هذا  
الذي ذكرنا من بيان نوعي الشبهة نذكر ما يتعلق بهما  
من المسائل فنقول ومن طلق الحمل **ع ١٢** **ع ١٣** **قوله**  
ولا يعتبر قول المخالف فيه يريد به قول الزيدية والامامية  
فان الزيدية يقول اذا اطلقها ثلثة جملة لا يقع الا واحدة والامامية يقول انه لا يقع شيء اصلا لكونه خلاف السنة ويؤمنون انه قول علي رضي الله عنه لانه خلاف للاختلاف والفرق بينهما ان  
الاختلاف ان يكون الطريق مختلفا والمقصود واحد والاختلاف ان يكون كلاهما مختلفا **ع ١٢** **قوله** في حق النسب يعني النسب باعتبار العلوق السابق على الطلاق لا النسب بهذا  
الوطئ فانه لا يثبت **ع ١٢** **ع ١٣**

**والثانية** تتحقق لقيام الدليل لنا في الحق في ذاتة ولا تتوقف على ظن الجاني اعتقادا والمحل  
يسقط بالنوعين لا طلاق الحد والنسب يثبت في الثانية اذا ادعى الولد لا يثبت في الاولى ان  
ادعاه لان الفعل تمحض زنا في الاولى انما يسقط الحد ويراعى اليه هو اشتباهه الاقر عليه  
ولم يتحض في الثانية فتشبهه الفعل في ثمانية مواضع جارية ابية وامه وزوجته والمطلقة  
ثلثا وهي في العدة وبأننا بالطلاق على مال وهي في العدة وام ولد اعترفا مولاه وهي في  
العدة وجارية المولى في حق العبد الجارية المرهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الحدود  
ففي هذه المواضع احدا اذا قال ظننت انها تلحق لي لو قال علمت انها على حرام وجب  
الحل في الشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنة المطلقة طلاقا بانسابا لکنایات و  
الجارية المبيعة في حق البائع قبل التسليم والمهورة في حق الزوج قبل القبض المشتركة  
بينه وبين غيره والمرهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الرهن وفي هذه المواضع لا يجب الحد  
وان قال علمت انها على حرام ثم الشبهة عند ابني حنيفة تثبت بالعقد ان كان متققا  
على تحريمه هو عالم به عند الباقيين لا تثبت اذا علم بتحريمه ويظهر ذلك في نكاح المحارم  
على ما ياتيك ان شاء الله تعالى اذا عرفنا هذا ومن طلق امرأته ثلثا ثم وطئها في العدة وقال  
علمت انها على حرام حد لزوال ملك المحلل من كل وجه فتكون الشبهة منتفية وقد نطق  
الكتاب بانتفاء المحل على ذلك الاجماع ولا يعتبر قول المخالف فيه لانه خلاف  
الاختلاف ولو قال ظننت انها تلحق لي لا يحل لان الظن في موضعه كان اثر الملك  
قائم في حق النسب والحبس والنفقة فاعتبر ظنه في اسقاط الحد و  
قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره **ع ١٢** **ع ١٣** **قوله** في حق النسب يعني النسب باعتبار العلوق السابق على الطلاق لا النسب بهذا  
الوطئ فانه لا يثبت **ع ١٢** **ع ١٣**

قوله في حق النسب يعني النسب باعتبار العلوق السابق على الطلاق لا النسب بهذا  
الوطئ فانه لا يثبت **ع ١٢** **ع ١٣**



له قوله وقیم بعض الآثار ای بعض آثار الملك مثل وجوب النفقة ومنعها من الخروج فان قال ظننت انها تحل في هذه الصور لا یجد للشبهة لان قیام اثر الملك من العدة ونحوها اورث شبهة ١٢ **عنی قوله** وكذا الجواب الخ ای ان ابناشی من الكنیات ثم جامعها هو یقول علمت انها على حرام فلا حد علیه ١٢ **عنی قوله** وكذا الخ ای كذا لك الحكم اذا نوى من الفاظ الكنیات ثمنا ثم وطئها في العدة لا یكذب ١٢ لان اختلاف الصحابة رضی الله عنهم لا یرتفع بنية الثلث فكانت الشبهة قائمة فلا یجب

**أم الولد اذا اعتقها مولاها والمختلعة والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة الثلث لتبوت الحرقة بالاجماع وقیم بعض الآثار** العدة ولو قال لها انت خلیة اوبریة او امك بیدك فاختارت نفسها ثم وطئها في العدة وقال علمت انها على حرام لم یجد اختلاف الصحابة فيه فمن ذهب عن انما تطليقة رجعية وكذا الجواب في سائر الكنیات كذا اذا نوى ثلثا لقیما <sup>ای فی الطلاق الكفائی ١٢</sup> <sup>كنیات ١٢</sup>

**الاختلاف مع ذلك** واحد على من طئ جارية ولده وولد ولده وان قال علمت انها على حرام لان تشبه حکمة لانها نشأت عن دلیل هو قوله عليه السلام انت مالک لابیك الابوة قائمة في حق الحد ويثبت النسب منه وعليه قيمة الجارية وقد ذكرناه اذا وطئ <sup>ای فی الابط ١٢</sup> <sup>لانه یتمكها عند ثبوت النسب ١٢</sup>

**جارية ابیه او امة او زوجته** وقال ظننت انها تحل لی فلا حد علیه لا على قاذف وان قال علمت انها على حرام حد وكذا العبد اذا وطئ جارية مولاه لان بین هؤلاء انبساطا في الانتفاع فظنه في الاستمتاع محتمل فكانت شبهة اشتباه الا انه زنا حقيقة فلا یحد قاذف وكذا اذا قالت الجارية ظننت انه یحل لی الفحل لم یحد في الظاهر لان الفعل احد وان طئ جارية اخیه او عمه قال ظننت انها تحل لی <sup>متعلق بقوله وكذا ای لا حد على العبد في ظاهر الرواية ١٢</sup> <sup>عنا ١٢</sup>

**حد لانه لا انبساط في المال فيما بینهما** وكذا اسائر المحارم سوى لولد ملابینا ومن زفت الیه غیر امرأته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها لاحد علیه المهر قضی بذلک علی وبالعدة ولانه اعتمد لیل وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذا الانسان لا یمیز بین امرأته و بین غیرها فی اول الوهلة فصار كالمغور ولا یحد قاذف الا في رواية عن یوسف <sup>لأن الملك منعدم حقيقة ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد</sup>

فقد كان هذا الوطئ علالا في الظاهر فلا یسقط به احصائه ووجه الظاهر ان الملك منعدم حقيقة فلم یبق الظاهر الاشتباه وبها یسقط الحد لقیام الحد على قاذف

م قال انت ومالك لابیك رجاله ثقات واخرجه الطبرانی في الصغير من وجه اخر مطوك وفيه الشغوى وفي الباب عن عائشة اخرجه ابن حبان من رواية عبد الله بن كيسان عن عطاء عنها وعن ممة اخرجه البزار والطبرانی والعقیلی في ترجمة عبد الله بن اسمعيل وعن عمر اخرجه البزار وابن عدي في الكامل في ترجمة سعيد بن بشير وعن ابن مسعود في المعجم الكبير والادسط والكامل ايضا وعن ابن عمر عن ابی یعلی

**قوله** اختلعت الصحابة في قوله انت خلیة اوبریة او امك بیدك فمن ذهب عن انما تطليقة رجعية فخلع هذا لوطئها في العدة لا یجد ولو قال علمت انها حرام اقامت ذهب عن عمر فعند ابن ابی شیبة ومحمد بن الحسن عن ابراهيم قال عمر ابن مسعود في البریة والخلیة هي تطليقة وهي امك رجعتها ما وعنه عن عمر قال هي ثلث وكعبد الزرق من طریق الشعبي قال عمر ابن مسعود ان اختارت نفسها فهي واحدة وله علیها الرجعة ومن طریق ابراهيم عن علقمة والاسود جاء رجل الى ابن مسعود وقال قلت لامرأة ما فأتی جعلت امرأك بیدك قالت انما طئني ثلث وقال ابن مسعود اراها واحدة وانت احق بالرجعة وسأل عمر فقال وانا اری ذلك ومن طریق مسروق عن ابن مسعود نحوه وزاد فيه ولورایت غیر ذلك لم تصب واخرج الطبرانی جميع ذلك عن عبد الزرق وكعبد الزرق من طریق ابراهيم ايضا عن عمر الخلیة والبریة والبتة والباثنة هي واحدة وهو احوط ما قال علی هي ثلث وقال شریح له فانوى ومن طریق القاسم بن محمد عن زيد بن ثابت في رجل جعل امرأته بیدها فطلق نفسه بها ثلثا قال هي واحدة وهو عند مالك بخو والشافعی عنه كذا في ردی محمد بن الحسن عن ابی حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان زيد بن ثابت كان یقول ان اختارت نفسها فری ثلث وكان علی یقول هي واحدة وهذا بخلاف ما تقدم وقال عبد الزرق عن ابن جریج الخیر فی ابو الزید انه سمع جابرانی الرجل یخیر امرأته فتختار نفسها قال هي واحدة و روى مالك عن نافع ابن عمر في الخلیة والبریة ثلث تطليقات ورواه الشافعی عنه وعبد الزرق من وجه اخر عن ابن عمر زاد البتة وقال مالك انه بلغ ان ابن عمر قال اراه كما قالت وقال مالك ايضا عن نافع عن ابن عمر في الرجل اذا طلق امرأته امرها بیدها القضاء ما قضت الا ان یقول لم ارد الا واحدة فيحلف علی ذلك ورواه الشافعی عنه وعبد الزرق من وجه اخر عن نافع وعند عبد الزرق ان ابن عباس قال في قوله انت بریة انها واحدة وجاء في ذلك احادیث مرفوعة فروى الترمذی عن حماد بن زيد قلت لایوب هل علمت احد قال في امك بیدك انها ثلث قال لا الا الحسن ثم قال للمهر غفرا الا ما حد فتأد هي كشیخ عن ابی سلمة عن ابی هريرة دفعه قال ثلث قال ولقيت كثيرا فسالته فلم یعرف فسالته فتأد فقال نسی قال وقال محمد بن عیسی البخاری انما هو عن ابی هريرة موقوف وروی الادبعة الا النسائی في قصة ركانة ما اردت بها یعنی البتة قال واحدة قال ابوداود وهو اصح من رواية من روى ان كانة طلق امرأته ثلثا قلت وهو عند ابی داود وابی یعلی من وجه اخر وروی الدارقطني باسناد ضعيف جدا عن علی سمع النبی صلی الله علیه وسلم رجل طلق البتة فغضب قال اتخذن دن أیت الله عزوا ولعبا من طلق البتة الزمناه ثلثا حدیث انت ومالك لابیك ابن ماجة من حدیث جابران رجلا قال یا رسول الله ان لی ماکا ولدا وان ابی یزید ان یتحاج مالی ٣



حدثنا يثاقولوا  
الفاعل والمفعول به  
الآخرة كالا للشيء من  
حدثنا ابن عباس فقه  
من وجد تموة يعمل على  
توم لوط فاقتلوا الفاعل  
والمفعول به وقال ابن  
معين عمر وثقة يندر  
عليه هذا الحديث  
وقال ابو داود ليس هو  
بالقوي وقال الترمذي  
وروى عاصم بن عمار  
عن سهيل عن ابيه عن  
ابي هريرة مثله وصله  
البزار وابن ماجه ولفظه  
فارجعوا الاعداء الاعداء  
واخرجها الحاكم من صحيحه  
اخر عن سهيل قوله  
فارجعوا الاعداء والاسفل  
هو لفظ ابن ماجه كما  
قد اورد في الباب من  
انه جلد رجل فخر بطلا  
من قريش مائة وقاله  
على لودخل بامرأته  
لحل عليه الزم فقال  
ابو ايوب اشهد سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول الذي ذكره قال  
ابن ابي شيبة حدثنا  
وكيع عن ابن ابي ليلى  
عن القاسم بن الوليد  
عن يزيد بن قيس ان  
عليارجم لوطيا وروى  
البيهقي من طريق عطاء  
التي ابن ابي الزبير بسبعة  
في لواط اربعة عشر  
قد اقتصروا وثلاثة  
لم يقتصروا فامروا بالاربع  
فرضوا بالحجارة وامروا  
بانشارة ففرضوا بالحد  
وابن عمر بن عباس في  
المسجد قوله ولا ينفق  
انه ليس بزنا الاختلاف  
الصحابة في موجب من  
الاحراق بالنار وهدم  
الحدار والتنكيس من  
مكان مرتفع اما الاحراق  
فروى ابن ابي الدنيا  
طريق البيهقي ومن طريق  
ابن المنكران خالد  
ابن الوليد كتب الى ابي

له قوله لانه قد ينال  
التي يعني فلا يصح مجرد النوم على فراشها دليل شرعي فان مقتضى فيجب الحد ١٢ عن ابيه له قوله وقالت الخ واما قال وقالت انا وديك  
لانها اذا اجابت بالفعل ولم تنقل ذلك فواقبها وجب عليه الحد كذا في الايضاح ١٢ عن ابيه له قوله فيما دون الفرج اي في غير السبيلين كالتمنيذ والسبيلين  
١٢ عن ابيه له قوله امرأة  
ايضا وان كان محرما عليه  
بصره في الزوائد لان  
من الناس من يستعمل قوله  
تعالى الا على ازواجهم اوما  
ملكتم ايما منهم من غير فصل  
بين محل ومحل ١٢ عن ابيه  
له قوله في حد الزنا  
حدان كان غير محرم رجلا  
ان كان محصنا ١٢ عن ابيه  
له قوله اقولوا الخ ورواه  
ابو داود والترمذي وابن  
ماجه من حديث عكرمة عن  
ابن عباس رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انكم لو  
وجدتموه يعمل عمل قوم لوط  
فاقتلوا الفاعل والمفعول  
١٢ يعني له قوله يروي  
فارجعوا الخ يروي هذا الحديث  
ابن ماجه من حديث ابي  
هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
الذي يعمل عمل قوم لوط  
فارجعوا الاعداء والاسفل  
١٢ يعني له قوله انه  
اي كل واحد من العمل في  
الموضع المكروه وفعل  
الواطلة ١٢ عن ابيه له  
قوله لانه قضاء الشهوة  
وهو مناط الحد في الزنا  
فيلحق به الواطلة بالدلالة  
لا بالقياس لان القياس  
لا يدخل فيما يدر بابا شيا  
١٢ عن ابيه له قوله من  
الاحراق بالنار كتب ابو بكر  
ابن خالد بن الوليد باحراقه  
بالنار ورواه الواقدي في  
كتاب الردة في آخره  
في سليم وهدم الحدار قال  
العيني لم اجد احدا اخرج  
بما عن احد من الصحابة  
والتنكيس من مكان مرتفع تباع الاحجار يعني يمسكان من اهل المواضع ثم يتبعان بالحجارة فروي ابن ابي شيبة في مصنفه ان ابن عباس امر بذلك وغير  
ذلك وهو قول بعضهم يمسكان في اثنين المواضع حتى يموتا ١٢ لمحض عيني وغيره له قوله ولا هو في معنى الزنا واذالم يكن في معناه لا يلحق به دلاله فيبقى  
القياس والقياس في مثله باطل ١٢ عن ابيه

جلد كتاب الحدود

له قوله لانه قد ينال  
التي يعني فلا يصح مجرد النوم على فراشها دليل شرعي فان مقتضى فيجب الحد ١٢ عن ابيه له قوله وقالت الخ واما قال وقالت انا وديك  
لانها اذا اجابت بالفعل ولم تنقل ذلك فواقبها وجب عليه الحد كذا في الايضاح ١٢ عن ابيه له قوله فيما دون الفرج اي في غير السبيلين كالتمنيذ والسبيلين  
١٢ عن ابيه له قوله امرأة  
ايضا وان كان محرما عليه  
بصره في الزوائد لان  
من الناس من يستعمل قوله  
تعالى الا على ازواجهم اوما  
ملكتم ايما منهم من غير فصل  
بين محل ومحل ١٢ عن ابيه  
له قوله في حد الزنا  
حدان كان غير محرم رجلا  
ان كان محصنا ١٢ عن ابيه  
له قوله اقولوا الخ ورواه  
ابو داود والترمذي وابن  
ماجه من حديث عكرمة عن  
ابن عباس رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انكم لو  
وجدتموه يعمل عمل قوم لوط  
فاقتلوا الفاعل والمفعول  
١٢ يعني له قوله يروي  
فارجعوا الخ يروي هذا الحديث  
ابن ماجه من حديث ابي  
هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
الذي يعمل عمل قوم لوط  
فارجعوا الاعداء والاسفل  
١٢ يعني له قوله انه  
اي كل واحد من العمل في  
الموضع المكروه وفعل  
الواطلة ١٢ عن ابيه له  
قوله لانه قضاء الشهوة  
وهو مناط الحد في الزنا  
فيلحق به الواطلة بالدلالة  
لا بالقياس لان القياس  
لا يدخل فيما يدر بابا شيا  
١٢ عن ابيه له قوله من  
الاحراق بالنار كتب ابو بكر  
ابن خالد بن الوليد باحراقه  
بالنار ورواه الواقدي في  
كتاب الردة في آخره  
في سليم وهدم الحدار قال  
العيني لم اجد احدا اخرج  
بما عن احد من الصحابة  
والتنكيس من مكان مرتفع تباع الاحجار يعني يمسكان من اهل المواضع ثم يتبعان بالحجارة فروي ابن ابي شيبة في مصنفه ان ابن عباس امر بذلك وغير  
ذلك وهو قول بعضهم يمسكان في اثنين المواضع حتى يموتا ١٢ لمحض عيني وغيره له قوله ولا هو في معنى الزنا واذالم يكن في معناه لا يلحق به دلاله فيبقى  
القياس والقياس في مثله باطل ١٢ عن ابيه

لانه لا اشتباه بعد طول الصحبة فلم يكن لظن مستند الى دليل هذا لانه قد ينال  
اي عدم الاشتباه ١٢  
غيرها من المحرم التي في بيتها وكذا اذا كان اعلم به يمكن التمييز بالسؤال غيره الا اذا كان  
اي عليه الحد ١٢ الواسطي الواجد على فراشه امرأة ١٢  
دعاها فاجابته اجنبية وقالت انا زوجتك فواقبها لان احبارا ليل من تزوج امرأة  
لا يجب الحد ١٢ يعني  
لا يحل نكاحها فوطها لا يجب عليه الحد عند ابي حنيفة لكنه يوجب عقوبة اذا كان علم  
اي يفرقها بامر لوط بطريق الترمذي ١٢  
بذلك وقال ابو يوسف محمد الشافعي عليه الحد اذا كان عالما بذلك لانه عقد لم يصادف  
محل فبلغوا كما اذا اضيف الى المذكور هذا لان محل لتصرف ما يكون محل الحكم وحكمه المحل  
بيان لقوله عقد لم يصادف محله ١٢ عن ابيه فان محله ان لم يكن محله ان لم يكن  
وهي من المحرمات ولا ابي حنيفة ان لعقد صاوف محله لان محل لتصرف ما يقبل  
العقد ١٢  
مقصودة والاشية من بنات بني ادم قابلة للتوالد هو المقصود فكان ينبغي ان ينقد في  
من النكاح ١٢ النكاح ٢  
حق جميع الاحكام الا انه تقاعد عن افادة حقيقة المحل فيورث الشبهة لان الشبهة  
بتحريم الشرع في ديننا ١٢  
فايشبه الثابت لا نفسا لثابت الا انه انكح حرمته وليس فيها حد مقدر فيعزروا من طي  
اي فلا يجب الحد الا انه ١٢  
اجنبية فيما دون الفرج يعزروا منه منكر ليس فيه شيء مقدر ومن اتى امرأة في موضع المكروه  
اي الدبر ١٢  
او عمل على قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة ويعذر وقال في الجامع الصغير يوجب في  
اي اتى في دبر الذكر ١٢ يعني  
السجن قال هو كالزنا في حد وهو احد قول الشافعي وقال في قول يقتل كل حال  
١٢ عن ابيه له قوله  
لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول يروي فارجعوا الاعداء والاسفل لانه في  
معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل مشتبه على سبيل الكمال على وجه تمحض حراما  
اي ان الاشياء في الدبر ١٢ يعني  
لقصد سفم الماء وله انه ليس بزنا واختلاف الصحابة في موجب من الاحراق بالنار و  
ولم يختلفوا في موجب الزنا فدل على انه ليس بزنا ١٢  
هدم الحدار والتنكيس من مكان مرتفع باتباع الاحجار غير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه  
الظاهر الزنا ١٢

له قوله لانه قد ينال  
التي يعني فلا يصح مجرد النوم على فراشها دليل شرعي فان مقتضى فيجب الحد ١٢ عن ابيه له قوله وقالت الخ واما قال وقالت انا وديك  
لانها اذا اجابت بالفعل ولم تنقل ذلك فواقبها وجب عليه الحد كذا في الايضاح ١٢ عن ابيه له قوله فيما دون الفرج اي في غير السبيلين كالتمنيذ والسبيلين  
١٢ عن ابيه له قوله امرأة  
ايضا وان كان محرما عليه  
بصره في الزوائد لان  
من الناس من يستعمل قوله  
تعالى الا على ازواجهم اوما  
ملكتم ايما منهم من غير فصل  
بين محل ومحل ١٢ عن ابيه  
له قوله في حد الزنا  
حدان كان غير محرم رجلا  
ان كان محصنا ١٢ عن ابيه  
له قوله اقولوا الخ ورواه  
ابو داود والترمذي وابن  
ماجه من حديث عكرمة عن  
ابن عباس رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انكم لو  
وجدتموه يعمل عمل قوم لوط  
فاقتلوا الفاعل والمفعول  
١٢ يعني له قوله يروي  
فارجعوا الخ يروي هذا الحديث  
ابن ماجه من حديث ابي  
هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
الذي يعمل عمل قوم لوط  
فارجعوا الاعداء والاسفل  
١٢ يعني له قوله انه  
اي كل واحد من العمل في  
الموضع المكروه وفعل  
الواطلة ١٢ عن ابيه له  
قوله لانه قضاء الشهوة  
وهو مناط الحد في الزنا  
فيلحق به الواطلة بالدلالة  
لا بالقياس لان القياس  
لا يدخل فيما يدر بابا شيا  
١٢ عن ابيه له قوله من  
الاحراق بالنار كتب ابو بكر  
ابن خالد بن الوليد باحراقه  
بالنار ورواه الواقدي في  
كتاب الردة في آخره  
في سليم وهدم الحدار قال  
العيني لم اجد احدا اخرج  
بما عن احد من الصحابة  
والتنكيس من مكان مرتفع تباع الاحجار يعني يمسكان من اهل المواضع ثم يتبعان بالحجارة فروي ابن ابي شيبة في مصنفه ان ابن عباس امر بذلك وغير  
ذلك وهو قول بعضهم يمسكان في اثنين المواضع حتى يموتا ١٢ لمحض عيني وغيره له قوله ولا هو في معنى الزنا واذالم يكن في معناه لا يلحق به دلاله فيبقى  
القياس والقياس في مثله باطل ١٢ عن ابيه



جلد کتاب الحد

له قوله لا انه يعز عنه استثناء من قوله ولا هو في معنى الزنا لما بيناه من انه ارتكب جريمة وليس فيه حد مقرر قال في الزيادات والرائي الى الامام ان شاقته ان

اعتاد ذلك وان شاء  
ضربه وجبته ١٢ عنابه  
له قوله لا انه ليس في

معنى الزنا في كونه جنائية  
او ليس فيه تضييع الولد ولا  
افساد الفرائض ١٢ عنابه  
قوله اشيق بفتح الشين  
المجتمعة وفتح الباء الموحدة  
سبحان الشهوة كذا في

خواشي الشباب على تفسير  
البيضاوي ١٢ له قوله  
ولهذا لا يجب ستره اي ستر  
فرج البهيمة وانما ضم عليه  
وان لم اسم ذكره لان ذكر  
البهيمة يستلزمه فكان  
مرجعه مذكورا حكاه ١٢ عنابه

له قوله لما بينا يعني في  
ارتكب جريمة وليس فيها  
حد ١٢ عنابه  
والذي يروى انه لما بينا  
اللفظ غريب نعم روى

الاربعة من حديث عكرمة  
عن ابن عباس قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
آله وسلم من اتى بهيمة  
فاقتلوه واقتلوا ١٢ عنابه

له قوله نقع التحدث  
به كيلا يعير بها الرجل اذا  
كانت البهيمة باقية ١٢  
ع قوله ولما ناوله  
عليه السلام لايقيم الخ هذا

الحديث غريب واخرج  
البيهقي عن الشافعي قال  
قال ابو يوسف حدثنا  
بعض اشياخنا عن يونس  
عن زبير بن ثابت قال

لا يقيم الحدود في دار الحرب  
مخافة ان يلحق اهلها  
والمرسل عندنا حجة  
كالمسند ١٢ عنابه  
قوله لا يقيم الحدود الخ

ووجه التمسك به عليه  
الصلاة والسلام لم يرد

بحقيقة عدم الاقامة حسا لان كل واحد يعرف انه لا يمكن اقامته الحد في دار الحرب لانقطاع ولاية الامام عنها فكان المراد بعدم الاقامة عدم وجوب الحد ١٢ عنابه

اضاعة الولد اشتباه الانساب كذا هو اندر قوعا لانعدام الداعي في احدا الجانبين الداعي الى  
الزنا من الجانبين وقارواه محمول على السياسة او على المستحل الا انه يعز عنه لما بيناه  
ومن طي بهيمة فلا حد عليه ليس في معنى الزنا في كونه جنائية وفي وجود الداعي لان

الطبع السليم ينفر عنه الحامل عليه نهاية السفوف وطش الشيق ولهذا لا يجب ستره الا  
انه يعز لما بينا والذي يروى انه تنذر بحر البهيمة وتحرق فلذلك لقطع التحدث به ليس واجب  
من زنى دار الحرب وفي دار البغى ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد وعند الشافعي يحسنه التزم

باسلامه احكامه اينما كان مقامه ولنا قوله عليه السلام لا يقيم الحد ودد في دار الحرب  
ولان المقصود هو الانزجار ولاية الاحكام منقطعة فيها فيعزى الوجوب عن الفائدة ولا  
يقام بعد فخرج الاحكام تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة ولو عزى من ولاية الاقامة

بنفسه كالحليفة وامير مصر يقيم الحد من بني في معسكره لانه تحت يد بخلاف امير  
العسكر والسيرية لانه لم يفوض اليهما الاقامة واذا دخل حربي دارنا بامان فرنى بذميمة  
او زنى ذي بحر بية يجد الذمي والذميمة عندنا في حنيفة ولا يجد الحربي والحربية وهو

قول محمد في ذي يعني اذ اني بحربية فاما اذ اني الحربي بذميمة لا يجدان عندهم وهو  
قول بي يوسف اولاد وقال ابو يوسف يجدون كلام وهو قوله الاخر لابي يوسف ان  
المستامن التزم احكامنا مدة مقامه في دارنا في المعاملات كما ان الذمي التزمها

مدة عمره ولهذا يجد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب لانه يعتقد  
اباحتها ولما انه قد دخل للقرابيل الحاجة كالتجارة ونحوها فلم يصير  
بحقيقة عدم الاقامة حسا لان كل واحد يعرف انه لا يمكن اقامته الحد في دار الحرب لانقطاع ولاية الامام عنها فكان المراد بعدم الاقامة عدم وجوب الحد ١٢ عنابه

قوله روى ان رتبنا بحر  
البهيمة وتحرق فلذلك لقطع التحدث به ليس واجب  
من زنى دار الحرب وفي دار البغى ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد وعند الشافعي يحسنه التزم

باسلامه احكامه اينما كان مقامه ولنا قوله عليه السلام لا يقيم الحد ودد في دار الحرب  
ولان المقصود هو الانزجار ولاية الاحكام منقطعة فيها فيعزى الوجوب عن الفائدة ولا  
يقام بعد فخرج الاحكام تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة ولو عزى من ولاية الاقامة

بنفسه كالحليفة وامير مصر يقيم الحد من بني في معسكره لانه تحت يد بخلاف امير  
العسكر والسيرية لانه لم يفوض اليهما الاقامة واذا دخل حربي دارنا بامان فرنى بذميمة  
او زنى ذي بحر بية يجد الذمي والذميمة عندنا في حنيفة ولا يجد الحربي والحربية وهو

قوله روى ان رتبنا بحر  
البهيمة وتحرق فلذلك لقطع التحدث به ليس واجب  
من زنى دار الحرب وفي دار البغى ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد وعند الشافعي يحسنه التزم

باسلامه احكامه اينما كان مقامه ولنا قوله عليه السلام لا يقيم الحد ودد في دار الحرب  
ولان المقصود هو الانزجار ولاية الاحكام منقطعة فيها فيعزى الوجوب عن الفائدة ولا  
يقام بعد فخرج الاحكام تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة ولو عزى من ولاية الاقامة

بنفسه كالحليفة وامير مصر يقيم الحد من بني في معسكره لانه تحت يد بخلاف امير  
العسكر والسيرية لانه لم يفوض اليهما الاقامة واذا دخل حربي دارنا بامان فرنى بذميمة  
او زنى ذي بحر بية يجد الذمي والذميمة عندنا في حنيفة ولا يجد الحربي والحربية وهو

قول محمد في ذي يعني اذ اني بحربية فاما اذ اني الحربي بذميمة لا يجدان عندهم وهو  
قول بي يوسف اولاد وقال ابو يوسف يجدون كلام وهو قوله الاخر لابي يوسف ان  
المستامن التزم احكامنا مدة مقامه في دارنا في المعاملات كما ان الذمي التزمها

مدة عمره ولهذا يجد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب لانه يعتقد  
اباحتها ولما انه قد دخل للقرابيل الحاجة كالتجارة ونحوها فلم يصير  
بحقيقة عدم الاقامة حسا لان كل واحد يعرف انه لا يمكن اقامته الحد في دار الحرب لانقطاع ولاية الامام عنها فكان المراد بعدم الاقامة عدم وجوب الحد ١٢ عنابه

قوله روى ان رتبنا بحر  
البهيمة وتحرق فلذلك لقطع التحدث به ليس واجب  
من زنى دار الحرب وفي دار البغى ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد وعند الشافعي يحسنه التزم

باسلامه احكامه اينما كان مقامه ولنا قوله عليه السلام لا يقيم الحد ودد في دار الحرب  
ولان المقصود هو الانزجار ولاية الاحكام منقطعة فيها فيعزى الوجوب عن الفائدة ولا  
يقام بعد فخرج الاحكام تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة ولو عزى من ولاية الاقامة

بنفسه كالحليفة وامير مصر يقيم الحد من بني في معسكره لانه تحت يد بخلاف امير  
العسكر والسيرية لانه لم يفوض اليهما الاقامة واذا دخل حربي دارنا بامان فرنى بذميمة  
او زنى ذي بحر بية يجد الذمي والذميمة عندنا في حنيفة ولا يجد الحربي والحربية وهو

قول محمد في ذي يعني اذ اني بحربية فاما اذ اني الحربي بذميمة لا يجدان عندهم وهو  
قول بي يوسف اولاد وقال ابو يوسف يجدون كلام وهو قوله الاخر لابي يوسف ان  
المستامن التزم احكامنا مدة مقامه في دارنا في المعاملات كما ان الذمي التزمها

مدة عمره ولهذا يجد حد القذف ويقتل قصاصا بخلاف حد الشرب لانه يعتقد  
اباحتها ولما انه قد دخل للقرابيل الحاجة كالتجارة ونحوها فلم يصير  
بحقيقة عدم الاقامة حسا لان كل واحد يعرف انه لا يمكن اقامته الحد في دار الحرب لانقطاع ولاية الامام عنها فكان المراد بعدم الاقامة عدم وجوب الحد ١٢ عنابه



له قوله لانه لما طمع الخ اي لانه لم يدخل الاطامع في الانصاف اي العدل لاجله على غيره فيلزم الانصاف اي العدل لغيره عليه لان العزم بازا الغنم والقصاص وحد القذف من حقوق العباد فكان داخل في الانصاف ١٢ عنايه **له قوله** ولمحمد رح الخ اي لما فرغ عن الجواب عن قول ابى يوسف شرع في كل منها في اثبات ما ذهب اليه فقال محمد الاصل ١٢ عنايه **له قوله** لا يوجب الامتناع في حق الاصل الا لكان مستتبعا وكان اصلا والفرض انه يتبع وذلك خلف باطل ١٢ عنايه **له قوله** اذ ان في البالغ الخ فانه يجد البالغ دونها لان الامتناع في حق التبع لا يستلزمه في حق الاصل

جلد كتاب الحدود

من اهل اربنا ولهذا تمكّن من الرجوع الى اربنا لا يقتل مسلم ولا الذمي به فانما التزم من الحكم ما يرجع الى تحصيل مقصوده وهو حقوق العباد لانه لما طمع في الانصاف يلزم الانصاف والقصاص حد القذف من حقوقهم واحدا للزنا حق الشرع ولمحمد وهو الفرق الاصل في باب الزنا فعل الرجل المرأة تابعة له على ما ذكرنا ان شاء الله تعالى فامتناع الحد في حق الاصل يوجب امتناعه في حق التبع اما الامتناع في حق التبع لا يوجب الامتناع في حق الاصل نظيره اذ ان في البالغ بصبيته او مجنونه وتمكين البالغة من الصبي المجنون ولا في حنيفة فيه ان فعل الحر في مستمن زنا لانه مخاطب بالحرمات على ما هو الصحيح ان لم يكن مخاطبا بالشرائع على اصلنا والتمكين من فعل هو زنا موجب الحد عليه بخلاف الصبي المجنون لانها لا يخاطبان ونظير هذا الاختلاف اذ ان في المكرة بالمطوعة تحل مطاوعة عند وعند محمد لا تحل قال اذ ان في الصبي او المجنون بامرأة طاعة فلا حد عليه ما وقال زفر والشافعي يجب الحد عليها وهو رواية عن ابى يوسف وان زنى صبي بمجنونة او صغيرة تجامع مثلهما حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع لهما ان العذر من جانبها لا يوجب سقوط الحد من جانبها فكذلك العذر من جانبها هذا لان كلامهما موافق لفعله ولنا ان فعل الزنا يتحقق منه انما هي حال الفعل لهذا سمي هو اوطأ وزانيا وامرأة موطوعة وزنيها الا انها سميت زانية مجازا تسمية للفعول باسم الفاعل كالراضية في معنى المرضية او لكونها مسببة بالتمكين فيتعلق الحد حقها بالتمكين من قبيل الزنا وهو فعل من هو مخاطب بالكف عنه ومؤتم على مباشرته وفعل الصبي ليس بهذه الصفة فلا يناط

ان هذا ليس نظير ما نحن فيه لان الصبي والمجنون لا يخاطبان فلا يكون فعلهما زنا ولا تمكين من غير الزنا ليس بتمكين من غير الزنا لا يوجب الحد والحر في مخاطب ففعله زنا ولا تمكين من الزنا لا يوجب الحد ١٢ عنايه **له قوله** ان العذر الخ حاصله قياسا على الجانحين بالآخر ١٢ عنايه **له قوله** فكذلك العذر من جانبه وهو في الصورة المختلفة فيها لا يوجب سقوط الحد من جانبه ١٢ عنايه **له قوله** ليس بهذه الصفة لان الصبي ليس بمخاطب بالكف عن الزنا وليس بمخاطم ايضا ١٢ عيني

ان هذا ليس نظير ما نحن فيه لان الصبي والمجنون لا يخاطبان فلا يكون فعلهما زنا ولا تمكين من غير الزنا ليس بتمكين من غير الزنا لا يوجب الحد والحر في مخاطب ففعله زنا ولا تمكين من الزنا لا يوجب الحد ١٢ عنايه **له قوله** ان العذر الخ حاصله قياسا على الجانحين بالآخر ١٢ عنايه **له قوله** فكذلك العذر من جانبه وهو في الصورة المختلفة فيها لا يوجب سقوط الحد من جانبه ١٢ عنايه **له قوله** ليس بهذه الصفة لان الصبي ليس بمخاطب بالكف عن الزنا وليس بمخاطم ايضا ١٢ عيني

**له قوله** على اصلنا اشارة الى قول بعض اصحابنا رحمهم الله فانهم قالوا الكفار غير مخاطبين بالشرائع وقال شمس الائمة السرخسي ومثلهما ديارنا يقولون انهم لا يخاطبون باداء لا يحتمل السقوط من العبادات ١٢ عنايه **له قوله** بخلاف الصبي الخ جواب عن مستشهد محمد على ان سقوط الحد من الاصل يوجب السقوط من التبع ووجه ذلك



له قوله كما في النائم فان النائم قد ينتشر آتة لفرط فحولة وان لم يكن له قصد واختيار <sup>١٢</sup> يعني <sup>١٢</sup> قوله وتمكنه بالرجع عطف على قوله لتمكنه وقوله دفعة منصوب  
مفعول المصدر <sup>١٢</sup> يعني <sup>١٢</sup> قوله فلا حرج عليه ولا عليها كذا في النكاح وفي بعض النسخ عليها <sup>١٢</sup> يعني <sup>١٢</sup> قوله في ذلك يعني في كلتا الصورتين وعوى الرجل لنكاح  
ودعواه المرأة <sup>١٢</sup> ع

جلد كتاب الحدود

وضع المسألة في الجارية  
وان كان هذا الحكم وهو  
وجوب الحد مع الضمان  
لا يتفاوت بين الحرة  
والجارية فانه لو فصل  
ذلك مع الحرة وجب عليه  
الحد والدية على العاقلة  
لما ان شبهة عدم وجوب  
الحد على الزنا وعند اهل الفقه  
انما ترد في حق الجارية لاني  
حق الحرة لان الامة تصلح  
ان تكون ملكا للزاني عند  
اداء الضمان بشبهة ان  
لا يجتمع العبد لان في ملك  
شخص واحد <sup>١٢</sup> عننا <sup>١٢</sup>  
قوله وهو على هذا الاختلاف  
اي من اهل الجارية بعد  
الزنا بها قبل اتمام  
الحد على هذا الاختلاف عند  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
تعالى كخلاف ابي يوسف  
فكان ردوا مختلف اي  
المختلف لكن الخلاف  
في المشتراه بعد الزنا  
في ظاهر الرواية بخلاف  
فيه <sup>١٢</sup> عننا <sup>١٢</sup> قوله  
لانه ضمان دم وضمان دم  
يجب بعد الموت والميت  
ليس يحمل للملك <sup>١٢</sup> عننا <sup>١٢</sup>  
له قوله ولو كان يوجب  
الحري يعني سلمنا ان ضمان القتل  
يوجب الملك لكن انما  
يوجب في العين كما ذكرتم  
في هبة المسروق لاني  
منافع البض لا تنفوت  
وتلاشت فلم تكن قابلة  
لملك حالة الضمان ولا  
مستند الان المستند  
لا يظهر في المعدوم و  
المنافع المستوفات  
معدومة <sup>١٢</sup> عننا <sup>١٢</sup>

به الحد قال ومن اكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه كان ابو حنيفة يقول ولا حد  
وهو قول فرلان الزنا من الرجل يكون الا بعد انتشار الالة وذلك دليل لطواعة ثم  
رجع عنه فقال لا حد عليه لان سبب المطالبة قائم ظاهر والانتشار دليل متروك لانه قد يكون  
من غير قصد لان الانتشار قد يكون طوعا كما في النائم فاوثر شبهة وان اكرهه  
غير السلطان حد عند ابي حنيفة وقال لا حد لان الاكراه عندهما قد يتحقق من غير  
السلطان لان المؤثر خوف الهلاك وانه يتحقق من غيره وله ان الاكراه من غير اليد وم  
الاناد التمكن من الاستعانة بالسلطان او بجماعة المسلمين فكذلك دفعه بنفسه بالسلاح  
والنادر لا حكم له فلا يسقط الحد بخلاف السلطان فانه يمكن الاستعانة بغيره ولا الخروج  
بالسلاح عليه فترقا ومن اقرار عورات محالس مختلفة انه زنى بفلانة وقالت تزوجني  
او اقرت بالزنا وقال لرجل تزوجتها فلا حد عليه عليه مهر في ذلك لان عوى النكاح يحتمل  
الصدق وهو يقوم بالطرفين فاوثر شبهة واذا سقط الحد جبا لم هو تعظيما لخطر البضع ومن بني  
بجارية فقتلها فانه يحد عليه لقيمة معناه قتلها بفعل الزنا لانه جن جنائين فيؤثر على كل واحد  
منها حكمه وعزاي يوسف انه لا يحد لان تقرر ضمان لقيمة سبب ملك الامة فصاركما اذا اشترا  
بعد زنى بها وهو على هذا الاختلاف اعتراض سبب ملك قبل قافة الحد يوجب سقوط  
كما اذا امسك المسروق قبل لقطع ولها ان ضمان قتل فلا يوجب ملكا لانه ضمان دم ولو كان  
يوجب فاما يوجب في العين كما في هبة المسروق لاني منافع البض لا تنفوت  
والمالك يثبت مستند فلا يظهر في المستوفى لكونها معدومة وهذا بخلاف

له قوله وهذا بخلاف الجواب لصورة يمكن ان يشهد بها ابو يوسف رحمه الله وقدره ان الزاني بالضمان يملك الجثة  
الميتا لكونها تامة للملك اذ هي عين موجودة فتورث الشبهة <sup>١٢</sup> ع



ما اذا زنى بها فاذهب عينها يجب عليه قيمتها ويسقط الحد ان الملك هنالك ثبتت في الجثة  
العمياء وهي عين فاورثت بثبته قال وكل شئ صنعه الامام الذي ليس فوقه امام فلا حد  
عليه الا القصاص فانه يؤخذ به وبالا موال كان الحد وحق الله تعالى واقامتها اليه الى  
غيره ولا يمكنه ان يقيم على نفسه لانه لا يفيده بخلاف حقوق العباد لانه يستوفيه في  
الحق اما يمكنه او بالاستعانة بمنعته المسلمين القصاص الاموال منها واما حد القذف  
قالوا المذهب فيه حق الشرع فحكمه كحكم سائر الحدود التي هي حق الله تعالى

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

قال واذا شهد الشهود بحج متقدم لم يمنعهم عن اقامته بعد علمهم على امام لم تقبل  
شهادتهم الا في حد القذف خاصة وفي الجامع الصغير واذا شهد عليه الشهود بسرا وبشر  
خبر او بزنا بعد حين لم يؤخذ به ضمن لسرقته والاصل في الحد في الخالصته حق الله تعالى  
تبطل بالتقدم خلاف الشافعي وهو يعتبرها بحقوق العباد بالاقرار الذي هو احدى  
الحجتين لنا ان الشاهد مخير بين الحسنتين من ادعاء الشهادة والستر فالتاخير ان كان اختيارا  
الستر فالاقدم على الادعاء بعد ذلك لضغينة هيبة ولعدو حركته فيتم فيها وان كان  
التاخير لا للسري صير فاسقا اثما فيقتنا بالمانع بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادي نفسه  
فحد الزنا وشرب الخمر والسرقه خالص حق الله تعالى يصح الرجوع عنها بعد الاقرار  
فيكون التقادم فيها ناعا وحد القذف في حق العبد لما فيه من دفع العار عنه ولهذا  
لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقادم غير مانع في حقوق العباد لان الدعوى فيه

له قوله المذهب الخ  
تأمل ان يقول لو كان المذهب  
فيه حق الشرع لوجب ان  
لا يحكم المستامن اذا قذف  
كما لو زنى وقد تقدم انه يحكم  
لانه حق العبد والجواب ان  
قذف القاذف يشتمل على  
حقين لا محالة فيشتمل على  
منها بحسب ما يليق به وما  
يليق بالآخر ان يكون حق  
العبد لا مكان الاستباه  
وما يليق بالامام ان يكون  
حق الله تعالى لانه ليس  
فوقه امام يستوفيه منه  
ع ١٢ قوله باب  
الشهادة الخ قد ذكر ان  
ثبوت الزنا عند الامام  
انما يكون باحد شيئين  
لا يغير بهما الاقرار والشهادة  
واخر الشهادة بهما من  
الاقرار قلته ثبوت الزنا  
بالشهادة ونذكره ع ١٢  
ع ١٢ قوله وفي الجامع  
الصغير الخ اعاد لفظ الجوع  
الصغير لاشتماله على زيادة  
ايضا في تقديره وجوب  
الحد صرحا من السرقة  
وشرب الخمر والزنا ورو  
زيادة التحسين لا في القذف  
منه بعض المشايخ رحم  
قدرسته اشهر في  
التقدم وزيادة اثبات  
الضمان في السرقة ثم  
كما لا يحد المشهور عليه لا  
يحد الشهود ايضا حد  
القذف في الشهادة  
بالزنا لان عددهم  
متكامل لا يلزم شهادة  
موجودة وذلك يمنع ان  
يكون كلامهم قذفا ١٢  
عنايه



له قوله بخلاف حد السرقة جواب عما يقال الدعوى شرط في السرقة كما في حقوق العباد ومع ذلك لو شهد الشهود بسرقة متفادمة لم تقبل فعلم بهذا ان قبول الشهادة في حقوق العباد بعد التقادم

شرط فحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تفسيقه بخلاف حد السرقة لان الدعوى ليست بشرط الحد لانها لا تصحح الله تعالى على ما شرطت للمال ولان الحكم يدار على كون الحد حقا لله فلا يعتبر وجود التهمة في كل فرد ولان السرقة تقام على الاستسار على غرة عن المالك فيجب على الشاهد اعلانه بالكتمان بصير فاسقا اتمام التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء عند خلافه فالزوجه لو هرب بعد ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد تقادم الزمان لا يقام عليه الحد لان الامضاء من القضاء في باب الحد واختلفوا في حد التقادم واشترك في الجامع الصغير الى ستة اشهر فانه قال بعد حين و هكذا اشار الطحاوي وابو حنيفة لم يقد في ذلك وفوضه الى راي القاضى في كل عصر وعن محمد انه قد روي شهران فادونه عاجل وهو رواية عن ابي حنيفة وابو يوسف وهو الاصح وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر اما اذا كان يقبل شهادة تكون الامانة بعد هو عن الزمان فلا يتحقق التمسك والتقادم في حد الشرب كذلك عند محمد وعندها يقدر زوال الواجبة على ما يأتي في بابها ان شاء الله تعالى واذا شهدوا على رجل انه زنى فلا وفلا تة غائبة فانه يحد وان شهدوا انه سرق من فلان وهو غائب لم يقطع الفرق ان بالغيبة ينعدم الدعوى وهي شرط في السرقة دون الزنا وبالحضور يتوهم دعوى الشبهة ولا معتبر بالموهم وان شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد لاحتمال انها امرأتة وامته بل هو الظاهر وان اقرب ذلك حد لانه لا يخفى عليه امته وامراته وان شهدا ثنان انه زنى بفلا تة

لم يكن لا بشرط الدعوى ووجهه لا سلم ان الدعوى شرط للمال لانه لا يصحح الله تعالى على ما شرطت للمال ولان الحكم يدار على كون الحد حقا لله فلا يعتبر وجود التهمة في كل فرد ولان السرقة تقام على الاستسار على غرة عن المالك فيجب على الشاهد اعلانه بالكتمان بصير فاسقا اتمام التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء عند خلافه فالزوجه لو هرب بعد ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد تقادم الزمان لا يقام عليه الحد لان الامضاء من القضاء في باب الحد واختلفوا في حد التقادم واشترك في الجامع الصغير الى ستة اشهر فانه قال بعد حين و هكذا اشار الطحاوي وابو حنيفة لم يقد في ذلك وفوضه الى راي القاضى في كل عصر وعن محمد انه قد روي شهران فادونه عاجل وهو رواية عن ابي حنيفة وابو يوسف وهو الاصح وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر اما اذا كان يقبل شهادة تكون الامانة بعد هو عن الزمان فلا يتحقق التمسك والتقادم في حد الشرب كذلك عند محمد وعندها يقدر زوال الواجبة على ما يأتي في بابها ان شاء الله تعالى واذا شهدوا على رجل انه زنى فلا وفلا تة غائبة فانه يحد وان شهدوا انه سرق من فلان وهو غائب لم يقطع الفرق ان بالغيبة ينعدم الدعوى وهي شرط في السرقة دون الزنا وبالحضور يتوهم دعوى الشبهة ولا معتبر بالموهم وان شهدوا انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد لاحتمال انها امرأتة وامته بل هو الظاهر وان اقرب ذلك حد لانه لا يخفى عليه امته وامراته وان شهدا ثنان انه زنى بفلا تة

والمعتبر هي الشبهة دون النازل عنها كما ينسب باب اقامة الحد وبيان ذلك انها لو كانت حاضرة وادانت النكاح سقط الحد لان شبهة الصدق مع احتمال الكذب فاذا كانت غائبة كان الثابت عند غيبته احتمال وجود الشبهة وهو المعنى شبهة الشبهة ١٢ عناية

متى زنى بها فقالوا منذ اقل من شهر اقيم الحد وان قالوا اشهدوا لحد ١٢ عناية له قوله وبالحضور يتوهم دعوى الشبهة ولا معتبر بالموهم لانه شبهة الشبهة رحمه الله وسال القاضى الخ ذكر في المجد قال ابو حنيفة



له قوله بخلاف جانبها فان الموجب لم يتحقق وعدم الوجوب في حقها لمعنى غير مشترك لا يمنع الوجوب في حق الرجل عند وجوب الموجب في حقه كما في وطئ الصغيرة  
المشبهة والمجنونة ١٢ عن ابيه **له قوله** فعل واحد الخ وكل ما هو فعل واحد يقوم بهما لا يتصف بوضعتين متضادتين وهؤلاء اثنتا عشرة وصفتين متضادتين لان

الطوارق يوجب اشتراكها في الزنا والكره يوجب انفرد الرجل به واجتماعها متقدر فكان كل واحد منهما ضلالت الآخر فاختلف المشهود به ولم يتم على كل واحد منهما نصاب لشهادة ١٢ عن ابيه **له قوله** صار اقراره فيهما لعدم نصاب الشهادة والقاذون خصم لا شهادة للخصم اذا اتفقت بشهادتهما نقص نصاب الشهادة فلا يقيم بها الحد وكان ذلك يقتضي اقراره انقضت على شهادتي الطواغيت ولكن سقط الخ ١٢ عن ابيه **له قوله** يسقط احصائها لوجود حقيقة الزنا منها لكن لا تأثم بسبب الاكراه ١٢ عن ابيه **له قوله** خلافا لفرقة يعني انه يقول بحد الزنا لان شهادتهم لم تقبل لنقصان العدد فصار كلامهم قدفا ١٢ عن ابيه **له قوله** شبهة الاتحاد يريد شبهة اتحاد المشهود به تقريره ان شبهة دأته في الحدود بالحديث وقد وجدت لانهم شهدوا ولهم اهلية كاملة وعدد كامل على زنا واحد صورة في زعمهم نظر الى اتحاد صورة النسبة الحاصلة منهم واتحاد المرأة وانما جاز الاختلاف بذكر المكان فثبت شبهة عدم الاتحاد في المشهود به فيندري الحد ١٢ عن ابيه **له قوله** بالتخييل بضم النون وفتح الحاء المعجمة وسكون الباء آخر الحروف باللام والهاء اسم موضع قريب من الكوفة ١٢ عن ابيه

فاستكرهها واخران انها طاعة دري الحد عنهما جميعا عند ابي حنيفة وهو قول فر

وقال لا يجد لرجل خاصة لا تقاقرهما على الموجب تفرد احد هما بزيادة جنائية هو الاكراه <sup>اي الاتفاق الفريقين ١٢ عن ابيه</sup>

بخلاف جانبها لان طواعيتها شرط تحقق الموجب في حقها ولم يثبت كاختلافهما وله ان <sup>للحد ١٢</sup>

اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بهما وان شاهده الطواغيت صار اقراره <sup>قال الكافي اي المشهود به ١٢ عن ابيه</sup>

لها وانما يسقط الحد عنهما بشهادة الاكراه لان زناهما مكرهة يسقط احصائها

فصار اخصيه في ذلك وان شهدا ثانيا ن زني با امرأة بالكوفة واخران نه زني بها بالبصرة

دري الحد عنهما لان مشهود به فعل الزنا وقد اختلف باختلاف المكان لم يتم على كل واحد منها نصاب لشهادة ولا يجد المشهود خلافا لفرقة لثبوت الاتحاد نظر الى اتحاد الصورة <sup>اربعه ١٢ حد القذف ١٢</sup>

والمرأة وان اختلفوا في بيت واحد لرجل والمرأة معناه ان يشهد كل اثنين الزنا في زاوية <sup>شهود ١٢</sup>

وهذا استحسان القياس لا يجد لاختلاف المكان حقيقة توجه الاستحسان ان التوفيق

ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانتفاء في زاوية اخرى بلا اضطراب اولان الواقع

في وسط البيت فيحسب من في المقدم في المقدم ومن في المؤخر في المؤخر فيشهد بحسب

عنده وان شهدا اربعة انه زني با امرأة بالخيلة عند طلوع الشمس اربعة انه زني بها عند طلوع

الشمس بدير هذا دري الحد عنهما جميعا اما عنهما فلا ناتيقنا بكذب احد الفريقين <sup>موضع قريب من الكوفة ١٢ عن ابيه</sup>

من غيرعين واما عن الشهود فلا احتمال صدق كل فريق وان شهد اربعة <sup>الرجل والمرأة ١٢ من الشهود ١٢</sup>

على امرأة بالزنا وهو بكر دري الحد عنهما وعندهم الزنا لا يتحقق مع بقاء

البكارة ومعنى المسألة ان النساء نظرن اليها فقلن انها بكر وشهادتهن

من الكوفة ١٢ عن ابيه **له قوله** فلا احتمال الخ يعني ان احتمال الصدق في كلام كل من الفريقين قائم ومشبهة الزنا تمنع وجوب الحد على القاذف ١٢ عن ابيه



حجة في اسقاط الحد وليس حجة في ايجابه فلهم هذا سقط الحد عنهما ولا يجب عليهما ان

شهدا ربعة على رجل بالزنا وهم عيان ومحد دون في قذف واحد هم عبد ومحد دون قذف

فانهم محدون لا يحل مشهور عليه كنه لا يثبت بشهادتهم ائمال فكيف يثبت الحد وهم

ليسوا من اهل اداء الشهادة والعبد ليس باهل للتحمل الاداء فلم يثبت شبهة الزنا لان

الزنا يثبت بالاداء وان شهد ابنك وهم فساق او ظهر انهم فساق لم يجد الا ان القاذ

من اهل الاداء والتحتمل ان كان ادائه نوع قصور لثمة الفسق ولهذا لو قضى لقاضي بشهادة

فاسق ينفذ عندنا فيثبت بشهادتهم شبهة الزنا باعتبار قصور الاداء لثمة الفسق يثبت

شبهة عدم الزنا فلهم الامتنع الحد ان سياقي فيه خلاف الشيا في بناء على اصل ان القاذ

ليس من اهل الشهادة فهو كالعبد عندنا وان نقص عن الشهود عن ربعة حد والانهم

قذفة اذ الحسية عند نقصان الحد وخروج الشهادة عن القذف باعتبارها وان شهد

اربعة على رجل بالزنا فضررب بشهادتهم ثم وجد احد هم عبد او محد وافي قذف فانهم

يحدون لانهم قذفة اذ الشهود ثلثة وليس عليهم الا على بيت مال رشل لضرب ان رجع

فد يثبت على بيت المال هذا عندنا في حنيفة وقال ارسن لضرب ايضا على بيت المال قال

العبد لضرب عصم الله معناه اذ كان جرحه على هذا الخلاف اذ اقامت من الضرب

وعلى هذا اذ رجع الشهود لا يضمنون عندنا وعندنا يضمنون كما ان الواجب بشهادتهم

مطلق الضرب اذ الاحتراز عن الجرح خارج عن الوسم فينظم الجرح وغيره فيضاف الى

شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عد الرجوع يجب على بيت المال لانه ينتقل فعل الجراد

له قوله حجة مختصة في المال  
اطلاع للرجال عليه  
عنايه له قوله لان  
الزنا يثبت بالاداء  
ليظهر عند الامام بادار  
الشهود الشهادة ولا  
اداء للعبيد والعيان  
والحدود في القذف  
لا كما لا ولا ناقضا فانقلب  
شهادتهم قذفا لانهم  
يسوهم الى الزنا و  
لم يكن نسبتها الى الزنا  
شهادة فكان قذف  
ضدرة ١٢ عننايه ١٣  
قوله اذ لا حسنة الخ يعني  
ان الشاهد مخير بين حسنتين  
على موهبها لم يوجد منه  
حسنة المستر ومظاهروا حسنة  
اداء الشهادة ايضا النقطة  
عدوم فان الشاهد في قال  
والدين يرمون المحصنات  
ثم لم يأتوا باربعة شهداء  
فاجلدوهم ثمانين جلدة  
واذا لم يوجد الحسنة ثبت  
القذف لان خروج الشاهد  
عن القذف انما كان باعتبار  
الحسنة ١٢ عننايه ١٣  
قوله اذ اقامت من الضرب  
فيجب دية النفس في  
بيت المال عندنا اذا  
ظهر بعض الشهود عبدا او  
محد وافي قذف  
اداء على وعندنا في  
حنيفة رجمة الله لا يجب  
شيء ١٢ يعني رجمة الله  
له قوله اذ رجع  
الشهود اداء بعد  
الجرح بالجلد او الموت  
بالجلد ١٢ يعني رجمة الله  
تعالى



له قوله فصار كالحرم الخ يعني اذا شهد الشهود عليه او قتل ثم رجوا اليمينون الدية ١٢ عن ابيه له قوله في الصحيح يعني في الصحيح عن الرواية وذكرني مبسوط  
فخر الاسلام ولو قال قائل  
يجب الضمان على الجلد

## جلد كتاب الحدود

٥٠٢

الى القاضي هو عامل للمسلمين فوجب لغرته في مالهم فصار كالحرم والقصاص لا بد خيفة  
اي في مال المسلمين وبهيت المال ١٢

ان الواجب هو الجلد هو ضرب مولد غير جراح ولا مهلك فلا يقع جراحا ظاهرا الا معنى  
في الضارب هو قلة هلايته فاقصر عليه الا انه يجب عليه الضمان الصحيح كيلا يقتنع الناس  
ولا يتعدى الى الشهود ١٢

عن الاقامة مخافة الغرّة وان شهد اربعة على شهادة رجل بالزنا لم يجد ما فيها  
اي اقامة المحرم ١٢

من زيادة الشهادة والضرورة الى تحملها فان جاء الاولون فشهدوا على المعينة في ذلك  
بعد شهادة الفروع ١٢ يعني

امكان لم يجد ايضا معناه شهدوا على ذلك الزنا بعينه لان شهادتهم قد ردت من وجوب  
اي معنى قول محمد في ذلك المكان ١٢ يعني

برد شهادة الفروع في عين هذه الحادثة اذ هم قائمون مقامهم في الامر والتحصيل لا يجد  
اصول ١٢

الشهود لان عدلهم متكامل وامتناع الحد عن المشهود عليه لنوع شبهة وهي كافيّة لدرء  
والزانية من الزنا ١٢

الحد لا يجاب به واذا شهد اربعة على رجل بالزنا فرجم فكلما رجع واحد حدا الرابع وحده  
على الشهود ١٢

وعلم ربع الدية اما الغرّة فلا بد بقص يبق بشهادة ثلثة ارباع الحق فيكون لغايت بشهادة  
اي حد الرابع ١٢

الرابع ربع الحق وقال الشافعي يجب لقتل دون المال بناء على اصله في شهود القصاص  
الشافعي ١٢

وسننبين في الديات ان شاء الله تعالى اما الحد فمن هب علمنا الثلثة وقال زفر لا  
هذا او عدليس له وقال القائل يعني

يحدنه ان كان الرابع قاذن حي فقد بطل بالموت ان كان قاذن ميت فهو مجرم  
اي بطل بالموت لان الحد ١٢

بحكم القاضي فيورث ذلك شبهة ولنا ان شهادة اربعة انما تنقلب قذبا بالرجوع لان تفسخ  
عن الشهادة ١٢

شهادته فجعل المال قذبا لميت وقد نفست الحجة فيفسخ ما بينه عليه هو القضاء في  
شهادة ١٢

حقه فلا يورث الشهادة بخلاف اذ اقدم غيره لانه غير محصن حتى غيره لقيام القضاء  
اي حق الرابع ١٢

في حق فان لم يجد المشهود عليه حتى رجعوا واحد منهم حدا واحدا  
اي بعد القضاء ١٢

فله وجه لانه ليس بما مورس

الوجه لانه امر لضرب مولد

لا جراح ولا كاسر ولا قاتل

فاذا وجد منه الضرب على هذه

الوجه وقع فعله قد يوجب

عليه الضمان ١٢ عن ابيه

قوله لما فيها الخ منتهاه

لما فيها من شبهة زادت

على الاصل لم تكن فيه

لان الكلام اذا تداولته

اللسن يمكن فيه زيادة

ونقصان ١٢ عن ابيه

قوله النوع شبهة وهو

شبهة عدم التحصيل

في الفسود و

شبهة الرد في الاصول

١٢ عن ابيه له قوله

في شهود القصاص

يعني اذ رجوا بعد

القصاص فيقتلون

عنده فكذا اذ رجوا

بعد الرجم

يقتلون ١٢ عن ابيه

له قوله فهو

مرجوم وذلك وان

لم يسقط الاحسان

فلا اقل من ايراث

الشبهة والحد

يبطل بها ١٢ عن ابيه

له قوله فيفسخ

الحج اذا انفسخ القضاء

اندرفع القول بكونه

مرجوما بحكم القاضي

فلا يسقط الاحسان

ولا يورث الشهادة

فيجب حد قاذفه لكن

فيه بقوله في حقه

لانه زعم ان شهادته

ليست بحجة وزعمه في

حق نفسه مقبلة ١٢

قوله لقيام القضاء الخ لان قضاء القاضي في زعمه صحيح متقرر مكان قذفه واقفا في حق الحصن فلا يجب حد القذف ١٢ عن ابيه



له قوله فلما ذكرنا اشارة الى ما قال من قبل ولنا ان الشهادة انما تنقلب فلهذا لم يرد ان جميعا لان لما رجع الثاني لم يبق من الشهود من يمين به الحجة وقد  
 انقضت الشهادة في حقها بالرجوع فيرد ان ١٢ عننا به قوله فزكو التزكية من زكي نفسه اذ اصدت تزكية الشهود والوصف يكونهم اذ كيا ١٢ عننا به قوله  
 معناه اذ رجوعا عن التزكية بان قالوا اتعدنا التزكية مع علمنا انهم محسوس حتى لو قالوا اخطانا

رجوعا عن التزكية محتمل  
 ان يكون الرجوع بان  
 يقولوا اخطانا وذلك  
 لا يوجب الضمان بالآفاق  
 وان يكون بان يقولوا اتعدنا  
 التزكية مع علمنا بحالهم  
 وهو محل النزاع قال  
 قيل هذا اذا قالوا ١٢  
 عننا به قوله له  
 انهم لم يبقوا لان لم يكون  
 ما اثبتوا اسباب الاتفاق  
 لانه هو الزنا وما تعرضوا  
 له وانما اشوا على الشهود  
 خيرا فكان كما اذا اشوا  
 على المشهود عليه خيرا  
 فكانوا في المعنى كشهود  
 الاحصان الا ان اولئك  
 اشوا خصالا حميدة في  
 الزنا وهو لا يراهم  
 خصالا حميدة في الشاهد  
 فكما لضمان على اولئك  
 فكذلك على هؤلاء عننا به  
 قوله فكانت الخ  
 فان الشهادة في الحدود  
 لا توجب شيئا بل تزكية  
 في معنى علمنا لان التزكية  
 معاملة للعلّة والمعمل  
 للعلّة على العلة ١٢ يعني  
 به قوله لانه محض  
 الشرط اي شرط محض  
 علامة لمعرفة حكم الزنا  
 الصادر ولا حاجة لثبوت  
 الزنا الى شهود الاحصان  
 لان الزنا برشيت بشهود  
 الزنا قبل الاحصان ١٢  
 يعني به قوله لانه لم  
 يقع الخ فيه نظر لما تقدم  
 ان كلام كل منهم بصير شهادة  
 باتصال القضاء به وقد

وسقط الحد عن المشهود عليه وقال محمد بن حنبل الراجع خاصة لان الشهادة تأكد بالقضاء  
 فلا ينفسى الا في حق الراجع كما اذا رجع بعد الامضاء ولم يأن الامضاء من القضاء فصاركما  
 اذ رجع واحد منهم قبل لقضاء ولهذا سقط الحد عن المشهود عليه لو رجع واحد منهم قبل لقضاء  
 حد واجمعوا وقال فرجيد الراجع خاصة لانه لا يصدق على غيره لما اذ كلهم قد في العمل  
 وانما يصير شهادة باتصال لقضاء به فاذا لم يتصل بقي قد فافتحون فان كانوا خمسة فوجع حد  
 فلا يشع عليهم لانه بقي من يبق بشهادة كل الحق وهو شهادة الاربعة فان رجع اربعة او غوما  
 ربع الدية اما الحد فلما ذكرنا واما الغرامة فلانه بقي من يبق بشهادة ثلثة ارباع الحق والمعتبر  
 بقاء من بقي لا رجوع من رجع على ما عرفت وان شهدا ربعة على رجل بالزنا فزكو افرجم فاذا  
 الشهود محسوس وعبيد فالدية على المزكين عند ابي حنيفة معناه اذ رجوعا عن التزكية و  
 قال ابو يوسف محمد هو على بيت المال قيل هذا اذا قالوا اتعدنا التزكية مع علمنا بحالهم لهما  
 انهم اشوا على الشهود خيرا فصاركما اذا اشوا على المشهود عليه خيرا بان شهدا على احصا  
 وله ان الشهادة انما تصير حجة عاملة بالتزكية فكانت التزكية في معنى علة العلة فيضاف  
 الحكم اليها بخلاف شهود الاحصان لانه محض شرط ولا فرق بينهما اذ شهدا بلفظ الشهادة  
 او اخبروا وهذا اذا اخبروا بالحري والاسلام اما اذا قالوا هم عدل وظهروا عبيدا لا يضمنون  
 لان العبد قد يكون عدلا وضمان على الشهود لانه لم يقع كلامهم شهادة ولا يجحدون حد  
 القذف لانهم قد فوا حيا وقد مات فلا يورث عنه واذا شهدا ربعة على رجل بالزنا فامر  
 القاضي برجمه فضر ب رجل عنقه ثم وجدا لشهود عبيدا ففعل القاتل الدية

انقل بالقضاء فما وجه قوله لانه لم يقع كلامهم شهادة والحجوب ان القضاء لما ظهر خطأه بيقين صار كان لم يكن فلم يتصل القضاء بكلامهم فلم تقصر شهادة ١٢ عننا به  
 قوله لانهم قد فوا الخ لا يقال لم لم يجعل قذفا للميت للحال بطريق الانقلاب كما في صورة الرجوع عن الشهادة لانا نقول علة الانقلاب الرجوع عن الشهادة  
 ولم يوجد فان قيل لم لا يكون ظهورهم عبيدا او محسوسا علة للانقلاب كالرجوع فالحجوب ان الانقلاب بصيرة الشهادة قذفا وكلامهم لم يقع شهادة ١٢ عننا به







له قوله ياب حد الشرب قدم حد الزنا على الشرب لما ان دعاء الطبع الى الزنا اكثر عند فرط الشبق ولهذا ضرب الشرب ١٢ عيني له قوله  
ادجوا به سكران الخ ظاهره يقتضيه ان لا يشترط الرأفة بعد ما شهد الشهوة عليه بالسكر من الخمر ولكن الروايات في الشرح مقيدة بوجود الرأفة في حق وجوب  
الحمد على شارب الخمر عند أبي حنيفة وم والى يوسف سوا اثبت وجوب الحد بالشهادة او  
٥٠٢ قوله ومن شرب الخمر الروى الصحاح السنن الا الترمذي عن ابى سلمة عن ابى هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

بَابُ حَدِّ الشَّرْبِ

ومن شرب الخمر فأخذ ربحها موجودة أو جاء إليه سكران فشهد للشهر عليه بذلك  
فعليه الحد كذلك إذا فروجها موجودة لأن جنابة الشرب قللت لم يتقادم العهد و  
الأصل فيه قوله عليه السلام ومن شرب الخمر فأجلده فان عا فاجلده فان قرعته هاب تحتها  
لم يجد عندنا بصيغة وأبو يوسف وقال محمد بن محمد وكذلك إذا شهد عليه بعد ما ذهب ربحها  
عندنا بصيغة وأبو يوسف وقال محمد بن محمد فالتقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير أنه  
مقدّر بالزمان عند اعتبار أجل الزمان وهذا لأن التأخير يتحقق بمقدّر الزمان الرائحة قد  
تكون من غيره كما قيل شعري يقولون لي إنك شربت مائة فقلت لهم بل كلت السفرجل  
وعندنا يقدر بزوال الرائحة لقول ابن مسعود فيه فان جدم رائحة الخمر فأجلده وإن قدام  
من أقوى لالة على الشرب أغا يصار إلى التقدير بالزمان عند تقدير اعتبارها والتميز بين الروائح  
ممكن للمستدل أغا يشتبه الجها أاما الأقرار فالتقادم لا يبطله عند محمد كما في حد الزمان  
على ما مر تقريره وعندنا لا يقام الحد لا عند قيام الرائحة لأن حد الشرب ثبت بالجماع  
الصحيبة ولا إجماع الإبراء ابن مسعود وقد شرط قيام الرائحة على ما روينا فان اخذ

الشهود ويريجها يوجد منه وهو سكران قد هبوا به من مصر الى مصر فيه الامام فانقطع  
 ذلك قبل ان ينتهوا به حد في قولهم جميعا لان هذا عذر كبعد المسافة في حمل الزناء والشاهد  
 لا يترحم به في مثله من سكر من النبيذ حد لما روى ان عمر اقام الحد على اعرابي سكر من النبيذ  
 وتبين الكلام في حد السكر ومقدار حده المستحق عليه ان شاء الله تعالى  
 في هذا الباب ١٢

ابن جبان في صحيحه وقال  
 معناه اذا استحل لم يقبل  
 التحريم واخرج الجماعة  
 الا النسائي عن معاوية  
 قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وعلى آله وسلم من  
 شرب الخمر فاجلدوه  
 الحديث ١٢ يعني **ع**  
 قوله انك بكبير الهمة  
 وسكون النون فتح الكوا  
 وسكون الباء امر من نكته  
 بان ينكح ليعلم انه شرار  
 هو او غير شرار واصد  
 من النكته ذي ربح الفهم  
 يعني **ع** قوله دمام  
 دمام بالفهم في النور  
 مشد لانه ليس شرار  
 او امته شريرة سواء من  
 قوله للمستدل يوم من  
 دليل وهو معانيه الش  
 ١٢ عن ابيه **ع** قوله  
 ما مرقبره من ان ال  
 لا يكون متبها بالنسبة  
 نفسه ١٢ عن ابيه **ع**  
 قوله ثبت باجماع  
 الصحابة والحديث لا  
 من قبيل الاحاد وب  
 لا يثبت الحد والاج  
 حجة قطعية فيثبت  
 يعني **ع** قوله  
 روينا يعني قوله فان  
 راحة الخمر فاجلدوه  
**ع** قوله من التبد  
 الـ النبيلة من الز  
 هي التي من ما الز  
 ان اطه ما فطنة

**باب حل الشرب حديث من شرب الخمر**  
فاجلدوه فان عاد فاجلدوه الاربعة الا الترمذي  
واخرجه ابن حبان والحاكم من حديث ابى هريرة و  
في اخره فان عاد الاربعة فاقتلوه واخرجه النسائي وابن  
حبان والحاكم من حديث معوية قال الترمذي عن  
البخاري رواه ابى صالح عن معوية في هذا الصحيح  
رواية ابى صالح عن ابى هريرة قلت واخرجه ابن حبان  
من طريق ابى صالح ايضا عن ابى سعيد اخرجه الحاكم  
واحمد من طريق شهد ابن حريث واسحق وعبد الرزاق  
والطبراني من طريق الحسن كلاهما عن عبد الله بن  
عمر نحوه وفي رواية الحسن قال عبد الله ايتوني رجل  
شرب الخمر اربع مرات فلكم على ان اضرب عنقه و  
في الباب عن جابر عند الحاكم والطبراني وعن ابن مسعود  
عند الطبراني وعن شرحبيل بن اوس عندهما و  
عن عمر بن الشريد عن ابى اخوجه الحاكم وروى بوداؤ  
من حديث ابن عمر نحوه فقال في الخامسة ان شربها  
فاقتلوه قال بوداؤ وكذا حديث ابى غطفان قال  
في الخامسة قلت وحديث ابى غطفان ويقال  
غطفان اخرجه البزار واخرجه النسائي من حديث  
عبد الرحمن بن ابى نعيم عن ابن عمر فمروا بصاحب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه  
لخو حديث معوية واخرجه عن جابر مثله وزاد ثم اتي  
برجل قد شرب في الاربعة فجلده ولم يقتله فرأى  
المسلمون ان الحد قد رفع واخرجه البزار وسماع  
النعيمان وقال بوداؤ حدثنا احمد بن عبد الله  
حدثنا سفيان قال نا الزهري عن قبيصة بن ذؤيب  
ان النبي صلى الله عليه قال فذا كرا الحديث قال فاتي  
برجل قد شرب في الاربعة فجلده فرفع القتل فكا  
رخصة قال سفيان قال الزهري المنصور بن المعتمر  
ومحول بن راشد كونا واقدا في العراق بهذا الحديث  
**حديث** ابن مسعود ان رجلا تم والحنة الخمر  
فاجلدوه لم اجده هكذا وروى اسحق وعبد الرزاق  
والطبراني من طريق ابى ماجه الحنفى جاء رجل بابن  
انخية سكران الى ابن مسعود فردده واستنكسره  
ففعلوه فرفع الى السجى ثم عاد به من الغد فجلده  
وللبخاري عن ابن مسعود انه قال لرجل وجد معه  
راحة الخمر اشرب الخمر تكذب بالكتاب فضربه  
الحد وروى الدارقطني عن عمر انه ضرب رجلا وجد  
منه ربح الخمر وفي لفظ ربح شراب الحد تا قول  
وحل الشرب ثبت بالاجماع من الصحابة كان يشرب  
الى ماسياتي بعد قولين قوله ولا اجماع الا برأى  
ابن مسعود وقد شرط قيام الراححة كذا قال وليس في  
قصة ابن مسعود شرط قوله ان عمر اقام الحد على  
اعرابي سكر من النبيذ الدارقطني والعقبلي من  
طريق سعيد بن ذى بحوة ان اعرابيا شرب عن ادا  
عمر بنيفذا فسكرو فضربه الحد فقال اما شربته من  
اد او تلك قال اما جللتك على السكر قال الدارقطني  
لا يثبت وقال العقيلي سعيد ضعيف واخرجه ابن  
ابى شيبة معناه من وجه اخر واخرجه عبد الرزاق  
من وجه ثالث منقطع واخرجه الدارقطني من  
طريق الشعبي ان رجلا شرب من ادا وقلع النبيذ







جلد کتاب الحد

له قوله كاصحاح عن

ذلك باجماع الصحابة فانهم  
قالوا اذا سكر هدي واذا به  
افترى هذا المفترى من نون  
جلدة فهذا اجماع منهم على  
وجوب حد القذف فاذا  
وجب عليه حد القذف حقا  
للعبه فكذا لك سائر الحقوق  
كالقصاص وغيره ١٢

له قوله باب حد القذف

آخر حد القذف عن الشرع  
لما ان جريرة لشارب متيقن  
بها بخلاف جريرة القاذف  
فان القذف خبر محتمل من  
الصدق والكذب ولهذا  
كان ضرب حد القذف  
اخف من ضرب الشرع  
بضعف في ثبوت القذف  
لجواز ان يكون صادقا في  
نسبته الى الزنا فلا يكون  
قذفا والقذف في اللغة

الرمي وفي الشرع نسبة  
من احسن الى الزنا

صريح اودلالة ١٢ عنايه  
له قوله لما مر في حد

الزنا وهو قوله لان الجمع  
في عضو واحد يفضي الى

التلف ١٢ عنايه  
قوله غير مقطوع اليه حتما

ان يكون القاذف صادقا  
في نسبة الى الزنا ان كان

عاجزا عن اقامة البينة  
لانها على الوصف المشروط

فيه لا يتكاد يحصل ١٢ عنايه  
له قوله بخلاف حد

الزنا حيث يجرد عن ثبابة  
لان سببه معين بالبينة

او الاقرار وههنا بعد ثبوت  
القذف بالبينة او بالقرار

يتوقف اقامته على معنى  
آخر وهو كذب في النسبة

الى الزنا وهو غير متيقن  
١٢ عنايه

في اقاربه فيجتمال لديه لانه خالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد  
والسكران فيه لصاحبه عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته ولو ارتد لسكران لا تبين امراته لان الكفر  
اي في حق العبد ١٢ فان طلاقه واعتاقه يصح ١٢  
من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وهذا قول بحنفية وعنده وفي ظاهر الرواية تكون ردة

باب حد القذف

واذا اذنت الرجل لجلد محصنا او امرأة محصنة بصريح الزنا وطالب ملقن ووف بالحد  
ومحذر القاذف عن اثبات ما قد فيه ١٢

حد الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى ان قال فجلدوهم

ثمانين جلدة الآية والمراد الرمي بالزنا بالاجماع وفي النص إشارة اليه هو ان شرط اربعة من الشهداء  
بقوله والذين يرمون المحصنات ١٢ اي حق المقذوف ١٢

اذهو مخفض بالزنا ويشترط مطالبة الملقن وان كان في حقه من حيث دفع العار احصان  
اي في حد القذف ١٢

الملقن وما تلونا قال يفرون على اعضائه لما مر في حد الزنا ولا يجرد من ثبابة لا نسبته غير  
اي القذف ١٢ اي القذف في حق محصنة ١٢

مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا غير انه ينزع عنه القدر والحشولان  
استقنا من قوله ولا يجرد ١٢

ذلك يمنع ايصال اللحم به وان كان القاذف عبدا جلد ربعين سوطا مكان الرق

والاحصان ان يكون الملقن حرا عاقلا بالغ مسلما عفيفا عن فعل الزنا اما الحرية فلا

يطلق عليه اسم الاحصان قال الله تعالى فاعلن نصفك على المحصنات من العذاب اي الحر او

العقل البالغ لان العار لا يلحق بالصبي المجنون لعدم تحقق فعل الزنا منها والاسلام لقوله  
اي الذي ١٢

عليه السلام من اشرك بالله فليس بمحصن العفة لان غير العفيف يلحقه العار كذا القاذف  
وحد القذف واجب برمي المحصنات كما في الآية ١٢

صادق فيه من نفى نسب غيره وقال لست لابيك فانه يحد هذا اذا كانت ام حرة مسلمة  
اي في قذف غير العفيف ١٢

لان في الحقيقة قذف لاقه لان النسب ما ينفى عن الزاني لا عن غيره ومن قال لغيره  
اي نفى النسب ١٢ بالزنا ١٢

باب حد القذف

حد يث  
من اشرك بالله فليس  
بمحصن تقدم ١٢



والولد يعني الوالد والمجد وان علاه الولد ولد الولد وان سفل ١٢ عنايه ١٢ قوله خلاف

له قوله وهو الوالد

لمحمد رحمه الله فان روى

عنه ان حق المطالبة لا يثبت

لولد البنت لانه منسوب

الى ابيه لا الى امه فلا يلحق

الشين بن زنا راي امه و

في ظاهر الرواية النسب

يثبت من الطرفين ويصير

الولد كغيره من الطرفين ١٢

عنه قوله خلاف الزفر

قال زفر ليس لولد الولد

حال قيام الولد ان يخمس

لان الشين الذي يلحق

الولد فوق ما يلحق ولد الولد

فصار ولد الولد مع بقائه

الولد كالولد مع بقاء

المقذوف ولكننا نقول

حق الخصومة باعتبار الحق

من الشين نسبتا اليه و

ذلك موجود في حق الولد

كوجوده في حق الولد فايها

خاصم يقام الحد بخصومة

بالحلف المقذوف فان

حق الخصومة باعتبار الولد

القاذف من موهبة مقصودا

وذلك لا يوجد في حق ولده

١٢ عنايه ١٢ قوله كما اذا

كان المذنب لو كان متناولا له

صورة ومعنى بان قد ذف

قاذف ابتداء لم يجب

عليه الحد لعدم احصان

المقذوف فكذا اذا تناوله

معنى ١٢ عنايه ١٢ قوله

والكفر الى ان قيل

جاز ان يكون المانع موجودا

فلا يترتب الحكم على مقتضى

اجاب بقوله والكفر لا ينافي

اهلية الاستحقاق اي استحقاق

اهلية الخصومة لان استحقاقها

باعتبار الحق الشين و

ذلك موجود في الولد

الكافر والملوك لان النسبة لا ينقطع بالرق والكفر ١٢ عنايه ١٢

في غضب لست ب ابن فلان لابي الذي يدعى له يحد ولو قال في غير غضب يحد لان عند

الغضب يراد به حقيقة سبالة في غيره يراد به المعاتبة بنفي مشابهة اباة اسباب المروءة  
فيحقق القذف فيحد ١٢  
فليس يقذف فلا يحد ١٢

ولو قال لست ب ابن فلان يعني جده لم يحد لانه صادق في كلامه ولو نسب الى جده

لا يحد ايضا لانه قد ينسب اليه عجا زاولوا قال يا ابن الزانية واقية مدينة محصنة فطالب الابن  
جده ١٢  
حالية ١٢

بحق حد القاذف لانه قد ذف محصنة بعد موتها ولا يطالب الحد القذف للميت الا من يقع  
عقوبات ما اذا قذفها ثم ماتت فان الحد يسقط ١٢ عنايه ١٢

القذف في نسبه بقذفه هو الوالد والولد لان العار يلحق به لمكان الجزئية فيكون القذف  
اي بكل واحد من الوالد والولد ١٢  
اشافعي

ومتناول له معنى وعند الشافعي يثبت حق المطالبة لكل ارث لان حد القذف يورث عند علي

فابن وعندهنا ولاية المطالبة ليس بطريق الارث بل لما ذكرناه ولهذا يثبت عندنا للمحرم عن  
اي عند قوله من قذف غيره ومات ١٢ يعني  
يعني قوله لان العار يلحق به ١٢ عنايه ١٢

الميراث بالقتل يثبت لولد البنت كما يثبت لولد الابن خلافا لمحمد ويثبت لولد  
يعني بالاتفاق ١٢ عنايه ١٢

الولد حال قيام الولد خلافا للزفر واذا كان المقذوف محصنا جازة بكافر والعبد  
ابن ١٢

ان يطالب بالحد خلافا للزفر هو يقول لقذف يتناول معنى رجوع العار اليه ليس طريق  
ابن ١٢  
ابن ١٢  
الزفر ١٢

الارث عند انفصار كما اذا كان متناولا له صورة ومعنى ولنا انه غير بقذف محصن في اخذ  
في رجوع العار اليه ١٢  
اي الابن ١٢

بالحد هذا لان احصان في الذي ينسب الى الزناء شرط ليقع تغييرا على الكمال ثم يرجع هذا

التغيير الكامل الى ولده والكفر لا ينافي اهلية الاستحقاق بخلاف ما اذا تناول القذف نفسه  
في زلوله ان ياخذ به بالحد ١٢  
اي الكفر ١٢  
الكفر نفس ١٢

لانه لم يوجد لتغيير على الكمال لفقد احصان في المنسوب الى الزناء وليس للعبد ان

يطالب بولاة بقذف امه الحرة ولا لابن ان يطالب اباة بقذف امه الحرة المسلمة  
او جده وان علمت ١٢ عنايه ١٢  
او جده ١٢

لان المولى لا يعاقب بسبب عبده وكن الاب بسبب ابنه ولهذا لا يقاد الوالد



جلد کتاب الحدود

الحاصل ان اعتبار مجرد  
حق العبد يوجب فوات  
حق الله تعالى اذا اعتبار  
حقه تعالى متضمن لا اعتبار  
حق العبد فكان اعتباره  
ادلى والاحسن ان يوجه  
جعله حق الله تعالى بان  
القدح وان كان فيه حق  
العبد فهو رفع العار لكنه  
ايضا راجع الى الله تعالى لان  
لان النسبة الى الزنا وانما  
يكون سببا للعار لان الله  
تعالى حرمه فرفع الامر الى  
حق الله ١٢ مولوى محمد عبد  
الحى نور الله مرقدته **قوله**  
**قوله** اذا الارث الى الشكل  
بان الغالب في القصاص

الى اقامته الحد وقال  
في عدم الارث انه لا يجب  
كونه حق الله كالشفقة  
وخيار الشرط لان الارث  
يجري في الاعيان ١٢ غنايه  
**قوله** يانبى النبط  
قوم من الناس بسواد  
العراق فهم من يدم بالنسبة  
اليهم ١٢ كفايه **قوله**  
يا ابن ماء السماء  
هو لقب عامر بن حارثة  
الازدي وكان يلقب  
فيه لانه كان يقيم بماء مقام  
القطر وقت الخط واما  
ام المنذر بن امر القيس  
فكانت تلقب بجألهما  
وحسبها ١٢ كفايه ٥

ومن قذون غيرة فهات الملقين وبطل الحد قال الشافعي لا يبطل ولو مات بعد ما اقيم

خلاف أن في حقّ الشرع وحقّ العبد أنه شرع لدفع العار عن المقدّوس هو الذي ينتفع به

لما جاز أخلاق العالم عن الفساد هذا آية حق الشرع وبكل ذلك تشهد الأحكام وإذا تعارضت

هذه هي القليل من الحق بتوابعه مولا فيصير حق العبد مرعياً ولا

ای اذا غلب حق العبد كما قاله الشافعي ج ۱۲

مختار علی الفروع المختل فیها الارث اذا الارث یحیی فی حقوق العباد لا فی حقوق

وَعِنْدَهُ يَبِيعُ ۱۲ يَسَارُ عَلَى اثْنَتَيْ ۱۲ لَكُونَتْ خُفَا لِيَدْعَانِي ۱۲

من اصحابنا من قال ان الغالب على العبد ووجوب الاحكام والاول ظهوره ومن اخر  
 وعليه عامة اصحابنا ١٢ نهائية

أهو خالص حتى الله أنه لا مذهب فيه ومن قال للعربي يا نبطي لم يجد لأنه يراد به

الرجل يا ابن ماء السماء فليس بقاذف لانه يراد به التشبيه

من فيه حد واحد اذا لم يتخلل حد بين القذفين ١٢ **قوله** ومن اصحابنا ارد به صدر الاسلام ابو اليسر فانه ذكر في مبسوطه

ما أقامته ١٢ نهائية **قوله** وخرج الأحكام أي إجاب عن الأحكام التي تدل على أنه حق الشرف فقال في التفويض إلى ر



**له قوله** فلقوله تعالى اول الآية ام كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت اذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد الهك وانه اباكم ابراهيم واسماعيل واسحق ابنا  
واحد واسماعيل كان عم يعقوب فان اسحق واسماعيل اخوان ويعقوب ابن اسحق ١٢ نهاية **له قوله** الخال اب قتلت غريب وفي مسند الفردوس للدرمي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
تخرج زليحي **له قوله** والثالث للزينة اي ليعي زوج الام ابا للزينة كما يسمي ابن المرأة من

٥١٢

جلد كتاب الحدود

في الجود والسماحة والصفاء لان ماء السماء لقب لصفاء وسخاء وانسب الى عمه وخاله  
<sup>اي بهذا اللفظ ١٢</sup>

اولي زوج امه فليس بقاذف لان كل واحد من هؤلاء يسمى ابا اما الاول فلقوله تعانيد

الهك واله اباك ابراهيم واسماعيل واسحاق واما الثاني لقوله عليه السلام الخال  
<sup>الخطاب الى يعقوب خاطبه بنوه ١٢</sup>

اب والثالث للزينة ومن قال لغيره زنا في الجبل قال غيب صعد الجبل حد هذا  
<sup>اي بالهزة ١٢</sup>

عند حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يحد لان لم يؤمنه للصعود حقيقة قالت امرأة من  
<sup>اي اردت ١٢</sup>

العرب وارق الى الخيرات زنا في الجبل وذكر الجبل بقرينة مراد اولها انه يستعمل في الفا  
<sup>المراد به خلاف المهور ١٢</sup>

مهورا ايضا لان من لعوب من يهزم الملائكة كما يلبس المهرج وحالة الغضب السباب تعين الفا  
<sup>الزنا ١٢</sup>

مراد بمنزلة فاذا قال يا زاني او قال نأت وذكر الجبل فاعين لصعود مراد اذا كان مقرونا بـ  
<sup>بدون ذكر الجبل ١٢</sup>

على اذ هو المستعمل فيه لو قال نأت على الجبل قيل لا يحد لما قلنا وقيل يحد للمعنى الذي ذكرناه  
<sup>بالهزة ١٢</sup>

ومن قال لاخري زاني فقال لا بل انت فانما يحد لان معناه لا بل انت زاني ذهني كلمة عطف يستدل  
<sup>اشارة الى قوله اذا كان مقرونا بكلمة على ١٢</sup>

بها الغلط فيصير الخبر المذكور في الاول من كور في الثاني ومن قال لامرأة يا زانية فقالت لا بل انت  
<sup>اي معنى قول الآخر ١٢</sup>

حد المرأة ولا لعان لانها قاذفة قد فم يوجب للعان قد فمها الحد في البداية بالحد بطلان  
<sup>اي حد القذف ١٢</sup>

العان لان الحد في القذف ليس باهل ولا ابطال في عكس اصله فيحتال للدرء  
<sup>في البداية بالعان ١٢</sup>

اذ العان في معنى الحد لو قالت زنت بك فلا حد ولا لعان ومعناه قالت بعد ما قال  
<sup>اي جواب قول الزوج لما يازانية ١٢</sup>

لها يا زانية لوقع الشك في كل واحد منهما لانه يجهل انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب  
<sup>اي تصديق الزوج ١٢</sup>

الحد دون اللعان لتصديقها اياه وانعاده منه ويجهل انها ارادت زنا في ما كان  
<sup>اي تصديق المرأة زوجا في نسبة الزنا اليها ١٢</sup>

معك بعد النكاح لاني ما مكنك احدا غيرك وهو المراد  
<sup>اي تصديق الزوج ١٢</sup>

الحد دون اللعان لتصديقها اياه وانعاده منه ويجهل انها ارادت زنا في ما كان  
<sup>اي تصديق المرأة زوجا في نسبة الزنا اليها ١٢</sup>

معك بعد النكاح لاني ما مكنك احدا غيرك وهو المراد  
<sup>اي تصديق الزوج ١٢</sup>

الحد دون اللعان لتصديقها اياه وانعاده منه ويجهل انها ارادت زنا في ما كان  
<sup>اي تصديق المرأة زوجا في نسبة الزنا اليها ١٢</sup>

معك بعد النكاح لاني ما مكنك احدا غيرك وهو المراد  
<sup>اي تصديق الزوج ١٢</sup>

الحد دون اللعان لتصديقها اياه وانعاده منه ويجهل انها ارادت زنا في ما كان  
<sup>اي تصديق المرأة زوجا في نسبة الزنا اليها ١٢</sup>

معك بعد النكاح لاني ما مكنك احدا غيرك وهو المراد  
<sup>اي تصديق الزوج ١٢</sup>

الخال والد من لادله ١٢

غيره ابا قال الله تعالى احكام

من نوح رب ان ابني من

ابني قيل كان ذلك الابن

ربيبا له ١٢ نهاية **له**

قوله وارق الخ اوله **له**

اشبه اباك او اشبه جيل

ولا تكون كهتوت وكل

يصبح في مضجعه قد انجل

وارق الى الخيرات زنا

بالجبل وجمع بالجيم اسم

رجل الوجيه من العرب و

الهلوت بكسر الهاء وتشديد

اللام اشجع البرم والمك

العيال والاختال السقوط

ان **له قوله** وذكر

الجبل بقرينة لانه قرينة

الصعود ولهذا الوتال

زنا الجبل لا يحد وحر

في لا ينافي الصعود كما في

قول الشاعر كفاية **له**

قوله لان من العرب الخ

فمنهم العجاف فانه كان يهزم

العالم وانما هم وهم المملين

ايضا في العرب من التقار

السالكين فقال وابه

وشابه وهم في غير التقار

السالكين ايضا ١٢ نهاية

**له قوله** حاله الغضب

المرقية اشارة الى انه لو قاله

في غير حالة الغضب السباب

ولم يكن هناك قرينة من

القرائن الحالية او المقالية

لم يحد بهذا القول لجواز

ان يريده الصعود ولما

كان يرد عليه بان حالة

الغضب وان كانت

معينة للفاحشة لكن يهنا

معينة للصعود ايضا

وهو كلمة الجبل فاجاب

عنه بقوله وذكر الجبل الخ

١٢ مولى عبد المحي نور المرقدة

**له قوله** اذ هي يعني ان كلمة لا بل كلمة عطف لا استدراك الغلط والعطف اذ لم يكن

لغير يجعل خبر الاول خبر له ١٢ نهاية **له**

حد القذف عن المرأة

غاية ما في الباب ان اللعان

في حق الرجل تمام مقام حد

القذف ولكن لا يخرج به

عن ان يكون عفيفا فيجب

حد القذف على المرأة

احتمالا لدرء اللعان الخ

**له قوله** فيجب الحد

اي يجب الحد على المرأة دون

اللعان على الزوج لانها

اقرت بالزنا على نفسها

كما ذكره قاضي خان ١٢

نهاية **له قوله** فيجب

الحد اي يجب حد الزنا كذا

في الشرح وفيه نظر لما عت

ان الاقرار مرة لا يوجب الحد

لما لم يقر اربع مرات وهي

لم تقر الامرة ولان المعظم

بقوله لتصديقها اياه وانعاده

منه ولا يخفى ان العداوة في

وجوب حد القذف عليها

والحق ان يراد بالحد في قوله

فيجب الحد حد القذف كما

وقع التصريح به في الكافي

١٢ الهداد **له قوله**

زنا في ما كان معك طلاق

لفظ الزنا على الوطى المحلل

بطريق المشاككة كما في

قوله تعالى فاعتدوا عليه

بمثل ما اعتدى عليكم ١٢

كفاية

حديث الخال ابا

اجده لكن في الفردوس

عن عبد الله بن عمر الخال

والد من لادله ١٢

+



له قوله واللعان بصح

الجواب سوال مقدّمه

ان سبب اللعان هنا

نفي الولد فلما لم يثبت

الولد يجب ان لا يحرم

عنه لان في بطلان

بطلان المتضمن

له قوله اذ قد

يفتح العين بهذا

النهاية عن شي

بجوز ان يكون

معناه التي لا

في الكافي

قوله وهي شرط

اي العفة شرط

القذف على

فائتة فلا يجب

له قوله

لان عدم امار

قيل اللعان في

قام مقام حد

محدودة في

ان لا يجد قاذفها

اي مقام الزنا

الى زوجها لا

احاشية على

له قوله لم

اعلم ان الحرمة

احد ما حرام

ينشأ من شي

الوطي في غير

وجه كوطي

وجه كوطي

بينه وبين

وطي المرأة

على سبيل

في ملكه كوطي

من الرضا

قاذفها

من قبل

امته المحرمية

المبسوط

له قوله

بحدوث

بحدوث

في مثل هذه الحالة وعلى هذا الاعتبار يجب للعان والحد على المرأة لوجود القذف منه

عند منافعها قلنا ومن اقربوا ثم نفاه فانه يلاعن لان النسب لزوم باقراره وبالنسب

بعد صار قاذفا فبلاعن ان نفاه ثم اقرب حد لانه لما اكد بنفسه بطل اللعان كانه حد ضرر

صير اليه ضرورة التكاذب الاصل فيه حد القذف فاذا بطل التكاذب يصار الى الاصل

والولد لانه في وجهين قراه به سابقا ولا يحقوا لللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون

الولد ان قال ليس بابني ولا ببنك فلا حد ولا لعان كانه انكر الولادة وبه لا يصير قاذفا

ومن قذف امرأة ومعها اولاد لا يعرف لهم اب وقذف الملاحنة بولد الولد حي او قذفها

بعد موت الولد فلا حد عليه لقيام اماراة الزنا منها وهي ولادة ولد لا اب له ففانت

العفة نظر اليها وهي شرط الحصان ولو قذف امرأة لا عنت بغير ولد فعليا لحد لعدم

امارة الزنا قال من طي وطيا حراما في غير ملكه لم يجد قاذفه لفوات العفة وهي شرط

الاحصان لان القاذف صادق والاصل فيه ان من طي وطيا حراما لعينه لا يجب الحد بقذف

لان الزنا هو الوطي المحرم لعينه وان كان محرما لغيره بحد لا ليس بزنا فالوطي في غير الملك من كل

وجه او من جهة حرام لعينه كذا الوطي في الملك والحرمة مؤبدة فان كانت الحرفة مؤقتة

فالحرفة لغيره وابو حنيفة يشترط ان يكون الحرمة المؤبدة ثابتة بالاجماع او بالحد يثبت

المشهور لتكون ثابتة من غير تردد ببيان من قذف رجلا وطى جارية مشتركة تبينه

وبين آخر فلا حد عليه لان عدم الملك من وجه كذا اذ قذف امرأة زنت في نصرانيتها

لتحقق الزنا منها بشرع لان عدم الملك ولهذا وجب عليها الحد ولو قذف رجلا في امته

بحدوث الزنا في امته لا يحد عليه لان عدم الملك ولهذا وجب عليها الحد ولو قذف رجلا في امته

قوله بالاجماع كوطيرة الاب بعد ملك النكاح او ملك اليمين اذا اشترى ابنة فوطيها

بحدوث النكاح الا بالشهود وهو مشهور

بحدوث النكاح الا بالشهود وهو مشهور



**له قوله** يلزمه العقر بالوطى وجوب العقر للمولى باعتبار ان المكاتب ملكا وملك البدي ايضا فيضمن كما يضمن ملك الرقبة ولزم العقر في المكاتبه لا يدل على سقوط الاحصان كالراهن اذا وطى المهر بونه وهي بكر يلزمه العقر ولا يسقط به الاحصان كذا قيل ١٢ مولوى محمد عبد الحى نور الله مراده **له قوله** هذا هو الصحيح وذكر الكرخي انه لا يسقط به الاحصان لان الفعل حرم مع قيام الملك المبيع فلا يسقط به احصانه والصحيح هو الاول لثبوت التقاض بينهما

٥١٣

جلد كتاب الحدود

وهي مجوسية او امرأتة وهي حائض ومكاتبه له فعليه الحد لان الحرمة مع قيام الملك <sup>حال ١٢</sup>

وهي موقفة فكانت الحرمة لغيره فلم يكن زنا وعن يوسف ان طلى مكاتبته يسقط <sup>فكان القاذن كاذبا فيجب عليه الحد ١٢</sup>

الاحصان وهو قول زفر لان الملك زائل في حق الوطى لهذا يلزمه العقر بالوطى و

نحن نقول ملك الذات باق والحرمة لغيره اذ هي موقفة ولو قذف جلا وطى امته <sup>اي الى ضيق الكفاية ١٢</sup>

اخته من الرضا لا يجد لان الحرمة مؤبدة وهذا هو الصحيح ولو قذف مكاتبه وان تزك

وفاء لاحد عليه لتكفل لشبهته في الحرية مكان اخته والصحابه ولو قذف مجوسيا تزوج بامه

ثم اسلم يجد عندنا بي حنيفة وقال لاحد عليه هذا بناء على ان تزوج المجوسى بالهاشم لحكم الصحة

فيما بينهم عند خلاف الراى وقد مر في النكاح واذا دخل الحري دارا بامان فقدت مسلماته <sup>اي في باب نكاح اهل الشرك ١٢ عن ابي ذر الاسلام ١٢</sup>

لان فيه حق العبد قد التزم ايفاء حقوق العباد ولا يملك طعمه فان لا يوذى فيكون ملتزما <sup>اي لا يوذى احد من المسلمين ١٢</sup>

ان لا يوذى وموجبك ذاه واذا احل المسلم في قذف سقطت شهادته وان تاب قال الشافعي <sup>اي احد من اهل الاسلام ١٢</sup>

تقبل اذا تاب هي تعوق الشهادات اذا احل الكافر في قذف لم يجز شهادته على اهل الذمة <sup>اي هذه المسألة تذكر في كتاب الشهادة ١٢</sup>

لان الشهادة على جنسه فتدتمت له حد فان اسلم قبلت شهادته عليهم على المسلمين لان هذه <sup>اي الذي بعد ما حد في القذف ١٢ الى الذين ١٢</sup>

شهادة استفادها بعد الاسلام فلم ندخل تحت الرد بخلاف العبد اذا حد القذف <sup>كما في المسلم ١٢</sup>

ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه شهادة له الاصل في حال لوق فكان مرد شهادته بعد العتق <sup>اي يفي ردة تمة للحد ١٢</sup>

من تمام حد فان ضرب سوطا في قذف ثم اسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته كان <sup>الكافر ١٢</sup>

رد الشهادة متمم للحد فيكون صفة له للمقام بعد الاسلام بعض الحد فلا يكون رد الشهادة <sup>بغير مسلم ١٢</sup>

صفة له عن يوسف انه ترد شهادته اذا اقبل تابع للاكثر والاول صح قال مزقته <sup>لان بعض الحد لا يكون حرا ١٢ كفاية</sup>

اي الحر والحرمة كفاية

قوله لمكان اختلاف

الصحابه يعني في انما مات

حرا او عبدا على ما يوجب في

كتاب المكاتب ان شاء

الله تعالى ١٢ عن ابي

قوله حدته هو جواب

ظاهر الرواية عن ابي

حنيفة انه لا يجد لان

الغالب فيه حق الله تعالى

١٢ عن ابي

ملته ما لم يذم ان

لا يوذى احدا وان ذى

يتمسك موجب الاذى وهو

حد القذف ١٢ انما

قوله لان هذه شهادة

الحري فان قيل انما استفاد

الهيئة الشهادية على المسلمين

فاما على اهل الذمة فقد

كانت الشهادة موجودة

وقد صارت باطلة

باقامة الحد قلنا

لا كذلك بل بالاسلام

استفادها ايضا تبعا

لا لاهلية الشهادة على

المسلمين وهو غير

ما كان موجودا قبله

كذا في الجاهل الصغير

١٢ انما

قوله

بخلاف العبد جواب عما

يقال العبد اذا قذف

فضرب الحد ثم اعتق

لا تقبل شهادته فكيف

قبلت شهادته الكافر

اذا اسلم ١٢ عن ابي

قوله فان ضرب سوطا

الحري جمع العلماء على

القبول اذا حد قبل

الاسلام وعلى عدم

القبول اذا حد بعده

ولو اقيم بعضه في

الاسلام وعلى عدم القبول اذا اقيم بعضه في الاسلام وبعضه قبله اختلفوا فيه فقال ابو حنيفة ينظر الى حال الكمال الحدان ضرب في كفرة تسعة وتسعين وبعد الاسلام واحد لا تقبل لان رد شهادته من تمام حده فينظر الى تمامه وكذا روى عن ابي يوسف ثم رجع الى ما ذكره في الكتاب لان الرد تمة للحد فلا بد من وجوده ليكون الرد تمة له ولم يوجد في الكفر ولا في حال الاسلام ١٢ كفاية

قوله لمكان اختلاف  
الصحابه في المكاتب  
ياق هناك ١٢



جلد کتاب الحدود

له قوله واحتمال انه اي احتمال حصول الزنا بالاول قائم فيتمكن شبهة فوات المقصود وهو الزنا جارية فانه لما حصل بالحد الاول لا يحتاج الى الحد  
ثانيا ولما تمكنت شبهة لم يتم الحد الثاني ١٢ نهائية له قوله غير المقصود من الاخر في الزنا لصيانة الانساب وحسن السرقة لصيانة الاموال وحسن  
الشراب لصيانة العقول وحسن القذف لصيانة الاعراض فلا تدخل ١٢ كفاية له

ذكر الحد ودوي الزواجر  
المقدرة الثابتة بالكتاب  
او السنة او الاجماع  
ذكر في هذا الفصل الزواجر  
الذي هو دونهما في القدر  
وقوة الدليل وهو التوجيه  
واصله من العذر بحسن  
الزجر والردع والامس  
فيه ان من قذف غيره  
كبيرة لم يجب فيها حد  
يجب فيها التوجيه ١٢  
نهائية له قوله في  
الحدود اي في اثباتها لان  
الحد عقوبة مقدرة والركا  
لا يبتدى الى تقدير  
العقوبة بقدر معلوم واذا  
امتنع الحد وجب التعزير  
١٢ حاشية طه البهاري  
له قوله للتيقن بنفيه  
قيل بل يلحق الشين بالقاذن  
لان كل احد يعلم انه آدمي و  
ان القاذن كاذب ١٢  
عنائه له قوله عليه  
السلام قلت اخرج من  
البيهقي ومحمد بن الحسن  
في كتاب الاثنا عشر فوجعا  
١٢ له قوله من  
بلغ بالتخفيف بمسنة  
السماع كذا في المغرب و  
ابن ماجه على السنة  
الفقهاء من التثنية فعمل  
حذف المفعول الاول  
كما في قوله عليه الصلوة  
والسلام الا فيبلغ الشين  
الغائب وذكر هذا الحديث  
في الفوائد الظهيرية ثم  
قال بلغ بالتخفيف من  
البلوغ لا من التبليغ  
المبلغ الذي غير ذكر المراد  
تبليغ الحد عن الحد  
و معنى بلغ بالتخفيف

او زني او شرب غير مرة فحد فهو ذلك كله اما الاخران فلان المقصد من اقامة الحد  
الله تعالى الزنا واحتمال حصوله بالاول قائم فيتمكن شبهة فوات المقصود في الثاني هذا  
بجلاء ما اذا زني قذف وسرق وشربا لم يقصود من كل جنس غير المقصود من الاخر فلا  
يتدخل واما القذف فالمغلب عندنا حتى الله فيكون طحاها وقال لشافعي ان اختلف  
المقذوف او المقذوف به وهو الزنا لا يتدخل لان مغلب حق العبد عند فصله  
التعزير ومن قذف عبدا او امة او ام ولد او كافرا بالزنا عزره كانه جنابة قذف قتل متنع  
وجوب الحد لفقد الحصان فوجب لتعزير وكذا اذا قذف مسلما بغير الزنا فقال يا  
فاسق او يا كافرا او يا خبيث او يا سارق لانه اذا له والحق الشين به ولا مدخل للقياس في  
الحد فوجب لتعزير لانه يبلغ بالتعزير غايته في الجنابة الاولى كانه من جنس ما يجب الحد  
وفي لوجه الثانية الراي الى الهمام ولو قال يا حمارا او يا خنزير لم يعزر لانه ما له والحق الشين به  
للتيقن بنفيه وقيل في عرفنا يعزر كانه يعد سببا وقيل ان كان لمسيب من لا شرافا لفقها  
والعلوية يعزر كانه يلحقهم بالوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعزر وهذا حسن و  
التعزير اكثر من تسعة وتثلثون سوطا واقله ثلث جللات وقال ابو يوسف يبلغ التعزير  
خمسا وسبعين سوطا والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حدا في غير حد فهو من  
المعتدين اذ اتعد بتبليغ حدا فابو حنيفة ومحمد نظر الى ادنى الحد هو حد العبد في  
القذف فصرفاه اليه ذلك اربعون فنقصا منه سوطا و ابو يوسف اعتبر اقل الحد في الاخر  
اذا الاصل هو الحرية ثم نقص سوطا في رواية عنه وهو قول زفر وهو القياس وفي  
الحدود ١٢ كفاية له قوله الى ادنى الحد لانه من اعتبر الحد الاخر فقد بلغ حدا وهو حد العبد والتكثير في  
الحديث ينافيه ووجه نقصان السوط في المذهبين ان السوط الى تمام الحد متعذر وليس بعده قدر معين فيهما الى اقل متيقن  
١٢ عنائه

حديث من بلغ حدا  
في غير حد فهو من المعتدين  
البيهقي من حديث  
النعمان بن بشير وقال  
المحفوظ مرسل ومحمد  
ابن الحسن في الاثنا  
الخبرنا مسعود بن الوليد  
عن الضحاك بن مزاحم  
فذكره مرسل ١٢



له قوله وهو ما تورع على تاويل ما روى عنه انه كان يعقد لكل خمس فلما بلغ خمساً وسبعين لم يعقد ١٢ ك  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حبس رجلاً للتعزير ١٢ ع  
يشترع الحبس بسبب مستورا على ان قدت

جلد كتاب الحدود

هذه الرواية نقص خمسة وهو ما تورع على فقد لا ثم قد رآه في الكتاب بثلاث جلدات كان  
المذكورة سابقا ١٢

فادونها لا يقرب الزجر وذكروا مشاغلنا ان ادناه على ما يراه الاقام بقدر ما يعلم انه  
اي التقدير مرفوض على رأي الامام ١٢ اي القاذون

ينزجر لانه يختلف باختلاف الناس عن ابي يوسف انه على قد عظم الجرم وصغره  
وعنه انه يقرب كل نوع من باب فيقرب الحبس القليلة من حد الزنا القذف بغير الزنا

من حد القذف قال وان رأى الاقام ان يضم الى الضرب في التعزير الحبس فعلا كنه صلح  
فيكون فيه اكثر الجلدات ثمانية

تعزير او قد ورد الشرع به في الجملة حتى جازان يكتفي به فجازان يضم اليه كذا لم يشترع في التعزير  
بالقمة قبل ثبوته كما شرع في الحد لانه من التعزير قال واشد الضرب للتعزير لانه جرم الخفيف

فيه من حيث الحد فلا يخفف من حيث الوصف كذا يؤدي الى فوات المقصود ولهذا لم  
حيث جعل اقل من الحد ١٢

يخفف من حيث التعزير على الاعضاء قال ثم حد الزنا لانه ثابت بالكتاب حد الشرع  
ثبت بقول الصحابة ولانه اعظم جناية حتى شرع فيه الرجم ثم حد الشرب لان سببه متيقن

به ثم حد القذف لان سببه محتمل لا محال لانه صادق ولا نه جرى فيه التغليب من حيث  
القاذون ١٢

رد الشهادة فلا يغلب من حيث الوصف من حد الاقام او عزيم فها قد هدر  
فانه يرد شهادة المحرور في القذف ولا تقبل ابراه ١٢

لانه فعل ما فعله الشرع وفعل ما ماموا لا يتقيد بشرط السلامة كالقصد والبراع  
بجلائف الزوج اذا عزمه وجته لانه مطلق فيه الاطلاقات يتقيد بشرط السلامة كالقصد والبراع

في الطريق وقال الشافعي تجب لدية في بيت المال لان اختلاف خطا فيه اذا التعزير للتأديب  
في صورة التعزير ١٢

غير انه تجب لدية في بيت المال ان نفع عليه يرجع الى عافة المسلمين فيكون لغوم فها قد  
الشافعي الكمال ١٢

لما استوفى حق الله تعالى بامر صار كان الله امانه من غير واسطة فلا يجب لضمان  
في تركه ثمانية ١٢

قوله كالفصد والبزاع هو الذي يدوي الفرس فانه اذا مات الرجل بالفصد او مات الفرس بالبرع لا يجب عليها شيء لانها فاعلا ما امر فلا يتقيد بوصف  
السلامة ١٢ مولوي محمد عبد الحى نور الله مرقده

قوله بخلاف الزوج الم فانه لو ماتت من ضربها لا يهدر وجهها بل يضمن لان ناديه مباح ترجع منه  
اليه لا اليها فيتعيد بشرط السلامة وكذا الواجب العلم الصبي فانه يضمن عندنا وعند الائمة الثلاثة لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الاب في التأديب ولا الجدر

محصنا فقال يا فاسق او كافر فلا يحبس المتهم قبل  
تقدير الشهود في فصل الحد بالتهمة يحبس لان  
في باب الحدى آخر وهو الحد فوق الحبس فيجوز ان  
يحبس في تهمة وفي التعزير لا يحبس في التهمة ١٢ نهائ

ولا الوصى اذا ضرب به ضربا مستورا او الايمن بالاجماع  
كذا قيل يرجع قوله لانه مطلق فان قيل ليشكل  
على هذا الوجه امراته فأت من جماعة فلا ضمان  
عليه عند ابي حنيفة ومحمد كما في المحيط مع ان الزوج  
استوفى نفسه قلنا انما لم يجب الضمان هناك  
لان الضمان هو المهر وقد وجب في ابتداء ذلك  
بالفعل فلو وجبت الدية بموتها كان فيه ايجاب  
الضمانين وهو لا يجوز ك ١٢

قوله وهو ما تورع على اي التعزير خمسة وسبعين سوطا كنه  
اجرة وذكره البغوي عن ابن ابي ليلى وعلاء ماني الصبيحين عن ابي بردة رفته كجلد فوق عشرة اسواط  
الا في حد وللطبا في في الاوسط عن ابي هريرة دفع لا تعزير فوق عشرة اسواط ١٢

قوله وهو ما تورع على اي التعزير خمسة وسبعين سوطا كنه  
اجرة وذكره البغوي عن ابن ابي ليلى وعلاء ماني الصبيحين عن ابي بردة رفته كجلد فوق عشرة اسواط  
الا في حد وللطبا في في الاوسط عن ابي هريرة دفع لا تعزير فوق عشرة اسواط ١٢



كتاب السرقة

السرقة في اللغة اخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية والاستسار ومنه استرق

السمع قال الله تعالى امن استرق السمع وقد زيد عليه اوصاف الشريعة على ما يتبادر

بيان ان شاء الله تعالى والمعنى اللغوي مراعى فيها ابتداء وانتهاء وابتداء لا غير كما اذا

تقبل الجدار على الاستسار واخذ مال من مالك مكابرة على الجوار في الكبر اعنه قطع

الطريق مسارقة عين ارقام كانه هو المتصد لحفظ الطريق باعوانه في الصغرى مسارقة

عين مالك او من يقوم مقامه قال اذا سرق العاقل لبالع عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته

عشرة دراهم مضروبة من حوزة شبهة فيه وجب القطع والاصل فيه قوله تعالى والسارق

فاقطعوا ايديهما الآية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لان الجنانية لا يتحقق دونها والقطع

جزاء الجنانية ولا بد من التقدير بالمال لخطورة الرغبات تفتر في الحقد وكذا اخذ

لا يخفى فلا يتحقق ركنه ولا حكمة الزجر لانها فيما يغلب والتقدير بعشرة دراهم من هذا

وعند الشافعي التقدير بربع دينار وعند مالك بثلاثة دراهم لهما ان القطع على عهد

رسول الله عليه السلام ما كان الا في من اقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم والا

بالاقل هو المتيقن به اولى غير ان الشافعي يقول كانت قيمة الدينار على عهد رسول

الله عليه السلام اثني عشر درهما والثلاثة ربعها ولنا ان الاخذ بالاكثر في هذا الباب

اولى احتيالا لدبر الحد هذا لان في الاقل شبهة عدم الجنانية وهي اربعة الحد قد

تأيد ذلك بقوله عليه السلام لا قطع الا في دينار وعشرة دراهم واسد الدراهم

باب السرقة قوله ان القطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان الا في ثمن المجن واول ما نقل في هذا ثلاثة دراهم الاول فمتفق عليه من حديث عائشة لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقل من ثمن المجن بحجة اوتيس وكلاهما ذو ثمن واما الثاني فمتفق عليه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في عمن قيمة ثلاثة دراهم وانفق على حديث عائشة مرفوعا لا تقطع الا في ربع دينار فصاعدا ولا حمل عنهما مرفوعا فقلوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم وفي الموطأ عن عمر ان سارقا سرق في زمن عثمان اربعة دراهم فقامت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر دينارا فقطع عثمان يده ولا يعارضه حديث ابي هريرة رفعه لعن الله السارق يسرق البيضة فيقطع الحديث فان فيه عند البخاري قال لا عيش كانوا يرون انه بيض الحديث ومنه ما يساوي دراهمه واخرج البزار عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بيضة من حديث قيمتها احدى وعشرون درهما حديث لا قطع الا في دينار وعشرة دراهم النسائي من طريق شريك عن منصور عن عطاء وحجاء عن ايمن بن ام ايمن رفعه لا تقطع اليد الا في ثمن المجن ومثله يومئذ دينار واخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن يحيى (بقية برص ١٥٤)

له قوله كتاب السرقة لما فرغ عن ذكر المزاخر المتعلقة بصيانة النفوس شرع في ذكر المزاخر المتعلقة بصيانة الاموال اعني قوله او صافات في الشريعة هي ان يقال السرقة اخذ مال الغير على سبيل الخفية نقبا باحرز التمول غير متسارع اليه الفساد من غير تاويل ولا شبهة اعني قوله ابتداء وانتهاء هذا اذا سرق نهارا او ابتداء لا غير هذا في سرقات الليل لان اكثر السرقات تصير في الليل وهو وقت لا يلحظ الغوث فلو لم يكن فيه بالخفية ابتداء لا يمنع جلد كتاب السرقة كذا في الذخيرة وفي الحاوي اذا كان باب الدار مسدودا فدخلها السارق خفية قطع ولو كان مفتوحا فدخل نهارا وسرق لا يقطع اعني قوله كذا اذا لم ينظر لما يكون معناه اللغوي فيه موجودا وقت الابتداء دون الانتهاء وترك نظير الاول لظهوره اعني قوله على الجوار في مقابلته بسلاح وكان القياس ان لا يقطع فيه لان ركن السرقة الاخذ على سبيل الخفية وهي وان وجدت وقت الدخول لكنه لم يوجد وقت الاخذ فكيف يستحسنه وقالوا بوجوب الحد اعني قوله ولا بد من التقدير بالمال لان في اسم السرقة ما يلبي عن صفة الاحراز وكونه شرطا بالنص والشرط في العقوبات يراعى وجودها على الكمال لما في نقصان من شبهة العدم والاحراز انما يتم في المال الخطير دون القليل اعني قوله واقل ما نقل الخ قلت اخرج عن عائشة لم تقطع يد السارق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقل من ثمن مجن اوتيس واخرجه ابن عمر ان رسول الله قطع سارقا في عمن قيمة ثلثة دراهم واخرجه مرفوعا لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار وفي مسند احمد مرفوعا فقلوا في ربع دينار ولا تقطعوا في ما هو ادنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلثة دراهم والدينار اثنا عشر درهما اعني قوله ولنا الخ يريد عليه انه كيف يكون الاخذ بالاكثر اولى معروفا خبر قطع اليد في المجن والخبر مقدم على الراي وجوابه اننا نقدم الراي على الخبر بل نقول لما وقعت شبهة والحديث لا شك في ثبوت قطع اليد في المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم ومع ذلك فقد اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود مرفوعا لا تقطع اليد الا في دينار وعشرة دراهم ومثله روى الطبراني واحمد في مسنده والحق ابن راهويه وابن ابي شيبة وغيرهم وهذه الاحاديث وان كان احادها ضعيفة لكن ضعفها زال بسبب التعاضد والاجتماع فاورثت شبهة في ان يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم لم نذكر قلنا لا تقطع الا في عشرة دراهم لان اقل منه اقتداء بقوله عليه الصلاة والسلام اورد الحد وما استطعتم فان وجدتم للسلم خرجا فاحلوا سبيله فان الامام لان يخطي في العقوبة له من ان يخطي في العقوبة اخرج به الحاكم والترمذي واخرج نحوه ابن عدى وغيره وبهذا ظهر وقع ما ورد الشافعية علينا من ان الحديث قطع المجن قوى مردى في الصحاح فلا يعارضه حديث لا تقطع اليد الا في دينار والحديث فالعمل بكثير الصحاح اولى واحسن وجه الدخ ان حديث القطع في المجن وان كان قويا كما يقطع في اقل من عشرة دراهم لكن الحديث الآخر وان كان ضعيفا اورث شبهة والحدود تدفع حتى الوسخ فلذا قلنا بالاخذ بالاكثر باعني في توضيح المقام ولعل عند غيري احسن من هذا مولوي محمد عبد الحي نور الله مقدده قوله واسم الدراهم التي اسم الدراهم يطلق على المضروبة في عرف الناس والمكسورة التي تسمى دراهم في عرفهم وتكلم العلماء في الدراهم التي تسمى مضروبة ام لا ونقل المصنف لفظ القدوري بلفظ المضروبة كما ذكر عن قريب ١٢ بجاية



(متعلقه مكاف)  
الحامی عن شريك به  
واخرجه الطحاوي عن  
ابن ابي شريك وابن  
ابن داود عن الحامی  
فرا دق الاسناد عن  
ایمن بن ام ایمن عن  
ام ایمن وزاد في  
المتن وقوم على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
دينارا وعشرة دراهم  
واخرجه الحاكم من  
طريق سفيان عن  
منصور عن مجاهد  
عن ایمن قال لم تقطع  
اليدين على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
الا في من الجن وثمة  
يومئذ دينار واخرجه  
الطبراني من هذا الوجه  
بلفظ قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
اد في ما يقطع فيه السارق  
من الجن وكان يقوم  
دينارا وهذا منقطع  
لان ایمن ان كان هو  
ابن ام ایمن فلم يدركه  
عطاء وجهها هل كانت  
استشهد يوم حنين  
وان كان والد عبد  
الواحد ابان امرأة  
كعب فهو تابعي بالثاني  
جزم الشافعي وابو حاتم  
وغيرهما واما رواية  
الطحاوي فنسبها ليعقوب  
الوهزمي في شريك  
وقد تبين من رواية  
الطبراني ان الوهم  
لمن دونه وفي الباب  
عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قطع  
يد رجل في جن قيمته  
دينارا وعشرة دراهم  
اخرجه ابوداود وهذا  
لفظه والنسائي والحاكم  
ولفظهما كان ثمن الجن  
يقوم في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عشرة  
دراهم واخرجه النسائي  
عن عطاء قوله ووجهه  
واخرجه هو وابن م

ص ابى شيبه من طريق  
عمر بن شعيب عن  
ابيه عن جده نحوه  
اخرجه احمد والداقطنی  
من هذا الوجه بلفظ  
لا يقطع السارق في  
اقل من عشرة دراهم  
واخرجه ابن ابي شيبه  
من هذا الوجه بهذا  
اللفظ ومن وجه  
اخر عن عمر بن  
شعيب عن سعيد  
ابن اسيب عن  
رجل من مزينة  
رفعها فبلغ ثمن  
الجن قطعت يدي  
صاحبه وكان ثمن  
الجن عشرة دراهم  
وعن ابن مسعود  
رفعها لا قطع الا في  
عشرة دراهم اخرجه  
الطبراني في الاوسط  
من رواية ابى مطيع  
البجلي عن ابى حنيفة  
عن القاسم بن  
عبد الرحمن عن ابيه  
عنه ورواه عبد  
الرزاق من طريق  
القاسم عن ابن مسعود  
قوله واخرجه الطبراني  
واشار اليه الترمذي  
ورواه ابن ابي شيبه  
من وجه اخر عن  
القاسم قال اتى عمر  
برجل سرق ثوبا  
فقال لعثمان قومه  
فقومه ثمانية دراهم  
فلم يقطعه ١٢ \*

له قوله وهو الاصح  
اشترى به عن رواية الحسن  
عن ابى حنيفة ان المضروب  
غير المضرب سوا ذكره في المحيط ١٢  
شروط العقوبات يراى  
وجودها على صفة الكمال  
ولهذا شرطنا الجزاء حتى  
لو سرق بنهرجة لا يجب  
القطع ذكره في شرح الطحاوي  
لان نقصان الوصف يوجب  
نقصان قوله وان كان  
ذاهبا لا يقال الذهب  
مذكور بقوله عليه الصلوة  
والسلام لا قطع الا في دينار  
المالية ١٢ بنابه  
او عشرة دراهم لانا نقول  
قد ورد في بعض الاخبار  
ذكر الدينار ولم يشترط  
شئ الا سلام ان يذكر  
العشرة يظهر ان المراد  
بالدينار المنقوص بقيمة  
عشرة دراهم لا قيمة الوقت  
لان باعتبار الوقت قد  
بلغ قيمة الدينار ثلثين او  
اربعين فيصير في التقدير  
كان قال لا يقطع اليد الا في  
ثلثين او اربعين او عشرة  
دراهم ١٢ كفاية  
قوله كما في القصص وحده  
القدر فان الاقرار  
فيها يكفي مرة واحدة ١٢  
بنابه ٥٥ قوله باب  
الرجوع الجواب عما  
يقال انما يشترط التكرار  
لقطع احتمال الرجوع  
عن اقراره واحتمال ان  
يثبت عليه فيكون قوله  
بالتكرار ١٢ بنابه ٥٥  
قوله عن كيفية السرقة  
فيقول كيف سرت  
لا احتمال ان تقب البيت  
وادخل يده واخرج  
المتاع فانه لا يقطع فيه  
عند محمد وابي حنيفة ١٢  
قوله وما هيتهما الجواب  
ان يكون المأخوذ شيئا  
تأخذا فلا يقطع ١٢  
قوله وزانها لا احتمال  
التقدم فان بالتقدم  
في الحدود والحالة لا تقطع  
بجمل الشهادة ١٢  
قوله ومكانها  
لجواز ان يكون من غير حرز  
فلا يقام عليه القطع ١٢  
كنا قوله قطع  
استشكل بما اذا قتل

جلد كتاب السرق

له قوله وهو الاصح  
اشترى به عن رواية الحسن  
عن ابى حنيفة ان المضروب  
غير المضرب سوا ذكره في المحيط ١٢  
شروط العقوبات يراى  
وجودها على صفة الكمال  
ولهذا شرطنا الجزاء حتى  
لو سرق بنهرجة لا يجب  
القطع ذكره في شرح الطحاوي  
لان نقصان الوصف يوجب  
نقصان قوله وان كان  
ذاهبا لا يقال الذهب  
مذكور بقوله عليه الصلوة  
والسلام لا قطع الا في دينار  
المالية ١٢ بنابه  
او عشرة دراهم لانا نقول  
قد ورد في بعض الاخبار  
ذكر الدينار ولم يشترط  
شئ الا سلام ان يذكر  
العشرة يظهر ان المراد  
بالدينار المنقوص بقيمة  
عشرة دراهم لا قيمة الوقت  
لان باعتبار الوقت قد  
بلغ قيمة الدينار ثلثين او  
اربعين فيصير في التقدير  
كان قال لا يقطع اليد الا في  
ثلثين او اربعين او عشرة  
دراهم ١٢ كفاية  
قوله كما في القصص وحده  
القدر فان الاقرار  
فيها يكفي مرة واحدة ١٢  
بنابه ٥٥ قوله باب  
الرجوع الجواب عما  
يقال انما يشترط التكرار  
لقطع احتمال الرجوع  
عن اقراره واحتمال ان  
يثبت عليه فيكون قوله  
بالتكرار ١٢ بنابه ٥٥  
قوله عن كيفية السرقة  
فيقول كيف سرت  
لا احتمال ان تقب البيت  
وادخل يده واخرج  
المتاع فانه لا يقطع فيه  
عند محمد وابي حنيفة ١٢  
قوله وما هيتهما الجواب  
ان يكون المأخوذ شيئا  
تأخذا فلا يقطع ١٢  
قوله وزانها لا احتمال  
التقدم فان بالتقدم  
في الحدود والحالة لا تقطع  
بجمل الشهادة ١٢  
قوله ومكانها  
لجواز ان يكون من غير حرز  
فلا يقام عليه القطع ١٢  
كنا قوله قطع  
استشكل بما اذا قتل

يطلق على المضروبة عرفا فهذا بين لك اشتراط المضروب كما قال في الكتاب هو  
ظاهر الرواية وهو الاصح رعاية لكمال الجنانية حتى لو سرق عشرة تراقيمها  
انقص من عشرة مضروبة لا يجب لقطع والمعتبر وزن سبعة مثاقيل كانه المتعارف في  
عادة البلاد وقوله وما يبلغ قيمته عشرة دراهم اشارة الى ان غير الداهم يعتبر قيمته بها  
كان في هب ولا بد من جزئية في كمال الجنانية وشرطين من بعد انشاء الله تعالى  
قال العبد الحر في القطع سواء كان نكاحا لم يقصم لان لتصفيف متعذر فبذلك  
صيانة لاهوال الناس يجب لقطع باقارة مرة واحدة وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
لا يقطع الا بالاقرارين يروي عنه انه في مجلسين مختلفين كنه احد المحتجين  
فقتل بالآخرى هي ليست كذلك واعتبرنا في الزنا وله هب ان لسرق ظهرا بالاقرارين  
بهما في القصاص حد لقتل لا اعتبار بالشهادة لان الزنا لا يقيد فيها بتقيل تحت الكذب  
ولا تقيد بالاقرار شيئا لانه تحت وباب الرجوع في حق الحد ينسد بالتكرار والرجوع في  
حق المال لا يصلح اصله ان صاحب المال يكذب واشتراط الزيادة في الزنا بخلاف القياس  
فيقتصر على مورد الشرع قال يجب بشهادة شاهدين لتحقيق الظهور كما في سائر الحقوق  
وينبغي ان يسألها الامام عن كيفية السرقة وما هيتهما وزانها ومكانها الزيادة الاحتياط  
كما هو في الحد ويجيبه الى ان يسأل عن الشهادة للثمة قال اذا اشتراك جماعة في سرقة  
فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان اصابه اقل لا يقطع لان الموجب سرقة  
النصاب ويجب على كل واحد منهم جنائته فيعتبر كمال النصاب في حقه

جماعة رجلا واحدا فانه يقتل كل منهم وان لم يوجد من كل واحد القتل واجيب بان القصاص يتعلق باخراج الروح وهو لا يجزى فيضات الى كل واحد منهم كمالا  
قوله فيعتبر كمال النصاب في حقه هذا اذا لم يكن بين الجماعة صبي او مجنون او ذورحم محرم من صاحب المال فان كان فلا  
قطع ١٢ بنابه \*



باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

ولا يقطع فيما يوجد تأمها ما جاني دار الاسلام كالخشب الخشيش القصب السمك  
 والطير الصيد الزرع والمغرة والنورة والاهل فيه قد عاثتة قالت كانت اليد لا تقطع على  
 عهد رسول الله عليه السلام في الشيء لتأف أي الحقيق وما يوجد جنسه مباح في اهل  
 بصورة غير مرغوب فيه حقيق نقل الرغبات في الطباع لا تضمن به فقلها يوجد خلة على كره  
 من المالك فلا حاجة الى شرع الزاجر ولهذا لم يجب لقطع في سرقة قاذون لنصاب ولا  
 الحزن فيها ناقص الا يرى ان الخشب يلق على الابواب اغايد خل في الدار للعمارة لا للاحرار والطير  
 يطير والصيد يفر وكن الشركة العامة التي كانت فيه وهو على تلك الصفة تورث الشبهة  
 والحد يندى بها ويدخل في السمك المالح والطير وفي الطير الدجاج والبط والحمام  
 لما ذكرنا ولا اطلاق قوله عليه السلام لا قطع في الطير وعن ابي يوسف انه يجب لقطع  
 في كل شيء الا الطين التراب والسرقة هو قول لسافعي والحجة عليه ذكرنا قال لا قطع  
 فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن اللحم الفواكه الرطبة لقوله عليه السلام لا قطع في شره  
 لاكثر والكثر الجمار وقيل لودي وقال عليه السلام لا قطع في الطعام وامراده  
 والله اعلم ما يتسارع اليه الفساد كالمهيا لا كل منوما في معناه كالحم الثمر لا يقطع في  
 الخنط والسكر اجماعا وقال لسافعي يقطع فيه ما لقوله عليه السلام لا قطع في ثمر لاكثر فاذا  
 اواه الجرين والجوان قطع قلنا اخرجنا على وفاق العادة والذي يوجب الجرين عاده هو اليابس  
 من الثمر فيه القطع قال لا قطع في الفاكهة على الشجر الزرع الذي لم يحصد بعد الا حوا  
 اي القدر في ١٢ باب

له قوله باب ما يقطع فيه وما لا يقطع لما ذكر في هذا الباب تعدا والمسروق الذي يوجب القطع وما لا يوجب ١٢ بنهاية  
 له قوله في دار الاسلام قيد به لان الاموال كلها على الاباحة في دار الحرب ١٢ بنهاية ١٢ قوله والنزر يج بفسر زائ مجته وسكون راي هملة وبعده  
 نون يا وبعده فار مجته دوائ معروفه كمن راي بهندي هرتال كوينداز بحر الجواهر و  
 كشف ١٢ عنايه ١٢  
 جلد باب لسرقه  
 الثالث الطين الاحمر  
 تسكين الغين لغة فيه  
 ١٢ عنايه ١٢  
 بصورته احتراز عن الابواب  
 المتخذه والاداني من  
 الخشب والحصير البغدادي  
 فان في سرقتهما القطع و  
 ان كان اصلها من الخشب  
 والحصير يوجد مباحا  
 لتغيرها عن صورتهما ١٢  
 بنهاية ١٢ قوله غير  
 مرغوب فيه احتراز عما ذكره  
 من الذهب والفضة و  
 اللؤلؤ والجواهر فانها توجد  
 مباحة في دار الاسلام و  
 لكن هي مرغوب فيها ١٢  
 بنهاية ١٢ قوله تقطع  
 ما موصولة على ما تقدم  
 في المغرب لكن ابن دقويه  
 لم يجوز ان يوصل شيء  
 من الافعال بما سوى  
 نعم وبئس ١٢ بنهاية ١٢  
 قوله للاحرار واما الاتيون  
 والساج فيقطع فيها لان  
 العادة جارية باحرارها  
 وكذلك في الخشب المعمول  
 ١٢ بنهاية ١٢ قوله في  
 الطير اي يدخل في اطلاق  
 القدر في لفظ الطير الجائع  
 والبط والحمام لما ذكره من  
 قوله والطير يطير والصيد  
 يفر وفي الجاه الصغير  
 رجل سرق طير اقيمة عشرة  
 دراهم لا يقطع ١٢ باب  
 له قوله والكثير في  
 الكاف والثار الثلثة و  
 الجار يضم الجيم وتشديد  
 الميم في آخرها هملة قال  
 الجوهري ثم التخل والودي

باب ما يقطع فيه  
 وما لا يقطع  
 عاثتة كانت اليد لا  
 تقطع على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 في الشيء لتأف أي الحقيق  
 شبيهة من رواية هشام  
 ابن عروة عن ابي عن  
 بهذا اخرج عن عبد  
 الرحيم بن سليمان عنه و  
 عن وكيع عن هشام بن  
 ليس فيه عاثتة وكذا  
 اخرج عبد الرزاق عن  
 ابن جريح واسحق عن  
 عيسى بن يونس كلاهما  
 عن هشام وقد وصله  
 ايضا لعبد الله بن قيس  
 الفزاري عن هشام بن  
 ابن عدي في ترجمته و  
 قال لم يتابع عليه كذا  
 قال حديث لا قطع  
 في الطير لم اجد واخرجه  
 عبد الرزاق وابن ابي  
 شيبة من قول عثمان  
 واخرجه ابن ابي شيبة  
 عن السائب بن يزيد  
 ما رايت احدا قطع في  
 الطير واخرجه البيهقي  
 عن ابي الدرداء وليس  
 على السارق الحمام قطع  
 قال البيهقي اراد الطير  
 والحمام المرسل في غير  
 حوز كذا قال وهو صحيح  
 فان ابن ابي شيبة ترجم  
 له الرجل يدخل الحمام  
 فيسرق فاورد ذلك فيه  
 واخرجه عبد الرزاق من  
 طريق بلال بن سعدان  
 رجلا دخل الحمام وترك  
 برونسالة فجاء رجل فسرقة  
 فوجد صاحبها فاعاد  
 ابي الدرداء فذكر كذا  
 حديث لا قطع في ثمر  
 ولاكثر الاربعة وابن جريح  
 وابن ابي شيبة ومالك  
 والطبراني واحمد الدارمي  
 واسحق من حديث  
 رافع بن خديج وفي  
 رواية للنسائي والكثر  
 الجراد وفي الباب عن  
 ابو هريرة (بقية برصه ٥٢)

بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الباء هو السيل اي صغار النخل وقال الانزاري تفسير الجاه بالودي لم يثبت ١٢ باب  
 غريب بهذا اللفظ وروي مالك مرفوعا لا قطع في ثمر معلق فاذا آواه الجرين فالقطع في ما بلغ ثمن الجرين واخرجه الجيم موضع الذي يلقي فيه التمر الرطب ليجهت وجمع جرين  
 ١٢ بنهاية ١٢ قوله او الجران هو مقدم عن البعير من مذبحه الى مغره فجاء ناسي الجران المتخذ منه ويجوز ان يكون الشك من الراوي ١٢ عنايه ١٢



متعلقه ص ١٩

عند ابن ماجه باسناد صحيح حديث لا قطع في الطعام ثم اجده بهذا اللفظ و لا بد في المراسيل عن الحسن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اني لا اقطع في الطعام واخرجه ابن ابي شيبة وعبد الزمراق ومن مرسله ايضا حديث لا قطع في ثمن ولا كثر فاذا اذاه الجوز او الجوزان قطع لوجده بهذه الزيادة وقد سبق بدونها قبل وفي معنى هذه الزيادة حديث عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب بفيه من ذي حاجته غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن هرق منه شيئاً بعد ان يؤدبه الجوز فبلغ ثمن المجن فعليه القطع اخرج الآربعة الا الترمذي فاخرجه واخرجه الحاكم وابن ابي شيبة لكن وقفه وله شاهد من اخرجه فلان عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي حسين واخرجه موقوف عن ابن عمر اخرج ابن ابي شيبة واخرجه عبد الزمراق عن عمر قوله وفيه انقطاع

جلد كتاب لسرقه

له قوله في الاثرية المطربة اي المسكرة فانه ذكر في الصحاح ان الطرب خفة في العقل نصيب الانسان بشدة حزن او سرور وفسر السكر في اصول الفقه بانه غلبة سرور في العقل فالتقيا في معنى السرور فاستعمل الطرب للسكرة والدليل على ما ذكرنا من ان المراد بالمطربة المسكرة صريح ما ذكره المتأخرين بقوله ولا قطع في الاثرية المسكرة ثم انما قيد الاثرية بهنا بالطراب لما ذكر في الايضاح انه يقطع في الخمر لانه ليس مما يتسارع اليه الفساد انما يهيا به قوله اختلاف كما انصف والبارزق وما الزرة والشعير لانها عند ابي حنيفة متقدمة خلافا لما في غنايه قوله ولا معتبر بالتبع فكان هذا مثل ما ذكره في المبسوط من انه لو سرق صبي حرام عليه حتى كثر فقال انه لا يقطع الا ترى انه لو سرق ثوبا لا يبلغ قيمة عشرة دراهم فوجد في جيبه عشرة دراهم لا يقطع انما يهيا به قوله فصار كباب الدراق الكاكي هذا قياسا لمختلف على المختلف والتعليل العام عندنا ان الابواب لا تكون محرقة عادة لانه يحرق بها ١٢ بنابه هه قوله لا الصليب هوشى مثلث يعبره النصارى ١٢ بنابه قوله وان كان عليه حتى يفتح الحار وكسر اللام على وزن ظي يوكل بالس من ذهب او فضة او جوهر جمعة على بضم الحاء وكسر اللام وتشديد اللام ويجوز كسر الحاء ايضا ١٢ بنابه هه قوله تبع له لا يقال يجوز ان يكون مقصوده هو الخلي فلا يكون تابعا لانا نقول لو كان كذلك لاخذ الخلي وترك الصبي ١٢ هه قوله فلما مع غيره معناه سرق فيه القطع وما لا يجب وضم ما لا يجب فيه القطع الى ما يجب فيه لا يسقط القطع ١٢ هه قوله وعلى هذا فند ابى يوسف يقطع اذا بلغ نصابا وبه قال الشافعي واحمد وعبد ابي حنيفة ومحمد لا يقطع لان الاثار تتبع لمظنون وهو المقصود بالخذ ١٢ بنابه هه قوله كيلا يكون في يده نفسه حتى لو كان يتكلم ويشتي لا يقطع سارقا جماعا لانه في يده كذا في المحيط ١٢ بنابه هه قوله او خراع بان يقول له اعمل معك كذا او كذا فاحذر ذلك ١٢ بنابه

ولا يقطع في الاثرية المطربة لان لسارق يتأول في تناولها الاراقة ولا ان بعضها ليس اي يقول اني اخذتها لاراقة كونها مسكرة محرمة ١٢

بما في فماليت بعضها اختلافت فيتحقق شبهة عدم المالمية قال لا في الطنبول لانه من المعادى الملامى ١٢ ولما اشرى ١٢

ولا في سرقة المصحف ان كان عليه حلية وقال لشفه يقطع لانه مال متقوم حتى يجوز بيعه لانه بيان ويشترى ١٢

وعن ابى يوسف مثله عنه ايضا انه يقطع اذا بلغت الحلية نصابا لانها ليست من المصحف اي مثل ما روى عن الشافعي ١٢

فيعتبر بانفرادها ووجه الظاهر ان اخذ يتأول في اخذ القراءة والنظر فيه ولانه كالمال على اعتبار المكتوب احرازه لاجله لجلد الاوراق والحلية وانما هو تابع ولا معتبر بالتبع اي الجلد والاوراق والحلية ١٢

كمن سرق اثنية فيها خمر قيمة الاثنية تروى على النصاب لا يقطع في ابواب مسجد الحرام لعدم فلاقطع فيه لان المقصود ليس بنصاب ١٢ اي يزيد ١٢

الاحراز فصار كباب الدراق ولي لانه يحرق بباب الدراق فيها ولا يحرق بباب المسجد فيه حتى يتركس ١٢

لا يجب لقطع بسرقة متاعه قال لا الصليب من الذهب لا الشطرنج ولا الذود لانه اي القدوري ١٢ اي متاع المسكر اي متاع السكر ١٢

يتأول من اخذها الكسرة هيا عن المنكر بخلاف الدرهم الذي عليه التمثال لانه ما عد

للعبادة فلا ثبت شبهة اباحة الكسرة عن ابى يوسف انه ان كان لصليب في المصلى لا يقطع والالهو فوجب القطع ١٢

لعدم الحرز ان كان بيت اخر يقطع لكامل مالمية والحرز ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلة لان الحر ليس بمالك فاعليه من الحلة تبع له ولا نه يتأول في اخذه

الصبي اسكانه او حمل الى موضعه قال ابو يوسف يقطع اذا كان عليه حلة هو نصابا لانه بان رآه يبي ١٢

يجب لقطع بسرقة واحدة فكل ما مع غيره وعلى هذا اذا سرق انا فضة فيه نبيذ وثريد اي الخمر المذكور ١٢

الخلوف في صبي كمشية ولا يتكلم كيلا يكون في يده نفسه ولا قطع في سرقة العبد

الكبير لانه غصب او خلع و يقطع في سرقة العبد الصغير لتحقيقها بحدها

هه قوله فلما مع غيره معناه سرق فيه القطع وما لا يجب وضم ما لا يجب فيه القطع الى ما يجب فيه لا يسقط القطع ١٢ هه قوله وعلى هذا فند ابى يوسف يقطع اذا بلغ نصابا وبه قال الشافعي واحمد وعبد ابي حنيفة ومحمد لا يقطع لان الاثار تتبع لمظنون وهو المقصود بالخذ ١٢ بنابه هه قوله كيلا يكون في يده نفسه حتى لو كان يتكلم ويشتي لا يقطع سارقا جماعا لانه في يده كذا في المحيط ١٢ بنابه هه قوله او خراع بان يقول له اعمل معك كذا او كذا فاحذر ذلك ١٢ بنابه



له قوله دله اي بالي حنيفة ومحمدان العبد الصغير مطلق وبالفهم معنى الادمية لا يزول معنى المالكية الا يرى ان بيعه صحيح ولا صحة له الا باعتبار المالكية كذا في الكافي  
١٢ الهداية قوله الا انه انضم اليه معنى الادمية قلت سلمنا ان انضمامه لا يزول بمعنى المالكية لكن لا شك ان معنى الادمية معتبر فيه بل الاصل هو الادمية فينبغي  
ان لا يجب القطع لوجود شبهة ١٢ الهداية قوله في الدفاتر جمع وفتر وهي الكدرا ليس ولا  
من التفسير او الحديث او الفقه ١٢ عن ابيه قوله في الدفاتر الحساب كلامه يشترط ان

جلد كتاب لسرقه

الفقه في عدم وجوب القطع  
لكونها محتاجا اليها بالضرورة  
الفقه ومعاني الفقر  
والجاجة ١٢ عن ابيه  
قوله في بعض الدال و  
فتحة الذي يلعب به وهو  
نوعان مدور ومربع والمربع  
بالطل طبل اليهود اما طبل  
الفراة فقد اختلف فيه  
مشترح واختار الصدوق  
الشهير عدم وجوب القطع  
١٢ عن ابيه قوله بل  
يفتح اوله وسكونه باموثة  
نقارة كلان وفتحتين  
جناكه شهرت يا فتحة  
غلط است ١٢ غث  
قوله ولا يربط  
بالفتح ساري من مروت  
كأن راوونيز كويسند  
معرب بربط سمينه بيط  
زير كك شبيه است بدان  
برامنه تخب الفات  
قوله في الساج الفهم  
منقلبة من الواو اصله  
سورج يفتحتمين ومبر  
عظيم جرافا والا يثبت  
الابلا والمند والقنا  
بالفتح جمع فتاة هي خشية  
الروح كذا في الديوان و  
المغرب والايوس يفتح  
البار كذا سمعت ووجدت  
بخط يحيى وهو معروف ١٢  
نهاية في قوله في  
دار الاسلام نعم توجد بمائة  
في دار الحرب فلا يكون ذلك  
شبهة في سقوط القطع  
١٢ بنياي له قوله و  
الياقات هو من اعر الاجا  
وهو احمر واصفر واخضر

الا اذا كان يعبر عن نفسه هو والبالغ سواء في اعتباريه وقال ابو يوسف لا يقطع  
استشار من قوله يقطع في سرقة الصغير ١٢  
وان كان صغيرا لا يعقل لا يتكلم استخسانا لانه ادمي من جال من جال انه مال  
وصلية ١٢  
مطلق لكونه منتقيا وبعرض ن يصير منتقيا الا انه انضم اليه معنى الادمية و  
بالفصل ١٢  
لا يقطع في الدفاتر كلها لان مقصود ما فيها وذلك ليس بمال لاني دفاتر الحساب كان  
ما فيها لا يقصد بالاختلاف كان مقصود هو الكواغد قال في سرقة مكسبة فهدى كان من  
وهو مال مستوفى ١٢  
جنسها يوجد مباح الاصل غير مرغوب ولان الاختلاف بين العلماء ظاهر في ماليتها  
فان من قال ان يحصل لعين قال انه ليس بمال مستوفى كما في خبر  
فاورث شبهة ولا يقطع في دق لا طبل ولا ربط ولا عرفا كان عند هاهنا لا قيمة لها وعند  
بشيد يد الفار ١٢ غث  
ابو حنيفة اخذها يتاول كسرها ويقطع في لساج والقناد الا بنو سبيل الصنف لانها  
بمدايرة ١٢  
اموال محرقة لكونها عزيزة عند الناس لا توجد بصورتها مباحة في الاسلام قال يقطع في  
١٢  
الفصول الخضر الباقوت الزبرجد لانها من عزال اموال انفسها لا توجد مباح الاصل بصورتها  
بالفهم جمع الاخر ١٢  
في دار الاسلام غير مرغوب فيها فصارت كالذهب والفضة واذا اتخن من الخشب والاني و  
فيقطع فيها كما يقطع فيها ١٢  
ابواب قطع فيها لانه بالصنعة التي بها اموال لنفسه لا ترى انها تحترق بخلاف الحصى  
لان الصنعة فيه لم تغلب على الجنس ببسط في غير الحرز في الحصى البغدادية قالوا  
اي في الباب الغير المركب ١٢  
يجب لقطع في سرقة الغلبة الصنعة على الاصل انما يجب لقطع في غير المركب وانما يجب  
وكذلك الحصى المصرية ١٢  
كان خفيفا لا يتقلع الواحد حمل لان الثقل منه لا يرغب في سرقة ولا قطع على خائن لا  
لله  
خائنة لقصور الحرز ولا منتهى لا يختلص لانه يجاهر بفعله كيف قد قال الله عليه  
فلا يصدق عليه تعريف السرقة ١٢  
لا قطع في مختلص لا منتهى لا خائن لا قطع على النباش هذا عند ابو حنيفة ومحمد  
الذي يثبت القبور وياخذ الكفن ١٢

الحرز ١٢ كفاية له قوله  
لا يرغب في سرقة قال  
الانباري في نظر الان  
البرخية في سرقة بواسطه  
النقل لا يورث نقصانا  
في المالكية ولا في الحرز  
لهذا لم يفرق الحاكم بين  
الثقل والخفيف ولذا  
اطلقوا الرواية في شريح  
الجامع الصغير ١٢ بنياي  
له قوله ولا يقطع على  
خائن الخ خيانة ان نحو  
المودع ما في يده من اش  
الما من ولا انتهايان  
ياخذ على العلانية فتر او  
الاختلاس ان ياخذ من  
البيت جه السرعة ١٢  
له قوله ولا يقطع على  
النباش اختلف الصحابة  
فيه فقال عمرو عائشة و  
ابن مسعود وابن الزبير  
بوجوب القطع عليه قال  
ابن عباس لا قطع عليه ١٢  
عن ابيه

حديث لا قطع على  
مختلص ولا منتهى ولا  
خائن الا ربعة من  
حديث جابر ليس على  
خائن ولا منتهى ولا  
مختلص قطع واخرجه  
ابن حبان ورجاله ثقات  
الا انه معلول بدين لك  
ابو حاتم والنسائي لكن  
اخرجه النسائي متابعا  
وروى ابن ماجه عن  
عبد الرحمن بن عوف  
رفعه ليس على مختلص  
قطع ولا طبراني في الاوسط  
عن انس كحديث جابر  
ورجالة ثقات وعنه  
عائشة كانت امرأته  
محرمة صبيته تستعير الملبس  
وتحمله فامر النبي صلى  
الله عليه وسلم بقطع  
يدها اخرج مسلم  
رواية معمر عن  
الزهري عن عروة عن  
وهو في الملقح عن  
يونس عن الزهري في قطع  
ان امرأته سرقة وعن  
حديث الليث عن  
الزهري كذا في واخرجه  
النسائي من رواية البرقة  
من حفاظ اصحاب الزهري  
وكذا اخرج مسلم عن  
جابر ولا بن ماجه من  
حديث عائشة بنت  
مسعود بن الاسود عن  
ابيه لما سرقه تلك  
المرأة القطيفة الحديث  
وقد اخرج ابو داود من  
طريق الليث حديثي  
يونس عن الزهري نحو  
ما قال معمر واخرجه قاسم  
ابن ثابت في الغرائب عن  
صفية بنت ابي عبيد  
نحوه ١٢



حل بيت من نيش  
قطعناه اليه في  
المعرفة من طريق  
عمران بن يزيد بن  
البراء بن عازب بن  
ابيه عن جده بهذا  
واخرج من طريق  
عائشة قالت سارق  
امواتنا كسارق احيانا  
وقال البخاري في تاريخه  
قال هشيم بن حذاف  
سرقيل هو السندي  
شهدت ابن الزبير  
قطع نياشا وعنت  
عبد الامراق ان عمر  
كتب الى عامل باليمن  
ان يقطع ايدي قوم  
يختفون القبور اخرج  
ابن ابي شيبة عن عطاء  
ومسروق والشعبي  
طائفة قالوا يقطع النيا  
حل بيت لا قطع على  
المنفعة اجمده هكذا  
وعند ابن ابي شيبة  
عن ابن عباس ليس  
على النياش قطع وعن  
الزهري ان مروان  
يقوم يختفون القبور  
فصر بهم ونفاهم و  
الصحابه متوافرون  
وفي رواية ان ذلك  
كان في زمن معاوية  
وكان مروان على المن  
فسال من حضرته  
من الصحابة والفقهاء  
فاجمع عليهم ان يضر  
ويطاف به واخرجه  
عبد الزمراق عن معمر  
عن الزهري قوله قال  
صلى الله عليه وسلم  
فان عاد فاقطعوه  
الدارقطني من حديث  
ابي هريرة وسياق ان  
شاء الله تعالى ١٢ ج

وهو الصحيح لان التقود في  
حكم جنس واحد ولهذا قيل  
احد بها بالآخر في باب  
الزكوة ١٢ كفاية  
قوله كالاولى وجه التشبيه  
ان بعد رد المتاع على  
المسروق منه هذه العين  
في حق السارق كعين  
آخري في حق الضمان حتى  
لو غصبها او تنفها كان  
ضامنا فكذلك في حكم  
القطع ١٢ بنهاية  
قوله المتقدم الزاجر  
فان الاقدام عليها مع  
سبق الزاجر اشد قبى  
فكان الحق بالقطع ١٢  
بنهاية +

له قوله لا قطع على الخنثى غريب لا اصل له وروى ابن ابي شيبة عن ابن عباس موقوف ليس على النياش قطع ١٢ ب  
ذكر ناس الحديث الذي استدل به ابو حنيفة ومحمد غريب لا اصل له وما استدل به ابو يوسف والشافعي مرفوع فهو اقرب ١٢ بنهاية  
على السياسة لانه اضاف  
قوله في بيت مقفل  
قال الكاكي يقال مقفل  
الباب وقفل الابواب  
مثل اغلاق وخلق فكرة  
في الصحيح ١٢ بنهاية  
قوله في الصحيح احتراز  
عما قيل انه يقطع وقال  
السنخسي في المبسوط الصحيح  
عند روى انه لا يقطع ١٢ بنهاية  
له قوله لما قلنا من  
الحديث المذكور الدليل  
المعقول ١٢ ب  
قوله استحسانا لوجود  
الشبهة ويقطع قياسا  
في الموجل لتاخير المطالبة  
وعند الشافعي ان كان  
الغريم مما طالا لا يقطع الا  
يقطع وبه قال احمد ما  
١٢ بنهاية قوله لان  
التاخير لتاخير المطالبة  
فيه اشارة الى ان اخذ  
الدين الموجل قبل حلول  
الاجل استيفاء لعين الحق  
ولكن اشارة في الصلح الى  
انه ليس باستيفاء لعين  
حق بل هو معاوضة ١٢ ب  
قوله لانه ليس له  
الحق اي ليس للدائن  
الاستيفاء من المدين  
خلاف جنس حق الامن  
حيث البيع بالتراضي و  
لهذا اذا اسلم السلم  
المدين له ان يتخير من  
من ذلك بخلاف تسليم  
الدرهم حيث يجبر ١٢ بنهاية  
له قوله عند بعض  
العلماء وهو ابن ابي ليلى  
فانه يقول وان ظهر الخائن  
جنسه كان له اخذه  
قضا لحقه لوجود الجائنة

مجلد كتاب لسرقه

وقال ابو يوسف الشافعي عليه القطع لقوله عليه السلام من نيش قطعناه ولا مال متقوم  
اخرجه البيهقي مرفوعا ١٢ ب  
مخرجنا مثله فيقطع فيه له ما قوله عليه السلام لا قطع على الخنثى وهو النياش بلغة  
بالحجاز ١٢ ب  
اهل مدينة ولان الشبهة تمكنت املك لانه لملك للميت حقيقة ولا لوارث لتقد  
حاجة الميت وقد تمكنا الخلل في المقصود وهو الا نزع اهل الجناية في نفسها نادرة الوجود  
الا ترى الى ان القدر المشغول لحاجة الميت بعد الكفن وهو الذي لا يصير ملكا للوارث قال الكفن اولى ١٢ ب  
وما رواه غير مرفوع وهو محمول على السياسة وان كان لقبر في بيت مقفل فهو الخلاء  
جواب عن استدلال ابن ابي يوسف والشافعي ١٢ ب  
في الصحيح لما قلنا وكذا اذا سرق من تابوت القافلة وفيه اميت ما بينا ولا يقطع السارق  
اي على الخلاف ١٢ ب  
من بيت المال لانه مال لعامة وهو منم ولا من مال للسارق فيه شركة لما قلنا ومن له  
فيكون له فيه حق فيسقط القطع للشبهة ١٢ ب  
على اخذ درهم فسرق منه مثله لم يقطع لانه استيفاء لحقه الحال الموجل فيه سواء  
اي عدم القطع اي  
استحسانا لان التاجيل لتاخير المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقله لم يقطع لانه  
اي لا يقطع ١٢ ب  
يصير شرى بكافية ان سرق منه عروضا قطع لانه ليس ولاية الاستيفاء منه الا بغير  
في حق الشبهة ١٢ ب  
بالتراضي عن ابن ابي يوسف انه لا يقطع لان ان يأخذ عند بعض العلماء قضاء من حقه  
في صورة سرقة العروضا ١٢ ب  
اور هنا من حقه قلنا هذا قول لا يستدل به دليل ظاهر فلا يعتبر بدون اتصال لدعو  
في ذلك السارق الآخذ عروضا ١٢ ب  
به حتى لو ادعى ذلك درى عنه الحد كنه ظن في موضع الخلاف لو كان حقه درهم فسرق  
اي انه اخذه قضا لحقه اور هنا به ١٢ ب  
منه دنانير قليل يقطع لانه ليس له حق الاخذ قليل لا يقطع لان لنقود جنس احد من  
كذا ذكره القندوري في شرحه ١٢ ب  
سرق عينا فقطع فيها فردها ثم عاد فسرقها وهي بحال لم يقطع القياس ان يقطع هو  
اي العين المسروقة الى مالها ١٢ ب  
رواية عن ابو يوسف وهو قول لشافعي لقوله عليه السلام فان عا د فاقطعوه من غير فصل لان الثا  
اخرجه ابو داود والدارقطني ١٢ ب  
متكاملة كالاولى بل فيم لتقدم الزاجر وصار كما اذا باع المالك من لسارق ثم اشتراه  
اي بين

له قوله لا يستدل به دليل ظاهر هذا القياس ان لا يأخذ جنس حقه في الدين الحال لان حقه في الوصف بالحقيقة وبه عين  
لكن تركناه فيه لقلته التقاوت بينهما ولا كذلك خلاف جنس حقه لخش التقاوت فلا يترك القياس ١٢ ب  
لان فعلة في موضع الاجتهاد ولا ينفك عن شبهة وان كان هو عظما في التاويل عند الحنفية ١٢ ب  
له قوله قبل لا يقطع وهو اختيار شمس الامة



له قوله على ما يعرف من بعد اشارة الى ما ذكره بعد اوراق ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا عزم على السارق بعد ما قطعت يمينه الخ وسقوط عصمة  
الحمل يوجب انتفاء القطع فان قيل العصمة وان سقطت بالقطع لكنها عادت بالرد الى المالك فاجاب بقوله وبالرد الى المالك الخ فقوله نظر الى اتحاد  
الملك احتراز عما لو تبدل الملك في ذلك وهو جواب قوله كما اذا باعه المالك من السارق

منه ثم كانت السرقة ولنا ان القطع اوجب سقوط عصمة الحمل على ما يعرف من بعد  
فانه يقطع فيه ١٢

ان شاء الله تعالى وبالرد الى المالك ان عادت حقيقة العصمة بقيت شبهة السقوط نظرا الى  
ان اتحاد الملاك والمحل قيام الموجب هو القطع فيه بخلاف ذلك لان ملك قد اختلف باختلاف  
سببه لان تكرار الجناية منه نادر لتحمله مشقة الزجر فيعبر الاقامة عن المقصود وهو تقليل  
عطف على قوله ولنا ١٢

الجناية وصار كما اذا قد في المحذور في لفظه لمقدور الاول قال فان تغير عن حالها مثل  
اي بالنزاع الاول ١٢

ان يكون غزوا سرقة وقطع فوده ثم تسبب فعاد فسرقة قطع لان العين قد تبدلت لهذا  
ملك الغاصب وهذا هو علامة التبدل في كل محل اذ تبدل نقتل المشبهة الثانية  
اي ملك الغاصب المقصود بالسبب ١٢

من اتحاد المحل والقطع فيه فوجب لقطع ثانيا فصل في الحر والخذ منه من سرق من  
ابويه او ولده او ذي رحم محرم منه لم يقطع فالاول هو الولد للبسوة في المال في الدخول  
في الحر والثاني للمعنى الثاني ولهذا اباح الشرع النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منها بخلاف  
اي لابل المعنى الثاني ١٢

الصديقين لانه عاده بالسرق وفي الثاني خلاف لشفاعة لانه احقرها بالقرابة البعيد  
وقد بيناه في اعتاق ولو سرق من بيت ذي رحم محرم متاع غيره ينبغي ان يقطع ولو سرق  
اي الخلفات ١٢

فانه من بيت غيره يقطع اعتبارا بالحرز وعدمه ان سرق من من الرضاة قطع  
وعن ابي يوسف انه لا يقطع لانه يدخل عليها من غير استئذان وحشة بخلاف الا  
من الرضاة لانعدام هذا المعنى فيها عادة ووجه الظاهر انه لا قرابة والمحرمية بدو  
اي الدخول بلا استئذان وحشة ١٢

لا تحترم كما اذا ثبتت بالزنا والتقبيل عن شهوة واقرب من ذلك الاخت من الرضا  
وهذا لان الرضاة قبل ايشتهر فلا بسوطة تحترم اعن موقف التهمة بخلاف النسب  
اي لا يحصل حرمة عادة ١٢

الذي سرق من صدقة عاده بالسرقه فيقول ١٢ بنياه ١٢ قوله بالقرابة البعيدة كابين العم ولا معنى للحاقها بها لان القرابة البعيدة يجوز فيها  
المناكحة بخلاف قرابة ذي رحم محرم ١٢ بنياه ١٢ قوله كما اذا ثبتت بالزنا فانه اذا زني من بنته بنت المرأة التي زني بها لا يعد شبهة في قطع اليد  
وان كانت بنت المرأة المزينة محرما ١٢ بنياه ١٢ قوله واقرب من ذلك الاخت من الرضاة يعني ان الام من الرضاة اشبهت بالاخت من

صورة الغزل وقوله وقيام الموجب اي موجب سقوط العصمة وهو احتراز عما كان قبل القطع ١٢ بنياه ١٢ قوله واذا تبدل الخ يعني لما تبدل الحمل بان كان ثوبا به ان كان غزلا انتفت شبهة سقوط العصمة التي نشأت من اتحاد المحل ووجود القطع في ذلك المحل ١٢ بنياه ١٢ قوله فلما كانت السرقة في تحقيقها محتاجة الى نفس مالية المسروق الى الحرز فشرع في بيان الحرز ١٢ بنياه ١٢ قوله فالاول الخ الحاصل ان المانع من القطع في سرقة الولد من والديه وبالعكس امران احدهما الانبساط بينهما في المال والاخر الاذن بالدخول في الحرز وعدم القطع في السرقة من ذي رحم محرم للمعنى الثاني وهو كونه يدخل في الحرز بدون الاذن ١٢ بنياه ١٢ قوله في مواضع الزينة وهي اليد والشعر والصدر والساق ١٢ بنياه ١٢ قوله بخلاف الصديقين جواب سوال مقدر بان يقال لاذن بالدخول في المحرم كما وجد في سائر المحارم وجد في الصديقين ايضا ومع هذا اذا سرق احدهما من الآخر يقطع فاجاب بان

الرضا في اثبات الحرمة من الحرمة الثابتة بالزنا ثم السرقة من بيت الاخت من الرضاة موجبة للقطع بالاجماع فيجب ان يكون من بيت امر من الرضاة كذلك وجه الاقربية ان الحاق الرضاة بالرضاة اقرب ١٢ بنياه ١٢



له قوله خلافا للشافعي فان فيه ثلثة اقوال في قول يقطع وبه قال مالك واحمد والثاني لا يقطع كقولنا وقول احمد في رواية والثالث يقطع الزوج بسرقته

باب ١٢ كذا قوله

احد قوليه بل هذا اولى

١٢ عن ابيه قوله

حقا لان برقبته مملوكة

للمولى فلا يتحقق السرقة

باب ١٣ قوله كذا

سارق من المغمم اطلق

الرواية القدوري قال

الا تراه في تجبلان يكون

المراد بالسارق من له

نصيب في الغنيمية

كالغنائمين او اليتامى و

المساكين او ابن السبيل

او غيرهم فيقطع ١٢ بنابه

له قوله وهو ما تورد

على رواه عبد الرزاق في

مصنفه انه اتى على رجل

سارق من المغمم فقال له

فيه نصيب وهو خائن

فلم يقطعه وكان قد

سرق مغفرا ورواه

قطني في كتاب الموفيات

والمتخلف ١٢

قوله ورواه تقي الدين

من قول علي في الاثر المذكور

فلم يقطعه والتعليق من

قوله له فيه نصيب ١٢ بنابه

له قوله وهو الصحيح

وذكر في العيون ان علي

قول ابي حنيفة يقطع اذا

كان ثمه حافظ ١٢

كتاب السرقة

له قوله خلافا للشافعي فان فيه ثلثة اقوال في قول يقطع وبه قال مالك واحمد والثاني لا يقطع كقولنا وقول احمد في رواية والثالث يقطع الزوج بسرقته

واذا سرق احد الزوجين من الاخر او العبد من سيده او من امرأة سيده او من

زوج سيده لم يقطع لوجود الاذن بالدخول اذ وان سرق احد الزوجين من حوز

الاخر خاصة لا يسكنان فيه فكذا الجواب عندنا خلافا للشافعي لبسوته بينهما في اموال

عاده ودلالته وهو نظير الخلاف في الشهادة ولو سرق المولى من مكاتب لم يقطع لان في

اكتسابه حقا وكذا ذلك السارق من المغنولان له فيه نصيب وهو ما تورد عن علي درو تقي الدين

قال الحرز على نوعين حرز لمعنه في البيت والحرز بالحفاظ قال لعبد الضعيف

الحرز بان كان الاستسار لا يتحقق دونه ثم هو قد يكون بالمكان هو المكان المعنى

اخره ان لا متعة كالدر والبيت والصندوق والحائوت قد يكون بالحفاظ من جالس في

الطريق او في المسجد عند متاعه فهو حرز به قد قطع رسول الله عليه السلام من

سرق رداء صفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد في الحرز بالمكان لا يعتبر الاحرار

بالحفاظ وهو الصحيح لان حرز به ونه وهو البيت ان لم يكن له باب او كان هو مفتوح

حتى يقطع السارق منه كان البناء لقصد الاحرار الا ان لا يجب لقطع ارباب الخراج

منه لقيام يده قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حين يجب لقطع فيه كما اخذ لروال يدا لما

يجرد الاخذ فيتم السرقة ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحت

او عندة هو الصحيح لانه يعد النائم عند متاعه حافظا له في العادة وعلى هذا لا يضمن

المودع والمستعير بمثله لانه ليس بتضييع بخلاف ما اختاره في الفتاوى قال من سرق

شيئا من حرز او من غير حرز وصاحبه عند يحفظه قطع لانه سرق ما لا يحرمه

والصحيح ان يقطع بكل حال فان الناس يعدون النائم حافظا له كفاية له قوله بمثله يعني اذا نام وعنده الودعية وفي الفتاوى الظهيرية انما لا يجب الزمان

على المودع في ما اذا وض الودعية بين يديه فيما اذا نام قائما اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر واما اذا كان في السفر لاضمان عليهما قاعدا

او مضطجعا او غير ذلك ١٢

قوله بخلاف ما اختاره في الفتاوى يعني ذكر فيها انها يضمنان في هذه الصورة ١٢

قوله وهو ما تورد عن علي اي السارق من المغنولان لا يقطع عبد الرزاق من طريق ابي عبيد ابن الابوص اتي على رجل سارق من المغنول فقال له فيه نصيب وهو خائن فلم يقطعه وفي الباب حديث مرفوع اخرجه ابن ماجه عن حديث ابن عباس ان عبد الله بن ابي حمزة سرق من الخمس فرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع وقال قال الله سارق بعضه بعضا واخرجه عبد الرزاق مرسلا حديثا ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق رداء صفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد الوداع ورواه النسائي والحاكم احمد وابن ماجه من حديث صفوان بن امية مطولا ١٢



له قوله ويدخل في ذلك لان الساجر يفتح باب ما نوت وياذن الناس لدخوله فيه فاذا سرق رجل منهم ثوبا لم يقطع وبه صرح الحاكم في الكافي ١٢ اب ٢٥ قوله

بمنزلة اهل الدار اي صار كانه واحد من اهل الدار حيث اكرموه واصافوه فيكون فعل الضيف خيانة لا سرقة ولا قطع على النجاشي ١٢ اب ٢٥ قوله ومن سرق سرقة اي مالا او شيئا قد يسمى سرقة مجازا ومنه قول محمد اذا انت السرقه مصحفا ١٢ عن ابيه قوله فيها مقاصير اي الجرات والبيوت فان المقصورة بلسان اهل الكوفة ١٢ اب ٢٥ قوله وان اغار قال صاحب المغرب بالعين لفظ شمس الائمة الخلواني واما لفظ محمد فهو وان اعان بالعين المبهمة والنون وهو الوجه لان الاغارة تدل على الجرم والسرقة على الخفية وقال الكافي وان اغار اي اختد سرقة يقال اغار الفرس والشعب اذا سرع كذا في المغرب وقال الانزاري لفظ اغار له وجهان يدخل اللص مكابرة بالليل جهرا ويخرج المال فانه يقطع انتهى قلت فيه ما فيه فان السرقة اخذ المال في خفية وجيلة ولذلك سمي السارق به لانه يسارق عين المسروق منه والاغارة ليست كذلك ١٢ اب ٢٥ قوله وهي بنار الخ اي مسالة نقب البيت وادخال اليد فيه مبنية على مسالة تأتي بعد وهي مسالة القايم في الطريق ١٢ اب ٢٥ قوله وان القاها الخ ولو وضع الدخول المال عند النقب ثم خرج واخذه لم يذكره محمد والصحاح انه لا يقطع ١٢ بنابه ٢٥ قوله وكذا الاخذ من السكة يعني اخذ السارق المال من السكة حيث لا يقطع عند زفر ١٢ بنابه ٢٥

باحدا الحزين ولا قطع على من سرق مالا من حمام او من بيت اذن للناس في دخوله فيه

لوجود الاذن عادة او حقيقة في الدخول فاختلف الحوزين في ذلك حوايت التجارة و

الخانات الا اذا سرق منها ليل لا نهائيت لاحراز الاموال اما الاذن يختص بالهار من سرق

من المسجد متاعا وصاحب عند قطع لانه محرم بالحفاظ لان المسجد مائة لاحراز الاموال فلم

يكن للملح محرم بالمكان بخلاف الحمام والبيت الذي اذن للناس في دخوله حيث لا يقطع لانه بني للاجور

فكان المكان حراما فلا يعتد لاحراز بالحفاظ ولا قطع على الضيف اذا سرق ممن اضاف لان البيت

لم يبق حراما في حقه لكونه ماذونا في دخوله لانه بمنزلة اهل الدار فيكون فعله خيانة

لا سرقة ومن سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع لان الدار كلها حوز واحد

فلا بد من الاخراج منها ولان الدار وما فيها في يد صاحبها معني فيتمك شبهة عدم

الاخذ فان كانت ارفيها مقاصير فخرجها من مقصورة الى صحن الدار قطع لان كل

مقصورة باعتبار ساكنها حوز على حدة وان اغار انسان من اهل مقاصير مقصورة فسرق

منها قطع لما بينا واذ انقلب للصا لبيت قد خل واخذ مالا ناوله اخراج البيت فلا

عليه لان الاول لم يوجد الاخراج لا اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه الثاني لم يوجد

هذه هتاك الحوز فلم يتم السرقة من كل واحد عن ابي يوسف ان اخرج الداخل يده وناولها

الخارج فالقطع على الداخل ان ادخل الخارج يده فناولها من يد الداخل فعليه القطع وهي بناء

على مسئلة تأتي بعد هذا انشاء الله تعالى وان القاها في الطريق وخرج فاخذ قطع قال ولا يقطع

لان لا لقاء غير موجب للقطع كما لو خرج ولم ياخذ وكذا الاخذ من السكة كما لو اخذ غيره

فانه لا يقطع فيه اتفاقا ١٢

واخذه لم يذكره محمد والصحاح انه لا يقطع ١٢ بنابه ٢٥ قوله وكذا الاخذ من السكة يعني اخذ السارق المال من السكة حيث لا يقطع عند زفر ١٢ بنابه ٢٥



**له قوله** ولنا انه المحاصل ان يده ثبتت عليه بالاذن ثم بالرمي الى الطريق لم تنزل يده حكما لعدم اعتراض يده اخرى على يده واذا بقيت يده حكما وقد تقرر ذلك لاخذ الثاني وجب القطع ١٢ عن يده **له قوله** ولم تقرر على جواب عن قول زفر كالاخذة غيره فان هناك اعتراضت يداخرى فادجب سقوط اليد الحكيمية للسارق ١٢ ك **له قوله** واذا دخل البيت واخرج المتاع فاقطع على من دخل وعلى الباقيين التعزير ١٢ مع **له قوله** كما في السرقة الكبرى وهي قطع الطريق اذا باشر احد يده واخذ المال بحسب حد قطع الطريق على جميعهم ١٢ **له قوله** ادى الى سد باب الحد قالوا ان هذا كان الحامل من اهل القطع ولو كان صبيا او مجنونا لا قطع عليهم بالا جمل وان كان الحامل بالغاً ولكن فيهم صبى او مجنون فلا قطع على واحد منهم عند ابى حنيفة ومحمد بن النضر الشبهة وعند ابى يوسف يقطع الحامل وغيره الصبي والمجنون ١٢ **له قوله** فاخرج الفطر يعني بالكسر درهم منسوب الى غطريف بن عطار الكندي امير خراسان ايام الرشيد و الدرهم الفطريفة كانت من اعرار النقود بنجاري ١٢ **له قوله** وبخلاف ما تقدم هذا ايضا جواب عما يقال لو كان كمال هتك الحز شرط المسا وجب القطع في ما تقدم من حمل البعض المتاع دون بعض ١٢ **له قوله** وان طر الطرار هو الذي يطر الهيمان اى يقطعها او يشقها ١٢ مع **له قوله** لان في الوجه الاول انه في هذا التفصيل دليل على ان المذكور في اصول الفقه بان الطرار يقطع ليس بجري على عومه بل هو محمول على الصورة الثانية ١٢ **له قوله** ينكس الجواب يعنى في ما اذا حل من خارج يقطع لانه لما حل الرباط الذي كان من خارج وقت الدرامم في الكم فاحتاج في اخذ الدرامم الى ادخال اليد في الكم فيجب القطع وانما اذا كان حل الرباط من داخل فانه لا يقطع لانه لما حل الرباط من خارج بقيت الدرامم خارج الكم فلم يهتك الحز وهو نظير من نقتل البيت واخذ يده فاخرج شيئا ١٢ **له قوله** لانه يعتمده اى لان صاحب المال يعتمده على الكم في حفظ المال

**جلد كتاب لسرقة**

٥٢٦

**له قوله** ولنا ان لرمي حيلة يعتادها السارق لتعذر الخروج مع المتاع او ليتفرغ لقتال صاحب الدار <sup>بحسب سارق ١٢</sup> او للفراغ لم تعترض عليه يد معتبرة فاعتبر الكل فعلا واحدا فاذا اخرج ولم ياخذ فهو مضيق <sup>جواب عن قوله كما لو اخرج ولم ياخذ ١٢ مع</sup> **له قوله** وكذا ان حمل على حمار فساقه واخرجه لان سيرها مضاعف ليه لسوقه <sup>اى القدر ١٢ ب</sup> واذا دخل الحز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا قال لعبد الضعيف هذا <sup>اى المصنف ١٢ ب</sup> استحسان القياس ان يقطع الحامل حده وهو قول فرلان الاخراج وجد فتمت السرقة بولنا ان الاخراج من الكل معناه للمعاونة كما في السرقة الكبرى هذا لان المعتاد فيما بينهم ان يحمل لبعض المتاع وينتشر الباقيون للدفع فلو امتنع القطع ادى الى سد باب الحد <sup>اى دفع من يتعرض لهم من صاحب البيت او غيره ١٢ ب</sup> ومن نزل لبيت ادخل يده فيه اخذ شيئا لم يقطع عن ابى يوسف في الاملاء انه يقطع لانه اخرج المال من الحز وهو المقصود فلا يشترط الدخول فيه كما اذا ادخل يده في صندوق الصبر فاخرج الفطريفة ولنا ان هناك الحز يشترط فيه الكمال تحزرا عن شبهة العدم والكمال في الدخول قد امكن اعتباره والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لان لم يكن ادخال اليد دون الدخول بخلاف ما تقدم من حمل لبعض المتاع لان ذلك هو المعتاد وان طر طر خارجا <sup>بالعلم ١٢ م</sup> من لكم لم يقطع وان ادخل يده في الكم يقطع لان في الوجه الاول الرباط من خارج فبالطس <sup>وعند ابى يوسف يقطع في الصور كلها ١٢ ا</sup> يتحقق الاخذ من الظاهر فلا يوجد هناك الحز وفي الثاني الرباط من داخل فبالطس يتحقق الاخذ من الحز وهو الكم ولو كان مكانا لطر حل الرباط ثم الاخذ في الوجهين ينكس الجواب لانعكاس اربعة وعن ابى يوسف انه يقطع على كل حال لانه محزرا ما بالكم او بصاحبه قلنا الحز <sup>في صورة طر با داخل الكم ١٢ ب</sup> هو الكم لانه يعتمده وانما قصده قطع المسافة او الاستراحة فاشبه الجوالق <sup>في صورة طر با داخل الكم ١٢ ب</sup>

البسيت واخرج المتاع فاقطع على من دخل وعلى الباقيين التعزير ١٢ مع **له قوله** كما في السرقة الكبرى وهي قطع الطريق اذا باشر احد يده واخذ المال بحسب حد قطع الطريق على جميعهم ١٢ **له قوله** ادى الى سد باب الحد قالوا ان هذا كان الحامل من اهل القطع ولو كان صبيا او مجنونا لا قطع عليهم بالا جمل وان كان الحامل بالغاً ولكن فيهم صبى او مجنون فلا قطع على واحد منهم عند ابى حنيفة ومحمد بن النضر الشبهة وعند ابى يوسف يقطع الحامل وغيره الصبي والمجنون ١٢ **له قوله** فاخرج الفطر يعني بالكسر درهم منسوب الى غطريف بن عطار الكندي امير خراسان ايام الرشيد و الدرهم الفطريفة كانت من اعرار النقود بنجاري ١٢ **له قوله** وبخلاف ما تقدم هذا ايضا جواب عما يقال لو كان كمال هتك الحز شرط المسا وجب القطع في ما تقدم من حمل البعض المتاع دون بعض ١٢ **له قوله** وان طر الطرار هو الذي يطر الهيمان اى يقطعها او يشقها ١٢ مع **له قوله** لان في الوجه الاول انه في هذا التفصيل دليل على ان المذكور في اصول الفقه بان الطرار يقطع ليس بجري على عومه بل هو محمول على الصورة الثانية ١٢ **له قوله** ينكس الجواب يعنى في ما اذا حل من خارج يقطع لانه لما حل الرباط الذي كان من خارج وقت الدرامم في الكم فاحتاج في اخذ الدرامم الى ادخال اليد في الكم فيجب القطع وانما اذا كان حل الرباط من داخل فانه لا يقطع لانه لما حل الرباط من خارج بقيت الدرامم خارج الكم فلم يهتك الحز وهو نظير من نقتل البيت واخذ يده فاخرج شيئا ١٢ **له قوله** لانه يعتمده اى لان صاحب المال يعتمده على الكم في حفظ المال

لا قيام نفسه عند المال كالبسيت اذا احرز به المال فانه محزرا بالبسيت دون صاحب وقصد صاحب الكم من وجوده عند المال ليس حفظ المال بل لا يخلو من احد الامر من امان يكون هو في حالة المشى ادى غير ما فان كان في حالة المشى فمقصوده قطع المسافة لاحفظ المال وان كان في غير حالة المشى فمقصوده الاستراحة فقط والمقصود هو المعبر في هذا الباب لا يترك اى من شق الجوالق الذي على ابل فاخذ الدرامم منها ليقطع لان صاحب الجوالق اعتمد عليها حرزا ومن سرق الجوالق بما فيه الجوالق على الابل لا يقطع لان السائق والقالق انما يقصد بفعله قطع المسافة والسوق لا المحقق فلم يصير الجوالق مقصودا الحز ١٢ انما **له قوله** فاشبه الجوالق بغير الجسيم هو هو اسم لواحد وجوه الجوالق بفتح الجيم كالمسروق والمسروق ١٢ بنمايه ج

**له قوله** ينكس الجواب يعنى في ما اذا حل من خارج يقطع لانه لما حل الرباط الذي كان من خارج وقت الدرامم في الكم فاحتاج في اخذ الدرامم الى ادخال اليد في الكم فيجب القطع وانما اذا كان حل الرباط من داخل فانه لا يقطع لانه لما حل الرباط من خارج بقيت الدرامم خارج الكم فلم يهتك الحز وهو نظير من نقتل البيت واخذ يده فاخرج شيئا ١٢ **له قوله** لانه يعتمده اى لان صاحب المال يعتمده على الكم في حفظ المال



**قوله** وقد سمع ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع  
 يمين السارق من الزند الدارقطني من  
 حديث صفوان بن امية في القصة المذكورة  
 قيل واخرجه ابن عدي من حديث عبد الله  
 ابن عمر وقال قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقا  
 من المفصل ولا بن ابي شيبة من مرسل رجاء  
 ابن حيوة نحوه وعن عمر وعلى انهما قطعاه من  
 المفصل **حديث** افطوة واحصوه الحاكم و  
 الدارقطني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن  
 ثوبان عن ابي هريرة مرفوعا في حديث واخرجه  
 ابوداود في المراسيل من هذا الوجه لم يذكر  
 اياهريزة وكذا اخرجه عبد الرزاق والوعبيد  
 ابراهيم الحارثي وللدارقطني عن علي انه قطع من  
 المفصل وجسمها **حديث** من سرق  
 فافطوة فان عاد فافطوة فان عاد فافطوة  
 فان عاد فافطوة ابوداود عن جابر قال اتى  
 بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال  
 افطوة فقطع ذكر ذلك اربع مرات قال ثم  
 جئ به الخامسة فقال اقتلوه قال جابر فانطلقنا  
 به فقتلناه واخرجه الدارقطني من وجه اخر  
 عن ابن المنكدر عن جابر واخرجه النسائي و  
 الطبراني والحاكم من حديث الحرث بن حاطب  
 نحوه وتقدم من حديث ابي هريرة قريبا وهو  
 عند الدارقطني وفي تراجم اصحاب الصفة  
 عن عبد الله بن زيد الجهني نحوه واخرجه  
 ابو نعيم في الحلية **قوله** ويروى مفسرا الدار  
 قطني والطبراني من حديث عصمة بن مالك  
 قال سرق مملوك اربع مرات فعفى عنه النبي  
 صلى الله عليه وسلم ثم سرق فقطع يده ثم  
 سرق فقطع وجهه ثم سرق فقطع يده ثم  
 سرق فقطع رجله وقال اربع باربع واخرج  
 عبد الرزاق واسحق وابن ابي شيبة عن  
 عبد الرحمن بن سابط نحوه مرسل وفي الباب  
 قصة الرجل الذي جاء من اليمن فشكى ان  
 عامل اليمن ظلمه فقطعه فانزل باني بكر فكان  
 يكثر الصلوة من الليل فقال ابو بكر وابيكم  
 ما لي بك بليل سارق ثم فقد واعقد الاسماء  
 ابنة عيسى امرأة ابي بكر فوجدته عنده  
 فقطع يده اليسرى القصة اخرجه مالك عن  
 عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه وهي منقطعة  
 وقد روى موصولا اخرجه عبد الرزاق  
 عن معمر عن الزهري عن غروة عن  
 عائشة وفيه فشكى اليه ان يعلى ابن امية  
 قطع يده ورجله في سرقة وهذا  
 على شرط الصحيح وفيه قال ابن جرير

وكان أسير

حبراوجيرا

12

✦

٥٢٤ **قوله** من القطار بالكسر شتران برابر شده و بر یک نسق رونده و بفتح اول خطاست از منتخب و صراح ١٢ غنث **قوله** معناه ای معنی القول محمد لان  
 المسألة من مسائل الجي مع الصغير ١٢ **قوله** من القول الحثا إشارة الى قوله ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاح عنده او تحته ١٢ **قوله** اک  
**قوله** فصل لما ذكره وجوب قطع اليد لم يكن بد من بيان كيفية هذا الفصل في بيانه ١٢ **قوله** من الزند هو مفصل  
 طرف الذراع في الكف وقالا لا يقطع من المنكب لان اليد اسم له وقال بعض الناس لا يقطع الا في السرقة **قوله** كتاب السرقة  
 الاصل بان بطشه كان

وان سرق من الفطار بعيرا او جملا لم يقطع لانه ليس بمجرم مقصود فيمكن شبهة العدم  
وكذا لو سرق من المرق الغنم ارباب <sup>الزنج اول وسكون الثاني بارك برگردن اندازند ۱۲</sup> فقتل  
وهذا لان السائق والقائد الراكب يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة دون الحفظ  
حتى لو كان مع الاحمال من يتبعها للحفاظ قالوا يقطع وان شق الحمل اخذ منه قطع لان  
الجوالق في مثل هذا حركته يقصد بوضع الامتعة في صيانتها كالكمه فوجدها خذ  
من الحوز فيقطع وان سرق جوالقا فيه متاع وصاحبه يحفظه او نائم عليه قطع معناه  
اذا كان الجوالق في موضع هو ليس بحوز كالطريق ونحوه حتى يكون محوزا بصاحبه لكونه  
متصدرا للحفظ هذا لان لمعتبر هو الحفظ المعتاد الجلوس عنده والنوم عليه يعد حفظا  
عادة وكذا النوم بقرب على ما اختارناه من قبل ذكر في بعض النسخ وصاحبه نائم عليه حيث  
يكون جالسا هذا يؤكد ما قد مناه من القول المختار <sup>فصل في كيفية القطع اثباته قال يقطع عين</sup>  
السارق من الزند <sup>هو قوله لان النائم بعد حافظا ۱۲</sup> يحسم <sup>اي نسخ الجامع الصغير ۱۲</sup> والقطع لما تلوناه من قبل اليمين بقراءة عبد الله بن مسعود و  
الزند كان لاسم يتناول ليليا لا يبط وهذا الفصل اعني الرسغ متيقن به كيف قد صح ان النبي عليه  
السلام امر بقطع يد السارق من الزند <sup>اي قوله عليه السلام فاقطعوا حسمه ولانه لوله</sup> الحسم لقوله عليه السلام فاقطعوا حسمه ولانه لوله  
يحسم بفضله المثلث الحد زاجر لا متلف فان سرق ثانيا قطعت يده اليسرى فان سرق ثالثا  
لم يقطع وخلد في السجن يتوب وهذا استحسان يعز رايضا ذكره المشايخ وقال لشافعي في الثا  
يقطع يده اليسرى وفي الرابعة يقطع رجله اليمنى لقوله عليه السلام من سرق فاقطعوا فان عاد  
فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ويروى مفسرا كما هو مذهبه لان الثالثة مثل الاولى في كونها  
جناية بل فوقها فتكون ادعى الى شرع الحد لنا قول علي فيه اني لا استخيه من الله تعالى  
قلت رواه محمد بن الحسن في كتاب الاثارة رواه ابن ابي شيبة ۱۲

فقطعت ثم حجى به الثانية فقال اقتله فقال الماسرق وهكذا في الثالثة والرابعة ثم حجى به في الخامسة فقال اقتله قال جابر فقتلناه ثم اجترأناه فالتقيناه  
في بير قال النسائي حديث منكبه ومصعب بن ثابت راوى هذا الحديث ليس بالقوى ١٢ زيلعي **قوله** ويروى مفسرا وهو ما في حديث ابى هريرة  
ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال في المرة الاولى قطع اليد اليمين وفي الثانية الرجل اليسرى وفي الثالثة السيد اليسرى وفي الرابعة الرجل  
اليمين كذا في المبسوط ١٢ انما به يد











**له قوله** ولو سرق الثاني المأخذ ان المال اذا سرق من السارق فلا يخلو اما ان يكون السرقة الثانية قبل قطع السارق الاول فيقطع الثاني  
نحو مومة الاول لان السارق الاول بمنزلة الغاصب وان كان الاول قد قطعت يده في السرقة لم تنقذ موجبة للقطع بوجهين احدهما ان يد السارق لم يبق  
من الايدي التي ذكرنا من جهة القطع اذا صادف  
مالمعصوما ولم يبق للمال  
معصوما بعد القطع في  
حق المالك ولا في حق

**جلد كتاب لسرقة**

وان قطع سارق بسرقة فسرق منه فلم يكن ولا لرب السرقة ان يقطع السارق الثاني لان  
المال غير متقوم في حق السارق حتى لا تجب عليه الضمان بالهلاك فلم تنقذ موجبة في نفسها  
اي للقطع

ولاول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية الحاجة اذ الواجب عليه ولو سرق الثاني قبل ان يقطع  
في رواية اخرى لان يده ليست بصحيحة ١٢

الاول وبعد فادري الحد بشبهة يقطع بخصو الاول ان سقوط النقص ضرورة القطع ولم يوجد  
فصار كالغاصب وعن سرق سرقة فردها على المالك قبل الارتفاع الى الحاكم لم يقطع وعن  
فانه يقطع من سرق منه خصوصية ١٢

ابن يوسف انه يقطع اعتبارا بما اذا ردته بعد المرافعة توجه الظاهر ان الخصومة شرط لظهور السرقة  
لان البيينة انما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة بخلاف

فابعد المرافعة لان انتهاء الخصومة لحصول مقصودها فتبقى تقديرا واذا قضى على رجل  
بالبينة في سرقة فهو ميت لم يقطع معناه اذا سلمت اليه وكذلك اذا باعها المالك اياها و  
اي فو به المالك وسلمه اياه ١٢

قال زفر والشافعي يقطع وهو رواية عن ابن يوسف لان السرقة قد تمت انعقاد وظهور  
بهذا العارض لم يمتين قيام المالك وقت السرقة فلا شبهة ولنا ان الامضاء من  
اي ثبوت الملك للسارق بسبب البيينة اذ البيع ١٢

القضاء في هذا الباب لوقوع الاستغناء عن الاستيفاء اذ القضاء لاظهار والقطع حق  
اي باب الحدود ١٢

الله تعالى وهو ظاهر عندنا اذا كان كذلك يشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء وصار  
كما اذا ملكه منه قبل القضاء  
اي من القضاء ١٢

كما اذا ملكه منه قبل القضاء  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

كذلك اذا كان ذلك  
اي من القضاء ١٢

الدار ١٢ انما به **له قوله**  
وهو ظاهر عنده فلم يجعل  
الاستيفاء قضاء في هذه البيينة  
يعني عن الفائدة بالكلية  
وهو باطل بخلاف حقوق  
العباد فان القضاء فيها  
يفيد اظهار الحق للطالب  
على المطلوب فلا حاجة الى  
جعل الامضاء من تيمنه  
النقصان هناك فهذا وجه  
تفويض استيفاء الحدود  
الى الائمة دون سائر الحقوق  
١٢ عننا **له قوله** عند  
الاستيفاء كما يشترط  
وقت ابتداء القضاء وقد  
انقضى ذلك بالبيع والبيينة و  
هذا لان ما يكون شرطا  
لوجوب القضاء يراى وجوده  
الى استيفاء القضاء لان  
المترضى قبل الاستيفاء  
كما يقتضيه اصل السبب  
١٢ عننا **له قوله** وصار  
كما اذا ملكه منه قبل القضاء  
يعني صار للمالك الحادث  
بعد القضاء قبل الاستيفاء  
كما للملك الحادث قبل  
القضاء ١٢ عننا **له قوله**  
قوله بخلاف النقصان  
في العين سواء كان ذلك  
بفعل ولا ١٢ **له قوله**  
لانه مضمون عليه فان قلت  
كيف يصح هذا السرقة غير  
مضمونة حتى لا يجب الضمان  
ويسقط بالقطع مستند  
ما قبل السرقة قلت هذا غير  
مفيد فان الضمان انما  
يسقط ضرورة القطع فلا  
يظهر في حق تكميل النصاب  
١٢ الهاد ٢٢



**له قوله** معناه انما سرق ذلك احتراز عما اذا فعل ذلك بعد الاقرار بالسرقه فانه يسقط القطع اتفاقا ١٢ **له قوله** ولنا ان الشبهة اي شبهة الملك دارته للحدود هي تحقق بمجرد الدعوى ١٢  
**له قوله** ولا معتبر بما قال اي الشافعي من انه لا يجزئ عنه سارق فانا نقول ان كان لا يجزئ عنه سارق فهو يسقط للقطع فان المقر اذا رجع يد راعه الحد وما من مقر اللد يمكن من الرجوع  
ثم صار ذلك معتبرا في ايراد الشبهة فكذا انما ١٢ **له قوله** بدليل صحة الرجوع بعد

والبيينة حجة كاملة كما عرفت ولا يلزم ان يكون مورث  
الشبهة في القاصرة مورثة في الكاملة والجواب ان الكمال  
والقصور بالنسبة الى التقدي الى الغير وعدمه وليس  
كلا منافية واما بالنسبة الى المقر فيها سواء ١٢ **له قوله** في حق الآخر فان قيل قوله هو مالي مورث  
الشبهة في حق الراجح فاذا كان شبهة في حقه يكون في حق  
الآخر شبهة الشبهة وهي غير معتبرة قلنا يسقط القطع  
عن الراجح برجوعه لا بطريق الشبهة فاعتبرت شبهة  
في حق الآخر ١٢ **له قوله** ربما يدعي الشبهة  
فلو قطعنا القاصرة قطعنا مع الشبهة بغيرها  
مشتراك بين حاضر وغائب لا يكون للحاضر ان يستوفيه  
كذلك المبسوط ١٢ **له قوله** ولا يعتبر لان  
الشبهة هي المتحققة دون المقدرة ١٢ **له قوله** انما قيد بهذين القيدين  
فانهم اجماعا على انه لو كان عبدا ما ذناه لا يقطع وكذلك  
اجمعوا على انه لو اقر بسرقة عشرة دراهم بغيرها يقطع  
وان كان محجورا كذا ذكره صدر الاسلام في الجاهل الصغير  
وحاصله ما ذكره في المبسوط فقال واذا اقر العبد بسرقة  
فلما يخلو امان يكون ما ذناه لا يحجور اذ كل وجب على  
وجهين اما ان يكون المال مستهلكا او قائما بعينه في يده  
فان كان ما ذناه اقر بمستهلك فليقطع عن علمائنا  
الثلاثة وهو ضامن للمال وان كان المال قائما بعينه  
يقطع يده ويرد المال على المسرورق عند ذاك قال زفر  
يرد المال ولا يقطع وان كان محجورا عليه فان اقر  
بسرقة مستهلك قطعت يده الا على قول زفر وان  
اقر بسرقة مال قائم بعينه فغلق قول ابى حنيفة يقطع  
ويرد المال وعلى قول ابى يوسف يقطع والمال للمولى  
وعند محمد وزفر لا يقطع يده والمال للمولى وذكر في الفوائد  
الظهيرية ان حاصل الخلف راجع الى حوت وهو ان  
القطع اصل والمال تبع وكل واحد منهما اصل فقال  
ابو حنيفة القطع اصل والمال تبع بدليل انه لو قال  
ابني المال ولا ابني القطع لا يسقط القطع وبدليل  
انه يبطل بالتقادم وقال ابو يوسف كل منهما اصل ما  
اصالته المال فلما قاله محجورا اصالته القطع فبينا  
قالوا في الحراز اقر سرقته هذا المال من زيد وهو  
في يد عمرو وكذا به عمرو يصح اقراره في حق القطع دون  
المال وقال محمد المال اصل والقطع تبع فانه اذا  
سرق دون العشرة لا يقطع والخصومة شرط  
للقطع ولولا ان المال اصل لوجب القطع بدون  
الخصومة وقال الطحاوي سمعت استاذي ابن

غير مضمون فافترا واذا ادعى السارق ان لعين المسرورة ملكه يسقط القطع عنه ان لم يقيم  
اي نقصان السعر ونقصان العين ١٢  
**بينه معناه** بعد ما شهد الشاهدان بالسرقه وقال لشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى كذا لا يجزئ  
اي معنى كلام القذوري ١٢  
**عنه سارق فيؤدي الى سد باب الحد** لنا ان الشبهة دارية وتحقق بمجرد الدعوى لا احتمال  
حيث لا يجزئ سارق عنه ١٢  
**ولا معتبر بما قال** بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار واذا اقر محجورا بسرقة ثم قال هذا  
معناه على صحة الرجوع ١٢  
**هو مالي لم يقطع** لان الرجوع عامل في حق الراجح ومورث للشبهة في حق الآخر لان السرقة  
تثبت باقرارهما على الشركة فان سرقا ثم غاب احدهما وشهد الشاهدان على سرقته فاقطع  
الآخر في قول ابى حنيفة الآخر وهو قوله ما وكان يقول ولا لا يقطع لانه لو حضر رجعا يدعي  
اي الحاضر ١٢  
**الشبهة توجه قوله** الاخران لغيبة تمنع ثبوت السرقة على الغائب فيبقى معه ما والمعلوم لا يورث  
لان القضاة على الغائب لا يجوز ١٢  
**الشبهة ولا يعتبر** توهم حدوث الشبهة على ما رواه اقر العبد المحجور عليه بسرقة عشرة دراهم  
يريد به قوله ولا معتبر بشبهة موهومة ١٢  
**بعينها فانه يقطع** وتورد السرقة الى مسروق منه وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف  
اي الدراهم المسروقة ١٢  
**يقطع العشرة للمولى** قال محمد لا يقطع والعشرة للمولى هو قول فرومعه هذا اذا كذب المولى  
اي الدراهم المسروقة ١٢  
**ولو اقر بسرقة مال مستهلك قطعت يده** ولو كان العبد ما ذناه لا يقطع في الوجهين وقال  
زفر لا يقطع في الوجهين كمال لان الاصل عنده ان اقر العبد على نفسه بالحد والقصاص  
سواء كان محجورا او ما ذناه سواء كان المال قائما او مستهلكا ١٢  
**لا يصح لانه يرد على نفسه** طرفه وكل مال للمولى الاقرار على الغير غير مقبول لان الماذون  
فيما اذا اقر بالسرقه ١٢  
**له يؤخذ بالضمان** المال لصحة اقراره لكونه مسلطا عليه من جهة والمحجور عليه يصح  
اي فيما اذا كان قائما ١٢  
**اقراره بالمال ايضا** ونحن نقول يصح اقراره من حيث انه ادعى ثم يتعد الى المالية فيصح من  
اي معنى ١٢  
**حيث انه مال** لانه كقمة في هذا الاقرار لما يشتمل عليه من الاضرار ومثله مقبول على الغير  
اي معنى ١٢

ابى عمر يقول الاقوال الثلاثة كلها روية عن ابى حنيفة وهذا من مناقبه حيث لم يصح قول ١٢ **له قوله** ومعنى هذا اي ومعنى قول محمد والعشرة للمولى اذا كذب المولى بان يقول  
المال مالي فالعشرة له ولا يقطع العبد ١٢ **له قوله** والاقرار على الغير غير مقبول الا ترى انه لو اقر برقبته لانسان كان اقراره باطلا ١٢ **له قوله** ثم  
يقصد الى المالية يعني لما صح اقراره على نفسه لفردية انه ادعى نفسه اقراره الى المالية ١٢







**له قوله** وما يؤدي الى انتفاء فهو المنقضي يعني وجوب الضمان مستلزم لانتفاء القطع وانتفاء القطع منتف فيض الضمان بالضرورة لان انتفاء لازم يدل على انتفاء المذموم **له قوله** اذ لو بقي لكان مباحا في نفسه لانه عت بالاستقرار ان ما هو حرام حقا للعبد فهو مباح في نفسه فكان المال للسارق حراما من وجه دون وجه فينتفي القطع للشبهة اي شبهة كونه مباحا في نفسه واذ لم يبق معصوما حقا للعبد فيصير محرما حقا للشرع كالميتة ولا ضمان في المحرم حقا للشرع **مقدرة** تقريره ان العصمة لما انتقلت الى الله تعالى فصار المال المسروق كالميتة والخروج **جلد كتاب السرقة**

لانه لا يتملكه باداء الضمان مستند الى وقت الاخذ فتبين انه ورد على ملكه **فينتفي القطع** للشبهة اي السارق **له قوله** وما يؤدي الى انتفائه فهو المنقضي وان لم يلحقه مبيع معصوما حقا للعبد اذ لو بقي لكان مباحا في نفسه **فينتفي القطع** للشبهة فيصير محرما حقا للشرع كالميتة ولا ضمان الا ان العصمة لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك لانه فعل اخر غير السرقة ولا ضرورة في حقه وكذا الشبهة تعتبر فيما هو السبب دون غيره ووجه المشرع ان الاستهلاك اقام المقصود فيعتبر الشبهة فيه كذا يظهر سقوط العصمة في حق الضمان لانه من ضرورات سقوطها في حق الهلاك لا انتفاء المماثلة قال ومن سرقة سرقات فقطع في احد منها فهو لجميعها ولا يضمن شيئا عندنا **حنيفة** وقال يضمن كلها الا التي قطع لها ومعنى المسألة اذ احضر احد هم فان حضر جميعا وقطعت يدها لخصومتها لا يضمن شيئا بالاتفاق في السرقات كلها **له قوله** ان الحاضر ليس بنائب عن الغائب ولا بد من الخصة لتظهر السرقة فلم تظهر السرقة من الغائبين فلم يقع القطع لها فيقبت اموالهم **معصومة** انه ان الواجب بالكل قطع واحد حقا لله تعالى ان منه الحد على التداخل و **الخصومة** شرط الظهور عند القاضيهما الوجوب بالجناية فاذا استوفى والمستوفى كل الواجب لا ترى انه يجمع نفعه الى الكل فيقع عن الكل وعلى هذا الخلاف اذا كانت النصب كلها لواحد فيصم البعض **باب ما يحدث السارق السرقة**

ومن سرقة ثوب بافتشقه في الدار بنصفين ثم اخرج به وهو يساوي عشرة دراهم قطع عن ابني يوسف انه لا يقطع لان له فيه سبب الملك وهو الحق الفاحش فانه يوجب القيمة وتملك المضمون وصار كالمشتري اذ يسرق مبيعا فيه خيار للبائع ولهها **له قوله** وما يؤدي الى انتفائه فهو المنقضي يعني وجوب الضمان مستلزم لانتفاء القطع وانتفاء القطع منتف فيض الضمان بالضرورة لان انتفاء لازم يدل على انتفاء المذموم **له قوله** اذ لو بقي لكان مباحا في نفسه لانه عت بالاستقرار ان ما هو حرام حقا للعبد فهو مباح في نفسه فكان المال للسارق حراما من وجه دون وجه فينتفي القطع للشبهة اي شبهة كونه مباحا في نفسه واذ لم يبق معصوما حقا للعبد فيصير محرما حقا للشرع كالميتة ولا ضمان في المحرم حقا للشرع **مقدرة** تقريره ان العصمة لما انتقلت الى الله تعالى فصار المال المسروق كالميتة والخروج **جلد كتاب السرقة**

يحدث الخ لما ذكر احكام السرقة وكيفية القطع ذكر في هذا الباب ما يسقط به القطع بسبب احدث الصنعة **له قوله** ومن سرقة ثوب بافتشقه الخ قيد بقيدتين لانه اذا اخرج به غير مشقوق وهو يساوي عشرة دراهم ثم شقه ونقصت قيمته بالشق عن العشرة فانه يقطع قوله واحد او شق في الدار ونقصت قيمته عن العشرة ثم اخرج به يقطع لان السرقة قد تمت على النصاب في الاول دون الثاني **له قوله** فانه يوجب القيمة ولهذا قلنا المالك بعد الشق بالخيار ان يملك الثوب بال ضمان لان التقاد سبب الملك لانه لو لم ينفق لما وجب التملك **له قوله** وصار كالمشتري الخ والجواب بينهما هو ان السرقة على عين غير مملوك للسارق ولكن ورد عليه سبب الملك **له قوله** ولها تقريره ان لا نسلم ان له فيه سبب الملك

**له قوله** وما يؤدي الى انتفائه فهو المنقضي يعني وجوب الضمان مستلزم لانتفاء القطع وانتفاء القطع منتف فيض الضمان بالضرورة لان انتفاء لازم يدل على انتفاء المذموم **له قوله** اذ لو بقي لكان مباحا في نفسه لانه عت بالاستقرار ان ما هو حرام حقا للعبد فهو مباح في نفسه فكان المال للسارق حراما من وجه دون وجه فينتفي القطع للشبهة اي شبهة كونه مباحا في نفسه واذ لم يبق معصوما حقا للعبد فيصير محرما حقا للشرع كالميتة ولا ضمان في المحرم حقا للشرع **مقدرة** تقريره ان العصمة لما انتقلت الى الله تعالى فصار المال المسروق كالميتة والخروج **جلد كتاب السرقة**

لان الاخذ المجهول ليس بموضوع له واما ما هو موضوع سببا للضمان فكان لا سبب الضمان لا سبب الملك **له قوله** وما يؤدي الى انتفائه فهو المنقضي يعني وجوب الضمان مستلزم لانتفاء القطع وانتفاء القطع منتف فيض الضمان بالضرورة لان انتفاء لازم يدل على انتفاء المذموم **له قوله** اذ لو بقي لكان مباحا في نفسه لانه عت بالاستقرار ان ما هو حرام حقا للعبد فهو مباح في نفسه فكان المال للسارق حراما من وجه دون وجه فينتفي القطع للشبهة اي شبهة كونه مباحا في نفسه واذ لم يبق معصوما حقا للعبد فيصير محرما حقا للشرع كالميتة ولا ضمان في المحرم حقا للشرع **مقدرة** تقريره ان العصمة لما انتقلت الى الله تعالى فصار المال المسروق كالميتة والخروج **جلد كتاب السرقة**







جلد کتاب لسرقه

ابن ابی سنیف محمد و ذکری علیہ السلام قول ابی ابی سنیف صحیح محمد ۱۲ ص ۴۸

السارق ١٢ أسيرين في حق  
فاسم السارق فاسم  
الأسيرين فاسم  
١٢ أسيرين في حق  
فاسم السارق فاسم  
الأسيرين فاسم

باب قطع الطريق

ای الصدوقی کتاب

جواب اذالہ

ای المال الماخوذ امر

الطريق قطار ای فی حد

اشاره الى ان اول تقسيم للتعليم

من القتل واخذ المال ١٢ ع

ای ای جیس ۱۲ پ

پیش از این در این کتاب

المال والنفوس

وَبِالْأَقْصَىٰ وَبِالْأَقْصَىٰ

۱۲

في كوكب جيمس مال

لیاء علیہ السلام  
اجماعاً ۲۱

ما ابا يحيى را (سید)

ثُمَّ انْصَرَفَ الْمُسْتَحَقُّ بِأَخْذِهَا عَنْ أَغْضَاوِهَا وَاعْدَاوِهَا



**له قوله** كحد السرقة والرجم فان السارق اذا زنى وهو محصن يرحم لا غير لان القتل يشتمل كله **له قوله** لاني حد واحد الاترى ان الجملدات في الزنا  
لا تتداخل فان قيل هذا فاسد لان الامام ان يقتله ويدع القطع وعلى هذا التعليل ليس له ولاية بعض الجملدات قلنا ولاية ترك القطع لا بطريق التدخل  
بل لانه ليس عليه مراعاة الترتيب في جزاء واحد فكان له ان يبدأ بالقتل ثم اذا قتلته فلا فائدة في اشتغاله بالقطع  
بعده **له قوله** في مسنده والامام محمد وغيرهما عن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وادع ابا بردة  
يضم الباء لا يعينه ولا يعين عليه في انا س  
يريدون الاسلام فقطع عليهم اصحاب ابي بردة  
ونقصوا الوعد فنزل جبريل بالحكمة فمهم ان من  
قتل فاخذ المال صلب ومن قتل ولم ياخذ المال  
قتل ومن اخذ المال ولم يقتل قطع يده  
ورجله ومن اخذ الطريق ولم ياخذ ولم يقتل نفى قال صاحب  
نور الانوار لكن باحقيقة حمل قوله من قتل واخذ  
صلب على اختصاص الصليب بهذه الحالة  
لا على اختصاص هذه الحالة بالصليب بل اثبت  
للامام الخيار في الاربعة لان الجنابة يحتمل الاتحاد  
والنقد في غير احدى الجهتين فيه انتهى افاد  
ابن دكستادي نور الله مرقدته في قره القصار  
لنور الانوار لا يذهب عليك ان شبهة الاتحاد  
قائمة باعتبار التعدد والاختصاص بالجنائيتين اقامة  
حد مع الشبهة وذلك لا يجوز ولذا قيل ان الحق بينهما هو  
مذهب الصاحبين قال مولوي محمد عبدالحق نور الله مرقدته  
له قوله الخازن اي الضموا اليهم والضمير

من خلاف وقتلهم او صلبهم ان شاء قتلهم ان شاء صلبهم قال محمد يقتل ويصحب لا يقطع

لانه جنابة واحدة فلا توجب لاني فادون لنفس يدخل في النفس باب الحد كحد السرقة والرجم كما  
اي قطع الطريق ١٢ فلا حاجة الى قطع الطرف ١٢

ان هذه عقوبة واحدة تغلظ لتغلظ سببها وهو تفويت الامن على التناهي بالقتل واخذ المال و  
من حيث انها قطع الطريق ١٢ اي على النهاية ١٢

لهذا كان قطع اليد الرجل معافي الكبر والحد ان كان في الصغرى حدين والتدخل في الحد  
اي كونها عقوبة واحدة ١٢ اي قطع الطريق ١٢

لا في حد واحد ثم ذكر في الكتاب التحديد بين الصلب تركه وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف  
اي القدر ١٢ وهو قوله ان شاء قتلهم وان شاء صلبهم ١٢

انه لا يترك لانه منصوص عليه المقصود التشهير ليعتبر به غيره ونحن نقول صل التشهير  
من جانب الامام ١٢

بالقتل المبالغ في الصلب فيخبر فيه ثم قال ويصلب حيا ويحج بطنه برح الى زيموت  
اي القدر ١٢ البع الشئ من حد منع ١٢

ومثله عن الكوخى وعن الطحاوى انه يقتل ثم يصلب توقيعا عن امثلة وجه الاول وهو  
اي احترارها ١٢

الاصح ان الصلب على هذا الوجه ابلغ في الردع وهو المقصود به قال ولا يصلب كثر  
أما في الردع في المتن ١٢ وبه قال الشافعي في الامم ١٢

من ثلثة ايام لانه تغير بعد ما فتن اذى للناس به وعن ابي يوسف انه يترك على خشبة  
اي الصلب ثلثة ايام ١٢

حتى يتقطع ويسقط ليعتبر به غيره قلنا حصل الاعتبار بما ذكرناه والنهاية غير مطلوبة  
فصل الزجر ١٢ لا المطلوب

قال واذا قتل لقاطع فلا ضمان عليه في مال خذ اعتبارا بالسرقة الصغرى وقد بيناه  
اب الصغرى في الردع ١٢

فان باشر القتل حد هم اجزى الحد عليهم باجمعهم لانه جزاء المحاربة وهي تحقق بان يكون  
اي عونا ١٢

البعض ردء للبعض حتى اذ ازلت اقدامهم انما هو الشرط القتل من واحد من هؤلاء  
اي عونا ١٢

تحقق قال والقتل وان كان بعصا او حجر او بسيف فهو سواء لانه يقع قطع  
اي عونا ١٢

للطريق بقطع المارة وان لم يقتل لقاطع ولم ياخذ مالا وقد جرح اقتص منه  
اي عونا ١٢

فيما فيه القصاص واخذ الارش منه مما في الارش وذلك الى الاولياء  
اي عونا ١٢

راجع الى الرد ولا يستوي فيه المذكور والواحد والجمع ١٢ له قوله فهو سواء يعني باي شيء قتل قاطع الطريق قتل لانه حد لا قصاص فلا يقتضيه المساواة و  
ايضا يقتل غير المباشرة ١٢ له قوله ولم ياخذ مالا وقد جرح الخ جلد الامم التمر تاشي حالة خامسة من احوال قطاع الطريق والمصنف لم يذكره في الاجمال  
بل قال في اربعة لان مراده الاحوال التي يدل عليها الاجزئية المذكورة في النص عدا ١٢ له قوله في ما فيه القصاص فلو قطعوا الذكر فلا قصاص فيه في الظاهر  
فيوقف منهم الارش خلافا لابي حنيفة في ما اذا قطع من الاصل وفي الحشفة قصاص لان موضع القطع معلوم الا اذا قطع بعض الحشفة وكذا اذا ضرب العينين فلو قطعوا فلا قصاص

١٢ له قوله كحد السرقة والرجم فان السارق اذا زنى وهو محصن يرحم لا غير لان القتل يشتمل كله ١٢ له قوله لاني حد واحد الاترى ان الجملدات في الزنا  
لا تتداخل فان قيل هذا فاسد لان الامام ان يقتله ويدع القطع وعلى هذا التعليل ليس له ولاية بعض الجملدات قلنا ولاية ترك القطع لا بطريق التدخل  
بل لانه ليس عليه مراعاة الترتيب في جزاء واحد فكان له ان يبدأ بالقتل ثم اذا قتلته فلا فائدة في اشتغاله بالقطع  
بعده ١٢ له قوله في مسنده والامام محمد وغيرهما عن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وادع ابا بردة  
يضم الباء لا يعينه ولا يعين عليه في انا س  
يريدون الاسلام فقطع عليهم اصحاب ابي بردة  
ونقصوا الوعد فنزل جبريل بالحكمة فمهم ان من  
قتل فاخذ المال صلب ومن قتل ولم ياخذ المال  
قتل ومن اخذ المال ولم يقتل قطع يده  
ورجله ومن اخذ الطريق ولم ياخذ ولم يقتل نفى قال صاحب  
نور الانوار لكن باحقيقة حمل قوله من قتل واخذ  
صلب على اختصاص الصليب بهذه الحالة  
لا على اختصاص هذه الحالة بالصليب بل اثبت  
للامام الخيار في الاربعة لان الجنابة يحتمل الاتحاد  
والنقد في غير احدى الجهتين فيه انتهى افاد  
ابن دكستادي نور الله مرقدته في قره القصار  
لنور الانوار لا يذهب عليك ان شبهة الاتحاد  
قائمة باعتبار التعدد والاختصاص بالجنائيتين اقامة  
حد مع الشبهة وذلك لا يجوز ولذا قيل ان الحق بينهما هو  
مذهب الصاحبين قال مولوي محمد عبدالحق نور الله مرقدته  
له قوله الخازن اي الضموا اليهم والضمير

راجع الى الرد ولا يستوي فيه المذكور والواحد والجمع ١٢ له قوله فهو سواء يعني باي شيء قتل قاطع الطريق قتل لانه حد لا قصاص فلا يقتضيه المساواة و  
ايضا يقتل غير المباشرة ١٢ له قوله ولم ياخذ مالا وقد جرح الخ جلد الامم التمر تاشي حالة خامسة من احوال قطاع الطريق والمصنف لم يذكره في الاجمال  
بل قال في اربعة لان مراده الاحوال التي يدل عليها الاجزئية المذكورة في النص عدا ١٢ له قوله في ما فيه القصاص فلو قطعوا الذكر فلا قصاص فيه في الظاهر  
فيوقف منهم الارش خلافا لابي حنيفة في ما اذا قطع من الاصل وفي الحشفة قصاص لان موضع القطع معلوم الا اذا قطع بعض الحشفة وكذا اذا ضرب العينين فلو قطعوا فلا قصاص



له قوله سقطت عصمة النفس بامر على ان ما دون النفس بحري مجرى الاموال فكان سقوط العصمة في حق المال سقوط العصمة في حق الجرح ١٢ ع له قوله للاستثناء المذكور في النص تحقيقه ان تعالي قال بعد قوله او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم فالاستثناء راجع الى قوله انما جزاء الذين فيكون حاصله فانه لا جزاء عليه واعترض عليه بان الاستثناء اذا تعقب كلمات معطوفة

جلد كتاب السرقه

لان احد هذه الجناية فظهر حق العبد وهو ما ذكرناه فيستوى الولي وان اخذ ما لا تخرج قطعت يده ورجله وبطلت الجراحات لانما وجب الحد لحد سقطت عصمة النفس للعبد كما يسقط عصمة المال وان اخذ بعد تائب وقد قتل عمدا فان شاء الاولياء قتلوه وان شاءوا عفوا عنه لان الحد في هذه الجناية لا يقام بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص لان التوبة يتوقف على رد المال ولا قطع فلما بطل حق الشرط حق العبد ١٢ ب

مثله فظهر حق العبد النفس والمال حتى يستوى الولي القصاص او يعفو ويحب الضمان اذا هلك في يده او استهلك وان كان من القطع صيدا ومجنونا او ذوقا من الملقط عليه سقط الحد الباقيين فالمدكور في الصبي المجنون قول بجنيته زفرو عن ابي يوسف انه لو باشر العقلاء المجنون في هذه السرقة الصغر كان المباشرا اصل الرد غنا بغير الخل مباشر العا ولا اعتبار بالخل المتبع في بعض المعنى والحكم ولما انجبا ولم قامت فاذا يقع فعل بعضهم كان الباقيين بعض العلة به لا يثبت الحكم فصا كالحاكم العامد اما ذوالالرحمة فقد قيل توبه اذا كان المال مشتركاً بين الملقطوع عليهم والاصح انه مطلق لان الجناح واحد على ما ذكرناه فالامتناع في حق البعض وجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان فيهم مستثنا لان الامتناع في حق الخلف في العصمة وهو يخصه اما هذا الامتناع لخلل الحزب والقافلة حرد واحد اذا سقط الحد بالقتل الى الاولياء لظهور حق العبد ما ذكرناه فان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفوا واذا قطع بعض الطرق الطريق البعض يجب

الصبى المجنون قطعوا الاصبى والمجنون عند ابي يوسف ١٢ ب له قوله وفي عكسه يعني اذا باشر غير العقلاء صا لخلل في الاصل ولا الاعتبار فلا يجب الحد على الكل ١٢ ع سايه قوله نصارى يعني كما اذا رمى سها الى انسان عمدا وراه آخر خطأ واصابه السهمان وماتت بهما لا يجب القصاص على العام لان الفعل واحد فيكون فعل المخطئ شبهة في حق العابد ١٢ ع له قوله كالمخاطب مع العام هذا التشبيه لشعر بان كلام من الخطأ والعبد بعض علة كن المصنف صرح قبيل باب جنائيه البهيمية ان كل جراحة علة للتلطف بنفسها صغرت او كبرت الا ان عند المراجعة اضيف الى الكل فهذا التصريح بان كل جراحة علة تامة ١٢ د له قوله وما ذوالالرحمة المحرم الحد ذكر الرازي ان المسألة محمولة على ما اذا كان

المال المأخوذ مشتركاً بين الملقطوع عليهم في القطع دورهم من احدهم فلا يجب الحد على الباقيين لان المأخوذ شيء واحد اذا امتنع عن احدهم بسبب القرابة امتنع عن الباقيين واما اذا كان لكل واحد منهم مال مفرد فلا يجب الحد على الباقيين لان لا غنى من كل واحد منهم لا تغني له بغیره بخلاف ما اذا سرقوا من حرز ذي الحرم مال وما لا غير فان الشبهة باعتبار الحرز والاصح ان الجواب في الكل واحد لان جميع القافلة في حق قطع الطريق كشيء واحد فانهم قصدها اجمع كل ذلك فاذا تمكنت الشبهة في حق بعض ذلك فقد تمكنت الشبهة في جميعه ١٢ ب له قوله بخلاف ما اذا كان فيهم متساين جواب سوال مقدر تقديره ان يقال القاطع على المتساين لا يوجب الحد كما لقطع على المحرم ثم وجود هذا في القافلة يسقط الحد فوجب ان يسقط الحد المتساين ايضا ١٢ ب له قوله وهو يحسن الى الخل يخسر المتساين فلا تفسر شبهة والشبهة اذا كانت في غير الحرز لا تؤثر في الذي لا شبهة فيه ١٢ ب له قوله والقافلة حرز واحد لان القافلة بمنزلة بيت واحد فكان هذا كان القريب سرق مال القريب مال الاجنبي من بيت القريب فانه لا يقطع بشبهة تمكنت في الحرز ١٢ ع

المال المأخوذ مشتركاً بين الملقطوع عليهم في القطع دورهم من احدهم فلا يجب الحد على الباقيين لان المأخوذ شيء واحد اذا امتنع عن احدهم بسبب القرابة امتنع عن الباقيين واما اذا كان لكل واحد منهم مال مفرد فلا يجب الحد على الباقيين لان لا غنى من كل واحد منهم لا تغني له بغیره بخلاف ما اذا سرقوا من حرز ذي الحرم مال وما لا غير فان الشبهة باعتبار الحرز والاصح ان الجواب في الكل واحد لان جميع القافلة في حق قطع الطريق كشيء واحد فانهم قصدها اجمع كل ذلك فاذا تمكنت الشبهة في حق بعض ذلك فقد تمكنت الشبهة في جميعه ١٢ ب له قوله بخلاف ما اذا كان فيهم متساين جواب سوال مقدر تقديره ان يقال القاطع على المتساين لا يوجب الحد كما لقطع على المحرم ثم وجود هذا في القافلة يسقط الحد فوجب ان يسقط الحد المتساين ايضا ١٢ ب له قوله وهو يحسن الى الخل يخسر المتساين فلا تفسر شبهة والشبهة اذا كانت في غير الحرز لا تؤثر في الذي لا شبهة فيه ١٢ ب له قوله والقافلة حرز واحد لان القافلة بمنزلة بيت واحد فكان هذا كان القريب سرق مال القريب مال الاجنبي من بيت القريب فانه لا يقطع بشبهة تمكنت في الحرز ١٢ ع



له قوله فصارت القافلة كما لو سرق من ارسل السارق فيها فاذا لم يجب له وجب القصاص ان قتل عمدا او الما لان اخذه وهو قائم والضمان ان يملكه  
استهلك بنابه له قوله والحجرة هي التي كان يسكن النعمان المنذري اول منازل الكوفة وقال تاج الشريعة الحجرة بحجر الحاردينية على رأس ميل من الكوفة ١٢ بنابه  
له قوله وفي القياس الخ توضيح المقام ان  
المصري لا كان او نهار الوجوه حقيقة وعليه ساط  
بحق الغوث من اللام او من الناس المقطوع  
عليه عدم ذلك فلا يوجد قطع الطريق من حيث  
المعنى وما خارج المصر فوجب القطع وان كان  
بقرب المصر لانه لا يلحقه الغوث في الفور بل بعد عن  
المصر وانه في الرواية الاخرى انه لو قاتلوا بالاسلح  
نهارا او ليلا بالاسلح او بغيره في المصر يجب  
القطع لان الاسلح لا يلبث فلا يجد مهلة  
ان يصوت فيلحقه الغوث وفي الليالي عدم  
الحوقر بظاهر فوجب قطع الطريق فيجب الحد  
وقال ابو حنيفة لا يتحقق قطع الطريق في المصر  
لذا اذا كان بقرب سوار كان بالاسلح او بغيره  
ليلا كان او نهار القوة احتمال بحق المدد وهذا  
استحان ١٢ موكو محمد بن عبد الحميد نور الله مرقد  
له قوله ومن خنق بالتخفيف اذا عسر حلقه  
ومسه الخنق بحجر النون ولا يقال بالسكون كذا  
عن الفارابي ١٢ غايه ٥٥ قوله وان خنق  
في المصر قال الانزاري بالتشديد سماعا وتحققا  
للتكثير قلت الكثير استفيد من قوله غير مرة فلا  
حاجة الى التشديد اب ٥٥ قوله كتاب  
السيرة ذكره مع الحدود لان كلامها حسن لغيره  
وذلك لغير تبادي بنفرا المامورية وقدم الحد  
لان المقصود من الحدود اخلاء العالم عن  
الفساد ونفسق المقصود من الجهاد رفع فساد  
الكفر ولان في بعض الحد حق الشر تعالى و  
في بعضها حق العبد والجهاد ليس لاحق الشر تعالى  
وحق العبد مقدم ١٢ له قوله وهي طريقة  
قد يقال السيرة فعل من السير بيلد السير الذي  
هو قطع المسافة وقدير ادبه السير في المعاملات  
وسميت المغازي سير لان اول امر بالسير الى  
الحدود اب ٥٥ قوله فلقوله تعالى فاقتلوا  
المشركين كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم اول امورا بالصفا والاعراض قال الشر تعالى  
فاصم اصم الجبل وقال عرض عن المشركين  
ثم امر بالموعظة والمجادلة بالطريق الاحسن  
بقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر  
بالقتال ان كانت البداية منهم قال الشر تعالى  
فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم امر بالبداية بالقتال  
فقال الله تعالى فاقتلوا المشركين حيث  
وجدتمهم وقال فاقتلوا المشركين كافة  
كما يقتلونكم كافة وعلمنا ان الشرع المتعين ١٢ اب

كتاب السير

حديث الجهاد  
ماض الى يوم  
القيمة ابوداود  
من حديث انس  
رفعه ثلث من  
اصل الايمان  
الكف عن قال  
لا اله الا الله  
لا تكفره بذنب  
ولا يخرج من الاسلام  
بعمل الجهاد باض  
ضد جنة الله الى  
ان يقاتل اخر حتى  
الرجال الحديث  
١٢

جلد كتاب السير

ان الحز واحد فصارا القافلة كدار واحد ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر  
او بين الكوفة والحجرة فليس بقطع الطريق استحسانا والقياس ان يكون قطع الطريق  
وهو قول الشافعي وجوه حقيقة وعن ابي يوسف انه يجب الحد اذا كان خارج المصر  
وان كان بقربه لانه لا يلحقه الغوث عند ان قاتلوا نهارا بالاسلح او ليلا او بالحشيش  
قطاع الطريق لان الاسلح لا يلبث الغويط بالليل ونحن نقول ان قطع الطريق  
بقطع المارة ولا يتحقق ذلك في المصر بقرب لان الظاهر بحقوق الغوا الا انهم  
برد المال ايضا الحق الى المستحق ويؤدبون بحبسوا لا تركابهم الجناية لو قتلوا  
فالا مرفى الى الاولياء ما بينا من خنق جلاحة قله فالدية على عاقلة عند الجنيحة  
وهي مسألة القتل بالمثل وسنين باب الدنيا انشاء الله تعالى وان خنق المصر  
غير مرة قتل به لانه صاساعيا الارض بالنفسا فدفن شر بالقتل والله اعلم

فان الحز واحد فصارا القافلة كدار واحد ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر

او بين الكوفة والحجرة فليس بقطع الطريق استحسانا والقياس ان يكون قطع الطريق

وهو قول الشافعي وجوه حقيقة وعن ابي يوسف انه يجب الحد اذا كان خارج المصر

وان كان بقربه لانه لا يلحقه الغوث عند ان قاتلوا نهارا بالاسلح او ليلا او بالحشيش

قطاع الطريق لان الاسلح لا يلبث الغويط بالليل ونحن نقول ان قطع الطريق

بقطع المارة ولا يتحقق ذلك في المصر بقرب لان الظاهر بحقوق الغوا الا انهم

برد المال ايضا الحق الى المستحق ويؤدبون بحبسوا لا تركابهم الجناية لو قتلوا

فالا مرفى الى الاولياء ما بينا من خنق جلاحة قله فالدية على عاقلة عند الجنيحة

وهي مسألة القتل بالمثل وسنين باب الدنيا انشاء الله تعالى وان خنق المصر

غير مرة قتل به لانه صاساعيا الارض بالنفسا فدفن شر بالقتل والله اعلم

كتاب السير

السير جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي عليه السلام

في مغازيه قال الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقيين

اما الغرضية فلقوله تعالى فاقتلوا المشركين كافة كما يقتلونكم كافة ولقوله عليه السلام

الجهاد ماض يواقيبا واراد به فرضا يواقيبا وهو فرض الكفاية لا انه ما فرض لعينه اذ هو

افساد نفسه انما فرض عزازدين الله دفع الشر عن لعبا فاذا حصل بالبعض سقط

عن الباقيين كصلوة الجنازة ورأسلافان لعقمة به الحد ثم جميع الناس بذكره لان الوجوب

له قوله الجهاد ماض هذا الحديث اخرج ابوداود ومطولا في سننه عن انس مرفوعا في الجهاد ماض منذ بعثني

الله الى ان يقاتل اخر امتي الدجال اب ٥٥ قوله اراد به فرضا يواقيبا وهو فرض الكفاية يثبت به الغرضية وجوابه انه مؤيد

بالنص والاجماع فيكون قطعا وانها لا دلالة له الا على بقاء الجهاد لا على فرضية وما ذكر المصنف من المراد لا دلالة لللفظ عليه وجوابه ان قوله ماض صفة فلا بد له

فان الحز واحد فصارا القافلة كدار واحد ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر  
او بين الكوفة والحجرة فليس بقطع الطريق استحسانا والقياس ان يكون قطع الطريق  
وهو قول الشافعي وجوه حقيقة وعن ابي يوسف انه يجب الحد اذا كان خارج المصر  
وان كان بقربه لانه لا يلحقه الغوث عند ان قاتلوا نهارا بالاسلح او ليلا او بالحشيش  
قطاع الطريق لان الاسلح لا يلبث الغويط بالليل ونحن نقول ان قطع الطريق  
بقطع المارة ولا يتحقق ذلك في المصر بقرب لان الظاهر بحقوق الغوا الا انهم  
برد المال ايضا الحق الى المستحق ويؤدبون بحبسوا لا تركابهم الجناية لو قتلوا  
فالا مرفى الى الاولياء ما بينا من خنق جلاحة قله فالدية على عاقلة عند الجنيحة  
وهي مسألة القتل بالمثل وسنين باب الدنيا انشاء الله تعالى وان خنق المصر  
غير مرة قتل به لانه صاساعيا الارض بالنفسا فدفن شر بالقتل والله اعلم

له قوله الجهاد ماض هذا الحديث اخرج ابوداود ومطولا في سننه عن انس مرفوعا في الجهاد ماض منذ بعثني

الله الى ان يقاتل اخر امتي الدجال اب ٥٥ قوله اراد به فرضا يواقيبا وهو فرض الكفاية يثبت به الغرضية وجوابه انه مؤيد

بالنص والاجماع فيكون قطعا وانها لا دلالة له الا على بقاء الجهاد لا على فرضية وما ذكر المصنف من المراد لا دلالة لللفظ عليه وجوابه ان قوله ماض صفة فلا بد له



ولان في اشتغال الكل به قطع مادة الجرم من لكر اعر السلاح فيجب على

الآن يكون التغير عاما في صيرفروض الاعيان لقولنا في الغر والخفاف

لاية وقال في الجامع الصغير الجها واجب ان المسلمين في سنة يحتاج اليهم

الكلالة إلى الوخ على الكفا والخوة إلى النفر العا وهذا ان المقصود

يُتَحَصَّلُ إِذَا مَا أَكَلَ كُلٌّ فَقَدْ تَرَى عَلَى نَكَاحِ قَدَا الْكُفَا وَحَسْبُكَ الْجَمْعُ وَلَا

[illegible]

بمخبر الصادق فتح البارز المولى ولي الله عليه السلام

عج ۱۲ اب من قوام ہجرت علیہ ۱۷ دلت ۱۲ اب

نہا و العبد ادن محی صدقین ملک میں لای سبحان یطهر سی  
 فی العبد و الجاریۃ ۱۲ فی الزوجۃ ۱۲

اعمالها في الصلوة والصوم بخلاف ما قبل التغيير بغيرها من غيرهما منعاً ولا ضرورة  
قدرة على حقها ١٢ ب

المولى الزوج وبكره ايجل مادام لمسلمين لانه يشبه الاجل لضره اليه ن

المال معدّ لنواب المسلمين فاذا لم يكن فلا بأس بان يقول بعضهم لان فيه

وَالْحَاكِمُ الْأَدْنَى يُؤَيِّدُ أَنْ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اخذ رَوْعًا مِنْ صَفْوَانٍ وَ

یغزی الاعزب عن ذی الحلیلة و یعط الشاخص فرس القاعد  
 اخر من انے ۱۲

باب ۹۰ كيفية القتال

خل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينةً أو حصناً دعوهم الاسلام

عبار عن ان النبي عليه السلام قاتل قوما حتى دعا الى الاسلام فان اجابوا

المحصول المقصود قد اُصلحتم ان اقاتل الناحية بقية الاله الا الله الواحد

وجه الاستدلال ان حكم ما بعد الغاية يخالف اما قبله ١٣  
وقوله من حديث طارق ابن شهاب قال لا اله الا الله وكفى بما يعبد من دون الله حرم الله

قوله باب ما كان الامر في الجهاد القتال بدأ بحقيقة ١٢٤٠ قوله او حضا بحسب الحار كل  
قوا كفرا ع: قوا لم اے متنعوا ع: قوا لم او متنعوا انفسهم عنه فالكف لازم ومتنعوا ع

أخرون أبيه رتبة لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستحلها أبو بكر وكفر من كفر من العرب  
نابغة بن عبد شمس قال لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقوموا الصلوة وتؤتوا



قوله وان النبي صلى الله عليه وسلم امر امراء الجيوش باخذ الجزية من الكفار اذا امتنعوا عن الاسلام مسلم والاربعة عن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر اميرا على جيش او سرية اوصاه بتقوى الله الحديث وفيه ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله اذ اتهمه قوله قبل الدعوة سوا الفخر الى الطعام والكسر النسب الى الجوهري وقيل بالضم في الحرب

له قوله امر امراء الجيوش بالحج من جاشت القدر اذا اخلت قال تاج الشريعة واخذ من المغرب اب له قوله على ما نطق به النص وهو قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى ان قال حتى يعطوا الجزية ١٢ عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا امر على جيش او سرية اوصاه بتقوى الله الحديث وفيه ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله اذ اتهمه قوله قبل الدعوة سوا الفخر الى الطعام والكسر النسب الى الجوهري وقيل بالضم في الحرب له قوله للنبي في حديث على قال له رسول الله حين بعثه لا تقا قوما حتى تدعوهم اخرجهم عبد الرزاق ١٢ له قوله ولا غرامة وعند الشافعي يضمن حرمة القتل قلنا العاصم الدين عندك ولم يوجد محرر ذمته القتل لا يحق لوجوب الضمان ١٢ له قوله لا تصح قلت اخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر قال كتبت الى نافع اسأل عن الدعاء قبل القتال قال كان ذلك في اول الاسلام وقدا غار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون وانعاهم قسقة على الماروا صاب يومئذ جويرية وقال المنذري في حواشي غارون بالراء هكذا قيد غير واحد قال الفارسي اظن غادون بالبدال المهمل المحففة فان الغار هو الذي يغريه ولا وجه له هنا وهذا الذي قاله الفارسي فيه تكلف فقد قال الجوهري وغيره الغار الغافل والغرة الغفلة ١٢ ات ٩ له قوله المصطلق بضم الميم وسكون الصاد المهمله فتح الطاء المهمله وكسر اللام وفي آخره قاف بطن من خراطة ١٢ اب له قوله وعهد الى اسامة الخ اخرج ابو داود وعنه ابنه بضم الهمة وسكون الباء الموحدة بعد نون والفت مقصورة موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة ١٢ له قوله في حديث سليمان بن بريدة فانه قال فيه فادعهم الى الشهادة فان ابوا فادعهم الى الجزية الى ان قال فان ابوا فاستغن بالله عليهم وقابلهم اخرج الجماعة الا البخاري ١٢ اب له قوله البويرة بضم الباء على وزن وبرة موضع ١٢ عن ابن

له قوله امر امراء الجيوش بالحج من جاشت القدر اذا اخلت قال تاج الشريعة واخذ من المغرب اب له قوله على ما نطق به النص وهو قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى ان قال حتى يعطوا الجزية ١٢ عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا امر على جيش او سرية اوصاه بتقوى الله الحديث وفيه ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله اذ اتهمه قوله قبل الدعوة سوا الفخر الى الطعام والكسر النسب الى الجوهري وقيل بالضم في الحرب له قوله للنبي في حديث على قال له رسول الله حين بعثه لا تقا قوما حتى تدعوهم اخرجهم عبد الرزاق ١٢ له قوله ولا غرامة وعند الشافعي يضمن حرمة القتل قلنا العاصم الدين عندك ولم يوجد محرر ذمته القتل لا يحق لوجوب الضمان ١٢ له قوله لا تصح قلت اخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر قال كتبت الى نافع اسأل عن الدعاء قبل القتال قال كان ذلك في اول الاسلام وقدا غار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون وانعاهم قسقة على الماروا صاب يومئذ جويرية وقال المنذري في حواشي غارون بالراء هكذا قيد غير واحد قال الفارسي اظن غادون بالبدال المهمل المحففة فان الغار هو الذي يغريه ولا وجه له هنا وهذا الذي قاله الفارسي فيه تكلف فقد قال الجوهري وغيره الغار الغافل والغرة الغفلة ١٢ ات ٩ له قوله المصطلق بضم الميم وسكون الصاد المهمله فتح الطاء المهمله وكسر اللام وفي آخره قاف بطن من خراطة ١٢ اب له قوله وعهد الى اسامة الخ اخرج ابو داود وعنه ابنه بضم الهمة وسكون الباء الموحدة بعد نون والفت مقصورة موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة ١٢ له قوله في حديث سليمان بن بريدة فانه قال فيه فادعهم الى الشهادة فان ابوا فادعهم الى الجزية الى ان قال فان ابوا فاستغن بالله عليهم وقابلهم اخرج الجماعة الا البخاري ١٢ اب له قوله البويرة بضم الباء على وزن وبرة موضع ١٢ عن ابن

جلد كتاب السير وصية امراء الاجناد الخ قلت اخرج الجماعة الا البخاري عن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر امراة الجيوش باخذ الجزية من الكفار اذا امتنعوا عن الاسلام مسلم والاربعة عن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر اميرا على جيش او سرية اوصاه بتقوى الله الحديث وفيه ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله اذ اتهمه قوله قبل الدعوة سوا الفخر الى الطعام والكسر النسب الى الجوهري وقيل بالضم في الحرب

وان امتنعوا دعهم الى اداء الجزية به امر رسول الله صلى الله عليه وسلم امراء الجيوش ولانه لما انتهى القتال على ما نطق به النص هذا في حق من يقبل الجزية من لا تقبل منه كالمزنيين عبدة الاوثان من العرب فائدة في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا يقبل منهم الا اسلا قال الله تعالى تعاقبوا قلوبهم او يسلموا فان بدوها فلم

للمسلمين عليهم ما على المسلمين لقول على رامايد الجزية ليكون وهم كدنا اموا

كاموا النوا و امراء باليد القيو وكذا المراد بالاعطاء المذكور في القرآن والله اعلم ولا يجوز ان يقا من جئت بالدعوة الى الاسلام الا ان يحولوا عليه اسلا في صينة امراء

الجنافاد عنهم شيان الا لا الله ولا انهم بالدعوة انما على الله لا على سلب مواوسب الذر فلعلهم يجيبون فكل مؤنة القتال ولو قاتلهم قبل الدعوى

للمن لا غرامة لعدا العام وهو الدين والارواح بالذرفصا كقتل النساء والصبيان

ويستحب ان يدعوا من بلغته الدعوى في الانذار ولا يجب ذلك لانه صرح النبي عليه السلام اغا على بني المصطلق هو رعون عهد اسار ان يغير ابني صلحا

ثم يحرق الغارة لا يكون بدعوى قال فان ابوا ذلك استغنا بالله عليهم خارجهم نقول عليه السلام في حديث سليمان بن بريدة فان ابوا ذلك فادعهم اعطاء الجزية الى ان قال فان ابوها فاستغن بالله عليهم قاتلهم لانه قاتلهم لناصر ولما والمدبر على اعدائهم

فيستعاب كل الامور ونصبوا عليهم المجانيق كما نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستعاب كل الامور ونصبوا عليهم المجانيق كما نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطاو حرقهم لانه عليه السلام حرق البوير قال وارسلوا عليهم ماء فقطعوا اشجارهم

المجانيق على الطائف الترمذي من رواية ثور بن يزيد بهذا مرسل او في المراسيل عن محول مرسل وكذلك ابن سعد اخرج العقيلي موصولا في ترجمة عبد الله بن خواش من حديث على وذكر الحاقدي في المغازي قصة سليمان في المجانيق يوم الطائف حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم حرق البويرة متفق عليه من حديث ابن عمر قطع النبي صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وحرقوا البويرة الحديث ١٢



له قوله الحق الكبت اى الذل والهوان وقال لا تزارى يقال كبتت الشراى اهلكه والمعنى الملام ما ذكرناه ١٢ بنابه ١٤ قوله وان كان فيهم مسلم رد لما قال الحسن بن زياد انه اذا علم ان فيهم مسلما وان تليف بهذا الصنع لم يحل له ذلك ١٢ عن ابيه ١٤ قوله عن بيضة الاسلام اى مجتمعة المشبه المعنوى بينهما وبين بيضة النعامة وغيره لان البيضة مجتمع الولد كذا فى المغرب ١٢ كفايه ١٤ قوله وما اصابوا منهم لى ما اصاب المسلمون من صبيان المسلمين واسرارهم

الذين تترس المشركون بهم ١٢ بنابه ١٤ قوله لا تقرب بالفروض لان الفرض ما موربه وسبيل الغرامة عدوان محض وبينهما منافاة ١٢ ب ١٤ قوله بخلاف حاله المحضة جواب عما يقال قاسم الحسن بن زياد هذه الصورة على صورة المحضة وقال طلاق الرمي لضرورة اقامة الجهاد لا ينفى الضمان كتناول مال الغير حالة المحضة يطلق لمكان الضرورة ويجب الضمان ١٢ بنابه ١٤ قوله لما فيه اى فى اكل مال الغير من احياء نفسه وهو منفعة عظيمة يحتمل بسببها بدل الضمان ١٢ بنابه ١٤ قوله فبني على اطلاق النفس فلو وجب الضمان بقا لهم لا منتفوا عن الجهاد الذى هو فرض وذلك لا يجوز كما لا يجوز ايجاب الدية وكفارة على الامام فى ما اذا مات الزناى البكر من الجملد لسلا يستحق القاء عن تقلد القضاة ١٢ عن ابيه ١٤ قوله فى سرية به عدد قليل يسيرون بالليل وقال محمد فى السير الكبير اقل السرية ثلث وعن ابى حنيفة اقل السرية مائة وقال الحسن اقلها اربع مائة واقل الجيش اربعة آلاف ١٢ ب ١٤ قوله لا تسافروا الخ اخرج الجماعة الا الترمذى وعلم المصنف على الجيش الصغير والشافعية معان ذلك اخذ المالكية باطلاقه قال القرطبي لافرق بين الجيوش والسرايا عملا باطلاق الناس واعلم ان المراد بالقرآن فى الحديث المصحف وقد جاء مفسرا فى بعض الروايات واشار اليه البخارى بقوله باب السفر بالمصاحف الى ارض العدو ١٢ ت له قوله الا عند الضرورة وقد روى ان ام سليم قالت يوم خيبر حثت قال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم متاعا خيرا من فلان وفلان ١٢ ب ١٤ قوله الا ان يهجم العدو استثنائى من قوله ولا تقا تل المرأة يعنى عند الضرورة يقال ان كان الجهاد فرض عين ١٢ ب ١٤ انما قيد التأويل بالصحيح احترازا عما قال الحسن القمى ان الهنى كان فى ابتدا الاسلام عند قلعة المصاحف وكذا روى عن الطحاوى ١٢ عن ابيه

افسد ازرعهم لان جميع ذلك الحاق الكبت والغيبهم وكسر كبتهم وتفرق جمعهم فيكون مشروعا ولا باس بهم وان كان فيهم مسلما سيرا وتجاوزا فى الرقى الضرر العا بالذنب عن بيضة الاسلام وقتل الاسير التجزؤ خا ولا فلما يخلو حصن عن مسلم فلو امتنع باعتبلا لانسد به ان تترسوا بصبيان المسلمين بالاسار لم يكفوا عن بهم لما بينا ويقصدون الرعى الكفا لا ان تعد التميز فعلا فلقد امكن علة الطاعة والى ما اصحابهم دية عليهم كفا لان الجهاد فرض الغرام لا تقرب بالفروض لان المحضة لا يمتنع عنها الضمان لما فيه من اجزاء نفسه اما الجهاد فمبنى على فتمتنع عن الضمان والى باس باخراج النساء والمصامع المسلمين اذا كان اتلا النفس عند الضمان والى باس باخراج النساء والمصامع المسلمين اذا كان عظماء من عليهم الغالب هو السلاح والغالب كالمحقق بكرة اخرج ذلك ستر لا يؤمن عليها لان فيه تعريضهن لضيا والفضيحة واخريض المصامع الاستخفافا يستخفون بها معا للمسلمين هو التاويل الصحيح له عليه السلام لا تسابا القرآن فى ارض العدو ولو دخل اليهم ما لا باس بان يحمل معه المصحف اذا كانوا قوميا يوفون بالعهد لا الظاهر التفرع والعاجل يخرج فى العسكر العظيم قائم على يلقى بين كاطن السق والهداة فاما الشوافع فاقراهن البيت اذ فح للفتنة ولا يباشر القتال لا يستدبه ضعف من الا عند الضرورة ولا يستحب اخرج من ضعة الخد فان كانوا لا بد من فبالا ماء دون الحوائر ولا تقا تل المرأة الا باذ زوجها ولا العبد الا باذ سيده لما بينا الا ان يهجم العدو على بلد الضرورة وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا و

حد يث لا تسافروا بالقرآن الى ارض العدو متفق عليه من حديث ابن عمر وفي رواية لمسلم كان يميني وفي رواية قاتى لا اله الا الله العدد ١٢

بقوله باب السفر بالمصاحف الى ارض العدو ١٢ ت له قوله الا عند الضرورة وقد روى ان ام سليم قالت يوم خيبر حثت قال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم متاعا خيرا من فلان وفلان ١٢ ب ١٤ قوله الا ان يهجم العدو استثنائى من قوله ولا تقا تل المرأة يعنى عند الضرورة يقال ان كان الجهاد فرض عين ١٢ ب ١٤ انما قيد التأويل بالصحيح احترازا عما قال الحسن القمى ان الهنى كان فى ابتدا الاسلام عند قلعة المصاحف وكذا روى عن الطحاوى ١٢ عن ابيه



الكتاب في خروج النكاح... من حديث بريدة... قوله والمثلة المرفقة... في قصة العنيتين... منسوخة بالنهي المتأخر... أما حديث العنيتين... فمتفق عليه من حديث... النس في فامر بقطع... ايديهم وارجلهم... سمر اعينهم وفي رواية... فقال قادة بلغنا ان... النبي صلى الله عليه... وسلم كان بعد ذلك... بحث على الصدقة... وبني عن المثلة... في رواية قال قادة... في حديث محمد بن سيرين... ان ذلك قبل ان... تنزل الحدود ورفع... اليه في الذي قبله... عن النبي صلى الله عليه... ان المثلة بهم كانت... قصاصا قوله وقد... صح انه صلى الله عليه... وسلم عن قتيل... النساء والذاري... لم اجد هكذا وانما... في حديث ابن عمر... نهي عن قتل النساء... والصبيات متفق عليه... ولا في داود من حيث... انس لا تقتلوا شيئا... فانيا ولا صغيرا ولا... امرأة وبغارية ما... اخرج اجداد وايضا... من حديث سمة اقلوا... شيوخ المشركين و... استبقوا شرهم... في المتفق عن الصبي... ابن جثامة ان سال... النبي صلى الله عليه... وسلم عن الدار... من المشركين يبيق... فيصان من ذرارهم... ونسائهم فقال هم... منهم كن وقع في رواية... لابي داود وقال الزهر... ثم نهي بعد ذلك عن... قتل النساء والصبيات... حديث ان النبي...

له قوله والمثلة المرفقة الخ جواب سوال مقدم كان قال لا يقول هذا الحديث يدل على تحريم المثلة وحديث العنيتين يدل على ابا حنيفة ١٢ ب له قوله العنيتين جمع عن تافير عن قتيل او لا تمثلو امثله عن قتيل ابن الملك عزة وادخله عزة وهي قبيلة ينسب اليها العنيتين سقطت يارب التصغير ومار التائيت عن اسبته كما يقال في جهينة جهني ١٢ قمر الا قمار لنور الا قمار لموانا محمد بن الجهم ادخله الشرف في دار النعيم ١٢ له قوله منسوخة بالنهي المتأخر قلت اخرج البخاري ومسلم حديث العنيتين من رواية سعيد عن قادة عن اسرا ن فخر من عكل وفي لفظ ان ناسا من عرية قدموا الى رسول الله فاني فقيسون من ابوال لابل والبا منها قالوا بل فخرنا فصحوا ثم بالوا الى الرعاة فقتلوا سم وارتدوا واثقوا ان رسول الله بلغه ذلك فبعث في اثرهم فاني بهم فقتل ابيهم وارجلهم وسم اعينهم وتركهم في احرة و امر بماسية فاجتبت ثم حكم بها وتركهم بالحررة يستقيم فلا يسقون وفي آخرة قال قادة فحدثني محمد بن سيرين ان ذلك قبل ان ينزل الحدود وفي لفظ البيهقي عن انس فما خطبنا رسول الله بعد هذا خطبة الا نهي عن المثلة قال في المعرفة حديث العنيتين اما ان يحمل على النسخ كما رو عن ابن سيرين وقادة وبه قال الشافعي ويحمل على انه فعل بهم فاعل بالمرأة وقد جاز في صحيح مسلم عن انس قال انما سئل اعينهم لانهم حملوا عين الرعاة ١٢ ات له قوله ولا شيئا فانيا قال في الذخيرة هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدر على القفال ولا على اصيلح عند الفقهاء لصفين ولا يقدر على الحمل ولا يكون من اهل الرأي والتبيرا اذا كان يقدر على ذلك فيقتل لان بقالة محارب بصياحه محرض بالاجيال بحرب المحارب قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل دريد بن الصمة وكان ابن مائة وعشرين وفي رواية ابن مائة وستين لانه كان صاحب اى ١٢ غنايه له قوله يا بس الشق الى الشج ويطاير ذهاب حركة لانه ميت حقيقة كذا في المغرباب له قوله والحجة عليه ما بينا وسوقه لان البيع الخ فان قلت الشافعي يستدل بقوله عليه السلام اقلوا شيوخ المشركين قلت المراد بهم الذين يقاتلون ١٢ ب له قوله وقد صح الخ بهذا الحديث لم يتكلم عليه احد من الشراح غير ان بعضهم قالوا ان المراد بالذاري النساء مجازا باعتبار سبب اذا النساء سبب حصول الذاري ولا يمكن جريه على حقيقة بدليل عطفه على الصبيان قلت هذا التكلف لاجل قول المصنف قد صح ولم يصح بهذا اللفظ وانما الذي صح ما رواه الجماعة الا ابن ماجة عن ابن عمر قال ان امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فني عن قتل النساء والصبيان ١٢ ب له قوله كالصبيح يعني يقتل سوار قاتل ولم يقال كالصبيح فانه يقتل وان لم يقاتل لكنه انما يقتل في حال افاقة ١٢ غنايه له قوله ويكره ان يبتدى الخ فان قلت عموم الآيات الواردة في وجوب القتل يقتضي ان يصح الهدي بقتل الابل المشرك قلت نعم لكن خصت تلك الآيات بقوله تعالى و ان جاءك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا فانها نزلت في الاولين الكافرين وليس من المصاحبة بالمعروف ان يقصد بقتلها وذكر في الذخيرة انه لم يجز الى موضع يحكي بغيره فيقتل ١٢ حاشيته لا الهادرجه الله له قوله ولا ينبغي عليه الخ قلت هذا التعليل مشكل لوجهين احدهما ما ذكره بعض الشافعية في باب النفقة ان الاباء والامهات والاولاد اذا كانوا حربيين او متسايمين لا يجب نفقتهم على المسلم لانهما يهينان عن البر في حقهم اللهم الا ان يعتبر وجوب لانفاق في الجملة

لا يغلوا ولا يمتلوا القولة عليه لاسلا لا تغلوا ولا تغدوا ولا تمتلوا والغلول السور من المغنم والغدا الحيا ونقض العهد المثلة المروية في قصة العنيتين خة بالنهي المتأخر هو المنتقو ولا يقتلوا امرأة ولا صبياء ولا شيخا فانيا ولا مقعدا ولا اع لاني لم يجر للقتل عند هو الجواب لا يتحقق اولها لا يقتل يا بس الشق والمقطوع والمقطوع يدور من خلافه والشيخا لقنا الشيخ والمقعد الاع لان الميعة عند الكفر والحجة عليه ما بينا وقد صرح ابنه عليه السلام في الصبيات والذاري حنراي ل صلى الله عليه وسلم امرأة مقنوقا لها ما كاهد تقابل فلم قتلت قال لان يكون هو لاء من رأى في الحراب وتكون المرأة ملكة لتعذر صرها العبا وكذا يقتل من قاتل هؤلاء دفعا لشره لان القتل عليه ولا يقتلوا اجميونا لانه غير فاني الا ان يقتل فيقتل دفعا لشره غير ان الصبيات لا يقتلوا ماداما يقاتلان وغيرهما لا يا بس بقتله بعد سبب لانه من اهل العقول لتوجه الخطا نحو وان كان حن ويغيب فهو حال افاقة كالصبيح ويكره ان يبتدى الرجل اياه من المشركين فيقتله لقوله تعاوصا جهمما في الدنيا معروفا ولا ينبغي عليه لجاو وبه لانفاق فينا الاطلاق في افنايه فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره لان المقصود يحصل بغيره من غير افاقة اما ان قت فان قصد الا بقتله بحيث لا يمكن دفعا لا بقتله لا يا بس لان مقصود الدفع لا ترى لو شرب الاب المسلم سيفه على ابنه ولا يمكن دفعا لا بقتله بقتله ما بينا فهذا او لى باب المواد عتو ومن يجوز امانه

قوله ويكره ان يبتدى الخ فان قلت عموم الآيات الواردة في وجوب القتل يقتضي ان يصح الهدي بقتل الابل المشرك قلت نعم لكن خصت تلك الآيات بقوله تعالى و ان جاءك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا فانها نزلت في الاولين الكافرين وليس من المصاحبة بالمعروف ان يقصد بقتلها وذكر في الذخيرة انه لم يجز الى موضع يحكي بغيره فيقتل ١٢ حاشيته لا الهادرجه الله له قوله ولا ينبغي عليه الخ قلت هذا التعليل مشكل لوجهين احدهما ما ذكره بعض الشافعية في باب النفقة ان الاباء والامهات والاولاد اذا كانوا حربيين او متسايمين لا يجب نفقتهم على المسلم لانهما يهينان عن البر في حقهم اللهم الا ان يعتبر وجوب لانفاق في الجملة



٥٢٣ الخرواه احمد بنزه مطولا من حديث محمد بن اسحق وفيه خرج رسول الله عام الحديبية جلد كتاب السير

السلا اهل مكة عما الحديبية على ان يضع الحرب بينهم وبينهم <sup>خفا</sup> عشر سنين ولا المواد

على المدة المروية بعد المعنى الى ما زاد عليها بخلافها اذا لم تكن خيرا لانه ترك الجهاد

للسلاطين المواد التي كانت بيد بني اهل مكة ولان المصلحة لما تبدا كالبنين جهاد او

في العهد وفاء لا غد ولا بد من اعتناء ما يبلغ فيه ما خيرا لهذا الى جمعهم وكيف فذلك

فقد قال ان بد واجبا قاتلهم لم يبيد اليهم اذ كان ذلك بانفاقهم (انهم صاروا  
 الى القدور ١٢ اب الى الامم ١٢ الى كل من يريد نجر الطرح اليهم ١٢ منقحة

مَحَبَّتِ الْيَهُودِ هَذَا نَقْضُ الْعَهْدِ كَانَتْ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَقَاتِلُوا الْمُسْلِمِينَ عَلَانِيَةً يَكُونُ نَقْضًا  
لَا فِي حَقِّهِمْ وَلَا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ۝ ١٢ ۝

لکم صا انا قضین للعمد نہ بانفاقہم معنی واذا رای الامام مواد اهل الخ  
 لے فطیمہ ۱۳

لكن هذا اذا كان بالمسلمين حجة اما اذا الويكن لا يجوز لما بينا من قبل  
 له حواجز المواد على اجمال ١٢

[illegible]

صلی اللہ علیہ وسلم یقول من کان بینه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يجلها حتى تنقضي مدته قال في



یحدث ان النبی صلی الله علیه وسلم نبی عن بیع السلام من اهل الحرب ثم اعاد وزاد وحمله الیه ثم اجدد وعقد الزوار والطوائی وابن عکرم بن حصین ان النبی صلی الله علیه وسلم نبی عن بیع السلام في الفتنة وصوب ابن عکرم وقفة وعلقه البخاری حدیث ان النبی صلی الله علیه وسلم امر ثمانية ان يبيعوا اهل مكة وهو حربة ابن اسحق في قصة اسلام ثمانية بن ابي من حدیث ابی هريرة وفيه انصرف ومنع احمد الى مكة حتى اجتمع قريش فكتبوا الى النبی صلی الله علیه وسلم يسألونه ما جاء فكتبوا الى ثمانية فخلع الیهم وحمل الطعام ففعل فذكره الواقدي مطولا وفي اخره وكتب معه كتابا ان دخل بين قريش بين الميرة واصله في الصحيح وفي اخره انه قال لقريش والله لا ياتينكم من اليمامة حبة حنطة حتى ياذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو يذكر بقية حديث المسلمين تتكافأ دما وهو ويبيع بدمتهم ادنا هو متفق عليه من حديث علي ولبخارجه عن انس بن مالك عن ابی هريرة في حديث عائشة وفي الباب عن ابي

له قوله في غنمة نجسها له يخرج الخمس منها ثم يقسم الباقي عليهم بين الجيش المجاهد من الغنائم ١٢ بانية له قوله لانه ما خذوا القهر منكم يعني فيكون كما لو خذوا قهر منكم وهو ما خذوا بعد الفتح بالقتال ١٢ اغايه له قوله فجازا من خيرا قالوا لهم قال ابو الليث في شرح الجامع الصغير هذا اذا غلب المرتدون على مدينة الاسلام ١٢ اب له قوله لانه مال غير مضمون لانه مال المرتدين في المسلمين اذا ظهروا عليه بخلاف ما اذا اخذ من اهل البغى حيث يرد عليهم بعد ما يفتح الحرب لانه ليس لهم الا ان لا يردوه حال الحرب لئلا يكون اعانة لهم على المعصية فحينئذ لا بأس برفع المال ١٢ له قوله باي طريق يمكن هذا لا يجري على عمومته فانه ليس دفع الهلاك عن نفسه في صورة الاكراه لا يفتقر كلمة الكفر فينبغي ان يجب ولا يجب بل هو مخصص وكذا لو اكره بقتل نفسه او قتل غيره فلم ان المراد باي طريق كان سوا الصواب التي هي لا باخرا له قوله لان النبى صلعم نبى عن بيع السلاح من اهل الحرب وحمله الیهم غريب بهذا اللفظ وروى البيهقي والبرادى الطبراني عن عمران بن حصين ان رسول الله نبى عن بيع السلاح بالفتنة وروى ضعيف ١٢ ات له قوله وكذا الحديث قلت ذكر ابو الليث في شرح الجامع الصغير ان بيع الحديد منهم لا يكره لان نفسه ليس آية للجهاد والفتنة كالعصير وهو مثل ما قاله في الاسلام هو التحقيق الا ان ظاهر الرواية بخلاف ذلك لا يكره الى انه نص الحاكم على تسوية الحديد بالسلاح وبعده المصنف ١٢ اب له قوله امر ثمانية ببيعهم النار المثلثة لم يتكلم احد من الشراح على هذا الحديث وقد راه البيهقي في دلائل النبوة في قصة ايمان ثمانية قال والله انى اصبوا وكفى اسلمت حين قال الكفار صبوا ثمانية وايم الذي نفس ثمانية بيد لا ياتينكم حبة من اليمامة وانصرف الى بلدة ومنع الحمل الیهم حتى كتب القریش الى رسول الله يسألونه بارحمتهم ان يامر ثمانية ان يخلع عنهم فامرهم رسول الله بذلك اب له قوله ان يبيعوا اهل الاسلام من اهل الحرب ولا يجزى الیهم لان النبى صلی الله علیه وسلم يبيع السلاح من اهل الحرب وحمله الیهم لان في تقويتهم قتال المسلمين فيمنع من ذلك كذا الكراعي لما بينا كذا الحديث لا اصل للسلاح كذا بعد المواد عتدها على نشر النقض والانتقضاء فكافوا علينا وهذا هو القياس في الطعنا والتوب انما عرفنا بالنص فانه عليه السلام امره ان يبيع اهل مكة وهو حربة

جلد كتاب السير ١٢ اب له قوله الا اذا خاف الهلاك يعني على نفسه على نفوس سائر المسلمين ٥٢٢ واما خذوا من المال يصير مصافا لجزية هذا اذا لم يزلوا باسحتهم بل رسلوا رسولاً في معنى الجزية اما اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المأفره غنمة نجسها واما بينهم نه ما خذوا القهر واما المرتدون فبعودهم اما حتى ينظر في امرهم لان الاسلام مرجو منهم فجازا خيرا لهم طمعا اسلا ولا تاخذوا عليه الا لانه يجوز اخذ الجزية منهم لما بينوا لو اخذوا ليرد لانه لا مال غير مضمون ولا حاكم العدل المسلمين وطلبوا المواد عتدها ما لا يبيع المسلمو اليهم يفعل الامام ما من عطاء الله والحق باهل الاسلام الا اذا خاف الهلاك لان دفع الهلاك واجب باي طريق يمكن ولا ينبغي ان يبيع السلام من اهل الحرب ولا يجزى الیهم لان النبى صلی الله علیه وسلم يبيع السلاح من اهل الحرب وحمله الیهم لان في تقويتهم قتال المسلمين فيمنع من ذلك كذا الكراعي لما بينا كذا الحديث لا اصل للسلاح كذا بعد المواد عتدها على نشر النقض والانتقضاء فكافوا علينا وهذا هو القياس في الطعنا والتوب انما عرفنا بالنص فانه عليه السلام امره ان يبيع اهل مكة وهو حربة



له قوله لا فتية على رآيه قال اهل اللغة الافتيات انتقال من الفتوت وهو السبق الى الشيء واصلا الافتوات لانه من الفتوت لا خوف ولاوى فقلت  
الوامر بالخير كما وانكار ما قبلها ١٢ ب له قوله على المسلمين وامان الذي لو صح لزم حكمه على المسلمين ابتداء لانه يلزم حكمه اولاً ثم يتعدى الى آخره  
حتى لا يكون من باب الولاية اذ لاحق له في الغنمة ١٢ ملا الهداد له قوله

ولا مصلحة في امان حصل عن اكرامه  
مفسد للتراخي ١٢ ب له قوله  
ومع ابي حنيفة في رواية ذكرها  
الطحاوي واعتمد عليه صاحب السرايا  
له قوله رواه ابو موسى الاشعري  
قلت غريب روى عبد الرزاق  
عن فضيل قال شهدت قرية من قرى  
فارس حتى اذا كنا ذات يوم خلف عبد  
منافا شاموه فكتب اليهم في سهم امانا  
ثم رمى به اليهم فلما رجعا اليهم خرجوا  
في ثيابهم ووضعوا السجتم فقتلنا  
ما شانكم فقالوا انا متمونا واخرجوا  
اليها السهم فقلت هذا عبد والعبد  
لا يقدر على شيء فقالوا قد خرجنا  
بامان فكتبنا الى عمره فكتب عمر ان  
العبد المسلم من المسلمين فامانه انهم  
ورواه ابن ابي شيبة في مصنفاته  
له قوله وبالمؤبد يعني عقد الزمة  
فان الحرب اذا عقد عقد الزمة مع  
العبد صح ويصير ذميا ١٢ ب له  
قوله وانما لا يملك جواب عما يقال  
الاصل في الجهاد وهو المسابقة  
وهو لا يملك فلا يملك لاما ايضا  
١٢ ا له قوله لانهم لا يخافونه و  
يعلم ذلك بترك المسابقة فانهم لما  
راوه شابا مقتدر على القتال ولا  
يحمل السلاح علموا انه عبد محجور فلا  
يخافونه ١٢ ا له قوله والايمان  
نوع قال لان المقصود بالقتال دفع  
شر الكفار وبالايمان يحصل ذلك اكر  
له قوله وفيه ما ذكرناه اى وفي  
الامان من العبد المحجور ما ذكرناه في  
قوله ١٢ ا له قوله بل هو الظاهر  
لان اشتغاله بخدمة المولى يمنع  
عن التعلم باداب الحرب ١٢ ب  
له قوله وفيه سبب الاستغناء  
لما الامان سبب الاستغناء على  
المسلمين وذلك ضرر في حقهم و  
توضيحه ان امانه لو صح يحرم القتال  
فلا يحصل الاستغناء وهو يضر  
بالمسلمين فاذا كان ممنوعا عن الضرر  
في حق المولى كيف يصح منه ما يضر

في النبذ وقد بيناه ولو حاصر الامام حصنا وامر احد من الجيش فيه مفسدا  
ينبذ الامام الاما لما بينا ويؤدبه الاما لا فتية على رآيه بخلا ما اذا كافيه نظرا  
رما تفوا المصلحة بالتخير فكم معذرا ولا يجوز اما ذمى لانه منهم وكذا الاول  
له قوله لا اسير ولا تاسير لاننا يدخل عليهم من امانهم فمقهورا تحت ايديهم يخافون  
والاما يختص محل الخوف ولا يجرى عليه في الاما عن المصلحة ولا منهم كلما  
اشتد الامر عليهم يجذروا اسيرا او تاجرا فينخلصون بامان فلا ينفق لنا بالفتح ومن  
في دار الحرب لم يمانا لايصح اما لما بينا ولا يجوز اما العبد المحجور عند ابي حنيفة الا  
ان ياذلوه في القتا وقا محمد بن يحيى في قول الشارح وابو يوسف مع رواية ومع  
ابى حنيفة في رواية لمحمد بن علي السلام اما العبد امان رواه ابو موسى الاشعري  
ولانه مؤمن محتج فيصير اما اعتبارا بالماذول في القتا وبالمؤبد من الاما فالامان  
لكونه شوطا للعباء والجماعا والامتناع لتحقيق ازال الخوف والتأثير اعراض الله  
واقافة المصلحة في حق جما المسلمين اذ الحلا في مثل هذا الحاد وانما لا يملك المسابقة  
لما فيه من تعطيل منافع المولى لا تعطيل في حق القوا ولا في حنيفة انه محجور عن القتال  
فلا يصح اما لانهم يخافون فلا الاما على خلا الماذول في القتال ان الخوف  
منه متحقق ولانه انما لا يملك المسابقة انما ان تصرف في حق المولى وجه يعرض احتمال  
الضرر في حق الاما نوعا وفيه ذكرنا لانه قد يخطئ بل هو الظاهر في سبب  
الاستغناء بخلا الماذول لا وضو الخطاء درلما القتا بخلا الماوذول لا خلف  
حيث يصح امانه ١٢ ا المولى رضى بامانه ١٢ ا الما ذون فيعلم آداب القتال ١٢

حديث ابي هو  
الا شعري امان  
العبد امان كره  
اجدة وروى  
عبد الرزاق ان  
عمر كتب ان العبد  
المسلم من المسلمين  
وامانه امانه  
في حديث ق  
للهم يقي عن علي  
مرفوعا ليس للعبد  
من الغنمة شيء  
الاخرى المتاع و  
امانه جائز وامان  
المراة جائز و  
يدخل في الباب  
يسعى بها ادنا هو  
وقد مضى في ذلك  
قبله ١٢

المولى والمسلمين ١٢ ب له قوله لانه خلف اى عقد الزمة خلف عن الاسلام من حيث انه يشبه به القتل المطلوب  
به اسلام المحرر ١٢ عن ابيه



باب الغنائم وقسمتها قوله واذا فتح بلدة عنوة فان شاء قسمه بين المسلمين كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر لبيطار من طريق اسلام ان عمر قال لو لا ان امر اخر المسلمين ليس لهم شيء ما فقت قريه الا قسمتها ولا ابي داود عن سهل بن ابي حنيفة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين قوله وان شاء اقر اهلها بعلها ووضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج هكذا فعل عمر بسواد العراق مما افقت من الصحابة ولم يحمده من خلفاء بن سعد من طريق ابي عجلان ان عمر وجه عتيق بن حنيف على خراج السواد فزقه كل يوم ربع شاة وخمس دراهم الحديث موقوف قوله لو ان الله صلى الله عليه وسلم قتل من الاسارى فاحاديث منها عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفقه وعلا مفرقا فلما نزح جازي رجل فقال ابن خط متعلق باستار الكعبة فقال اقلوه متفق عليه وعن عطية القزبي كنت فيمن من سبي قريظة فكانوا يقتلون من انبت اخراجه الا في الدلائل عن جابر بن سعد بن معا لما حكم ان تقتل مقاتلة قريظة قتلوا وكانوا اربعة نساء

له قوله عند ما قسم قال الانزاري يعني اذا طلب الحرب من المحجور يفرض عليه قال الاكل يعني ان الكفار اذا طلبوا عقد الزمة يفرض على الامام ان يقسمها قوله فافترقا اى افرق امان الماذون له بالقتال افرق امان الموقت من المحجور عن الامان المؤبد باب قوله بالاتفاق اى باتفاق اصحابنا وليس على الخلاف لانه تصرف دائر بين النفع والضرر كالبيع فيملك البصير بعد الاذن باب قوله بالغنائم جمع غنيمته وهى اسم لما لا مأخوذ من الكفرة بالفتح وخمس الغنيمه داربعة اخماسه للغنائمين والفتح لا يخمس بل هو لكافة المسلمين والنقل ما يخص الامام الغازي زيادة على سهمه باب قوله قرا هذا ليس تفسير للعنوة لغة لان عناء يعنوا بمعنى ذل وخضوع وهو لازم وقرا معتدل بخلاف هو تفسير بطريق شعور الذين لان من الذل يلزم القهر انما به قوله كما فعل اخرج البوداود عن سهل قال قسم رسول الله خيبر نصفين نصفنا للنوابه ونصفنا بين المسلمين قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما باب قوله كذلك فعل عمر اخرج ابن سعد في الطبقات ان عمر بعث عثمان بن حنيف على خراج السواد الحديث وفيه ان فرض الخراج على كل حربى ارض على المورثانية واربعة درهما وعلى من دون ذلك ربعة وعشرين درهما وعلى من لم يجد شيئا اثنا عشر درهما الحديث وسوى سواد العراق بحضرة اشجاره باب قوله بموافقة من الصحابة ولم يخالفه الا بلال واصحابه وكان سلمان فقالوا اقم بيننا فان الغنيمه حقنا وكان عمر يقول ما فعلت هو الحق ولم يدكوا الحكمة ما فعله عمر وتسكوا بظاهرا فاعله رسول الله بخير ولم يكن فعله ذلك بطريق الحتم وقال تاج الشريعة فذاعا عليهم عمره وقال اللهم اكفني بلالا واصحابه فما تواجبوا قبل تمام السنة وانشاء المص بقوله ولم يجد باب قوله المجد قديده لانه يجوز لمن عليهم في المنقول بطريق التبعية بالعقار على ما ياتي باب قوله خلاف الشافعي فانه يقول لا يجوزنا قرار اهل البلدة على بلدتهم بل يقسم الارض ايضا باب قوله ابطال حتى الغنائمين اى عند فانه لا يثبت الملك قبل الاحراز ما بالاسلام باب قوله واذا كان ابطال ملكهم عند الشافعي لان الغنيمه ملك عنده قبل الاحراز بالدار باب قوله وخرج غير معادل جواب عما يقال الخراج يعادل باب قوله خلاف الرقاب ان قيل فالجواب او الملك ثبت في رقابهم ايضا وجاز ان لا يقسمها فاجاب بقوله بخلاف الرقاب يعنى ان حقهم لم ينقل بها لان للامام ان يبطل حقهم راسا بالقتل فكذلك ان يبطله بالخلفه هو الجزية وهذا لانها خلقت في الاصل حرا والملك ثبت لعرض فالام اذا ستر قيم فقد بدل حكم الاصل فاذا جعلهم اهل فقد بقى حكم الاصل باب قوله كالاكرة بفتح الهجره والكاف والراءى العالمين للمزارعة وحاصل الكلام ان تصرف الامام وقع على وجه النظر في الاقرار اهلها عليها لانه لو قسمها بين الغنائمين اشتغلوا بالمزارعة وقد اعان الجهاد فان تركها في ايديهم صاروا كالاكرة المزارعين للمسلمين باب قوله مع ما الخ قال شيخنا هذا اشارة الى قوله والذين جاؤا من بعدهم باب قوله لخرج عن عد الكراية معناه ما ذكره الترمذى فان من عليهم برقابهم وارضيتهم وقسم النساء

باب الغنائم وقسمتها قوله واذا فتح بلدة عنوة فان شاء قسمه بين المسلمين كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر لبيطار من طريق اسلام ان عمر قال لو لا ان امر اخر المسلمين ليس لهم شيء ما فقت قريه الا قسمتها ولا ابي داود عن سهل بن ابي حنيفة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين قوله وان شاء اقر اهلها بعلها ووضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج هكذا فعل عمر بسواد العراق مما افقت من الصحابة ولم يحمده من خلفاء بن سعد من طريق ابي عجلان ان عمر وجه عتيق بن حنيف على خراج السواد فزقه كل يوم ربع شاة وخمس دراهم الحديث موقوف قوله لو ان الله صلى الله عليه وسلم قتل من الاسارى فاحاديث منها عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفقه وعلا مفرقا فلما نزح جازي رجل فقال ابن خط متعلق باستار الكعبة فقال اقلوه متفق عليه وعن عطية القزبي كنت فيمن من سبي قريظة فكانوا يقتلون من انبت اخراجه الا في الدلائل عن جابر بن سعد بن معا لما حكم ان تقتل مقاتلة قريظة قتلوا وكانوا اربعة نساء

عن الاسلام فهو منزلة الدعوة اليه لانه مقابل بالجزية ولا نه مفروض عند مسلمة ط ذلك واسقا الغرض نفع فافترقا ولو امن وهو يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل وهو مجنون عن لقتاله الخلا وان كان ذونا له في القتال فلا يصح ان يقتل

باب الغنائم وقسمتها

واذا فتح الامام بلدة عنوة اى قهرا فهو بالخيار ان شاء قسمها بين المسلمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر وان شاء اقر اهلها ووضع عليهم الجزية وارضيتهم الخراج كذلك فعل عمر بسواد العراق بموافقة من الصحابة ولم يخالفه الا بلال واصحابه وكان سلمان فقالوا اقم بيننا فان الغنيمه حقنا وكان عمر يقول ما فعلت هو الحق ولم يدكوا الحكمة ما فعله عمر وتسكوا بظاهرا فاعله رسول الله بخير ولم يكن فعله ذلك بطريق الحتم وقال تاج الشريعة فذاعا عليهم عمره وقال اللهم اكفني بلالا واصحابه فما تواجبوا قبل تمام السنة وانشاء المص بقوله ولم يجد باب قوله المجد قديده لانه يجوز لمن عليهم في المنقول بطريق التبعية بالعقار على ما ياتي باب قوله خلاف الشافعي فانه يقول لا يجوزنا قرار اهل البلدة على بلدتهم بل يقسم الارض ايضا باب قوله ابطال حتى الغنائمين اى عند فانه لا يثبت الملك قبل الاحراز ما بالاسلام باب قوله واذا كان ابطال ملكهم عند الشافعي لان الغنيمه ملك عنده قبل الاحراز بالدار باب قوله وخرج غير معادل جواب عما يقال الخراج يعادل باب قوله خلاف الرقاب ان قيل فالجواب او الملك ثبت في رقابهم ايضا وجاز ان لا يقسمها فاجاب بقوله بخلاف الرقاب يعنى ان حقهم لم ينقل بها لان للامام ان يبطل حقهم راسا بالقتل فكذلك ان يبطله بالخلفه هو الجزية وهذا لانها خلقت في الاصل حرا والملك ثبت لعرض فالام اذا ستر قيم فقد بدل حكم الاصل فاذا جعلهم اهل فقد بقى حكم الاصل باب قوله كالاكرة بفتح الهجره والكاف والراءى العالمين للمزارعة وحاصل الكلام ان تصرف الامام وقع على وجه النظر في الاقرار اهلها عليها لانه لو قسمها بين الغنائمين اشتغلوا بالمزارعة وقد اعان الجهاد فان تركها في ايديهم صاروا كالاكرة المزارعين للمسلمين باب قوله مع ما الخ قال شيخنا هذا اشارة الى قوله والذين جاؤا من بعدهم باب قوله لخرج عن عد الكراية معناه ما ذكره الترمذى فان من عليهم برقابهم وارضيتهم وقسم النساء

باب الغنائم وقسمتها

واذا فتح الامام بلدة عنوة اى قهرا فهو بالخيار ان شاء قسمها بين المسلمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر وان شاء اقر اهلها ووضع عليهم الجزية وارضيتهم الخراج كذلك فعل عمر بسواد العراق بموافقة من الصحابة ولم يخالفه الا بلال واصحابه وكان سلمان فقالوا اقم بيننا فان الغنيمه حقنا وكان عمر يقول ما فعلت هو الحق ولم يدكوا الحكمة ما فعله عمر وتسكوا بظاهرا فاعله رسول الله بخير ولم يكن فعله ذلك بطريق الحتم وقال تاج الشريعة فذاعا عليهم عمره وقال اللهم اكفني بلالا واصحابه فما تواجبوا قبل تمام السنة وانشاء المص بقوله ولم يجد باب قوله المجد قديده لانه يجوز لمن عليهم في المنقول بطريق التبعية بالعقار على ما ياتي باب قوله خلاف الشافعي فانه يقول لا يجوزنا قرار اهل البلدة على بلدتهم بل يقسم الارض ايضا باب قوله ابطال حتى الغنائمين اى عند فانه لا يثبت الملك قبل الاحراز ما بالاسلام باب قوله واذا كان ابطال ملكهم عند الشافعي لان الغنيمه ملك عنده قبل الاحراز بالدار باب قوله وخرج غير معادل جواب عما يقال الخراج يعادل باب قوله خلاف الرقاب ان قيل فالجواب او الملك ثبت في رقابهم ايضا وجاز ان لا يقسمها فاجاب بقوله بخلاف الرقاب يعنى ان حقهم لم ينقل بها لان للامام ان يبطل حقهم راسا بالقتل فكذلك ان يبطله بالخلفه هو الجزية وهذا لانها خلقت في الاصل حرا والملك ثبت لعرض فالام اذا ستر قيم فقد بدل حكم الاصل فاذا جعلهم اهل فقد بقى حكم الاصل باب قوله كالاكرة بفتح الهجره والكاف والراءى العالمين للمزارعة وحاصل الكلام ان تصرف الامام وقع على وجه النظر في الاقرار اهلها عليها لانه لو قسمها بين الغنائمين اشتغلوا بالمزارعة وقد اعان الجهاد فان تركها في ايديهم صاروا كالاكرة المزارعين للمسلمين باب قوله مع ما الخ قال شيخنا هذا اشارة الى قوله والذين جاؤا من بعدهم باب قوله لخرج عن عد الكراية معناه ما ذكره الترمذى فان من عليهم برقابهم وارضيتهم وقسم النساء

جبرين مطعون كان المطعون جبا فكمضى في هوانه لانه لا طاعة له وعنده اهل المغازى ان طاعة تقتل في الحرب ولو يقتل صبرا



له قوله ما بينا اے من فعل عرفان قلت فاقولوا المشركين بنا في ترك قتلهم قلت ترك العمل به في حق اهل الذمة والمتأسن وفي المتنازع فيه بفعل عمر ۱۲ ب  
له قوله الا في مشركي العرب المرتدين فانه لا يجوز استرقاقهم ولا وضع الجزية عليهم ولا يقبل منهم الا الاسلام والسيف ۱۳ له قوله ولا يفادي المفاداة بين  
اشنين يقال فاداه اذا اطلقه واخذ منه فدية ومنه قوله ولا يفادي اے لا يعطى الاسارى الكفار ولا فدية منهم اسارى المسلمين

جلد ۲ کتاب السیر

هنا تجيب بعد نزول الآية ١٢ اب ٥١ قوله

حرارة المسلمين ما بيننا الى مشركي العرب المرتدين على ما بيننا انشاء الله

تِلْكَ الْأَمْثَلُ لِمَنْ رَدَّهَا إِلَى اللَّهِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ عَلَى الْمَسَافِرِ فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى

ابو بكر ص ۱۸۱ ق ۱۸۱

لأن دفع الشر يدونه وإن يسترقهم توفير المنفعة بعد انقضاء سبب بخلاف إسلامه

من قتل عقيل و مكى من قتل فلان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

قبل الخدنة ثم يتعد السبب ولا يغاد بالاسار عند الجحيفة وقال لا يغاد  
 الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الله ليبيّن

قوله الشاهد في تخلص المسلم وهو آفة من الكافرة

و به قال اجمدا باللسار ۲۲۱۱

انتقابه له ان فيه معوا الكفر لان يعوجها علينا و دفع شر اخر اخير من استنقاذ

من الكافرين ديارهم اسمر رايه عليه السلام

لا سیر میسرم نه ادا ہے فی یدیکم ابتداء فی صحفہ غیر مضای الیہا و (اعابدکم)

هو الله مضافا الى المفاد اي باخذ من مح في المشهور المذموم لنا وفي

الحصون بها يفتنوا وسوا طلاق اسرار الكفار ١٢

مسیر الکبریا نه ایاسن اذاکا بالمسلمین جتا استند لا یاسارید ولو کان اسلحه

ایہ بالمفادات بالممالی ۱۲ و صحیح جوابہ ۶۱۲

اسار في ايدينا لا يفاد بمسلم اسير ايديهم نه لا يغير الا اذا طابت نفسه به

ما علی منہ الا وادعنا الیہ

هو مون اسلاف ايجوز من ييم اى على الاسار حلاف للشاره فاه

فَمِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ عَلَى الْفِطْرَةِ

وہووالعاص زوج زینب بنت رسول اللہ کیا خرچہ التجاری کیا

الشوك بحت و هو و انما الله القس شتخ الاستقا ف ولا محز

الاول لا يفيض الراى به و في الثاني يفيض

نقاط تغیر منفعت و عوض مارواہ منسخہ ما تلونا و اذا اراد الیما العود

من حديث المن ١٢ من الآية ١٢ في السلام دار السلام

وَأَشْيَىٰ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ نَقْلِهَا إِلَىٰ دَارِ الْإِسْلَامِ أَذْجَبَهَا وَخَرَّبَهَا وَلَا يَعْرِفُهَا وَلَا يَتَرَلَّهَا

مع قوله ولا يجوز لمن اے الانعام عليهم ان

قال الشارح يدبرها لا عليه لسلامه عز وجل الشا لا ما كذبوا لنا ان يحجوا

منه صرف من شوكه

لَعَلَّكُمْ تَجِدُوا لَكُمْ سِرًّا كَمَا أَعْتَدْتُمْ لِلْكَافِرِينَ سِرًّا وَلِلْكَافِرِينَ أَعْدَاءٌ كَثِيرُونَ

صلی اللہ علیہ وسلم سے حدیث ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم نہی عن

عراۃ ۱۲۱ قولہ ولما قال تعالیٰ وہو متاخر نزولہ لان سوره براتہ آخر ما نزلت وقد تضمنت وجوب القتل علی کل حال فکان اسخا لما تقدم

أله قوله بنى عن ذك الشاة الاماكلة قلت غريب أخرجه ابن ابى شيبة عن يحيى بن سعيد قال بلغنى ان ابا جعفر بعث جيوست الى اسلم

وصى ابي يزيد بن سفيان ان لا يعقر شاة ولا يذبحها الا لما كثر ١٢

عبدوراء أبو العاص بن الربيع و المصعب بن عاصب بن أبي رافع و أبو حمزة الجحدري من بني كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

قوله وفي المسير الكبير  
أنه لا بأس بفداء أسير  
المشركين بما لا يأخذ  
منهم إذا كان بالمسلمين  
حاجة استدلالاً  
بأسار بد قلت  
قصة المفاد بأسار  
بد مشهورة وقد  
أنزل الله تعالى  
آيات فيها من الإنفا  
والمسلم من حيث ابن  
عباس عن عمر شرح  
ذلك مطولاً و  
أخرجها أحمد من  
حديث أنس طولاً  
ابن أسحق وأبو داود  
ولأبي داود عن ابن  
عباس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
جعل فداء أهل  
الجاهلية يوم بد  
أربعمائة وورد في  
فداء الأسرى  
بالأسرى بد تسعة  
بن الأكو عن عبد  
و له ولأبي داود  
والترمذي من حديث  
عمران بن حصين  
أن النبي صلى الله  
عليه وسلم فدى  
رجلين من المسلمين  
برجل من المشركين  
لفظ الترمذي و  
صححه وهو مطول  
عند مسلم وأبي داود  
حديث أن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
من على بعض الأسارى  
يوم بد أبو داود و  
الحاكم من حديث  
عائشة في قصة أبي  
العاص بن الربيع  
وأخرجه ابن سعد  
مطولاً و البخاري  
من حديث جابر بن  
مطعم لو كان مطعم  
ابن عبد جبار ثم كذب  
في هؤلاء النتن  
لتركتم له وقال  
ابن أسحق وكان  
مع من عليه



**له قوله** علم من المسائل منها ان احدا من  
 الملك يجب العقر ويقسم الولد والامة بين الغا  
 لا يورث منه عندنا خلافا له ومنها لو حو المدو  
 لا يضمن عندنا خلافا له **اب ١٢** **له قوله**  
 القسمة فان القسمة بيع معنى لاشتمالها على الاقرا  
 والمبادلة لا محالة فدخل تحت البيع فكذا لا يجوز  
 البيع لا يجوز القسمة **اب ١٢** **له قوله** اثبات  
 اليد كالقطة هي التي بها يثبت حفظ العين و  
 الناقلة هي التي تنقل العين من شخص الى شخص  
 قال الانزاري قال الكاكي الناقلة التي يتصرف بها  
 كيف شاء **اب ١٢** **له قوله** وبوجوده ظاهر لان  
 الدار انما يضاف اليها او اليهم باعتبار القوة  
 والاستيلاء وما بقيت هذه البقعة منسوبة اليهم  
 عرف ان القوة لهم والقوة على الاسترداد ظاهر  
 بخلاف ما اذا فتحت البلدة لانها صارت ح دار  
 اسلام لفتحها وحرار احكام الاسلام فيها فكان  
 فتح البلدة كاحرازه **اب ١٢** **له قوله** ثم  
 قيل موضع الخلاف في ان موضع الخلاف في ما اذا  
 فتحت القسمة عن الامام بدون الاجتهاد بل ثبت  
 حكم الملك لمن وقت القسمة في نصيبه من الاكل  
 والوطى وسائر الانتفاع فعنه يثبت وعندنا  
 لا **اب ١٢** **له قوله** لان الخمضاء ان ترتب  
 هذه الاحكام دليل على ثبوت الملك المستلزم  
 لجواز القسمة فعنه مرتبة بهذه القسمة المصا  
 لا عن اجتهاد فيلزم منه ثبوت الملك عندنا  
 ليست بمرتبة **اب ١٢** **له قوله** في اي حكم  
 قسمة الختام في دار الحرب عندنا الكراهية  
 لعدم الجواز لما ان في القسمة من قطع الشرا  
 لانه اذا قسم تفرقوا فربما يكون العدو على دارهم  
 هذا امر درار ما يتم به القسمة فلا يمنع جوازها  
 اختلف في الكراهية بل هي تنزيهية او تحريمية  
**اب ١٢** **له قوله** فانه قال الخ فيه نظر لانه  
 يشير الى ان خلاف محمد مجعما في القسمة في دار  
 الحرب ليس مشهورا فانه لا خلاف بينهم في  
 ما رواه من اصحابنا وفي غير ظاهر الرقعة  
 لا فضلية منقولة عنها ايضا وايضا قوله على  
 لابي حنيفة وابي يوسف رحيل على خلا  
 يدل عليه قوله وقيل بالكراهية وبالجملة لا يخلو  
 من محل **اب ١٢** **له قوله** الا انه لقاعد  
 لا اتفاق اما عند الشافعي فظاهر واما عندنا  
 يجوز اذا احتلج الغزاة الى الثواب والديات  
 نحو ذلك **اب ١٢** **له قوله** والردا بحسب الزوار  
 سكن الدال المهلتيين وفي آخره هجرة وهو

قوله بخلاف التحريق  
قبل الذبح فإنه  
منهى عنه ورد في  
النهي عن مطلق التحريق  
احاديث منها حديث  
ابي هريرة ان رجلا  
فلا نانا فلاقوا قلوبها  
ولا تحرقوها فإنه لا  
يعذب بها الا الله  
تعالى اخرج البخاري  
والبراء وسماهها  
هيايا بن الاسود  
ونافع بن عبد قيس  
وكنا قد خسا بن زب  
بنت رسول الله  
الله عليه وسلم هو  
في الدلائل للبيهقي  
وللبخاري عن ابن عباس  
لو كنت انا لما احرم  
لنبي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا  
تعذبوا بعد اب  
الله وفيه قصته و  
لا ابي داود عن ابن  
مسعود رفعه انه  
لا ينبغي ان يعذب  
بالناس الاربعون  
وللبزار عن ابي  
الدرداء قتله  
حديث از النبي  
صلى الله عليه وسلم  
نهي عن بيع الغنيم  
في دار الحرب ثم  
اجده +

سیدنا ابوبکرؓ کے ساتھ جو یہ کہ وہ اس وقت تک کہ اس کے ساتھ نہ تھا اس وقت تک کہ اس کے ساتھ نہ تھا



له قول موقوف فان قلت هذا لا يفيد لان قول الصحابي حجة ايضا واجيب بان هذا جواب عن تسكشافنا على زعمه فانه لا يرد على تقليد الصحابي حجة فان قلت قد ذكر المصنف الاستدلال بقول الصحابي من قبل الشافعي في كتاب الديات وغيره اجيب بان الشافعي في تقليد الصحابي قولين في القديم يقبل في الجديد لا فاما ذكره بهنا لا الزام عليه اذ له قوله وهو رواية السير الكبير حيث قال فيه يحرمهم على ذلك لكن باجازه

وقال الشافعي في أحد قوله يسهم لهم لقوله عليه السلام الغنمة لمن شهد الواقعة <sup>رواه ابن أبي شيبة موقوفا على عمر بن الخطاب واما المرفوع فغير ثابت</sup> ولان وجد الجها معنى بتكثير السواد ولنا انه لم يوجد في هذا المقام <sup>الحاجة</sup> فانه قد قصدنا <sup>القتال</sup> فانه قد قصدنا <sup>السبب</sup> الظاهر فيعتبر السبب وهو لقتنا فيفيد الاستحقاق على حسب فارسا او ارجا عند <sup>الحققة</sup> القتال <sup>فيما رواه موقوف على عمر بن الخطاب</sup> او تاويله ان يشهد على قصد القتال وان لم تكن الامم <sup>جواب عن حديث الشافعي</sup>

لكنهم في قسمها بين الغنائم قسما ابداعا ليجلوها الى دار الاسلام <sup>بفتح الحاء ما يحمل عليه من البقر والابل</sup> منهم فيقسمها قال العبد الضعيف هكذا ذكر في المختصر <sup>في دار الحرب</sup> يشترضا وهو رواية السير <sup>الملك</sup>

الكبير المحلة هذا ان الامم اذا وجد الغنم <sup>في دار الحرب</sup> فاحمل الغنائم لان المحلولة <sup>في دار الحرب</sup> المحلولة <sup>في دار الحرب</sup> فكذا اذا كان بيت المال فضل محولا <sup>في دار الحرب</sup> الى المسلمين لو كان للغنائم او <sup>في دار الحرب</sup>

لبعضهم يحرمهم في رواية السير الصغير لانه ابتداء اجابة فصا كما اذا انفتحت <sup>في دار الحرب</sup> في مفازة ومع فبقه فضل محو ويجوز في رواية السير الكبير لادفع الضرر <sup>في دار الحرب</sup> بتحميل ضرر خا والاجوبيع الغنائم قبل القسمة دار الحرب <sup>في دار الحرب</sup> لانه لا ملك قبلها فيه خلا <sup>في دار الحرب</sup>

الشارة وقد بينا الاصل ومن ما من الغنائم دار الحرب <sup>في دار الحرب</sup> في الغنمة ومن مات منهم <sup>في دار الحرب</sup> بعد اخراجها الى دار الاسلام فصبه ثور لان الارث يحرق في الملك ولا ملك قبل <sup>في دار الحرب</sup>

الاحراز واما الملك بعد وقال لشارة من مات منهم بعد استقرار الهزيمة <sup>في دار الحرب</sup> بثور نصيبه <sup>في دار الحرب</sup> لفتيا الملك في عند قد بينا قال ولا باس بان يعلف لعسكر في دار الحرب ويأكلوا <sup>في دار الحرب</sup>

مما وجد من الطعام قال العبد الضعيف ارسل فلم يقيد بالحقا وقد شرطها في <sup>في دار الحرب</sup> رواية ولم يشترطها في الاخرى وجه الاولى انه مشترك بين الغنائم <sup>في دار الحرب</sup>

وانهزام العدو ولا يثبت بمجرد الاخذ فلو مات قبل استقرار الهزيمة ينبغي ان لا يورث عنده <sup>في دار الحرب</sup> الا الهدايا <sup>في دار الحرب</sup> الدابة يعلف من باب ضرب يضرب اذا اطعمها العلف والعلف بفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويسكون اللام مصدر ابناء <sup>في دار الحرب</sup>

لان فيه دفع الضرر العام بالخاص ولان منفعة عامة اليهم فله ان يفعل ذلك حقهم ارب <sup>له</sup> قوله لا يحرم لعدم حل المال كمتفاح بال غير الالة بطيئة نفسه فيكون هذا جبر على الاجابة ابتداء وهو معنى قوله لانه ابتداء اجارة واحترز به عن الاجارة في حال البقار حيث يحرم عليه بالتفاق الرواية لكن اجر سفيته شهر انقضت المدة في وسط البحر فانه يعتقد عليها اجارة اخرى بغير رضى المالك باجر المثل ذكره في المحيط ارب <sup>له</sup> قوله في رواية السير الكبير ويستوى في ذلك ان يرضى به اصحاب المحلولة او لا اذا كان بهم غنى عن تلك المحلولة لانهم بهذا الابر قدسوا المتعت ارب <sup>له</sup> قوله ولا يجوز بيع الغنائم مع هذا لو باع قبل القسمة اصح لانه مجتهد فيه ذكره في شرح الطحاوي فعلم بذلك ان المراد بقوله لا يجوز الكراية لانفي ترتب الاحكام والكراية ايضا في ما اذا باع بلا حاجة الغزا واذا باع لدفع حاجتهم ينبغي ان لا تنكره لان الضرورة تستباح المحذور ارب <sup>له</sup> قوله وفيه في بيع الغنائم قبل القسمة خلاف الشافعي فعنده يجوز لان سبب الملك عنده الاستيلاء وقد بينا الاصل لانه ان الملك للغائبين قبل الاحراز بدار الاسلام لا يثبت عندها وعنده يثبت ارب <sup>له</sup> قوله ولا ملك قبل الاحراز فيه نظر لانه ينافي قولنا في ما تقدم اذ بكل منها يتم الملك الجواب لانه ترك ذكر القسمة في دار الحرب ههنا اعتمادا على ما ذكره هناك اولان ذلك بطارض الحاجة والاعتبار للاموال لا صليته ارب <sup>له</sup> قوله من مات منهم بعد اخراجها لشارة الى ان الملك عنده يثبت بعد الفراغ عن القتال <sup>له</sup> قوله ولا باس بان يعلف يقال علف الدابة يعلف من باب ضرب يضرب اذا اطعمها العلف والعلف بفتح العين واللام كل ما ياكله الدابة ويسكون اللام مصدر ابناء

حديث الغنمة لمن شهد الواقعة والمشهد هو وقعة على عما المرفوع فلم يجد واما الموقوف فاخرج ابن ابي شيبة والطبراني من حديث طارق ابن شهابان اهل البصرة غزواتها وندفة فار هو اهل الكوفة القصة وفيها فكتب عمران الغنمة لمن شهد الواقعة واخرجوه اليهم في وقال هذا هو الصحيح من قول عمر بن الخطاب ابن عدي من قول علي ويغارضه حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا ناسا على سرية من المدينة قبل نجد فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فخير بعد ما افتتحها الى ان قال فلم يقسم لهم وهو في البخاري وابي داود وثبت في الصحيحين عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم بحضرة لا شعر بين قال ولو يسهم لخبرنا ارب



قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم في طعام خير كلوها واعافوها ولا تملوها اليه في المعرفة من حديث عبد الله بن عمر نحوه ورواه أبو داود من طريق القاسم مولى عبد الرحمن بن عوف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كنا نأكل الجوز في الغزو ولا نقسمه حتى أن كنا لنزج إلى رحالنا وأخرجتنا منه عملة وأسناد كل منها ضعيف في الباب أحاديث منها ما اتفق عليه من حديث عبد الله بن مغفل قال في جواب من سأل عن الترميم ثم قلت لا أعطى من هذا اليوم أحد شيئا فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قسم وزاد الطبا في أخوة هؤلاء وللبخاري عن ابن عمر كما نصيب في غزائنا العسل والعنف فأكلم ولا نرفعه ولا في داود عن عبد الله بن أبي أوفى أصبنا طعاما يوم خيبر فكان الرجل يحمي فباخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم ينصرف وللطبراني في الأوسط عن عائشة مرفوعا عن مباحة المسلمين في مغارهم العسل والماء والمخ والطعام والخل والزبيب الجلد الطري والجوز والعقد ما لم ينجس ولا يبيح عن هاني بن كلثوم كتب عمر بن الخطاب إلى بني النضير في هذا الحديث ثلاثه من أولهين فمن باع شيئا بذهب أو فضة ثم

قوله كما في الثياب استعمال الثياب الدواب لا حاجة إلى استعمال الثياب الدواب في نفسه قال في شرح مختصر الكرخي بعدم جواز الانتفاع بالطيب ما احتجب بغيره انتقالا إلى دار الإسلام جاز استعماله كما في العلف ١٢ غنايه ٣٥ قوله و المراد بالدين المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرافا له بدنه كصرفه إلى بيت المال كذا ذكر القدوري في شرحه وفي المحيط لأصحابنا ٥٥٠ جلد كتاب السير

قوله كما في الثياب استعمال الثياب الدواب لا حاجة إلى استعمال الثياب الدواب في نفسه قال في شرح مختصر الكرخي بعدم جواز الانتفاع بالطيب ما احتجب بغيره انتقالا إلى دار الإسلام جاز استعماله كما في العلف ١٢ غنايه ٣٥ قوله و المراد بالدين المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرافا له بدنه كصرفه إلى بيت المال كذا ذكر القدوري في شرحه وفي المحيط لأصحابنا ٥٥٠ جلد كتاب السير

قوله كما في الثياب استعمال الثياب الدواب لا حاجة إلى استعمال الثياب الدواب في نفسه قال في شرح مختصر الكرخي بعدم جواز الانتفاع بالطيب ما احتجب بغيره انتقالا إلى دار الإسلام جاز استعماله كما في العلف ١٢ غنايه ٣٥ قوله و المراد بالدين المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرافا له بدنه كصرفه إلى بيت المال كذا ذكر القدوري في شرحه وفي المحيط لأصحابنا ٥٥٠ جلد كتاب السير

قوله كما في الثياب استعمال الثياب الدواب لا حاجة إلى استعمال الثياب الدواب في نفسه قال في شرح مختصر الكرخي بعدم جواز الانتفاع بالطيب ما احتجب بغيره انتقالا إلى دار الإسلام جاز استعماله كما في العلف ١٢ غنايه ٣٥ قوله و المراد بالدين المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرافا له بدنه كصرفه إلى بيت المال كذا ذكر القدوري في شرحه وفي المحيط لأصحابنا ٥٥٠ جلد كتاب السير

قوله كما في الثياب استعمال الثياب الدواب لا حاجة إلى استعمال الثياب الدواب في نفسه قال في شرح مختصر الكرخي بعدم جواز الانتفاع بالطيب ما احتجب بغيره انتقالا إلى دار الإسلام جاز استعماله كما في العلف ١٢ غنايه ٣٥ قوله و المراد بالدين المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرافا له بدنه كصرفه إلى بيت المال كذا ذكر القدوري في شرحه وفي المحيط لأصحابنا ٥٥٠ جلد كتاب السير

قوله كما في الثياب استعمال الثياب الدواب لا حاجة إلى استعمال الثياب الدواب في نفسه قال في شرح مختصر الكرخي بعدم جواز الانتفاع بالطيب ما احتجب بغيره انتقالا إلى دار الإسلام جاز استعماله كما في العلف ١٢ غنايه ٣٥ قوله و المراد بالدين المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرافا له بدنه كصرفه إلى بيت المال كذا ذكر القدوري في شرحه وفي المحيط لأصحابنا ٥٥٠ جلد كتاب السير



له قوله معناه في دار الحرب لما قيد بهذا لانه لو اخرج الحربي الى دار الاسلام واسلم لا يصير له اولاد في دار الحرب محزونين اسلا وذكر في الفوائد المطبوعة ههنا اربع مسائل احدها اذا  
اسلم في دار الحرب لم يخرج حتى ظهر المسلمون فاحكم فيها ما ذكرناه لا يغتم نفسه اولاده الصغار والثانية الحربي اذا دخل دارا بايمان فاسلم ثم ظهر المسلمون على داره فاسلمه وال  
جميع ما خلفه في دار الحرب من اولاده الصغار في واثا لثا اذا اسلم الحربي في دار الحرب ثم دخل دار الاسلام ثم ظهر على داره فجميع ما له هناك في الاولاد  
الصغار والرابعة اذا دخل المسلم دار الحرب بايمان اشترى منهم اموالا وله اولاد اسلمهم

هذا كتاب السير

معناه في دار الحرب احزب اسلامه نفسه لان الاسلامينا في ابتداء الاسترقاق

واولاده الصغار لانهم مسلمون باسلا يتعوا كل مال هو في يديه لقوله عليه

السلام من اسلم على مال فهو ولا نه سبقت يده الحقيقية اليه يد اظهري

غلبة او ودعيته في يد مسلم او ذي له في يد صحيحة محترمة كيد فان

ظهرنا على دار الحرب فعقار في وقال الشارح هو لانه في يد فصا كما منقول

لنا ان العقار في يداهل الدار وسلطانها اذ هو من جملة دار الحرب لكن يده

وقيل هذا قول الجنيبة واني يوسف الخو قول محمد وهو قول ابي يوسف الاول

هو كغيره من الاموال بناء على ان اليد حقيقة لا يثبت على العقار عند وعند

يثبت فزوجته في لانها كافر حرة لا تتبعه الاسلا وكذا حملها في خلا للشا

هو يقول انه مسلم تبعا كما من فصل قلنا انه جزؤها فيرق برقاها والمسلم محل

للملك تبعا لغيره بخلاف المنفصل لانه حوالا لعدم الجزئية عند له واولاده

الكبار لانهم كفار يربون ولا تتبعه ومن قل من عبيده في لانه لما قرد مو لا

خرج من يده فصا تبعا لاهل دارهم وما كان من له في يد حربي فهو في غصبا كما

او ودعيته لان يده ليست بمحترمة وما كان غصبا يد مسلم او ذي له فهو عند

وقال محمد لا يكون فيا قال العبد الضعيف سمع الله كذا ذكر محمد الاحتلا

في السير الكبير وذكر في شرح الجامع الصغير قول ابي يوسف مع قول محمد

لما ان اموال تابع للنفس قد صار معصوبا اسلا فيتبعها مال فيها وله انه

حديث

من اسلم على مال

فهو له اتوبع و

ابن عدي من حيث

ابي هريرة بلفظ

شع واسناده

ضعيف ورواه سعيد

ابن منصور من

طريق عروة مرسل

واسناده صحيح

استشهد البخاري

لهذه المسئلة

حدث عمر انه قال

لمولى له يقال له

هني اكف جناحه

عن المسلمين وفيه

انها لبلاد هو قاتلوا

عليها في الجاهلية

واملوا عليها في

الاسلام وفيها

عن صحاب من العيلة

رضوان القوم اذا

اسلموا احزوا

دما ثم اموالهم

اخرجه ابو داود

واحمد واسحق

والدارمي والبراد

وابن ابي شيبة

وابن ابي مطول

في قصة ١٢



الذي يخرج احاد الهدى  
يحل ان النبي صلى  
عليه وسلم قسم اربعة  
اجناس الغنيمة بين  
الغامين او عبيد  
الاموال من طريق  
ابن ابي طلحة عن ابن  
عباس كانت الغنيمة  
تقسم على خمسة اجناس  
فاربعة منها لمن قاتل  
وخمسة لغيره على اربعة  
فربع لله وللرسول ولذي  
القربى فما كان لله  
الرسول فهو لقربى  
النبي صلى الله عليه  
والسليم الثاني لليتامى  
للمساكين والرابع  
للسبيل وهو الصنف  
الفقر الذي ينزل  
بالمسلمين ورواه ابن  
مرويه والطبراني  
وجاء اخر عن ابن عباس  
كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا بعث سربا  
فغنموا حصل لغنيمة  
فصرف ذلك الخمس في  
خمسة ثم قروا علموا  
انما غنمتم فجعل سهم  
الله وسهم لرسوله  
واحدا ولذي القربى  
سهما وسهما لابن  
السبيل وسهما لليتامى  
وسهما للمساكين وجعل  
السهمين الاولين قوة  
في الجبل والى سلاحه  
جعل الاربعة اسهم  
الباقية للفارس سهما  
وللراجل سهما وروى  
الطبراني من طريق  
قيادة كانه الغنيمة  
تقسم خمسة اجناس  
فاربعة اجناس لمن  
قاتل عليها وخمس  
الباقى على خمسة فلما  
مات النبي صلى الله  
عليه وسلم جعل ابو بكر  
وعمر سهم الله وسهم  
وسهم قرابة حمله  
عليه في سبيل الله  
تعالى صدقة عن رسول  
الله صلى الله عليه  
وسلم حديث ابن

له قوله النفس التي تقربنا الى الله ان النفس صارت معصومة بالاسلام لان النفس ليس بمعصومة لان العصمة المتقوية لا تثبت الا بالاداء الاسلام ولهذا اذا قتل مسلم عمدا او خطأ تركت  
القصاص ولا الهية عندنا خلافا للشافعي ولكنها معصومة العصمة اليه اشار بقوله الا انه وفي الحقيقة جواب عما يقال ان النفس معصومة لما كان يحرم التعرض للحرب وليس كذلك ان  
له قوله لكونه مكلفا ان يكون الا في حلقه للتكليف ولا يمكن من اقامته الا بقاءها ولا بقاءها الا بالعصمة ١٢ **س** قوله اعتبارها الخ فانه اذا دخل الواحد الاثنان في الحرب  
**جلد كتاب السير** بغنيمة اذا الغنيمة ما يوزن بوزن الامام بل هو مباح سبقت يدسم اليه ١٢ ع **٥٥٢**  
عن ابن عمر عن عمرو بن لايد كرمه لا في داود من حديث ابن ابي عمير عن ابي بصير سوا  
مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس لم تنصر معصومة بالاسلام الا ان تراها  
بمنقوبة الا ان تراها في الأصل لكونه مكلفا ابا القريب عاصم بن سعد  
بالاسلام انما ان خلق ضمة لا متها فكان حلالا للملك ليست بدحا فلم  
العصمة اذا خرج المسلمون من الحرب يخرجون بالغنيمة لا ياكلوا منها لان  
الضرورة قد ارتفعت الا باعتمادها وان الحق قد تاكل حتى يورث ولا كذلك قبل  
الخراج اذ اراد الاسلام من فضل علفا وطعاما للغنيمة معناه اذا انقسمت  
النسبة مثل لنا عنه انه لا يراعى اعتبارا بالمتخصص ولنا ان الاختصاص ضرورة الحاجة  
وقد التخلل المتخصص لاننا احق به قبل الاحراق فكذا بعد وبعد تصد  
به ان كانوا اغنياء انتفعوا ان كانوا عاقلين لا يملكون في حكم اللقطة لتعد الردي  
على الغامين ان كانوا انتفعوا به بعد حرا ترد قيمته الى ملغهم ان كان لم يقسم  
ان قسمت والغنيمة فالغنيمة يتصدق بقيمة الفقير لا شيء عليه لقيمة القيمة مقابل الأصل  
فاخذ حكمه فصل في كيفية القسمة قال ويقسم الامم الغنيمة فيخرج خمسها  
لقوله تعالى فان لله خمسة للرسول وستة للجنس ويقسم اربعة الاخبا بين الغامين لانه  
عليه السلام قسمها بين الغامين ثلثا للغارس سهما وللراجل سهما عند ابي حنيفة ورواه  
للغارس ثلثة اسهم وقول الشاذلي ما رو ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما ولان الاستحقاق بالغناء وغناؤه على ثلثة  
امثال الرجل لانه للكر والفرو الثبات والرجل لا غير لا ابي حنيفة رة  
م عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما الجارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين لصا  
سهمين للغارس ثلثة اسهم سهما للفارس سهما لصاحبه اخرج من طريقين في كل منهما ضعف ولا احمد

عن ابن عمر عن عمرو بن لايد كرمه لا في داود من حديث ابن ابي عمير عن ابي بصير سوا  
مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس لم تنصر معصومة بالاسلام الا ان تراها  
بمنقوبة الا ان تراها في الأصل لكونه مكلفا ابا القريب عاصم بن سعد  
بالاسلام انما ان خلق ضمة لا متها فكان حلالا للملك ليست بدحا فلم  
العصمة اذا خرج المسلمون من الحرب يخرجون بالغنيمة لا ياكلوا منها لان  
الضرورة قد ارتفعت الا باعتمادها وان الحق قد تاكل حتى يورث ولا كذلك قبل  
الخراج اذ اراد الاسلام من فضل علفا وطعاما للغنيمة معناه اذا انقسمت  
النسبة مثل لنا عنه انه لا يراعى اعتبارا بالمتخصص ولنا ان الاختصاص ضرورة الحاجة  
وقد التخلل المتخصص لاننا احق به قبل الاحراق فكذا بعد وبعد تصد  
به ان كانوا اغنياء انتفعوا ان كانوا عاقلين لا يملكون في حكم اللقطة لتعد الردي  
على الغامين ان كانوا انتفعوا به بعد حرا ترد قيمته الى ملغهم ان كان لم يقسم  
ان قسمت والغنيمة فالغنيمة يتصدق بقيمة الفقير لا شيء عليه لقيمة القيمة مقابل الأصل  
فاخذ حكمه فصل في كيفية القسمة قال ويقسم الامم الغنيمة فيخرج خمسها  
لقوله تعالى فان لله خمسة للرسول وستة للجنس ويقسم اربعة الاخبا بين الغامين لانه  
عليه السلام قسمها بين الغامين ثلثا للغارس سهما وللراجل سهما عند ابي حنيفة ورواه  
للغارس ثلثة اسهم وقول الشاذلي ما رو ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما ولان الاستحقاق بالغناء وغناؤه على ثلثة  
امثال الرجل لانه للكر والفرو الثبات والرجل لا غير لا ابي حنيفة رة  
م عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما الجارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين لصا  
سهمين للغارس ثلثة اسهم سهما للفارس سهما لصاحبه اخرج من طريقين في كل منهما ضعف ولا احمد

عن ابن عمر عن عمرو بن لايد كرمه لا في داود من حديث ابن ابي عمير عن ابي بصير سوا  
مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس لم تنصر معصومة بالاسلام الا ان تراها  
بمنقوبة الا ان تراها في الأصل لكونه مكلفا ابا القريب عاصم بن سعد  
بالاسلام انما ان خلق ضمة لا متها فكان حلالا للملك ليست بدحا فلم  
العصمة اذا خرج المسلمون من الحرب يخرجون بالغنيمة لا ياكلوا منها لان  
الضرورة قد ارتفعت الا باعتمادها وان الحق قد تاكل حتى يورث ولا كذلك قبل  
الخراج اذ اراد الاسلام من فضل علفا وطعاما للغنيمة معناه اذا انقسمت  
النسبة مثل لنا عنه انه لا يراعى اعتبارا بالمتخصص ولنا ان الاختصاص ضرورة الحاجة  
وقد التخلل المتخصص لاننا احق به قبل الاحراق فكذا بعد وبعد تصد  
به ان كانوا اغنياء انتفعوا ان كانوا عاقلين لا يملكون في حكم اللقطة لتعد الردي  
على الغامين ان كانوا انتفعوا به بعد حرا ترد قيمته الى ملغهم ان كان لم يقسم  
ان قسمت والغنيمة فالغنيمة يتصدق بقيمة الفقير لا شيء عليه لقيمة القيمة مقابل الأصل  
فاخذ حكمه فصل في كيفية القسمة قال ويقسم الامم الغنيمة فيخرج خمسها  
لقوله تعالى فان لله خمسة للرسول وستة للجنس ويقسم اربعة الاخبا بين الغامين لانه  
عليه السلام قسمها بين الغامين ثلثا للغارس سهما وللراجل سهما عند ابي حنيفة ورواه  
للغارس ثلثة اسهم وقول الشاذلي ما رو ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما ولان الاستحقاق بالغناء وغناؤه على ثلثة  
امثال الرجل لانه للكر والفرو الثبات والرجل لا غير لا ابي حنيفة رة  
م عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما الجارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين لصا  
سهمين للغارس ثلثة اسهم سهما للفارس سهما لصاحبه اخرج من طريقين في كل منهما ضعف ولا احمد

عن ابن عمر عن عمرو بن لايد كرمه لا في داود من حديث ابن ابي عمير عن ابي بصير سوا  
مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس لم تنصر معصومة بالاسلام الا ان تراها  
بمنقوبة الا ان تراها في الأصل لكونه مكلفا ابا القريب عاصم بن سعد  
بالاسلام انما ان خلق ضمة لا متها فكان حلالا للملك ليست بدحا فلم  
العصمة اذا خرج المسلمون من الحرب يخرجون بالغنيمة لا ياكلوا منها لان  
الضرورة قد ارتفعت الا باعتمادها وان الحق قد تاكل حتى يورث ولا كذلك قبل  
الخراج اذ اراد الاسلام من فضل علفا وطعاما للغنيمة معناه اذا انقسمت  
النسبة مثل لنا عنه انه لا يراعى اعتبارا بالمتخصص ولنا ان الاختصاص ضرورة الحاجة  
وقد التخلل المتخصص لاننا احق به قبل الاحراق فكذا بعد وبعد تصد  
به ان كانوا اغنياء انتفعوا ان كانوا عاقلين لا يملكون في حكم اللقطة لتعد الردي  
على الغامين ان كانوا انتفعوا به بعد حرا ترد قيمته الى ملغهم ان كان لم يقسم  
ان قسمت والغنيمة فالغنيمة يتصدق بقيمة الفقير لا شيء عليه لقيمة القيمة مقابل الأصل  
فاخذ حكمه فصل في كيفية القسمة قال ويقسم الامم الغنيمة فيخرج خمسها  
لقوله تعالى فان لله خمسة للرسول وستة للجنس ويقسم اربعة الاخبا بين الغامين لانه  
عليه السلام قسمها بين الغامين ثلثا للغارس سهما وللراجل سهما عند ابي حنيفة ورواه  
للغارس ثلثة اسهم وقول الشاذلي ما رو ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما ولان الاستحقاق بالغناء وغناؤه على ثلثة  
امثال الرجل لانه للكر والفرو الثبات والرجل لا غير لا ابي حنيفة رة  
م عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهما الجارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين لصا  
سهمين للغارس ثلثة اسهم سهما للفارس سهما لصاحبه اخرج من طريقين في كل منهما ضعف ولا احمد



جلد کتاب السیر

ما روى ابن عباس ان النبي عليه السلام اعطى الفارس سهرمين والراجل سهرما فتعاض

فعلاه فيرجع الى قوله وقد قال عليه السلام للفارس سهرمان للراجل سهرم كيف قد

روى عن ابن عمر ان النبي عليه السلام قسم للفارس سهرمين للراجل سهرما واذ تعاضت

روايتاه تزحزح رواية غيره ولان الكروا الفرس من جنس واحد فيكون غناءه مثل غناء الراجل

فيغضل عليه سهرم ولانه تعد اعتبارا مقدار الزيادة لتعذر معرفته فيدار الحكم على سبب هرو

للفارس سهرمان لنفس الفرس للراجل سهرم واحد فكان استحقاقه على ضعفه لا يسهم

الا لفرس واحد قال ابو يوسف يسهم لفرسين ما روى ان النبي عليه السلام اسهم لفرسين

ولان الواحد قد يفيحتاج الى الاخر ولما ان البراء بن اوس قد فرسين لم يسهم رسول الله

عليه السلام الا لفرس واحد لان القتال لا يتحقق بفرسين فعة واحد فلا يكون لسبب الظاهر مفضيا

القتال عليهما فيسهم لواحد لهذا لا يسهم لثلاثة افراس ما رواه حمول على التنفيل كما اعطى

سلمة بن الاكوع سهرمين وهوراجل والبراذين والعناق سواء لان الارباب مضاف

الى جنس الخيل في الكتاب قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم

واسم الخيل ينطلق على البراذين والعناق والحجيين والمقرف اطلاقا واحدا ولان العرب ان

كان في الطلب الهرب قوى فالبرذون اصبر الين عطا فافعل كل واحد منهما منفعة معتبرة

فاستويا ومن دخل الحرب راسا فنفق فرسه استحق سهرم الفرسان من دخل الجلفا اشتد

فرسا استحق سهرم راجل جوابا لشفاعه على عكس الفصلين هكذا رواه ابن المبارك عن حنيفة في

الفصل لثلاثين يستحق سهرم الفرسان الحاصل ان معتبر عندنا حالة المجاوزة وعند حال نقضاء الحرب

الفارس سهرمين ولصاحبه سهرما والصحيح حديث ابن عمر واخرج الواقدي في المغازي عن الزبير بن العوام قال شهدت بني قريظة فضرب لي بسهم ولفرسى بسهم وروى ابن مردويه في تفسيره عن عائشة قالت اصاب رسول الله سبايا بن المصطلق فاخرج خمس منها ثم قسم بين المسلمين فاخرج للفارس سهرمين وللراجل سهرمان ثم اجد من قوله صلى الله عليه وسلم حديث ما تقدم وجاء عنه الذي ذكره من طرق اخرها رواية ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو اسامة وابن عمير عن عبيد الله عن نافع عنه به قال الدارقطني قال لنا ابو بكر النيسابوري هذا عندى وهم من ابن ابي شيبة لان احمد رواه عن ابن نمير كالحجاة وكذا قال عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ورواه ابن كرامة وغيره عن ابي اسامة كذلك ثانيا رواه الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن عبيد الله به وقال قال احمد بن منصور الناس يخالفونه وقال النيسابوري لعل الوهم من نعيم ثالثا رواه الدارقطني من طريق نعيم بن حماد من طريق عبد الله بن عمر المكي عن نافع كذلك وقد رواه القعنبي عنه على الشك هل قال للفارس او للفارس رابعها رواية من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر به وقال اختلف فيه على حماد مسمها رواية عبد الرحمن بن امين عن نافع عن ابن عمر به واخرجه الدارقطني في اول المختلف حديث انه اسهم صلى الله عليه وسلم لفرسين الدارقطني من طريق عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي عمرة عن ابيه عن جده قال اسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرسى اربعة اسهم ولى سهرما فاخذت خمسة اسهم وروى عبد الرزاق من طريق مكحول ان الزبير قد حضر خيبر بفرسين فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اسهم وروى الواقدي من وجه اخر نحوه واعله الشافعي بمعارضة ما رواه هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير اعطاني النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر اربعة اسهم سهرمين لفرسى وسهرمانى وسهما (بقية برص ٥٥٤)

حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الفارس سهرمين والراجل سهرما لم اجد له بل تقدم في الذي قبله عن ابن عباس خلافا واخرجه الشيخان فخرج ابو داود واحمد وابن ابي شيبة والطبراني والحاك عن مجمر بن جارية قال شهدنا الحديث بيده فذكر الحديث وفيه فاعطى الفارس سهرمين واعطى الراجل سهرما وللطبراني عن المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم له سهرمين لفرسه سهرم وله سهرم وفي اسناده الشاذ كوفي عن الواقدي وقد تقدم في الذي قبله عن المقداد ايضا خلافا وللواقدي في المغازي عن الزبير شهدت بني قريظة فضرب لي بسهم ولفرسى بسهم وقتل تقدم عن الزبير خلافا ايضا ولابن مردويه من حديث عائشة قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهرمانا للراجل سهرم ثم اجد من قوله صلى الله عليه وسلم حديث ما تقدم والمحفوظ عن ابن عمر في الكتب المشهورة ما تقدم وجاء عنه الذي ذكره من طرق اخرها رواية ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو اسامة وابن عمير عن عبيد الله عن نافع عنه به قال الدارقطني قال لنا ابو بكر النيسابوري هذا عندى وهم من ابن ابي شيبة لان احمد رواه عن ابن نمير كالحجاة وكذا قال عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ورواه ابن كرامة وغيره عن ابي اسامة كذلك ثانيا رواه الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن عبيد الله به وقال قال احمد بن منصور الناس يخالفونه وقال النيسابوري لعل الوهم من نعيم ثالثا رواه الدارقطني من طريق نعيم بن حماد من طريق عبد الله بن عمر المكي عن نافع كذلك وقد رواه القعنبي عنه على الشك هل قال للفارس او للفارس رابعها رواية من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر به وقال اختلف فيه على حماد مسمها رواية عبد الرحمن بن امين عن نافع عن ابن عمر به واخرجه الدارقطني في اول المختلف حديث انه اسهم صلى الله عليه وسلم لفرسين الدارقطني من طريق عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي عمرة عن ابيه عن جده قال اسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرسى اربعة اسهم ولى سهرما فاخذت خمسة اسهم وروى عبد الرزاق من طريق مكحول ان الزبير قد حضر خيبر بفرسين فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اسهم وروى الواقدي من وجه اخر نحوه واعله الشافعي بمعارضة ما رواه هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير اعطاني النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر اربعة اسهم سهرمين لفرسى وسهرمانى وسهما (بقية برص ٥٥٤)

اقول فلا يخفى على من طالع تخریج الزيلعي ونسخ القدير وغيره ان روايات السهرمين للفارس ضعيفة من حيث السند وروايات الاسهم له قوية مع كثرتها جدا ولذلك مال ابن الهمام في هذه المسألة الى قولهم والله اعلم ١٢ مولوى محمد عبد الحى نور الله مقده \*



ص ممنوع لانها دائرة مع التعليم والعربي اقبل الادب من العجمي ١٢ فتح القدير ١٣ قوله ومن دخل دار الحرب آخذا بيديها وقت اقامة السبب الظاهر  
مقام ما يوجب زيادة السهم وهو وقت مجاوزة الدرب عندنا ١٢ عننا ١٩ قوله فرسه رجل جاوز الدرب بنفسه مغضوب او مستغفار

او مستاجریم استرده  
المالک فشهد الوقعة

راجله فیہ ردائتان  
فی روانہ لہ سهم فارس

و فی روایتی سهم راجل  
بقتضی که نه دوازده

الدرب لقصد  
التي آلاء الله

الاولى ١٢ ف

وکنذا اذا هب اومش

۱۲ باب الله قوله

في الفصلين يعني لا يعتبر  
عنده دخوله في دار الحرب

فارسا و لا دخوله راجلا  
٢٠ المنة عنده كونه

فارسا اور اجلًا عند  
شہد الواقعہ ۱۲۲

في قوله

اذا دخل في

ثم اشترى فارساً

وقال فارسي ١٢  
ك ٥٢٣ قوله

حواشی صفحه ۵۵۳

٣٠ قوله فيرجع الى قوله طريقة استدلاله مخالف

لقواعد الأصول فان الأصل ان الديلمين اذا  
تعارضوا وتعذر التوفيق يصار الى ما بعده الى ان يقبله

والقول اقوى من الفعل بالاتفاق ١٢ ع  
قوله كيف وقد روى اى كيف يتحجج لابي يوسف

و محمد بن روايه ابن عمر و الحال انه قد روى عنه ايضا  
ابن النعمان رحمه الله عليه و علي آ و سلم قسم للفارس سهرين

رواه ابن ابی شیبۃ وقال أبو یوسف النیسابوری هذا  
عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الوہاب عن ابن

وعبد الرحمن بن بشر وغيرهم روى عن ابن نمير عن

ثلاثة اقسام ٢١ باب **في قوله ترج** رواية غيره

وقال صاحب النهاية قوله رواية ابن عباس عن عائشة

ابن عمر و ہی روایۃ الجماعة علی وفق مذہبنا و در ابی حنیفۃ علی وفق مذہبہ و قوله ترجیح ای ترجیح

روایت غیره دہو ابن عباس قلت لا شعارض  
اصلا فی روایتی ابن عمر لان الصحیح فی روایتہ ہو

السابقة التي فيها ثلثة اسمهم للفارس وكيف  
لقول صاحب النهاية ومن تبعه من الشعراء

ان رواية ابن عباس سلم من المعارضة والحال  
ان لم يصح كما ذكرناه من اكله من آفة التقليل

وعدم رجوعهم الى مدارك الحديث ۱۲ اب

الفارس نفسه وفرسه فيعطى سهمين في الراجل

لا يدخل له في المقدرات الشرعية ١٢ ب

معرفة قدر الزيادة لان تلك اما تظهر عن

المسابقة والمقاتلة عند التقاء الصغير  
وكل منهم مشغول بشأنه في ذلك الوقت ١٢

قوله ولا يسهم اى اذا دخل دار الحرس

مالك والشافعي وقال ابو يوسف وهو قول

قلت اخرجوه الدارقطني في سننه عن ابي

ابن عمرو بن ميثم قال انهم رسول المنظر

تقعة وكان المصنف اشار بقوله حال القصة  
ع ١٢ عننا به

---

متعلقہ ۵۵۳

لا في وهذا الخرج  
البارقطن و آوى سمه

ابن منصور من طريق  
الزهري عن عمر بن الخطاب

عبدالله بن عبدالمطلب

الا وذا نعى مرفوعا مثله  
وهذا موصوفا وذا نعى

الواقدي من طريق  
الحديث عن عبد الله



**له قوله** كالحروج من البيت اي قصد القتال الى دار الحرب فانه وسيلة الى السبب وحال الغازي عند ذلك لا يعتبر بالاتفاق وكذا عند المجاوزة **له قوله** وتعليق الاحكام بهذا جواب بطريق المنع لما يقال من جهة اصحابنا ان القتال امر مخفي لا يوقف عليه فيقام السبب الظاهر مقام القتال وهو المجاوزة وتقريره لا نسلم انه لا يوقف عليه وكيف لا وتعليق الاحكام كاعطاء الرضخ للصبي اذا قاتل وكذلك

امكان الوقوف عليه فلم يفت عليهم لم يتعلق بحكم **له قوله** ولو نفذ رذا جواب بطريق **جلد كتاب السبب**

**له ان السبب هو القهر والقتال فيعتبر حال الشخص عند المجاوزة وسيلة الى السبب**  
 اي سبب استحقاق الغنيمة **له قوله** كالحروج من البيت وتعليق الاحكام بالقتال يدل على امكان الوقوف عليه ولو نفذ رذا  
 يعلق بشبه الوقعة لانه اقرب الى لقتال لئلا ان المجاوزة نفسها قتال لا يلحقهم الخوف  
 والحال بعد ما حاله الدائم ولا معتبر به وان الوقوف على حقيقة القتال متعسر وكذا على  
 شهوة الوقعة لان حال لقاء الصفيين فتقام المجاوزة مقام اذ هو السبب المفطر لظاهره  
 اذا كان على قصد القتال فيعتبر حال الشخص حالة المجاوزة فارسا كان او رجلا ولو  
 دخل فارسا وقاتل رجلا لضيق المكان يستحق سهرم الفرسان بالاتفاق ولو دخل  
 فارسا ثم باع فرسا او وهبوا وجرأوه في رواية الحسن عن ابي حنيفة يستحق سهرم الفرسان  
 اعتبارا للمجاوزة وفي ظاهر الرواية يستحق سهرم الرجال لان الاقدام على هذه التصرفات يدل  
 على انه لم يكن من قصد المجاوزة القتال فارسا ولو باع بعد الفراغ لم يسقط سهرم الفرسان  
 وكذا اذا باع في حالة القتال عند البعض والا صح ان يسقط لان البيع يدل على ان

غرضه التجارة فيه لا ان ينتظر عزته ولا يسهرم لمولوك ولا امرأة ولا صبي ولا جنون **له قوله**  
 اي عزة الفرس بالشرع في القتال

ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الاقام لما روى انه عليه السلام كان لا يسهرم للنساء الصبيات  
 والعبيد لكن كان يرضخ لهم وما استعان عليه السلام باليهود على اليهود لم يعطهم شيئا  
 من الغنيمة يعني انه لم يسهرم لهم ولا في الجهاد عبادته والذمي ليس من اهل عبادة والصبي  
 والمرأة عاجزان عنه لهذا لم يلحقهما فوضه العبد لا يمكنه المولى له منه الا انه يرضخ لم فريضا  
 على القتال مع اظهار الخطا رتبة ثم المكاتب بمنزلة العبد لقيام الرق وتوهم عجزه  
 بعض مشايخنا لان بيعه عند القتال يدل على انما باعه كراي رآه في الحرب **له قوله** لكن يرضخ لهم بالصاد والخمار المجتمعين من رضى فلان بقدان اعطاه  
 ماله قليلا من كثير والرضخ اسم **له قوله** كان لا يسهرم الخ قلت اخبرني مسلم عن يزيد بن هرير قال كتب نجدة الى ابن عباس يسأله عن العبد والمرأة يحضران  
 المعتمر هل كان لهما سهم معلوم اذا حضروا قال لم يكن لهما سهم معلوم الا ان يحذايا اي يعطيا من الغنم وفي رواية ابي داود فاما ان يضرب سهم فلا قد كان يرضخ لهن  
 في الصدر الاول **له قوله** ولما استعان الخ قلت روى البيهقي في كتاب المعرفة عن ابن عباس قال استعان رسول الله بيهود قينقل فرضخ لهم ولم

يسهرم لهم **له قوله** على اليهود وفيه جواز الاستغناء بانكاره وهو  
 بذكره بنافعا فاما الجماعة وفيه بحث كثيرة ذكرناه في شرح صحيح البخاري **له قوله** وتوهم عجزه  
 يعني يحتمل ان يرضخ للمكاتب عن ادائه بدل القنابة فيخرج الى الرق ويح كالمولى  
 ولاية المنع فيمنع في الحال لوجود التوهم **له قوله** عناية به  
 لم يرضخ ليهود قدوة الحسن بن عمار وهو متروك وهذا ليس فيه تعيين المستعان عليهم لكن عند الوقوع من طريق خراهم بن سعد  
 ابن عبيدة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة غزاهم اهل خيبر ثم لهم ويقال احداهم ولم يسهرم ليهود وروى الترمذي وداود في المراسيل ابن ابي شيبة  
 كلهم عن الزهري قال اسهرم النبي صلى الله عليه وسلم ليهود وروى الترمذي وداود في المراسيل ابن ابي شيبة  
 قاتلوا معه لفظ الترمذي وفي الباب حديث انا كنا نستعين بمشركي الخرج مسلم عن عائشة واحمد  
 واسحق وابن ابي شيبة والحاكم والطبراني من حديث خبيب بن اساف فاستحق من رهاوية من حديث ابي حميد الساعدي  
 وفي كل منها قصة وفي حديث ابي حميد فقال من هؤلاء قالوا  
 ابن ابي في مواليه من يهود قال هل اسلموا قالوا لا قال فليرجعوا ذكروا

**له قوله** ولا يعتبر صبر وتيرا راجلا فارسا بعد المجاوزة عندنا وبعد شهوة الوقعة عنده على اختلاف الاصليين **له قوله** كفاية **له قوله** متعسر لان الامام لا يمكنه ان يراقب نفسه حال كل واحد ان قاتل او لم يقاتل وكذا ابنه بان يוכל عدلا يخبره بذلك ولا يعتبر اخبار كل ايضا من الجند لانه متهم بحجر التبع **له قوله** على انه لم يكن من قصده الخ وسبب استحقاق سهم الفرسان هو المجاوزة على قصد القتال عليه المطلق المجاوزة **له قوله** عند البعض عند

**له قوله** لكن يرضخ لهم بالصاد والخمار المجتمعين من رضى فلان بقدان اعطاه ماله قليلا من كثير والرضخ اسم **له قوله** كان لا يسهرم الخ قلت اخبرني مسلم عن يزيد بن هرير قال كتب نجدة الى ابن عباس يسأله عن العبد والمرأة يحضران المعتمر هل كان لهما سهم معلوم اذا حضروا قال لم يكن لهما سهم معلوم الا ان يحذايا اي يعطيا من الغنم وفي رواية ابي داود فاما ان يضرب سهم فلا قد كان يرضخ لهن في الصدر الاول **له قوله** ولما استعان الخ قلت روى البيهقي في كتاب المعرفة عن ابن عباس قال استعان رسول الله بيهود قينقل فرضخ لهم ولم

**حديث** ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسهرم للنساء ولا الصبيات ولا للعبيد وكان يرضخ لهم مسلم من حديث ابن عباس انه كتب الى نجدة وسألت عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم اذا حضروا الحرب فافهم لم يكن لهما سهم معلوم الا ان يحذايا اي يعطيا من الغنم وفي رواية ابي داود فاما ان يضرب سهم فلا قد كان يرضخ لهن في الصدر الاول **له قوله** ولما استعان الخ قلت روى البيهقي في كتاب المعرفة عن ابن عباس قال استعان رسول الله بيهود قينقل فرضخ لهم ولم



قوله روى ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموا  
 الخمس على ثلاثة اسهم لليتامى والمساكين ابن  
 السبيل تقدم شئ منه وروى ابو يوسف عن ابن  
 عباس ان الخمس كان يقسم على خمسة صلي  
 الله عليه وسلم على خمسة ثم قسمه ابو بكر وعمر عثمان  
 وعلي على ثلاثة اسهم فذكره حديث يا معشر  
 بني هاشم ان الله تعالى كره لكم غسالة ايدي  
 الناس وادساخهم وعروضكم منها الخمس ثم  
 اجده هكذا في الطبراني عن ابن عباس قال بعث  
 نوفل بن الحارث ابنية الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال انطلق الى عمك لعله يستعين  
 بكما على الصدقات فقال له لا يحل لكما هل  
 البيت من الصدقات شئ ولا غسالة الايدي  
 ان لكم في خمس الخمس لما يغنيكم واخرجه  
 ابن ابي حاتم في تفسير سورة الانفال ولقطه  
 رقيب لكم عن غسالة ايدي الناس حديث  
 انه لم يزلوا معي في الجاهلية والاسلام وشبك  
 بين اصابعه يعني بني المطلب ابوداود والنسائي  
 وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم لما قسم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى  
 بين بني هاشم وبني المطلب جئت انا وعثمان فذكر  
 الحديث وفيه انه لم يفارقوني في جاهلية ولا  
 اسلام وانما بنو المطلب وبني هاشم شئ واحد ثم  
 شبك بين اصابعه واصلمه في البخاري دون اخره  
 ودون قوله لم يفارقوني قوله فاما ذكر الله تعالى  
 في الخمس فانه لا افتتاح الكلام بتركها اسماء وهو النبي  
 صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصفة لانه  
 كان يستحق برسالته والصفة شئ كان يصطفيه  
 لنفسه من الغنيمة مثل درع اوسيف او جارية  
 انتى واول الكلام اخرج الطبراني من طريق  
 الفتح عن ابن عباس في قوله عز وجل واعلموا  
 انما اغنمتم من شئ فان الله خمسة قال الله  
 مفتاح كلامه واخرج الحاكم وعبد الرزاق من  
 طريق الحسن بن محمد بن الحنفية قال الله مفتاح  
 كلام الله الدنيا والاخرة واما قوله انهم الرسول  
 صلى الله عليه وسلم سقط بموته فلم يجد دليله  
 اما الصفة فاخرج ابوداود عن الشعبي كان للنبي صلى  
 الله عليه وسلم سهم يدعى الصفي ان شاء عبد الله  
 ان شاء امة وان شاء فرسا يختاره قبل الخمس هذا  
 مرسى واخرج ايضا عن ابن عون سالت محمد بن  
 النبي صلى الله عليه وسلم والصفى قال كان يضرب  
 له يسهم مع المسلمين وان لم يشهدوا الصفة فخذ  
 له راس من الخمس قبل كل شئ وهذا امر سأل ايضا  
 واخرج من طريق قتادة كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا غزا كان له سهم صاف ياخذ  
 من حيث شاء فكانت صفيته من ذلك واخرج  
 في المراسيل عن الحسن كانت الغنائم تجمع  
 فيكون للنبي صلى الله عليه وسلم منها سهم  
 يسمى الصفي جعله الله تعالى له ثم يقسم واخرج  
 ابوداود والحاكم من حديث عائشة كانت  
 صفيته من الصفي واسناد قوي ١٢

قوله لانها عاجزة عن حقيقة القتال اعترض عليه بانها لو كانت عاجزة عنها لما صح امانها واجيب بان الامان صحته لا يتوقف على القدرة على حقيقة القتال بل يثبت بشبهة القتال ١٢ عن ابن عباس قوله لانه قادر على حقيقة القتال حتى لم يرض له اذا لم يوجد منه القتال بخلاف المرأة فان خدمتها لمضى العسكر يقوم مقام القتال وليس كذلك  
 عمل كسائر الاعمال  
 فيبلغ اجرة باقيا بل  
 ١٢ عن ابن عباس قوله  
 في حكم الجهاد والحاصل انه  
 لا يزداد على سهم الرجل  
 ان كان رجلا وسهم  
 الفارس ان كان فارسا  
 ١٢ ب قوله واما  
 الخمس لما فرغ من بيان  
 احكام اربعة اخماس شرع  
 في بيان حكم الخمس ١٢ ب  
 قوله فيهم اي في  
 الاصناف الثلاثة ومعه  
 هذا الكلام ان يتم ذوى  
 القربى يدخلون في سهم  
 اليتامى ويقدّمون عليهم  
 اي فقراء ذوى القربى  
 يقدمون على الاصناف  
 الثلاثة وسبب استحقاق  
 في هذه الاصناف الثلاثة  
 الاحتياج غير ان سبب  
 مختلف في نفسه من التيمم  
 والمسكنة كونهن سبيل  
 ثم انهم مصارفون لا يتحققون  
 حتى اذا صرنا الى صنف  
 واحد منهم جاز عندنا كما  
 في الصدقات ١٢ عن ابن  
 عباس قوله ويكون  
 لبنى هاشم اعلم  
 ان رسول الله هو محمد  
 بن عبد الله بن  
 عبد المطلب بن  
 هاشم بن عبد مناف  
 وكان له خمس بنين  
 هاشم والمطلب و  
 نوفل وعبد شمس  
 وابو العباس وعقب  
 ابو عمر وعثمان رضي الله  
 عنه من بني عبد  
 شمس لانه ابن عفان  
 ابن ابي العاص  
 ابن امية بن عبد مناف وجبير بن من بن نوفل فانه ابن مطعم بن عدى بن نوفل ١٢ ب  
 ان القسرية المرادة تخص بني هاشم وبني المطلب والحداد في دخول الغني من ذوى القربى وعدمه ١٢ ف

جلد كتاب السيرة

قوله لانها عاجزة عن حقيقة القتال اعترض عليه بانها لو كانت عاجزة عنها لما صح امانها واجيب بان الامان صحته لا يتوقف على القدرة على حقيقة القتال بل يثبت بشبهة القتال ١٢ عن ابن عباس قوله لانه قادر على حقيقة القتال حتى لم يرض له اذا لم يوجد منه القتال بخلاف المرأة فان خدمتها لمضى العسكر يقوم مقام القتال وليس كذلك  
 عمل كسائر الاعمال  
 فيبلغ اجرة باقيا بل  
 ١٢ عن ابن عباس قوله  
 في حكم الجهاد والحاصل انه  
 لا يزداد على سهم الرجل  
 ان كان رجلا وسهم  
 الفارس ان كان فارسا  
 ١٢ ب قوله واما  
 الخمس لما فرغ من بيان  
 احكام اربعة اخماس شرع  
 في بيان حكم الخمس ١٢ ب  
 قوله فيهم اي في  
 الاصناف الثلاثة ومعه  
 هذا الكلام ان يتم ذوى  
 القربى يدخلون في سهم  
 اليتامى ويقدّمون عليهم  
 اي فقراء ذوى القربى  
 يقدمون على الاصناف  
 الثلاثة وسبب استحقاق  
 في هذه الاصناف الثلاثة  
 الاحتياج غير ان سبب  
 مختلف في نفسه من التيمم  
 والمسكنة كونهن سبيل  
 ثم انهم مصارفون لا يتحققون  
 حتى اذا صرنا الى صنف  
 واحد منهم جاز عندنا كما  
 في الصدقات ١٢ عن ابن  
 عباس قوله ويكون  
 لبنى هاشم اعلم  
 ان رسول الله هو محمد  
 بن عبد الله بن  
 عبد المطلب بن  
 هاشم بن عبد مناف  
 وكان له خمس بنين  
 هاشم والمطلب و  
 نوفل وعبد شمس  
 وابو العباس وعقب  
 ابو عمر وعثمان رضي الله  
 عنه من بني عبد  
 شمس لانه ابن عفان  
 ابن ابي العاص  
 ابن امية بن عبد مناف وجبير بن من بن نوفل فانه ابن مطعم بن عدى بن نوفل ١٢ ب  
 ان القسرية المرادة تخص بني هاشم وبني المطلب والحداد في دخول الغني من ذوى القربى وعدمه ١٢ ف

فيمنع المولى عن الخروج الى القتال ثم العبد فايرض له اذا قاتل لانه دخل تحت المولى فصار  
 كالتاجر المرأة ترضها اذا كانت تدوى الجرحى تقوم على الموضع لانها عاجزة عن حقيقة  
 القتال فتقام هذا النوع من الاعانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال و  
 الذي اعيرض له اذا قاتل ودل على الطريق ولم يقاتل كان فيه منفعة للمسلمين لانه يراى على  
 السهم في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة ولا يبلغه السهم اذا قاتل لانه جاهد الاول ليس  
 من عمله لا يستوي بينه وبين المسلم في حكم الجهاد واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم  
 لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون لا يدفع  
 الى اغنيائهم وقال الشافعي لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيهم وفقيرهم ويقسم بينهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين يكون لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم لقوله تعالى ولذي القربى من غير  
 فصل بين الغني والفقير ولما ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموا على ثلاثة اسهم على خوف اقلناه  
 وكفهم قدوة وقال عليه السلام يا معشر بني هاشم ان الله تعالى كره لكم غسالة الناس  
 واوساخهم وعروضكم منها الخمس الخمس العوض افاضت في حق من يثبت في حق  
 المعوض وهم الفقراء والنبي عليه السلام اعطاهم النصر الا ترى انه عليه السلام عمل  
 فقال لهم لن يزلوا معي هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعه لعل ان المراد  
 من النص قرب النصر لا قرب القرابة قال فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لا افتتاح الكلام  
 تبركا باسمه سهم النبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفة لانه عليه السلام كان  
 يستحق برسالته لا رسول بعد والصفة شئ كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنيمة  
 فانه اذا قاتل على يد المولى فصار  
 كالتاجر المرأة ترضها اذا كانت تدوى الجرحى تقوم على الموضع لانها عاجزة عن حقيقة  
 القتال فتقام هذا النوع من الاعانة مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر على حقيقة القتال و  
 الذي اعيرض له اذا قاتل ودل على الطريق ولم يقاتل كان فيه منفعة للمسلمين لانه يراى على  
 السهم في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة ولا يبلغه السهم اذا قاتل لانه جاهد الاول ليس  
 من عمله لا يستوي بينه وبين المسلم في حكم الجهاد واما الخمس فيقسم على ثلاثة اسهم سهم  
 لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون لا يدفع  
 الى اغنيائهم وقال الشافعي لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيهم وفقيرهم ويقسم بينهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين يكون لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم لقوله تعالى ولذي القربى من غير  
 فصل بين الغني والفقير ولما ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموا على ثلاثة اسهم على خوف اقلناه  
 وكفهم قدوة وقال عليه السلام يا معشر بني هاشم ان الله تعالى كره لكم غسالة الناس  
 واوساخهم وعروضكم منها الخمس الخمس العوض افاضت في حق من يثبت في حق  
 المعوض وهم الفقراء والنبي عليه السلام اعطاهم النصر الا ترى انه عليه السلام عمل  
 فقال لهم لن يزلوا معي هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعه لعل ان المراد  
 من النص قرب النصر لا قرب القرابة قال فاما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لا افتتاح الكلام  
 تبركا باسمه سهم النبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفة لانه عليه السلام كان  
 يستحق برسالته لا رسول بعد والصفة شئ كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنيمة



**قوله** قسمه الذي يجب ان يعول عليه ان الخلفاء الراشدين  
 يعطوا ذوى القربى فكان بيان المراد بيان انهم مصارف حتى  
 جاز لا تقصده على واحد منهم بان يعطى تمام الخمس للمساكين ليتنا  
 اولاب السبيل فجاز للراشدين ان يعطوه الى غيرهم خصوصاً و  
 قدر ادهم متمولين ونقول مع ذلك ان الفقير منهم مصرف  
 ينبغي ان يقدم على الفقراء ويدفع قول الطحاوى انهم يحرمون لان  
 فيه معنى الصدقة ويدل على بطلانه ما روى انه عليه السلام صرفه في  
 حياته اليهم فلو كان فيه معنى الصدقة لما فعل لكن يشك على ان  
 مقتضاه كون الغنى من ذوى القربى ايضا مصرفا غير ان الخلفاء  
 لم يعطوهم اختيارا لغيرهم في المصروف والمذهب خلاف لان الغنى  
 لو كان مصرفا صح الصرف اليه واجزاه وليس كذلك عندنا ١٢  
**قوله** يا معشر بنى هاشم الخ اسند الطبراني عن ابن  
 عباس قال بعث نوفل بن الحارث ابيه الى رسول الله  
 فقال لهما انطلقا الى عنكما لعل يستعين بكما على الصدقات  
 فاتياه واخبراه بما جئتما فقال لا يكل لابل البيت من الصدقات  
 شي ان لكم في خمس الخمس ما يغنيكم ويغنيكم **قوله**  
 والعوض الخ لفظ العوض وقع في بعض عبارة التابعين ثم كون العوض  
 في حق من ثبت له العوض ممنوع ثم يذيقه ان المراد بقوله  
 تعالى وذى القربى فقراء ذوى القربى فيقيقة اعتقاد استحقاق  
 فقرائهم وكونهم مصارف مستمرة اينما في اعتقاد متفق خلفاء  
 الراشدين اياهم مطلقا بوجه ما روى انهم لم يعطوا ذوى القربى  
 شيئا من غير استثناء فقرائهم وكذا اينما فيه اعطاه صلى الله عليه  
 وعلى آله وسلم الاغنياء منهم كما روى انه اعطاه العباس وكان له  
 عشرة وعبد يتجرون وقول المصنف اعطاهم للنصرة يدفع  
 السؤال الثاني لكنه يوجب المناقضة مع ما قبلها لان اصل  
 جينئذ ان القرابة المستوفقة هي التي نصرت وذلك لا يخص  
 الفقير منهم ومن الاغنياء ومن تاجر عن رسول الله كالعباس  
 فكان يجب على الخلفاء ان يعطوه **قوله** فتح القدير **قوله**  
 انما ثبت يعني ان العوض وهو الزكاة لا يجوز دفعها الى اختيارهم  
 فكذا يجب ان يكون عوض الزكاة وهو خمس الغنائم لا يدفع  
 اليهم لان العوض انما ثبت في حق من فات عنه العوض والآ  
 لا يكون عوضا له **قوله** اعنايه **قوله** للفقراء فان قيل في الحديث  
 اما ان يكون تابعا صحيحا اولافان كان الاول وجب ان يقسم  
 الخمس على خمسة اسهم وانتم تقسمونه على ثلثة اسهم وان كان  
 الثاني فلا يصح الاستدلال به اجيب بان لهذا الحديث ولان  
 احدهما اثبات العوض في المحل الذي فات عنه العوض على ما  
 ذكرناه والثانية جعله على خمسة اسهم ولكن قام الدليل على

استفاد قسمته على خمسة اسهم وهو فعل الخلفاء الراشدين  
 ولم يقيم الدليل على تغيير العوض فقلنا به وهذا كما تنسك المحقق على  
 تكرار الصلوة على الجنائز بما روى ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على حمزة سبعين صلوة وهو لا يقول بالصلوة على الشهيد فان  
 قيل لو صح ما ذكرتم بجميع مقدما لما اعطاهم النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وقد ثبت انه اعطى بنى هاشم والمطلب فاجاب المصنف  
 عنه بقوله والنبي عليه الصلوة والسلام اعطاهم للنصرة الخ وقصة  
 ما روى عن جابر بن مطعم انه قال لما كان يوم خيبر وضع رسول الله  
 سهم ذوى القربى في بنى هاشم وبنى المطلب وترك بنى نوفل وبنى شمس  
 فانطلقت انا وعثمان بن عفان الى رسول الله فقلنا يا رسول الله  
 هؤلاء بنو هاشم لا نكف فضلهم للذي وضعك الله فيهم فابال اننا  
 بنى المطلب اعطيتهم وتركنا ذواتنا واحدة فقال رسول الله انا  
 وبنو المطلب لا نفرق في جاهلية ولا اسلام وانما نحن وسهم شئ واحد  
 وشبك بين اصابعه وانشأ الى نصرتهم فذكر ذلك على ان المراد  
 بالنصرة قرب النصره اي نصره الاجتماع في الشعب للنصرة  
 القتال ولهذا صرف الى النساء والذوى ايضا واذا ثبت انه  
 اعطاهم للنصرة وقد انتهت انتهى الاعطاء ايضا ١٢ **قوله**  
**قوله** فقال انهم من ذوى القربى الخ قلت اخرجه ابو داود والنسائي  
 وابن ماجه عن ابن اسحق عن الزهري عن معمر بن المسيب عن  
 جابر بن مطعم قال لما قسم رسول الله سهم ذوى القربى من خيبر بين  
 بنى هاشم وبنى المطلب جئت انا وعثمان فقلنا يا رسول الله هؤلاء  
 بنو هاشم لا نكف فضلهم لكانك منكم فانا من بنى المطلب اعطيتهم  
 وتركنا ذواتنا نحن وسهم منكم بمنزلة واحدة فقال انهم لم يارقوا  
 في جاهلية ولا اسلام وانما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد ثم شبك  
 بين اصابعه فذكر ابو داود في الخراج والنسائي في قسم الغنى وابن  
 ماجه في الجهاد ١٢ **قوله** فاما ذكر الله الخ بما روى من  
 قول ابن عباس ومن قول الحسن بن محمد بن الحنفية في ريث ابن  
 عباس رواه الطبري في تفسيره فقال حدثنا ابو كريب حدثنا احمد بن  
 يوسف حدثنا ابو شهاب عن درقار عن نهشل عن الفضل عن ابن  
 عباس انه قرأوا العلم انما غنمتم من شئ فان الله خمستم قال فان  
 الله خمستم متفاح كلام وكان رسول الله اذا بعث سرية فغنموا خمس  
 الغنيمة فغضب ذلك الخمس في خمسة ومحدث الحسن رواه الحاكم  
 في المستدرک في كتاب قسم الغنى عن صفيان عن قيس بن مسلم قال  
 سألت الحسن بن محمد بن علي عن قوله تعالى واعلموا انما غنمتم الآية  
 قال بذا مفتاح كلام الله وسكت وكذا رواه عبد الرزاق في  
 مصنفه حدثنا الثوري به واما حديث الصفي فزواه ابو داود في  
 سننه حدثنا محمد بن كثير حدثنا صفيان عن مطرف عن الشعبي قال

كان لرسول الله سهم يدعى الصفي ان شاء عبدا وان شاء امته وان شاء فرسا يختاره قبل الخمس وهذا امر سل واخرج ايضا عن ابن عون قال سئلت محمد بن ابي سبيير  
 عن سهم النبي صلى الله عليه  
 على آله وسلم والصفي قال  
 كان يضرب له سهم مع  
 المسلمين وان لم يشبهوا  
 الصفي يؤخذ رأس من  
 الخمس قبل كل شئ ويهمل  
 واخرج في مراسيله الفهر  
 عن الحسن قال كانت  
 الغنائم تجمع فاذا  
 اجتمعت كان للنسبي  
 عليه السلام منها سهم  
 يسمى الصفي جعل  
 الله له ثم يقسم السهام  
 الحديث واخرج  
 ايضا في سننه عن  
 سعيد بن بشير عن  
 قتادة قال كان رسول  
 الله اذا غزا كان له سهم  
 ياخذه من حيث  
 شاء فكانت صفية  
 من ذلك السهم وكان  
 اذا لم يغز بنفسه ضرب  
 له سهم واخرج الفهر  
 عن صفيان عن هشام  
 ابن عروة عن ابيه  
 عن عائشة قال كانت  
 صفية من الصفي و  
 رواه الحاكم في  
 المستدرک وقتال  
 صحيح على شرط الشيخين  
 ولم يخرجاه ١٢  
**قوله** فاما  
 ذكر الله لما فرغ من  
 بيان وجبه سقوط  
 سهم ذوى القربى  
 بين وجبه سقوط  
 ما سوي الثلثة  
 المذكورة في النص  
 اعنايه **قوله**  
 قوله سقط بموته  
 لانه كان يستحق  
 ذلك برسالته  
 ولا رسول بعده والصفي شئ كان يصطفيه لنفسه من الغنيمة  
 كل قبل ان يخرج الخمس **قوله** فتح القدير



**له قوله** ما قدمناه اي ان الخلفاء الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة اقسام فلو كان كما ذكر لقسموه على اربعة ولم ينقل عنهم ذلك ورفعوا سهمهم ولم ينقل ذلك وايضا فهو حكم علق بمشقة وهو الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق عليه وهو الرسالة ١٢ ف **له قوله** قال اي القدوري لا يقال قوله وسهم ذوي القربى الخ وقع كمرر الا لانقول ما ذكره اولاً كان في حيز الاستدلال وهذا نقل بكلام صاحب المختصر ١٢ اع  
عليهم النفس وسخواحق ذوي القربى في اجماعهم والاعلى انه لم يبق استحقاقهم لهم ١٢ **له قوله** نظر الى المصروف لان الماشي الذي يهرق اليه فقير الوالم يكن فقير الا يجوز صرفه اليه بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باتفاق الرواة عن اصحابنا فلما كان فيه معنى الصدقة حرم ١٢ **له قوله** كما يحرم العمالة اي اذا كان العامل باثماً ١٢ **له قوله** وقيل هو الاصح انما قال كذلك لان صاحب المبسوط اختار قول ابى بكر الرازي من ان الفقراء لم يكونوا مستحقين ١٢ اعنايه **له قوله** ما روى الخ قلت اخبرني ابو داود في كتاب الخراج عن جابر بن مطعم ان رسول الله لم يقسم لغيره شيئا ولا لغيره من الخمس شيئا كما قسم لغيره من الخمس شيئا وكان ابو بكر يقسم الخمس نحو تقسيمه لغيره لم يكن يعطى قربة رسول الله كما كان يعطيه وكان عمر يعطيه ١٢ **له قوله** لم يقسم فان قلت قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة احوال سوا ما روي لا ذن او لم يوجد اجيب بان الغنيمة اسم لما يملكه من الغنائم لا ما اخذته للسرقة وما اخذها الواحد والاثنان اختلافاً فلا يدخل تحت الغنيمة ١٢ **له قوله** فقيه روايتان وجه الرواية الاخرى انه لا منعه لهم فلا يكون المأخوذ قهراً وغلبة لان العدد اليسير انما يدخلون لاكتساب المال لا لاخذ ازال الدين كجاء العسكر ١٢ **له قوله** كان فيه ومن المسلمين الوهم يكون الهارون فتح الواو مصدر روي بين من باب ضرب يضرب وبانفتح مصدر من باب علم يعلم ١٢ **له قوله** فصل في التنفيل هو نوع من القسمة فالحقبة بها وقدم تلك القسمة لانها يضابط هذه بلاضابط لانها الى الامام بان ينقل قليلاً او كثيراً او تنفيل اعطاء الامام الفارس في سهمه وهو من المنفيل وهو الزائد ومنه النافلة للزائد على الفرض ويقال لولد الولد ايضا يقال نقله تنفيلاً ونقله بالتخفيف لغتان فصيحتان ١٢ **له قوله** لا باس اي يستحب ان ينقل نص عليه في المبسوط وسيد المصداق تحريف وهو مندوب اليه وبه يتأكد ان قول من قال لفظ لا باس لما يقال لما تركه اولى ليس على عموم ثم اعلم ان التحريف واجب للنفس المذكورة لكنه لا يخفى في التنفيل بل يكون لغيره اي من الموعظة الحسنة والترغيب كذا حققه ابن الهوام في فتح القدير بغير سخرية ما ذكره العيني بتواضع العنايه من ان امرض مصروف من الوجوب الى الاحتباب لمواضة وليس قسمة الغنائم وجه السخرية انه ليس المراد بامر التحريف خصوص التحريف بالتنفيل حتى يحتاج الى صرفه من الوجوب بل المراد به مطلق التحريف وهو واجب البتة فلا حاجة

**قوله** روى عن عمر ان اعطى الفقراء من ذوي القربى ابو داود من طريق يونس عن الزهري عن سعيد عن جابر بن مطعم فذكر الحديث قال كان ابو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ان لم يكن يعطى القربى وكان عمر يعطيه وهو دكاى داود عن علي قال قسمت حقنا من الخمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وولايته ابى بكر وعمر ١٢

ص بالتحريف الخاص وهو التنفيل وتقريره التحريف الذي نحن بصدد منه مندوب اليه لان الله تعالى قال يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال فانما وفرضية مطلق التحريف وهذا اي التنفيل نوع منه فيكون مندوباً اليه وليس المراد بالتحريف مطلق كما توهم من ظاهره الا لم يبق في الكلام ربط ١٢ مولوى محمد عبدالحى نور الله فرقة

جلد كتاب السير

مثل درج اوسيف اوجارية وقال لشافعي يصرف سهم الرسول الى الخليفة والخليفة عليه ما

قد مناه وسهم ذوي القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام بالنظر لما روي ان قال

وبعد بالفقر قال لعبد الضعيف عصمه الله هذا الذي ذكره قول لكخي وقال الطحاوي سهم

الفقير منهم ساقط ايضا لما روي من اجماع ولان فيه معنى الصدقة نظر الى ما روي فيهم كما

يجرم العمالة اول قيل هو الاصح ما روي ان عمر اعطى الفقراء منهم والاجماع انعقد على

سقوط حق الاغنياء اما فقراؤهم يدخلون الاصناف الثلاثة واذا دخل لواحد والاثنان

دار الحرب مغيرين يغزاون الامام فاخذوا شيئا لم يقسم لان الغنيمة هو المأخوذ قهراً و

غلبة لا اختلافاً وسرقة والخمس طيفها ولودخل لواحد والاثنان باذن الامام ففيه

روايتان اتمه هو انه ينجس له ما اذن لهم الامام فقد ائتم نصرتهم بالامانة فصار كالمغنة

فان خلت جماعة لها منعة فاخذوا شيئا خمس ان لم ياذن لهم الامام لانه مأخوذ قهراً و

غلبة فكان غنيمة ولان يجب على الامام ان ينصرهم اذ لوخذ لهم كان فيه هـ المسلمين

بخلاف الواحد الاثنين لانه لا يجب عليه نصرتهم فصل في التنفيل قال ولا

باس بان ينقل الامام في حال القتال ويجوز على القتال فيقول من قتل قتيلا فله

سكبه ويقول للسرية قد جعلت لكم الربع بعد الخمس معناه بعد ما رفع الخمس

لان التحريف مندوب اليه قال الله تعالى ايها النبي حرض المؤمنين على القتال هذا نوع

تحريض ثم قد يكون التنفيل باذنه وقد يكون بغيره الا انه لا ينبغي للامام ان ينقل

بكل ما خذ لان فيه ابطال حق الكل فان فعل مع السرية جاز كان التصرف اليه

اي كل الغزاة ١٢

اي قد روي وهو التنفيل بالربع بعد الخمس او التنفيل بالسلب ١٢

اي قد روي وهو التنفيل بالربع بعد الخمس او التنفيل بالسلب ١٢

اي قد روي وهو التنفيل بالربع بعد الخمس او التنفيل بالسلب ١٢



جلد كتاب السيد

وقد تكون المصلحة فيه اي في تنفيذه كذا في السير الكبير اذا قال الامام لعسكره جميع ما اصبتم فلكم نفلا بالسوية لا يجوز لان المقصود منه التحريض انما يحصل ذلك اذا خص البعض بالتنفيذ كذا اذا قال ما اصبتم فلكم اب

بالاحواز قال الامن الخمس لان الحق للفاغين في الخمس اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل وغيره في ذلك سواء وقال لشك في السلب للقاتل اذا كان من اهل ان

يسهم وقد قتله مقبلا لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه الظاهر انه نصب شرع لا بعث لان لقاتل مقبلا اكثر غنما فيخص بسلبه اظهر للتفاوت بينه وبين غيره ولنا انه

ما خوذ بقوة الجيش فيكون غنيمة فيقسم قسمه الغنائم كما نطق به النص قال عليه السلام لجبيبا ابن ابي سلمة ليس لك من سلب قتيلا كما طابت به نفس امارك وما رواه يحتل نصب لشرع ويحل

التنفيل فحمله على الثاني لما روينا زيادة الغناء لا يقتدر في جنس احد كما ذكرناه والسلب فاعلى المقتول

من ثياب سلاحه ومركبه كذا ما كان على مركبه من السرج والافنة وكذا اقامه على الدابة من

ماله في حقيقته او على وسطه فاعل ذلك فليس بسلب وما كان مع غلامه على اية اخو فليس

بسلبه ثم حكم التنفيل قطع حق الباقيين فاما الملك فاما ثبت بعد الاحواز بدار الاسلام

لما مر من قبل حتى لو قال لا فام من اصاب جارية فرثي فاصابها مسلم واستبرأها لم

يجل الوطيةا وكذا لا يبيعها وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد له ان يطاها

ويبيعها لان التنفيل يثبت به الملك عنده كما يثبت بالقسمة في دار الحرب بالكسوة

من الحرب ووجوب الضمان بالاتلاف قد قيل على هذا الاختلاف

باب استيلاء الكفار

واذا غلب الزك على الروم فسيروهم واخذوا اموالهم ملكوها لان الاستيلاء تنفذ في الصباح

له قوله وقد يكون المصلحة فيه اي في تنفيذه كذا في السير الكبير اذا قال الامام لعسكره جميع ما اصبتم فلكم نفلا بالسوية لا يجوز لان المقصود منه التحريض انما يحصل ذلك اذا خص البعض بالتنفيذ كذا اذا قال ما اصبتم فلكم اب

بالاحواز قال الامن الخمس لان الحق للفاغين في الخمس اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل وغيره في ذلك سواء وقال لشك في السلب للقاتل اذا كان من اهل ان

يسهم وقد قتله مقبلا لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه الظاهر انه نصب شرع لا بعث لان لقاتل مقبلا اكثر غنما فيخص بسلبه اظهر للتفاوت بينه وبين غيره ولنا انه

ما خوذ بقوة الجيش فيكون غنيمة فيقسم قسمه الغنائم كما نطق به النص قال عليه السلام لجبيبا ابن ابي سلمة ليس لك من سلب قتيلا كما طابت به نفس امارك وما رواه يحتل نصب لشرع ويحل

التنفيل فحمله على الثاني لما روينا زيادة الغناء لا يقتدر في جنس احد كما ذكرناه والسلب فاعلى المقتول

من ثياب سلاحه ومركبه كذا ما كان على مركبه من السرج والافنة وكذا اقامه على الدابة من

ماله في حقيقته او على وسطه فاعل ذلك فليس بسلب وما كان مع غلامه على اية اخو فليس

بسلبه ثم حكم التنفيل قطع حق الباقيين فاما الملك فاما ثبت بعد الاحواز بدار الاسلام

لما مر من قبل حتى لو قال لا فام من اصاب جارية فرثي فاصابها مسلم واستبرأها لم

يجل الوطيةا وكذا لا يبيعها وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد له ان يطاها

ويبيعها لان التنفيل يثبت به الملك عنده كما يثبت بالقسمة في دار الحرب بالكسوة

من الحرب ووجوب الضمان بالاتلاف قد قيل على هذا الاختلاف

باب استيلاء الكفار

واذا غلب الزك على الروم فسيروهم واخذوا اموالهم ملكوها لان الاستيلاء تنفذ في الصباح

باب استيلاء الكفار

باب استيلاء الكفار

باب استيلاء الكفار

باب استيلاء الكفار

باب استيلاء الكفار

باب استيلاء الكفار

باب استيلاء الكفار

حديث من قتل قتيلا فله سلبه متفق عليه من حديث ابى قتادة في قصة ولا ابى داود عن اشرا بن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافرا فله سلبه فقتل ابو طلحة يومئذ عشرة من رجلا واخذوا سلبهم وذكر قصة ابى قتادة وفيه ان عمر هو الذي قال الله لا يقبها الله على اسد من اسد ولا يعطيكها وفي الباب عن ابى حمزة بالحديث دون القصة اخبرنا احمد والبيهقي ولا بن مردويه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلا فله سلبه واسناده واه والمحفوظ ما اخبر ابو داود من وجه اخر عن ابن عباس بلفظ قال من قتل قتيلا فله كذا وكذا وروى الواقدي عن موسى بن سعد بن زيد ابن ثابت قال نادى مناد رسول الله يوم بدر من قتل قتيلا فله سلبه وهذا ضعيف ومنقطع وقد قال مالك في الموطا لم يبلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك الا في يوم حنين ومسلم وادود من حديث عن بن مالك انه قال لخالد المقلع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل قال بلى الحديث وفيه قصة وحديث جبيب بن مسلمة في الذي بعد ذلك وحديث عبد الرحمن بن قنول قال صلى الله عليه وسلم ان سلة ليس لك من سلب قتيلا كما طابت به نفس امارك فافظ جبيب رقيقه بوجه ٥٦

جبيب بن مسلمة قال خرج صاحب قبري يريد طبرستان اذ بينا في مع زمرد وياقوت ولؤلؤ وغيره بافرج اليه ليقبله فقتله وجارهما معا فادابو عبدة ان يخسره فقال له ابن مسلمة لا تحرمي رزقك فزقنيه الله تعالى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقاتل فقال معاوية يا جبيب اني سمعت رسول الله يقول انما المرء طابت به نفس امامه ١٢ ات



ابن مسلمة والمخاطب له  
 من معاذ الامم النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقد اخرج  
 الشيخ والطبراني في الكبير  
 في الاوسط من طريق جماعة  
 ابن ابي امية قال كتب  
 من جليلين يدان فذكر  
 جليل بن مسلمة الفهرى  
 ان بينه القوطي خرج  
 بتجارة من البحرين يربح  
 بها ارمينية فخرج عليه  
 فقتله فجاء بسلبه محمله  
 على خمسة ابعال من  
 الديباج والياقوت فارد  
 جليل ان ياخذ كل  
 وقال ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 من قتل قتيل فليس له  
 فقال ابو عبيدة خذ  
 بعضه فانه لم يقل ذلك  
 لا بد فقال معاذ جليل  
 فاعاد ما طابت به  
 نفس اماك وحدتهم  
 به معاذ عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم فاعطوه  
 الخمس فباعه جليل  
 بالكاف دينار لفظ الشيخ  
 واخرجه البيهقي في  
 المعرفة في باب احياء  
 الموات من هذا الوجه  
 وقال هذا اسناد صحيح  
 به وفي الباب حديث  
 عبد الرحمن بن عوف  
 في قصة قتل ابي جهل  
 وفيه فقال كل ما قتله  
 وفيه ثم تقبى بسلبه لمعاذ  
 ابن عمر بن الجحوح و  
 حديث سعد بن ابي  
 وقاص لما كان يوم بدر  
 قتل ابي عمير وقتلت  
 سعيد بن العاص اخذ  
 سيفه فقال لي النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذهب  
 فاطرحه في القبط فاف  
 جاوزت الايسر احتى  
 نزلت سورة الانفال  
 فقال لي اذهب فخذ  
 اخرج احمد وابن ابي  
 شيبة والحاكم وحدث  
 خريز بن ادس في م

قوله يا من قبل

في باب الغنائم من  
 قبل من قوله لان الاستيلاء  
 اثبات اليد الحافظة و  
 المناقاة الم ١٢ ف  
 قوله وهذا عند ابي حنيفة  
 الم يكثر ذكر الخلاف في  
 الزيادات واعتمد عليه  
 صاحب الاسرار لم يذكر  
 الخلاف في السير الصغير  
 واعتمد عليه الحاكم الشهيد  
 في الكافي باب ١٢  
 قوله لان يظاها لانه  
 اختص ملكها بقتل  
 الامام فصار كما تختص  
 بالشراف في دار الحرب و  
 لما ان سبب الملك في  
 انقل ليس الا القهر كما  
 في الغنية فلا يتم الا بالان  
 بدار الاسلام بخلاف المشتري  
 لان سبب الملك العقد  
 والراضي لا القهر وقد  
 تم ١٢ ف  
 كما ثبت بالقسمة  
 في دار الحرب بن ليس  
 بمقتضى عليه لان من  
 اصحابنا من يقول بان قسمة  
 الامام لا تقوم المانع من  
 تمام القهر وكانه لم يغير ذلك  
 الاختلاف لعدم شهرة ١٢  
 مع قوله وجوب  
 الضمان الجواب شبهة ورد  
 قولنا ان معاذ ذكر في الزيادات  
 ان المتلف سلب نفقه  
 الامام رجل ضيق لم يذكر فيه  
 الخلاف فورد عليها ان الضمان  
 دليل تمام الملك فينبغي ان  
 يحل الوطي عند بها ايضا ١٢  
 قوله باب استيلاء الكفا  
 لما ذكر حكم استيلاء رنا عليهم  
 شرعي في بيان حكم استيلاء  
 بعضهم على بعض وحكم استيلائهم  
 علينا وتقديمه الاول على الثاني ظاهر في فتح القدير

نواشي صفح ٥٥٩

قوله وقال عليه السلام

الخ في هذا الموضع نظر  
 من وجوه عديدة يرجع منها الى كلام المصنف الذي  
 انه ذكر جليل بن ابي سلمة وليس في الصحاح لا جليل  
 ابن مسلمة قال ابو عمرو بن عبد البر في باب الحسار  
 المهمة جليل بن مسلمة بن مالك الاكبر وهب بن  
 ثعلبة بن داثلة بن عمرو بن شيخان من محارب بن  
 فهر بن مالك القرشي الفهري يكنى ابا عبد الرحمن يقال  
 له جليل الروم كثر دخوله اليهم وولاه عمر بن الخطاب  
 اعمال بحريرة ادخل عنها عياض بن غنم وضم اليه  
 ارمينية واذر بجان ومات بارسينية سنة  
 اثنين واربعين والثاني ان الحديث الذي احتج به  
 لاصحابنا ضعيف والثالث ان هذا الحديث ليس جليل  
 فانه ما سمعه من رسول الله وانما هو لمعاذ بن جبل سمعه  
 من النبي عليه الصلوة والسلام ورد به علي جليل حين  
 اراد ان ياخذ السلب الذي اخذه والنظر الرابع  
 يرجع الى الشرح فانهم كلهم سكتوا عن التجرير في هذا  
 الموضع وضوافيه بما لا يرضى به من ادنى كلام في  
 الحديث وجعلوا هذا حجة على الشافعي وكيف يكون  
 حجة عليه وفيه ما ذكرنا وقال الانزاري مستدلا بما  
 روى في السنن وشرح الآثار مسند الى عكرمة عن ابن  
 عباس قال لما كان يوم بدر قال رسول الله من فعل  
 كذا افله كذا فذهب ثمان الرجال وجلس الشيوخ  
 تحت الرايات فلما كانت الغنية جارت للشبان  
 يطلبون فقالت الشيوخ لا تستأثروا علينا فاننا  
 كنا تحت الرايات فانزل الله تعالى يسئلونك  
 عن الانفال فنقر حتى بلغ كما اخرجك ربك من بيتك  
 بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون اطيعوني  
 في هذا الامر كما رأيتم فاقبة امرى حيث خرجتم وانتم  
 كارهون فقسم بينهم على السوا فنفى هذا الحديث على ان  
 السلب لا يكون للقاتل لانه لو كان له اعطاه  
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم له خاصة دون غيره  
 انتهى واعترض عليه البيهقي بانه لا حجة لهم فيه فان  
 غنيمة بدر كانت للنبي عليه السلام بنص الكتاب  
 فيعطى منها ما شاء وقد قسم لجماعة لم يشهدوا ثم  
 قضى عليه الصلوة والسلام بالسلب للقاتل و  
 استقرار الامر على ذلك انتهى ١٢ بنابه **قوله**  
 ليس لك الم ظاهر قول صاحب الهداية ان هذا

قوله النبي عليه الصلوة والسلام

حبيب وليس كذا لك  
 فانه قول معاذ نقله عن رسول الله ورويه قول جليل  
 وقد اخرج الشيخ بن راهويه في مسنده عن جماعة  
 ابن ابي امية قال كنا محسرين فذكر لنا ابن مسلمة  
 ان صاحب قبر فخرج فخرج بتجارة بطريق ارمينية  
 فخرج عليه فقتله وجاء به الى مكة على خمسة ابعال  
 من الديباج والياقوت والزمر وغيره واراد  
 ان ياخذ كله وابو عبيدة رضي الله عنه يقول بعضه  
 فقال جليل له قد قال رسول الله من قتل قتيل  
 فله سلبه فقال ابو عبيدة لم يكن ذلك للملأ يد وسمع  
 ذلك معاذ بن جبل فاتي ابا عبيدة وجليل بخاصمه  
 فقال معاذ لا تقبى الله وتأخذ ما طابت به نفس  
 اماك فانما لك ما طابت به نفس اماك وحدتهم  
 معاذ مروفا فاجتمع رايهم على ذلك فاعطوه بعشرين  
 فيلذة الف دينار وذهرة الروايات صريحة في ان ما  
 ذكره المصنف انما هو قول معاذ نعم اصله ما خوذ  
 من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا  
 قد يعترض على المصنف ايضا بان هذا الحديث ضعيف  
 كما ذكره البيهقي وغيره فلا احتج فيه لاصحابنا كذا  
 اورده العيني واثار ابن الهمام في فتح القدير الى  
 دفعه بانه ليس الغرض ثبات المذهب به حتى  
 يضر ضعفه بل انما تناس به لاحتجته قول  
 رسول الله من قتل قتيل فله سلبه فانه يحمل نصب  
 الشرع ويحمل التقبيل فايده بالا احتمال الثاني بهذا  
 الحديث وان كان ضعيفا وفي المقام تفصيل ان  
 شئت الاطلاع عليه فارجع الى البناء ١٢ هو  
 عبد الحى نور الله مرقة **قوله** ويحمل التفصيل  
 هذا هو الظاهر لانه انما يكون نصب الشرع ان  
 لو قاله بسبب المدينة ولم ينقل انه قاله هناك  
 الا يوم بدر وعند الحاجة الى التخييض وكذلك يوم  
 حنين حين كانوا منتهزين وكما قال ذلك يوم بدر  
 كذلك قال من اخذ اسيرا فله ثم كان ذلك  
 للتفصيل فكذا هذا كذا في المبسوط ١٢ كفايه  
**قوله** وزيادة الخ جواب عن قوله لان  
 القائل مقبلا اكثر غنما ١٢ عنابه **قوله**  
 كما ذكرناه اشارة الى قوله في فضل كيفية القسمة  
 لان الكروا من جنس واحد ١٢ ب







**له قوله** ولو كان اي ما اخذه الكفار من المسلمين مغنوا اي ما خذوا بالقبول والغلبة وهو مثلي اي والحال انه مثلي كالمذهب والفضة والخطبة والشعر ياخذها اي صاحبه وهو المالك القديم **له قوله** وكذا اذا كان مشتري اي كذا الا ياخذها المالك القديم ايضا اذا كان ما اخذه الكفار منا واحرزوا ابدارهم مشتري مثله قدر او وصفا لانه لا فائدة في ان يعطى عشرة مثاقيل جيا وياخذ عشرة مثاقيل جيا واما قال قدر او وصفا ان ياخذ بمثل المشتري ولا يكون ذلك ربولا لانه انما يستخلص ملكه القديم لانه يشتريه ابتداء **له قوله** لان الملك فيه صحيح احتراز عن المشتري المسمى شرار فاسدا فان الاوصاف مضمونة **له قوله** صحيح فان الارش حاصل في ملكه وليس اعادة الى قديم ملكه حتى يكون المولى احمق به كالمقبلة **له قوله** لا يقابلها شيء من الثمن لانه تلج بعوض لا يسقط شيء من الثمن ولهذا الوضوح في المبيع وصف مرغوب فيه وقد نفيا عند العقول يمكن للبائع ان يطلب شيئا او يستشكل بهن بان الوصف انما لا يقابل شيء من الثمن اذ لم يصير مقصودا بالتناول وان صار فله حطامه كما لو اشترى عبدا ففقت عينه ثم باعه مراحمته فانه يحط من الثمن ولو اعوت بآفة مساوية لا يحط بل يراد على كل الثمن وكذا في الشفعة اذا كان فوات وصف المشفوع بفعل قصدي قول بعض الثمن كما لو سئلك شخص بعض بناء الدار المشفوعة واجيب بان الوصف انما يقابل بعض من الثمن عن صيرورة مقصودا بالتناول في الشراء الفاسد وموضع اجتناب الشبهة كما ذكرت في المراجعة لانها مبنية على الامانة دون الجحانة وللشبهة حكم الحقيقة والملك الشفعة للمشتري كانه فاسد من حيث وجوب قوله اليه اما في الشراء الصحيح الذي لا يشبه الفاسد فالثمن فيه لا يقابل الوصف بل الذات **له قوله** بالثمن اعترض عليه باننا لو اشتنا حق المشتري الاول تفر المالك لانه يخرج ياخذ بالثمنين اجيب بان رعاية حق من اشتراه اولاً او لى لان حقه يعود في الالف التي فقد بها بلا عوض والمالك القديم يلحقه الضرر بعوض يقابل وهو العبد **له قوله** ورد على ملكه كما اذا ذهب شيئا لرجل فو به الموهوب له من آخر ليس للاول ان يرجع عليه بالم يرجع هو على الثاني **له قوله** ولا يملك الم الاصل فيه ما ذكره الطحاوي ان كل ما يملك بالميراث لا يملك بالاسر والاسترقاق والغلبة وكل ما يملك بالميراث لا يملك بالاسر والاسترقاق والغلبة **له قوله** والحرم معصوم بنفسه باعتبار ان الادنى خلق للحل للتكليف ولا قدرة على التكليف الا بواسطة العصمة فكان التعرض لحرمانا **له قوله** نخلان رقابهم اي رقاب الكفار من احرارهم ودمهم واهبات اولادهم **له قوله** من هو لاراي مدبرينا واهبات اولادنا ومكاتينا واحرارنا **له قوله** الخ ذكر الامام ابو اليسر في عين الفقهاء العبد المسلم او ذى الى دار الحرب فاخذه الكفار لا يملكونه عند ابى حنيفة والعبد المرتد يملكه والعبد اذا كان ذميا ففيه قولان **له قوله** وقد زالت فصار كما اذا نعت الدابة اي شردت وكما لو اخذوا العبد الآبق من دارنا وغيبه الآبق اذا احرزوه حيث يملكونه **له قوله** ف

(متعلقة ص ٥٦١)  
من اموال المسلمين  
فظهر عليهم فواى رجل  
متاعه بعينه فهو احمق  
به من غيره فاذا قسم  
فلا وهو احمق به من  
غيره بالثمن واخرج  
ابن ابي شيبة من  
حديث علي نحو ذلك  
موقوف في الباب  
عن زيد بن ثابت  
ذكره البيهقي وفيه  
ابن لهيعة ١٢

جلد کتاب السیر

الاجل القيمة ولو كان مغنوما وهو مثله ياخذ قبل لقسمته ولا ياخذ بعد هالان الاخذ بالمثل **له قوله** غير مفيد وكذا اذا كان موهوبا لا ياخذ لما بينا وكذا اذا كان مشتري مثله قدر او وصفا **له قوله** قال فان اسروا عبدا فاشتره رجل واخرج الى الاسلام ففقت عينه واخذ اشترها فان المولى ياخذ بالثمن لذي اخذ به من العدا اما الاخذ بالثمن فلما قبلنا ولا ياخذ لارش لان الملك فيه صحيح فلو اخذ اخذ بمثله هو لا يفيد لا يحط شيء من الثمن لان الوصف لا يقابلها شيء من الثمن بخلاف الشفعة لان لصفقة ما تحولت الى الشفع صارا للمشتري في المشتري بمنزلة المشتري شرار فاسدا والاصناف تضمن كما في الغصب فاهنا الملك صحيح فافترقا وان اسروا عبدا فاشتره رجل بالف درهم فاسروه ثانية وادخلوه دار الحرب فاشتره رجل خربا فدرهم فليس للمولى الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن لان اسروا ودر على ملكه للمشتري الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن لان اسروا ودر على ملكه ثم ياخذ المالك القديم بالفين انشاء لانه قام عليه بالثمنين فياخذ بهما وكذا اذا كان لما سور منه الثاني غائب ليس للاول ان ياخذ اعتبارا بحال حضرته ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرينا واهبات اولادنا ومكاتينا واحرارنا وملك عليهم جميع ذلك لان السبيل غاي فبذلك في محل المال مباح والحرم معصوم بنفسه وكذا امن سواه لانه تثبت الحرية فيه من جميع خلاف قائمهم الشروع اسقط عصمتهم جزاء على جنائهم جعلهم ارقاء ولا جنانية من هؤلاء واذ ابن عبد الله سلب من خلد لهم فاخذوه لم يملكوه عند ابى حنيفة وقال لا يملكونه لان العصمة لحي المالك لقيامه وقد زالت لهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه وله انه ظهرت يده **له قوله** الخ ذكر الامام ابو اليسر في عين الفقهاء العبد المسلم او ذى الى دار الحرب فاخذه الكفار لا يملكونه عند ابى حنيفة والعبد المرتد يملكه والعبد اذا كان ذميا ففيه قولان **له قوله** وقد زالت فصار كما اذا نعت الدابة اي شردت وكما لو اخذوا العبد الآبق من دارنا وغيبه الآبق اذا احرزوه حيث يملكونه **له قوله** ف

واهبات اولادنا ومكاتينا واحرارنا **له قوله** الخ ذكر الامام ابو اليسر في عين الفقهاء العبد المسلم او ذى الى دار الحرب فاخذه الكفار لا يملكونه عند ابى حنيفة والعبد المرتد يملكه والعبد اذا كان ذميا ففيه قولان **له قوله** وقد زالت فصار كما اذا نعت الدابة اي شردت وكما لو اخذوا العبد الآبق من دارنا وغيبه الآبق اذا احرزوه حيث يملكونه **له قوله** ف



**له قوله** وقد زالت يد المولى فان قيل لاسلم انزالها الى من يخلفه فان يد الكفرة قد ظفقت يد المولى لان دار الحرب في ايديهم اجيب بان بين الدارين جدا لا يكون في يد واحد وعند ذلك تنظير يد العبد على نفسه ولان يد الدار حكيمة ويد العبد حقيفة فلا تنفذ بالحكمة واليه اشار فخر الاسلام اعني **له قوله** فخلات المتروك اي بخلات المتروك الذي يتردد في دار الاسلام لان يد المولى باقية كما في حقه وليند الوهب لا ينفذ الصغار قاصدا واما الابن الى دار الحرب فلا يكون في يد مولاه

الا ما عوضه من بيت المال للمنفذ منه لانه لا يمكن اعادته القسمة وبيت المال معدون ائب المسلمين وهذا ايضا منها **١٢** **له قوله** جعل لآبق الجبل مدججل للعامل على عمله وخص في الاستعمال بما يعطى المجاهد يستعين به على جهاده **١٣** **له قوله** لانه اي لان كل واحد من الغارة والتاجر والموهوب له عامل لنفسه في زعمه اذ في زعمه انه ملكه اي العبد فيكون عامل لنفسه لا للمولى القديم **١٤** **له قوله** وان ند اي ذهب على وجهه يقال نديده ندد واذن من باب ضرب يضرب **١٥** **له قوله** للبحار اي البهيمة وانما سميت بها لانها لا تتكلم وكذلك من لم يقدر على الكلام فهو احمق مستعجب يقال صلوة عجماء لصلوة النهار اذ لا قرارة فيها **١٦** **له قوله** وهذا عندنا في حنيفة لما ان عنده يثبت الملك للغازي في المال دون العبد اعترض عليه بانه على قوله ينبغي ان ياخذ المالك المتاع ايضا بغيره لان لما ظهرت يد العبد على نفسه ظهرت على المال ايضا لانقطاع يد المولى منه واجيب بان يد العبد ظهرت على نفسه مع المنافي وهو الرق فكانت ظاهرة من وجه دون وجه فجعلنا باظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة في حق المال بهذا اقاله الاكل في العنانية وفيه تامل لان استيلاء العبد على المال حقيقة وجد وهو مال صراح فينبغي ان يمنع استيلاء الكفار **١٧** **له قوله** اعتبار الخ يعني اذ لا يق العبد وحده كان الحكم كذلك فكذا الحكم اذ لا يق معه فرس ومتاع **١٨** **له قوله** وهو البيع فانه اذا اشترى الكافر عبدا مسلما يجبر على اخراجه عن ملكه بالبيع فان فعل الاباعه القاضى يودع منه اليه **١٩** **له قوله** فبقى في يده عبدا فلا يفتق عليه لانه ملكه في دار الاسلام واحرزه بدرهم **٢٠** **له قوله** ولابي حنيفة الج بيا انه ان الحربي المستامن في دارنا يزال ملكه بالبيع فاذا دخل دار الحرب انتهت الحرمة بانتها الامان ومقطعت عصمة المال وقد عجز القاضى عن اعتاقه عليه اذ لا ينفذ قضاءه على من في دار الحرب فقام مشرطا وال عصمة ماله وهو دخول دار الحرب مقام عتقه وهو اعتاق القاضى **٢١** **له قوله** مقام العتة لما ان الشرط قد قيام مقابعا عند امكان اضافة الحكم اليه كما في حفر البير على قارة الطريق لا يقال الاحراز بدار الحرب بسبب لاثبات الملك في الم يكن الكالة لا ترمى انهم اذا اخذوا عبدا مسلما في دارنا ملكوه اذا احرزوه بدارهم فيستحيل ان يزول ملكه به لان الاحراز لما كان سببا لاثبات الملك ابتداء فاولى ان يبقى الملك الثابت به كما كان قلنا ليس هذا كما اخذوا عبدا في دارنا لانهم لا يملكونه بالاخذ حتى لا زالت عليهم وانما يملكونه بالاحراز بخلاف ما نحن فيه فانهم ملكوه بالشراء فاستحق الازالة عليهم باقامة شرط الزوال مقام السبب لما ذكرنا **٢٢** **له قوله** كما يقيم مضي ثلث حيض تمثيل للمساكنة في قيام الشرط مقام العتة فان انقضاء ثلث حيض شرط البينونة في الطلاق الرجعي اقيم مقام عتة البينونة وهي عرض القاضى الاسلام وتفسيره بعد الابار بعجز القاضى عن حقيقة العتة في ما اذا اسلم احد الزوجين بدار الحرب **٢٣** **له قوله** \*

على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتبارها لتحقيق يد المولى عليه تمكينا له من الانتفاع وقد <sup>فمن دخل دار الحرب زالت يد المولى عنه لا الى من يخلفه</sup> **له قوله** فان قيل لاسلم انزالها الى من يخلفه فان يد الكفرة قد ظفقت يد المولى لان دار الحرب في ايديهم اجيب بان بين الدارين جدا لا يكون في يد واحد وعند ذلك تنظير يد العبد على نفسه ولان يد الدار حكيمة ويد العبد حقيفة فلا تنفذ بالحكمة واليه اشار فخر الاسلام اعني **له قوله** فخلات المتروك اي بخلات المتروك الذي يتردد في دار الاسلام لان يد المولى باقية كما في حقه وليند الوهب لا ينفذ الصغار قاصدا واما الابن الى دار الحرب فلا يكون في يد مولاه

زالت يد المولى فظهرت يده على نفسه صارا معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك بخلاف المتروك <sup>فصار كما اذا استولوا على باقي امواله</sup> لان يد المولى باقية لقيام يد المولى لدارنا فمعه يده واذا لم يثبت الملك لهم عندنا بحنيفة <sup>لان الاقتدار عليه قائم بالطلب واستمالة اهل الدار</sup> **له قوله** لانه اي لان كل واحد من الغارة والتاجر والموهوب له عامل لنفسه في زعمه اذ في زعمه انه ملكه اي العبد فيكون عامل لنفسه لا للمولى القديم **١٤** **له قوله** وان ند اي ذهب على وجهه يقال نديده ندد واذن من باب ضرب يضرب **١٥** **له قوله** للبحار اي البهيمة وانما سميت بها لانها لا تتكلم وكذلك من لم يقدر على الكلام فهو احمق مستعجب يقال صلوة عجماء لصلوة النهار اذ لا قرارة فيها **١٦** **له قوله** وهذا عندنا في حنيفة لما ان عنده يثبت الملك للغازي في المال دون العبد اعترض عليه بانه على قوله ينبغي ان ياخذ المالك المتاع ايضا بغيره لان لما ظهرت يد العبد على نفسه ظهرت على المال ايضا لانقطاع يد المولى منه واجيب بان يد العبد ظهرت على نفسه مع المنافي وهو الرق فكانت ظاهرة من وجه دون وجه فجعلنا باظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة في حق المال بهذا اقاله الاكل في العنانية وفيه تامل لان استيلاء العبد على المال حقيقة وجد وهو مال صراح فينبغي ان يمنع استيلاء الكفار **١٧** **له قوله** اعتبار الخ يعني اذ لا يق العبد وحده كان الحكم كذلك فكذا الحكم اذ لا يق معه فرس ومتاع **١٨** **له قوله** وهو البيع فانه اذا اشترى الكافر عبدا مسلما يجبر على اخراجه عن ملكه بالبيع فان فعل الاباعه القاضى يودع منه اليه **١٩** **له قوله** فبقى في يده عبدا فلا يفتق عليه لانه ملكه في دار الاسلام واحرزه بدرهم **٢٠** **له قوله** ولابي حنيفة الج بيا انه ان الحربي المستامن في دارنا يزال ملكه بالبيع فاذا دخل دار الحرب انتهت الحرمة بانتها الامان ومقطعت عصمة المال وقد عجز القاضى عن اعتاقه عليه اذ لا ينفذ قضاءه على من في دار الحرب فقام مشرطا وال عصمة ماله وهو دخول دار الحرب مقام عتقه وهو اعتاق القاضى **٢١** **له قوله** مقام العتة لما ان الشرط قد قيام مقابعا عند امكان اضافة الحكم اليه كما في حفر البير على قارة الطريق لا يقال الاحراز بدار الحرب بسبب لاثبات الملك في الم يكن الكالة لا ترمى انهم اذا اخذوا عبدا مسلما في دارنا ملكوه اذا احرزوه بدارهم فيستحيل ان يزول ملكه به لان الاحراز لما كان سببا لاثبات الملك ابتداء فاولى ان يبقى الملك الثابت به كما كان قلنا ليس هذا كما اخذوا عبدا في دارنا لانهم لا يملكونه بالاخذ حتى لا زالت عليهم وانما يملكونه بالاحراز بخلاف ما نحن فيه فانهم ملكوه بالشراء فاستحق الازالة عليهم باقامة شرط الزوال مقام السبب لما ذكرنا **٢٢** **له قوله** كما يقيم مضي ثلث حيض تمثيل للمساكنة في قيام الشرط مقام العتة فان انقضاء ثلث حيض شرط البينونة في الطلاق الرجعي اقيم مقام عتة البينونة وهي عرض القاضى الاسلام وتفسيره بعد الابار بعجز القاضى عن حقيقة العتة في ما اذا اسلم احد الزوجين بدار الحرب **٢٣** **له قوله** \*

رجل ادخل دار الاسلام فصاحبه ياخذ به بالثمن ان شاء ملايينا فان ابن عبد اليمم ذهب <sup>من ان المشتري يتضرر بالاخذ مجانا</sup> معه بفرس ومتاع فاذا لم يشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه الى دار الاسلام فان المولى ياخذ العبد بغير ثمن والفرس ومتاع بالثمن وهذا عندنا في حنيفة <sup>د</sup> وقال لا ياخذ العبد ماله بالثمن ان شاء اعتبارا للحالة الاجتماع بحالة الانفراد وقد بينا الحكم في كل فرد واذا دخل الحربي دارنا بايمان واشترى عبدا مسلما وادخل دار الحرب عتق عندنا في حنيفة وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع <sup>بخرجه من دار الاسلام</sup> وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبدا ولا في حنيفة ان تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تباين الدارين مقام العتة وهو الاعتاق وتخليصه <sup>فوق تعالى من يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا</sup> كما يقيم مضي ثلث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب اذا اسلم عبدا الحربي ثم خرج اليها او ظهر على الدار فهو حر وكذلك اذا اخرج عبدا هم الى عسكر المسلمين <sup>بصيغة الجمل اي غلب على دار الكفار</sup>

عبد في دارنا لانهم لا يملكونه بالاخذ حتى لا زالت عليهم وانما يملكونه بالاحراز بخلاف ما نحن فيه فانهم ملكوه بالشراء فاستحق الازالة عليهم باقامة شرط الزوال مقام السبب لما ذكرنا **٢٢** **له قوله** كما يقيم مضي ثلث حيض تمثيل للمساكنة في قيام الشرط مقام العتة فان انقضاء ثلث حيض شرط البينونة في الطلاق الرجعي اقيم مقام عتة البينونة وهي عرض القاضى الاسلام وتفسيره بعد الابار بعجز القاضى عن حقيقة العتة في ما اذا اسلم احد الزوجين بدار الحرب **٢٣** **له قوله** \*







قضى بالدين بينهما ولم يقض بالغصب اما المداينة فلا نهى وقت صحته لوقوعها بالتراضي والولاية  
 ثابتة حال القضاء لا لزومها الاحكام بالاسلام واما الغصب فلما بينا انه ملكه ولا خيشت في ملك  
 الحربى حتى يفر بالرد واذا دخل مسلم دار الحرب باق بالغصب حربيا ثم خرجا مسلمين افر برد  
 الغصب ولم يقض عليه اما عدم القضاء فلما بينا انه ملكه واما الا فر بالرد وعودة الفتوى به فلا  
 فسد ملك ما يفرته من الحرم وهو نقض العهد واذا دخل مسلمان دار الحرب باق مان  
 فقتل احدهما صاحبه عمدا او خطأ فقتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ اما  
 الكفارة فلا تطلق الكتاب والدية كان العصمة ثابتة بالاحراز بالاسلام لا تبطل بعرض  
 الدخول بالامان واما لا يجب القصاص لانه لا يمكن استيفاءه الا بمنع ولا منعة بدون الكفام  
 وجماعة المسلمين لم يوجد ذلك في دار الحرب واما تجب لدية في ماله في العمدان العواقل لا  
 تعقل العمد وفي الخطا لانه لا قدرة لهم على الصيانة مع تباين الدارين والوجوب عليهم على  
 اعتبار تركها وان كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه او قتل مسلم تاجرا اسيرا فلا شيء على القاتل  
 الا الكفارة في الخطأ عنداى حنيفة وقالوا في الاسيرين الدية في الخطأ والعمدان العصمة لا  
 تبطل بعرض الاسر كما لا تبطل بعرض الاستيمان على ما بيناه وافتناع القصاص لعدم المنعة  
 ويجب لدية في ماله لما قلنا ولاى حنيفة ان بالاسر صار تبعاً لهم بصيرورة مقيماً في ايديهم  
 ولها يصير مقيماً باقامتهم ومسافر اسفروهم فيبطل به الاحراز اصله وصار كالمسلم الذي لم  
 بها جوايها وخصل الخطأ بالكفارة لانه لا كفارة في العمد عندنا فصل قال واذا  
 دخل الحربى اليها مستامنا لم يمكن ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام ان اقمنا

له قوله والولاية ثابتة حال الاسلام ولا ترجع لاجلها على الآخر ليقضى لاحد هادون الآخر فستبينها وعلى قول ابى يوسف لا يحتاج الى هذا اذ يقضى للحربى على المسلم عنده كما ذكرنا في  
 قوله ولا خيشت في ملك الحربى لان سبب الملك هو الاستيلاء وهو على مال مباح اذ لم يتضمن عدواً ١٢ قوله مسلمين هذا الحكم ليس بمختص به اذ اخرج الحربى مستامنا فالحكم  
 من غير خلاف في عامة النسخ وذكرنا في ضمن ان هذا  
 فيجب بقتله ما يجب به في دار الاسلام وله ان يكثر  
 سواهم من كل وجه بوطنة فيهم كان يسقط العصمة فليكثر  
 من وجه يورث الشهيرة فيسقط القصاص ١٢ عننا به  
 قوله في الخطأ التقيد به لانه لا كفارة في العمد  
 عندنا اب ١٢ قوله فلا تطلق الكتاب وهو قوله  
 تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فخريرة مؤمنة الآية  
 لم يقيد بدار الاسلام ١٢ قوله لا تبطل لانه لما  
 كان على قصد الرجوع كان كانه في دار الاسلام تقدير  
 ١٢ عننا به قوله لان العواقل المالحاصل ان عدم  
 وجوب الدية على العاقلة في العمد ظاهراً فان العواقل  
 انما تنقض في الخطأ لاني العمد كما مر في موضع دأما في الخطأ  
 فلان وجوب الدية عليهم انما هو باعتبار انهم تركوا اصيات  
 القاتل عن مثل هذا الفعل وبه الامر موقوف في نحن فيه  
 لتباين دارى القاتل والعاقلة فان العاقلة دار الاسلام  
 والقاتل في دار الحرب فلا يوجد ههنا منهم تقصير حتى يجب  
 الدية عليهم ١٢ مولوى محمد عبد الحى نور الله مرقده  
 قوله لا قدرة قد يقال هذا القليل بمقابلة النص يعني قوله  
 تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية وجوابه ظاهر لان النص  
 انما يدل على وجوب الدية ونحن نقول به وجوبها على  
 العاقلة انما ثبتت بدلائل ظنية لم توجد ههنا اذ  
 قوله وقالوا في قياس ما نقله قاضى ان يقول لا وجوب  
 القصاص في العمد في الاسيرين اي ١٢ قوله  
 فيبطل به الاحراز اصله فلم يثبت العصمة المقومة فلم يجب  
 الدية بخلاف الكفارة فانها بنا على العصمة المؤتممة وهى  
 بالاسلام اب ١٢ قوله وصار كالمسلم الذي لم  
 بها جوايها مع كون كل واحد منهما مقيماً في ايديهم  
 بخلاف المستام لانه يمكن له الخروج اب ١٢  
 قوله عندنا احتراز عن قول الشافعى فانه يقول في العمد  
 يجب الكفارة كما في الخطأ لان الله تعالى اوجبه في الخطأ  
 صراحة حيث قال ومن قتل مؤمناً خطأ فخريرة مؤمنة  
 ودية مسلمة الى ايها الى ان قال فمن لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين الآية ومن المعلوم ان قتل الخطأ هو من قتل  
 العمد فان في الخطأ لا يكون قتله مقصود القاتل بل يكون ذلك  
 جهة عرضة وفي العمد يقصد ذلك صراحة اذ دلالة بان يقتله  
 بحد ذاته والى على انه قصد قتله فلما وجب الكفارة في  
 الخطأ وجب في العمد بالطريق الاولى فكان ثبوت الكفارة  
 في الخطأ بطريق عبارة النص وفي العمد بطريق دلالة النص  
 ونظيره قوله تعالى فلا تفلح لهما ان منع الله تعالى ان يقول  
 لو الدين ان كما وليس سببه الا انه يؤذيهما وايدىهما حرام  
 ومن المعلوم ان لا يذرى في الضرب الشتم فوق الايدى في ان

... التلويح وغيره كما لا يخفى على من علم بحالنا في هذا الشأن

فيكون كل منهما امثاله ايضاً حرماً بدلالة النص الا ان ونحن نقول الكفارة امر امر بين العباداة والعقوبة فانها من حيث انها شرعت بارتكاب امر منى عنه كاليمين الكاذب وقتل الخطأ ونحوهما عقوبة ومن حيث انها تبادى بعبادات كالصوم والطعام المساكين تحريم رتبة عبادة فلا بد ان تكون شرعية في امر يكون دأماً بين العباداة والعقوبة لما عوقب عليه لا كذلك الا قتل الخطأ فان من حيث انه نفذ السهم الى المقتول فقتله عقوبة ومنهى عنه ومن حيث انه لم يقصد ذلك بل وقع ذلك مجاًئاً مباح فوجب الكفارة التي هي دائرة من امرين بخلاف قتل العمد فانه منى عنه نهياً خالصاً لا شوب فيه للاحاطة لاسن طريق القصد ولان طريق آله القاتل فوجب ان لا تجب فيه الكفارة التي هي امر امر بين امرين بل جزاء جهنم ما كثر فيها كذا طويلاً الا ان يتوب فيستوب لله تعالى عليه هذا خلاصة ما في التوضيح و



**له قوله** قطع الميرة بكسر الميم وسكون الياء الطعام من ما يبيع والجلب أي وقطع الجلب بفتح الجيم وهو كل شيء يجلب من ابل وخيل وغنم وغيره من الحيوانات وسد باب التجارة أي في منع المدة السيرة سد باب التجارة أيضا **باب** **له قوله** بعد تقادم الامام اليه يقال تقدم اليه الامير بكذا وفي كذا اذا امر به **عنايه** **له قوله** وللامام **له قوله** لا يقدّر له مدة فالمعتبر هو المدة المضروبة كان عليه الخراج لانه انما يصير ميا بجائزة المدة المضروبة فيعتبر الحول بعد ما صار ذميا الا ان يكون شرط عليه انه اذا جاوزت السنة ياخذ منه **عنايه** **له قوله** لما قلنا اشارة الى قوله لانه لما اقام سنة بعد تقدم الامام صار ملتزما **باب** **له قوله** فاذا وضع عليه الميراث التزم خراج الارض بمباشرة سببه هو الزرع او تعطيلها عنه مع تمكن منها هو الصحيح **باب** **له قوله** فهو ذمي قال في النهاية وكذلك لو لم يشر في قياس قول محمد بن اشترى ارضا عشرية لانهما جميعا من ثمن الارض **باب** **له قوله** بمنزلة خراج الراس لان كلامنا من احكام دارنا فلما مضى بوجوب الخراج عليه رضي بان يكون من ابل دارنا **باب** **له قوله** ما يجوز الشراء الخ بهذا اصرح الكرخي في مختصره ومن المشايخ من قال يصير ذميا بمجرد الشراء ذكره قاضي خان **باب** **له قوله** فيخرج بصيغة المجهول من التخرج وقال الانزاري في غاية البيان على صيغة المجهول للفاعل من باب التفعّل يقال خرجت بصيغة المضارع المجهول عنه أي عن شرط الوضع لانه انما ثبت تلك الاحكام بعد وضع الخراج لا قبله **باب** **له قوله** احكام حمة من منع الخروج الى دار الحرب وجرمان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا اتيه ودوجب الدية عليه اذا قتله خطأ ودوجب كذا الذي عنه فيقوم غيبته كما يكرم غيبته المسلم فضا يحلفه السفهاء من شتمه في الاسواق ظلما وعدوانا **له قوله** فتزوجت ذميا في تزوجها المسلم او في **له قوله** نكحها المسلم فان في يده طلاقها والمضي عنها فلا فائدة في ذلك فليس له ان يتزوجها الا في غير ذلك **له قوله** من باب التفعّل يقال خرجت بصيغة المضارع المجهول عنه أي عن شرط الوضع لانه انما ثبت تلك الاحكام بعد وضع الخراج لا قبله **باب** **له قوله** احكام حمة من منع الخروج الى دار الحرب وجرمان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا اتيه ودوجب الدية عليه اذا قتله خطأ ودوجب كذا الذي عنه فيقوم غيبته كما يكرم غيبته المسلم فضا يحلفه السفهاء من شتمه في الاسواق ظلما وعدوانا **له قوله** فتزوجت ذميا في تزوجها المسلم او في **له قوله** نكحها المسلم فان في يده طلاقها والمضي عنها فلا فائدة في ذلك فليس له ان يتزوجها الا في غير ذلك

**جاء كتاب السير** **له قوله** لا يقدّر له مدة فالمعتبر هو المدة المضروبة كان عليه الخراج لانه انما يصير ميا بجائزة المدة المضروبة فيعتبر الحول بعد ما صار ذميا الا ان يكون شرط عليه انه اذا جاوزت السنة ياخذ منه **عنايه** **له قوله** لما قلنا اشارة الى قوله لانه لما اقام سنة بعد تقدم الامام صار ملتزما **باب** **له قوله** فاذا وضع عليه الميراث التزم خراج الارض بمباشرة سببه هو الزرع او تعطيلها عنه مع تمكن منها هو الصحيح **باب** **له قوله** فهو ذمي قال في النهاية وكذلك لو لم يشر في قياس قول محمد بن اشترى ارضا عشرية لانهما جميعا من ثمن الارض **باب** **له قوله** بمنزلة خراج الراس لان كلامنا من احكام دارنا فلما مضى بوجوب الخراج عليه رضي بان يكون من ابل دارنا **باب** **له قوله** ما يجوز الشراء الخ بهذا اصرح الكرخي في مختصره ومن المشايخ من قال يصير ذميا بمجرد الشراء ذكره قاضي خان **باب** **له قوله** فيخرج بصيغة المجهول من التخرج وقال الانزاري في غاية البيان على صيغة المجهول للفاعل من باب التفعّل يقال خرجت بصيغة المضارع المجهول عنه أي عن شرط الوضع لانه انما ثبت تلك الاحكام بعد وضع الخراج لا قبله **باب** **له قوله** احكام حمة من منع الخروج الى دار الحرب وجرمان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا اتيه ودوجب الدية عليه اذا قتله خطأ ودوجب كذا الذي عنه فيقوم غيبته كما يكرم غيبته المسلم فضا يحلفه السفهاء من شتمه في الاسواق ظلما وعدوانا **له قوله** فتزوجت ذميا في تزوجها المسلم او في **له قوله** نكحها المسلم فان في يده طلاقها والمضي عنها فلا فائدة في ذلك فليس له ان يتزوجها الا في غير ذلك

تمام السنة وضعت عليك الجزية والاصل ان الحربي لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا بالاسترقاق او الجزية لانه يصير عينا لهم وعونا علينا فيلحق المضرة بالمسلمين ويمكن من اقامة السيرة لان في منعها قطع الميرة والجلب وسد باب التجارة ففصلنا بين ما بسنة لانها مئة تجب فيها الجزية فيكون الاقامة لمصلحة الجزية ثم ان يرجع بعد مقالة العام قبل تمام السنة الى وطنه فلا سبيل عليه اذ مكث سنة فهو ذمي لانه لما اقام سنة بعد تقدم الامام اليه صار ملتزما للجزية فيصير ذميا ولا اقام ان يوقت في ذلك فادون السنة كالشهر والشهرين واذا اقامها بعد مقال اقام يصير ذميا لما قلنا ثم لا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان عقد الذمة لا ينقض كيف ان فيه قطع الجزية وجعل ولدا حربيا علينا وفيه مضرة بالمسلمين فان دخل الحربي دارنا باقيا فاشترى ارضا خراج فاذا اوضع عليه الخراج فهو ذمي لان خراج الارض بمنزلة خراج الراس فاذا التزمه صار ملتزما لمقام في دارنا فاجب الشراء لا يصير ذميا لانه قد يشتريها للتجارة واذا التزمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة لانه يصير ذميا بلزوم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه وقوله في الكتاب فاذا اوضع عليه الخراج فهو ذمي تصريح بشرط الوضع فيخرج عليه احكام حمة فلا يغفل عنه اذا دخلت حربي باقيا فان تزوجت ذميا صارت ذميا لانه لا يمتنع منها التزمت لمقام تبع الزوج اذا دخل حربي باقيا فان تزوج ذميا لم يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها فيرجع الى بلده فلم يكن ملتزما لمقام ولو ان حربي دخل دارنا باقيا ثم عاد الى دار الحرب وتزكى ودبعة عند مسلم او ذمي او دينيا في ذمتهم فقد صار ذميا مباحا بالعود لانه ابطال ما نه

من باب التفعّل يقال خرجت بصيغة المضارع المجهول عنه أي عن شرط الوضع لانه انما ثبت تلك الاحكام بعد وضع الخراج لا قبله **باب** **له قوله** احكام حمة من منع الخروج الى دار الحرب وجرمان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا اتيه ودوجب الدية عليه اذا قتله خطأ ودوجب كذا الذي عنه فيقوم غيبته كما يكرم غيبته المسلم فضا يحلفه السفهاء من شتمه في الاسواق ظلما وعدوانا **له قوله** فتزوجت ذميا في تزوجها المسلم او في **له قوله** نكحها المسلم فان في يده طلاقها والمضي عنها فلا فائدة في ذلك فليس له ان يتزوجها الا في غير ذلك

من الخراج من داره فتوضع الخراج عليه **باب**



القول لان يد المودع كيد هذا مقتضى بما اذا سلم الحربي في دار الاسلام وله وديعة عند مسلم في دار الحرب ثم ظهر على الدار فانها تكون قيا فلم تكن يد المودع كيد المودع واجيب بان يد المودع كيد المودع اذا اتفقا عصمة وقت الايداع وفي صورة النقض ليس كذلك فان دار الحرب ليست بدراية ١٢ غنايه ٢٢  
قوله فيصير قيا بغير نفسه فيوضع في بيت المال لعامة المسلمين في ظاهر الرواية وعندنا في يوسف انها تخلص به المودع لما ذكره المصنف

وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان اسرا وظهر على الدار فقتل سقطت يونه وصارت

اي تردد ١٢ تفصيل للتردد ١٢ ب

الوديعة قيا اما الوديعة فلا نه في يد تقدير الان يد المودع كيد فيصير قيا بغير نفسه و

اي غنية ٢

اي الحربي المودع ١٢

اما الدين فلان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه

١٢ ما سورا من المودع المودع ١٢ اي المطالبة الحربي عن المديون ١٢

من يد العاقبة فيختص به وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك

اي يد كل واحد من الناس سبق يد ١٢ ب

اي يد الحربي الذي اودع في دارنا ١٢

اذا مات لان نفسه لم تنصر مغنوة فذلك ماله وهذا لان حكم الامان باق في ماله فيود

عليه او على ورثته من بعده قال وما وجف المسلمون عليه من اموال هل الحرب بغير

اي القدر الذي ١٢ ب

لان اليد المودع كيد ١٢

قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصير الخراج قالوا هو مثل الاراضي التي اجلوا اهلها

بل بوقوع الرعب في قلوبهم ١٢ ب

اي مشاغلنا ١٢ ب

عنها والجزية ولا خمس في ذلك وقال لشفاعة فيها الخمس اعتبارا بالغنمة ولنا ما روي انه

بالجزية ١٢ غنايه

اي من اهل السواد ١٢ ب

عليه السلام اخذ الجزية وكذا اعمر معاذ ووضع في بيت المال ولم يخمس ولانه قال اخذ

يعني من خمس بذكره اقال شيخنا ١٢

بقوة المسلمين من غير قتال بخلاف الغنمة لانه ملوك بمباشرة الغنائم وبقوة المسلمين

اي الغنمة بتداول المقتوم ١٢ ب

بالقار الرعب في قلوب الكفار ١٢

فاستحق الخمس بمعنى واستحقه الغنائم بمعنى وفي هذا السبب واحد وهو ما ذكرناه فلا معنى

د هو الرعب ١٢ اي الباقي ١٢ وهو ما سترهم القتال ١٢ ب

لا يجاب الخمس واذا دخل الحربي دارا تابا فان وله امرأة في دار الحرب واولاد صغار وكبار

ومال اودع بعضه ذميا وبعضه حربيا وبعضه مسلما فاسلم ههنا ثم ظهر على الدار فذلك

اي في دار الاسلام ١٢ ب

كله في اما المرأة واولاد الكبار فظاهر لانهم حربيون كبار وليسوا بايتاع وكذلك

اي البلوغ ١٢ ب

ما في بطنها لو كانت حاملا لما قلنا من قبل واما اولاد الصغار فلان الصغير

انما يصير مسلما بغير الاسلام ابيه اذا كان في يده وتحت ولايته ومع تباين

وههنا اولاده في دار الحرب وهو في دار الاسلام ١٢

الدارين لا يتحقق ذلك وكذا امواله لا تصير محررة باحراره نفسه كاختلاف الدارين

اي دار الاسلام ودار الحرب ١٢ ب

في الدين واما الدين فيسقط عن ذمته لان ثبوت يده عليه منتف اذا قضاها على المديون واما ما يثبت به اعتبار المطالبة وقد سقطت واذا تحققت هذا ظهر لك ان اختصاص المديون به ضروري لا يحتاج الى تعليل بان سقطت يده اليه ١٢ ب  
قوله وما وجف المسلمون عليه جف النفس او البعير عدا وحيثما وجف صاحبه ايجاف ذمته ما وجف المسلمون عليه املوا عليهم وروايتهم في تحصيله ١٢ ب  
في ترتيب المغرب ١٢ ب  
قوله في مصالح المسلمين من عمارة القنطرة وسد الثغور وكري الانهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كبحون وازراق قصصا والمعلمين المحتسبين وحفظ الطريق ١٢ ب  
قوله التي اجلوا اهلها عنها يقال اجلوا السلطان القوم وجلهم يتعدى بلاهم اي اخرجه ١٢ ب  
قوله ما روي الخافه عليه الصلوة والسلام اخذ الجزية من نصارى بخران ومجوس بحر وفرض الجزية على اهل اليمن من كل عالم دينارا ولم ينقل عندي ذلك نه خمسة بل كان بين جماعة المسلمين ولو كان لنقل ولو بطريق ضعيف على ما قضت به العادة ومخالفه ما قضت به العادة باطله بل قد ورد فيه خلاف وان كان فيه ضعف

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية ووضع في بيت المال ولحم خمس وكذا اعمر معاذ اما المرفوع فلم ادره واما عمر فعند ابي داود وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب من مال عن مواضع الفتي ان عمر بن الخطاب عقد لاهل الاديان ذمته بما فرض عليهم من الجزية ولم يفرض فيها بخمس ولا مغنم وفي اسناد انقطاع واما معاذ فلم اجد ١٢ ب

اخرجه ابو داود في سننه عن ابي العدي بن عدي الكندي ابن عمر بن عبد العزيز كتب الى من سأل من مواضع الفتي ان اعلم في عمر بن الخطاب هو انه فرض الاعطية وعقد لاهل الاديان ذمته بما فرض عليهم لم يفرض خمس لا غنم ١٢ ب  
قوله في هذا في ما وجف المسلمون عليه السبب واحد وهو الرعب بقوة المسلمين لانهم لم يوجد السعي وهو ما ذكرناه اشارة الى قوله لانه مال ماخوذ الخ فلا معنى لاجاب الخمس ١٢ ب  
قوله لما قلنا اشارة الى ما قال في باب الغنائم بقوله ولنا انه جزير ففرق برهنا ١٢ ب



**له قوله** فبقى الكل فيا وغنيمة فان قلت قوله عليه الصلوة والسلام عصوا من دماهم واموالهم يعني المال الذي في يده او ما هو معناه للنفوس لان من واب الشرح بناء الحكم على الغلبة ١٢ **له قوله** وما كان من مال اودعه الخ انما قيد به لانه اذا كان غصبيا في ايديهم يكون فيا لعدم النية وعند ابى يوسف ومحمد يجب ان قابضه فيه ان كان ودعيه عند حربي او غصبيا من مسلم او ذمي فهو في وقال لا يكون فيا كذا في الجامع الصغير **له قوله** والاسلام ١٢ **له قوله** وما سوى ذلك شار به الى المرأة واولاده الكبار والمال الذي غصبه مسلم او ذمي وما كان مودعا عند حربي ١٢ **له قوله** الا الكفارة في الخطاء هذه هي الرواية المشهورة عن ابى يوسف وابى حنيفة وفي الجامع الصغير وغيره وروى عن ابى حنيفة انه قال للدية عليه والكفارة من قبل ان الحكم لم يكبرهم ١٢ **له قوله** لانه اراق الخ تحقيق ان العصمة تثبت نفعة وكرامة فيخلق بماله اثر في استحقاق الكرامة وهو الاسلام اذ به يحصل السعادة الابدية لا بالدار التي هي جماد لا اثر لها في استحقاق الكرامة ١٢ **له قوله** وهذا وجوب الدية في الخطا والقصاص في العمد انما كان مبنيا على وجوب العاصم الذي هو الاسلام لان العصمة الخ ١٢ **له قوله** اصلها الموثمة فان علم انه ياتى بالقتل يجر عنه نظر الى الجبلت السنية عن الاعتدال ١٢ **له قوله** اجماعا اذ لا قائل بالفصل وبعدهم الاثم على من قتل مسلما في اي موضع كان ١٢ **له قوله** كمال فيه وذلك لانه اذا وجب الاثم والمال كان ذلك اكل واثم في المنع من الذي وجب فيه الاثم ١٢ **له قوله** بما علق به الاصل اية تتعلق بالموثمة به فيجب الدية والكفارة في قتل الحربي الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها ١٢ **له قوله** كمال

**له قوله** فبقى الكل فيا وغنيمة وان اسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فاولاده الصغار <sup>الى دار الاسلام ١٢</sup>  
 احرار مسلمون تبعوا لابيهم كمنهم كانوا تحت لائته حين اسلم اذ الدار واحدة وما كان من مال وذمي  
 مسلما او ذميا فهو له كذا في يد محترفة ودية كيدة وما سوى ذلك في اما المرأة واولاده الكبار  
 فلما قلنا واما المال لذي في دار الحرب فلانه لم يصير معصوما لان يد الحربي ليست يد اشارة الى قوله حريون كبار وليسوا باتباع ١٢ **له قوله** في دار الحرب فقتله مسلم عملا او خطأ وله ورثة مسلمون هنالك  
 فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا وقال لشافعي تجب الدية في الخطا والقصاص في العمد  
 لانه اراق دما معصوما لوجود العاصم وهو الاسلام لكونه مستحلبا للكرامة وهذا ان العصمة  
 اصلها الموثمة لحصول صل الزجر بها وهي ثابتة اجماعا والمقومة كمال فيه لكمال الامتناع  
 به فيكون وصفا فيه فيتعلق بما علق به الاصل ولنا قوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم  
 وهو مؤمن ففكر رقبته مؤمنة الآية جعل التحريم كل موجب رجوعا الى حرف الفاء  
 او الى كونه كل المذكور فينتفع غيره ولان العصمة الموثمة بالادمية لان الادمي خلق متمحرا  
 اعباء التكليف والقيام بها بحرفة القرض والاموال تابعة لها اما المقومة فالاصل فيها  
 الاموال لان التقوم يؤذن بجبر الفات ذاك في الاموال دون النفوس لان من شرطه  
 التماثل وهو في المال دون النفس فكانت النفوس تبعه ثم العصمة المقومة في الاموال لا في  
 بالدار لان العزة بالمنفعة فكذلك في النفوس لان الشرع اسقط اعتبار منعة الكفرة لما انه اوجب  
 ابطالها والمرتب المستامن في دارنا من اهل ارضهم حكما القصد هو الانتقال اليها ومن قتل مسلما  
 خطأ او في او قتل حربيادخل لينبأ بان اسلم فالذم على عاقلة للامام وعليه الكفارة  
 اي القاتل ١٢ اي القاتل ١٢

في دار الحرب فقتله مسلم عملا او خطأ وله ورثة مسلمون هنالك فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا وقال لشافعي تجب الدية في الخطا والقصاص في العمد لانه اراق دما معصوما لوجود العاصم وهو الاسلام لكونه مستحلبا للكرامة وهذا ان العصمة اصلها الموثمة لحصول صل الزجر بها وهي ثابتة اجماعا والمقومة كمال فيه لكمال الامتناع به فيكون وصفا فيه فيتعلق بما علق به الاصل ولنا قوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن ففكر رقبته مؤمنة الآية جعل التحريم كل موجب رجوعا الى حرف الفاء او الى كونه كل المذكور فينتفع غيره ولان العصمة الموثمة بالادمية لان الادمي خلق متمحرا اعباء التكليف والقيام بها بحرفة القرض والاموال تابعة لها اما المقومة فالاصل فيها الاموال لان التقوم يؤذن بجبر الفات ذاك في الاموال دون النفوس لان من شرطه التماثل وهو في المال دون النفس فكانت النفوس تبعه ثم العصمة المقومة في الاموال لا في بالدار لان العزة بالمنفعة فكذلك في النفوس لان الشرع اسقط اعتبار منعة الكفرة لما انه اوجب ابطالها والمرتب المستامن في دارنا من اهل ارضهم حكما القصد هو الانتقال اليها ومن قتل مسلما خطأ او في او قتل حربيادخل لينبأ بان اسلم فالذم على عاقلة للامام وعليه الكفارة اي القاتل ١٢ اي القاتل ١٢



فاذا زال الكفر بالاسلام عاد الى الاصل والاموال تابعة لها اي للادمية التي تثبت العصمة المؤتمنة لانها خلقت في الاصل مباحة وانما صارت معصومة

لتمكن الادمي من انتفاع بها في حاجته ١٢ عننا به

فانه قوله ذلك اي جبر

الفاسد في الاموال دون

النفوس لانه انما يحصل

بالمثل صورة معنى او معنى

فقط ولا مماثلة بين النفوس

وما يجرب لاصورة ولا تجني

على ما عرفت في الاصول فكذا

النفوس تابعة للاموال

في العصمة ومن ههنا علم

ان المؤتمنة اصل مستقل

في شئ والمقومته اصل

مستقل في شئ آخر و

ليس احدهما كمال الآخر

ولا وصف زائد عليه ١٢

عننا به قوله بالنبوة

اي بمنعة المسلمين لان

التقويم ينبئ عن خطره

المحملي وانما هو يثبت

اذا كان ممنوعا عن الاخذ

فان ما اتصل اليه

الايدي بلا منازع

لا يكون خطيرا

كالماء والتراب

فعلقتا التقويم بالاحراز

١٢ مع كنه قوله

الا ان الشرع الخ

جواب من قال

المسلم الذي اسلم في

دار الحرب لم ينفع ايضا

وهم الكفار ١٢ اكل

قوله لما انه اوجب لها

اي ان الشرع سلطنا

على ابطال منعة الكفر

واذا لم توجد المنعة

لا يوجب الاحراز واذل

لم يوجد الاحراز لا يوجد

المقومته فلما تجب الدية

١٢ ب قوله المرتد

والمستامن الخ جواب

عما يقال ان المرتد والمستامن

يقتلون

فان قوله فالدية على عاقلة وفي بعض النسخ العاقلة ووجهه انما في المسلم

فلقوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ الآية واما في المستامن فلان لما اسلم صار من اهل دارنا فصارت حكم سائر المسلمين ١٢ ب

لؤمن ان يعقل مؤمنا الا خطأ استثناء منقطع اي

لكن ان وقع خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فخرير رتبة

مؤمنة اي فعليه اعتناق رتبة مؤمنة وكفارة دوية

مسلمة الى اهل اهل القيتل الذين يرثونه الا ان

يصدقوا اي يتصدقوا بالدية فان كان من قوم عدلهم

وهو مؤمن فخرير رتبة مؤمنة اراد به اذا كان الرذل

في دار الحرب منفردا مع الكفار وهو مسلم فقتله من لا يعلم

اسلامه فلا دية عليه وعليه الكفارة ١٢ معالم التنزيل

قوله رجوعا الى حروف الفاء قرره صاحب

البنائية والكفاية وتبعها العيني في البنائية بان الفاء

للجاء ١٢ وهو اسم لما يكون كافيها يقال جزى اي كفى فعلم

ان تحرير الرتبة كاف في كونه موجبا ورد هم ابن الهمام

ونسب هذا التقرير الى السهولان المراد بقول النخاعة

الفاء للجر ١٢ انها دالة على ان ما بعدها مسبب عما

قبلها فسمى السبب جزاء اصطلاحا لان الفاء

موضوع للفظ الجاء ١٢ الذي هو بمعنى الكفاية لغته

كما لا يخفى وعندى انه ليس المراد من قولهم الجاء ١٢ بمعنى

الكفاية ان لفظ الجاء ١٢ الموضوع للفاء بمعنى الكفاية

فينفع غيره حتى يرد عليه ما ورد به ابن الهمام ويكون

تقريرهم سهوا بل غرضهم ان الفاء ههنا لبيان جزاء

القتل بمعنى قوله تعالى فخرير رتبة فخر ١٢ تحرير رتبة

والجاء ١٢ بمعنى الكفاية الخ هذا غاية ما يقال تصحيح الكلام

والعلم عند العزير العلامة ١٢ مولوي محمد عبدالحى نور الله

مرقده ١٢ قوله اد الى كونه كل المذكور لانه لم يذكر

غيره وذلك يقتضي انتفاء غيره لان قصد الشارع

في مثله اخراج العبد عن عبادة الحكم المتعلق بالحداثة

ولا يتحقق ذلك الا ببيان كل الحكم بلا اخلال فلو كان

غيره من تمة الحكم لذكره ١٢ عننا به قوله ولان

لعصمة الخ دليل معقول على عدم العصمة المقومة الموجبة

للدية في دار الحرب ومشتل على بيان ان المقومة ليست

بوصف كمال في العصمة المؤتمنة حتى تكون تابعة لها

وبيان ذلك ان الادمي خلق متمملا للاعباء التكليف اي

باجتنابها ومن خلق لشئ وجب عليه القيام به فالادمي

وجب عليه القيام باعباء التكليف والقيام بها

بحرمة التعرض اي انما يتحقق له القيام بها اذا كان التعرض

اجرا فالادمي وجب ان يكون حرام التعرض مطلقا

الا ان الله تعالى ابطال ذلك في الكافر بعرض الكفر

الله قوله ولما قوله تعالى الخ توضيحه ان الله تعالى

قال في سورة النساء ومن قتل مؤمنا خطأ فخرير رتبة

مؤمنة الآية يعني من قتل احدا من المؤمنين خطأ غير

قاصد قتله بان رمى سهما الى صيد فوصله ونحو ذلك فعليه

فخر ١٢ وشيئان احدهما تحرير رتبة مؤمنة ولا يجزى

كافرة فان لم يستطع على تحرير رتبة كذلك فعليه صيام

شهرين متتابعين وثانيهما ادوية مسلمة الى اهل

المقتول الا ان يعفو اولياء المقتول القاتل فخرج

ليسقط عنه الدية فقد جعل الله تعالى في هذه الآية تحرير

رتبة جميع الموجب فلا بد ان لا يجب غيره والدليل

على انه جعل كل الموجب امران احدهما ان تعال

قال فخرير رتبة مؤمنة بحرف الفاء والفاء للجر ١٢

والجاء ١٢ في اللفظة بمعنى الكفاية فيعلم ان التحرير كاف

لا موجب غيره كذا قرره جماعة من الشرح ونسب

نظر فان الفاء ليست لموضوعه ككلمة الجاء ١٢ التي

بمعنى الكفاية حتى يستفاد منها كفاية ما ذكره فالاولى

ان يفرض بان الفاء موضوع للجر ١٢ فكان الله تعالى

قال ومن قتل مؤمنا خطأ فخر ١٢ تحرير رتبة مؤمنة

فكان لفظ الجاء ١٢ مقدر في الكلام ماخوذة من حرف الفاء و

الجر ١٢ بمعنى الكفاية فانما دالة الكافي فان قلت قد

يكون لشئ واحد جزاء ان ادجزية قلت الكلام في

ذلك وانما الكلام في انه تعالى لما جعل التحرير جزاء

للقتل ولم يذكر غيره افاد ان هذا الجاء ١٢ المذكور هو

الكافي ولو كان له جزاء آخر لم يصح جعله التحرير جزاء لانه

رج لا يصح ان يقال للتحرير الذي هو الاحد الاجزوية

انه جزاء اي كاف للقتل وثانيهما انه تعالى ذكر في

جزاء القتل التحرير فقط ولم يذكر غيره فصارت كل المذكورة

وافاد انه الجاء ١٢ لا غير لانه لو كان له جزاء غيره ايضا

لذكره ايضا لان المقام مقام البيان والايضاح و

من المعلوم ان السكوت في معرض البيان بيان

وتلك تقتض من ههنا الفرق بين التقريرين وهو

ان التقرير الاول مبني على لفظ الجاء ١٢ الذي اخذ من

لفظ الفاء والثاني مبني على كونه مذكورا دون غيره

مع قطع النظر عن اطلاق الجاء ١٢ عليه والمقصود

منها واحد وهو اثبات التحرير للقتل فقط وانتفاء

غيره هذا ١٢ مولوي محمد عبدالحى نور الله مرقده ١٢

قوله ولما قوله تعالى الخ قال الله تعالى وما كان

محرز بدار الاسلام فيجب ان يتقوا ما وليس كذلك حتى لا يجب الدية بقتلها ١٢ ب قوله فالدية على عاقلة وفي بعض النسخ العاقلة ووجهه انما في المسلم

فلقوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ الآية واما في المستامن فلان لما اسلم صار من اهل دارنا فصارت حكم سائر المسلمين ١٢ ب



قوله روى ان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الجواز من اراضي العرب قوله وعمر بن الخطاب السواد ووضع الخراج عليها بحضرة من الصحابة ووضع على مصر وعمر بن الخطاب قسمها عمر بن العاص وكذا اجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام اما عمر في السواد فروى ابو عبيدة في الامم من طريق ابراهيم التيمي لما افتتح المسلمون السواد قالوا العراقة بيتنا فانا فتحناه عنوة قال فابى وقال اقر اهل السواد ارضهم وضربك رؤسهم الجزية وعلى ارضهم الخراج وهذا منقطع وروى عبد الرزاق وابن الشيبة من طريق ابى جحزان عن يونس بن عمار وابن مسعود عن عثمان بن حنيف الكوفة الحديث وفيه نسخ عثمان سواد الكوفة من ارض اهل لذة فجعل على جزيرة النخل عشرة دراهم فذكر القصة وفيه رفع الى عمر فرضي به وهو منقطع ايضا وابن ابى شيبة عن طريق ابى عرون الثقفي قال وضع عمر على اهل السواد على كل جريب ارض يبلغ الماء درهما وقفيز امن طعام وعلم البساتين على كل جريب عشرة دراهم وعشرة اقفة وعلى الارطاب كل جريب خمسة واما مصر فروى ابن سعد عن الواقدي باسناد ان عمر بن العاص فتح مصر عنوة واستباح ما فيها ثم صالحهم بعد على الجزية في رقابهم ووضع الخراج على ارضهم وكتب بن لثك الى عمر في لفظ كان يبعث بجزية اهل مصر وخارجها الى عمر فجلس ما يحتاج اليه و

والكوفة وهو صود السواد ١٢  
 تهذيب الاسماء واللغات  
 للنوذي **قوله** لم  
 ياخذوا الخراج من ارضي  
 العرب لانه لو قطع لقتت  
 العادة ينقله ولا بطريق  
 ضئيف فلما لم ينقل دل  
 قصار العادة على انه لم يقع  
 ١٢ ان **قوله** وضع  
 الخراج عليها قلت روي  
 ابو عبيد القاسم ابن سلام  
 في كتاب الاموال عن  
 ابراهيم قال لما فتح  
 المسلمون سواد العراق  
 قالوا لعمرا قسمة بيننا  
 فانا فتحناه عنوة فابي  
 وقال ما من جار بعدكم  
 من المسلمين فاقر اهل  
 السواد في اراضيهم و  
 ضرب عليهم الجزية وعل  
 اراضيهم الخراج انتهى ١٢  
 ت **قوله** ووضع  
 على مصر قلت رواه ابن  
 سعد في الطبقات في  
 ترجمة عمرو ١٢

العذيب الى عقبة حلوان  
بضم الحاء اسم بلد وقال  
الانزاري المراد من السواد  
المذكور سواد كوفة وهو سواد  
العراق وحده من العذيب  
الى عقبة حلوان وعضا  
من العلت الى عبادان  
طولا وقال المصنف من

مرض عليه بان التردد في من له ولاية الفضا يصح سقوطة كما في المكاتب اذا قتل عن وفار وله وارث واجيب بان الامام ههنا  
 كان الولي واحد بخلاف مسألة المكاتب اعني به قوله باب العشر والخارج لما ذكره ما يصير به المستامن ذميا ذكر ما يعرض من لونه  
 الخراج في ارضه ورأسه وفي تفاريحها كثره فاورد ههنا في بابين وقدم ذكر العشر لان فيه معنى العبادة  
 العشرة والخارج ما يخرج من غمار الارض او غمار الغلام وتسمى به ما يأخذه السلطان من طليقة

جلد کتاب لیسیر

لأنه قتل نفساً معصية خطأ فيعتبر بسائر النفوس لمعصية ومعنى قوله للإمام ان حرقه

لأنه لا وارث له ان كان عدا فان شاء الامام قتله ان شاء اخذ الدينه لان النفس معصومة  
اي لم يبق الصلح

والقتل عمد والى معلوم وهو العاقبة أو السلطان قال عليه السلام السلطان من

لاولى له قوله ان شاء اخذ الدية معناه بطريق الصلح لان موجب العمد هو القود  
اي محمد راب

عينا وهذا لان الديية انفع في هذه المسألة من القود فلهذا كان له ولاية الصلح على المال فليس

الاجاز اخذ الديية باب  
ولاية الناس ١٢  
المسألة ١٣  
في العقود باب

له ان يعفو لان الحق للعاقبة وولايتة نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم من غير عوض

باب العشر والخارج

قال ارض العرب كلها ارض عشر وهي ما بين العذيب الى اقصى حجاز اليمن مَهْرَة الى

حَدَّثَنَا الشَّامُ وَالسَّوَادُ اَرْضُ خَوَاجٍ هُوَ بَيْنَ الْعُزْبِ إِلَى عَقْبَةِ حُلْوَانٍ مِنَ الثَّغْلَةِ وَيُقَالُ مِنْ

الْعَلَّتِ الْمَعْبَادُ أَنَّ ابْنَ ابْنِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ لَمْ يَأْخُذُوا بِالْجَوَابِ مِنْ أَرْضِيهِ

ولأنهم بمنزلة الفئ فلا يثبت أراضيهم كما لا يثبت رقابهم وهذا لأن وضع الخراج من شرطها  
 أي عدم وضعه على العرب ١٢  
 أي العرب ١٣

يَقْرَأُ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ كَمَا فِي سَوَادِ الْعِرَاقِ وَمَشْرُوكُوا الْعَرَبِ يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَالسَّيْفَ وَعَمْرُوهُ

كَمَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ ١٢

حين فتح السواد وضع الخراج عليها بمحض من الصحابة ووضع على مصر حين افتتحها عمرو بن  
كان فتحه على يد سعد بن ابى وقاص ١٢ اب

العاصم كذا اجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام قال ارض السواد مملوكة لاهلها  
 هذا الموضع بينهم ٢ ارباب  
 اي القذوري ١٢ ارباب

بيعهم لها وتصرفهم فيها إلى الامام اذا فتح ارضا غنوة وقهره ان يقرأها عليها ويضع

عليها وعلى رؤسهم الخواج فتبقي الاراضي مملوكة لاهلها وقد قد مناه من قبل قال كل راضي

اهلها او فتحت عنوة وقسمت بين الغائين فمولى رضى عشوان الحاجة الى ابتداء التوظيف <sup>عام</sup>

يعين وسكون اللام وبالشاء المثناة قرية موقوفة على العلوية وهو اول العراق شرقي دجلة الى عبادان بفتح العين وتشديد الباء الموحدة  
الانزارى ما قيل انه من الثعلبية الى عبادان فغلط لانها من منازل البادية بعد الغذيب بكثير **له** قوله الى اقصى بحر بالين هذا  
يدعنا ودرمل علاج اسما موضع الى مشارق الشام عوضها **له** عنايه قوله الى عبادان جزيرة مشهورة تحت البصرة مقصودة  
لثغور المسلمين ويروى في فضلها احاديث غير ثابتة كذا قال الحارثي في المؤتلف والمختلف والغذيب منزل لحاج العراق قريب من



٣ ومن جريب الكرم  
المتصل والنخل  
المنفصل عشرة  
دراهم هذا هو  
المنقول عن عمر  
قانه بعث عثمان بن  
حنيفة حتى يمسح سواد  
الاعراق وجعل  
حذيفة عليه مشرفا  
فمسح قبله ستا  
ثلاثين الف الف جريب  
ووضع على ذلك ما  
قلنا وكان ذلك بمحض  
من الصحابة من غير  
نكير فكان اجماعا  
منهم هو في الخراج  
لابي يوسف وليحيى  
ابن ادم وفي الاموال  
لابي عبيد وغيرهما ١٢

نه قوله من كل جریب هو ارض ملو بها استون ذراعاً بذراع الملك کسری  
سزید علی ذراع العائمة بقضبة وری سمست قبضات و ذراعاً الملك من قبضات  
کذا فی المغرب و ذکر التمر تاشی الجرج بیه توب ذراعاً و موضعه استون  
ذراعاً است مد

جلد کتاب السیر

ارضٍ فُتِحَتْ عَنْوَةٌ فَأَقْرَاهُمُ عَلَيْهَا فَمِنْ اَرْضِ خَوَاجِرٍ وَكَذَا اِذَا صَالَحْتُمْ اِلَى الْحَاجَةِ اِلَى اِبْتِلَاءِ التَّوَلَّى

أهلها ولم يُوظَّف الخراج وفي الجامع الصغير كل رضى فتحت عنوة فوصل إليها ماء لانها

عشر يتعلق بالأرض لنامية ونماؤها مما فيها فيعتبر السقي بماء العشر وبماء الخراج قال و

عناه بقربه فهي خواجهتوان كانت من جزا رض العشر فهي عشرية والبصرة عند كلهما

صاحبها الانتفاع به وكذا لا يجوز اخذ ما قرب من العاقر وكان القياس في البصرة ان تكون خراجية

ال محمد ان احياها سر حفرتها او بعين استخراجها او ماء دجلة والفرات الانهار العظام

ای ہی عشرتہ ۱۲ ای المطر النازل من السماء ۱۳

سقماء الخاضع دالة التواضع قل ، والخاضع الذي وضعه عن رضى علمها

موصوف ۱۲ صنفه ۱۳ خبر ۱۴

ببلاد الروم ومنقطع في اعمار البصرة ١٢ تهذيب الاسماء واللغات للنودي ٥ قوله مثل نهر الملك المراد بكسرى نوشيروان بن قبا  
عين سنة ونهر يزجر وهو آخر ملوك العجم وقتل في سنة احدى وثلاثين في خلافة عثمان ١٣ اب ٥ قوله ولانه لا يمكن الخ علم منه ان  
من احيا ارضا مواتا الخ المسلم ولا بد من ذلك اذ لو احياها ذمي كانت خراجية سواء سقاها عند محمد بهاء السماء ونحوه اذ لا سواء كانت  
ج او العشر وظهر منه ايضا ان كون المسلم لا يبدأ عليه الخراج كما ذكره محمد في الزيادات هو في ما ذالم يكن له صانع يستدعي ذلك وهو المسلم



**له قوله** وهو الصاع قال الانزاري في غاية البيان اعلم ان القفيز الواجب في الخراج مطلق عن قيد الباشي والحاجي في اكثر نسخ الفقه كاللاني للحاكم الشهيد والشامل في شرح الجامع الصغير وقال الولوي في فتاواه القفيز هو الحاجي ثمانية ارطال وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال في خلاصة الفتاوى فاذا كان الحاجي هو صاع رسول الله فكيف يقبده صاحب الهداية بالباشي وهو اثنان وثلاثون رطلا وقال محمد ارطال وقال لانزاري ايضا المراد من القفيز الواجب والمراد من الدرهم درهم وزن سبعة ارباب **له قوله** ومن جريب الرطبة هو بفتح الواو والجمع رطاب وهو القنار والبطيخ والباذنجان وما يجري مجراه في المغرب **ارباب** **له قوله** ومن جريب الكرم المتصل قيد بالانصال لانها لو كانت متفرقة في جوانب الارض وسطها مزرعة لا شيء فيها بل المقبرة وظيفه عمر في الزرع ولو كانت الاشجار ملتفة بحيث لا يمكن زرع ارضها في كرم ذكره في الظهيرية **ارباب** **له قوله** ووضع على ذلك ما قلنا قال الشارح انه سهو بل يقال ووضع ذلك على ما قلنا اي وضع الخراج ولا يخفى ان مرجع الاشارة الست وثلاثون الف الف اوضع عليها المقادير التي ذكرناها ولا ينسب قائل هذا الى السهو **له قوله** ولان المون يصنم الميم وفتح الهزجة جمع مؤنث يفتح الميم وضم الهزجة وفي المونة انشغل وقال الجوهري المونة تهتم ولا تهتم وهي فعولية وقال الفراهي مفعلة من الاون وهو التعب والشدة ويقال من الاون وهو الخدج والعدل لانه نقل على الانسان **ارباب** **له قوله** فالكرم اخفها مؤنة يعني واكثر ريعا لانه يبقى على الابد بلا مؤنة **ارباب** **له قوله** اكثرها مؤنة لاحتياجها الى الزراعة وانما البذر **ارباب** **له قوله** والرطاب بينهما لانهما يتبعان في احوالهما ولا تدرم دوا المكرم فكانت مؤنتها فوق مؤنة الكرم دون مؤنة الزرع **ارباب** **له قوله** بحسب الطاقة فينظر في ذلك كله الى الغلة فان لم تبلغ سوى غلة الزرع يؤخذ قدر خراج غلة الزرع او الرطبة يؤخذ خراج الرطبة او الكرم يؤخذ خراج الكرم **ارباب** **له قوله** لا يزداد عليه قال في الاسلام البرزوي لا ترى الى انه قال في كتاب العشر والخراج والسير الكبير في ارض لم يخرج من غلتها الا قدر قفيزين ودرهمين وهي جريب ان خرجا قفيزين ودرهمين وهذا لانها لما ظفرتنا بهم وسعنا ان نسترقهم ونقسم اموالهم فاذا امننا عليهم وقاطعناهم على نصف الخراج كان التنصيف هو الانصاف **ارباب** **له قوله** وفي ديارنا اي ديار صاحب الهداية وهي فرغانة ويقال له الفرغانة والمرغيناني وفرغانة بفتح الفاء وسكون الراء وفتحها من بلاد فرغانة **ارباب** **له قوله** فان لم تطلق اي بان لم تبلغ الخراج ضعفه نقص الامام كذا فاذا وفي الخلاصة حيث قال فان كانت الاراضي لا تطلق ان يكون الخرج خمسة بان كان الخراج ثمانية عشرة يجوز ان ينقص حتى يصير نصف الخراج انتهى وفي هذا الفرق بين الاراضي التي وظف عليها عمر واما ما ختمه نقص او غير ما دأبوا على انه لا يجوز الزيادة على وظيفة عمر في الاراضي التي وظفوا فيها او ايام آخر مثل وظيفة اذ اذادت الغلة ذكره في الكافي واما في بلد اراد الامام ان يبتدأ فيها التوظيف فعند جماله لا يزيد وقال محمد بن زيد وهو قول مالك واحمد ورواية عن ابى يوسف **ارباب** **له قوله** لا ترى الى قول عمر بن الخطاب في كتاب فضائل الصحابة عن عمرو بن ميمون قال رايت عمر بن الخطاب ان يصيب بايام بالمدينة وقف على حذيفة وعثمان بن حنيف فقال كيف فصلتما الخافان ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له قال انظر ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له قال انظر ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له

**قوله** روى عن عمر انه قال لعلي حلتما الا ارض ما لا تطيق تفلا بل حلتاها ما هي مطيعة اخوجه البخاري في الفضائل في باب البيعة لعثمان بن قتيل عمر مطولا والمخاطبة بذلك حذيفة وعثمان ابن حنيف **قوله** روى عن عمر لم يزد حين اخبر بزيادة الطاقة فهو مستعمل من الذي قبله وروى عبد الرزاق عن طريق ابواهيبة النخعي جاء رجل الى عمر فقال لي ارض كذا وكذا ايطيقون من الخراج اكثر مما عليهم فقال ليس اليهم سبيل + ١٢

قلت تقدم في الحديث الذي قبله وروى محمد بن الزناد عن ابي بصير قال قال عمر بن الخطاب في كتاب فضائل الصحابة عن عمرو بن ميمون قال رايت عمر بن الخطاب ان يصيب بايام بالمدينة وقف على حذيفة وعثمان بن حنيف فقال كيف فصلتما الخافان ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له قال انظر ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له

جلد كتاب لسير

القفيز قفيز الحجاج وهو ربح الباشي وهو مثل الصاع الذي كان في عصر رسول الله ثمانية القفيز قفيز الحجاج وهو ربح الباشي وهو مثل الصاع الذي كان في عصر رسول الله ثمانية

وهو الصاع ودرهم ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم المتصل الخيل

ملتصل عشرة دراهم وهذا هو المنقول عن عمر فانه بعث عثمان بن حنيف حتى يبيع سواد

العراق وجعل حذيفة مشرفا فمضى فبلغ ستا وثلاثين الف الف جريب ووضع على ذلك

ما قلنا وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير نكير فكان اجماعا منهم لان المون متفاوتة

فالكرم اخفها مؤنة والمزارع اكثرها مؤنة والرطاب بينهما والوظيفة متفاوتة بتفاوتها

فجعل الواجب الكرم اعلاها وفي الزرع ادناها وفي الرطبة اوسطها قال وما سوى

ذلك من الاصناف كالزعفران والبستان وغيرها يؤخذ بحسب الطاقة

لان ليس فيه توظيف عمر وقد اعتبر الطاقة في ذلك فتعتبرها فيما لا توظيف

فيه قالوا ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج لا يزداد عليه لان

التنصيف عين الانصاف لما كان لنا ان نقسم الكل بين الغانمين والبستان كل

ارض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار اخرى في ديارنا وظفوا من الداهم

في الاراضي كلها وترك كذلك لانه لا يقدر محبان يكون بقدر الطاقة من اي شيء كان قال فان

لم تطلق ما وضع عليها نقصهم الامام والنقصان عند قلة الربيع جائزا لاجماع الاتري

الى قول عمر لعلي حلتا الارض لا تطلق فقال لا بل حلتاها ما تطيق ولو زدناها لا طاق

وهذا يدل على جواز النقصان واما الزيادة عند زيادة الربيع يجوز عند محمد اعتبارا

بالنقصان وعند ابى يوسف لا يجوز لان عمر لم يزد حين اخبر بزيادة

الطاقة وان غلب على ارض الخواج الماء او انقطع الساع عنها

فلم يخرج الارض شيئا بسبب غلبة الماء او انقطاعه

حتى يصير نصف الخراج انتهى وفي هذا الفرق بين الاراضي التي وظف عليها عمر واما ما ختمه نقص او غير ما دأبوا على انه لا يجوز الزيادة على وظيفة عمر في الاراضي التي وظفوا فيها او ايام آخر مثل وظيفة اذ اذادت الغلة ذكره في الكافي واما في بلد اراد الامام ان يبتدأ فيها التوظيف فعند جماله لا يزيد وقال محمد بن زيد وهو قول مالك واحمد ورواية عن ابى يوسف

لا ترى الى قول عمر بن الخطاب في كتاب فضائل الصحابة عن عمرو بن ميمون قال رايت عمر بن الخطاب ان يصيب بايام بالمدينة وقف على حذيفة وعثمان بن حنيف فقال كيف فصلتما الخافان ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له قال انظر ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له

فصلتما الخافان ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له قال انظر ان تكونا حلتا بالامر اي مطيعة له



له قوله او اصطلم الاسلام والاصطلم القسط من الاصل اي استاصلة آفة ١٢ اب له قوله فلاحراج عليه قال انكاي قال شيا  
الحراج ليسقط بالاصطلام محمول على ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الا ارض ثانياً ما اذا بقي لا يسقط الحراج ذكره في  
له قوله لانه فانت التمكن وبذلك الجلات الاجرفانه يجب بقدر ما كانت الارض مشغولة  
المنفعة فبقدر ما استوفى يجب الحراج فهو واجب بقدر الرابع فلا يمكن ايجابه بعد اصطلم  
جلد كتاب السيرة

[illegible]

على المسلم ويجوز ان يشتري مسلم ارض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج ما قبلنا  
وقد صححان الصحابة اشتروا ارض الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل على جواز الشراء  
واخذ الخراج وادائه للمسلمين غير كراهة ولا عسر في الخارج من ارض الخراج وقال  
الشافعي يجمع بينهما لانها حقان مختلفان جبا في محلين بسببين مختلفين فلا يتنافيان  
ولنا قوله عليه السلام لا يجتمع عسر وخراج في ارض مسلم ولان احدا من ائمة العدل  
والجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم حجة ولان الخراج يجب في ارض فتحت عنوة وقهرا

والعشر في أرض أسلم أهلها طوعاً والوصفاً لا يجتمعان في أرض واحدة وسبب الحقيقه  
 اى برضا انفسهم الى القبر والطوع ١٢ الحقيقين بسببين قولهم  
 واحد هو الارض النامية الا انه يعتبر في العشر تحقيقاً وفي الخراج تقدير اول هذا  
 المذكور بيننا وبين الشافعي ١٢ ابر الزاوية بموالا في ان اكبر ١٢  
 يضافان الى الارض على هذا الخلاف الزكوة مع احدهما ولا يتكرر الخراج بتكرار الحياز  
 يقال عشر الارض وخراج الارض ١٢ ع اى العشر والخراج ١٢ عنابه  
 في سنة كان عمر لم يوظف مكرراً بخلاف العشر لانه لا يتحقق عشر الا بوجوبه في كل خارج  
 قلت تقدم ما يدل عليه في حديث وضع الخراج على السواد رواه ابو عبيد ١٢ في تكرار بتكرار الخراج ١٢  
 عمر عشر عاملك في السنة مرتين فكتب اليه ان لا تعشر في السنة الا مرة واحدة ومن طريق الزهري لم يبدل  
 وشرع ارض الخراج حدثنا علي بن عامر بن عتبة بن فرقة السلمي انه قال لعمر اني اشتريت ارضاً بالسواد فقال عمر انت فيها بمنزلة  
 مختلفان يعني من حيث الذات فان احدهما مؤنة فيها معنى العبادة والاخر مؤنة فيها معنى العقوبة ١٢ اى قوله بسببين مختلفين  
 النامية بحقيقة الخراج وسبب الخراج الارض النامية بالتمكن ١٢ اى قوله وكفى باجمعهم معن بذائقتل ابن عبد البر اجمع عن  
 قوله الزكوة مع احدهما حتى لو اشترى ارض عشر اخرج للتجارة ففيها العشر والخراج وفيه زكوة التجارة عندنا لان الواجب حتى الله

ما ذكر في الكتاب بان  
شرح الطحاوي ١٢ اب  
لوزرع لان الاجر عوض  
لوزرع آفة ١٢ ك  
قوله كما في مال  
لزكوة فان من اشترى  
مأريه للتجارة فمضى عليها  
سنة اشهر ثم ناولها لخدمة  
سقطت الزكوة ١٢ غنايه  
قوله او يدار الحكم  
يعني ان النمار للتقدير  
كان قائما مقام الحقيقة  
فما وجد الحقيقي تعلق الحكم  
به لكونه الاصل وقد يلك  
فيه ملك مع الخراج ١٢  
غنايه قوله وهو  
الذي فوته قال الترمذي  
هذا اذا كانت الارض صالحة  
والمالك متمكن اما اذا اخرج  
المالك لعدم قوته او سبابه  
فلا نام ان يدفعها الى غيره

من نصيب المالك و  
ان شاء آجره باو اخذ  
الخارج من الاجرة فان  
لم يتمكن من ذلك لم يؤخذ  
من يقبل ذلك باعبار  
اخذ الخارج من ثمنها ونحو  
بلا خلاف ١٢ اب ١٥  
قوله فان كن ابقاؤه على  
المسلم لان ابقاؤه باقرار  
واجبا اولى لانا اذا  
ذلك اجتمعنا الى ايجاب  
العشر بخلاف خارج  
الرأس فانما لو سقطناه  
بعد اسلامه لا يحتاج الى  
مؤنة اخرى ١٢ اب ١٥  
قوله وقد صرح قلت قال  
البيهقي في كتاب المعرفة  
قال ابو يوسف القول  
ما قال ابو حنيفة انه كان  
لابن مسعود وخباب بن  
الارث والحسين بن علي  
ما جها ١٢ ات ١٥ قوله  
فان سبب العشر الارض  
عن عبد العزيز ١٢ اب ١٥  
قال وهو متعلق بالارض ص



باب الجزية قوله  
روى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لما بنى بخران على  
الف واثني حلة ابوداود  
من طريق السدي عن  
ابن عباس به لكن قال  
الغني حلة النصف في صفر  
والبقية في رجب الحديث  
ورواته موثقون الا ان  
في سماع السدي من ابن  
عباس نظر قوله قال صلى  
الله عليه وسلم لمعاذ خذ من  
كل عالم وحاملة دينارا  
او عدله معا فراحوا  
السنن ابن حبان الحاكم  
من طريق ابى وائل عن  
مسروق عن معاذ بهذا  
في حديث ولم يقل حاملة  
وهي عند عبد الرزاق بلفظ  
من كل عالم وحاملة و  
رواه ايضا من طريق مسروق  
قال بعث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم معاذا الى  
اليمن امره ان ياخذ من  
كل عالم وحاملة دينارا  
من اهل الذمة او قيمة  
معا فري قال وكان معه  
يقول هذا غلط ليس على  
النساء شئ واخرج ابوداود  
في المراسيل عن الحكم قال  
كتب النبي صلى الله عليه  
وسلم الى معاذا باليمن على كل  
عالم او حاملة دينارا و  
نمته وفي الباب عن الحسن  
برسلا اخرج حميد بن  
بخويه في الاموال وعن  
روة برسلا ايضا اخرج  
ابوعبيد في الاموال وعن  
بخوية بن قرة برسلا  
ايضا قال كتب النبي صلى  
الله عليه وسلم الى مجوس هجر  
من ابى فعليه الجزية على  
كل رأس دينار على الذكر  
الا حنة قوله مذهبنا  
روى عن عمر عثمان وعلى  
لم ينكر عليه احد من  
هاجرين ولا نصار افا  
افروى ابن ابى شيبة  
عن طريق ابى عروبة الغني  
عن فضة الجزية على  
بنس الرجال على الغني

**قوله** باب الجزية لما فرغ من ذكر خراج الارز  
القربات مقدم والجزية اسم لما يؤخذ من اهل الذمة ولا  
بخزان بفتح النون وسكون الجيم بلاد من اليمن واهلها  
الى الموجب لتقدير ما وقع عليه الاتفاق من المال هو  
١٢ **قوله** اعظم الغنى هو صاحب المال الكثير  
الذى لا يحتاج الى العمل المتوسط الذى له مال لا يستغنى  
عن العمل والمعمول من يكسب اكثر من حاجته ولا مال له  
١٣ **قوله** وعلى الفقير المعتمل انما شرط المعتمل  
لان الجزية عقوبة فاما تلزم على من كان من اهل القتال  
حتى لا يلزم الزم منهم وان كان مفرط في اليسار وكان  
الفقير ابو جعفر يقول ينظر الى عادة كل بلد لان عادة  
البلدان مختلفة الا ترى ان صاحب خمسين ألف يبلغ  
يعود من المكثرين وفي بغداد وبصرة لا يعدن المكثرين  
وفي بعض البلدان صاحب عشرة آلاف يعدن المكثرين  
١٤ **قوله** وحالته قال عمر هذا غلط فانه ليس  
على النساء شي وفيه طرق كثيرة رواها الحاكم وابن حبان  
 وغيرهما ليس فيها ذكر الحائض وقال ابو عبيد بن ابي القاسم  
 اعلم منسوخ اذا كان في اول الاسلام نساء المشركين  
 وولد انهم يقتلون مع رجالهم ثم نبى عن قتلهم يوم خيبر  
 ١٥ **قوله** او عدله معافى اخذ مثل دينار بربا  
 من هذا الجنس يقال ثوب معافى منسوب الى معافى بن  
 مرثم صار اسما لهذا الثوب وذكر في الفوائد الظهيرية  
 حتى من يهودان ينسب اليه هذا النوع من الثياب عدل  
 الشيء بالفتح مثله اذا كان من خلاف الجنس وبالكسر  
 من جنسه ١٦ **قوله** هذا مذهبنا منقول الى ذكر  
 اصحابنا في كتبهم عن عبد الرحمن بن الحكم عن عمر وجه خديفة  
 وعثمان الى السواد منسوخا ورضوا وضعا عليها الخراج جلا  
 للناس ثلث طبقات فلما رجعا اخبروا بذلك ثم عمل عثمان  
 وعلى كذلك وروى ابن ابي شيبة عن ابن عون محمد بن عبيد الله  
 الثقفي قال وضع عمر في الجزية على النسي ثمانية واربعين دينارا  
 وعلى المتوسط اربعة وعشرين وعلى الفقير ثمانية عشر دينارا  
 وهو مرسل ورده ابن زنجويه في كتاب الاموال ١٧ **قوله**  
 نصرة للمقاتلة اى نصرة وكفاية لغزاة المسلمين  
 بما يؤخذ من الذى ١٨ **قوله** عن النصرة بانفس  
 والمال لان كل من كان ... من اهل دار الاسلام تجب  
 عليه النصرة للدار بالنفس والمال الكافر لما لم يصلح لنصرة  
 لميله الى دار الحرب اعتقاد اقام الخراج الماخوذ منها المصروف  
 الى الغزاة مقام النصرة بالنفس ١٩ **قوله** اعني  
 ذلك يتفاوت الخ لان نصرة النسي لو كان مسلما فوق نصرة  
 المتوسط والفقير فانه كان ينصرف اليه ويكتب غلامه المتوسط  
 كبا فقط والفقير رجلا وادرد ان الجزية لو كانت خلف  
 نصرة لزوم ان لا تؤخذ منهم لو قالوا مع المسلمين تبرعوا  
 حبيب بان الشاي جعل نصرتهم بالمال ليس للامام  
 فينير المشرع ٢٠ **قوله** القدير **قوله** وهذا امره بالاخذ من  
 ثوب مثله ٢١ **قوله** على اهل الكتاب يدخل فيهم السامرة  
 حرم الله ورسوله لا يدعون دين الحق من الذين اتوا الكتاب  
 لو اكب فهم من عبدة الاوثان ٢٢ **قوله** والجوس مذاهبهم

باب الجزية

رضي ذكر في هذا الباب خراج الرؤس وهو الجزية الا انه قدم الاول لان العشر يشاركه في سببه وفي العشر معنى القرية وبما ان  
 مجمع الجزى كاللحمة واللحمي وانما سميت بها لانها تجزى عن الذي ان تقضى عن القتل فانه اذا قبلها سقطت عنه القتل اعني **له** قوله اهل  
 نصارى والحلقة بضم الحاء وتشديد اللام اذا روروا **اب** **له** قوله لان الموجب الجزية  
 الرضى لا الموجب لوجوب الجزية فان موجب في الاصل فغيرهم البقاء على الكفر بعد ان غلبوا

وهي على ضربين جزية توضع بالتراضي الصلح فتقد بحسب ما يقع عليه اتفاق كما صالحي  
رسول الله عليه السلام أهل نجران على الفداء متى حلة ولأن الموجب هو التراضي فلا يجوز التعدد  
إلى غير ما وقع عليه اتفاق وجزية يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب الكفار أو دفعهم على ملاكهم  
فيضع على الغني الظاهر الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهما يأخذ منهم في كل شهر أربعة دراهم  
وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين على الفقير المعتل ثلثي عشر درهما في  
كل شهر درهما وهذا عندنا وقال لشاذل يضع على كل حامل دينار أو ما يعدل لدينار الغني  
والفقير في ذلك سواء لقوله عليه السلام لمعاذ خذ من كل حاله حامل دينار أو عدل معاف  
من غير فصل لأن الجزية إنما وجبت بداعي القتل حتى لا يجب على من يجوز قتله بسبب الكفر  
كالزاري والنسوان هذا المعنى ينتظم الفقير والغني ومذهبنا منقول عن عمر عثمان على ولم  
ينكرو عليهم أحد من المهاجرين الأنصار لأنه وجب نصرة للمقاتلة فتجب على التفاوت بمنزلة  
خراج الأرض هذا لأنه وجب بداعي النصرة بالنفس المال ذلك يتفاوت بكثرة الوفرة  
وقلته فكذا ما هو بدو ما رواه حمول على أنه كان لك صلحا ولهذا أفره بالأخذ من الحاملة  
وان كانت لا يؤخذ منها الجزية قال وتوضع الجزية على أهل الكتاب والمجوس لقوله  
تعالى من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الآية ووضع رسول الله عليه السلام  
الجزية على المجوس قال وعبد الأوثان من العم وفيه خلاف الشافعي هو  
يقول ان القتال واجب لقوله تعا وقتلوه إلا أن عرفنا جواز تركه في حق أهل  
الحالة وفيه ليس على أن لا يصلح يستوي فيه الرجال والنساء ويجوز التصريح به في المتن من حيث قال أنه مال وجب بالصلح والمرأة من أهل  
فانهم يدعون بشرية موسى إلا أنهم يجادلونهم ويدخل فيهم الفرق وذلك لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يكفون  
حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغون وأما الصابون فعلى الخلاف فمن قال هم من النصاري أو اليهود فهم من أهل الكتاب من قال يجب دون  
أنهم قالون بالنور والظلمة ويدعون أن الخير من فعل النور والشر من الظلمة ولهذا العبدون النار أب قاله قوله ووضع الخ قلت ص

١٠ حذیف فوضع علیہ ذلك وإما عثمان إنا علی حدیث ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم وضع الجزية علی الجوس البخاری عن ابن عبدة انا نا کتاب عمر قبل موته بسنة فوقوا بین کل ذی محرم (بقية برواه)



الكتاب بالكتاب في حق المجوس بالخبر فيقيم راءهم على الاصل فلنا انه يجوز استرقاقهم فيجوز  
المجزية عليهم اذ كل واحد منهم يشتمل على سلب النفس منه فانه يكتسب يودي الى المسلمين

نفت في كسبه ان ظهر عليهم قبل ذلك فمهم نسائهم وصبياتهم في لجواز استرقاقهم وتوضع  
على عبدة الاوثان من العرب المرتدين لان كفوها قد تفلظا فامشركوا العرب فلان النبي

عليه السلام نشأ بين اظهرهم والقرا نزل بلغتهم فالمجزة في حقهم اظهرها المرتد فلان كفو  
بربه بعد ما هد الاسلام ووقف على حاشته فلا يقبل من الفريقين الا الاسلام او البسيف

زيادة في العقوبة وعند الشافعي رحمه الله يسترق مشركوا العرب جوابه فقلنا واذا اظهر  
عليهم فنسائهم وصبياتهم في لان ابا بكر الصديق عنه استرق نسوان بني خنيفة صبياتهم

لما ارتد او قسمهم بين لغتين من لم يسلم من بجاهل قتل لما ذكرنا ولا جزية على اراة ولا حبة  
لانها وجبت بدلا عن القتل وعن القتال ولا يقتل ولا يقتل لان عدم الاهلية قال لا

زمن ولا اعم وكذا المفلوج والشيخ الكبير لما بينا وعن ابي يوسف انه يجب ان كان له مال كان  
يقتل في الجملة اذا كان له راي ولا على فقير غير معتمل خلافا للشافعي له اطلاق حديث

معاذ عنه فلنا ان عثمان بن عفان لم يوظفها على فقير غير معتمل ذلك بمحض من الصحابة وهم  
وكان خراج الارض يوظف على ارض طاعة لها فكذا هذا الخراج والحديث فمحمول على المعتمل

ولا يوضع على المملوك والمكاتب المدبر وام الولد لا يبدل عن القتل في حقهم عن النضر في  
حقنا وعلى اعتبار الثاني لا يجب بالشك ولا يودي عنهم اليهم لانهم تحملوا الزيادة بهم

ولا توضع على الرهبان الذين لا ينفون لظن الناس كذا ذكره هنا وذكره عن ابي حنيفة  
ص اي صاروا اليهم بسببهم من صنف الاغنياء حتى وجب عليهم زيادة على مقدار الواجب على الفقير المعتمل فلو قلنا بوجوبها على المولاي بسببهم

لا ملك قال ليس لنا مال وان الجزية تؤخذ منا فقال النصفناك ثم كتب الى عماله ان لا يأخذوا الجزية من الشيخ الكبير اب  
معاذ على الصلح بدليل ذكر المرأة فيه واذا دل دليل على استوار الرجل والمرأة في الصلح وجب المرأة فلان يجب الفقير المعتمل اولى فلا حاجة الى حمله على المعتمل بعد حمل على

له قوله على سلب النفس منهم اما الاسترقاق فظاهرا لان نفع الرقيق يعود اليها جملته واما الجزية فلان الكافر يؤدونها من كسبه والحال ان نفقته في كسبه فكان ادا كسبه  
الذي هو سبب حياته الى المسلمين ونوقض بان من جاز استرقاقه وجاز ضرب الجزية عليه بجاز غيرهما على النساء والصبيان واللازم باطل واجيب بان ذلك لم يعمى آخر

قوله لان كسبه ان نفقته في كسبه فكان ادا كسبه  
الذي هو سبب حياته الى المسلمين ونوقض بان من جاز استرقاقه وجاز ضرب الجزية عليه بجاز غيرهما على النساء والصبيان واللازم باطل واجيب بان ذلك لم يعمى آخر

قوله لان كسبه ان نفقته في كسبه فكان ادا كسبه  
الذي هو سبب حياته الى المسلمين ونوقض بان من جاز استرقاقه وجاز ضرب الجزية عليه بجاز غيرهما على النساء والصبيان واللازم باطل واجيب بان ذلك لم يعمى آخر

قوله لان كسبه ان نفقته في كسبه فكان ادا كسبه  
الذي هو سبب حياته الى المسلمين ونوقض بان من جاز استرقاقه وجاز ضرب الجزية عليه بجاز غيرهما على النساء والصبيان واللازم باطل واجيب بان ذلك لم يعمى آخر

قوله لان كسبه ان نفقته في كسبه فكان ادا كسبه  
الذي هو سبب حياته الى المسلمين ونوقض بان من جاز استرقاقه وجاز ضرب الجزية عليه بجاز غيرهما على النساء والصبيان واللازم باطل واجيب بان ذلك لم يعمى آخر

(متعلقة صفح ٥٤٥) من المجوس ولو يكن عمر اخذ  
الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله اخذ الجزية من مجوس هروزي  
مالك عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وآله اخذ الجزية  
من مجوس بخرين وان عمر اخذها من مجوس فارس  
ان عثمان اخذها من مجوس البربر واخرج ابن ابي  
شيبه عن طريق مالك بن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي  
كبيشة عن عبد الرحمن بن مهران عن مالك بن ابي  
الزهري عن السائب بن يزيد اخبره الطبراني ان  
قطنى وقال المحفوظ المرسل وروى البزار والدارقطني  
في خرايب مالك من طريق ابي علي الحنفى عن مالك  
عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان عمر ذكر المجوس  
فقال ما درى كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن  
ابن عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
يقول سنوهم سنة اهل الكتاب قال البزار لو  
يقول عن جده الا الحنفى ورواه غيره عن مالك فلم  
يقولوا عن جده وجد جعفر بن محمد عن الحسين بن جعفر  
ذلك مرسل وقال الدارقطني تفرد ابو علي الحنفى  
بقوله فيه عن جده وهو ثقة واخرجه ابن ابي شيبه  
عن حاتم بن اسمعيل وعبد الرحمن بن ابي جريج  
اسحق عن ابن ادريس كلهم عن جعفر عن ابيه  
ان عمر به وروى ابن ابي عاصم عن طريق زيد  
ابن وهب قال كنت عند عمر فقال من عند علم  
من المجوس فوثب عبد الرحمن بن عوف فقال  
اشهد بالله على رسول الله صلى الله عليه وآله سمعت  
يقول انا المجوس طائفة من اهل الكتاب حملهم  
على ما تحملون عليه اهل الكتاب في اسناده ابو  
رجاج بن حمار بن سلمة رواه عن الاشمس ولا  
يعرف حاله وروى الشافعي عن سفيان عن سعيد  
ابن المزني عن ابيه عن جده عن ابيه عن ابيه  
فوقل على ما توخذ الجزية من المجوس ليسوا باهل  
الكتاب فقام اليه المستور فاخذ ببلته وقال  
يا عبد الله قطع على ابي بكر وعمر عثمان على امير  
المؤمنين فخرج على فقال انا اعلم الناس بالمجوس  
كان لهم علم وكتاب فسكروا فوقع على بنته  
فاطلع عليه فالاد وان يجدوه فامتنع وقال نا  
على دين ادم فبايعوه وقالوا الذين خالفوهم فاجروا  
وقد اسرى على كتابهم فرفع من بين اظهرهم وقد  
اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله منهم الجزية واخر  
البيهقي في المعرفة من هذا الوجه وقال الخطابي  
عن عبيدة بن جابر عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
وسبقه الى ذلك ابن خزيمة وقال كنت اظن ان المظاه  
من الشافعي الى ان رايت غيره تابعين ابن عبيدة



له قوله الجزية في حقه لا سقاط القتل اراد ان الجزية بدل من القتل في حقه ولا قتل على الذين لا يخاطون الناس فلا تجب الجزية عليهم اب ١٢  
قوله سقطت وكذا الوما في اثنا عشر سنة او سلم وفي اصح قول الشافعي لا يسقط فيها الا على هذا الخلف لو عي او من او اقد او صار شيئا كبير لا يستطيع  
العمل او افتقر بحيث لا  
في ان الجزية من اي شيء  
بدل فقال بعضهم وجبت  
بدلا عن العصمة الثابتة  
بعقد الذمة وبما قال الشافعي  
في قول وقال بعضهم بدلا عن  
النصرة التي قامت  
بالحرازيم على الكفر هو الاصح  
وقال بعضهم بدلا عن السكنى  
في وارنا وبما قال الشافعي  
ولهذا قال في قول انها  
تؤخذ عن الامم والمعتوه  
لا يتم ليشركون في السكنى  
وعندنا لا تؤخذ اب ١٢  
له قوله كافي  
الاجرة الخ فان الذي  
اذا استوفى منافع  
الدار المستاجرة ثم سلم  
اومات لا تسقط منه  
الاجرة لان المعوض قد  
وصل اليه وهي منافع  
الدار وكذا اذا قتل الذي  
رجل عمدا ثم صلح عن الدم  
على بدل معلوم ثم سلم او  
مات لا يسقط عنه البدل  
لان المعوض وهو نفسه قد  
سلم له اب ١٢  
ليس على مسلم جزية قال  
ابوداود وسئل سفيان الثوري  
عن هذا فقال يعني اذا سلم  
فلا جزية عليه وباللفظ  
الذي فسر سفيان  
رواه الطبراني في معجمه  
الادسط عن ابن عمر  
مرفوعا فهذا العموم يجب  
سقوط ما استحق عليه قبل  
الاسلام بل هو المراد بخصوصه  
لانه موضع القادة اذ عدم  
الجزية على مسلم ابتداء من  
ضروريات الدين اب ١٢  
له قوله هي والجزارة

السكنى بالشرارة وغيره من  
الاسباب فلا يجوز ايجاب  
البدل بسكناه في موضع  
مملوك له ولو كانت الجزية  
اجرة كان وجوبها بالاجارة  
فيستتر فيها تأييد لان  
الابهام يطلبها وحيث لم  
يشتترط التأييد في السكنى  
دل على ان الجزية لم تكن  
بطريق الاجارة اب ١٢  
له قوله ان اجتمعت  
عليه الحولان انت فعل الحولين  
لتاويدهما سفيان وبقدير  
مضاف اي جزية الحولين  
ولفظ القدوري في ما ذكره  
الاقطع وان اجتمع عليه الحولان  
اب ١٢  
له قوله وقيل لا  
تدخل الخ بجماع الى الفرق  
بينهما وهو ان الخارج في حالة  
البقار مونة من غير النفقات  
الى معنى العقوبة ولهذا اذا  
اشترى المسلم ارضا خراجية  
يجب عليه الخراج في زمان  
لا يتداخل تخلف الجزية  
فانها عقوبة ابتداء وبقائه  
ولهذا لم تشرع في حق المسلم  
اصلا والعقوبات تتداخل  
اب ١٢  
له قوله لا نفذ  
استيفاءه لان المسلم لا يجب  
اذلاله بل يجب توقيفه اب ١٢  
له قوله على ما بيناه  
اراد به ما ذكره قبل من قوله  
ولا نهى وجبت عقوبة اب ١٢  
ب

حديث ليس على  
المسلم جزية ابوداود  
والترمذي واحمد عن  
ابن عباس بهذا او  
اخرجه الطبراني في  
الاوسط عن ابن عمر  
بلفظ من اسلم فلا جزية  
عليه اب ١٢

جلد كتاب لسير

انه توضع عليهم اذ كانوا يقدرون على العمل هو قول ابى يوسف وجه الوضع عليهم ان القدرة  
على العمل هو الذي ضيعها فصار كتعطيل الارض الخراجية وجه الوضع عنهم انه قتل  
عليهم اذ كانوا لا يخاطون الناس الجزية في حقه لا سقاط القتل لان  
ويكتفي بصحة في كذا السنة ومن اسلم وعليه جزية سقطت وكذلك اذا مات كافر اخلافا  
للساقي فيها انها وجبت بدلا عن العصمة او عن السكنى وقد صل اليه المعوض فلا يسقط  
عنه العوض بهذا العارض كما في الاجرة والصلح عن دم العمد لنا قوله عليه السلام ليس على مسلم جزية  
ولا نهى وجبت عقوبة على الكفر ولهذا تسمى جزية وهي الجزاء واحد عقوبة الكفر تسقط  
بالاسلام ولا تقام بعد الموت لان شريع العقوبة في الدنيا لا يكون كالدفع الشر وقدا دفع بالمو  
والاسلام ولا نهى وجبت بدلا عن النصرة في حقنا وقد قل عليها بنفسه بعد الاسلام والعصمة  
تثبت بكونه ادبيا والذي يسكن ملك نفسه فلا معنى لاجاب بدل العصمة والسكنى  
اجتمعت عليه الحولان تداخلت الجزيتان في الجامع الصغير من لم يؤخذ منه خراج راسه  
مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
يؤخذ منه هو قول الشافعي وان مات عند تمام السنة لم يؤخذ في قولهم جميعا وكذلك ان مات  
بعض السنة اما مسألة الموت فقد ذكرناها وقيل خراج الرض على هذا الخلاف قيل لا تدخل فيه  
بالاتفاق لهما في الخلافية ان الخراج وجب عوضا والاعواض اذا اجتمعت امكن استيفائها  
تستوفي وقد امكن فيما نحن فيه توالي لسنتين بخلاف ما اذا سلم له بعد استيفاءه ولا في حنيفة  
انها وجبت عقوبة على الاصرار على الكفر على ما بيناه ولم هذا لا تقبل منه لو بعث على يد نائبه  
واحد هو يطلق على المنوبة والعقوبة بمقابلة الطاعة والمصيبة وهذه ليست بمنوبة فتعين كونها عقوبة ولهذا استوفى بطريق المذلة والصغار اب ١٢  
والعصمة الجواب عن قول الشافعي انها وجبت بدلا عن العصمة وبينا ان العصمة ثابتة لكونه آدميا يعني من حيث انه آدمي خلق معصوما محقون الدم وانما بطلت  
عصمة بعارض الكفر فلما اسلم عادت العصمة فصارت العصمة لا يقبل الجزية اب ١٢  
له قوله هي والجزارة

واحد هو يطلق على المنوبة والعقوبة بمقابلة الطاعة والمصيبة وهذه ليست بمنوبة فتعين كونها عقوبة ولهذا استوفى بطريق المذلة والصغار اب ١٢  
والعصمة الجواب عن قول الشافعي انها وجبت بدلا عن العصمة وبينا ان العصمة ثابتة لكونه آدميا يعني من حيث انه آدمي خلق معصوما محقون الدم وانما بطلت  
عصمة بعارض الكفر فلما اسلم عادت العصمة فصارت العصمة لا يقبل الجزية اب ١٢  
له قوله هي والجزارة







له قوله باظهار الكسبيجات الخ الكسبيجات بضم الكاف وسكون السين وبالجميم كما في القهستاني فارسي معناه البحر. والذل كما في النهر فيشمل القلنسوة والزنا  
والنعل لوجود الذل فيها وفي البحر كسبيجات النصارى قلنسوة سوداء مضرية وزنا من الصوت انتهى وزنا بوزن تقاح جمعه زناير وفي البحر عن المغرب  
انه خيطا غليظا بقدر  
مثل حمار قال في غياث  
كالزمانه ١٢  
قوله في الطرقات و  
الحمامات في فتح القدير  
كذا توخذ نساؤهم بالزنا  
في الطريق فيجعل على  
عانة اليهودية خرقة  
صفراء وعلى النصرانية  
زرقاء وكذا في الحمامات  
انتهى اي فيجعل في عناقين  
طوق الحديد كما في الاختيار  
قال في الدار المنقبة قلت  
وسيجي ان الذميمة في  
النظر الى المسلمة كالرجل  
الاجنبى في الاصح فلا تنظر  
اصلا الى المسلمة فليست به  
لذلك انتهى ومفاده  
منع من دخول حمام  
فيه مسلمة وخرافات المفهوم  
من كلامهم ههنا ١٢ الرد  
المختار ١٢  
يدعوهم بالمنفرة لان فيه  
امانة المسلم حيث يدعو  
لغير الله تعالى ١٢  
له قوله الضرورة  
يعني كالمخرج الى الرشق  
وذهاب المريض الى  
موضع يحتاج اليه ١٢  
له قوله يخفى به  
العلم والشرع ويجعل على  
مكائهم خشية فاسدة  
اللون ولا يلبسون طيابنة  
كطيابنة المسلمين لا ردية  
كاردتهم كذا المصنف  
واتفقت الصحابة عليه  
١٢  
له قوله لانه  
لو كان مسلما لم يكن لو كان  
مسلماً وسب النبي عليه  
والسلام والعياذ بالله نقض  
ايمانه فكذا ينقض ايمانه  
وذمته ١٢  
له قوله وكذا في حكم ما حمله من اليه اي ان الذي اذا نقض العهد وكفى بالمرء خيالا ان يكون في يده مال ثم ظهر على دار الحرب يكون فيا كالمتردد اذ الحق بدار الحرب  
بماله ثم ظهر على الدار ١٢ اعني

**جلد كتاب لسير**

الافعال كانت بالان اسب خور وقال الكرخي في مختصره هي ان يكون على قربوص السرج ٥٤٨

**قال ويؤخذ اهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في رسمهم ومراكبهم وسروجهم فلا يكونون**

**المجبل ولا يعملون بالسلاح وفي الجامع الصغير ويؤخذ اهل الذمة باظهار الكسبيجات والركوة**

**على السروج التي هي كهيئة الاكف اغا يؤخذون بذلك اظهار الصغار عليهم صيا الضعفة**

**المسلمين لان المسلم يكون والذمي يهان لا يبتدأ بالسلام ويضيق عليه الطريق فلوم**

**تكن علاقة مميزة فلعله يعامل معاملة المسلمين ذلك لا يجوز والعلاقة تحبان يكون خيطا**

**غليظا من الصوف يشد على وسطه ون الزنا من الاربهم فانه جفاء في حق اهل الاسلام**

**ويجب ان يميز نساؤهم عن نساؤنا في الطرقات والحمامات ويجعل على دورهم علامات كيلا**

**يقف عليها سائل يدعولهم بالمغفرة قالوا الاجت ان يتركوا ان يركبوا الا للضرورة وادابوا**

**للضرورة فليزوا في جامع المسلمين فان لزمته ضرورة اخذوا سرجا بالصيغة التي قد تمتمون**

**عن لباس يختص به اهل العلم والزهد الشريف من امتنع من الجزية او قتل مسلما او سب النبي عليه السلام**

**او زنى بمسلمة لم ينقض عهده لان الغاية التي ينتج بها القتال التزام الجزية لا ادائها والالتزام**

**باق وقال الشافعي سب النبي عليه السلام يكون نقضا لانه لو كان مسلما ينقض ايمانه فكذا**

**ينقض ايمانه اذ عقدا لذمة خلف عنه لئلا ان سب النبي عليه السلام كفر منه الكفر المقارن**

**يمنعه فالطاري لا يرفع قال لا ينقض العهد لانه وان يلتحق بدار الحرب يغلب على موضع فيجاء به**

**لانهم صاروا حربا علينا فيعقد عقد لذمة عن لفائدة وهو دفع شر الحراب واذا انقض**

**الذمي العهد فهو بمنزلة المرتد معناه في الحكم يموت بالمحاق لانه التحق بالاموات وكذا**

**في حكم ما حمله من ماله الا انه لو اسرى سرق بخلاف المرتد**

استثنى من قوله المرتد انه لا ينفذ على المرتد ١٢ اعني

بانت منه لتباين الدارين ١٢



٥٤٩ النعمان بن زرعته يا امير المؤمنين ان القوم لهم بأس شديد وهم عرب يافنون الحزبية  
 فابوا قالوا نحن عرب خذ منا كما ياخذ بعضكم من بعض فقال لا آخذ الصدقة من مشرك فلعن  
 فوق وسكون الغين المجمة وكسر اللام وائل بن وائل بن فاسط بن ربيب بن اوصى بن عجب بن حذيفة بن اسد بن ربيعة تنصروا في الجبال  
 له قوله فصل اي هذا فصل في بيان احكام نصارى بنى تغلب وذكره في فصل على حدة لان حكمهم مخالف حكم سائر النصارى وبنو تغلب

**فصل** ونصارى بنى تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة

لأن عمر عنه صالحه على ذلك بمحض من الصحابة ويؤخذ من نسائه <sup>رض</sup> لا يؤخذ من صبياتها <sup>قلت رداه ابن أبي شيبة ١٢</sup> <sup>هذا الغف القدرى ١٢</sup>

لأن الصلح وقع على الصدقة المضاعفة والصدقة تجب عليهن وإن الصبيان فكذا المضاعفة

وقال فر لا يؤخذ من نسائهم ايضا وهو قول الشافعي لانه جزي في الحقيقة على ما قال عمر

هذه الجزية فسموها ما شئتم ولهذا تصرف مصارف الجزية ولا الجزية على النسيان لنا انك

ووجب بالصبر والمرأة من هل وجوب مثل عليهما والمصروع صالح المسلمين كنهال بيت المال ذلك

لا يختص بالجزية الا ترى انه لا يراعى فيه شرائطها ويوضع على مولى التغلب الخارج الى الجزية خوفاً

الارض بمنزلة مولى القسطنطين قال في رضاء لقوله عليه السلام ان مولى القوم منكم الا ترى مولى

المنشور يليه في حجة الصلاة ولنا في هذا تخفيف المولى لا ياتي بنا الاصل فيه ولهذا توضع

اھا ہی جیو بھئی گورو کے مہاراجا کی پائی

جواب عن قياس زفر ۱۲

بأهاتى حقا ولا يلزم مولى أى حيت حره عليه صدقاته  
 أى فى ما هو حق مولاه وهو حرمة الصدقة ١٢ أب  
 أى من أهل الصدقة بالجملة ١٣ ع

ولم يوجد حق الموتى اما الهاشمي فليس هل لهذا الصلة اصلا <sup>اي الصدقة ١٢</sup> لانه صديق لسائرهم <sup>صيفة تجوز اي حفظ ١٢</sup> باب

عن اوساخ الناس فالحق به مولاه قال واجباة الامام من حراجه ومن موال بني عبد

اهداه اهل الحرب الى اقام والجزية يصرف في مصالح المسلمين كسائر الدعور بناء العناطر اجسود

وَيُعْطَى فُضَاةُ الْمُسْلِمِينَ وَعُمَّالُهُمْ وَعِلْمَانُهُمْ مَا يَكْفِيهِمْ وَيُدْفَعُ مِنْهُ الشَّرَاقُ الْمُقَاتِلَةُ وَذَرَاهِيمُ

لأنه مال بيت المال فإنه وصل إلى المسلمين من غير قتال وهو معد لمصلحة المسلمين فهو

عَمَلُهُمْ نَفَقَةُ الدَّارِ عَلَى الْأَجْبَاءِ فَلَوْ لَمْ يُعْطُوا كَفَايَتَهُمْ كَحَتَّاجٍ إِلَى الْأَكْتِسَابِ لَا يَفْرَغُونَ الْقَتْلَ

بسم الله الرحمن الرحيم

فيها بالها هي اجاب عنه بقوله خلاف كرمه القدوس **قوله** اما الهاشمي الخ لم يذكر المصنف جوابا عن حديث زفر وهو انه  
وهي ان الحرامات تثبت بالاشبهات موجودة ٢ اب **قوله** اما الهاشمي الخ لم يذكر المصنف جوابا عن حديث زفر وهو انه

على مورد النص وهو حرمة الصدقة فلم يجز استديته الى ميراثه فان قيل في رواية اخرى ان الصدقة  
زفرع من مولى القوم منهم ان يقال انه غير جاري على عمومته فان مولى الهاشمي ليس كهو في الكفارة فوجب التأويل بانه محمول على

قوله ونصارى بنى  
غلب يؤخذ من احوالهم  
ضعف ما يؤخذ من  
الزكاة لان عمر صالحهم  
على ذلك بمحض من  
الصحة تقدم فى الزكاة  
قوله قال عمر هذه  
جزية فسموها اشتتم  
تقدم ايضا ١٢ قوله  
مولى القوم منهم  
تقدم فى الزكاة ١٣

١٢ مولوی محمد عبدالحی نور اللہ  
مرقدہ **۹۹** قولہ  
کسد الثغور مہجوع ثغر  
بفتح الثاء وسكون الغین  
المعجمة وهو الطرف المصنوع  
ببلد المسلمين من بلاد  
الکفار والمراد بسد الثغور  
الاتفاق علی الاجساد  
وغيرهم المقيمين بحفظها  
ونحو ذلك ١٢ تهذيب اللغات  
للسودی **۱۰۰** قولہ  
والجسور الجسر بابو صنع و  
یرفع فوق الماء لیسمر  
عليها بخلاف القنطرة  
یکلم بناؤها ولا ترفع ١٢  
**۱۰۱** قولہ من غیر  
تقال بخلاف حاصل لہم  
بالقتال فانه یقسم بین  
الغائمين ولا یوضع فی  
بیت المال ١٢ ف  
**۱۰۲** قولہ وهو معد  
الجزوا والمصنف فی  
التجنيس بعامة السيد  
ابی شجاع انه یعطى ایضاً  
المعلمين والمعلمين و  
بهذا یدخل طلبته العلم  
١٢ ف

فتح القاء المشاة من  
 يدعاهم عمر الى الجزية  
 بعضهم بالروم فقال  
 فلما نحن عليك العدوم  
 وخذ منهم الصدقة باسم  
 الجزية فبعث عمر في  
 طلبهم وضعف عليهم و  
 جمع الصحابة على ذلك  
 اب ١٢ قوله  
 والمصرف الخ جواب عن  
 قوله تصرف مصارف  
 الجزية تقريره ان يقال  
 لا سلم ان كونه مصرف  
 مصرف الجزية يدل على  
 انه جزية لان مصرف مصالح  
 المسلمين وهو لا يختص  
 بالجزية بل يوضع فيه  
 خراج الارضين ما يهداه  
 اهل العرب وغير ما اب  
 قوله شرطها من  
 وصف الصغار كعدم  
 القبول من يد النائب  
 والاعطاء قائما والقابض  
 قاعدا واخذ التلبس  
 اب ١٢ قوله منزلة  
 مولى القرشي اى لا تؤخذ  
 الجزية وخراج الارض  
 من القرشي وتؤخذ من  
 معتقة فكذا ههنا اب ١٢  
 هـ قوله ان هذا  
 اى اخذ مضاعف الزكاة  
 تخفيف يعنى انه ليس فيه  
 وصف الصغار بخلاف  
 الجزية اب ١٢  
 قوله اذا كان نصرانيا  
 ولم يلحق بمولاه فى ترك  
 الجزية وان كان الاسلام  
 اعلى اسباب التخفيف  
 واولاها فان قيل حرم  
 الصدقة ليست بتغليظ  
 بل هى تخفيف بالتخليص  
 عن التدنس بالاثام  
 قد الحق مولى الهاشمي







له قوله نهى عن قتل النساء وقوله من بدلى دينه فاقتلوه وان كان عامالكن يجب تخصيصه بالرجال اذ العام والخاص اذ اورد في حادثة يجعل الخاص مخصوصا للعام  
١٢ الهداية قوله الى دار الآخرة فانها الموضوع للاجزية على الاعمال المصنوعة في هذه الدار وكل جزاء شرع في هذه الدار فانما هو لمصالح تعود اليها كالمقصود

فكذا يجب القتل بالردة  
ولهذا نهى رسول الله عن قتل النساء وعلله بانها لم تكن تقابل على ما صح من الحديث ولهذا قلنا لو كانت المرأة ذات رأي وتجتهد في الدين وتجاهل لاشباح تسع في الارض بالفساد

عقوبة مغلظة وردة المرأة تشتركها فيها فافتتار كها في موجبها وكذا ان النبي عليه السلام في  
دبر القتل ١٢ اب والاشترار كمن في العلة يوجب الاشتراك في الحكم

عن قتل النساء وان لا حصل تاييد الاجزية الى دار الآخرة اذ تجب لها بخل بمقتضى ابتلاء وانما

عدل عن دفع الشريعة جزاء وهو الجواب لا يتوجه لعدم صلاحية البنية بخلاف

الرجال فصارت المرتدة كالاصلية قال لكن تجب تسليتها ما امتنعت عن ايفاء حق الله

تجاء بعد الاقرار فتجبر على ايفائه بالحسن كما في حقوق العباد في الجامع الصغير وتجبر المرأة على

الاسلام حرة كانت او امته والاقية يجبرها مولها او الجبر فلما ذكرنا ومن لمولى لما فيه من

الجمع بين الحقين ويروى تضرب في كل يوم مائة في الحمل على الاسلام قال يزول ملك المرتدة

امواله برذوال امرأى فان اسلم عادت الى حالها قالوا هذا عندنا بى حنيفة وعندنا لا يزول ملكه

لانه مكلف محتاج فالى ان يقتل بى ملكه كالحكم عليه بالرحم والقصاص له انه حربي مقهور تحت

ايدى يباحه يقتل لا يقتل بالاحزاب فهذا يوجب ال ملكه والكيه غير انه من عوالى الاسلام بالاجبا

عليه يرجع عوده اليه فتوقفنا في اوجه فان اسلم جعل هذا العارض كان لم يكن في حق هذا الحكم وصار كما

لم يزل مسلما ولم يعمل لسبب ان مات او قتل على ردة او حتى بدرا الحرب حكم بقاءه استقراره فيعمل

السبب عمله زال ملكه قال ان مات او قتل على ردة انتقل ما اكتسبه اسلامه الى ورثته

المسلمين كان ما اكتسبه حال ردة فيئا وهذا عندنا بى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد

كلامها لو رثته قال لشفاعة كلامها في ردة مات كافرا او مسلما لا يرث الكافر ثم هو ل حرب

لا امان فيكون فيئا وله ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينتقل بموته

الى ورثته ويستند الى ما قبل ردة اذ الردة سبب لموت فيكون توريت المسلم من المسلم

الشهادة ١٢ اب قوله فيكون فيا يعني يوضع في بيت المال ليكون للمسلمين باعتبار انه مال ضائع اعنايه له قوله على ما بيناه اشارة الى قوله لانه كل من كان

الى آخرة اعنايه له قوله اذ الردة سبب لموت تجعل موتا حكما فكان آخر جزاء من اجزاء اسلامه آخر جزاء من اجزاء ان كان توريت المسلم من المسلم بهذه

الحيثية ١٢ اب قوله فيكون توريت الخ قلت لم ينتقل الى ورثته ولكن اذا كانت له ورثته وقت الموت والقول باستناد التوريت الى قبيل الردة ان كان

يمكن في ما اكتسبه اسلامه فلا يمكن في ما اكتسبه ردة لان ملك الموت فيه مقصود على حال الاكتساب فاستحال ان يستند له المورث فيا لا يقبل سبب الموت فلا يكون توريت

حديث النهى عن قتل النساء تقدم في  
الجهاد والمصنف استدل بعومه واخص منه  
ما اخرج الدارقطني عن ابن عباس رفعه لا  
تقتل المرأة اذا ارتدت قال الدارقطني لا يصح  
وفيه عبد الله بن عيسى وهو كذا اب ودرويس  
الطبراني عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا حين بعث الى اليمن ايا امرأة ارتدت  
عن الاسلام فادعها فان تاب فاقبل منها  
وان ابست فاستبها واسناده ضعيف وحسن  
ابى هريرة ان امرأة ارتدت على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلم يقتلها اخرج ابن عدي  
في ترجمته حفص بن سليمان الاسدي وهو  
ضعيف قال البيهقي لو يصب من قاس  
المرتدة على نساء الحرب فان المرتدة لا تسترق  
فنهى عن قتل المسبية للمسترق وتكون مالا  
للمسلمين وقال محمد بن الحسن الاثرابي ابو  
حنيفة عن عاصم عن ابى رزير عن ابن عباس  
قال النساء اذ هن ارتدن لا يقتلن ولكن  
يجب سن ويد عين الى الاسلام ويجوز عليه  
واخرجه ابن ابى شيبة من طريق ابى حنيفة و  
واخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم كذا الميه  
ولكن اخرج الدارقطني فقال عن الثوري عن  
ابى حنيفة عن عاصم ثم اخرج عن يحيى بن  
معين قال كان الثوري يعيب على ابى حنيفة  
رواية هذا الحديث عن عاصم انتهى وقد  
تابع ابو مالك النخعي احد الضعفاء ابا حنيفة  
على رواية اياها عن عاصم واخرج الدارقطني  
من طريق خلاص عن ابى المرتدة تستتاب  
ولا تقتل وقال عبد الرزاق اخبرنا الثوري  
عن يحيى بن سعيد ان عمر امر في ام ولد تنصرت  
ان تباع في ارض ذات مومنة عليها ولا تباع  
في اهل دينها ويعارض ذلك ما روى ابن عدي  
والدارقطني من حديث جابر ارتدت امرأة  
عن الاسلام فعرض عليها الاسلام بما امر النبي  
صلى الله عليه وسلم فابت ان تسلم فقتلت  
وفي اسناده عبد الله بن اذينة وقد قال فيه  
ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به بحال وقاتل  
الدارقطني في المؤلف متروك وله طريق اخر  
فيها معمر بن بكار السعدي وقد قال العقيلي في  
حديثه وهو اخرج الدارقطني وعن عائشة  
ارتدت امرأة يوم احد فامر النبي صلى الله  
عليه وسلم ان تستتاب فان تاب و  
الا قتلت اخرج الدارقطني وفيه محمد بن  
عبد الملك الانصاري وهو كذا اب  
وروى الدارقطني باسناد منقطع  
ان ابا بكر قتل ام فرق الفزارية وروى  
قتلة مشقة ١٢



له قوله من كان دارثاله حالة الردة بان كان حراما مسلما وبقي كذلك الى وقت لحاقه فان المستند لادان ثبت اولاً ثم يستند فيجب ان يصادف  
مخند ثبوته من هو بصفة استحقاق الارث وهو المسلم المحرك اذا عند استناده حتى لو سلم بعض قريانه او ولد من علق حدث بعد الردة لا يرثه على هذه الرواية  
استحقاقه بموته اي قبل موت المرتد لان الردة بمنزلة الموت في حكم التوريث ومن مات

ولا ي حنيفة انه يمكن الاستناد في كسب الاسلام لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في  
كسب الحرية لعدم قبلها ومن شرطه جوده ثم اغايرته من كان وارثاله حالة الردة وبقي  
وارثاله الى وقت موته رواية عن ابي حنيفة اعتبار الاستناد وعنه انه يرثه من كان وارثاله عند  
الردة ولا يبطل استحقاقه بموته بل يخلفه وارثه لان الردة بمنزلة الموت وعنه انه يعتبر وجود الوارث  
عند الموت لان الحادث بعد انعقاد السبب قبل قامة كالحادث قبل انعقاد بمنزلة الولد الحادث  
من المبيع قبل القبض وتورثه امرأته المسلمة اذا مات او قتل على رثته وهي في العدة لانه  
يصير فاراً وان كان صحيحاً وقت الردة وأمرتدة كسبها لورثتها لانه لا حراب منها فلم يوجب  
سبب الفئ بخلاف المرتد عن ابي حنيفة ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت هي مريضة  
لقصد هابطال حقه ان كانت صحيحة لا يرثها لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بها بالردة  
بخلاف المرتد قال ان لم يبدل الحرب مرتداً وحكم الحاكم بلحاق عتق مدبره وامهات اولاده  
وحلت الديون التي عليه ونقل ما اكتسبه حال الاسلام الى ورثته من المسلمين قال لشافعي يبق  
ماله موقوفاً كما كان من نوع غيبة فاشبه الغيبة في الاسلام ولنا انه صار مرتداً بالحقاق من  
اهل الحرب فلم اموات في حق احكام الاسلام لا بقطاع ولاية الا لزام كما هي منقطعة عن الموت  
فصار كالموت الا انه يستقر لحاقه لا بقضاء القاضي لا حتمال لعود اليها فلا بد من القضاء  
واذا تقررت موته ثبتت الاحكام المتعلقة وهي المذكورة كما في الموت الحقيقة ثم يعتبر كون وارث  
عند الحاقه قول محمد لان للحاق هو السبب لقضاء لتقرره لقطع الاحتمال قال ابو يوسف وقت  
القضاء لانه يصير موتاً بالقضاء والمرتد اذا لحقت به الحرب فمضى على هذا الخلاف

من الورثة بعد موت  
مورثه قبل قسمة الميراث  
لا تبطل استحقاقه بخلفه  
وارثه اب ١٢ قوله  
عند الموت سوار كان موجوداً  
وقت الردة او حدث  
بعد ١٢ عن ابي حنيفة  
قوله كالحادث قبل  
انعقاده فلا جرم تعتبر ما  
الموت لان السبب يتم به  
حتى يرثه الولد الحادث بعد  
الردة اب ١٢ قوله  
بمنزلة الولد الخ في انه يصير  
معتقودا عليه بالقبض ويكون  
له حصته من الثمن قال  
في النهاية الحاصل ان علي  
رواية الحسن بشرط الوصف  
كونه وارثاً وقت الردة  
وكونه باقياً كذلك الى  
وقت الموت او القتل  
وعلى رواية ابي يوسف  
يعتبر الوصف الاول وعلى  
رواية محمد يعتبر الوصف  
الثاني ١٣ قوله  
لانه يصير فاراً وهذا لان  
الردة سبب الموت هي  
باختياره فاشبهت الطلاق  
البيان في مرض الموت وهو  
يوجب الارث اذا مات  
وهي في العدة ولو كان  
وقت الردة مريضاً  
فلا اشكال في ارثها وروى  
ابو يوسف عن ابي حنيفة  
انها ترثه وان كانت  
منقضية العدة لانها كانت  
وارثه عند الردة وبقي  
ابو يوسف وهو تفرع على  
رواية الاكتفاء بالتحقق  
بصفة الوارث حالة الردة  
فقط وما في الكتاب فهو  
على رواية الحسن ١٢ ف

وبيان ان حقه تعلق بماله  
لمرضها فكانت بالرد وقاصداً  
ابطال حقه فارة فيرثها  
قصد ١٢ عن ابي حنيفة  
قوله كالحادث المرتد لانه  
مستحق للقتل سوار ارتد  
في حصته او مرضه فكان فاراً  
اب ١٢ قوله لا يقطع  
ولاية الارث ام بخلاف  
الغيبه في بلدة اخرى من  
دار الاسلام لان ولاية الزا  
نما يرثه فيها فلا يخفى بذلك  
١٢ قوله لا احتمال  
العود اليها الخ لقائل ان  
يقول ما وجه تأثير القضاء  
في تقرر الحاق مع ان احتمال  
عوده الى دارنا قبل القضاء  
كهو بعده وجوابه انه ما لم  
يقض لمجوزاً يباح ان  
يعتبره الشرع فاما اذا  
قضى لمخاطبة سقط احتمال  
العود واعتباره شرعاً ١٢  
١٢ قوله لقطع الاحتمال  
اي احتمال عوده الى دار  
الاسلام اي للحاق لا يوجب  
احكام الموت الا اذا كان  
امراً مستقراً وهو غير معلوم  
فبالقضاء يبره يتقرر ١٢ ف  
١٢ قوله وقال ابو  
يوسف الخ حتى لو كان من  
يرث وقت الردة كافراً  
او بعد وقت القضاء مسلماً  
معتقاً يرثه عند الردة لا عند  
محمد ١٢ قوله  
فهي على هذا الخلاف فعند  
ابي يوسف يعتبر وجود الوارث  
وقت القضاء وعند محمد  
وقت الحاق ١٢ بـ  
اشارة الى ان روثها لم تعتبر  
مقفية الى الموت من  
حيث انها لا تستحق القتل  
١٢ الهذ ورحمة الله تعالى في

له قوله لانه لا حراب اي فلا تمل لما تقدم من الملازمة وحاصل الفرق ان المرأة لا تقتل والرجل يقتل ومعناه ان عصمة المال تابعة لعصمة النفس فبالردة  
لا تنزل عصمة نفسها فكذلك عصمة ما لها بخلاف المرتدة ولما كانت عصمة ما لها باقية بعد الردة كان كل واحد من الكسبين ملكاً لها ١٢ عن ابي حنيفة قوله ويرثها  
زوجها المسلم الخ وكان القياس ان لا يرثها لان فرار الزوج انما يتحقق اذا مات وهي في العدة ثم يهتد لاعدة على الرجل ووجه الاستحسان ما اشار اليه بقوله بقصد ما







له قوله وهو ما عدناه من بيعه وشراؤه وعقده ورهنه ومنه الكتابة وقبض الديون والاعارة والوصية ١٢ فله قوله لكونه مخاطبا لا ترى القتل  
يجب عليه بازداؤه ولو كانت اهل بيته معدومة او ناقصة لم يجب عليه ١٢ ب قوله من امرأة مسلمة انما قيد به لان الام اذا كانت نصرانية كان  
الولد مرتدا تبعا لابي  
ولا ولاية له واذا كانت  
لورثته هذا الولد لانه كان  
حيا وقت ردة الاب  
واذا اثبت وجود الاهلية  
والملك يصح تصرفه ١٢ ج  
له قوله لان من اتحل  
الى نخلة اى من اثبت على  
دعوى في ديوان الادب  
يقال اتحل فلان قول غيره  
اذا ادعاه لنفسه والنخلة  
بكسر النون وسكون الحاء  
المحلة الدعوى ١٢ د  
قوله على ما قرناه في توقف  
الملك اشارة الى تعيينه الى  
حقيقة بقوله وله ان حربي  
مقبور تحت ايدينا عند  
قوله وينزل ملك المرتد ١٢ هـ  
ب كنه قوله لتوقف  
حاله اعترض عليه بان  
الحربي الذي دخل دارنا  
بغير امان يكون ماله فيا  
فكيف يتوقف تصرفاته  
والاعتراف بجواز المن  
ليستقط الاعراض عنائه  
له قوله واستحقاقه الخ  
جواب عما يقال المرتد يجب  
ان يكون هو كما مقتضى عليه  
بالقصاص والزعم لانه  
مقبور تحت ايدينا للقتل  
عينا خصوصا فانه لا يمكن  
له حالة سوى القتل بخلاف  
المرتد فان غير ما محتمل  
لاحتمال اسلامه ومع  
ذلك لا ينزل ملك احد  
منهما عن ماله وتصرفاته  
نافذة فاجاب بالفرق  
بان استحقاق القتل في  
الفصلين بطلان العصمة  
لبطلان سببها وهو الاسلام  
بخلاف الزاني والقاتل

جلد كتاب السير

له قوله لكونه مخاطبا لا ترى القتل  
يجب عليه بازداؤه ولو كانت اهل بيته معدومة او ناقصة لم يجب عليه ١٢ ب قوله من امرأة مسلمة انما قيد به لان الام اذا كانت نصرانية كان  
الولد مرتدا تبعا لابي  
ولا ولاية له واذا كانت  
لورثته هذا الولد لانه كان  
حيا وقت ردة الاب  
واذا اثبت وجود الاهلية  
والملك يصح تصرفه ١٢ ج  
له قوله لان من اتحل  
الى نخلة اى من اثبت على  
دعوى في ديوان الادب  
يقال اتحل فلان قول غيره  
اذا ادعاه لنفسه والنخلة  
بكسر النون وسكون الحاء  
المحلة الدعوى ١٢ د  
قوله على ما قرناه في توقف  
الملك اشارة الى تعيينه الى  
حقيقة بقوله وله ان حربي  
مقبور تحت ايدينا عند  
قوله وينزل ملك المرتد ١٢ هـ  
ب كنه قوله لتوقف  
حاله اعترض عليه بان  
الحربي الذي دخل دارنا  
بغير امان يكون ماله فيا  
فكيف يتوقف تصرفاته  
والاعتراف بجواز المن  
ليستقط الاعراض عنائه  
له قوله واستحقاقه الخ  
جواب عما يقال المرتد يجب  
ان يكون هو كما مقتضى عليه  
بالقصاص والزعم لانه  
مقبور تحت ايدينا للقتل  
عينا خصوصا فانه لا يمكن  
له حالة سوى القتل بخلاف  
المرتد فان غير ما محتمل  
لاحتمال اسلامه ومع  
ذلك لا ينزل ملك احد  
منهما عن ماله وتصرفاته  
نافذة فاجاب بالفرق  
بان استحقاق القتل في  
الفصلين بطلان العصمة  
لبطلان سببها وهو الاسلام  
بخلاف الزاني والقاتل

والمرتد مالم يسلم ومختلف في توقفه هو ما عدناه له ان الصحة تعتمد الاهلية النفاذ يعتمد  
الملك ولا خفاء في وجود الاهلية لكونه مخاطبا وكذا الملك لقيامه قبل موته على ما قرناه  
من قبل هذا لو ولد له ولد بعد الردة لستة اشهر من امرأة مسلمة يرثه ولو مات ولده بعد  
الردة قبل الموت لا يرثه فيصح تصرفاته قبل الموت الا ان عندنا في يوسف تصح كما تضمن  
الصحيح لان الظاهر عوده الى الاسلام اذ الشبهة تراخ فلا يقتل صاركا لمرتد وعند محمد  
تصح كما تضمن من المريض لان من اتحل الى نخلة لا سيما معرضا عما نشأ عليه قلما يتركه  
فيفضي الى لقتل ظاهرا بخلاف المرتد لانها لا تقتل الا في حربي مقهور تحت  
ايدينا على ما قرناه في توقف الملك وتوقف تصرفاته بناء على صاركا لحربي يدخل دارنا  
بغير امان فيؤخذ ويقتل بتوقف تصرفاته لتوقف حاله كذا المرتد استحقاق القتل لبطلان  
سبب العصمة في الفصلين فوجب خلع الاهلية بخلاف الزاني وقتل لعن لان استحقاق  
في ذلك جزاء على الجناية وبخلاف المرأة لانها ليست حربية ولهذا لا تقتل فان عاد المرتد  
بعد الحكم بالحاقه بدرا الحرب الى الاسلام مسلما فاجل في يد رثته من ماله بعينه اخذه  
لان الوارث انما يخلف فيه لاستغناء اذا عاد مسلما احتاج اليه فيقدم عليه بخلاف ما اذا زال الوارث  
عن ملكه بخلاف امهات اولاده ومديره لان القضاء قد صح به بدليل مصرح فلا ينقض ولو  
جاء مسلما قبل ان يقضه القاضي بذلك فانه لم ينزل مسلما لما ذكرنا واذا وطئ المرتد جارية  
نصرانية كانت له في حالة الاسلام فجاءت بولد اكثر من ستة اشهر منذ ارتد دعاه فهي ام ولد  
والولد حرة وهو ابنه لا يرثه وان كانت الجارية مسلمة ورثه الابن ان مات على الردة

عند ١٢ فله قوله احتاج اليه قال شمس لامة المحلواني ولو كان هذا بعد موته حقيقة بان احياء الله واعاده الى الدنيا كان الحكم فيه كذلك الا انه خلاف العادة  
فكذا هذا ١٢ عناية له قوله بخلاف ما اذا زال الوارث عن ملكه سوار كان بسبب يقبل الفسخ كالبائع والهبية او لا يقبل كالعتق والتدبير والاستيلاء ١٢ ف  
له قوله لم ينزل مسلما فاجبات اولاده ومديره على حالهم لا يعتقون بقضاء القاضي وما كان عليه من الديون فهو الى اجله ١٢ ع له قوله لما ذكرنا يعني  
من قوله الا انه لا يستقر الا بقضاء القاضي ١٢ ع



او الحق بدار الحرب اما صحة الاستيلاء فلما قلنا واما الارث فلان لام اذا كانت نصرانية  
 والولد تتبع له لقربة الى الاسلام للجبر عليه فصارت حكم المرتد لا يرث المرتد ما اذا كانت مسلمة  
 فالولد مسلم يتبعها لانها خيرها دينها والمسلم يرث المرتد اذا الحق المرتد بماله بدار الحرب ظهر  
 على ذلك المال فهو في فان الحق ثم رجع واخذ مالاً والحقة بدار الحرب فظهر على ذلك المال  
 فوجدت الورثة قبل لقسمته مرد عليهم كل اول مال لم يحرقه الارث الثاني انقل الى الورثة  
 بقضاء القاضي بلحاظ وكان الوارث مالكا قديما واذا الحق المرتد بدار الحرب لعبد فقضي به كونه  
 كاتبه لان ثم جاء المرتد مسلما فامكاتبته جائز والكتابة والاول المرتد الذي اسلم كونه لوجه الى بطلان  
 الكتابة لنفوذها بل ليل منقذ فجعلنا الوارث الذي هو يكون خلفه كالوكيل من جهته حقوق  
 العقد يرجع الى الموكل والاول من يقع العتق عنه اذا قتل المرتد جلا خطا ثم الحق بدار الحرب او قتل على  
 ردة فالدية في مال اكتسب في حال اسلام خاصة عند ابي حنيفة وقال الدية فيما اكتسب  
 في الاسلام والردة جميعا لان العواقل لا تقبل المرتد لانعدام النصرة فيكون في ماله عندهما  
 الكسبان جميعا ماله لنفوذ تصرفاته في الحالين لهذا يجري الارث فيه ما عندهما وعند ماله  
 المكتسب في الاسلام لنفاذ تصرفه فيه دون المكتسب في الردة لتوقف تصرفه ولهذا كان الاول  
 ما اذا عتق الثاني فيا عتقه واذا قطعت يد مسلم عمل فارتد والعياذ بالله ثم مات ردة من ذلك  
 والحق بدار الحرب ثم جاء مسلما فبات من ذلك فعله القاطع نصف الدية في ماله للورثة اما الاول  
 فلان السراية حلت على غير معصوم فاهتدت بخلاف ما اذا قطع يد المرتد ثم اسلم فمات  
 ذلك لان لا هذا لا يلحقه الاعتبار اما المعتبر فقد يهد بالبراء فكذلك ابالردة واما الثاني

له قوله فلما قلنا من ان صحة الاستيلاء لا تفتر الى حقيقة الملك حتى صح استيلاء العبد المأذون جارية من تجارته ذكره الفقيه ابو الليث في شرح الجامع  
 الصغير ١٢ فله قوله رد عليهم جواب الكتاب اي الجامع الصغير وهو ظاهر الرواية لا يفصل بين ان يكون عوده واخذه المال بعد القضاء بلحاظ او قبله  
 اما اذا كان بعد القضاء فلما قلنا ان تقرر الملك للورثة ثم استولى عليه الكافر واخرزه بدار الحرب  
 واخذه وحيا ثانيا يزوج جانب عدم العود ويؤكد فیتقر موصية وما احتج الى القضاء بالحق  
 عدم عوده فكان رجوعه  
 واخذه وحيا ثانيا  
 بمنزلة القضاء وفي  
 بعض روايات السير جعله  
 فيا لان مجرد اللحاق لا  
 يصير للمال ملكا للورثة و  
 الوجه ظاهر الرواية ١٢  
 له قوله وكان الوارث  
 مالكا قديما والمالك القديم  
 اذا وجد ماله في الغنيمة قبل  
 القسمة اخذه مجانا ١٢  
 له قوله كالوكيل من  
 جهة قاتله الحق بدار الحرب  
 صار كانه سلبا ابنه على ماله  
 وجعله خلفا عنه في التصرف  
 فلما عادت له حكم الاحياء  
 وبطل حكم الموت ١٢  
 له قوله لمن يقع العتق  
 عنه والعتق انما يحصل فيه  
 بعد ادائه بدل الكتابة بخلاف  
 ما اذا رجع مسلما بعد ادائه  
 بدل الكتابة لان الملك  
 الذي كان له لم يبق قائما  
 ج ١٢ عن ابيه قوله  
 لان العواقل لا تقبل لما  
 يقال ان في القتل خطأ  
 تجب الدية على العاقلة  
 لان في مال القاتل وحاصل  
 الدية ان وجوب الدية  
 على العواقل انما هو باعتبار  
 النصرة وهي منقطعة في  
 ما بين المرتد والمسلم فيكون  
 الدية في ماله كسائر ديونه ١٢  
 مولوي محمد عبد الحفيظ نور الله  
 مرقدته له قوله ماله  
 المكتسب مبتدأ وخبر  
 المقام مقتضيا لضمير  
 الفصل بين الموصوف  
 والصفة ١٢

والا حقا حتى لو قطع عبدا انسان ثم اهد المولى ثم رد عليه ثم مات لا يضمن ١٢ ب

قوله دون المكسوب في الردة وعلى هذا اذا غضب بالا فافسده يجب ضمانه في مال الاسلام عنده وعند ماله في حال اسلام ١٢  
 النفس لان فوته يحصل في حال لا قيمة لها ولم يجب القصاص في اليد لا اعتراض الردة فاذا لم يجب القصاص وجبت الدية وهي نصف دية النفس لان  
 قطع اليد يحصل في حال عصمة اليد وهي في حال الاسلام وانما كانت الدية في ماله لكون القطع عبدا اما اذا كان خطأ فقال الحاكم هي واجبة على عاقلة ١٢ ب  
 قوله لان الاهداء لا يلحقه الاعتبار اما المعتبر فقد يهد بالبراء فكذلك ابالردة واما الثاني



له قوله الذي نبينه انتشار الشريعة الى اشارة الى المسألة التي تلي قوله واذا لم يقض الخ وهو قوله وان لم يلحق اي دار الحرب واسلم ثم مات فعليه الدية كاملة وهذا  
عند ابن حنيفة والى يوسف وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية ١٢ اب  
قوله كما اذا قطع يد مرتد  
بنا على الاصل لما ران  
البقاء فقط وانما يلزم  
سقوط العصمة في البقاء  
وبه ثبت الشبهة المسقطة  
للقصاص ١٢ اب  
قوله وصار كقيام الملك  
فانه لا يعتبر بل يعتبر قيام  
حال التعليق وحال ثبوت  
الحكم وهو حال وجود الشرط  
حتى اذا قال لزوجه انت  
طالق ان دخلت الدار  
ثم ابانها ثم تزوجا فقلت  
طلقت ١٢ اب  
قوله وهذا ظاهر على صلها  
يعني مشكل على اصل اب  
حنيفة لان كسب الردة  
لا يكون للمرتد عنده اذا كان  
حرا وهما جعله ملكا لا كسب  
فيحتاج ابو حنيفة اليه  
الفرق بين المرتد الحرة المكاتبة  
حيث لم يجعل كسبه ملكا  
اذا كان حرا وجعله ملكا  
اذا كان عبدا وهو ما ذكره  
بقوله فلان المكاتب ما  
يملك كسبه ١٢ اب  
قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

وهو ما اذا الحق ومعناه اذا قضى بلحاظ كانه صار ميتا تقديرا او الموت يقطع السراية و  
اي من حيث الحكم ١٢ اب

اسلامه حيوة حادثه في التقدير فلا يعود حكم الجناية الاولى فاذا لم يقض لقاضي بلحاظ فهو  
فكاهن نفس اخرى ١٢ اب

على الخلاف الذي نبينه ان شاء الله تعالى فان لم يلحق واسلم ثم مات فعليه الدية كاملة  
اي في ما اذا الحق ثم جاء مسلما ومات او لم يلحق ١٢ اب

وهذا عند ابن حنيفة والى يوسف وقال محمد وزفر في جميع ذلك نصف الدية لان اعتراض الردة  
اي في ما اذا الحق ثم جاء مسلما ومات او لم يلحق ١٢ اب

اهد السراية فلا ينقلب بسلامه الى ضمان كما اذا قطع يد مرتد فاسلم ولم يمان الجناية ورد  
اي الدية ان كانت ١٢ اب

على محل معصوم ومقت فيه فيجب ان لنفس كما اذا لم يتخلل الردة وهذا لانه معتبر بقيام  
لانه كان في الدين مسلما ١٢ اب

في حال بقاء الجناية وانما المعتبر قيامها في حال انعقاد السبب في حال ثبوت الحكم وحالة بقاء  
الابتداء ١٢ اب

بمحل من ذلك كله وصار كقيام الملك في حال بقاء اليمين اذا ارتد المكاتب حتى بدل الحرب  
صينة المجهول ١٢ اب

اكتسب فلا فخذ بماله ابي ان يسلم فقتل فانه يوفي مولاه مكاتبته فلو رثته وهذا ظاهر  
اي في ايام الردة ١٢ اب اي اخذه الامام ١٢

على اصله لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتبا واما عند ابن حنيفة فلان  
اذ الكتابة لا تبطل بالموت فالردة ادلى ١٢ اب

المكاتبة غايمك اكسابه بالكتابة والكتابة لا يتوقف بالردة فكذا اكسابه الا ترى ذلك  
اي في ايام الردة ١٢ اب

يتوقف تصرفه الاقوى هو الرق فكذا بالادنى بطون الاولى واذا ارتد الرجل امراته والعياد بالله  
اي في ايام الردة ١٢ اب

ولحقا بدار الحرب فجلت المرأة في دار الحرب ولدت ولدا ولدت لولدها ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان في لان  
اي في ايام الردة ١٢ اب

الموتة تسرق فينتبهها ولد ويجبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد روي الحسن عن ابن حنيفة  
ولا يقتل كما مر ١٢ اب لان الولد يبيع الام في الرق والحرية ١٢ اب

انه يجبر بتبع الجسد اصله التبعية في الاسلام وهي رابعة اربعة مسائل كلها على الروايتين الثانية صدق  
اي اصل الخلف بهن ١٢ اب

الفطر والثالثة جروالاء والاخرى الوصية للقربة قال وارثاد الصبي الذي يعقل  
يعني اذا ارتد لصغير مرتد ١٢ اب

ارتد عند ابن حنيفة وعمره ويجبر على الاسلام ولا يقتل واسلامه اسلام  
يعني اذا ارتد لصغير مرتد ١٢ اب

البقاء فقط وانما يلزم  
سقوط العصمة في البقاء  
وبه ثبت الشبهة المسقطة  
للقصاص ١٢ اب

قوله وصار كقيام الملك  
فانه لا يعتبر بل يعتبر قيام  
حال التعليق وحال ثبوت  
الحكم وهو حال وجود الشرط  
حتى اذا قال لزوجه انت  
طالق ان دخلت الدار  
ثم ابانها ثم تزوجا فقلت  
طلقت ١٢ اب

قوله وهذا ظاهر على صلها  
يعني مشكل على اصل اب  
حنيفة لان كسب الردة  
لا يكون للمرتد عنده اذا كان  
حرا وهما جعله ملكا لا كسب  
فيحتاج ابو حنيفة اليه  
الفرق بين المرتد الحرة المكاتبة  
حيث لم يجعل كسبه ملكا  
اذا كان حرا وجعله ملكا  
اذا كان عبدا وهو ما ذكره  
بقوله فلان المكاتب ما  
يملك كسبه ١٢ اب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

قوله وهو الرق انما كان  
اقوى من الردة في المانعة  
لان بعض تصرفات المرتد  
نافذ بالاجماع كالاستيلاء  
والتمير والطلاق وعند  
عامة تصرفاته نافذة  
كالبيع والشراء والعبد  
فمنوع من التصرفات كلها  
١٢ اب قوله فقلت  
في دار الحرب تقييده به  
اتفاقي فانه لو جلت في  
دارنا ثم لحقت فاجواب  
كذلك ولعله ذكره لفائدة  
وهو ان العلوق اذا كان  
في دار الاسلام كان قرب

لا يجب على الجدر في ظاهر  
الرواية وفي رواية الحسن  
يجب ١٢ اب  
والثالثة جروالاء صورته  
معتقة تزوجت بعد ذلك  
اب عبد فولدت منه  
فالولد حرة لانه وولاه  
لموالى امه فاذا اعتق جده  
لا يجوز ولا عاقده الى مواليه  
عن موالى امه في ظاهر الرواية  
وفي رواية الحسن بجره كماله  
اعتق ابوه ١٢ اب  
والاخرى اي المسألة الاخرى  
وهي الرابعة الوصية للقربة  
فاذا اوصى لقربة او لاقربائه  
يدخل في الوصية الوالد لانه  
اقرب الاقربين ثم الجدة  
ايضا على رواية الحسن لانه  
كالا ب وعلى ظاهر الرواية  
لا يدخل ١٢ اب  
ارتداد اى يصح فلو مات له  
قريب مسلم بعد رونه لا يورث  
منه وبه كان ابو يوسف يقول  
اولا ثم رجوع وقال ارتداده  
بارتداد ١٢ اب  
واسلامه اسلام فلا يرث  
ابويه الكافرين ويرث اقاته  
المسلمون ولا يصح نكاح  
المشركه وتحمل المؤمنة  
وتبطل مالهية النحر والخنزير  
ونحوه ١٢ ف

قوله ولا يجبر ولد الولد لانه لو كان مسلما تبعا لجدته يكون الناس كلهم مسلمين بتبعية آدم ولو كان تبعا  
لابيه لكان التبع مستتبعا بغيره ١٢ اعنايه  
ان معنى الاول تصيير الثلثة اربعا ومعنى الثاني احد ١٢ اب  
رواية الحسن جعل الجدر فيها بمنزلة الاب ١٢ اب  
قوله والثانية صدقة الفطر اى للولد الصغير اذا كان جده موسرا ولا اب له اوله اب مسرا وعبد



لا يثبت ابويه ان كانا كافرين وقال بويوسف ارتداده ليس بارتداد واسلامه اسلام وقال في  
والشافعي اسلامه ليس باسلام وارتداد ليس بارتداد لما في الاسلام انه تبع لا بويه فيه فلا  
يجعل صلاواته يلزمه احكاما يشوبها المضرة فلا يوهل ولا يفسد ان عليا اسلم في صباه وصح  
الابن عليه السلام اسلامه وافتخاره بذلك مشهور ولانه اتى بحقيقة الاسلام هي التصديق و  
الاقرار معا لان الاقرار عن طوع دليل على اعتقاد على ما عرفت الحقائق لا ترد وما يتعلق به  
سعادة ابدية ونجاة عبادية وهي من اجل منافع وهو الحكم الصالح ثم يتبين عليه غيرها فلا  
يبالي بشوبه ولهم في الردة انها مضرة محضة بخلاف الاسلام على اصله لا ييوسف لانه تعلق  
على المنافع على ما هو ولا يبي حنيفه وحمد فيها انها موجودة حقيقة ولا فرد للحقيقة كما قلنا  
في الاسلام الا انه يجبر على الاسلام لما فيه من النفع لا يقتل لانه عقوبة والعقوبات  
موضوعة عن الصبيان موحمة عليهم وهذا في الصبي الذي يعقل ومن يعقل من الصبيان  
لا يصح ارتداد لان اقاربه لا يدل على تغيير العقيدة وكذا المجنون والسكران الذي لا يعقل

بیمبر ۱۲۵۰ ب عدم

ثابت ورد بان موت ابى طالب كان بعد بلوغ على رضى فلا دلالة له على التعميم حالة الصبا والوجه الثالث اناسلنا ان النبى صلى الله عليه وآله  
صلى الله عليه وآله وسلم قبل اسلامه حالة الصبا لكنه لا يفيد فانه قد صرح البيهقي وغيره بان الاحكام كانت قبل عام الخندق منو  
منوطة على البلوغ واسلام على رضى الله عنه انما كان فى مكة قبل الهجرة فافهم ١٢ مولوى محمد عبدالحى نور الله مرقدہ

ان عليا رضي الله عنه من مشهور اصحابنا الاصوليين و  
يصل ثمان وقيل غير ذلك كما هو مبسوط في كتب السير  
يا الحسن ان في فضائل انا صهر رسول الله وكتب  
كتب علي رضي الله عنه في جوابه اشعارا وهي هذه  
عند النبي اخي وصهرى وحمزة سيد الشهداء ع  
جعفره الذي يحيى ويمسى ويطير مع الملائكة ابن امي  
بنت محمد سكنى وعرضى مشوب محبا بدري وحمي  
سبطا احمد انباي منها فسن منكم له نسهم كسبي  
بقتلكم الى الاسلام طاب صغيرا ما بلغت اوان طلي  
قال الزرقاني في شرح المواهب طرا بضم الطاء المهملة  
وتشديد الراء المهملة اى جميعا والحكم بالضم الاحتمال  
والبلوغ انتهى وقال السبكي هذه الاشعار مما يجب على  
كل متوان في علي وحفظه ليعلم مفاخره في الاسلام انتهى  
فان قلت ذكر صاحب القاموس ناقدا عن المازني و  
الزحاشي ان عليا رضي الله عنه لم يقل غيريتين هما  
تلكم قريش تمناني تقتلني فلما وركب بابر واواظفروا  
فان هلكت فربن ذمتي لهم بذات وقين لايعضو  
له اثر قلت هذه امر ودود بما في صحيح مسلم في غزوة خيبر  
من قول علي مجيبا لبعض اليهود على طريق النظم وروى  
الزبير بن بكرا ينف في عمارة المسجد النبوي بعض ابياته  
وبالحكمة فحصر ابياته على البيتين المذكورين ليس بصحيح  
واعترض على هذا الدليل بوجه ثلثة اوجه الاول ان هذا  
الدليل لا يثبت ما هو المطلوب الا اذا ثبت كفر ابي طالب  
فانه لو لم يثبت كفره احتمل ان يكون قبول ايمانه تبعا  
لابيه وقد روى عن العباس انه سمع ابا طالب عند موته  
يقول لا اله الا الله محمد رسول الله واجيب عنه بان صحيح  
هو كفر ابي طالب عليه مشي جمع من ارباب الصحيح لا اعتبار  
لرواية شاذة لا يمانه مع ثبوت روايات كفره في  
الصحيح فروى ابو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة  
عن علي قال لما مات ابو طالب قلت يا رسول الله  
ان عمك الشيخ الفضال مات قال اذهب فواره قلت  
انه مات مشركا قال اذهب فواره فلما داريته رجعت  
الى رسول الله فقال اغتسل وروى مسلم فروعا ان هون  
اهل النار عند ابا ابوطالب ليس نعلين من النار ولهذا  
الحديث طرق آخر كثيرة بسطتها في رسالتي غاية المقال  
في ما يتعلق بالنعال فهذه الاحاديث واثباتها تثبت  
موتة علي الكفر فلا اعتبار لما يخالفها والوجه الثاني بان  
النزاع بيننا وبين الشافعية انما هو في صحة اسلام ابي  
في حق احكام الدنيا ولم يثبت بهذا الدليل واماني احكام  
الآخرة فذهب الشافعية ايضا الى صحة نعم لو ثبت عدم  
تورث علي من ابيه الى طالب لتم الدليل واجيب عنه  
بانه قد ثبت في موطن مالك وغيره ان النبي صلى الله عليه  
وسلم ورث طالب وعقيل اباها ولم يورث عليا فانما لم يورث  
سليم قبل اسلامه حالة الصبا والوجه الثالث اننا سلمنا ان النبي  
لم يورث عليا في غير هذه غزوة الخندق صارت  
قوله روى ان عليا سلم

في صباه وصحح النبي صلى  
الله عليه وسلم اسلامه  
وافتحى به بذلك مشهور  
اما اسلام علي في صباه  
فروى البخاري في تاريخه  
عن عروة قال سلم علي وهو  
ابن ثمان سنين وروى  
الحاكم في المستدرک  
انه اسلم ابن عشر وهو  
عند ابن سعد من طريق  
جهاهد ومن طريق محمد  
ابن عبد الرحمن بن زارة  
وهو ابن تسع ومن  
طريق الحسن بن زيد  
مثله قال اودع التسع  
في المستدرک من  
طريق قتادة عن الحسن  
انه كان ابن خمس عشرة  
ومن طريق ابن  
عباس ان النبي صلى  
الله عليه وسلم دفع  
الراية يوم بدر الى علي  
وهو ابن عشرين سنة  
قلت فعلى هذا يكون  
عمراه حين اسلمه  
سنين لان اسلامه  
كان في اول المبعث  
ومن المبعث الى بدر  
خمس عشرة فلعل فيه  
يجوز ايا الغلو الكبر الذي  
فوق العشرين حتى يوافق  
قول عروة واما تصحيح  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فمستنبط من كونه اقره  
على ذلك وقد اخرج  
الحاكم من حديث  
عفيف بن عمر ان العباس  
قال له في اول المبعث  
لم يوافق محمدا على دينه  
الا امرأة خديجة و  
هذا الغلام علي بن ابي طالب  
قال عفيف فرائتهم  
يصلون فوددت اني  
اسلمت حينئذ فاكون اباه  
الاسلام واما افتخاره  
بذلك فهو قوله سبقتكم  
الاسلام طرا صغيرا ما  
بلغت اوان حلي وروى الباقر  
في اسلام الصبي حديث  
(بقية برصحة)



(مرتلة ص ٥٨٤)

انس كان غلاما يخدم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فمضى فأتاه يعوده  
فقال له اسلم فنظروا الى  
ابيه فقال اطع ابا  
القاسم فاسلم فخرج النبي  
صلى الله عليه وسلم  
وهو يقول الحمد لله  
الذي انقذه في من  
النار خوجه البخاري  
وانفق الله ان صلى الله  
عليه وسلم دعا ابن  
صياد الى الاسلام  
وهو غلام لم يبلغ الحلم  
**قوله** يجهل المرتد  
ثلاثا في ترجمة عمر بن  
عبد العزيز انه قال  
يستتاب المرتد ثلاثة  
ايام فان اسلم الا قبل  
اخرجه ابن سعد روى  
ابو عبيد من طريق عمر انه  
قال من قتل مرتدا  
اهلا ادخلتموه جنود  
بيت فالقيتم اليه كل  
يوم رغيقا ثلاثة ايام  
واستبتموه واخرجه  
مالك وعنه الشافعي  
**باب البغاة قوله**  
ويكشف الامام عن  
شبهتهم لان عليا قد  
ذلك باهل حروروا  
النسائي في الخصائص  
من حديث ابن عباس  
قال لما خرجت الحوزة  
اعتزلوا في دار فقلت  
لعل ابود بالصلوة لعل  
الكل هو لا والقوم فأتا  
فقال ما نقتله هو علي بن  
عم رسول الله صلى الله  
ومعه اصحابه قالوا  
ثلاثا الحديث واخرجه  
عبد الرزاق والطبراني  
والحاكم واسناد صحيح  
وروى احمد من طريق  
عبد الله بن شداد ان  
عليا لما كاتب معاوية  
وحكم الحكيم جمع عليه  
ثمانية الاف فزولوا  
ارض حروروا ومن  
جانب الكوفة فبعث

اليهم على عبد الله  
ابن عباس وخرجت  
معه فقام ابن الكوا  
فخطب فذكر الحديث  
وفيه فواضعهم ابن  
عباس الكتاب و  
واضعه ثلاثة ايام  
واخرجه الحاكم ايضا  
١٢

فقالوا اجار بك يا ابن عباس فقلت اتيكم من عند اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن عند ابن عمه وصهره فانتم لي نضر منهم فقلت ها انما انتم  
على اصحاب رسول الله بن عمه قالوا اثنت قلت ما هي قال احد من انه هم الرجال في دين الله وقال الله تعالى ان الحكم الا لله قد كان على موسى الاشعري بينه  
بين معاوية بن وهب والفاطمية  
اذ قاتل ولم يسب ولم  
يفهم فان كانوا كفارا فقد  
حلت لنا دماؤهم امواتهم  
وان كانوا مسلمين فقد  
حرمت علينا دماؤهم  
واثالثته انه في من نفسه  
امير المؤمنين فان لم يكن  
امير المؤمنين فهو امير الكافر  
قلت لهم ارايت ان قرأت  
عليكم كتاب الله وقد  
حدثكم من سنة نبيه ما يرد  
قولكم هذا ترجون قالوا  
اللهم نعم قلت ان الله  
قد صير حكم الرجال في  
ارب ثمانية اربع درهم حيث  
قال لا تقتلوا الصيد اثم  
حرم الى قوله يكلم به واعد  
منكم وقال في المرأة فان  
خفتم شقاق بينهما فامسوا  
حكمنا من ابها انشدهم الآية  
بالله احكم الرجال في حق  
دماؤهم واموالهم واصلاح  
ذات بينهم احق ام في ارب  
قالوا بل في حق دماؤهم  
قلت اخرجت من  
هذه قالوا نعم قلت دما  
قولكم ان لم يسب ولم  
يفهم فانه لم يقتل في  
الكونه الا عاشر ومن  
معها التسون اثم عاشر  
فستحون منها ما  
تستحبون من غير ما يري  
اكرم فان فعلتم فقد كفرتم  
اخرجت من هذه قالوا  
نعم قلت اما قولكم انه في  
من نفسه امير المؤمنين  
فان رسول الله قد فرشا  
يوم المحد بيه على ان يكتب  
بينه وبينهم كتابا  
نكتب من محمد رسول الله  
فقالوا لو كنا فعلنا

حاشية صفح ٥٨٤

**قوله** ربي القديين آه به الشير الى ان الاقرار  
باللسان داخل في حقيقة الايمان واليه مال شمس لامة  
الشرعي وجماعة لكنهم قالوا الاقرار ركن زائد ليسقط  
عند الاكراه وعنده الجمهور على ان حقيقة التقديري  
فقط وانما الاقرار شرط لا جوار احكام الايمان عليه  
وهو ذهب الى منظور الماتريدي والتفصيل في  
كتب الكلام ١٢ مولوي محمد عبد الحى نور الله مرته  
**قوله** ثم يبتنى عليه غير ما مثل حرمان الميراث  
فلا يباي بشو به لان المنظور اليه في النقصات  
الموضوع الاصلى وقال تاج الشريعة المرامون  
الحكم الاصلى ما وضع ذلك الشئ لاجله ١٢ **باب**  
**قوله** غلابي بشو به واما الثاني الذي ذكره فانما  
يلزم لو قلنا باجماع كونه تعا واصل معا ولسنا  
نقول بل هو يتبع ما لم يعقل فاذا عقل واقر مختارا  
صار اصلا ١٢ **قوله** ولهم في الردة الجز  
تفصيل المقام على ما في كتب الاصول ان حقوق  
الله ثلاثة نافع محض وضار محض ومتوسط بينهما  
كذا حقوق العباد فالاول كالايان لا يسقط حسنة  
لانه حسن بذاته فيتادى من الصبي ايضا عند ابى  
حنيفة ومحمد والى يوسف لانه مناط سعادة الدارين  
والجز من السعادة لا يلحق من الشرع واورده عليهم  
بانه يورث الى المضرة كحرمان الميراث وفرقة الشكاح  
وغير ذلك فينبغي ان لا يتادى منه واجيب عنه  
بوجهين الاول وهو لا يما ذكره المقصود من ان  
المقصود الاصلى بالاسلام هو السعادة والمضرات  
من قبيل التوايع وكمن شئ ثبت تعا ولا يثبت  
قصد القبول الصبي بيه القريب يجوز مع ترتيب  
العق عليه والثاني ان المضرات لا تثبت بالاسلام  
بل باسباب اخر مثلا حرمان الميراث تنضاف  
الى كفر القريب والفرقة تنضاف الى كفر الزوجة  
وقس عليه ولا يخفى فانه الاحكام تنضاف الى  
اقرب الاسباب فاضافة هذه المضرات الى الاسباب  
البعيدة مع كون الاسلام قريبا بعيدا انقسم الثاني  
كالكفر فانه ضرر محض في الدنيا وفي الآخرة فالقياس  
ان لا يصح عن الصبي كما ذهب اليه الشافعي وابو يوسف  
وقال محمد والى حنيفة يصح استحسانه قد وجد منه  
حقيقة الكفر ولا مرد للحقيقة كذا اورده بعض الاصويين

وتبعه المصدا لا يخفى عليك انه منقضى بغير الردة من  
المضرات كالطلاق والعناق فانه لو كان مدارا اعتبارا  
الردة مجرد وجود الحقيقة كان يصح طلاقه وعاقته  
عند وجودها منه فالاولى ان يصح معه ان الكفر  
قبح محض بنفسه فلا يسقط قبحه بغير مسوع  
لان الكلام في الصبي العاقل ثم هذا الخلاف انما  
هو في حق احكام الدنيا واما في حق احكام الآخرة  
تصح الردة اتفاقا حجة لومات الصبي المرتد لا يصح  
عليه والنقسم الثالث كالصلوة وغيره من العبادات  
البدنية يصح مباشرة الصبي بها من غير لزوم ودون  
عليه والاحقوق العبد من المعاملات فاما كان منها  
نفعا محضا كقبول الهبة يصح مباشرة به بغير ان يولى  
وما كان ضررا محضا كالطلاق ونحوه لا يصح منه و  
ان اذن له الولي وما كان منها متوسطا كالبيع فانه  
رانح وخامس يصح باذن الولي لا بغيره اذ ١٢ مولوي  
محمد عبد الحى نور الله مرته **قوله** رحمة عليهم  
قال في النهاية فيه نظرا لانه اسقط عقوبة القتل مرتدا  
له والله تعالى ارحم الراحمين ولم يرحم عليه حتى عاقبه  
في النار لمحمد كسائر الكفار كما هو منصوص في  
الاسرار والجامع الصغير للترمذي ومشار اليه في  
المبسوط ثم قال فاذا لم يعلل ما ذكرناه من تعليل  
المبسوط وهو قوله انما لا يقلل لقيام الشبهة بسبب  
اختلاف العلماء في صحة اسلامه في الصفح ١٢ **قوله**  
**باب البغاة** اي هذا باب في بيان  
احكام البغاة وهو جمع باغ كفضاة جمع قاض من  
البغى وهو الخروج عن طاعة الامام وفي فضول الاستد  
المسلمون اذا اجتمعوا على امام وصاروا آ منين  
فخرج طائفة منهم فان خرجوا انظلم ظلمهم فهم ليسوا  
باغين وعليه ان يترك الظلم وينصفهم وان لم يكن  
بظلم بل دعاهم الى الحق فقالوا الحق معنا فهم من  
ابى البغي ١٢ **قوله** بايل حردار بالمد  
والقصر ام قرية من قرى الكوفة اسند الشافعي في  
آخر سننه الكبرى في خصائص على رضا الى ابن عباس  
قال لما خرجت الحوزة اعتمر ابو ابي دارو كانت  
سنة الاف فقلت لعل يا امير المؤمنين ابرد  
الصلوة لعل اكلهم قال اني اخافهم عليك قلت  
كلا فليست ثيابي ومضيت حتى دخلت عليهم

ذلك رسول الله ما صدناك عن البيت ولكن اكتب من محمد بن عبد الله فكتب مثل رسول الله خير من علي قد في من نفسه الرسالة ولم يكن نحوه  
ذلك نحو من النبوة اخرجت من هذه قالوا انهم فرج منهم الفان وبقي سائرهم فقتلوا على صلواتهم ١٢ فتح القدير ١٢



جلد كتاب لسيّد

له قوله وهم مسلمون اي البناة بدين قوله تعالى فان بقت احدهما اي احدي الطائفتين من المؤمنين ١٢ اب قوله مبيع عنده اي عند الشافعي يعني علة اباحة القتال هو الكفر عنده وعندنا العلة هو الحرب ١٢ اب قوله والمروى عن ابى حنيفة من لزوم البيت من قوله اذا وقعت الفتنة بين المسلمين فالواجب على كل مسلم ان يقتل و

يقعد في بيته لقوله عليه الصلوة والسلام من فر من الفتنة اعنى الله رقة من النار وقال عليه السلام لو اخذ من الصحابة كن جليسا من اجلاس بيتك فحول على

حال عدم الامام واروى جماعة من الصحابة انهم فقدوا في الفتنة فحول على انه لم يكن لهم غنارو

قدرة ١٢ اف

قوله اجبر على بناء

المفول وكذلك اتبع

يقال اجبرت على الجرح

اذ اسرعت قبل وكنمة

١٢ عنايه

دفع الى دفع الشر لان

شرهم قدر تقع فاجابة

اليه وهذا لانه قتال على وجه

الدفع فصار قتال غير

الخوارج ١٢ اب

قوله يوم الجمل هو الذي

كان فيه وقعة عائشة مع

علي وذلك لان عثمان لما

قتل ثمان عشرة ليلة

مضت من ذى الحجة سنة

خمس وثلاثين وبيع

لعلى رضى الله عنه بالخلافة

بايعه بالمدينة من كان

فيها من اصحاب رسول

الله وفيهم طلحة وزبير ثم

ذكر انها بايعاه كاربين

لأولين فخرج الى مكة

معها عائشة الى البصرة

يطلبون بدم عثمان و

بلغ ذلك عليا فخرج الى

العراق وبعث الحسن

وعمار الى الكوفة ليستقر

ابها بالمسير معه فقدوا

فوق بينهم قتال عظيم و

قتل يومئذ طلحة وزبير وبلغت

القتلة ثلثة عشر الفا واما سمي يوم الجمل لان عائشة كانت يومئذ على جمل وروى ابن ابى شيبة عن الضحاك ان

لانه لا يجوز قتل مسلم الا دفعا وهم مسلمون بخلاف الكافر لان نفس الكافر صبيحة عند ولدان

الحكم يدارع على الدليل هو الاجتماع والافتناع وهذا لانه لو انتظر الامام حقيقة قتالهم بما لا

يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم واذا بلغ انهم يشترون لسلحهم يتأهبون للقتال

لتنقوي شرهم ويكثر جمعهم ١٢ اب

ينبغي ان ياخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويجد ثوابه دفعا للشر بقدر الامكان المروى عن

ابى حنيفة من لزوم البيت محمول على حال عدم الاحكام اما عانة الاحكام الحق فمن الواجب عند الغناء

والقدرة فان كانت لهم فئة اجهز على جرحهم واتبع موليتهم فاعال شرهم كيلا يلتحقوا بهم

وان لم يكن لهم فئة لم يجهز على جرحهم ولم ياتبع موليتهم ندفاع الشر ووقال لشافعي لا يجوز

ذلك في الحالين لان القتال اذا تركه لم يبق قتله دفعا وجوابه فاذا ذكرناه ان المعبر بلبس حقيقة

ولا يسب لهم ذرية ولا يقسم لهم مال لقول علي يوم الجمل لا يقتل سيرو ولا يكشف سترو ولا

يؤخذ مال وهو القدوة في هذا الباب قوله في الاسير تاويله اذا لم يكن لهم فئة فان كانت

يقتل الاحكام الاسير وان شاء حبسه ما ذكرناه ولا نهم مسلمون والاسلام يعصم النفس والمال

ولا باس بان يقتلوا بسلاحهم وان احتاج المسلم اليه قال لشافعي لا يجوز والكراع على هذا

الخلاف انه قال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاه ولنا ان عليا قسم السلاح فيما بين اصحابه

بالبصرة وكانت قسمته للحاجة لا للتملك ولان الاحكام ان يفعل ذلك في مال لعادل عند

الحاجة ففي مال لباغي اولى والمعنى فيه الحاق الضرر لادنى لدفع الاعل ويجبس الاحكام اموالهم

ولا يردوا عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا فيردها عليهم اما عدم القسمة فلما بيناه واما الحبس

فلدفع شرهم بكسر شوكتهم ولهذا يحبسها عنهم وان كان لا يحتاج اليها الا ان

قوله لقول علي يوم الجمل ولا يقتل سيرو ولا يكشف سترو ولا يؤخذ مال ابن ابى شيبة من طريق عبد خير عن علي انه قال يوم الجمل لا تتبوا اصحابكم ولا تجهزوا على جريح ومن اتقى سلاحه فهو امن من طريق الضحاك ان عليا لما هزم طلحة واصحابه امر مناديا فنادى ان لا يقتل مقبل ولا مدبر ولا يفتح باب ولا يستحل فرج ولا مال ومن طريق جعفر ابن محمد عن ابيه قال امر علي مناديه فنادى يوم النضرة ولا تتبع مدبر ولا يذف على جريح ولا يقتل اسير ومن غلق بابا او اتقى سلاحه فهو امن ولم ياخذ من قتله شيئا واخرجه عبد الزناقي من هذا الوجه وزادوا على لا ياخذ مالا لمقتول ويقول من اعترف شيئا فليأخذ واده وروى بخلاف في تاريخ واسط من طريق ابى محرز عن علي انه قال يوم الجمل لا تتبوا اصحابكم ولا تجهزوا على جريح ولا تقتلوا اسيرا وياكم الاسلام وفي الباب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تدري كيف حكم الله تعالى فيمن بغى من هذه الامة قال الله

مرواية ابن سعد

عليه قال لا تجهزوا

على جريح ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا

اصحابكم ولا تتبوا



له قوله انظر اليسر لان ابقاره يحتاج الى النفقة والخدمة ١٢ ب له قوله ولا استغنام فيها اي في اموال اهل البغي لعصمتها فلا تقسم بين اهل العدل  
١٢ ب له قوله في ما بينهم وبين الله لان سقوط المطالبة قضاء لا يلزم سقوطها ويأنة ١٢ ب له قوله وتاويله انما قال المص بكذا لان المسألة  
الجامع الصغير لم يذكر فيه هذا وانما ذكره البرزوي في شرح الجامع الصغير ١٢ ب له قوله

٥٩٠

جلد كتاب السيرة

التي ذكرها من مسائل  
وفي ذلك اي في ما اذا لم  
يكره احكامهم ١٢ ب له  
قوله فانه يثبت بالاتفاق  
لانه ما مورق بقله فلا يحرم  
الميراث ١٢ ب له  
قوله في الوجهين اي في  
الوجه الذي قال انا على  
الحق وفي الوجه الذي انا  
على الباطل ١٢ ب عناية  
له قوله انه يجب  
اي الضمان لانها نفس  
ومال معصومة فيضمن  
بالاقتات ظمنا وعدا انا

يبيع الكراع لان حبس الثمن انظر وايسر واما الرد بعد التوبة فلا ندفاع الضرورة ولا استغناء

فيها قال ما جباه اهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم ياخذوا الا اقام ثانيا

لان ولاية الاخذ له باعتبار الحماية ولم يحجمهم فان كانوا اصر فوه في حقه اجزى من اخذ منه لوصول

الحق الى مستحقه وان لم يكونوا اصر فوه في حقه فعلى اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى يعيد اذ ذلك

لانه لم يصل الى مستحقه قال لعبد الضعيف قالوا لا اعادة عليهم في الخراج لانهم مقاتلة فكانوا

مصادف ان كانوا اغنياء وفي العشر ان كانوا افقراء فذلك لانه حق الفقراء وقد بيناه في

الزكاة وفي المستقبل ياخذها الامام لانه يجهم فيه لظهور ولاية من قتل جلاوهما من

عسكر اهل البغي ثم ظهر عليهم فليس عليهم شيء لانه لا ولاية لامام العدل حين القتل فلم

ينعقد موجبا كالقتل في دار الحرب ان غلبوا على مصر فقتل جل من اهل مصر رجلا من اهل

المصر عدل ثم ظهر على مصر فانه يقتض وتاويله اذ لم يحرم على اهل احكامهم ازجوا قبل ذلك

وفي ذلك لم تنقطع ولاية الامام فيجب لقصاص اذ قتل جل من اهل العدل باغيا فانه يرثه

فان قتله الباغي قال قد كنت على حق وانا الان على حق ورثته وان قال قتله انا اعلم اني على الباطل

لم يرثه هذا عندنا بن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يرث الباغي في الوجهين هو قول لشافعي ١٢

واصله ان لاعدل ذاتك نفس لباغي وما لا يضمن ياثم لانه ما موبقتا لهم فاعلشهم والباغي

اذ قتل لاعدل لا يضمن عندنا وياثم وقال لشافعي في القديم انه يجب هذا الخلاف اذ اناب لم يرد

وقد تلف نفسا او مالا لانه تلف ما لا معصوما او قتل نفسا معصوما فيجب لضماني اعتبارا باقبل

المنفعة ولنا اجماع الصحابة رواه الزهري ولانه ابلغ عن تاويل فاسد والفاسد منه

له قوله عن تاويل فاسد بيانه ان الخوارج

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله في الوجهين اي في

١٢ ب له قوله انه يجب

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

قوله لا يضمن الباغي  
اذا قتل العادل روى  
الزهري اجماع الصحابة  
قيس عبد الرحمن من  
طريق الزهري انه كتب  
الى سليمان بن هشام  
ان الفتنة تارت و  
اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
من شهد بدرا كثير  
فاجتمع رايهم على ان  
لا يقيموا على احد حل  
في فوج استخلوه بتاويل  
ولا قصاص في دم ولا  
مال الا ان يوجد  
شيء بعينه فيرد على  
صاحبه ١٢ ب

١٢ ب

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق

١٢ ب له قوله فانه يثبت بالاتفاق







292

جلد کتاب للقيط

کافی سائر المباحات ۱۲ اب

ای الذی ذکره القدوری ۲ باب

يتشرف بالنسب يعبر بعد ثم قيل الصبح في حقه دون ابطال يد الملتقط وقيل بيتته عليه  
 اي بثبوت من الخراج الماع ١٢  
 اي في حق بثبوت منه ١٢  
 فلا يخرج القبط من يده ١٢

الاستحسان وفي لا يبع اي في القدر ١٢

ای جسد اللقیط مثل نیایه نحوه ۱۲ باب

باب الصلاة

لأن البينة أقوى إجاب

11

١٢

باب ذكره القدوري

اي في البيعة والكنيسة ١٢

ای فی القمیلین ۱۲ عنایہ

100

على عليه ١٣

---

قولہ والاصح انہ علی

القياس انه منناص  
المنع والامانة

دو وجه الاستحسان انه

بهذا الاقرار والتناقص

کما اذا کذب الملاعن

وإذا وجد الخ الحاصل

کرم مسلک و مکاران

نحوہ فیکون محکوما

ان یجدہ کافر فی مکان

فيكون علموا عليه بالقر

کافی فی مکان المسلمین

في مكان الكافرين ففي

الرواية ۱۲ انہیہ کے

والقياس ان لا يصح لان

سلي اسلامه الثابت

المسألة السادسة في معرفة

لجواز مسلمہ ہو این کافر

فم قوله الا ان نصيب

خارج سبہ فان یدہ نہ



جاء كتاب اللقطة

له قوله لان المملوك ان المملوك قد تملكه الحره فلا يكون عبدا وقد تملكه الامه فيكون عبدا وانما يظهر في بني آدم الحره فلا تبطل بالشك ١٢ ب  
له قوله اولى من العبد اى اذا ادعى اللقيط العبد والحر وبها خارجان ١٢ عن ابيه قوله اعتبر اى لظاهر اى لظاهر يده عليه كونه من اهل الملك كونه حرا ١٢ ب  
له قوله ما ذكرنا فان قيل الظاهر كفى للدفن لا الاحتقان فلو ثبت الملك للقيط بهذا الظاهر كان الظاهر مشتملا للاحتقان قلنا هذا الظاهر يدفع وكذا الغير من الظاهر ان يكون الاملاك في يد المالك ١٢ ك  
له قوله لا مال منافع يبنى الا حافظا وملكه وان كان معه فلا قدرة له على الحفظ وللقاضي الية صرف مثله اليه ١٢ ا ف  
له قوله لا نعيم سبب الولاية فان قيل قد احياء بالالتقاط والتربية فوجب ان تثبت له الولاية كالمعتق تثبت له الولاية بالاعتنا الذي هو احياء حكما قلنا الرقيق في صفة المالكية يملك والمعتق يحدث فيه هذا الوصف للقيط كان حيا حقيقة فالمحققا لا يكون مجيبا له ١٢ ك  
له قوله اعتبارا بالام فانها لا يجوز لها ذلك مع انها تملك من التصرفات مالا يملك الملتقط كالترقيق عند عدم المعصية لعدم ملكه لذلك اولى ١٢ ف  
له قوله احد هاتين الملتقط رايا كالا ولا شفقة له ولا م شفقة كاملة ولا لاراي بها ١٢ عن ابيه  
له قوله لانه من باب تشقيقه التشقيق تقويم المعوج بالثقاف وهو ما يسوى به الرماح ويستعار للتأديب والتدريب ١٢ عن ابيه  
له قوله كتاب اللقطة اللقطة فعلة بضم الفاء ونسخ العين وصف مبالغة للفاعل كمنزلة وضمكة لكثير البهز وغيره وبكونها للفعول كضمة ومزولة للذي بهز ومنه وانما قيل للمال بقطة بفتح العين لان طبع النفس غالبا يتبادر الى التقاطه فصار المال باعتبارها انه وادع الى اخذه كانه الكثير الملتقطا مجازا او اعني الاصمعي وابن الاعرابي انه بفتح القاف ايضا اسم

ليال فحول على هذا ١٢ اليه قوله شرعا لقوله عليه الصلوة والسلام من اصاب لقطة فليس بهد ذو عدل رواه احمد بن حنبل بن ابي حنبل في مسنده ١٢ ب  
له قوله بن هو الافضل احتراز عن قول من يقول انه اخذ مال الغير بغير اذن صاحبه وذلك حرام شرعا وعن قول من قال اخذه حبسنا لكن تركه افضل ١٢ عن ابيه

فان ادعى عبداً ابنه ثبت نسبه من ان ينفعه وكان حراً لان المملوك قد تملكه الحره فلا تبطل الحره بالظاهرة بالشك والحر في دعوى اللقيط اولى من العبد والمسلم اولى من الذي ترجح لما هو الا نظر في حق ان جمع اللقيط مال مشد عليه فهو اعتبارا للظاهر وكذا ان كان مشد ا على ابنه وهو عليه ما ذكرنا ثم يصرفه لواجب له بامر القاضى لانه مال ضائع وللقاضى ولاية صرف مثل الية قبل يصرفه بغير اموال القاضى للمليط ظاهرا وله الية الانفاق وشراء ما لا بد منه كالطعام والكسوة لانه من الانفاق له ولا يجوز تزويج الملتقط لانعدام سبب الولاية من القاربة والملك والسلطنة قال ولا تصرف في مال ملقط اعتبارا بالام وهذا لان ولاية التصرف لتبديل المال وذلك يتحقق بالبيع والشراء ١٢ ا  
بلا راي الكامل والشفقة الوافرة والموجود في كل احد منها احد ما قال يجوز ان يقبض الية لانه نفع محض لهذا يملك الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وتملك الام ووصيها قال يسلمه صناعة لانه من باب تشقيقه وحفظ حاله قال يواجره قال العبد الضعيف وهذا رواية القدوري في مختصره وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يواجره ذكره في الكراهية وهو الاصح وجه الاول انه يرجع الى تشقيقه ووجه الثاني انه لا يملك ايتلاف منافع فاشبه العبد بخلاف الام لانها تملكه على ما ذكره في الكراهية انشا الله تعالى

كتاب اللقطة

قال اللقطة امانة اذا شهد الملتقط انه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها لان اخذ على هذا الوجه ما دون فيه شرعا بل هو الافضل عند عامة العلماء هو الواجب اذا خاف الضياع اى القدوري ١٢ ب  
اى وجه الاشهاد ١٢ ب

العين وصف مبالغة للفاعل كمنزلة وضمكة لكثير البهز وغيره وبكونها للفعول كضمة ومزولة للذي بهز ومنه وانما قيل للمال بقطة بفتح العين لان طبع النفس غالبا يتبادر الى التقاطه فصار المال باعتبارها انه وادع الى اخذه كانه الكثير الملتقطا مجازا او اعني الاصمعي وابن الاعرابي انه بفتح القاف ايضا اسم



حديث من التقط شيئاً فليعرفه سنة فهو طرف من حديث أخرجه البزار والدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال لا تحل اللقطة من التقط شيئاً فليعرفه سنة فإن جاء صاحبه فليرده إليه وإن لم يأت فليتصدق به فإن جاء فليخبر به بين الوجود وبين الذي له في أسناده يوسف بن خالد وهو ضعيف ولا يحتج عنه عياض بن حماد روى من أصاب لقطة فليشبهه إذا عدل ثم لا يكتف ولبيعها سنة فإن جاء صاحبها إلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة أخرجه الشيخ أيضاً في الباب حديث زيد بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم اعرف عفاصها الحديث متفق عليه وعن أبي بن كعب أنه وجد صرة فيها مائة دينار فأتى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا الحديث ١٢

له قوله وروى في لقطه كانت مائة دينار لم يشتر إلى ما في صحيح البخاري عن أبي بن كعب قال أخذت صرة مائة دينار فأتيت رسول الله فقال عرفها حولا فعرفتها فلم أجز بها فأتيتها فقال عرفها حولا فخرجتها ثم أتيتها ثالثة فقال احفظها دعاها وكأنا فان جاء صاحبها إلا استمتع بها ١٢

المسلم محمول على ما يحل شرعا وهو أخذه للرد لا لنفسه ١٢ عن أبيه قوله لهما الخ ذكر في فتاوى قاضي خان هذا الاختلاف في ما إذا أكتفه أن يشهد وإذا إذا لم يجد أحداً يشهد عنه المرفوع أو خان أنه لو شهد عند الرفق يأخذ منه الظالم لا يكون ظالماً بترك الشاهد ١٢ كنه قوله وفيه وقع الشك وهو أنه يحتمل أنه أخذه لنفسه فيضمن ويحتمل أنه أخذه لنفسه فخرج الشك فلا يبرئ عن الضمان ١٢ ب كنه قوله واحدة كانت الخ يعني سواء كانت اللقطة من جنس واحد أو من جناس مختلف كالذهب والفضة والثوب لأن اللقطة هم جنس يتناول الكل ١٢ كفاية كنه قوله هذه رواية عن أبي حنيفة يشير إلى أنها ليست ظاهر الرواية فإن الطحاوي قال إذا التقط لقطة يعرفها سنة سواء كان الشيء نفساً أو خبيثاً في ظاهر الرواية ١٢ عن أبيه كنه قوله معناه الخ روى عن أبي حنيفة أنها إن كانت مائة درهم فصاعداً يعرفها حولا وإن كانت عشرة فصاعداً يعرفها شهر وإن كانت ثلثة فصاعداً يعرفها عشرة أيام وإن كانت درهماً فصاعداً يعرفها ثلثة أيام وإن كانت دنانيراً فصاعداً يعرفها ماوان كانت ذلك في نظر يمينه ويسيره ثم يصدقه في كف فقيه وقال شمس الأئمة السرخسي شيء من هذا ليس بتقدير لازم بل يعرف القليل بقدر ما يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ١٢ ب كنه قوله فليعرفه ظاهر الأمر بتعريفها سنة ليقضي تكرار التعريف عرفاً وعادة لكن يجب حمل على المعتاد من أنه يفعلها وقتاً بعد وقت ويكرر ذلك كلما وجد مظنة ومادة منها من قول الوالحي ما يفيد الكفاية مرة واحدة هو في دفع الضمان عنه أما الواجب فإن يذكره مرة بعد أخرى ١٢ ن

جلد كتاب اللقطة

له قوله نصاً كاليمينه يعني أن اليمين إذا أوجرت عند الأخذ لا يجب الضمان فكذا إذا أوجب التصديق ١٢ ب كنه قوله بالاجتماع اتفاقه اخترازا عن الضمان الذي يلزم عند عدم الشاهد عند أبي حنيفة فإن فيه خلاف إلى يوسف ١٢ ب كنه قوله والقول قوله لأن صاحبها يدعي عليه سبب الضمان وجوب القيمة في ذمته وهو يتكبره

٥٩٢

على ما قالوا وإذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليك كذلك إذا تصادقا أنه أخذها لملك لأن تصادقا ما يحتج في حقهما فصار كاليمين ولو أقر أنه أخذ لنفسه يضمن بالاجتماع لأنه أخذ مال غيره بغير إذنه بغير إذن الشارع وإن لم يشهد له فهو عليه قال لا أخذ أخذ للمالك كذب المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يضمن القول قوله لأن ظاهر شاهد له واختياره الحسنة دون المعصية ولما أن قرب بسبب الضمان هو أخذ مال لغيره يدعي ما يبرئ وهو الأخذ للمالك في وقوع الشك فلا يبرأ وما ذكر من الظاهر يعارضه مثله لأن الظاهر أن يكون المتصرف عاملاً لنفسه يكفي في الاستشهاد أن يقول من سمعته يمشي لقطه فلا على واحدة كانت اللقطة أو أكثر لأنه اسم جنس قال فان كانت أقل من عشرة دراهم عرفها أي ما وان كانت عشرة فصاعداً عرفها حولا قال لعبد الصعيف هذه رواية عن أبي حنيفة وقوله أي ما ومعناه على حسب يرى لإمام وقد محمد في الأصل بالحول عن غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك والشافعية لقوله عليه السلام من التقط شيئاً فليعرفه سنة من غير فصل في الحول بل لتقدير بالحول رد في لقطه كانت مائة دينار تساوي الف درهم والعشرة وما فوقها في معنى لا يفي في تعلق القطعة بالسرقة وتعلق الاستحلال بالرفع به ليست في معناها في حق تعلق الزكاة فواجب التعريف بالحول حياً طويلاً ودون التعريف ليس معنى لا يفي فافوضنا إلى رأي المصلحة به وقيل لا يجوز أن شيئاً من هذا المقدار ليس بلا زكاة فيفوض إلى أي ملقط يعرفها إلى أن يغلب ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ثم يتصدق به إن كانت اللقطة شيئاً لا يفي عرفه حتى إذا خاف أن يفسد تصدق به ينبغي أن يعرفها في الموضع الذي أصابها وفي الجامع فإن ذلك أقرب إلى الوصول كلاسواق والابواب المساجد ١٢

يعرفها بما وان كانت دون ذلك في نظر يمينه ويسيره ثم يصدقه في كف فقيه وقال شمس الأئمة السرخسي شيء من هذا ليس بتقدير لازم بل يعرف القليل بقدر ما يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ١٢ ب كنه قوله فليعرفه ظاهر الأمر بتعريفها سنة ليقضي تكرار التعريف عرفاً وعادة لكن يجب حمل على المعتاد من أنه يفعلها وقتاً بعد وقت ويكرر ذلك كلما وجد مظنة ومادة منها من قول الوالحي ما يفيد الكفاية مرة واحدة هو في دفع الضمان عنه أما الواجب فإن يذكره مرة بعد أخرى ١٢ ن



له قوله كابنوة وقشور الرمان يعني اذا كان في مواضع مختلفة فجمعها وصار حكم الكثرة لها قيمة فانه يجوز له الانتفاع بها لان القيمة ظهرت بالاجتماع وهو حصل  
بصنعه ولكنه لا يملكها حتى ان صاحبها اذا وجد ما في يده بعد ما جمعها جاز ان ياخذ بالان الاتقاء متفرقا ويل على الاذن لا على التمليك ١٢ عن ابيه **له** قوله فان جاء المولى  
يعني فان جاء صاحب اللقطة بعد التعريف والجوارح وذوات اى دفعها اليه ١٢ **له** قوله **جلد كتاب اللقطة** ان كان فقيرا او استقرضها باذن الامام وان شاء امسكها ابد او اذا خشي الموت يوضي

الى صاحبها وان كانت شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبها كالنواة وقشور الرمان يكون القادة  
اباحة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف لكنه مبيع على ملكه ملكا لا تمليك من المجهول  
لا يصح قال فان جاء صاحبها والالتصديق بها ايصالا للمحق المستحق وهو قال  
بقد الامكان ذلك بايصال عينها عند الظرف صاحبها وايصال العوض هو الثواب  
على اعتبار اجازته التصديق بها وان شاء امسكها جاء الظرف صاحبها قال فان  
جاء صاحبها يعني بعد تصديق بها فهو بالخيار ان شاء امسكها الصدف ولا ثوابها لا التصديق  
وان حصل باذن الشرع لم يحصل باذنه فيتوقف على اجازته الملك يثبت للفقير قبل الاجازة  
فلا يتوقف على قيام المحل بخلاف بيع الفصول لثبوت الاجازة فيه ان شاء ضمن ملتقطا له  
عالم الى غير غير اذنه الا انه باباحة من جهة الشرع وهذا لا ينافي الضمان حق للعبد كما في  
تناول مال الغير حالة المحضنة او انشاء ضمن امسكين اذ اهلك في ذل لا يفسد له بغير اذنه  
ان كان قائما اخذ لا نه وجد عين له قال يجوز الانتقاط في الشاة والبقر والبعير قال مالك و  
الشافعي اذ وجد البقر في الصحراء فالترك افضل على هذا الخلاف الفرس لها ان الاصل في  
اخذ مال الغير الحرة والاباحة في فاقة الضياع واذا كان معها ما يدفع عن نفسها يقل لضبايع و  
لكن يتوهم فيقتضيه بالكره والندب الى الترك ولنا انها لقطة يتوهم ضبايعها فيستحب اخذها وتوفيها  
صيانة لاهوال الناس كما في الشافعي انفق الملتقط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع بقصود ولا  
عزوف المالك وان انفق بامره كان له دين على صاحبها لان للقاضي لاية في مال الغائب  
نظره قد يكون لنظره الاتفاق على ما بين واذا رفع ذلك الى الحاكم نظر فيه

اعتماد اجازته انما قيد به  
لانه اذا لم يجز التصديق  
لا يكون الثواب له ١٢  
**له** قوله وان حصل  
باذن الشرع اخرج  
البنار والدارقطني من  
حديث ابي هريرة مرفوعا  
من التقط شيئا فليعرفه  
فان جاء صاحبها فليرده  
ان لم يات صاحبها  
فليصدق به ١٢  
قوله والمالك يثبت الخ  
جواب سوال مقدرة تقريره  
ان يقال لما توقف التصديق  
على اجازته فيثبت ان يثبت  
وجود المحل عند الاجازة لكن  
لا يشترط حتى اذا ملك المال  
في يد الفقير ثم اجاز المالك  
جاز تقرير الجواب ان الملك  
ثبت للفقير قبل الاجازة  
لان الملتقط لما اذن له  
الشرع في التصديق ملكه  
الفقير لان الصدقة من  
اسباب الملك فلا يتوقف  
ثبوته على قيام المحل فان  
قيل لو ثبت الملك للفقير  
ينبغي ان لا ياخذ المالك  
اذا كان قائما في يده قلنا  
ثبوت الملك لا يمنع صحة  
الاسترداد كالمواهب ملك  
الرجوع بعد ثبوت الملك  
للموهب له ١٢ **له**  
قوله بغير اذنه فان قيل  
كيف يصح تنصيصه وقد  
تصدق بها باذن الشرع  
اجاب بقوله الا انه باباحة  
المعنى ان الاذن كان  
اباحة منه لا الزام او مثل

مالك ولها معها خادها و  
سقاء باحتة يلقاها ربهما  
قلت هو محمول على ما  
اذ لم يخف عليها  
اما اذا خيف عليها  
فاخذه اولى ١٢ **له**  
قوله على ما بين  
اي بعد خمسة خطوط عند  
قوله واذا كان الاصح  
الخ ١٢ **اب**

ذلك الاذن يسقط الاثم ١٢ **له** قوله وان شاء ضمن امسكين وايها ضمنه لا يرجع على صاحبها فان كلا منهما ضمن بفعله الملتقط بالتسليم بغير اذن المالك والفقير بالتسليم  
بدونه ولا يقال الفقير مغرور من جهة الملتقط فيرجع عليه لان التعزيز اذ لم يكن في ضمن عقد لا يوجب شيئا ١٢ **له** قوله والاباحة في فاقة الضياع فيه نظر لان مخالفة  
ايضا يوجب الاخذ لان يبيحه ١٢ **له** قوله ولنا انها لقطة الخ فان قلت ما تقول في حديث رواه البخاري عن زيد بن خالد ان رجلا سأل رسول الله عن اللقطة  
فقال عرفنا سنة قال فضالة الغنم فقال خذها فانما هي لك اولادك اولادك قال يا رسول الله فضالة الابل فغضب رسول الله حتى احمرت وجنتاه قال



له قوله وكذلك يفعل بالعبد الباقي فانه يوجره وينفق عليه من اجرة لان فيه ابقاء ملكه ١٢ اب له قوله من الجانبين جانب المالك باقيا عين ماله وجانب الملتحق بالرجوع ١٢ فله قوله يا مربيها قبل فاذا المراد بالبيع فبيعت اعطى القاضى من ذلك الثمن ما انفق بامره في اليومين والثلاثة لان الثمن باقيا صاحبها

جلد كتاب للقطعة

فان كان للهيبة منفعة اجروها وانفق عليها من اجرتها لان فيه ابقاء العين ملكه من غير الزام الدين عليه كذلك يفعل بالعبد الباقي وان لم يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق

النفقة قيمتها باعها او يحفظ ثمنها ابقاء له معنى عند تعدد ابقائه صورة وان كان الاصل لانفاق

عليها اذن في ذلك وجعل نفقة دينيا على مالها لان نصبناظر وفي هذا نظر من الجانبين قالوا

انما ياربها لانفاق يومين وثلاثة ايام على قدر ما يوجب رجاء ان يظهر ملكها فاذا لم يظهر ياربها

لان اذ النفقة مستتمة فلا نظر في الانفاق مدتها يدق قال وفي الاصل شرط اقامة البينة

وهو الصحيح لا يمتثل ان يكون غصبا في يد ولا يوفى بما لا نفق وانما ياربها في اربعة فراجع من البينة

لكشف الحال في البينة تمام للقضاء ان قال لا يمتثل فيقول القاضى انفق عليه ان كنت صادقا

فيما قلت حتى ترجع املك امكن صدقا ولا يرجع ان كان غاصبا وقوله في الكتاب جعل لنفقة

على صاحبها اشارة الى انما يرجع على مالك بعد حضوره لم تبع للقطعة اذ شرط القاضى الرجوع

على المالك وهذا رواية وهو الاصح قال فاذا حضر عين المالك فملتقط ان يمنعها منه حتى

يخسر النفقة لانه يحبس نفقته فصا كانه استفاد المالك من جهة فاشبه المبيع واقر من

ذلك راد الابن فان الحبس سبب الجعل لا ذكرنا ثم لا يسقط دين النفقة بهلاكه في

يد الملتقط قبل الحبس يسقط اذ اهلك بعد الحبس لا يصير بالحبس تشبيه الرهن قال

ولقطعة الحبل الحرم سواء وقال الشافعي يجب لتعريف لقطعة الحرم الى ان يحبس صاحبها

لقوله عليه السلام في الحرم ولا يحل لقطعة الا لمنشد ها ولنا قول عليه السلام اعرفها

ووكاهم اعرفها سنة من غير فصل لانها لقطعة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك

والنفقة دين عليه وهو معلوم للقاضي ١٢ عناية له قوله بشرط اقامة البينة حيث قال فان رغبنا الى قاض واقام بينة

انما لقطعة امره بان ينفق عليها وقال ابو الوالي في فتاواه قالوا هذا اذا كانت اللقطة شيئا لا يخاف

بها ان ياتي ان يقوم البينة فان كان يخاف لا يكفصر القاضي باقامة البينة

اب له قوله وليس الخ جواب سوال مقدر تقديره كيف شرط في الاصل

اقامة البينة ولا تقوم الا على مدعى عليه منكر ولم يوجد بهنات وتقرير الجواب

ان البينة بهنات ليست لاجل قضاء القاضي واما تمام لكشف الحال

اب له قوله ولا يرجع الخ اما قال بهذا الترديد حذر عن لزوم

حد الضررين لانه لو امر قطعا تفر المالك لسقوط الضمان على تقدير

الغضب ولو لم يامر بضره تضرر الملتقط على تقدير اللقطة ١٢ ع

له قوله وهذه رواية فلو امر القاضي بالانفاق على اللقطة لم يشترط

الرجوع على المالك لا يرجع عليه ١٢ اب له قوله لانه اي اللقطة

ذكر الضمير باعتبار المذكر قوله الكافي والاوجه ان يقال ذكره

باعتبار المال ١٢ اب له قوله ويسقط الخ لم يحبس فيه خلافا وكذا

حافظ الدين في الكافي ايضا فيهم انه المذهب وجعل القدرى هذا قول زفر وحكي في الينابيع عن علمائنا الثلاثة عدم السقوط ووجهه ان الدين ثابت وليست العين الملتقطة رهن

ليسقط بهلاكها ان له قوله اعرفها سنة من غير فصل لانها لقطعة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك

اي بين الحبل والحرم ١٢ اب

اي السنة ١٢

قوله قال صلى الله عليه وسلم في الحرام ولا تحل لقطعة الا لمنشد ها متفق عليه من حديث ابن عباس وابي هريرة فنفى حديث ابي هريرة لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس فذكر الحديث بطوله وفيه ولا تحل ساقطها الا لمنشد وفي حديث ابن عباس ان هذا البلد مكرمه الله تعالى يوم خلق السموات الارض الحديث وفيه ولا يلقط لقطعة الا من عرفها حديث اخف عفاصها ووكاهم اعرفها سنة متفق عليه من حديث زيد بن خالد ١٢

اي السنة ١٢



**له قوله** التعريف ولهذا ذكر في رواية اخرى ولا يلتقط لقطه الامن عرفها ١٢ **له قوله** والتخصيص الجواب عما يقال ما وجه تخصيص الحرم في هذا المعنى ١٢  
**له قوله** لمكان ان الغريب لا يكون لان مكان الغريب ان الناس ياتون اليه من كل فج عميق ثم يتفرقون فالغالب ان اللقطة لغريب لا يدري عوده فلا فائدة اذا في التعريف فينبغي ان يسقط التعريف لعدم الفائدة فانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم

**جاء كتاب اللقطة**

وجه فيملك كما في سائرهما وتاويل ما روى انه لا يجزى لالتقاط الا للتعريف والتخصيص بالحرم لبيان  
 اي تحصيل الشراب ١٢  
 انه لا يسقط التعريف فيه لمكان ان الغريب اذا ظهر واذا حضر رجل فادع اللقطة لم تدفع اليه حتى  
 اي الذي يلتقط فيه ١٢  
 يقيم البينة فان اعطى علامتها حل للملحق ان يدفعها اليه لا يجزى على ذلك في القضاء و  
 اي لا يجزى الحكم ١٢  
 قال لك والشا في يجبر والعلاقة مثل ان يسمى وزن الدراهم وعدوها وكاءها و  
 وعامها لهما ان صاحب اليد يئازع في اليد لا يئازع في الملك فيشترط الوصف لوجود  
 اي ملك والشا في ١٢  
 المنازعة من وجه لا تشترط اقامة البينة لعدم المنازعة من جملنا ان اليد حق مقصود  
 اي من حيث اليد ١٢  
 كالمالك فلا يستحق المحجة وهو البينة اعتبارا بالملك الا انه تحل له الدفع عند  
 اي المدعي ١٢  
 اصابت العلاقة لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها  
 رواه مسلم ١٢  
 فادفعها اليه هذا الاجابة عما بالمشهور وهو قوله عليه السلام البينة على المدعي الحديث  
 قلت ياتي ذكره في الدعوى ١٢  
 ويأخذ منه كفيل اذا كان يدفعها اليه استيثاقا وهذا بخلافه لا يأخذ الكفيل لنفسه  
 اي من مدعي اللقطة ١٢  
 بخلاف التكفيل لو اراد غائب عند اذ اصدق قيل لا يجزى على الدفع كالوكيل يقبض الوصية  
 اي عند مدعي اللقطة ١٢  
 اذا صدق قيل يجب ان لا يكون له مال ههنا غير ظاهر المودع فالك ظاهر ولا يتصدق باللقطة على غنى  
 لان لما ماله هو التصديق لقوله عليه السلام فان لم يات بغير صاحبها فليصدق بقرينة الصدق لا يكون  
 قلت اخرجها الدارقطني ١٢  
 على غنى فاشبه الصدق المفروضة وان كان الملتقط غنيا لم يجز له ان يتفجع بها وقال الشافعي يجوز  
 كالزكاة ١٢  
 لقوله عليه السلام في حديث ابي فان جاء صاحبها فادفعها اليه الا فان تفجع بها وكان من  
 اي الذي يلتقط فيه ١٢  
 الميا سيرة ولانه غني باح للفقير حلالا على رفعها صيانة لها والغني يشارك فيه لانه قال لا غير  
 جميع ميسور اي الغني ١٢  
 فلا يباح الانتفاع به الا برضاها والطلاق النصوص والاباحة للفقير لما رويناه او بالاجماع  
 اي قوله فليصدق به ١٢

والا في كسبيل ما كفت جعل له  
 ما لا ١٢  
 من الميا سيرة لو سلم من الخطاب  
 كان لا ياتي لا يخرج عن قضايا  
 الاحتمال او المال لا يلزم  
 ان يكون نصا او كونه خاليا  
 عن الدين ١٢  
 قوله حمله على رفعها  
 كونه حلالا او باعثا  
 رفع اللقطة خطا ليس من  
 النص ١٢  
 والغني يشارك فيه حاصله  
 ان حل الانتفاع باللقطة  
 للفقير بعد التعريف يصير  
 سببا للانتفاع فانه متى  
 علم انه يحل له الانتفاع  
 بعد التعريف يترتب في  
 الانتفاع فيكون المال حلالا  
 والغني يشارك الفقير في هذا  
 المعنى فيشارك في حله  
 الانتفاع به ١٢  
 قوله لا يطلق النصوص بريد  
 به قوله تعالى ولا تأكلوا  
 اموالكم بالباطل الا  
 ان تكون تجارة عن تراض  
 منكم وقوله تعالى ولا تعذروا  
 وقوله تعالى فمن اعتدى  
 عليكم ١٢  
 قوله او بالاجماع  
 على جواز الصدقة للفقير  
 دون الغني ١٢  
 اي لو جاء رجل الى المودع  
 وقال انا وكيل المودع في  
 استرداد الوديعة منك  
 فصدقه لا يجزى على الدفع اليه  
 ١٢  
 يعني في زمان يكون المالك  
 هو الذي حضر فلما اقر الملتقط  
 لذلك كان اقراره ملزما  
 للدفع اليه ١٢

**حديث** فان جاء  
 صاحبها وعرف عفاصها  
 وعددها فادفعها اليه  
 اخرج ابو داود في صحيحه  
 زيد بن خالد وقال انه  
 حماد بن سلمة قلت ولم  
 يتفجر بها بل بين مسلم  
 ان الثوري وزيد بن ابى  
 اليسر ايضا رويها  
 ومسلم في رواية  
 فان جاء صاحبها فادفعها  
 عفاصها وعددها  
 وكما انها عفاصها اياه  
 ولا بن حبان فان جاء  
 احد بن بريك بعد هذا  
 وكما انها وعفاصها فاعط  
 اياها ومثله للفسائي  
**حديث** البينة على  
 المدعي ياتي انشاء الله  
 تعالى الدعاوى -  
**حديث** فان لم يات  
 صاحبها فليصدق به  
 تقدم من حديث ابي  
 هريرة قوله قال صلى  
 الله عليه وسلم في  
 حديث ابي فان جاء  
 صاحبها فادفعها اليه و  
 الا فان تفجع بها وكان  
 من الميا سيرة او احديث  
 ابي ففى الصحيح بلفظ  
 فان جاء صاحبها والا  
 فاستتمتع بها واما قوله  
 وكان من الميا سيرة فليس  
 من الحديث بل هو  
 مدرج من كلام بعض  
 الفقهاء ويرد ما في  
 الصحيحين عن ابي  
 طلحة انه صلى الله  
 عليه وسلم قال له في  
 بروجاء اجعلها في  
 فقراء قرابتك فجعلها  
 في ابى وحسان وقد  
 امعن الطحاوى في  
 الرد على من قال ان  
 ابى بن كعب كان من  
 الميا سيرة ويمكن  
 الجمع بانه كان من  
 الفقراء قبل قصة ابي  
 طلحة ثم حصل له  
 اليسار بعد ذلك  
 ١٢

قوله والمودع مالك ظاهر اقراره في ملك الغير فيلزم ثم في الوديعة اذا دفع اليه بعد اصدقه وملك في يده ثم حضر المودع وانكر الوكالة ضمن المودع ليس ان يرجع على  
 الوكيل شي وبهنا يرجع ١٢  
 قوله في حديث ابي الخلفنا هذه الرواية ليس فيها ان الخطاب لابي بن كعب فانها ما في صحيح مسلم عنه ان رسول الله قال في الملتقط عفاصها  
 فان جاء احد الى ان قال والا في كسبيل ما كفت جعل له  
 اي قوله فليصدق به ١٢



كتاب الابق والمفقود قوله

ولنا اجماع الصحابة على اصل الجمل الا ان منهم من اوجب الاربعين ومنهم من اوجب دوها وعبد الرزاق والطبراني والبيهقي من طريق ابى عمر والشيخاني قال اصبت غلاما اباقا بالغبين فذكرت ذلك لابن مسعود فقتل الاجر والغنية قلت هذا الاجر فما الغنية قال اربعون درهما من كل راس وروى ابن ابي شيبة عن طريق قتادة وابى هاشم عن عمر قصص في جعل الابق اربعين درهما ومن طريق ابى اسحق قال اعطيت الجمل في زمن معاوية اربعين درهما وروى عن طريق حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر وعنه حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي في الابق دينار او اثني عشر درهما وروى عبد الرزاق وابن ابي شيبة عن طريق عمرو بن دينار ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في العبد الابق يوجب خارج الحرم دينار وعشرة دراهم ١٢ +

له قوله فيبقى ما وراه على الاصل اي بقي ما وراه جواز الانتفاع للفقير على الاصل وهو حرمة الانتفاع بما لا غير اذنه اب ١٢ له قوله والغنى الجواب عن قول الشافعي لانه انما يباح الخ حاصله ان الغنى محمول على حمل اللقطة لاحتمال افتقاره في مدة التعريف والفقير قد يتكاسل في الاخذ فيكون الحاصل في كل منهما رفع اللقطة واحتمال عدم الرخ ١٢ اب ١٢ له قوله كتاب الابق كل من الابق واللقطة واللقطة تحقق فيه عوض الزوال والتفت الا ان التعرض ليقفل فاعل محمول في الابق فكان الاولى تعقيب الجهاد بخلاف اللقطة واللقطة ١٢ هـ

قوله واما الفضل هو الذي ضل الطريق الى منزله والابق هو الذي يهرب عن مولاه ١٢ ب ١٢ له قوله في السلطان او الى نائبه او الى القاضي و هذا اختيار السرخسي وعند المحتوي الاخذ بالخيار ان شاء حفظ بنفسه وان شاء دفعه الى الامام وكذلك الفضل والفضل ١٢ ب ١٢

قوله فله عليه جعله باضم ما يجعل للعامل على عمدة الجمل جمع جميلة او جعله بمعناه ١٢ مغرب ١٢ هـ قوله اربعون درهما منها مسألة محببة و هي انه اذا قال لغيره قد ابق عبيدي فان وجدته فخذة فقال المامور نعم فوجده المامور على مسيرة ثلاثة ايام فرده على المولى فلا جعل له لان المولى قد استعان به في رد الابق وقد وعد العبد

الاعانة ١٢ د ١٢ له قوله الا ان منهم من اوجب الخ قلت روى عبد الرزاق عن ابى عمر الشيباني قال اصبت غلاما ابقا فذكرت ذلك لابن مسعود فقال لا جرم والغنية قلت هذا الاجر فما الغنية قال اربعون درهما وروى ابن ابي شيبة عن طريق عمرو بن دينار ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في العبد الابق يوجب خارج الحرم دينار وعشرة دراهم ١٢ +

عشر درهما ١٢ هـ

قوله ولفيقتا من نفقت الثوب الفقير او ضمت شقة الى شقة ١٢ هـ له قوله ولا سمع الخ اي لم يروى في وجوب شيء في رد الفضل فامتنع القياس على الفضل كان القياس في رد الابق ايضا عدم الوجوب الا اننا تركنا القياس فيه لوجوب اسمع ١٢ ب ١٢ له قوله ولان الحاجة اشارة الى نفي الحاق دلالة لانها تقتضي المساواة ١٢ غنا ١٢ له قوله ويقدر الرضخ تفصيل لقوله وان رده لا تفرق من ذلك فحسب الرضخ بالمعنيين قوله ارضخ فسلان فسلان ماله اذا اعطاه قتيلا من كثير كذا ذكره ابن دريد ١٢ ب ١٢

قوله ولفيقتا من نفقت الثوب الفقير او ضمت شقة الى شقة ١٢ هـ

قوله ولا سمع الخ اي لم يروى في وجوب شيء في رد الفضل فامتنع القياس على الفضل كان القياس في رد الابق ايضا عدم الوجوب الا اننا تركنا القياس فيه لوجوب اسمع ١٢ ب ١٢ له قوله ولان الحاجة اشارة الى نفي الحاق دلالة لانها تقتضي المساواة ١٢ غنا ١٢ له قوله ويقدر الرضخ تفصيل لقوله وان رده لا تفرق من ذلك فحسب الرضخ بالمعنيين قوله ارضخ فسلان فسلان ماله اذا اعطاه قتيلا من كثير كذا ذكره ابن دريد ١٢ ب ١٢

قوله ولا سمع الخ اي لم يروى في وجوب شيء في رد الفضل فامتنع القياس على الفضل كان القياس في رد الابق ايضا عدم الوجوب الا اننا تركنا القياس فيه لوجوب اسمع ١٢ ب ١٢ له قوله ولان الحاجة اشارة الى نفي الحاق دلالة لانها تقتضي المساواة ١٢ غنا ١٢ له قوله ويقدر الرضخ تفصيل لقوله وان رده لا تفرق من ذلك فحسب الرضخ بالمعنيين قوله ارضخ فسلان فسلان ماله اذا اعطاه قتيلا من كثير كذا ذكره ابن دريد ١٢ ب ١٢

قوله ولا سمع الخ اي لم يروى في وجوب شيء في رد الفضل فامتنع القياس على الفضل كان القياس في رد الابق ايضا عدم الوجوب الا اننا تركنا القياس فيه لوجوب اسمع ١٢ ب ١٢ له قوله ولان الحاجة اشارة الى نفي الحاق دلالة لانها تقتضي المساواة ١٢ غنا ١٢ له قوله ويقدر الرضخ تفصيل لقوله وان رده لا تفرق من ذلك فحسب الرضخ بالمعنيين قوله ارضخ فسلان فسلان ماله اذا اعطاه قتيلا من كثير كذا ذكره ابن دريد ١٢ ب ١٢

جلد كتاب الابق

له قوله فيبقى ما وراه على الاصل اي بقي ما وراه جواز الانتفاع للفقير على الاصل وهو حرمة الانتفاع بما لا غير اذنه اب ١٢ له قوله والغنى الجواب عن قول الشافعي لانه انما يباح الخ حاصله ان الغنى محمول على حمل اللقطة لاحتمال افتقاره في مدة التعريف والفقير قد يتكاسل في الاخذ فيكون الحاصل في كل منهما رفع اللقطة واحتمال عدم الرخ ١٢ اب ١٢ له قوله كتاب الابق كل من الابق واللقطة واللقطة تحقق فيه عوض الزوال والتفت الا ان التعرض ليقفل فاعل محمول في الابق فكان الاولى تعقيب الجهاد بخلاف اللقطة واللقطة ١٢ هـ

فيبقى ما وراه على الاصل اي بقي ما وراه جواز الانتفاع للفقير على الاصل وهو حرمة الانتفاع بما لا غير اذنه اب ١٢ له قوله والغنى الجواب عن قول الشافعي لانه انما يباح الخ حاصله ان الغنى محمول على حمل اللقطة لاحتمال افتقاره في مدة التعريف والفقير قد يتكاسل في الاخذ فيكون الحاصل في كل منهما رفع اللقطة واحتمال عدم الرخ ١٢ اب ١٢ له قوله كتاب الابق كل من الابق واللقطة واللقطة تحقق فيه عوض الزوال والتفت الا ان التعرض ليقفل فاعل محمول في الابق فكان الاولى تعقيب الجهاد بخلاف اللقطة واللقطة ١٢ هـ

كتاب الابق

الابق اخذه افضل في حق من يقوى عليه لما فيه من حياة واما الضال فقد قيل كذلك وقد قيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فيجد المالك ولا كذلك الابق ثم اخذ الابق ياتي بلى السلطان لا يقدر على حفظه بنفسه بخلاف اللقطة ثم اذا رفع الابق اليه بحسبه رفع الضال بحسبه لا يوم على الابق الابق ثانيا بخلاف الضال قال عز الدين ابقا على موه من مسيلة فانه ليس من عادة الابق فلا حاجة الى حسمه ١٢

ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه جعل اربعين درهما وان رده لا يقل من ذلك فحسب هذا استئسان والقياس ان يكون ثلثة ايام بشرط وهو قول الشافعي لانه متبرع بمنا فاشبه العبد الضال لانا ان الصحابة رضوان الله عليهم اتفقوا على وجوب صل الجمل ان منهم من اوجب اربعين منهم من اوجب دونها فوجبنا الاربعين مسيرة السيرة وما دونها فيما دونه

توفيقا وتلقيقا بينهما ولان ايجاب جعل صله حامل على الراد الحسنة نادرة فخصر صيانة اموال الناس التقدير بالسمع لا سمع في الضال فامتنع لان الحاجة الى صيانة الضال دونها الى صيانة الابق لانه يتوارى الابق يخفى ويقدر الرضخ في الرد عا دون لسفير

باصطلاحهما او يفوض الى القاضي قبل تقسيم الاربعين على الايام الثلاثة اذ هي اقل مدة السفر فيقدره على حسب ما يراه اب ١٢

قوله ولا سمع الخ اي لم يروى في وجوب شيء في رد الفضل فامتنع القياس على الفضل كان القياس في رد الابق ايضا عدم الوجوب الا اننا تركنا القياس فيه لوجوب اسمع ١٢ ب ١٢ له قوله ولان الحاجة اشارة الى نفي الحاق دلالة لانها تقتضي المساواة ١٢ غنا ١٢ له قوله ويقدر الرضخ تفصيل لقوله وان رده لا تفرق من ذلك فحسب الرضخ بالمعنيين قوله ارضخ فسلان فسلان ماله اذا اعطاه قتيلا من كثير كذا ذكره ابن دريد ١٢ ب ١٢

قوله ولا سمع الخ اي لم يروى في وجوب شيء في رد الفضل فامتنع القياس على الفضل كان القياس في رد الابق ايضا عدم الوجوب الا اننا تركنا القياس فيه لوجوب اسمع ١٢ ب ١٢ له قوله ولان الحاجة اشارة الى نفي الحاق دلالة لانها تقتضي المساواة ١٢ غنا ١٢ له قوله ويقدر الرضخ تفصيل لقوله وان رده لا تفرق من ذلك فحسب الرضخ بالمعنيين قوله ارضخ فسلان فسلان ماله اذا اعطاه قتيلا من كثير كذا ذكره ابن دريد ١٢ ب ١٢

قوله ولا سمع الخ اي لم يروى في وجوب شيء في رد الفضل فامتنع القياس على الفضل كان القياس في رد الابق ايضا عدم الوجوب الا اننا تركنا القياس فيه لوجوب اسمع ١٢ ب ١٢ له قوله ولان الحاجة اشارة الى نفي الحاق دلالة لانها تقتضي المساواة ١٢ غنا ١٢ له قوله ويقدر الرضخ تفصيل لقوله وان رده لا تفرق من ذلك فحسب الرضخ بالمعنيين قوله ارضخ فسلان فسلان ماله اذا اعطاه قتيلا من كثير كذا ذكره ابن دريد ١٢ ب ١٢



له قوله ولهذا الميراث يعني اذا صلح المالك مع الراد على اكثر من اربعين لا يجوز الصلح لتعين الاربعين بالنقص بخلاف المصلح على الاقل ١٢ ب ١٢ قوله بمنزلة القن لانها مملوكة للمولى وهو يستكسبها بمنزلة القن وتعيين المصنف بقوله لما فيه من احيا ملكه اولى من تعيين غير بقوله لما فيه من احيا المالك لان ام الولد لا مال له فيها عند

ابن حنيفة ١٢ ع ١٢ قوله لانها يعتق بالمو

فيقع رد حر لا مملوك على مالك

وهذا في ام الولد ظاهر وكذا

المدران كان يخرج من

الثالث اتفاقا وان كان

لا يخرج من الثالث فكذا

عندهما وعند ابن حنيفة

يصير كالمكاتب لانه يسع

في قيمته ليعتق ولا يصل في

رد المكاتب لان المولى

لا يستفد برده ملكا بل

استفاد بدل الكتابة فكذا

كرد عزم لم يرد عزم

لا يجب الجعل ١٢ ف ١٢

قوله وهو في عياله بهذا

القيدين رجح الى الابن

اقتضى ان يتقيد نفق الجعل

بما اذا كان في عياله ليس

كذلك فان الابن لا يستوفى

الجعل سواء كان في عياله

اولا وجملة الحال ان الراد

ان كان ولده المالك واحد

الزوجين على الاخر او الوصي

لا يتجى الجعل مطلقا واما

الاب وغيرهم من الاقارب

فان كانوا في عياله المالك

لا يجب الا يجب ١٢ ف ١٢

له قوله لانه في معنى

البائع لانه زالت عاقبة

المنافع بالابق وانما

يستفيد المولى بالرد بما

يجب عليه البائع اذ اهلك

المبيع في يده سقط الثمن

فكذا هذا ١٢ ع ١٢ قوله

ولو اخطأ المولى اشارة الى

انه لو دبره لا يكون قابضا

بل لان الاعتاق اطلاق للمال

والتدبير ليس باتلاف ١٢

ب ١٢ قوله والرد اخر

بواب سوال يرد على قوله

لانه في معنى البيع وهو ان

يقال لما كان الرد في معنى

له قوله على قول ابن حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف والائمة الثلاثة الاشهاد

ليس بواجب ١٢ بنابه

قال وان كانت قيمة اقل من ربعين يقض له قيمته الادرها قال وهذا قول محمد

وقال بويوسف لا يرجع رها لان لتقدير بها ثبت بالنقص فلا ينقص عنها ولهذا لا يجوز الصلح

على الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه ولمح ازا مقصود محلي لغير الرد ليحيى مال المالك فينقص

درهم ليس له شيء تحقيقا للفائدة واما المولى المديون في هذا بمنزلة القن اذا كان الراد في حيوانه

لما فيه من احيا ملكه لو رد بعد حياته لا جعل فيما لانهما يعتقان باموت بخلاف القن لو كان

الراد بالمولى وابنه هو في عياله الواحد الزوجين على الاخر فلا جعل لان هو لا يتدعون

بالرعاية ولا يتناولهم اطلاق الكتاب قال وان ابق من الذريرة فلا شيء عليه

اما تنفي يد لكن هذا اذا شهد قد ذكرناه في اللقطة قال وذكر في بعض النسخ انه لا شيء له

هو صحيح ايضا لانه في معنى البائع من المالك ولهذا كان ان يجبس لا يبق حتى يستوفى الجعل

بمنزلة البائع يجبس المبيع لاستيفاء الثمن وكذلك اذا مات في يد لا شيء عليه لما قلنا قال

اعتقه المولى كالمقيد صار قابضا بالاعتاق كما في عبد المشتري وكذا اذا باع من الراد لسله

البدل والرد وان كان حكم البيع لكنه بيع من جبر فلا يدخل تحت النهي الوارد عن بيع

ما لم يقبض فجاز قال ينبغي اذا اخذ ان يشهد ان يباخذ ليرده فلا شهادة حتم فيه عليه قول

ابن حنيفة ومحمد حتى لو رده من لم يشهد وقت اخذ لا جعل له عند ما ان ترك الاشهاد

امارة انه اخذ لنفسه وصار كما اذا اشتراه من الاخذ او اقبه او ورثه فودعه على مولاه وجعل

له لانه رده لنفسه الا اذا شهد انه اشتراه ليرده فيكون له الجعل وهو متبرع في اداء الثمن

فان كان الابن رهنا فاجعل على امرته لان احبها ليتها بالرد وهي حقها

على مولاه او ورثته اي ورث  
الابن من الآخذ فرده  
الوارث عن مولاه ففقه  
بذه الصور كلها لاجل له  
لانه لم يباخذ لرده بل  
اخذه لنفسه ١٢ بنابه

البيع كان المالك في حكم المشتري فينبغي ان لا يجوز بيعه من الراد قبل القبض لورود النهي عنه ١٢ ب ١٢ قوله على قول ابن حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف والائمة الثلاثة الاشهاد  
ليس بواجب ١٢ بنابه قوله وصار كما اذا اشتراه من الآخذ اي اذا رده على مولاه فانه لا جعل له او انتهيه اي قبل بيته بان وهب الآخذ له جمل فرد الموهوب له















**له قوله** لان عمره بمذاقني الما قلت رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن يحيى بن جعدة ان رجلا اخذته الجن في عهد عمر فأتته امرأة فامر بان تترص اربع سنين ثم امر وليه بعد اربع سنين ان يطلقها ثم امر بان تعتد فاذا انقضت عدتها تزوجت فان جاز زوجها خير بين امرأته والصدوق وروى عبد الرزاق عن الفقيه الذي فقد من طريق مجاهد قال دخلت الشعب فاستهتني الجن فأتت امرأتى عمر فامر بان تترص اربع سنين من حين فقدت ثم دعا وليه فطلقها واما ان تعتد اربعة اشهر وعشرا ثم جئت بعد زوجت فخرجني عمر واخرجه الدارقطني ايضا وفي الباب آثار اخر فروي مالك في الموطأ عن عمر ايماء امرأة فقدت زوجها فلم تدرين هو منتظر اربع سنين ثم تعتد اربعة اشهر وعشرا ثم تخرج وتكلم ان بدا لها ورواه ابن ابي شيبة عنه وعن عثمان ايضا وعن ابن عباس وابن عمر مشهورات

**له قوله** في الذي استهواه الجن يقال استهواه اي جره اليه المهادي وهو المساقط والمهاك ١٢ **له قوله** في الذي استهواه الجن مالك عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال ايماء امرأة فقدت فلم تدرين هو قاتلها منتظر اربع سنين ثم تعتد اربعة اشهر وعشرا ثم تخرج وتكلم ان بدا لها وروى عنه عثمان وعلي قيس واجمع الصحابة عليه ولم يعلم لهم مخالف في عصرهم وعليه جماعة من التابعين قال مالك وان تزوجت بعد انقضائها عدتها فدخل بها زوجها او لم يدخل بها فلا يسيل لزوجها الاول اليها اذا جاء او ثبت انه حي لان الحكم اياها للمرأة الا اذا ولى مع امكان حياته فلم يكشف الغيب اكثر مما كان بطن قال وذلك الامر عندنا فاعقد بجرده فيفتيا ثم رجع مالك عن هذا قبل موته بعام وقال لا يفتيا على الاول الا اذا ولى الثاني في غير عالم بحياة كذا التالبيين واخذ به ابن القمام واشتهب قال في الكافي في الاصح من طريق الاثر لا نهائيا مسألة قلنا فيها عمر وليست مسألة نظير ما شرح الموطأ لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي رحمه الله **له قوله** اعتبارا بالايلاء والعنة الجامع بينهما منع للزوج حق المرأة ودفع الضرر عنها فان العنين يفرق بينه وبين امرأته بعد مضي سنة لدفع الضرر عنها وبين المولى وامرأة بعد اربعة اشهر لدفع الضرر ولكن عند المفقود اظهر من عذر المولى والعنين فيعتبر في حقه مدتان في الترتيب بان يجعل السنون مكان الشهور وتترص اربع سنين عملاً بالشبهين ١٢ **له قوله** ولما قوله صلى الله عليه وسلم في الحاصل ان المسأكة مختلفة في ما بين الصحابة فذهب عمر الى ما تقدم وذهب علي انها امرأة حتى ياتيها البيان والشان في الترتيب والمحدث الضعيف يصحح مرجحاً وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال بلغنا ان ابن مسعود وافق علياً على ان اسراة

المفقود تنتظره وهذا امر جاز آخر واخرج ابن ابي شيبة عن ابي تلابه وجابر بن زيد والشعبي والنفعي كلهم قالوا ليس لها ان تخرج حتى يستبين موته ١٢ **له قوله** خرج بياننا الخ يعني ان البيان في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم على من خرج بيان ذلك المهرم ١٢ **له قوله** وعمره رجوع الى قول علي وهو ما ذكره عبد الرحمن بن ابي بطة ثلث قضيا رجوع فيها عمر الى قول علي امرأة المفقود وامرأة ابني كنف وامرأة التي تزوجت وقولنا في السنة قول علي اما امرأة المفقود فقد عرفت واما امرأة ابني كنف فكان ابوكنت طلقها وارجعها ولم يعلمها حتى غاب ثم قدم فوجدها وتزوجت فأتى عمر رضي الله عنه فنقص عليه الفضة فقال ان لم يكن الثاني دخل بها فانت احق بهسا وان كان دخل بها فليس لك عليه سبيل لدفع الضرر عن الثاني ثم رجع عمر الى قول علي ان مراجعت اياها صحيح وهي منكوسة دخل بها الثاني اولاً واما المرأة التي تزوجت في عدتها فامرأة يعني اليها زوجها فنقضت وكان من مذمومة ان اذا اتى زوجها جازياً في مخيرة بين ان تزوج عليه وبين المهر ثم صح رجوعه الى قول علي انه يفرق بينهما وبين الثاني ولها المهر عليه ما استحل من فرجها وترد الى الاول

١٢ **له قوله** فاعتبر في الشرع موجلا بخلاف المفقود فانه لم يظهر منه طلاق لا موجلا ولا معجلا ١٢ **له قوله** لان الغيبة تقسره ان العنة بعد ما استمرت سنة كانت طبيعة لا تخل فقات حقها على التام فيفرق بينهما بعد سنة دفعا للضرر بخلاف امرأة المفقود فان رجوعها مرجوع قبل مضي اربع سنين وبعده ١٢ **له قوله** وبهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة ووجه هذه الرواية ان الامار قتل ما يزيد على مائة وعشرين سنة بل لا يسع اكثر من ذلك فيقدر بها واما ما قيل ان هذا يرجع الى قول اهل الطبائع فانهم يقولون لا يجوز ان يعيش احد اكثر من ذلك وقولهم باطل بالنصوص كنوح على نبينا وعليه الصلوة والسلام فمالا ينبغي ان يصحح السبب ويذكر توجيها لهذا من مذاهب الفقهاء كيف وهم اعرف مما دلت عليه النصوص والتواتر مع الامار السابقة للبشر بل لا يمكن لاحد ان يحكم على امته المسلمين انهم اعتدوا في قولهم على امر يعترفون ببطلانه ويوجبون عدم اختياره ١٢ **له قوله** بموت الاقران فان الامار تحتلف طولاد قصر بحسب الاقطار بحسب اجراءه تعالى العادة

١٢ **له قوله** والاقيس الخ الاختلاف ما جاء الا من اختلف الراي في ان الغالب يدر في الطول فلذا قال

شمس الائمة السر خسة  
الايق بطريق الفقة ان  
ان لا يقدر بشيء لان  
نصب للمقادير بالراي  
لا يكون والافق بالناس  
ان يقدر بالتبعين  
وعندي الحسن بن  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
اعمار امتي ما بين ايتين  
الى سبعين فكانت  
المنتهى غالباً فخرج القدر  
**له قوله** معتبر بالحقبة  
فلو ثبت موته حقيقة  
تعتد امرأته وقسم ماله  
بين ورثته فكذلك في  
الموت الحكمي ١٢ **له قوله** يستصحب  
الحال هو عبارة عن  
ابقاء ما كان على ما كان  
عدم الدليل المزيل  
وهو يصلح عندنا حجة  
للدفع لا للاستحقاق فلذلك  
اعتبر المفقود حياً في  
مال غيره حتى لا يرث  
منه احد ولا يرث  
المفقود عن احد  
بل يوقف نصيبه من  
مال مورثه فان  
مضت المدة او علم  
موته يرد الموقوف  
لاجله الى وارث  
مورثه الذي ورث  
من ماله ١٢ **له قوله**



له قوله وتصادقوا على فقد الابن الخ انما قيد به لان الاجنبى الذى في يده المال اذا قال قد مات المفقود قبل ابيه فانه يحبر على دفع الثلثين الى البنيتين لان اقرار ذى اليد في يده معتبر و قد اقر بان ثلثي ما في يده لهما فيجبر على تسليم ذلك اليهما وقول اولاد الابن ابونا مفقود لا يمنع اقرار ذى اليد لانهم لا يدعون لانفسهم شيئا بهذا القول ولو قف الباقي على يد ذى اليد بهذا اذا اقر من في يده المال الا وهو محمد ان يكون المال في يده فقامت

البنيتان البينة ان اباهم مات وترك هذا المال ميراثا لهما ولاخيهما المفقود فان كان حيا فهو الوارث معهما وان كان ميتا فولده الوارث معهما فانه يدفع الى البنيتين النصف ولو قف الباقي على يد عدل وانما يد بقوله المال في يدا جنبي لانه اذا كان في يد البنيتين والمسألة بحالها فان القاضي لا ينبغي له ان يحول المال من موضع ولا يقف منه شيئا للمفقود ١٢ عن ايه **قوله** متيقن به لانا لو قدرنا المفقود ميتا كان نصيبها الثلثين ولو قدرنا حيا كان نصيبها النصف فالنصف متيقن ويوقف النصف الاخر الى ان يظهر حال المفقود ١٢ ب **قوله** الا اذا ظهرت الخ فلا يترك مال الغير في يد قائل ويوضع على يد عدل الى ان يظهر المستحق ١٢ ب **قوله** على ما عليه الفتوى احتسز به عن ماردى عن ابي حنيفة انه يوقف له ميراث اربع بنين لما قال شريك ر ايت بالكوفة لاني اسمع اربع بنين من بطن واحد وعن محمد ميراث ثلثة بنين وفي رواية ابي يوسف رواية ابنين ١٢ ب **قوله** وان كان الخ اى ان كان الوارث مما يتغير نصيبه بالحمل ولكن تسقط كالألم والزوجة ونحوهما ١٢ ب **قوله** كتاب الشركة اورده عقيب المفقود لو جهين كون مال احد هما امانة في يدا الآخر كما ان مال المفقود امانة في يدا الحاضرين الا ان اشتراك قد يتحقق في مال المفقود كما لو مات مورثه وله وارث آخر وهذه مناسبة خاصة والاولى عامة فيها وفي الآبق واللقيط واللقطة وشريعتها بالكتاب والسنة والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى فهم شركاء في الثلث وهذا خاص بشركة العين واما السنة فمما في سنن ابي داود وابي ماجه والحاكم عن السائب بن قال كان رسول الله شريكي في الجاهلية وفي سنن ابي داود والحاكم عن ابي هريرة مرفوعا قال الله انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه الحديث اخرجه ابوداود وصححه الحاكم ومنه من اعله بكار سال ١٢

كتاب الشركة

قوله بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها فقردهم عليها ولم يخبرهم كانه موخوذ من حديث السائب بن ابي السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم كنت شريكي في الجاهلية فكنت بخير شريك لا تدارى ولا قارى اخرجه احمد وابوداود وابن ماجه وصححه الحاكم وخرجه احمد من وجه اخر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للسائب مرحبا باخي وشريكي الحديث وفي الباب عن ابي هريرة رفعه قال الله تعالى انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه الحديث اخرجه ابوداود وصححه الحاكم ومنه من اعله بكار سال ١٢

كتاب الشركة

٦٠٢

وان كان معه اثنان يحجب كل واحد منهما الآخر عن بنيتين ابن مفقود وابن بنت ابن المال في الاجنبى تصادقوا على فقد الابوين طلبت البنيتان ميراثا تعطيان النصف لانه متيقن به <sup>اي الورثة والاجنبى ١٢ عن ايه</sup>

متيقن ويوقف النصف الاخر ولا يعطى لدا ابن كونه محجوبا لمفقود ولو كان حيا فلا يستحق ميراثا بالشك لا يمنع من ميراثه الا اذا ظهر منه خيانة ونظير هذا الحمل فانه توقف ميراث ابن واحد على اقله ولو كان وارثا اخر كان لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه <sup>اي النصف الموقوف ١٢ ب</sup>

ان كان من تسقط بالحمل لا يعطى وان كان من يتغير به يعطى الاقل للتيقن كما في المفقود وقد شرعنا في كفاية هذا <sup>سكان الابن واللاخ ١٢ ب</sup>

كتاب الشركة

الشركة جائزة لانه صلى الله عليه وسلم بعث الناس يتعاملون بها فقردهم عليه قال لشركة ضربا <sup>اي القدرى ١٢</sup>

شركة املاك وشركة عقود شركة املاك العين يوثقها رجلان يشتريانها فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه وكان احدهما في نصيب صاحبه لا جنة هذه الشركة يتحقق في غير املاك <sup>ان كذا ان كذا في الاملاك والارث ان كذا في القدرى في ظاهر عبارة</sup>

في الكتاب كذا اذ اقبل رجلان عينا او ملكا بالاشتراك او اختلط مالهما من غير صنع احدهما او <sup>اي تخلف القدرى ١٢ ب</sup>

بخلطهما خلطا يمنع التميز راسا او الاجزاج نحو بيع احدهما نصيبا من شريك في جميع الصور <sup>بخلط الخلطة بالخلطة ١٢ عن</sup>

غير شريك بغير اذنه في صورة الخلط والاختلاط فانه يجوز الابدان وقد بينا الفرق في <sup>بخلط الخلطة بالخلطة ١٢ عن</sup>

كفاية المنتهى والضرب لثلاث شركة العقود وركها الايجاب لقبول وهو ان يقول حد شراكته <sup>هذا اللفظ القدرى ١٢ ب</sup>

وكذا وكذا ويقول اخرج قبلك شرط ان يكون لتصرف المفقود عليه عقد لشركة قابلا للوكالة <sup>من التجارات او البقاليات ١٢ ب</sup>

ليكون ما يستفاد بالتصرف مشترك بينهما فيتحقق حكم المطلب ثم في اربعة اوجه مفاد <sup>اي حكم عقد الشركة ١٢ ب</sup>

وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهي

نصيب نفسه شائعا ويجوز من الشريك والاجنبى بخلاف ما اذا كانت بالخلط والاختلاط لان كل جنة ملكة لجميع اجزائها لا حصصا ليس لغيرها شركة فاذا باع من غير الشريك لا يقدر على تسليم الاخلوطا بنصيبه فيوقف على اذنه بخلاف اذنه من الشريك لوجود القدرة على التسليم <sup>قوله</sup> قابلا للوكالة احتراز عن الشركة في الاختلاط والتمشاش والاصطيا فان الملك هذه الصلوة يقع بها شريك لا شريك

فليتوقف على اذنه بخلاف اذنه من الشريك لوجود القدرة على التسليم <sup>قوله</sup> قابلا للوكالة احتراز عن الشركة في الاختلاط والتمشاش والاصطيا فان الملك هذه الصلوة يقع بها شريك لا شريك

فليتوقف على اذنه بخلاف اذنه من الشريك لوجود القدرة على التسليم <sup>قوله</sup> قابلا للوكالة احتراز عن الشركة في الاختلاط والتمشاش والاصطيا فان الملك هذه الصلوة يقع بها شريك لا شريك

فليتوقف على اذنه بخلاف اذنه من الشريك لوجود القدرة على التسليم <sup>قوله</sup> قابلا للوكالة احتراز عن الشركة في الاختلاط والتمشاش والاصطيا فان الملك هذه الصلوة يقع بها شريك لا شريك

فليتوقف على اذنه بخلاف اذنه من الشريك لوجود القدرة على التسليم <sup>قوله</sup> قابلا للوكالة احتراز عن الشركة في الاختلاط والتمشاش والاصطيا فان الملك هذه الصلوة يقع بها شريك لا شريك



جلد کتاب لشركة

له قوله لا يصح الناس الخ بعد دين البيتين هـ اذا تولى سرقة الناس امرهم هـ نما على ذلك القوم واذا دوا هـ وقيل بعده هـ تهدي الامور باهل لراى  
باصحوت هـ فان تولت فبا جهاد يثاقوا هـ ومعنى البيت اذا كان الناس متساوين لا كبير لهم ولا سيد يرجعون اليه فيتحقق المنازعة والفساد والسرقة جمع  
سرى وهو السيلى وجعله صاحب المفضل اسم جمع له والسرى فعيل جمع فعلا بالتحريك واصلة سرقة

١٢  
اي المراد بالمال الذي يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله وقال مالك  
الخ في الكافي هذا منه تنقيح  
لانه اذا لم يعرفها كيف يحكم  
بفسادها وهذا ليس بشئ  
لان العالم يقول مثل ذلك  
كتابتة عن الحكم بالفساد و  
المعنى لا وجود للمفاوضة على  
الوجه الذي ذكرتموه لا وجود  
له شرعا لا صحة له وقد عني  
عن اصحاب مالك جواز المفاوضة  
وهي ان يفوض كل الى الآخر  
التصرف في غيبته وصوره  
غيره لا يشترط التساوى  
في المال ومن عني القول  
بجواز المفاوضة الشعبي و

١٢  
اي المراد بالتساوى ١٢  
له قوله وقال مالك  
الخ في الكافي هذا منه تنقيح  
لانه اذا لم يعرفها كيف يحكم  
بفسادها وهذا ليس بشئ  
لان العالم يقول مثل ذلك  
كتابتة عن الحكم بالفساد و  
المعنى لا وجود للمفاوضة على  
الوجه الذي ذكرتموه لا وجود  
له شرعا لا صحة له وقد عني  
عن اصحاب مالك جواز المفاوضة  
وهي ان يفوض كل الى الآخر  
التصرف في غيبته وصوره  
غيره لا يشترط التساوى  
في المال ومن عني القول  
بجواز المفاوضة الشعبي و

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

ان يشترك الرجلان فينسأوا في مالهما وتصرفهما ودينهما لا يشرك عانة جميع التجار  
يفوض كل واحد منهما امر الشركة الى صاحبه الا حلق اذ هي من مساوات قال قائلهم شعوا  
يصح الناس فوضلا سراة لهم هـ ولا سراة اذ جعل لهم سادوا هـ اي متساوين فلا بد من تحقيق  
المساواة ابتداء انتهى ذلك في المال المراد به فتح الشركة فيه لا يعتبر التفاضل فيما لا يصح الشركة  
فيه كذا في التصرف لانه لو ملك احد هـ تصرفا لا يملك الاخر لفات التساوي كذلك الدين لما بيننا  
تعاون هذه الشركة جائزة عندنا استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول لشافعي وقال مالك لا اعر  
ما للمفاوضة وجه القياس انها تضمنت الوكالة مجرول الجنس الكفالة مجهول كل ذلك  
بانفراد فاسد جلا استحسانا في صل الله عليه فافوضوا فانه اعظم للبركة وكذا الناس  
يعاملونهم من غير تكبر بيزك القياس الجاهل فتحملة تبعها كما في المضاربة ولا منعقد لا  
بلفظة المفاوضة لبعدها عن علم العوام حتى لو بينا جميع ما يقتضي يجوز ان المعتبر  
هو المعنى قال فيجوز بين الحريين مسلمين ودميين لتحقيق التساوي ان كان احدهما  
كتابيا والاخر مجوسيا يجوز ايضا ما قلنا ولا يجوز بين الحر المملوك والابن الصبي البالغ لانعدام المساواة  
لان الحر البالغ يملك التصرف والكفالة والمملوك لا يملك واحدا منها الا باذن المولى الصبي يملك  
الكفالة لا يملك التصرف الا باذن لولي قال لا يبيح المسلم والكافر وهذا قول بخفيفه ومحمد وقال  
ابو يوسف يجوز للتساوي بينهما في الوكالة والكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف يملك احدهما كالمفاوضة  
بين الشفعوي والخنف فانها جائزة وتتفاوتان في التصرف في متروك التسمية الا ان يكره لان الذي  
لا يهتد الى الجائر من العقول لم يهتد اليها لانه يتساق في التصرف فان الذي لو اشترى

له قوله والجالية

تبعها اي غير ما هو المساواة  
باجواب عن وجه القياس  
بان لا يثبت مقصودا  
جاز ان يثبت تبعها  
كالمضاربة جازت بالاجماع  
وان اشتملت على التوكيل بشرط  
شئ مجهول وكذا صححت شركة  
العنان مع انها تضمنت  
ذلك ١٢ ك

له قوله وقال مالك  
الخ في الكافي هذا منه تنقيح  
لانه اذا لم يعرفها كيف يحكم  
بفسادها وهذا ليس بشئ  
لان العالم يقول مثل ذلك  
كتابتة عن الحكم بالفساد و  
المعنى لا وجود للمفاوضة على  
الوجه الذي ذكرتموه لا وجود  
له شرعا لا صحة له وقد عني  
عن اصحاب مالك جواز المفاوضة  
وهي ان يفوض كل الى الآخر  
التصرف في غيبته وصوره  
غيره لا يشترط التساوى  
في المال ومن عني القول  
بجواز المفاوضة الشعبي و

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

له قوله لا يصح  
الشركة فيه كالمدايم و  
الدناير والفلوس ايضا  
على قولها لا لا يصح لشركة  
فيه كالعروض والعقار ١٢  
له قوله لانه لو ملك  
الخ حتى لو ملك احدهما  
تصرفا لا يملكه الاخر لفات  
التساوى بان كان احدهما  
صبيا او ذميا او عبدا  
فلا تصح المفاوضة ١٢ ب

حديث داود بن  
فانه اعظم للبركة لم  
اجداه وروى ابن ماجة  
من حديث صهيب  
رفعه ثلاث فيهن  
البركة الى اجل المفاوضة  
وخط البر بالشعير  
للبيت لا للبيع والشئ  
مختلفة هل هي المفاوضة  
بالقاول والواو او بالثاق  
والراء وقد اخرج  
الحري في غريبه  
بالعين والراء وفسره  
بانه بيع عرض بعض  
١٢

للبركة هذا الحديث لم يعرف في كتب الحديث اصلا وكذا ذكره بعضهم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فاضتم فاحسنوا المفاوضة وانما اخرج ابن ماجة في التجارات صهيب  
مرفوعا شئت فيمن البركة البيع الى اجل والمفاوضة واختلاط البر للشعير للبيت لا للبيع وفي بعض نسخ ابن ماجة المعارضة بدل المفاوضة ورواه ابراهيم في كتاب غريب الحديث  
وضبط المعارضة بالعين والراء والفساد وفسرها ببيع عرض بعض مثل ١٢ ك قوله وكذا الناس الخ لو منع ظهور القائل بها على الشروط الذي ذكرتم لكان ١٢ ف



**قوله** وفي كل موضع الخ ذلك كما لو عقد بالغ وصبي او حر وعبد او مكاتب او شرط عدم الكفالة تصير عتقا وان عمدا التصرف والمال ادتساويا فيه لان العنان قد يكون عاما كما يكون خاصا بخلاف المفاوضة فانها تكون عامة ١٢ **قوله** وتنعقد الخ يعني ان كل واحد من المشترين يكون فيها بائنا وكفلا عنه ١٣ **قوله** فانه يختص به ومع ذلك يكون الاخر كفلا عنه حتى لو كان البائع للبايع الطعام والكسوة ولغيره ان يطالب به الآخر **قوله** لان كل واحد منهما حين تشارك تشارك صاحبه عالم بحاجة الى ذلك معلوم ان كل واحد منهما لم يقصد بعقد المفاوضة ان تكون نفقة ونفقة عياله على شركة ١٤ **قوله** قوله الشراء والبيع والاستجارة اما صورة البيع والشراء فظاهرة لكن يجب في البيع التصحيح النش في الفاسد القيمة بصورة الاستجارة ان يستاجر احد المتفاوضين اجيرا في تجارتها او دابة او شيئا من الاشياء فليجوز ان يافذ بالاجرا بها شار لان الاجارة من عقود التجارة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فيما يلزمه من التجارة ١٥ **قوله** قوله المجانية الخ فلو ادعى رجل على احد المتفاوضين جراحة فخطا بها ارش مقدرة وتختلف تختلف ثم اراد ان يتخلف شركة ليس له ذلك ولا خصوصية له مع شركة وكذا المهر والخلع والصلح بخاتمة العبد والصلح عن النفقة اذا ادعاه على احد هاد حلفه ليس لان يخلف الآخر لانها ليست من امور التجارة وصورة الخلع ما اذا كانت المرأة فادعت ثم فالتعت

براس مال خورا او خنازير صحر ولو اشتراها مسلم لا يصح لا يجوز بين العبد وبين الابن الصبيين وان اذن لهما ان يوطعا ١٦  
 ولا بين مكاتبين لانعدام صحة الكفالة وفي كل موضع لم تنص المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان لان اجتماع شرائط العنان ذهوقا يكون عاما ١٧  
**قال** تنعقد على الوكالة والكفالة اما الوكالة فلتحقق المقصود وهو الشركة في المال علم بائنا اما الكفالة لتحقق المساواة فيما هو من واجبات التجارات وهو توجاه المطالبة نحوها جميعا قال وما يشترطه كل واحد منهما ان تكون الشركة الاطعام اهله وكسوته وكذا الاستمرار لان مقتضى العقل لمساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه التصرف وكان شراعا واحد ما كثر اهما الاستثناء في الكتاب هو استحسان مستثنى عن المفاوضة للضرورة فان الحاجة الرتبة معلومة فلو وقع ولا يمكن ايجاب صاحبه لا الضرر من لا بد من الشراء فيختص ضرورة والقياس ان يكون على الشركة لما بينا وللبيع ان يافذ بالثمن ايها شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري من ان مقتضى العقد المساواة ١٨  
 بحصة ما ادى لانه قضى بينا عليه من مال مشترك بينهما قال ما يلزم كل واحد منهما من الدينون بدل الصحر فيه لا شراك فالأخرضا من له تحقيقا لمساواة فيما يصح فيه الاشتراك الشراء والبيع والاشتجار من القسم الاخر المجانية والنكاح والخلع والصلح عن العمد عن النفقة قال وكفل احد هاد مال عزاجه لزم صاحبه عندا بـ حنيفة وقال لا يلزمه كانه تبرع ولهذا لا يصح من الصبر والعبد لما دون والمكاتب ولو صدر من المريض يصح من الثلث وصار كالا قراض الكفالة بالنفس ولا بـ حنيفة ان تبرع ابتداء ومعاوضة بقاء لانه يستوجب لضمان بما يؤدي على مكفول عنه اذا كانت الكفالة بامره فالنظر الى البقاء يتضمنه المفاوضة ١٩  
 اي المكفول عنه ٢٠

**قوله** وصار كالا قراض قال في الايضاح في الاقراض اختلاف فانه لو قرض احدهما مالا واعطاه رجلا واخذ منه سفينة جاز عياله ولا يضمن عند محمد وفي قول ابي يوسف لا يجوز ٢١ **قوله** فبالنظر الى البقاء يعني وجوبنا الى البقاء اذ المطالبة توجب بعد الكفالة فلما لزم المال على الشريك ايضا من لزم على الآخر وهذا هو حاله البقاء بخلاف ان يصبي وغيره لان كلامنا في الاستمرار بانه يلزمه ام لا فاعتبرنا جهته التبرع فيه ولم نعتبر ههنا اعنائه

من زوجها فماله عليها من بدل الخلع لا يلزم لشريكها وكذلك لو اقرت بدل الخلع ٢٢ **قوله** لزم صاحبه قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كفل باذنه وان كفل بغير اذنه ينبغي ان لا يجب عليه شي في قولهم جميعا وفي شرح الطحاوي ان كانت الكفالة بالنفس لا يوافقه اجماعا ٢٣ **قوله** ولو صدر الخ انما القصة على صدور عقد الكفالة من المريض لان المريض لو اقر بكفالة سابقة على المريض لزمته في كل حال اجماعا لان الاقرار بها يلاقي حال بقاء ما في حال البقاء الكفالة معاوضة ٢٤



جلد کتاب لشركة

وبالنظر الى ابتداء لم تصح من ذكره ويصح من التثنية من مريض بخلاف الكفالة بالنفس  
 لا تبرع ابتداء انتهى اما الاقراض فعلى حنفية انه يلزم صاحب لو سلم فهو اعارة فيكون  
 مثلها حكم عينها الحكم البديل حتى لا يصح فيه اجل فلا يتحقق معاوضة ولو كانت بغير  
 امرة لم تلزم صاحب في الصحيح لانعدام معنى المفاوضة ومطلق الجواب في الكتاب محل  
 على مفيد ضمان لفصل الاستهلال كمنزلة الكفالة عندنا بحنفية لانه معاوضة  
 انتهى قال فان ورت احد هما لا يصح فيه الشركة او وهله ووصل الى بطلت  
 المفاوضة وصارت عننا الفواة المساواة فيما يصح رأس مال ذهبي شرط فيه ابتداء  
 وبقاء هذا لان اخر لا يشارك فيما اصابه لعدم السبب في حقه الا انها تنقلب عن الادراك  
 فان المساواة ليس بشرط فيه لانه حكم الابتداء لكونه غير لازم فان ورت احد هما عرضا فهو له  
 ولا تفصل مفاوضة وكذا العقار لانه لا يصح فيه الشركة فلا يشترط المساواة فيه فصل  
 يتعقد لشركة الا بالاداهم والذانيير الفلوس لنا فاقه وقال لك يجوز بالعروض المكيل والموزن  
 اذا كان الجنس واحدا لانها عقدت على رأس مال معلوم فاشبه النقود بخلاف المضاربة لان القياس  
 ياباها ما فيها من بر ما لم يضمن فتقتصر على مورد الشرع ولنا انه يؤدي الى بر ما لم يضمن كانه اذا باع  
 كل واحد منهما رأس ماله تفاضل لثمان فما يستحقه احد هما من الزيادة في مال صار به  
 ما لم يملك وما لم يضمن بخلاف الاداهم والذانيير لان ثمنها يشتري في ذمته اذ هي لا تعين فكان  
 ربحه مضمن لان أول التصرف في العروض لبيع وفي النقود الشراء وبيع احد هما مال على  
 ان يكون الآخر شريكا في ثمنه لا يجوز وشراء احد هما شيئا بماله على ان يكون لمبيع بينه  
 في شركة الوجوه والتقبل ١٢ **قوله** ولا يتعقد الشركة المراد به شركة المفاوضة لانه شرع فيه بعد بيان المفاوضة ولذا بدأ بعد بيان شركة العنان  
 بقوله اما شركة العنان الخ ١٢ بنهاية **قوله** بخلاف المضاربة آه يعني المضاربة مختصة بالدرهم والذانيير لان القياس يمنع جواز ما لم فيها من ربح ما لم يضمن  
 فان المال ليس مضمونا بالمضاربة بل هو امانة في يده فكان ما حصل من الربح يرجع ما لم يضمن فلا يستحقه رب المال لانه لم يعمل فلا يصح الا ما ورد الشرع به

له قوله من ذكره اي محمد في الجامع الصغير فان المساواة من مسالكه وافراد الضمير بهذا الاعتبار وان كان معه ابو يوسف ايضا **اب** **قوله** ولو سلم الخ جواب بطريق  
 التسليم يعني ولو سلمنا ان الاقراض لا يلزم صاحبه عندنا فهو اعارة لا معاوضة بل ليس جوازه اذ لو كان معاوضة لكان فيه بيع النقود بالنسيئة في الاموال الربوية فاذا كان  
 كذلك فيكون لمثلها حكم عين ما اقرضه لا حكم البديل كما في الاعارة الحقيقية ولذلك لا يصح فيه الاجل  
**قوله** في الصحيح يشير الى خلاف المشايخ  
 وما ذكره المص مختارا في  
 الميراث وحمل مطلق جوازا  
 لجامع الصغير عليه وعامة  
 المشايخ جردا على الاطلاق  
 ولم يتعرضوا للتفرقة بين  
 كونها يامره او لا ١٢ **اب**  
**قوله** ضمان الغصب الخ لا وجه في  
 الغصب الخ لا وجه في  
 ابى حنفية بالذكر فان في  
 ضمان الغصب والاستهلال  
 محمد معه في انه يلزم شركة  
 وكذا ضمان الخ لانه في  
 البودية والاقراض ١٢ **قوله**  
 قوله ولد واهم الخ اي  
 لدوام العنان حكم الابتداء  
 لكونه عقد اخير لازم فان  
 احد الشريكين اذا امتنع عن  
 المضى على موجب العقد لا  
 يجبر القاضى على ذلك فصار  
 كالوكالة المفردة وصار  
 كما ينما انشاء الشركة في  
 الحال ولا مساواة بينهما  
 فيكون عننا ١٢ **اب** **قوله**  
 قوله وكذا العقار اي لا  
 تفصل المفاوضة اذ او  
 احد هما عقارا ولا يكون في  
 الشركة ١٢ **اب** **قوله**  
 قوله لما ذكر اشتراط  
 المساواة في رأس مال  
 شركة المفاوضة احتج  
 الى بيان ما يصح يقال  
 لا يتعقد الشركة آه يعني  
 لا يتعقد المفاوضة اذا  
 ذكر فيها المال لا بذلك  
 وانما قلنا كذلك لانه ذكر  
 في المبسوط ان المفاوضة  
 والعنان يكون كل منهما  
 في شركة الوجوه والتقبل ١٢ **قوله** ولا يتعقد الشركة المراد به شركة المفاوضة ولذا بدأ بعد بيان شركة العنان  
 بقوله اما شركة العنان الخ ١٢ بنهاية **قوله** بخلاف المضاربة آه يعني المضاربة مختصة بالدرهم والذانيير لان القياس يمنع جواز ما لم فيها من ربح ما لم يضمن  
 فان المال ليس مضمونا بالمضاربة بل هو امانة في يده فكان ما حصل من الربح يرجع ما لم يضمن فلا يستحقه رب المال لانه لم يعمل فلا يصح الا ما ورد الشرع به

وهو الدرهم والذانيير واما  
 في الشركة فان كل واحد  
 من الشريكين يعمل في ذلك  
 المال فيستوى في العروض  
 وانقود ١٢ **اب** **قوله**  
 قوله ولنا انه الخ بيان ان  
 الرجلين اذا عقد الشركة  
 في العروض ثم باع احدهما  
 رأس ماله باضعاف قيمته  
 وباع الآخر بمثل قيمته و  
 صححت الشركة كانهما شريكين  
 في الربح الذي حصل  
 في بيع احدهما فباخذ  
 الذي باع رأس ماله  
 بمثل قيمته من مال صاحبه  
 فيكون ذلك ربح ما لم  
 يضمن بخلاف الدرهم  
 والذانيير لان ما يشتري  
 كل واحد منهما برأس  
 المال لا يتعلق البيع  
 بل ثبت وجوب الثمن  
 في البيع اذ لا ثمن  
 لا تعين فيه ورج فكان  
 الثمن والربح الى اصل  
 بينهما ضرورة فكان ربح  
 ما ضمن ١٢ عننا به  
**قوله** لا يجوز  
 لان الشركة تقتضي  
 الوكالة والتوكيل على  
 الوجه الذي تضمن الشركة  
 لا يجوز في العروض ١٢  
 بنهاية للعيني رحمه الله تعالى



له قوله جائز ومنه هذا ان الوكيل بالبيع يكون امينا فاذا شرط له جز من الرخ كان ربح ما لم يضمن فلا يجوز فاما الوكيل بالشراء فهو ضامن للثمن في زمت  
فاذا شرط له جز من الرخ كان ربح ما قد ضمن ١٢ نهاية له قوله هذا قول محمد الذي ذكره القدروري من جواز الشركة بالفلوس ١٢ نهاية له قوله اعيانها

جلد كتاب الشركة

قيده بتفهمه الخلف  
لانه لو باع فلسين بواحد  
من الفلوس نسبة لا يجوز  
اتفاقا ففعلت بها بوجوبه  
في الجنس الواحد وعند محمد  
بند لو لم يضمن الثمنه واما اذا  
كانت باعيا ففعلت بها  
يجوز وعند محمد لا يجوز ١٢  
ك له قوله تنبذ  
ساعة لا يخفى ان هذا  
انما هو في الملاحظة  
اما في الخارج فهي من ممتز  
ولهذا قال لا يجزي  
الصحيح ان عقد الشركة  
على الفلوس يجوز عند  
الكل ١٢ نسخ القدروري  
قوله والاول اقيس  
اي اشبه وانظر لان  
ابا يوسف جوز بيع فلسين  
بواحد اذا كانا عينين  
كما في حنيفة وجعل الفلوس  
كاعروض فلما كان مذهبه  
في مسألة البيع مذهبه  
ابي حنيفة كان مذهبه  
في مسألة الشركة  
ايضا كذلك لان العرض  
لا يصح للشركة ١٢ نهاية  
له قوله بالتبر  
غير الموضوع والنقطة  
القطعة المذابة ١٢  
ف له قوله  
وعليه وضيمته  
الوضيعة خسارة التاجر  
يقال عليه مسنيا  
للمفعول وضع التاجر  
اي خسر ١٢  
له قوله لانه ان  
كل واحد من المكيل  
والموزون والعدوي  
المقارب يتعين  
بالخلط كما يتعين  
قبلة وشرط  
جواز الشركة ان  
لا يكون رأس المال مما يتعين بالتعيين كيلا يلزم ربح ما لم يضمن ١٢  
لا يجوز الشركة بها قبل الخلط وبشبهها بالاثمان يجوز بعد الخلط ١٢ نهاية للعيني رحمه الله تعالى

وبين غيره جائز واما الفلوس لنا فقة تزوج رواج الاثمان فالحقت بها قالوا هذا قول  
محمد لانها ملحقه بالنقد عند حن لا يتعين بالتعيين لا يجوز بيع اثنين بواحد باعيا ففعلت  
ما عرف اما عند ابي حنيفة واليوسف لا يجوز الشركة والمضاربة بها لان ثمنها يتبدل  
فساعة وتصير سلعا ويروي عن ابي يوسف مثل قول محمد والاول اقيس اظهر عن ابي  
حنيفة صحة المضاربة بها قال لا يجوز الشركة بما سوا ذلك الا ان يتعامل الناس بالتبر والنقطة  
فتصح الشركة بها هكذا ذكر في الكتاب في الجامع الصغير ولا يكون مفاوضة بمثابة قيل ذهب او  
فضة ومراعاة التبر فلهذا الرواية التبر سلعة يتعين بالتعيين فلا يصح رأس المال في المضاربة  
والشركة وذكر في كتاب الاصل ان النقطة لا يتعين لا بنفس العقد بهلاكه قبل التسليم فعمل تلك الرواية  
يصح رأس المال فيها وهذا ما عرفت من اهلنا خلقا اثنين في الاصل ان الاول اعيانها وانخلقت للتجارة  
في الاصل لكن الثمنية تختص بالضر المخصوص لان عند ذلك لا يصح المشترا ان يجر التعامل  
باستعماله فاما في نزل التعامل بمنزلة الضرب فيكون ثمنا ويصح رأس مال ثم قوله لا يجوز بها  
سواء لك يتناول المكيل والموزون والعدوي المقارب لا خلاف فيه بنينا قبل الخلط وكل  
واحد منهما ربح متاعه عليه وضيمته انخلط ثم اشتراكا فذلك في قول ابي يوسف والشركة  
شركة ملك لا شركة عقد عند محمد تصح شركة العقد ثم الاختلاف تظاهر عند التساوي في  
المالين اشتراط التفاضل في الربح فظاهر الرواية ما قاله ابو يوسف لانه يتعين بالتعيين بعد  
الخلط كما يتعين قبله ومحمد انه ما من من وجه حتى جاز البيع بهادينا في الذمة وبيع من حيث  
انه يتعين بالتعيين فعملنا بالشبهين بالاضافة الى الحالين بخلاف العروض  
اي شبه العروض والتمن ١٢

له قوله الى الحالين الى حالة الخلط وقبله فاشبهتها بالعروض  
لا يكون رأس المال مما يتعين بالتعيين كيلا يلزم ربح ما لم يضمن ١٢



جلد کتاب لشركة

لا نهاليس تثنيا محال او اختلاف جنسا كالحنة والشعير والزيت السمن فخطا لا ينعقد

الشركة بها بالاتفاق والفرق لمحمد ان مخلوط من جنس واحد من جنسين

من ذوات القيم فتمكن الحجة كما في العوض اذا لم تصح الشركة فحكم الخلط قد بيناه في كتاب الفضل

قال اذا اراد الشركة بالعروض باع كل واحد منها نصفه بنصفه قال لا ختم عقد الشركة

قال وهذه شركة ملك لما بينا ان العروض تصح رأس المال لشركة وتاويله اذا كان قيمتها

على السواء ولو كانت بينهما تفاوت بيع صاحب كل واحد ما يثبت به الشركة قال اما شركة

العنان فتعقد على الوكالة دون الكفالة وهي ان تشترك اثنا في نوع بز او طعام او بشرة

فوعى التجارات لا يذكر ان لكفالة وان عقاد على الوكالة لتحقق مقصودها كما بيناه ولا ينعقد على

الكفالة لان للفظ مشتق من الاعراض يقال عن كل شيء اعرض هذا لا ينبى عن الكفالة وحكم

التصر لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ ويصح التفاضل في المال الحاجة اليه ليس من قضية

اللفظ المساواة ويصح ان يتساويا في المال يتفاضل في الربح وقال فرو الشافعي لا يجوز

التفاضل فيه يؤدى الى ربح ما لم يضمن فان مال اذا كان نصفين الربح اثلا فاصحاب

الزيادة يستحقها بلا ضمان اذا ضمان بقدر رأس المال لان لشركة عند هاهنا في الربح لشركة في

الاصل وهذا يشترط ان لخط فصار ربح المال بمنزلة غاء الاعيان فيستحق بقدر الملك في

الاصل لنا قوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شرطت والوضيعة على قدر المالين لم يفصل لان الربح

كما يستحق المال يستحق بالعمل كافي المضاربة وقد يكون حيا احدى قواها او اكثر عملا او قويا فلا يرضى

بالمساواة فاستلجاجة الى التفاضل بخلاف اشتراط جميع الربح لا يخرج العقد من الشركة من المضاربة

له قوله والفرق لمحمد بين العقد بعد صحة الخلط بين منتقى الجنس حيث يجوز والتخلفين حيث لا يجوز ١٢ ت له قوله من ذوات الامثال فيمكن تحصيل رأس مال كل واحد منها وقت القسمة باعتبار  
المثل فتزول الجبالة ١٢ عننا ١٢ له قوله فتمكن الجبالة لانه لا يمكن ان يحصل كل واحد منها الى العين حقه من رأس المال وقت القسمة ١٢ ت له قوله قد بيناه في كتاب القضاة ان الانزاري  
فيه نظر لان صاحب الهداية لم يذكر هذا الحكم في كتاب  
القضاة بل ذكره في كتاب الودعية وانما ذكر حكم الخلط  
في كتاب القضاة في شرح الجامع الصغير والله اعلم  
بصحة ما قال الا انه بين في كفاية المنتهى قد وجب ان  
صح ذلك ١٢ اب له قوله واذا اراد المالك ان جواز  
عقد الشركة منحصر في الدراهم والدنانير والفلوس  
النافقة وفي ذلك تضييق على الناس ذكره الحميد  
في تجويز العقد بالعروض فقال واذا اراد الشركة  
الاجل فانه اذا باع كل منها نصفه باله بنصفه بالآخر  
صار نصف كل واحد منهما مضمونا على الآخر  
بالشمن فكان الربح المصروف باله مضمون فيكون  
العقد صحيحا ١٢ له قوله وهذه شركة ملك  
قال في الكافي في هذا الشكل لان ذلك يحصل بمجرد  
البيع من دون حاجة الى قوله ثم عقد الشركة الا ان  
يقال اراد بقوله الشركة شركة ملك وفيه بعد  
لان ظاهر كلام القدوري انه شركة العقد لا شركة  
الملك وقال الكافي قال شفي العلامة عدم جواز الشركة  
في العروض مبني على معنيين احدهما ربح مالم  
يضمن وثانيهما حرمان رأس ماله فاذا باع احدهما  
نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقد الشركة  
فقال القدوري يجوز واختاره شيخ الاسلام  
والمزني لان رأس المال صار مملوكا للمصنف  
فاختار عدم الجواز فقال وهذه شركة ملك ١٢  
ب له قوله ولو كانت الم صورته ما اذا كانت  
قيمة عروض احدهما ربع مائة درهم مثلاً وقيمة  
عروض الآخر مائة درهم يبيع صاحب الأقل  
اربعه اخماس عرضه بخمس عوض الآخر فيصير  
المشاع اخماسا والربح على قدر رأس المال  
١٢ عننا ١٢ له قوله مشتق اي من حيث  
المعنى لان جهة اللفظ وقيل هو ما خرد من عنوان  
الفرس ١٢ اب له قوله ولست قوله الم  
قلت هذا غريب جدا ليس له أصل ويروى في  
كتب اصحاب عن علي رضي الله عنه ١٢  
له قوله الربح الفرق بين الربح والوضيعة  
ان الربح يجوز استحقاقه بالعمل بدون المال  
كما في المضاربة فبالعمل المال اولى والوضيعة  
فبلاك جز من المال وكل واحد منهما ا بين فيما في يده  
من مال صاحبه واشترط الضمان على الايمن باطل  
الا ترى انه لا يجوز اشتراط الوضعية على المضارب  
١٢ كفاية له قوله كما في المضاربة ان قيل في  
المضاربة لو شرط العمل على رب المال يفسد العقود  
وهنا لا يفسد فكيف جواز احاطتها بالمضاربة فلهذا  
امانة ومقام الامانة موقوف على التولية فاذا شرط على رب المال  
تفوت التولية اما بهنا فكل واحد كالاجير في مال الآخر فشرط على رب المال لا يخل العقد ١٢ اب له قوله بخلاف الجواب عما يقال اذا شرط جميع الربح لاعدب لا يجوز فكذا اذا شرط الفضل وجوابك  
شرط جميع الربح يخرج العقد من الشركة والمضاربة الى فرض او بضاعه فانه ان شرط الجميع للعامل صار قرضاً وان شرط لرب المال صار بضاعه وهذا العقد لا يجوز ان يخرج اليها ١٢ عننا ١٢

حديث الربح على ما  
شرط والوضيعة على  
قدر المالين لم أجده  
١٢



له قوله وهذا العقد الجواب لقول زفر وانشأ في ان التفاضل في الربح مع التساوي في المال يؤدي الى ربح المبيع بطريق التسليم باب ١٢ له قوله ويشبه

جلد كتاب لشركه

الشركة اي شركة المفادضة  
من حيث التام لان كل واحد  
من العنان والمفادضة  
شركة ومن حيث العمل فانها  
يعملان في نصيب صاحبه  
ب ١٢ قوله من غير ضمان  
فان اشتراط زيادة الربح  
موجودة في المضاربة وهو  
بالاجماع ١٢ ع ١٢ قوله  
دون البعض بان يكون مال  
آخر مما يجوز عليه الشركة  
سوى المال الذي اشتركا  
فيه ١٢ ب ١٢ قوله

ايضا الى قرض باشتراطه للعامل والى بضاعة باشتراطه للمال وهذا العقد  
يشبه المضاربة من حيث انه يعمل في مال لشريك يشبه الشركة اسما وعملا فانها يعملان  
فعلنا يشبه المضاربة قلنا مع اشتراط الربح من غير ضمان يشبه الشركة حتى لا يبطل  
باشتراط العمل عليهما قال ويجوز ان يعقد هاتين احدتهما ببعض دون البعض المساواة  
في المال ليس بشرط فيه اذ اللفظ لا يقتضي لا يصح الاجمعا ان المفادضة تصح به للوجوه المذكورة  
اي لفظ العنان ١٢

ذكرناه في غيرنا من جهة احداهما ان يد من الآخر درهم وكذا من احد درهم بغيره من  
الآخر سو وقال في الشفعة لا يجوز وهذا بناء على اشتراط الخلط وعد فان عندهما شرط  
اي بناء على الاختلاف ١٢

ولا يتحقق ذلك في مختلف الجنس سببه من بعد ان شاء الله تعالى واشتراه كل  
واحد منهما للشركة طوبى بثمانه دون الآخر ما بينا ان يتضمن الوكالة دون وكالة الوكيل هو  
اي العقد ١٢

الاصل في الحقوق قال ثم يرجع على شريك بحصته معناه اذ ادى من مال نفسه لا بغيره  
من جهة حصته فاذا تقدم من مال نفسه يرجع عليه فان كان لا يعرف لك الا بقوله فعليه الحجة لانه  
اي هو المطالب في الحقوق ١٢

يجب وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول بالنكر مع يمينه قال اذ اهلك مال لشركة  
او احدا من المالكين قبل ان يشتري شيئا بطلت الشركة لان المعقود عليه عقد الشركة اما ان كان  
يتعين فيه كما في الهبة والوصية وبهلاك المعقود عليه يبطل العقد كما في البيع بخلاف المضاربة  
والوكالة المفوضة لا يتعين لثان فيهما بالتعيين اما بتعيينان بالقبض على موقوف هذا ظاهر فيما  
اذ اهلك المالكين كذا اذ اهلك احدهما لانه ماضى بشركة صاحبه فانه لا يشترط في ماله  
اي الشريك الذي لم يهلك ماله ١٢

فاذا فات ذلك لم يكن اضيا بشركته فيبطل العقد لعدم فائدة وايمها اهلك من مال  
اي المالكين ١٢

الا بما بينا لان المفادضة  
به اي عند قوله ولا ينفق  
الشركة الا بالدرهم و  
الدانير والفلوس النافقة  
ولا يصح بالعروض للوجه  
الذي ذكرناه يعني ما ذكر في  
اول هذا الفصل انه يؤدي  
الى ربح المبيع ١٢  
ب ١٢ قوله لا يعرف  
بان قال اشترى  
عبد ونقرت  
الشن من مالي ومات  
العبد فبذل  
لا يعرف الا بقوله ١٢  
ك ١٢ قوله  
بطلت الشركة  
وكذا اذا ملك مال  
احد قبل الخلط  
فاما بعد الخلط  
حيث يهلك منهما  
لعدم التمييز ١٢  
ع ١٢ قوله والوكالة  
المفوضة احتراز  
به عن الوكالة الثابتة  
في ضمن عقد الشركة  
وفي ضمن عقد  
المرهون لان المفقود يتعين  
فيها ١٢ ب ١٢ قوله  
على ما عرفت حتى لو اشترى  
الوكيل بمثل ذلك المال  
في ذمة كان مشتريا لوكالة لولا ان مال بعد الشراء يرجع عليه بمثل مال الوكالة قبل الشراء فانما يبطل العقد لان الموكل لم يرض بكون الشئ ذمة ١٢



صاحبه ان هلك في يده فظاهر كذا اذا كان هلك في يده لاخر لانه انما في يده بخلاف  
<sup>اي الهلاك ١٢</sup>  
ما بعد الخلط حيث يهلك على الشركة لانه لا يتميز فيجعل الهلاك من المالكين ان تشتري احد  
<sup>فانه اذا خلط لم يتميز مال احدهما عن الآخر ١٣</sup>  
بمال وهلك مال لاخر قبل لشراء فالمشتري بينهما على ما شرط لان الملك حين وقوع  
<sup>بصيغة اسم المفعول ١٢</sup>  
مشتري كايضا القيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال لاخر بعد ذلك ثم  
<sup>لان الهلاك لم يقع قبله ١٣</sup>  
الشركة شركة عقد عند محمدا خلافا للحسن بن زياد حتى ان ايها باع جاز بيعه كان  
<sup>الواقعة في هذا المشتري بعد بلاك المال ١٢</sup>  
الشركة قد تمت في المشتري فلا ينقص بهلاك المال بعد تمامها قال يرجع على شريكه  
<sup>كما لو كان الشراء بمالين ١٢</sup>  
بخصته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة نقدا ثمن من مال نفسه قد بيناه هذا اذا اشترى  
<sup>اي عند قوله اذا ادى من مال نفسه ١٢</sup>  
احد هما باحد المالكين او لا ثم هلك مال لاخر افاذا هلك مال احدهما ثم اشترى الآخر  
<sup>اي قبل شراء الآخر ١٢</sup>  
بمال لاخر ان صرحا بوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط لان  
الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قائمة فكان مشترك كما يحكم بوكالة ويكون شركة ملك  
<sup>لكونها مقصودة ١٢</sup>  
ويرجع على شريكه بخصته من الثمن ما بيناه ان في كراجه الشركة ولم ينصاعه الوكالة فيها كان  
<sup>لانه اشترى بعضه بحكم الوكالة ١٢</sup>  
المشتري للذي اشترى خاصة لان وقوعه على الشركة حكم الوكالة التي تضمنتها الشركة فاذا  
<sup>اي القدر الذي ١٢</sup>  
بطلت يبطل في ضمنها بخلاف ما اذا صرح بالوكالة لانها مقصودة قال يجوز الشركة ان يخلط المالك  
<sup>او لا يبقا لما ثبتت عنما بعد فوت المتضمن ١٢</sup>  
وقال في الشافعي لا يجوز ان يرفع فرع المال لا يقع الفرع على الشركة الا بعد الشركة في الاصل  
<sup>اي كون الفرع فرع المال ١٢</sup>  
وانه بالخلط وهذا لان محل هو المال لهذا يضاف اليه ويشترط تعيين رأس المال  
<sup>فيقال عقد شركة المال ١٢</sup>  
بخلاف المضاربة لانها ليست بشركة وانما هو يعمل لرأس المال فيستحق الربح على عمله  
<sup>فانه يصح بدون الخلط ١٢</sup>  
اما هنا بخلاف وهذا اصل كيدله ما حقه يعتبر اتحاد الجس ويشترط الخلط ولا يجوز  
<sup>اي عند زفر الشافعي ١٢</sup>  
<sup>اي كون الفرع فرع المال هل كبير لزفر الشافعي ١٢</sup>

له قوله خلافا للحسن  
ابن زياد فانها شركة  
ملك عند من حتى لا ينفذ  
بيع احد بها الا في نصيبه  
ووجه ان شركة العقد  
بطلت بهلاك المال فصا  
كما لو ملك قبل الشراء  
ولم يبق الا حكم الشراء  
فيلزم انفراد الملك لعدم  
ما يوجب زيادة عليه ان  
له قوله بخصته من  
ثمنه لانه اشترى نصفه  
هو حصة الشريك لو كانت  
نقد الثمن من مال نفسه  
والوكيل اذا قضى الثمن  
من مال نفسه يرجع على  
الموكل ١٢ اب  
ويكون شركة ملك حتى لا  
يملك احدهما ان يتصرف  
في نصيب الآخر ١٢  
له قوله وانه بالخلط  
ان الشركة بتداول لا شركة  
في الاصل بمعنى الخلط لما  
سلف من ان معناها الخلط  
والاختلاط ١٢ اب  
ويشترط تعيين رأس المال  
وما اشترط تعيين الاشكون  
الشركة في الثمن مستندة الى  
المال ١٢ عن ابيه له قوله  
حتى يعتبر الحق يعني بئرا على اصلها  
ذلك فانه اذا كان رأس  
مال احدهما دارهم والاخر  
ونانير فتعقد الشركة عنهما  
عندنا خلافا لزفر الشافعي  
وكذا لك ان كايضا  
والاخر سودا ١٢  
عن ابيه



له قوله ولنا ان الشركة الحاصلة ان الربح استحق شرعا لكل من الشريكين في مال الاخر ليس مضافا الى العقد الشرعي الذي حصل به تصرفه في مال غيره ولا الى نفس المال ولا الى التصرف فيه لان اضافة الربح الى التصرف في المال معناها انه اكتسب من التصرف فيه وليس هذا مفيد النافذ هو معلوم وانما حاجتنا الى ثبوت الربح لكل منهما ولا شك ان حله يضاف الى العقد الشرعي فان قيل فلهذا ينبغي ان لا تبطل

جلد كتاب الشركة

٢١٢

التفاضل في الربح مع التساوي في المال لا يجوز شركة القبول الاعمال لانعدام المال كذا  
اي على اصلها ١٢

ان الشركة في الربح مستندة الى العقد وان كان العقد يسمى شركة فلا بد من تحقق معنى  
اي اسم الشركة ١٢

هذا الاسم فيه فلم يكن لخط شرط اول ان لا اهم والذين لا يتبعين فلا يستفاد الربح  
ولا اتحاد الجنس ولا تساوي الربح ١٢

برأس مال انا يستفاد بالتصريح في النصف اعيل في النصف وكيل اذا تحققت الشركة في  
اي بدون خط رأس المال ١٢

التصريح ان لخط تحققت المستفاد به هو الربح بدنه وصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد  
اي بالتصريح ١٢

الجنس والتساوي في الربح تصح شركة القبول قال لا يجوز الشركة اذا شرط احد هاداهم  
اي القدر ١٢

مسماة من الربح كنه شرط يوجب نقطاع الشركة فعساه لا يخرج الا قد اسمه لاحدهما  
اي القدر ١٢

ونظيره في المزارعة قال لكل واحد من المفاوضين شريك لغان زيبض المال كانه  
اي القدر ١٢

معتاد في العقد لشركة ولان له ان يستأجر على العمل التحصيل بغير عوض دون فيملكه  
اي القدر ١٢

وكذا لم يزود عكاه معناه لا يجال لتأجر منه بدقا قال يدفع مضاربة لهما دون  
اي القدر ١٢

الشركة في تضمها وعن جنيحة ان ليس له ان يكون نوع شركة والاخر هو الاول هو  
اي القدر ١٢

رواية الاصل ان الشركة غير مقصود وانما المقصود تحصيل الربح كما اذا استأجر باجور با  
اي القدر ١٢

لانه تحصيل بدون ضمان ذمت بخلاف الشركة حيث لا يملكها لان الشئ لا يستتبع مثله  
اي القدر ١٢

قال يوك من يتصرف في التوكيل بالبيع الشراء من توابع التجارة والشركة انعقد للتجارة بخلاف  
اي القدر ١٢

الوكيل ان الشراء حيث لا يملك ان يوكلا لانه عقد خاص طلب تحصيل العين فلا يستتبع مثله  
اي القدر ١٢

قال يد في المال يد امانة لانه قبض مال باذن مالك لا على وجه البدل والوثيقة فصار  
اي القدر ١٢

كالوديعة قال اما شركة الصنائع ويسمى شركة القبول الخياطين لصباغين يشتركان في القبول  
اي القدر ١٢

فعله هذا ينبغي ان لا تبطل  
بذلك المال قبل الشراء  
لوجود المال وقت العقد  
قلنا انما تبطلت لمعارض  
آخيه هو ان يملك المحل  
قبل حصول المقصود بالعقد  
منه يبطل كما في البيع ١٢

له قوله ونظيره  
في المزارعة يعني اذا شرط  
لاحدهما قفرا تاما مسماة  
بطلت لانه عساه ان لا  
يخرج الارض غير هاداهم

له قوله وكل واحد  
الجزء ايمان ما يجوز للشريك  
شركة مفادته او غنا من  
يفعل وان لا يفعل ١٢

له قوله ان يبضع  
المال من الاضمار يقال  
البضعة المال اذا دفعت  
له لا لا يعمل فيه ١٢

له قوله فانه اقل ضررا  
فاذا ملك ما هو اكثر ضررا  
ملك ما هو اقل ١٢

له قوله لانها دون الشركة  
لان الوضعية في الشركة  
تلتزم الشريك ولا تلزم  
المضارب فتضمن الشركة

المضاربة في يجوز ١٢  
له قوله لانه نوع  
شركة وليس لاحد  
الشريكين ان يشارك  
بمال الشركة فكذا لا

يدفع مضاربة ١٢  
له قوله تحصيل  
الربح وهو ثابت في الضمان  
فيملك احد الشريكين ١٢

له قوله كما اذا  
استأجر اجير يعمل  
باجرة فانه يجوز قولوا واحدا  
فهذا اولى ١٢

له قوله فانه  
ذمته فان المضارب اذا عمل  
لاجرة ١٢

له قوله لان الشئ لا يستتبع  
مثله فانه قيل هذا منقوض  
بالمكاتب فاهله ان يكاتب عبده  
وبالعبد المأذون فان له ان ياذن عبده  
وباقتراد

المفترض بالمفترض المتفضل  
بالمفترض والجواب في  
المكاتب والمأذون  
انها اطلقت في الكسب  
واسبابه فليس هذا من  
قبيل الاستتباع بل  
من اثبات الكسب المطلق  
واما الاقتراء فجزاه  
بالاجماع ١٢

له قوله لا على وجه  
البدل بخلاف المقبوض  
على سوم الشراء لانه  
قبض على وجه اعطاء  
البدل فيكون مضمونا ١٢

له قوله في  
الوثيقة بخلاف الربح  
فانه مضمون للتوثيق بدنه  
فيضمن بذلك الدين ١٢

ن  
ب

ن  
ب

ن  
ب

ن  
ب







له قوله لانه يمكن ان يكون مقاوضة بان يكون من اهل الكفالة والمشتري بينهما نصيب وعلى كل منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح ويبلغان بلفظ المقاوضة  
او يذكر مقتضياتها كما سلف وان كانت شيئا ما فذكرنا كانت عنانا لان مطلق هذه الشركة يتبادر اليه لتبادره وزيادة تعارفه عملا ١٢ **قوله** ما قدمناه في  
شركة التقبل هو ان الربح  
الجزء ١٢ عنانية **قوله**  
ولا يجوز ان يتفاضلا فيه  
اي في الربح فان شرط  
لاحدهما الفضل بطل الشرط  
والربح بينهما على قدر  
ضماهما ١٢ ع **قوله**  
وهذا اشارة الى كتم المساواة  
في الربح ١٢ ع **قوله**  
الا بالمال الخ اراد ان يتقانا  
الربح يكون باحد الامور  
الثلاثة ثم او ضما بقوله فرب  
المال الخ ١٢ ب **قوله**  
قوله ولا يستحق بمساواه  
فان قيل لم لا يجوز ان يستحق  
الزيادة بزيادة استدارته  
ومتانته رايه وتديره في  
الامور العامة اجيب بان  
يشترط زيادة الربح  
بزيادة العمل انما يجوز اذا  
كان في مال معلوم كما في  
العنان والمضاربة ولم  
يبيها ١٢ ع **قوله**  
على ما قيل هو اشارة الى  
ما ذكره في شركة التقبل بقوله  
لان الضمان بقدر العمل  
فالزيادة عليه مع ما لم  
يضمن وقيل اشارة الى  
قوله بخلاف شركة الوجوه  
لان جنس المال متفق الخ  
١٢ ع **قوله** والوجوه  
ليست في معناها لان المال  
فيها مضمون على كل واحد  
من الشريكين اما المال  
في المضاربة فليس بمضمون  
على المضارب لا العمل  
على رب المال ١٢ ع **قوله**  
قوله في الاحتياط  
الخ وكذا الاحتياط  
التكدي وسوال الناس  
**قوله** كل شيء مباح  
كاخذ الكل والثمار من

**جلد كتاب لشركة**

لان يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الربح اذا اطلقت تكون عنانا لان مطلقة ينصرف اليها  
اي الامان والمبيعات ١٢

وهي جائزة عندنا خلافا للشافعي والوجه من الجانبين ما قدمناه في شركة التقبل قال  
ابر القدر ١٢

وكل واحد منهما وكيل اخر فيما يشترى لا التصريح على الغير لا يجوز الا بوكالة او بولاية ولا ولاية  
اي من الشريكين ١٢

فتعين الوكالة فان شرط ان لم يشترى بينهما نصفان الربح كذلك يجوز ولا يجوز ان يتفاضلا فيه  
ان شرط ان يكون لمشتري بينهما ان لا يشارك كذلك وهذا لان الربح لا يستحق الا بالمال او

العمل وبالضمان فرب المال يستحق بالمال والمضارب يستحق بالعمل الاستاذ الذي يلقى العمل على  
التبليد بالنصف بالضمان لا يستحق بما سواها الا ترى ان من قال لغيره تصرف في مالك على ان لي

ربح لم يجز لعدم هذا المعنى واستحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمان على ما بينا والضمان على  
قيد اتفاق فانه يجوز ان يكون اقل منه ١٢ عنانية

ربح لم يجز لعدم هذا المعنى واستحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمان على ما بينا والضمان على  
عوض الى المبحث لاثبات المطلوب ١٢ ع

قد را ملك في لمشتري وكان الربح الزائد عليه ربحا لم يضمن فلا يصح اشتراط الا في المضاربة  
ابر القدر ١٢

والوجوه ليست في معناها بخلاف العنان لانه في معناها من حيث ان كل واحد منهما يعمل في  
المال ١٢

قال صاحب فيلحق بهما والله اعلم فصل في الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة في الاحتطاب  
اخرها عن الصحيح لا يحطاطها شرعا ١٢

والاصطباة وما اصطادة كل واحد منهما او احتطاب فهو له دون صاحبه على هذا الاشتراك  
ابن القدر ١٢

في اخذ كل شيء مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المال لمباح باطل  
اي باخذ المباح ١٢

لان امر الموكل غير صحيح والوكيل يملكه بدن امره فلا يصح ان يبايعه انما ثبت المالك  
واذا لم تثبت الوكالة لم تثبت الشركة ١٢

لهم بالخذ واحراز المباح فان اخذاه معا فهو بينهما نصفان استواءهما في سبب الاستحقاق وان  
وهو الاخذ ١٢

اخذ احد هما ولم يعمل الاخر شيئا فهو للعامل ان عمل احد هما واعانه الاخر في عمله باذنه او  
اي الاخذ ١٢

وجمع الاخر او قلع جمعه اجمعه الاخر فلم يعين اجرا مثل بالغاهم ابلغ عند محمد وعند  
ابن القدر ١٢

قوله لانه يمكن ان يكون مقاوضة بان يكون من اهل الكفالة والمشتري بينهما نصيب وعلى كل منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح ويبلغان بلفظ المقاوضة  
او يذكر مقتضياتها كما سلف وان كانت شيئا ما فذكرنا كانت عنانا لان مطلق هذه الشركة يتبادر اليه لتبادره وزيادة تعارفه عملا ١٢  
قوله ما قدمناه في  
شركة التقبل هو ان الربح  
الجزء ١٢ عنانية  
قوله  
ولا يجوز ان يتفاضلا فيه  
اي في الربح فان شرط  
لاحدهما الفضل بطل الشرط  
والربح بينهما على قدر  
ضماهما ١٢ ع  
قوله  
وهذا اشارة الى كتم المساواة  
في الربح ١٢ ع  
قوله  
الا بالمال الخ اراد ان يتقانا  
الربح يكون باحد الامور  
الثلاثة ثم او ضما بقوله فرب  
المال الخ ١٢ ب  
قوله  
قوله ولا يستحق بمساواه  
فان قيل لم لا يجوز ان يستحق  
الزيادة بزيادة استدارته  
ومتانته رايه وتديره في  
الامور العامة اجيب بان  
يشترط زيادة الربح  
بزيادة العمل انما يجوز اذا  
كان في مال معلوم كما في  
العنان والمضاربة ولم  
يبيها ١٢ ع  
قوله  
على ما قيل هو اشارة الى  
ما ذكره في شركة التقبل بقوله  
لان الضمان بقدر العمل  
فالزيادة عليه مع ما لم  
يضمن وقيل اشارة الى  
قوله بخلاف شركة الوجوه  
لان جنس المال متفق الخ  
١٢ ع  
قوله والوجوه  
ليست في معناها لان المال  
فيها مضمون على كل واحد  
من الشريكين اما المال  
في المضاربة فليس بمضمون  
على المضارب لا العمل  
على رب المال ١٢ ع  
قوله  
قوله في الاحتياط  
الخ وكذا الاحتياط  
التكدي وسوال الناس  
قوله كل شيء مباح  
كاخذ الكل والثمار من

ذكر ان الشركة لا تصح في  
الاشياء المذكورة شرعا  
في بيان ان الملك في هذه  
الاشياء بما ذاب ثبت ١٢  
**قوله** بالغاهم ابلغ  
لانه استوفى منافعه بحكم  
عقد فاسد فله ما جرمه  
على المال ١٢ ب  
**قوله** عند محمد قيل تقديم  
قول محمد على قول ابى يوسف  
في الكتاب وتقديم دليل محمد  
على دليل ابى يوسف في  
المبسوط دليل على انهم  
اختاروا قول محمد ١٢ ع

لله قوله لان امر الموكل بالخذ  
الجبيل كاجوز النين والفسق وكذا في نقل الطين وبيع من ارض مباحة او الحصى او الملح او الشح او النخل او الكوز الجاهلية ١٢  
ويلان على المطلوب تقرير الاول ان التوكيل في اخذ المباح باطل لانه يقتضي صحة امر الموكل بما وكل به وامره به غير صحيح لانه صادر عن غير محل ولاية وتقرير الثاني  
ان التوكيل باخذ المباح باطل لان الموكل يملكه بدون امره ومن يملك شيئا بدون امره لا يصح ان يكون نائباً عنه ١٢ ع **قوله** وانما ثبت الخ لما فرغ عن



جلد کتاب لشركة

له قوله لا يجاوز به نصف المجموع وان كان مجهولاً في الحال لا ان يعلم في المال مع قوله في موضع اي في باب الامارة الفاسدة وقال  
الانزاري اي في كتاب الشركة من الميسرة ١٢ ب قوله ولا تخشوا راداً به في الاصل المجل الذي يحل عليه المارسي به لانه يرد به ثم استعمل في الزادة  
وهي الجلود الثمينة المصنوعة لنقل المارسي ١٢ ب قوله على قدر المال كاللطف لانهما

الرجع بينهما نصفين بطل  
ذلك الشرط ١٢ ب  
قوله تابع للمال فيه نظر  
لان الرجوع عندنا فسخ  
العقد كما مر وكونه تابعاً  
للمال انما هو من الشافعي  
كما مر والجواب انه تابع  
للعقد اذا كان العقد  
موجوداً وهما قد فسد  
العقد فيكون تابعاً للمال  
مع قوله على ما بيناه  
من قبل اشارة الى ما ذكره  
في باب احكام المرتدين في  
قوله وان لم يجدوا الحرب مرتداً  
وحكم بالحق الى قوله ولنا انه  
بالحق صار من اهل الحرب  
وهم اموات في حق احكام  
الاسلام الخ ١٢ ب  
قوله لانه عزل عن كل  
ان الوكيل يعزل بموت  
الموكل وان لم يعلم ١٢ ب  
قوله بخلاف الخ  
اي بخلاف ما اذا فسخ احد  
الشريكين وماله درهم او  
دنانير يتوقف على علم الآخر  
لانه عزل قصدي فبشرط  
علمه وفعله للمفرد عند تقبيله  
بما اذا كان مال الشركة  
درهم او دنانير لانه لو كان  
عروضاً فلا راد في ذلك  
عن اصحابنا وانما الرواية  
في المضاربة وهي ان رب  
المال اذا ائتمى المضارب  
عن الثمرة فان كان مال  
المضاربة درهم او دنانير  
صح نهيها غير ان يصرف  
الدراهم بالدنانير ان كان  
رأس المال دنانير وبالعكس  
وان كان المال عروضاً لم  
ينصح نهيها فجعل الطحاوي

ابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك وقد عرفت في موضع قال اذا اشتركوا واحد هابغل  
اي القدر ١٢ ب  
حالية ١٢

ولا خروا اية يستق عليه الماء فالكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب للذي استق وعليه

اجرم مثل الراوية ان كان العامل صاحب لبغل ان كان صاحب الراوية فعليه اجرم مثل البغل

اما فساد الشركة فلا نفقاده على احراز المباح وهو الماء واما وجوب الاجر فلا مباح اذا  
والشركة في المباحات باطله ١٢

صار ملكاً للحر وهو المستق فقد استوفى منافعه ملك الغير وهو البغل والراوية بتقيد فسد  
هذا اذا كان العامل صاحب الراوية ١٢

فيلزمه اجرة وكل شركة فاسدة فالرجح فيها على قدر المال يبطل شرط التفاضل لان الرجح  
هذا اللفظ القدوري ١٢ ب

فيها تابع للمال فيتقد بقدره كما ان الرعي تابع للبذر في المزارعة والزيادة اما تستحق بالتسمية  
اي التمام ١٢ ب

وقد فصل في حق الاستحقاق على قدر رأس المال اذا مات احد الشريكين او ارتد لحق بدار الحرب  
هذا اللفظ القدوري ١٢ ب

بطلت الشركة لانها تتضمن الوكالة ولابد منها بالتحقق الشركة على فمرو الوكالة تبطل بالموت و  
معاوضة كانت او عنانا ١٢ ب فان الوكالة مشروطة في ابتداءها ببقائها ١٢ ب سابقاً في هذا الفصل ١٢

كذا بالالتحاق مرتداً اذا اقصى القاضيه بل لا بد من منزلة الموت ما بيناه من قبل في الفرق بينهما

اذا علم الشريك بموت صاحبه او لم يعلم لانه عزل حكمه فاذا بطلت الوكالة بطلت الشركة بخلافها  
تقول ملك الى وارثه ١٢ ب

اذا فسخ احد الشريكين لشركة حيث يتوقف على علم الآخر لانه عزل قصد الله اعلم فصل ليس  
هذا اللفظ القدوري ١٢ ب

لا احد الشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر اذ اذنه لانه ليس من جنس التجارة فان ذكراً اجد  
اي دفع الزكاة ١٢ ب

لصاحبه ان يؤدي زكاة فادى كل واحد منهما فالثاني ضامن علم باداء الاول ولم يعلم وهذا عند

البحينة وقال لا يضمن اذ لم يعلم وهذا اذا اديا على التعاقب اذ اديا معا ضمن كل واحد منهما  
اي عنده مطلقاً لهما ١٢ ب

نصيب وعلى هذا الاختلاف المأمور باداء الزكاة اذا تصدق على الفقير بعد ادى الاخر بنفسه لهما  
بين ابي حنيفة ومالك ١٢ ب

انه مأمور بالتعليق من الفقير وقتلاني به فلا يضمن للموكل وهذا الان في وسعه التملك  
لانه لا يقصر من قبله وانما المقصود من الامر جيب اي بعد امره ١٢ ب

الشركة كالمضاربة فقال لا يفسخ وقال بعض المشايخ يفسخ الشركة وان كان المال عروضاً وبه المختار ١٢ ب قوله فصل لما كان احكام  
هذا الفصل بعد عن مسائل الشركة اذ ليست من امور التجارة والاسترباح افراداً بفصل واخبره ١٢ ب قوله اذ لم يعلم واما اذا  
اعلم ضمن كذا ذكر في كتاب الزكاة وفي الزيادات للعتابي لا يضمن وان علم عنه بما هو الصحيح عندهما ١٢ ب فسخ القدير



**له قوله** وانما يطلب منه ما في وسعه ولهذا اودع الى رجل ليقتضيه بهادينا عليه ثم ادى الدافع الدين لا يضمن اذا دفع علم بذلك او لم يعلم ١٢ **له قوله** انه لا يلزم الفرار اي نقص مال على يد الوكيل الا لدفع الضرر وهو بقاء الواجب على ذمة ١٢ **عنايه** **له قوله** لانه عزل على وهو لا يتوقف على العلم كالعزل بالموت ١٢ **له قوله** وقيل بينها فرق هذا جواب بطريق التسليم يعني لئن سلمنا انه لا يضمن بالاتفاق لكن بينها فرق ١٢ **له قوله** حتى يزول الاحصار فانه لا يطلب بالدم فلم يكن مقصودا فلم يمكن ان يقال ان المقصود حصل بفعل المحصر قبل فعل المأمور فري فعل المأمور عن المقصود فيضمن بخلاف اداء الزكاة فانه واجب فكان اسقاط الواجب امر مقصود وجعل به المقصود باءاد المأمور فري فعل المأمور عن المقصود ١٢ **عنايه** **له قوله** كما في شراء الطعام تحقيق ذلك ان الحاجة الى الوطى من الجوانج الاصلية الا انها ليست بلازمة كالطعام فلم يكن مستثناة من عقد الشركة بلا شرط بخلاف الحاجة الى الطعام فانها لازمة فكانت مستثناة بلا شرط ثم بالتصريح على الوطى لتحقيق بقاء الطعام فوقع شراء الحبارية للمشتري خاصة ١٢ **له قوله** دخلت في الشركة او كل ما دخل في الشركة وادى المشتري ثمنه من مال الشركة فانه لا يرجع عليه صاحبه شي كما لو اشترى ما قبل الاذن ادى ثمنها من مال الشركة ١٢ **له قوله** لا يمكن تغييره الا انوى انها لو شرطت التفاتت بينهما في ملك المشتري لم يعتبر مع بقاء الشركة ١٢ **له قوله** غير ان الاستثناء من قوله فاشبه حال عدم الاذن فانه كان يتوهم منه ان كيف حال عدم الاذن وهناك لم يحل وطبها وبعد الاذن يحل فزال ذلك بهذا القول ١٢ **له قوله** ولا وجه ليعني انه لا يمكن ان يقال حل الوطى بسبب انه اشترى جميعها ١٢ **له قوله** في ضمن الاذن فكانه قال اشترى حبارية هيناء قد وهبت نصيب منها ١٢ **له قوله** كتاب الوقف منسوبة بالشركة ان كلا منهما يراى بعبارة الاصل مع الانتفاع بالزيادة عليه الا ان الاصل في الشركة مستتق في ملك الانسان وفي الوقف مخرج منه عند الاكثر ومكان ظاهرة وهي الانتفاع الباقي وفيه امانة العمل الصالح وتفسيره لغة الجبس مصدر وقفت يتعدى ولا يتعدى ثم اشتبه المصدر في الموقوف فقبل هذه الدار وقفت فلهذا جمع على افعال واما اشتراها فليس العين على ملك المالك والتصدق بمنفعتها او صرف منفعتها الى من احب وعندهما جسد لا على ملك احد غير الشرع وقد انقسم هذا بيان حكمه واما شرطه فما هو شرطه في سائر التبرعات من كونه عاقلا بالغ احرارا وان لا يكون معلقا فلو قال ان ترم ولدي فدارى صدقة موقوفة لم يجز والاسلام ليس بشرط فلو وقف الذي له ولده ونسبه جاز ومن شرطه ان لا يكون مجرورا عليه حتى لو جرح عليه الفاضى لسفه ونحوه لا يجوز وقفه بشرط الخاص لمجرد جبر عن المالك عند ابن حنيفة ١٢

**جلد كتاب الوقف**

لا وقوة زكاة لتعلقه بنية الموكل وانما يطلب ما في وسعه صار كما لم يوجب دم الا حصا اذا جرح بعد زوال احصار ربح الامر لم يضمن لما موعظ ولا وكابي حنيفة انه مأمو باءاد الزكاة والمؤدى لم يقع زكاة فصار مخالفا وهذا لان مقصود من الاخراج نفس عن عهد الواجب ١٢ **له قوله** الظاهر انه لا يلزم الضرر الا لدفع الضرر هذا المقصود حصل باءاد عرى داء المأمور عند فصار معزولا علم او لم يعلم لانه عزل حكى اقام للاحصار فقد قبل فوهذا الاختلاف وقيل بينهما فرق وجه ١٢ **له قوله** ان العلم ليس بواجب فانه يمكن ان يصدر يزول احصار في مسائلنا الاداء اجب فاعتبر اسقاط مقصودا في عدم الاحصار قال اذا اذن احد ملتفا وضمن لصاحبه ان يشتري جارية فيطأها ففعل فري بغير شئ عندا حنيفة وقال يرجع عليه بنصف الثمن لانه ادى ثمنه عليه خا ١٢ **له قوله** من مال مشترك فيرجع عليه صاحب بنصيبه كما في شراء الطعام والكسوة وهذا لان الملك واقع له خاصة والثمن بمقابلة الملك وله ان الجارية دخلت في الشركة على البتة بجريا على مقتضى ١٢ **له قوله** الشركة اذ لا يمكن تغييره فاشبه حال عدم الاذن غير ان الاذن يتضمن هبة نصيبه لان الوطى يحل ابا الملك ولا وجه لاثباته بالبيع لما بينا انه يخالف مقتضى الشركة فاثباته بالهبة لاثباته في ضمن الاذن بخلاف الطعام والكسوة لان مستثنى عنها الضرورة فيقع الملك له خاصة ١٢ **له قوله** العقد كان مؤديا دين عليه من مال الشركة وفي مسائلنا مقتضى دين عليه ما لم يبين ان يباخذ بالثمن بما شاء بالاتفاق لانه دين بسبب التجارة والمفاوضة تضمنت فصاكا للطعام والكسوة ١٢

**كتاب الوقف**

قال ابو حنيفة لا يزول ملك الوقف عن الوقف لان يحكم الحاكم ويعلقه فهو يقول اذا

الاضافة الى ما بعد الموت او ان يلحق حكم به خلافا لابي يوسف واما ركنه فانفاذه الخاصة كان يقول ارضى هذا صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحو ذلك ١٢ **له قوله** لا يزول الخ هذه عبارة القدر وري غير ان المعنى قدم ذكر ابي حنيفة ١٢ ب



جلد كتاب الوقف

فقد وقف اري على كذا اوقاف يوسف يزول ملكه بجملة القول قال محمد لا يزول حتى يجعل الوقف

وليا ويسمى اليه قال الوقف لغة هو الحبس يقول وقف الدابة واوقفها بمعنى وهو الشرع عند

اي حنفية حبس العين ملك اوقف التصديق بالمنفعة بمنزلة العارية ثم قيل لمنفعة معدومة

فالتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز اوقف اصداعه وهو الموقوف في الاصل الا يصح ان يجاز

عنده الا انه غير لازم بمنزلة العارية وعند ما حبس العين على حكم ملك الله تعالى يزول ملك الوقف

عند الى الله تعالى وجهه نحو منفعة الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث اللفظ

ينتظم ما والتزجيم بالدليل كما قول النبي لعمر بن الخطاب ان يتصدق بارضك تدعى ثمغ

تصدق باصلها لا يباع ولا يورث ولا يوهب لان الحاجة ماسة الى ان يلزم الوقف ليصل

ثوابه اليه الام وقد امكن فحاجته باسقاط الملك وجعله لله تعالى اذله نظيره في الشرع وهو

المسجد فيجعل كذلك ولا يبي حنفية قوله عليه السلام لا حبس عن فرائض الله تعالى عن شرح

جاء محمد عليه السلام يبيع الحبس لاني ملك باق فيه بدليل انه يجوز الانتفاع به زراعة

وسكنه وغير ذلك والملك فيه للواقف لا ترى ان ولاية التصرف فيه بغير غلظة المصارفها

وتنصب القوام فيها الا انه يتصدق بمنافعة فصار شبيه العارية ولا يحتاج الى التصديق باللفظ

دائما ولا تصديق عند البقاء على ملكه ولا انه لا يمكن ان يزول ملكه لا الى مالك لانه غير

مشروع مع بقاءه كالمسألة بخلاف الاحتاق لانه اتلاف وبخلاف المسح لانه جعل

خالصا لله تعالى وله هذا لا يجوز الانتفاع به وههنا لم ينقطع حق العبد عنه فلم

يصح خالصا لله تعالى قال في الكتاب لا يزول ملك الوقف الا ان يحكم الحاكم

صريح من قوله لا يباع ولا يورث ويكرر هذا في احاديث كثيرة واستمر عمل الامة من الصحابة والتابعين عليه فلا يعارض بالحديث الذي

وكفى لغير الواقف وتعلق حقوق العبد بشئ دليل ثبوت ملكه فيها على ما هو الاصل فاما ان يكون الملك لغير الواقف اولاد اتفقا على انه لا يكون ملكا لغيره من العباد فوجب ان يكون ملكا للواقف وكذا الاستصحاب

بنصب القوام اب قوله كالمسألة اي الناقية التي تسبب لغيره وكان الرجل يقول اذا قدمت من سفرى او برئت من مرضى فناقى تسامة ومغناه ان الوقف بمنزلة التسيب لئلا يباين من

حيث ان العين لا تخرج من ان تكون ملكة اب قوله بخلاف الاحتاق جواب عما يقال لو كان ازالة للملك لا الى مالك غير مشروع كما جاز العتق فانه ازالة للملك من غير تملك للعبد اب عناية قوله بخلاف المسجد الخ اب عن قياسهم الوقف على المسجد اب قوله فلم يصح خالصا الخ الحق في هذا المقام ترجع قول عامة العلماء بيلزوم الوقف لان الاحاديث في ذلك متنافرة كما

له قوله وهو الموقوف في الاصل اي المبسوط حيث قال كان ابو حنيفة لا يحجز ذلك وقال قاضي خان بظاهر هذه اللفظة اذ بعضهم فقال عند ابى حنيفة لا يجوز الوقت وليس كذلك بل هو جائز عند الكل

بالاماديث واجماع الصحابة الا عند ابى حنيفة ومحمد لا يلزم اب قوله بمنزلة العارية فاذا كان كذلك تصرفت المنفعة الى جهة الوقت وتبقى العين على ملك الواقف فله ان يرجع ويجوز له هبته ويبيع

من مقتضيات لفظا وقتت وارى خروجا عن الملك

او عدمه فترجح الخروج وعدمه بالدليل اب قوله

تدعى ثمغ هو بفتح الشاء المثناة بعد ما ميم ساكنة ثم عين

معجمة ذكر الشيخ حافظ الدين انه لا يؤمن للعلماء التناهي

وذكر في غاية البيان انها في كتب غير الحديث الصحيح

عند الثقة منونا وغير ممنون قال محمد بن الحسن في المبسوط

اخبرنا صاحب بن جويرية عن نافع عن عمر انه كانت له ارض

تدعى ثمغ وكان فيها نخل نفيس فقال رسول الله انه

استفدت مالا هو عندى نفيس انا تصدق به فقال

له تصدق باصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن

تتفق ثمرته تصدق به عمر في سبيل الشراء والرقاب

والنضيف والمساكين وابن السبيل ولذى القربى

وحديث عمر هذا في الكتب الستة اب قوله

وقد امكن ان هذا ظاهرا يمنع اذ لم يتعين لذلك سقوط الملك

طريقا بل يتحقق بالحكم بلزوم فلم يلزم زوال الملك من

هذا المعنى فلم يقدح فيما رجحنا من الاقوال اب قوله

كيف يخرج الوقت عن ملك الواقف ولا يدخل في ملك احد

وتقريره ان هذا نظيره هو المسجد فان اتى ذالمسجد

لازم بالاتفاق وهو اخرج عن ملكه غير ان يدخل في

ملك احد ولكنها تصير محبوسة لنوع قرينة قصد بان ذلك

في الوقف اب قوله قوله عليه السلام قال بعد نزول

كتاب الوقف

حديث ان النبي

صلى الله عليه وسلم

قال لعمر بن ابي

الخطاب يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي

يا ابي



له قوله وهذا في حكم الحكم صحيح صورته ان يلم الوقت ما وقع الى المتولى ثم يريد ان يرجع عنه فينازعه بعد اللزوم فيقسمان الى القاضي فيقبض بلزوم ١٢ عن ابيه  
له قوله انا في تعليقه يعني ان المشايخ اختلفوا على قول ابي حنيفة فقبض يزول الملك بالتعليق بالموت لانه وقت خروج المالك عن ملكه وقيل لا يزول عنده وهو الصحيح  
١٢ ب قوله المولى  
حاشية معينة باتفاق المصنفين

٩١٨

### جلد كتاب الوقف

قال في كتاب القضاء من خلاصة الفتاوى ما حكم الحاكم في سائر المجتهدات قال اصح انه ينبغي كذا لا يفتي به ١٢ عن ابيه  
له قوله هو بمنزلة الوصية بعد الموت لان تصرفات المريض مرض الموت في الحكم كالوصايا الى ما بعد الموت حتى يعتبر من ثلث ماله ١٢ ب قوله انه لا يلزم لان المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة حتى لا يلزم ولا يمنع الارث كالعارية ١٢ ع ك  
قوله لان التملك من الله تعالى الى الخ يعني الوقف تملك الله تعالى وهو مالك الاشياء فلا يتحقق التملك منه مقصودا وقد يتحقق بغيره فباخذ حكمه فينزل منزلة الزكاة والصدقة المنجزة ولا يخفى ان التملك لله تعالى لا يتحقق لا مقصودا ولا بغيره لانه لا يحصل الاصل المستمر ولا موجب للتباعد حتى يحتج الى مختلف فلذا كان قول ابي يوسف اوجبه عند المحققين وفي المنيته الفتوى عليه وهذا اعتمد مشايخ بلخ واما البخاريون فاخذوا قول محمد ١٢ ف  
له قوله فباخذ حكمه اي ثبت التملك من الله تعالى ضمننا لملك غيره وان كان لا يثبت التملك منه قصد ١٢ ع  
له قوله فينزل منزلة الزكاة والصدقة حيث يتحقق التملك فيها في ضمن التسليم الى الفقير ١٢ ب  
له قوله على اختلافهم اي اذا صح الوقف

ابي يوسف وهم مشايخ بلخ اخذ بقوله في هذا ايضا ومن اخذ هناك قول محمد وهم مشايخ بخارا اخذ بقوله بهذا ايضا ١٢ ف  
له قوله وقال محمد لا يجوز اى فيما يقسم واما في مال يقسم فجوز عنده ايضا  
له قوله لانه الخ اي لان محمد يعتبر الوقف الشارع فيما لا يحتمل القسمة بجواز الهبة والصدقة المنفذة وهي التي سلمت الى الفقير وجعلت مملوكة له والشيوع فيها لا يمنع ١٢ ب  
له قوله في ما لا يحتمل بان كان الموضع الذي وقفه صغيرا لا يصلح بمساراهه الوقت ١٢ ب  
له قوله في غاية الشك اى جواز وقف المشايخ في ما لا يحتمل القسمة يحتاج فيه الى التباين والتباين فيه يورى الى امر قبيح ١٢ ف

او يعلقه بموته وهذا في حكم الحكم صحيح كانه قضاء في مجتهدينا انا في تعليقه بالموت فالصحيح ان يزول ملكه لانه تصدق بمنافع مؤبد فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزم والمراد بالحكم المولى فاما المحكم ففيه اختلاف لمشايخ ولو وقف مرض موته قال الطحاوى هو بمنزلة الوصية بعد الموت يصح ان لا يلزمه عند ابي حنيفة وعند هائلزمه الا انه يعتبر من الثلث الوقف في الصحة من جميع المال اذا كان ملك يزول عند هائلزمه بالقول عند ابي يوسف هو قول لعدم المانع هناك ١٢  
الشافعية بمنزلة الاعتناق لانه اسقاط الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى ملتوى كانه حق الله تعالى وانما ثبت فيه في ضمن التسليم الى العبد لان التملك من الله تعالى وهو مالك الاشياء لا يتحقق مقصودا او قد يكون بغيره فباخذ حكمه فينزل منزلة الزكاة والصدقة  
قال اذا صح الوقف على اختلافهم في بعض النسخ واذا استحق مكان قوله اذا صح خروج من ملك الوقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه لانه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ ببيع كسائر املاكه لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط املاك الاول كسائر املاكه قال وقوله يخرج عن ملك الوقف يجب ان يكون قوله ما على الوجه الذي سبق ذكره قال وقف لمشايخ جاء عن ابي يوسف لان القسمة من تمام القبض القبض عند ليس بشرط فكذا انتم وقال محمد لا يجوز لان اصل القبض عند شرط فكذا اياهم به هذا فيما يحتمل لقسمة فاما فيما لا يحتمل لقسمة فيجوز مع الشيوع عند محمد ايضا لانه يعتبر بالهبة والصدقة المنفذة الى المسجد المطبقة فانه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل ايضا عند ابي يوسف لان بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى وكان المهايأة فيها في غاية القبح بان يقرب فيه الموتى سنة

على باختلاف فيه المشايخ من ان يصح عند هائلزمه لا يصح عند ابي حنيفة ١٢ عن ابيه له قوله يجب ان يكون قولها لان الصحة غير اللزوم والقدروري لم يقل اذا لزوم ليكون على قول الكل بل قال اذا صح وصية العقد لا تستلزم اللزوم ١٢ ف  
له قوله عند ابي يوسف سبني الخلاف اشتراط تسليم الوقف فلما بشرط محمد قال بعدم صحة وقف المشايخ لان القسمة من تمام القبض ولا بد منه فوجب القسمة وعند ابي يوسف لا يشترط تسليم المتولى فلا يشترط ما هو من تمامه فمن اخذ بقول



جلد کتاب الوقف

ويزرع سنة ويصل في وقت ويتخذ اصطبلًا في وقت بخلاف الوقف لا مكان لا يستغل في سنة  
 الغلة ولو وقف الكل ثم استحق جزء منه بطل في الباقي عند محمد لان الشيوخ مقارن كما في الهبة  
 بخلاف ما اذا رجع الواهب في البعض ورجع الوارث في الثلثين بعد موت المريض قد وهب او  
 وقف في مرضه في المال ضيق لان الشيوخ في ذلك طارء ولو استحق جزء من مريض لم يبطل في  
 الباقي لعدم الشيوخ ولهذا جاز في الابتداء وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة قال لا يتم الوقف  
 ابى حنيفة ومحمد حتى يجعل خوة جبهة لا تنقطع ابد وقال ابو يوسف اذا سمى فيه جهة تنقطع جاز  
 وصار بعد ذلك للفقراء ان لم يسمهم لم يمان موجب لوقف زوال ملك بدون التملك وانه  
 يتابد كالعتق فاذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاة فلهذا كان التوقيت  
 مبطلًا كاللوقت في البيع والابي يوسف ان المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو موقوف عليه  
 لان التقرب تارة يكون في الصلة الى جهة تنقطع ومرة بالصرح الى جهة تتابد فيصير في الوجهين قبل  
 ان التبايد شرط بالاجماع الا ان عند ابى يوسف لا يشترط ذكر التبايد لان لفظة الوقف في الصدقة مبنية  
 عن التبايد لا انزاله املك بدون التملك كالعتق ولهذا قال في الكتاب بيان في صوابها للفقراء  
 ان لم يسمهم وهذا هو الصحيح عند محمد ذكر التبايد شرط لان هذا صدقة بالمنفعة او بالغلة  
 وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون مؤبداً فمطلق لا ينصرف الى التبايد فلا بد من التخصيص  
 قال ويجوز وقف العقار لان جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم وقفوه ولا يجوز وقف  
 ما ينقل ويحول قال وهذا على الاصل قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف اذا وقف ضيعة  
 ببقرها واكثرها وهم عبيد جاز وكذا اسائرالات الحراثة لانه تبع للارض في تحصيل  
 بداره بمكة وتصديق على بارضه وداره بمكة وتصديق عثمان برومة وكذا غيرهم ابى حنيفة قوله وهذا على قول القدروري على

له قوله لان الشيوخ مقارن لان حق المستحق كان ثابتاً في الموقوف حال الوقف فلم يتم القبض وهو شرط عنده كما في الهبة المشاعة المقارنة للشيوخ ابى  
 له قوله وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة فانه لو استحق منها جزء من شائع بطلت ولو استحق جزء من مبيع منها لم يبطل في شئ من القدرية له قوله بجهة لا تنقطع مثل ان  
 يقول على كذا او كذا ثم على  
 فقروا المسلمين جبهة  
 وجدوا مثلاً اعنائه له  
 قوله بدون التملك قيل  
 في كلام المصنف نظر لانه  
 ذكر في اول كتاب الوقف  
 ان الوقف عنده حسن العين  
 على ملك الوقف فكان موجب  
 عدم زوال الملك عن الوقف  
 وقال ههنا موجب زوال الملك  
 واجيب بان هذا قول محمد و  
 هو رواية عن ابى حنيفة  
 والمذكور في اول الكتاب هو  
 قوله في رواية اخرى وقيل  
 اراد ههنا ما حكم الحاكم بصحة  
 الوقف ولو زود مع يخرج  
 الوقف عن ملك الوقف  
 اتفاقاً اعنائه له  
 قوله كان التوقيت مبطلًا  
 له كما اذا وقف داره عشر  
 سنة ابى حنيفة قوله  
 فيصح في الوجهين وعلى هذا  
 اذا انقطعت الجهة عدا  
 الوقت الى ملكه ان كان حيا  
 والى ملك ورثته ان كان  
 ميتا وتقال ان يقول  
 هذا التعليل غير مطابق لما  
 ذكر عن ابى يوسف لانه  
 قال وصار بعد ذلك للفقراء  
 وان لم يسمهم وذلك يدل  
 على ان التبايد شرط  
 والجواب ان المروي عن  
 ابى يوسف ان احدهما  
 لا يشترط التبايد اصلا  
 والثاني انه يشترط لكن  
 لا يشترط ذكره والمهم  
 اشار الى الاول في  
 الدليل والى الثاني في  
 المذهب ابى حنيفة  
 قوله وقفه تدمر  
 ان عمره وقف ارضا  
 ليس في ثمن وفي الخلافات  
 للبيهقي تصديق ابو بكر

ابن العاص بالوهط  
 من الطائف وبادرة  
 بمكة وبالمدينة على  
 لدا ذل الى اليوم  
 قال ومن لا يحضر في  
 كثير ١٢

قوله يجوز وقف العقار  
 لان جماعة من الصحابة  
 وقفوه قلت فمنهم من  
 ابن ابى الارقوع اخرج  
 الحاكم من طريق عثمان  
 ابن الارقوع قال سلم ابى  
 سابع بسبعة وكانت  
 دارة على الصفا وهي  
 الدار التي دعا النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيها  
 الى الاسلام فاسلم فيها  
 خلق كثير منهم عمرو  
 تصديق بها الارقوع على  
 ولدا فوايت نسخة  
 صدقة هذا اما وقف  
 الارقوع في ربة بارصفا  
 انها صدقة بمكانها  
 من الحرم لا يتابع ولا تورث  
 شهد هشام بن عاص  
 وهلال بن صبيح هشام و  
 منهم الزبير بن العوام  
 علقه البخاري ووصله  
 ابراهيم الحري من طريق  
 هشام بن عروة عن  
 ابيه ان الزبير وقف  
 دارة على الطردودة من  
 بناء ترومهم عثمان  
 روى الطبراني عن طريق  
 بشير الاسلمي بان عثمان  
 اشترى رومة من  
 رجل من بني غفار  
 بخمسة وثلاثين الف  
 درهم ثم جاء الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 قد اشتريتها وجعلتها  
 للمسلمين وفي الحديث  
 قصة واخرج البيهقي  
 في الخلافيات عن طريق  
 الحميدي قال تصديق  
 ابو بكر دارة بمكة على  
 ولدا فمضى الى اليوم و  
 تصديق عمر بن الخطاب  
 المروية بالبيعة على  
 ولدا فمضى الى اليوم وتصديق  
 على بارضه وداره بمصر  
 وبأمواله بالمدينة على  
 ولدا فمضى الى اليوم و  
 تصديق سعد بن ابى  
 وقاص بداره بالمدينة  
 وبن ارمصر على ولدا  
 الى اليوم وتصديق عمرو

بداره بمكة وتصديق على بارضه وداره بمكة وتصديق عثمان برومة وكذا غيرهم ابى حنيفة قوله وهذا على قول القدروري على  
 الاطلاق تصديق او تبعا كراما او غيره تعاطوا فيه اعنائه له قوله واكثرها الاكرة بفتح الحاء ثون كذا قال ابن الهمام ١٢











**قوله** والادل اولى اى اجازة الحاكم وعمارته اولى من الثاني وهو عدم عمارتها المدلول عليه بقوله ولم يعمرها لان الجمع بين المصلحتين اولى من ابطال احداهما **قوله** فاشبه امتناع صاحب البذر فانه اذا عقد العقد المزارعة وعلى احد البذر فامتنع من عليه البذر عن العمل لا يجبر عليه لذلك **قوله** في حيز التردد بيان ان الامتناع عمارته ثم رده اليه **قوله** لانه غير مالک لان الاجارة تملك المنافع بعوض والتملك انما يتحقق من المالك وبهنا من له السكنى ليس بمالك وانما يحتمل له منفعة السكنى ونقض بالمستاجر فان له ان يوجر الدار وليس بما لكها واجيب بانه مالک للمنفعة واقبى مقام العين في ابتداء العقد **قوله** والعقد ان يملكه ويحتمل ان يكون معطوفا محورا على البناء **قوله** ما انهدم من آلة الوقف بان على خشب الوقف وفسد ويحتمل ان يكون معطوفا على الموصولة وهو المنقول عن الثقات لانه لا يقال انهدمت الآلة **قوله** وان تغذر اعادة عليه بان خرج عن الصلابة لذلك يصفه ونحوه **قوله** الى الممره اى الى اصلاح يقال رم يرم رما ومرة اذا اصلى **قوله** يعنى النقض هو بضم النون البناء المنقوض والجمع نقوض وعن الجوزى المنقضى بالكسر لا غير كذا في المغرب **قوله** قوله عند ابى يوسف قال ان يولد له في فتاواه مشايخ بلخ اخذوا بقوله والصدقة الشهيد كان يفتى به **قوله** وهو قول هلال الرازي جوهر بن

**جلد کتاب الوقف**

فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها واذا عمرها ردها الى من السكنى لان في ذلك رعاية للفقير حق الواقف حق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تقوت السكنى اصلا والاول ولى ولا يجبر الممتنع على العمل كما في من اتلف له فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة فلا يكون امتناعه ضارا منه بطلان حقه في حيز التردد ولا يصح اجارة من السكنى لانه غير مالک قال وما انهدم من بناء الوقف والله صرف الحاكم في عمارته الوقف ان احتاج اليه ان يستغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارته فيصرف فيها لانه لا بد من العماره ليبقى على التابيد فيحصل مقصود الوقف فانست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والا امسكها حتى لا يتعد رعيه ذلك او ان الحاجة فيبطل المقصود وان تغذر اعادة عينه الى موضع بيعه وصرف ثمنه الى الممره صرفا للبدل الى مضر المبدل لا يجوز ان يقسمه يعنى النقض بين مستحق الوقف كانه جزء من العين ولاحق للموقوف عليهم فيه انا حكمهم في المنافع والعين حتى الله تعالى يصرف اليهم غير حقهم قال واذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل لولاية ابيه جاز عند ابى يوسف قال ذكر فصلين شرط الغلة لنفسه وجعل لولاية ابيه اما الاول فهو جاز عند ابى يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي وقيل لا يشاغ وقيل ان الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط القبض الاقراز وقيل مسألة مبتدأة والخلاف فيما اذا اشترط البعض لنفسه حياته بعد موته الفقراء وفيما اذا اشترط الكل لنفسه حياته وبعد موته للفقراء سواء ولو وقف شرط البعض او الكل لاهيات اولاده ومديره ماداموا احياء فاذا ماتوا فهو للفقراء المساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقد قيل هو الخلد ايضا وهو صحيح ان اشتراط له في حياته كاشتراطه لنفسه وجه قول محمد

التردد بيان ان الامتناع عمارته ثم رده اليه **قوله** لانه غير مالک لان الاجارة تملك المنافع بعوض والتملك انما يتحقق من المالك وبهنا من له السكنى ليس بمالك وانما يحتمل له منفعة السكنى ونقض بالمستاجر فان له ان يوجر الدار وليس بما لكها واجيب بانه مالک للمنفعة واقبى مقام العين في ابتداء العقد **قوله** والعقد ان يملكه ويحتمل ان يكون معطوفا محورا على البناء **قوله** ما انهدم من آلة الوقف بان على خشب الوقف وفسد ويحتمل ان يكون معطوفا على الموصولة وهو المنقول عن الثقات لانه لا يقال انهدمت الآلة **قوله** وان تغذر اعادة عليه بان خرج عن الصلابة لذلك يصفه ونحوه **قوله** الى الممره اى الى اصلاح يقال رم يرم رما ومرة اذا اصلى **قوله** يعنى النقض هو بضم النون البناء المنقوض والجمع نقوض وعن الجوزى المنقضى بالكسر لا غير كذا في المغرب **قوله** قوله عند ابى يوسف قال ان يولد له في فتاواه مشايخ بلخ اخذوا بقوله والصدقة الشهيد كان يفتى به **قوله** وهو قول هلال الرازي جوهر بن

وفرق في المبسوط عند محمد بين اشتراط الغلة لنفسه حيث لا يجوز وبين اشتراط لاهيات اولاده حيث يجوز مع ان شرطه ليس ولمديره كشرط لنفسه بان حريتهم ثبتت بموته فيكون الوقف عليهم كالوقف على الاجانب فيكون ثبوته لهم حالة حياته طبعا لما بعد موته **قوله** ف

يجب على مسلم البصرى الرازى وانما نسب الى الرازى لانه كان على مذهب الكوفيين ورايهم وقع في المبسوط والخيرة الرازى وفي المغرب هو تصحيح بل هو الرازى لانه من البصرة لا من اهل الراى **قوله** في اشتراط القبض والاقراز يعنى عند ابى يوسف لا يشترط ذلك خلافا لما جزم ابو يوسف صح شرط الغلة لنفسه لانه لا يشترط القبض والاقراز ومحمد لم يصح ان يشترط **قوله** بالاتفاق وهو رواية المبسوط والخيرة وفتاوى قاضخان وهو ظاهر على قول ابى يوسف



جلد كتاب الوقف

ان الوقف تبرع على وجه التملك بالطريق الذي قد مناه فاشتراط البعض والكل لنفسه  
 يبطله لان التملك من نفسه لا يتحقق فصار كالصدقة المنفذة بشرط بعض بقعة  
 المسجد لنفسه ولا يبي يوسف فاروى ان النبي عليه السلام كان يأكل من صدقة والمراد منها  
 صدقة الموقوفة ولايجل الاكل منها الا بشرط اقل على صحة ولا ان الوقف ازالة الملك الى الله  
 تعالى على وجه القرية على ما بيناه فاذا شرط البعض والكل لنفسه فقد جعل ماصار ملكا لله  
 تعالى لنفسه لا ان يجعل ملكا لنفسه وهذا جائز كما اذا بنى خانا او سقاية او جعل رضى  
 مقبرة وشرطان ينزل او يشرب منه او يدفن فيه ولا ان مقصودة القرية وفي التصرف الى  
 نفسه ذلك قال عليه السلام نفقة الرجل على نفسه صدقة ولو شرط الواقف ان يستبدل  
 ارضا اخرى اذا شاء ذلك فهو جائز عندنا بنى يوسف عند محمد الوقف جائز والشرط باطل ولو  
 شرط الخبار لنفسه الوقف ثلاثة ايام جاز الوقف والشرط عندنا بنى يوسف وعند محمد الوقف  
 باطل وهذا بناء على ما ذكرنا واما فصل الولاية فقد نص فيه على قول بنى يوسف هو قول  
 هلال يضا وهو ظاهر المذهب وذكر هلال في وقفه وقال قوام ان شرط الواقف الولاية  
 لنفسه كانت له ان لم يشترط لم تكن ولاية قال مشايخنا لا شبه ان يكون هذا قول محمد لا  
 من اصله ان التسليم الى القيم شرط الصحة الوقف فاذا سلم يبق له ولاية فيه لئلا المتولى فما  
 يستفيد الولاية من تحت بشرط فيستحيل ان لا يكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية منه  
 ولانه اقرب الناس الى هذا الوقف فيكون اولى لولايته كمن اتخذ مسجدا يكون اولى  
 بعمارته من نصب الموزن فيه وكمن اعتق عبدا كان الولاة له لانه اقرب الناس اليه  
 فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط

فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط  
 اجنبيا ان يكون اولى بعمارته الخ اما العماره فلا خلاف فيها انه اولى به واما نصب الموزن والامام فقال ابو نصر بن لاهل الحلة وليس الباني احق منهم  
 وقال ابو بكر الاسكفاني الباني احق بنصيبها قال ابو الليث وبه ما خذ الا ان يريد انا ومؤزنا والقوم يريدون الاصل

المسجد لنفسه بالجر عطف  
 على قوله كالمصدق وهو لا يجوز لانه جعل بعض الغلة لنفسه  
 اعترض بها على بنى خيفة حدثنا بن عيينة عن ابن طاووس عن ابيه الم تران حجر اخبرني  
 قوله على ما بيناه اشارة  
 الى ما ذكره عند قوله ولا يتم  
 الوقف عندنا بنى خيفة  
 ومحمد بن بقوله لهما ان يجب  
 الوقف زوال الملك بدون  
 التملك اب  
 قوله والشرط باطل  
 لان هذا الشرط لا يؤثر في  
 المنع من زواله والوقف  
 يتم بدون ذلك ولا يعدم  
 بمعنى التابيد ١٢ عننا  
 قوله جاز الوقف  
 والشرط انما قيل بقوله ثلثة  
 ايام لتكون مدة الخيار  
 معلومة حتى لو كانت  
 مجهولة لا يجوز الوقف  
 على قول بنى يوسف  
 ب قوله على  
 ما ذكرنا اشارة الى ان  
 جعل غلة الوقف لنفسه  
 جائز عندنا بنى يوسف فانه  
 لما جاز ان يستبدل الوقف  
 غلة الوقف لنفسه دام  
 الواقف حيا فكذلك  
 يجوز اشتراط الخيار  
 خلافا لمحمد ١٢ ع  
 قوله لان من اصد الخ  
 الدليل على هذا ما ذكره  
 في السير اذا وقف ضيعة  
 واخرجها الى القيم لا تكون له  
 الولاية بعد ذلك الا ان  
 يشترط الولاية لنفسه  
 قال قاضيان هذه المسألة  
 بناء على ان عند محمد  
 التسليم الى المتولى شرط  
 لصحة الوقف فلا يبقى  
 له ولاية بعد التسليم واما على  
 قول بنى يوسف فالتسليم  
 الى المتولى ليس بشرط

فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط  
 اجنبيا ان يكون اولى بعمارته الخ اما العماره فلا خلاف فيها انه اولى به واما نصب الموزن والامام فقال ابو نصر بن لاهل الحلة وليس الباني احق منهم  
 وقال ابو بكر الاسكفاني الباني احق بنصيبها قال ابو الليث وبه ما خذ الا ان يريد انا ومؤزنا والقوم يريدون الاصل

حديث بن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان  
 يأكل من صدقة والمراد  
 وقفه لم اجده قلت  
 ويمكن ان يكون المراد  
 ان صلى الله عليه وسلم  
 كان يأكل من الاراضي  
 التي قال فيها ما  
 تركت بعدى فهو  
 صدقة حديث  
 نفقة الرجل على نفسه  
 صدقة النساء وابن  
 ماجة باسناد جيد من  
 حديث المقدام بن  
 معد يكرب رفعه فامن  
 كسب الرجل كسب  
 اطيب من عمل يديه وما  
 نفق الرجل على نفسه  
 واهله وولده وخادمه  
 فهو صدقة لفظ ابن  
 ماجة وفي الباب  
 عن بنى سعيد رفعه  
 ايما رجل كسب ما كان  
 حلال فاطعم نفسه  
 او كساها من دونه من  
 خلق الله تعالى فان له  
 به زكاة اخرج ابن  
 حبان والحاكم وعنه  
 بنى رفعه كل معروف  
 صدقة وما نفق الرجل  
 على نفسه واهله فهو  
 صدقة وما دق به  
 عرضه فهو صدقة اخرج  
 الدارقطني والحاكم وعنه  
 بنى اما مرفعه من  
 انفق على اهل وامرأة  
 وولده ونفسه نفقة  
 ذى له صدقة اخرج  
 اخرج الطبراني وابن  
 عدى وقد تقدم في  
 النفقات حديث بنى  
 هريرة فقال رجل  
 عندى دينار قال تصدق  
 به على نفسك الحديث  
 واخرج مسلم من  
 حديث بنى الزبير عن  
 جابر بن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لرجل  
 ابد بنفسك فتصدق  
 عليها الحديث ١٢ الخ  
 والولاية وطلب سعي فيها



له قوله فصل لما كان

احكام هذا الفصل غير الاحكام التي قبله فصل ذلك بفصل

على حدة ۱۲ اب قوله

لان فعل الجنس متعذر

فلهذا اكتفى بصلوة المنفرد

واختلفوا في صلوة الوقت

بنفسه والصحيح انه لا يكفي

لان الصلوة انما تشترط

لاجل القبض للعامة وقبضه

من نفسه لا يكفي ۱۲ اب

له قوله يشترط الصلوة

بالجماعة لانها المقصود

بالمسجد لا مطلق الصلوة

لانها تتحقق في غيره ايضا

فكان تحقق المقصود منه

بصلوة الجماعة ولهذا يشترط

كونها باذان واقامة عند

ولو جعل له مؤذنا او اما

فاذن واقام وحده

صار مسجد ابا اتفاق لان

الصلوة على هذا الوجه بالجماعة

ولهذا اقولوا كبره بعد صلوة

المؤذن بذه ان تعاد الجماعة

لمن ياتي بعده عند البعض

۱۲ اب قوله قد بيناه

من قبل اشارة الى ما قال

قوله ولا يتم الوقف عند

اب حنيفة الخ بقولها

ان موجب الوقف زوال

الملك بدون التملك ان

يتأبد كالتحق ۱۲ عن ايه

له قوله او مستغل

المراد بالمستغل ان يوجر

منه شيء لاجل عمارته

۱۲ الرد المحتار به

ولو ان الواقف شرط ولايته لنفسه كان لواقف غيره موانع الوقف فملقا ضوان يزعها

من يده نظر الفقهاء كماله ان يخرج الوصي نظر الصغار وكذا اذا اشترط ان ليس لسلطان

ولا لقا ضوان يخرجها من يده ويوليها غيره لانه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل **فصل** اذا بني

مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفتر عن ملكه بطريقة ياذن للناس بالصلوة فيه فاذا اصر فيه

واحد زال عند اب حنيفة عن ملكه اما لا فوافقه لا يخلص لله تعالى الاب واما الصلوة فيه فلا

الرجوع من التسليم عند اب حنيفة ومحمد ويشترط تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه

اولا لانه لما تقرر القبض يقام تحقق المقصود مقامه ثم يكفي بصلوة الواحد فيه في رواية

عن اب حنيفة وكذا عن محمد لان فعل الجنس متعذر في شرط اذناه وعن محمد انه يشترط

الصلوة بالجماعة لان المسجد بني لذلك في الغالب وقال ابو يوسف يزول ملكه بقوله

جعلته مسجدا لان التسليم عنده ليس بشرط لانه اسقاط ملك العبد فيصير خالصا

لله تعالى بسقوط حق العبد وصار كالاعتناق وقد بيناه من قبل قال ومن جعل

مسجدا تحته سرداب او فوقه بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله عن

ملكه فله ان يبيعه وان مات يورث عنه لانه لم يخلص لله تعالى لبقاء حق العبد

متعلقا به ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس وسور

الحسن عنه انه قال اذا جعل السفلى مسجدا وعلى ظهره مسكن فهو مسجد لان المسجد

ما يتأبد وذلك يتحقق في السفلى دون العلو وعن محمد على عكس هذا لان المسجد

معظم اذا كان فوقه مسكن او مستغل يتعذر تعظيمه عن اب يوسف انه جاوز

مسجدا تحته سرداب او فوقه بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله عن

ملكه فله ان يبيعه وان مات يورث عنه لانه لم يخلص لله تعالى لبقاء حق العبد

متعلقا به ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس وسور

الحسن عنه انه قال اذا جعل السفلى مسجدا وعلى ظهره مسكن فهو مسجد لان المسجد

ما يتأبد وذلك يتحقق في السفلى دون العلو وعن محمد على عكس هذا لان المسجد

معظم اذا كان فوقه مسكن او مستغل يتعذر تعظيمه عن اب يوسف انه جاوز

مسجدا تحته سرداب او فوقه بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله عن

ملكه فله ان يبيعه وان مات يورث عنه لانه لم يخلص لله تعالى لبقاء حق العبد

متعلقا به ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس وسور

الحسن عنه انه قال اذا جعل السفلى مسجدا وعلى ظهره مسكن فهو مسجد لان المسجد

ما يتأبد وذلك يتحقق في السفلى دون العلو وعن محمد على عكس هذا لان المسجد

معظم اذا كان فوقه مسكن او مستغل يتعذر تعظيمه عن اب يوسف انه جاوز

مسجدا تحته سرداب او فوقه بيت وجعل باب المسجد الى الطريق وعزله عن

ملكه فله ان يبيعه وان مات يورث عنه لانه لم يخلص لله تعالى لبقاء حق العبد



له قوله وسط داره يكون

السين لانه هم يسمون داره

الدار لاشي معين

له قوله فلم يخلص حتى لو

عزل وجعل بابا في الطريق

الاعظم صا مسجد

له قوله لم يكن له الخ

اعلم ان وقف المسجد في

سائر الاوقات في عدم شرط

التسليم الى المتولي في حق محمد

وفي منع الشيوع عند ابني

يوسف وفي مخرج عن ملك

الواقف عند الامام وان لم

يحكم به حاكم كافي الدرر وغيره

الرد المحتار له قوله

واستغنى عنه اي استغنى اهل

المحلة او القرية عن الصلوة

في بيان كان في قرية فخرت

وحولت مزارع

له قوله عاد الى باب

قال في النهاية في الحقيقة

مبنى على ما بيناه فان ابا يوسف

لا يشترط في الابتداء اقامة

الصلوة في بصير يسمي انك في

الانتهاء وان ترك الناس

الصلوة فيه وحكي ان محمد امير

منزلة وقال هذا مسجد ابني

يوسف يريد انه لما لم يعد

ملك الناس بصير منزله عند

تداول الناس والمدة و

ابو يوسف با صطبل فقال

هذا مسجد محمد يريد انما قال

يعود ملكا فربما يجعل المالك

اصطبل

له قوله

فصار كصير المسجد وحشيشه

وعند ابني يوسف ينقل هذا

مسجد اخر وكذا قوله

له قوله سقاية بكسرين

بعد ان يات تحتانية بجانا اب

وجاءه آتكم در مساجد خزانة

آب با شند و آتكم در مساجد

بفتح اول دو او يكون خطا

دقان يعني خانه و كاروان سرا

آده در بابا بفتح مسافرة

في الوجهين حين قدم بغدا دوراي ضيق المنازل فكان اعتبار الضرورة وعن محمد ان حين  
 يعني اذا كان تحت سرداب او فوق بيت ١٢ ب

دخل لري اجاز ذلك كله لما قلنا قال وكذلك ان اتخذ وسط داره مسجدا واذن للناس  
 اي محمد بن الجاي الصغير ١٢ ب

بالدخول فيه يعني له ان يبيع ويورث عنه لان المسجد ما لا يكون لاحد حق المنع  
 اي قوله

واذا كان ملكه محيطا بجوانبه كان له حق المنع فلم يصير مسجدا لانه ابقى الطريق لنفسه فلم  
 اي قوله

يخلص الله تعالى عن محمد انه لا يباع ولا يورث ولا يوهب اعتبره مسجدا وهكذا عن ابني يوسف  
 اي قوله ١٢ ب

انه يصير مسجدا لانه لما رضى بكونه مسجدا ولا يصير مسجدا الا بالاطريق دخل فيه الطريق وصا  
 اي قوله ١٢ ب

مستحقا كما يدخل في الحجارة من غير ذكر قال ومن اتخذ ارضه مسجدا لم يكن له ان يرجع  
 اي الطريق ١٢ ب

فيه ولا يبيع ولا يورث عنه لانه يجوز عن حق العباد وصار خالصا لله وهذا لان الاشياء  
 اي قوله ١٢ ب

كلها لله تعالى واذا سقط العبد ما ثبت من الحق رجع الى اصله فانقطع تصرفه عنه  
 وهو ملك الله تعالى ١٢ ب

كما في الاحتياق ولو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه بيقع مسجد عند ابني يوسف كان  
 فان العبد بعد عتقه يرجع الى اصله وهو الحرية ١٢ ب

اسقاط منه فلا يعود الى ملكه عند محمد عاد الى ملك الباني اولى وارثه بعد موته كانه عتبه  
 اي قوله ١٢ ب

لنوع قرينة وقد انقطعت فصار كصير المسجد او حشيشه اذا استغنى عنه الا ان ابا يوسف  
 وهو اوا الصلوة ١٢ ب

يقول في الحصير والحشيش انه ينقل الى مسجد اخر قال ومن بني سقاية للمسلمين و  
 اي قوله ١٢ ب

خانا يسكنه بنو السبيل ورباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به  
 اي قوله ١٢ ب

الحاكم عند ابني حنيفة لانه لم ينقطع عن حق العبد الا ترى ان له ان ينتفع به فيسكن  
 اي قوله ١٢ ب

في الخان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويؤفن في المقبرة فيشترط حكم  
 اي قوله ١٢ ب

الحاكم والاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء بخلاف المسجد  
 فانه يشترط فيه ايضا احدهما عند ١٢ ب



ہندوستان کا مشہور اور معتبر  
 دینی و علمی مرکز  
 کتاب خانہ

جو عرصہ سے مسلمانوں کی علمی و مذہبی  
 خدمات انجام دے رہا ہے۔ اس  
 کتب خانہ کی خصوصیت یہ ہے کہ اس نے  
 بہت قلیل عرصہ میں دریں نظامی کتب  
 میزان الصرف سے لیکر نسائی شریف  
 تک عمدہ شائع کیں۔ دریں نظامی کتب  
 کتاب نمائے اور کتب جو باقی  
 کتب نامیاب اور کتب جو باقی  
 من کو بھی شائع کیا چند کتب جو باقی  
 من کو بھی شائع کیا چند کتب جو باقی  
 ہیں وہ بھی شائع ہو چکی ہیں۔ یہ  
 ہیں وہ بھی شائع ہو چکی ہیں۔ یہ  
 جلد پانچویں بھی شائع ہو چکی ہیں۔ یہ  
 ہدیہ اولین بھی شائع ہو چکی ہیں۔ یہ  
 کڑی ہے امید کہ ناظرین کو اس سے  
 کو بھی مثل دوسری مطبوعات میں بھی  
 ملے گی۔ نوازیں گے یہ کتب بھی  
 ملے گی۔ نوازیں گے یہ کتب بھی  
 بیجانہ ہو گا بلکہ بطریق حدیث بالنتیجہ  
 وقت ہندوستان میں کتب خانہ  
 ہی سیاہ و کتب خانہ موجود ہے لہذا طلباء  
 کا سب سے زیادہ میل موجود ہے لہذا طلباء  
 و علمائے دین و دنیاء اس کا موقع دیں  
 نیاز مند (دینی و علمی) کتب خانہ  
 مالک (دینی و علمی) کتب خانہ

لأنه لم يبق له حق الانتفاع به فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم عند يوسف يزول  
 ملكه بالقول كما هو أصله اذ التسليم عند ليس بشرط والوقف لازم وعند محمد اذا  
 استنفذ الناس السقاية وسكنوا الخان الرباط ودفعوا في مقبرة زال ملكه لان التسليم عند  
 شرط والشرط تسليم نوعه ذلك بما ذكرناه ويكتفي بالواحد لتعدد افعال الجنس كل فعل  
 البير الموقوفة والمحوض وسلم الى المتولي صرح التسليم هذه الوجوه كلها لانه نائب عن  
 الموقوف عليه فعل لنائب كفعل منوب واما في المسجد فقد قيل لا يكون تسليما لانه  
 لا تدبير للمتولي فيه وقيل يكون تسليما لانه يحتاج الى من بكنس يخلق بابا فاذ اسلم  
 اليه صرح التسليم المقبرة في هذا بمنزلة المسجد كما قيل لانه لا متولي له عرفا وقيل هي  
 بمنزلة السقاية والخان فيصير التسليم الى المتولي لانه لو نصب لم يتولى يصح وان كان بخلاف  
 العادة ولو جعل ازاله بركة سكنه لحاج بيت الله والمعتمرين او جعل ازاله في غير بركة سكنه  
 للمساكين او جعلها في ثغر من الثغور سكنى للفرقة واما ابطال جعل غلة ارضه للفرقة في سبيل  
 الله تعالى ودفع ذلك الى من يقوم عليه فهو جائز ولا رجوع فيه لما بينا الا ان في الغلة محل الفقراء  
 دون الاغنياء فيما سواه من سكنى الخان والاستقاء من البير والسقاية وغير ذلك يستوي  
 فيه الغني والفقير والفارق هو العرف في الفصليين فان اهل لعرف يريدون بذلك في  
 الغلة الفقراء وفي غيرها التسوية بينهم وبين الاغنياء ولان الحاجة تشمل لغني والفقير  
 في الشرب النزول والغني لا يحتاج الى صرف هذه الغلة لغناه والله اعلم بالصواب

ابن قولہ ذکر ما ذکرناہ  
 ای التسليم ہنہا یحصل بالاستقار  
 والسكون والنزول الدفن  
 ب قولہ لتعدد افعال  
 الجنس كل فعل  
 جمع الناس من السقاية و  
 سكنى الجميع في الخان الرباط  
 وكنه اذ في الجميع في المقبرة  
 اب قولہ كالحاج  
 بیت اللہ الحاج اسم جمع  
 یعنی الحاج کالسام یعنی  
 السامر اب  
 قولہ تفریع اول و  
 سکون عین مجرہ سرحد  
 میان ملک کفر و اسلام  
 ۱۲ غث قولہ  
 لما بینا اشار بذكرک الی  
 قولہ و هذا لان الاشياء  
 كلها لله تعالى فاذا سقط  
 العبد ما ثبت له من الحق  
 رجع الی اصله فاقطع  
 تصرفه عنه کما فی الاعتاق  
 اب

بسم الله الرحمن الرحيم

کتبہ محمد منشیہم الحق دینوی



# خاتمة الطبعة

الهداية منه واليه وكل من يرجع اليه الصلوة على حبيبنا اله المنتخبين لنا وبعد فان الهداية شرح البداية كتاب يتوجه اليه النبوة ويستند برواياته الكمله الا ان معانيه تحت صخور عباراته مستورة ولطائفه تحت حجب استنارة قهورة فتوجه الى توضيح ما في الجدين الاولين من المشكلات بالحاشي مفيدة وقال الى توضيح ما في عباراته من المخلقات بالفوائد السديدة الاستاذ الاعظم وما ادراك الاستاذ الاعظم امام اساتذة العصر راسل جلة الدهر تكل للسان عن تبين خصائله الجليلة ويجز الانسان عن تدوين شمائله الجليلة كيف لا وقد كان اول مراتب فضله اخرو معارج اعلامه واخرو مناصب فكره خارجا عن مدارج الافهام لا يدرك الوصف المطر في خصائصه وان يكسابقا في كل ما وصفاء لكني اذكره هنا بنذامن احواله الشريفة واخلاقه اللطيفة تذكرة لمن لم يعرفه من الرجال ليدعوله بحسن الرجوع والمال فاقول كان هو بحر ازخار غيثا من راقا لك ازمة التحقيق حامل رايات التدقيق اكمل عن جمع الكمالات الملكية وفاق افضل من نشر الفضائل الانسية في الافاق شمس من ضيائها الكملة يقتبسون قمر من نوره المهرة يقتصون روضة للعلوم شدت اليها الرجال من كل فج عميق مدينة للفهم ضربت لها الاكباد من كل مكان سحيق منبع الفيوض والبركات اعنى امير المعظم مولانا الحافظ الحاج محمد عبدالحى المكنى بابي الحسنات تغدو الله برضوانه اسكنه بحبوحة جنانه وكان ولادته في السادس عشر من محرم القعدة يوم الثلاثاء سنة اربع وستين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والتحية في بلدة اندلس من اعداء واشتغل بحفظ القرآن من حين كان عمره نحو خمس سنين وفرغ عنه حين كان عمره عشرين سنين وفي اثناء ذلك قرأ بعض الكتب الفارسية وتعلم رسم المكاتب والنقوش الكتابية ثم اشتغل بالتخصيل العلوم العربية بنهاية الشوق وغاية الذوق لدى حضرة والده الماجد الحبر القمقام والحرير الطمطم مولانا محمد عبدالحليم ادخله الله دار النعيم فقرأ عليه جميع الكتب الدرسية من كتب المعقول والمنقول مع كمال التحقيق في الفروع والاصول وفرغ من التخصيل وعمره سبع عشرة سنة مع انه وقعت في اثنائه الفرة مرة بعد مرة ولم يقرأ على غير والده الماجد شيئا من الكتب العلمية الا بنذامن الكتب الرياضية فانه بعد وفاته قرأه على خاله واستاذة مولانا محمد نعمت الله المرحوم صاحب اليد الطولى في الرياضية من العلوم ثم جلس مجلس الافادة الكاملة واستفاد منه كثير من الفرق الطالبة حتى تغلغت الافاق بصيت علمه وجلاله وامتثلت الافطار بفضله وكماله وكان متحليا بالاخلاق الحميدة ومتصفا بالاصناف الحميدة منها استغال قلبه اثناء الليل اطراف النهدين كرا لله مع مصروفية جسمه بمانيتها فكان من الذين لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وهذا غاية عبد يتمناه ومنها الحلم حتى من كان في حقه كالغبار يحسن اليه كالأجباب والاجانب ومنها التشتت بين اعزته وبين طلبته في الافهام والتعليم فيفهم كلهم بالفاظ ميسرة غير متنفرة مما يستفهم عن التفهيم ومنها الرؤيا الصادقة التي هي جزء من اجزاء النبوة ررق بها لكونه وارثا لسيد المرسلين عليه اكمل صلوات رب العالمين ولم يزل مشغوقا بالتدريس والتأليف ومصرفا في الموعظة والتصنيف حتى ابتلى مدة قريبة من السنة بالمرض الويل فضرى عليه في اثناء هذه الحادثة طبل الرحيل فباحسرتاه ووا مصيبتاه لقد سترت الشمس عن ابصارنا وارتفعت واطلمت الدنيا باعيننا وخربت ووا لله لقد اكفن العلم باكفانه ودفن الفضل بانذفانه صبت على مصائب لواحقها صبت على الايام صرن لياليا اللهم كما وهبت له في النشأة الاولى علما لا ينبغي لاحد من بعده انك انت الجواد الوهاب كذلك ارمق في النشأة الاخرى الدرجة القصوى



LIBRARY  
No. 26492  
Date 9-3-57  
SRINAGAR

وحسن ما ب انك على كل شئ قدير وبالاجابة جديرو وقعت تلك الحادثة في اخر نيل يوم الاثنين من سلخ ربيع الاول من شهر راسنة  
 الرابعة بعد ثلث مائة والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وازكى تحية وله تصانيف في اكثر الفنون كثيرة نافعة وتعليقات  
 على اكثر الكتب يسيرة رائقة فمن اراد الاطلاع على تعدد هاهنا واساميهها فليرجع الى بعض مصنفاته التي ذكرها فيها والكتب التي  
 استمد منها في الخشبة من الحواشي والشرح النهاية ورمزها ان الكفاية روضة والعناية روضة والبنية البدل الدين العيني وروضة  
 وكثيرا ما كتب عيني وفتح القدير ورمزه ف ونصب الزاوية تخريج احاديث المهداية للزيلي ورمزه ت وحاشية مولانا  
 المهداد الجونفوري ورمزه د وحاشية مختصرة منسوبة الى عبد الغفور ورمزها عيل ومن كتب الفقهاء الاخر جمع الزهر  
 ورمزه هـ ورمزها هـ والرد المختار ووجاه مع الرموز وشرح النقاية للبرجندی وحواشي الجلي على شرح الوقاية  
 والجمهر الرائق ونصاب الاحتساب وشرح الوقاية وحواشي مولانا عبد الحليم نور الله فرقة ومنه الغفار  
 وجامع المضمرة والقول المنشور في هلال خير الشهور ورجار باب الريان عن شرب الدخان وغاية  
 المقال فيما يتعلق بالنعال ورفع السر عن كيفية ادخال الميت في القبر والقول لا تشرف في الفتح عن المصحف  
 والتحقيق العجيب في مسألة التثويب وشرح شرح الوقاية المسمى بالسعاية في كشف ما في شرح الوقاية وهو شرح مبسوط  
 جامع لدلائل المذاهب الاربعة ومسائلها حاو للطائف الاشارات وغوامضها ملو من الانصاف متجنب عن الاعتساف  
 لكنه لم يتيسر ختامه ولم يتفق اتمامه وهذه التصانيف السبعة كلها ما صنفها العلامة المحشى طاب الله ثراه ومن  
 كتب اصول الفقهاء نور الانوار وقمر الاقمار والتلويح وغيرها ومن كتب اللغات المغرب وفتح البحار وتهذيب  
 الاسماء واللغات اللغوية والنهائية في غريب الحديث والقاموس ومنتخب اللغات ورمزه هـ والغياث ورمزه  
 غث ومنتهى الارب ورمزه من وغيرها ومن كتب التفسير معالم التنزيل والجلالين ثم لما كان الكتاب  
 المستطاب المميز بين القشر واللباب اعنى السفرين الاولين من الهداية شرح البداية معتمد لدى العلماء  
 المتشرعين ومدد اوليى الطلبة المتحصلين وكان قد طبع في المطابع العديدة مرة بعد مرة وكرة بعد كرة  
 وكانت النسخة التي طبعت في المطبع العلمية في حسن الخط والطبع والصحة كالبدريين النجوم وكثرة  
 بتسمية مضمينة في العقد المنظوم ولكن كانت معدومة كالنعناء الطائر لا يسمعها اذن ولا يبصرها  
 البصائر فنقلنا من النسخة العلمية التي طبعت في اوان رحلة المحشى العلامة ليبي فيضه  
 السامي على مرور الليالي والايام وطبعنا في المطبع محبوب لطابع الفائق لحسن خطه وصحته على المطابع  
 المرغوب اليه لصفاء طبعه وبرهائه لسليم الطباع فجاءت بحمد الله ابره مما سبق واحسن كالدرة البتية  
 التي تطلب بغالى الثمن وكان الفراغ من طبعها في شهر المحرم الحرام من شهر راسنة الف وثلثمائة وخمس وسبعين  
 من هجرة خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه اجمعين د

قوله المهداد الجونفوري  
 الله الطلبي صاحب بدع  
 الميزان ومن تصانيفه  
 شرح اصول البردوى و  
 حواشي المذرك وغيره  
 كذا في سيرة المرحان ۱۲  
 قوله البرجندی  
 هو عبد العلي البرجندی  
 صاحب شرح التوضيح  
 وحواشي الجيني وشرح  
 الجسطي وغيره وكان  
 اختتام شرح النقاية  
 في ۱۲۱۰ كذا في كشف  
 النظون ۱۲  
 قوله الجونفوري  
 الدقائق للزين العابدين  
 ابن نجيم المصري صاحب  
 الاشباه والنظائر المتوفى  
 ۹۰۰ هـ كما ذكره ابنه ۱۲  
 قوله جامع المضمرة  
 شرح مختصر القدير يوسيف  
 ابن عمر الصوفي استاذ  
 مفتي الفتاوى لصوفية  
 ۱۲ قوله نور الانوار  
 شرح المنار مولانا احمد  
 جيون المصلي المتوفى  
 ۱۲ قوله قمر الاقمار  
 وقر الاقمار مولانا محمد الجني  
 اوضح الله في دار النعيم المتوفى  
 ۱۲ قوله وفتح البحار  
 البحر لمولانا طاهر القننى  
 تلميذ المتوفى ۱۲ قوله  
 اللغوية هو جى الدين يحيى بن  
 شرف النودى الشافى  
 المتوفى ۱۲ قوله  
 قوله والنهائية للشيخ ابى  
 السعادات مبارك بن  
 ابى الكرم المعروف بابن  
 الاثير الجزارى المتوفى

وانا الممسك بالله الكريم هذا سنخ مالك مكتبة الرحيمية الواقعة بدو بند من مضافات سهارنفور في الهند

ALLAMA IQBAL LIBRARY  
26492

کتاب خانہ رحیمیہ دیوبند  
 برہم کی درسی غیر درسی مذہبی کتب  
 سندہ وارڈان ملنے کاپتہ  
 یو پی انڈیا ہمیشہ ہمیشہ یاد رکھئے













**ALLAMA  
IQBAL LIBRARY**

**UNIVERSITY OF KASHMIR**

**HELP TO KEEP THIS BOOK  
FRESH AND CLEAN**



له قوله ترجع الى ان الحالة لاب وام او من الحالة لام والحالة لاب وام ذات قرابتين والحالة لام ذات قرابة واحدة ١٢ يعني له قوله ينزل كذلك يعني ان العمة لاب وام او من العمة لام ثم العمة لام او من العمة لاب ١٢ يعني له قوله لما روينا من قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انت احق به بالم تزوجي ١٢ ع ١٢ له قوله ولان زوج الم اى لان حق المحضنة لنظر الصغير وقد فدت عند

جلد كتاب لطلاق

١٢ ع ١٢ له قوله يعطيه نورا اى يعطى الصغير شيئا قليلا يقال شئ نورا قليل ومادة نون وزا

وراء مهلة ١٢ يعني له قوله وينظر الم اى ينظر زوج الام الاجنبى الى الصغير بمؤخر عينيه يقال شئره بعينه اذ انظر اليه بمؤخر عينيه ومادة شين

معجمة وزا ثم را ١٢ ع ١٢ له قوله كل زوج الم اى كتم الولد اذا تزوج بامه لاسيما حتمها ١٢ ع ١٢

له قوله فى موضع اى فى باب الميراث ودلالة الانكاح ١٢ ع ١٢ له قوله غير ان الصغيرة الم قيد بقوله لا

لان الصغيرة يدفع الى اقارب العصبات سوا اركان محرم او غير محرم ١٢ ع ١٢

له قوله تزاعن الفتنة كذا روى عن محمد وذكر الامام الترمذى فان لم يكن احد من العصبات تدفع الى الاخ لام عند ابى حنيفة ثم

الى ذوى الارحام الاقرب فالاقرب وقال محمد لا حق لذكر من قبل النساء والقدير للقاضي يدفع الى ثقاته

تخصت ١٢ ع ١٢ له قوله وفى الجامع المذكر رواية الجامع الصغير لزيادة لفظ يستغنى وحذف لفظ

يستغنى وذكر ان المعنى واحد وهو ظاهر ١٢ ع ١٢ له قوله بالقدرة على الاستبراء وهو

ان يمكنه ان يفتح سره ويملكه عند الاستبراء ولشدة عند الفراغ ١٢ ع ١٢ له قوله

والشقيف قال فى العنايه فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالقسر وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب

يعنى ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن المحضنة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

من حفظها على وجه لا تمكن الام من ذلك ١٢ ع ١٢ له قوله وعن محمد المذونى غياث الفتى الاعتماد على رواية هشام لقضاء الزمان ١٢ ع ١٢ له قوله اذا بلغت الم وحده

والشقيف قال فى العنايه فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالقسر وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب

يعنى ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن المحضنة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

من حفظها على وجه لا تمكن الام من ذلك ١٢ ع ١٢ له قوله وعن محمد المذونى غياث الفتى الاعتماد على رواية هشام لقضاء الزمان ١٢ ع ١٢ له قوله اذا بلغت الم وحده

لان المحى لهم من قبل لام ثم الحالات او من الحالات القربة الام وينزل كما نزلنا الاخوات ١٢ ع ١٢ له قوله معنى ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام ثم العمت ينزل كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء

يسقط حقها لما روينا ولان زوج الام اذا كان اجنبيا يعطيه نورا وينظر اليه شئرا فلا نظر قال ١٢ ع ١٢ له قوله

الا الجدة اذا كان زوجها الجدة كانه قام مقام ابيه فينظر له وكذلك كل زوج هو ذو رحم محرم منه ١٢ ع ١٢ له قوله

لقيام الشفقة نظرا الى القرابة القريبة ومن سقط حقها بالتزوج يعود اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال فان لم تكن للصبي ام او امه من اهله فاختصم فيه الرجال فاولاهم اقربهم

تعصبا لان لولاية لا قرب وقد عرف الترتيب فى موضعه غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير محرم كسوى العتاقة وابن الم تحوز اعن الفتنة والام الجدة احق بالعلام حتى ياكل حده

ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجى وحده وفى الجامع الصغير حتى يستغنى فياكل حده ويشرب وحده ويلبس وحده والطعن واحد لان تمام الاستغناء بالقدر على الاستبراء

ووجه انه اذا استغنى يحتاج الى التاديب التخلق باداب الرجال اخلاقهم الاب اقدر على التاديب التثقيف والحفاظ قد رال استغناء بسبع سنين اعتبار الغالب الام والجدة

احق بالجارية حتى تحيض لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة اداب النساء وامرأة على ذلك اقدر بعد بلوغ تحتاج الى التحصين الحفظ والادب فيه اقوى واهدى عن محمد انها تدفع

الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة الى لصيانة ومن سوى الام والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة وفى الجامع الصغير حتى تستغنى لانها لا تقدر على استخدامها

ولهذا لا تواجرها للخدمة فلا يحصل لمقصود بخلاف الام والجدة لقد تها عليه شرعا اى لاجل خدمته من كان يريد استخدامها ١٢ ع ١٢ له قوله

فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالقسر وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب يعنى ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن المحضنة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

من حفظها على وجه لا تمكن الام من ذلك ١٢ ع ١٢ له قوله وعن محمد المذونى غياث الفتى الاعتماد على رواية هشام لقضاء الزمان ١٢ ع ١٢ له قوله اذا بلغت الم وحده

والشقيف قال فى العنايه فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالقسر وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب يعنى ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن المحضنة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

من حفظها على وجه لا تمكن الام من ذلك ١٢ ع ١٢ له قوله وعن محمد المذونى غياث الفتى الاعتماد على رواية هشام لقضاء الزمان ١٢ ع ١٢ له قوله اذا بلغت الم وحده

والشقيف قال فى العنايه فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالقسر وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب يعنى ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن المحضنة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

من حفظها على وجه لا تمكن الام من ذلك ١٢ ع ١٢ له قوله وعن محمد المذونى غياث الفتى الاعتماد على رواية هشام لقضاء الزمان ١٢ ع ١٢ له قوله اذا بلغت الم وحده

والشقيف قال فى العنايه فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالقسر وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب يعنى ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن المحضنة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

من حفظها على وجه لا تمكن الام من ذلك ١٢ ع ١٢ له قوله وعن محمد المذونى غياث الفتى الاعتماد على رواية هشام لقضاء الزمان ١٢ ع ١٢ له قوله اذا بلغت الم وحده

الشهوة ان تبلغ احدى عشرة سنة فى قولهم كذا فى النهاية وقال الفقيه ابو الليث عد الشهوة ان تبلغ تسع سنين ١٢ ع ١٢ له قوله ومن سوى الم يعنى اذا كانت الصغيرة عند الاخوات او الخالات او العمت فانها تترك عندهن الى ان تبلغ حد الشهوة على رواية القدورى وحته تستغنى على رواية الجامع الصغير فكل وحدها وتلبس وحدها لانها وان كانت تحتاج الى تعلم الآداب النساء ولكن فيه نوع استخدام الصغيرة وليس لغير الام والجدة ولاية الا استخدام فلا يحصل المقصود وهو التعليم ١٢ ع ١٢ له قوله ولهذا اى لاجل عدم قدرة من سوى الام والجدة على استخدامها ١٢ ع ١٢